مارله
٤٧٨

٤٢٦٢

مارله
٤٧٨

٤٢٦٢

وقف هذه النسخة الجميلة السلطان الاعظم والخاقان المعظم مالك الرقاب
والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان السلطان
الغازي محمود خان وقف صحيح شرعي لمن يطالعه ويتأمل
وعلم ويستكمل اسبغ الله نعمه عليه واجمل صنعه
احمد سيح زاده المصلي وقاف
الحرمين الشريفين
عفا عنهما

الهنا حقايق المعانى ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام
فى هذا المقام معناه اللغوى وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفى
اعنى القاء الخير فى قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعانى
مسائل الفن الاول بحمل الحقيقة على المعنى اللغوى الذى تذكره واما حملها على
ما به الشئ هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وسائر
المبادى جزءا منه مسامحة فجمع الحقايق لا يساعده لان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع
منها والبناء على جواز تبدل علم المعانى بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان
بعضا من المسائل اذا لم تستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعانى
على ان المعانى عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم
بالمعانى او على تعدد حقيقته باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسائل الفن
الثانى من دق الشئ صار دقيقا اى غامضا واصله الدقة ضد الغلظ وفى الكلام اشارة
الى ان العلم هو المعانى والبيان لا علم المعانى وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف فى
الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان
ما سيأتى فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى
وانه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع
على نحو ذكره الفنين الآخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه
خارجا عن افادة البلاغة على انه يسجئ ان بعضهم يسمى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان
يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا واثبار الدقايق بالنسبة الى البديع امر بحسب
التغلب ولان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة

ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعانى ويجمل ان يراد بحقايق
المعانى الامور الثابتة او المثبتة التى هى الصور الذهنية مطلقا من حق الشئ او حققته
وبالبيان ما به يظهر تلك الصور اعنى المنطوق المعرب عما فى الضمير فان البيان فى الاصل
مصدر بان الشئ اى ظهر وهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما
لما به يتبين كما تلفظ لما يتلفظ فعلى هذا يكون المقام حقايق المعانى اشارة الى الالتفاتة
من الله والهام ودقايق البيان الى افاضة للطالبين فناسب مفتتح التاليف
الله المناسبة ثم وجه التخصيص ان الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح
الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية
من حيث هى هى وان جاز ايضا وذلك واضح وخصصنا بدايع الابادى
وروايع الاحسان الاصل فى لفظ الخصوص وما ينفع منه ان يستعمل بادخال الباء على المخصوص عليه
اعنى ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشايع الاستعمال
ادخالها على المخصوص اعنى الخاصة وهو المراد ههنا كما فى قولك يختص برحمته من يشاء
وهذا امّا بناء على تضمين معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا
فى العرف والفرق بينهما ان اللفظ فى التوجيه لم يرد به الا المعنى الواحد وما فى
صورة التضمين فهو مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه
بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ اخر محذوف
ولم يكن فى ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور
بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره كانه جعل فى ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى الغريبة
والابادى جمع الابدى جمع البدوى للجارحة المخصوصة تستعمل فى النعمة مجازا مرسلا من
قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل مشترك
بينهما وما قيل ان البد بمعنى الجارحة جمع على الابدى وبمعنى النعمة على الابادى يرد عليه
ان اصل يد يدى وما كان على وزن فعل لا يجمع على افاعل ثم التتابع استعمال الابادى

في النعم والابدى في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو والعلاء قال الاخفش قد يعكس وفي شرح
الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروائع
جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الريع وهو النماء
والزيادة فكانه مبني على تأويل الاحسان بالعطية لما سنذكره من ان الاضافة بيانية
واما جمع رايع اجراه مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء ان فاعلا صفة اذا كان في غير
ذوي العقول يجمع على فواعل الا ثلثة احرف جاءت نوادر وهي فارس وفوارس وهالك
وهوالك وناكس ونواكس فانها للعقلاء وجمعت على هذا الجمع والاضافة في الموضعين
بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية لسجع مع
وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان
الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق العلم والباء للسببية و
النظام في الاصل ما ينظم به اللؤلؤ والمراد به ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق من الموافقة
يقال خلوبته وفق عياله اي لهما لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشان
او الحاضر من الزمان واللام فيه يغني غناء الاضافة اي حال العالم او عوض عن المضاف اليه
على اختلاف الرأيين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استيناف جوابا عن سؤال نشأ من
الكلام السابق كانه قيل لم الهما خلائق المعالي وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بالحكمة
وذلك الاتقان يقتضي الهامه خلائق المعالي وخلائق البنائي كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل الاشتمال
على ما جوزه النحاة ولم يلتزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما سيأتي انشاء الله تعالى فترك
العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها فصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الاول
كمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضاء المغايرة المفترقة الى الربط
لكن يخدش هذا الوجه ما سيذكر في آخر احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع النوائب
تقديم البدل على العطف بالحرف ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف
ايذانا بشعور بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل من الامرين مقصودا عليه بالاستقلال كما ذكر
سيأتي انشاء الله تعالى واورد برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال الايراد الانزال

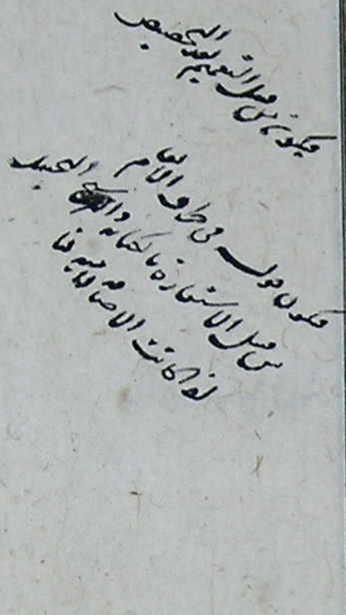

الادخال يقال اوردته فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على
الماء سواء دخله او لم يدخل والرأفة الرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الرأفة اشد
الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول
على الثاني بعدها فالانسب لنظم القرآن المجيد ما نقله الامام الرازي عن القفال من ان
الرأفة مبالغة في الرحمة المخصوصة في دفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون
اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الانسي والافضال
الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه بالى المشبه به كما في طين
الماء اولامية تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل
بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه انباء كعلماء
كما في قوله يا خاتم النباء انك مرسل ويجمع ايضا على نبيآء وتصغيره نبيء على
وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي ايضا نص عليه سيبويه واقتفاه الناعتون وهو بمعنى
مفعول من النبوة وهي ارتفاع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال نبي فلان اذا ارتفع
وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان للنبيه لاضعة له لتعريجهم بان العلم
لا ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله ذلكم الله ربكم
من انه يجوز في حكم الاعراب اتباع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر
انما يصح بناء على انا وبل بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فيجب نعت اسم الاشارة
بما ليس معرفا باللام وما لبس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بما
يدل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به
ولا يستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزوها في قوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا
لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة بخلاف
الصفة السابقة وترك العطف نبيء والبدلية لسندي العكس خبر من نبيء صفة لمحمد النبي
والاتقدم على عطف البيان كما هو الثاني والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء
ينبع بالحركات الثلث في عين المصانع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والضيفني

الاصل وكذا الضوضو والبوبو وعن بعضهم ضبضئ على وزن التقديل وكره في باب
الهمزة مع الضاد من الغايق والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالنون المعجمة
الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة
وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصيح
في الشر ولا يقال فلان في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضبضئ الكرم ودوحة اللسن لامية
ان اريد بالمضافين آدم او ابراهيم او اسمعيل عليهم السلام وبانية ان قصد المبالغة
بلا لاي لمع والقوة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح
معروف والحق على انه صفة مشبهة من كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع او الصدق على
ذلك ايضا لمن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار ان الواقع
امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشئ بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك
الشئ الجملة اصيلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به
الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا
في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشئ على ما
هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول عم لكن كمال
وضوحه انما هو بوساطة الآل والاصحاب وآرائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من
الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل صاحبها
الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني القوة وللقوة ما يلايم معناها الحقيقي اعني التلألؤ
والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير
بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه والى النبي عم لظهوره منه والى الامة لقيامهم
به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف
والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل والكمائن
الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه وانم ولذلك
اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء

هكذا في اصل المصنف
والصحيح في المغني
والشرح البيت في
مطلق النور

بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق
لقوله تعالى الله نور السموات والارض الآية وان خبر بان هذا مبني على عدم الجواز في الآية
الكريمة وقد حملوه على ذلك والبين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى
وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث
اذ يشكل بقوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى
ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاولى فتأمل واخرج وبعد من الظروف
الزمانية المنقطعة عن المضاف اليه منونا بحذف منه اما وجعل الواو عكازة وما للاشباع
مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدرة او الفاء على
توهم اما والعامل فيها بينهم من السباق من مثل اقول او اعلم واحق بمعنى البين والانتجاء
الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات
او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري والتصف
التوصف للشئ بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي الاتحاد ما يتبعها اعني تحصيل
والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة
الى الاحجام الا ان ادعاء كونه اسبق الفضائل في استيجاب التعظيم مع ان المراد بالسبق التقدم
بعيد جدا الا ان يحمل على كمال المبالغة فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في المعنى
عن المعطوف وحده اعني وسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق الفضائل
قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف
ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لا من الالباس الى ربط المجموع
بالمجموع فلا يتمشى من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه
وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم و
التأخير وردة الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو
في خبر المعطوف وجه وجعله تأكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار
بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا بناء القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد

معطوف على الفاء في زم الفاء

اي زيد قام ابوه
وعمرو وما خوه

الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه فلا بحث بالمسرة والصناعة في عرف العلم
علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول
هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وبقولنا ويكون المقصود منه ذلك العمل يظهر اعتبار اطلاقه
على علم التفسير بحسب الحقيقة لا يخلو عن تكلف لان المراد منه الاطلاع على مراد الله تعالى فقط كما لا
وان اشتمل على الاحكام العملية وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة
له والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها في النفوس من نكت الارض
اذا ضربت فأثرت فيها بقضيب ونحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مغايرة لها غالبا
ويقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما
علم البيان لانه في الجنس وستي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوي او سوء
والواقع بعدها اذا كان موقعا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله تعالى اما الاجلين
قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتدا اي هذه
والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يغتفر في الحذوف لزوم اطلاق ما
على ذوات من يعقل وهم يأبونه وعلى الوجهين فتحة ستي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تمييز
اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما بعد غير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بناء
مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء وفي الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة تحكم
من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود
من العلوم فان التحلي بجانبه احق بالتقديم من التحلي بجانب غيره وعنده ما خبر لا ويليه مبتدا
قطعي ستي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يغتفر ما نكره موصوفة
واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ارتفاع الخبر بما كان
مرتفعا به لا بلا ان فيه فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كله لا تخفى مع انها
مرادة ولهذا لا تفاوت المعنى كما في قوله تالله تفتؤ تذكر يوسف الا تفتؤ لكن ذكرها
السبكي في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف اليائي

وجودا وحذفها وقد يقال الاسوار مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع
كما في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية وذكره الرضي وقبل حالية وقبل عاطفة
ثم عد ما من الحالات الاستثناء يكون ما بعدها مخرجا مما قبلها من حيث الولوية بالحكم المتقدم
والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينتقل من معناه الاصلي
الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما كان
فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا
راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقبل عاطفة على مقدر كأنه
قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو وقبح كثير الا نادرا كثيرا ثم المراد بعلم
البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن على ما سبأتي
تأليف كلماته مرتبة المعاني متناسبة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل فانه كشاف يحتمل ان
يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا و
اعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان
لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال ان
علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة رابني يجب
وهو صفة للكشاف وكونه خبرا بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رابق على قولنا
والتأويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الاياب وهو المرجع
فالتضعيف للتكثير والمراد به هنا صرف اللفظ الى مآله واما التفسير فهو مقلوب من السفر
وهو الكشف وقال الراغب الاول اظهر للمعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي
الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي صلعم او عن
الصحابة رضي الله عنهم وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان
تعيين احد المحتملات بالادلة القطعية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب القواعد العربية
كما قال صاحب الكشاف في قوله ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء ممكن
ممكن فلا يدخل تحته المحال قال في الحواشي التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وفيه بحث

انه يلزم ان التفسير قد يكون اخص اذ الرواية غالبا بالآحاد وان دليل بالصرف اى الكلام
الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية
من حيث هي طريق بيان المعلوم المشاهد تمت تسمية الالفاظ طريقا لكشف المعلوم وسببا
وان لم يحصل العلم للمروي له واما الصرف عن الظاهر فليس موظريقا للعلم كذا في تيسير الفاضل
بتجريد وحاصله ان التسمية بالتفسير والتأويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل به فلا
الاعتبار لما يكون التفسير اخص من التأويل وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا
والتأويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الدال على معنى
واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنقسم اليهما
هو بيان الكشف المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك مخصص في التقسيم قال
العلامة بيان مصدر بين على الشذوذ او اذ التباس بفتح التاء والمبنى بالكسر الابانة وقيل
وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال الفكر وقريب منه قيل
التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري
لا كلي اذ هو تبيان بين لتظبين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى
وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو مبني للفاعل
اى المتبين وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصادر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية
او على تقدير مضاف اى ذو تبيان وكذا نظايره وقيل هي باقية على المصدرية مجازا كما في رجل
عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف
العطف بين القرائن لتجريها على نهج التعديد والمراد بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة
النكات الدقيقة الموجودة في القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق
كذا في الصحاح وقيل هذا الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضا كالمعالم الآتية
ببيانه النكت الكثيرة التي تشتمل عليها النظم الجليل كذا قيل وكم في القصاص حيوة وانما
والمراد بآثار الفصاحة الالتئام والمساواة او ما يعمهما وغيرهما مما يدل به على فصاحة الكلام
وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص بتخصيص الغرامض بالذكر كما ذكر في قال الجوهري اللبب

التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال للحبل الذي تشد به الدابة اذا اقترفيه واحضر منه ما يحتاج
اليه وهذا التفسير احسن واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى الكتاب
المشكل ولهذا اضاف المعارض اليه مع اتحاده في المؤدى وسوء عدم الوضوح او يقال
هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في امثاله من اخبار الجبار وعيون العيون
مبالغة في الختارية والمفضل من افعل الامر اذا كان مفعلا لا يهتدي لوجهه او افعل تفضيل
اعيا في امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عداه
ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفوايد جمع فريدة وهي الدر الكبير وفي شبيه الاطلاع على
في كتاب الله الكتاب من الاسرار والدقايق باستخراج الدرر من قعر البحر استصعابا والاجمال لنظم
التغريب عن الاشارة الى ذلك قواعده كافية تاكيد لما سبق او استيناف والضوابط
وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوأ واضاءت مثله واضاءه يتعدى ولا يتعدى
والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة او الحركات الفكرية الشبيهة بل
بالمصباح وقوله الى انوار التأويل متعلق بقوله المصباح لما فيه من معنى التأدي والافضاء
او بمقدر اى المصباح الموصل اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قبل او موصلا وجعل
طريق الوصول الى انوار التأويل مظلما محتاجا الى مصباح مبني يهتدي به الهما مناسب
لاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والمراد جمع مورد وهو موضع الورود
الى الماء والانتهاب التنوقد والاكباد جمع الكبد او الكبد كالكذب والكذب وقد يقال
كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار متعلق بالانتهاب لتضمنه معنى الاشتياق والكباد مع التب
وهو خلاصة كل شيء وصفي اى كثر وتم والاظهر ان المراد بآثار تراكيب التنزيل من مثاني
خواصها ومزاياها الا الصفية فقط كما ظن وسمي الاصل بها من رسم الشيء وكنز بها
بهذا العلم بالنظر الى ما عذب اى طاب الغباب بالضم معظم الماء وغباب البحر وسطه والمراد
التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها
وبجاريها الاسالب كلجين الماء والقصار بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف
في الغرتين لضافي بالتباس الى سايرالعلوم فوله لابد ان يدرك الواصف المطري البيت اعتذار

عن الاقتصار فى مدح الغنى على ذا القدر والمطرى اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة فى
والخصائص جمع خصيصة وهى الفضيلة والسبق التقدم وما فى ما وصف مصدرية وما
زعم السهيلى من ان الفعل بعد ما ان لا يكون خاصا فتقول العجبنى ما ينعم ولا تقول العجبنى
ما يخرج غلط بشهادة قوله تعالى عزيز عليه ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت فقد وقع
بما تسيم يجريك اجرا سنيت لنا الى غير ذلك او موصولة بتقدير به ولا تقدير فى الاول لان
المصدرية حرف عند غير الاخفش وابى بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير كما صرح به فى كتب النحو
ولهذا غلط ابن هاشم الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه حيث
قال جوز مصدرية ما مع انها قد عاد اليها الضمير اذ لا وجه لبنائه على مذهب الاخفش وابى بكر
من اسمية ما المصدرية مع اتفاق النحاة على خلافه على ان خروف ادعى الاجماع على حرفيتها
ورد على من نقل فيها خلافا وان كان الصواب خلافه بل الجواب انه لم يقع فى الكشاف ما يفهم
بان الضمير المجرور بفى عايد الى ما مع القول بمصدريتها فيجوز ان يكون عايدا الى الظلم المفهوم من
ظلموا وفى للمصاحبة مثل قوله تعالى خرج على قومه فى زينته والمعنى اتبع الذين ظلموا اترافهم مع
ظلمهم والالف فى وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله وان كان متمرنا
عن كل وصف الى آخر ان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما فى هذين القرائن من المحسنات البديعية
من التجنيس والطباق والايهام وغيرها ثم انه قد وقع معطوفا على قوله فانه كشاف ثم لا شتماله
مضمون الجملة الثانية اعنى وقوع هذا الفن فى ابدى هذه الجماعة من مضمون الجملة الاولى
هو انصافه بما ذكره من الفضل والشرف كما فى قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه
قليل كالسابق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف النقضة على النقضة والمعطوف عليه مجموع
الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لا سجالا آه وذكر الابدى تنبيه على انه لم يصل الا قلوبهم والاسر
جمع اسير على الشذوذ ذلان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلا
واسارا صرح به فى المفصل والاسير من بابه الاسار وهو القد سمى الاخيذ بذلك لانهم كانوا
يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال
لك يا سرداى بقدا ثم استعمل فى معنى كلمة الظهور المناسبة والتقليد اعتماد وجازم غير ثابت

غير ثابت وطلق بفتح الفاء وكسرها من افعال المقاربة والتعاطى التناول اعنى الاخذ
وهو مناسب لقبى فى ايدى جماعة وفيه تاكيد لايمانهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق
للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث اسرا التقليد
ولهذا اتى بالفاء الدالة على وضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل فى قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال
الآية يجوز ان يبدؤون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطلقوا او صفة لجماعة او نادى
فاستيق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجيب فان الاستيناف السابق
لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما سيتضح فى بحث الفصل والوصل وبهذا
تبين ان لا يستمعون من قوله وحفظا من كل شيطان مارد لا يستمعون يجوز ان يكون
استينافا فاجوابا عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول
بعدم صحة الاستيناف مبنى على ان سائلا سأل لم حفظ من الشياطين فاجيب لئلا يستمعوا
منهم فاجيب بانهم لا يستمعون لم يستقم غير سديد والحرى بتهذيب الكلام وقد يطلق على
بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل
والقال اسمان بمعنى القول وفى الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال
وعن الفرآء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء ونكرا على ما كانا عليه من البناء ومعنى
الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اى كثرة الكلام ومعنى دورانهم حول القيل
والقال تعلم الاقوال المختلفة من شيخين مجهولين ومعينين من غير اعتداد آه الى تحقيق المرام والمقام
والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما وكان من الجماعة لا بعد
لتلك الاصطلاحات فهم يقولون بافواههم ما ليس يقلوبهم والله اعلم بما يكتمون والريبة على ما
فى شرح المفتاح للشريف وبعض حواشى الكتاب جبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان الذكر
فى الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الريقة الواحدة من العروة وفى الحديث
خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق وربابق وانما الجبل الذى هو الربق على فوق
الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء اذ كنية او تخييلية بان يشبه التقليد بشخص لها ربقة يشد بها
بهيمته بسرج اى يرعى وتفسير السرج ههنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغى بل الاولى تفسيره بالنعم

في الصحاح ساءت الماشية تسوم سوما اى رعت واسمنها انا اى اخرجتها الى الرعى نعم قد يجيء
السرح منعدّيا لكن الاظهر ان المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهى موضع
فيه النبل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض النخيل كطيبين الماء
وذكر السرح ترشيح وجعلها مكنية وتخييلية لا يخلو عن بعد والاحداق جمع حدقة وهى السواد الاعظم
للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد يقتصرون
على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد
عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل في ضمايرهم آب عنه الآن سريع النخل اذ
لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل في الاسناد المذكور
رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقايق علما يقينا كانهم يعاينونها
بابصارهم ولا يبعد ان يكون مراده دخل في الذم مما ذكره ذلك القبايل فتامل والغشاوة بالحركات
الثلث في الغين المعجمة الغطاء ونقع العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء في العين يمنع
الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى
المحاماة وعصبة الرجل بنوه وقرابته لابيه تموا بها لانهم عصبوا به اى احاطوا وعشاوة التعصب
كريقة التقليد في الاضافة والبصاير جمع بصيرة وهى في القلب بمنزلة البصر في الرأس شبهها
بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت لها الغشاوة والانطباع الانتقاش
والضمير في الاصل راجع الى الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله و
البضاعة طائفة من مال تبعثها للتجارة والتجاج التمادى في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا
والعناد والمكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه وجعل الشئ معناه والصناعة الحرفة
وقيل هى اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة والانحراف الميل والمنهج
الطريق الواضح والرشاد خلاف الغى فجهات اى اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبههم وهو
اسم فعل يجوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا
جمعها قوله فجهات جهات العقيق واهله وجهات خل بالعقيق مواصل وما قبله
صاحب المدخل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا معترض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم

بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المعنوحة الآخر مفردة وناوة
للمثانيث كغرفة ولذلك يقابلها الوانف تأنيث فيقول جهاة والنها مقلوبة عن باب الان
اصلها جهية من المضاعف كزلزلة واما المكسور فجمع المفتوحة واصلها جهياة فحذف
اللام والوانف عليها بالتاء كمسلمات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب والايخى حسن وصف
بالدقة والنشاز في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شانه اذا قصدت قصده
ستى الامر الذى هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر بكونه مما يطلب كان تسمية
بالامر كذلك فانه قما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير امعان
والمراد به ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نشها لاستلزامه اياه و
نظير ما ذكره صاحب الكشاف في آخر حرم التجدة في قوله ونأى بجانبه اى مكان الشئ
وجهته قد تنزل منزلة نفسه ومنه قول الكتاب جعفرة فلان ومجلسه وكتبت الى جهته والى حاشيته
العزيز ثم ايثارا وعلى الواو في قوله او التفطن لتبيين عموم النفى كما ذكر في قوله ولا تطع
منهم آثما او كفورا واني بعد ما فصلت شروع في سبب تصنيفه في الفن وانتقال من
الاحوال المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية
بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة وهى الادارة والشوذب
وديعة اذا استحفظه اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه
نصله وابتارها على السهام مناسب لما سلف من فضايل الفن لاشعاره بان التمام
بهذا الفن او محمول على التواضع بشبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه بدى
سهام فاثبتها له ولها الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل
الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهى في الاصل من همت الشئ اتممته اذا قصدته في الارتفاع
متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهى المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ
ولهذا اورد الارتقاء والغوط النجاوز عن الحد والشعف من شغفه الحب اى حرق
قلبه اورده صاحب الكتاب في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان
العبارة الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بالحركة

ان شبه النظر بدى السهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه بدى على طريق الاستعارة بالكناية والتخييل

المنقرا اشار اليه صاحب الراموز لكن المشهور فتح العين ثم المراد به هنا شدة الحر
والترحل الانتقال وكذا الارتحال والارتحال وخوارزم في الاصل مملكة معروفة على جيحون
فيها مدن كثيرة ككات وجوف ونحوها والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها
ارتكنج وكانت في الاوايل مقر السلطنة وهي التي قد اشتهرت الآن بخوارزم وفي خوارزم
بلد اسمه ايضا جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم
لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والمحط المنزل من الحط وهو الانحدار والرحال جمع الرحل
وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في الترحل والتعال من صنعة مراعاة الشكل
والمخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوابق جمع بابقة وهي الداهية
والحراسة الحفظ والطوارق البوابق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل وخص
الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل
الليل اخفى بالويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار
كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين ثم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر
اي نزلت ههنا فشمرت يقال شمر ازاره اي رفع والجد الاجتهاد في الامور يقول منه
جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت
ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى قتاء متعلق بشمرت بتضمينه معنى
الميل اي شمرت عن ساق الجد مائلا الى قتاء او ملت مشمرا عن ساق الجد الى قتاء
وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناب الاكتساب والاقتناب جمع قنب وقنبة وهي ما يتخذ من القوت
الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والالتفاذ الاقتطاع والاناسي جمع انسان العين وهو
المثال الذي يرى في سوادها واصله اناسين قلبت النون ياء على غير القياس صرفت
اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله صلى الله عليه وسلم في الحايض يتعهد شطر عمرها
على تسمية البعض شطرا توسعا في الكلام كذا في الراموز وفي راجع اشارة الى ان الرجوع
من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي و
علاء الدين الستفاني وبهاء الدين الحلواني والحوز الجمع والنصب مع القصبة والسبق التقدم

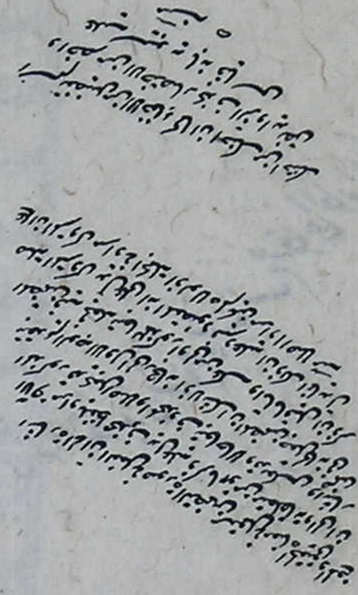

والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في سابق الفرسان ان يغرزوا
في آخر الميدان فمن اخذه بعد وفرسه بعد سابقا وكان له الفضل والفضل فاستعمل كناية
عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما تنصب على
الظرف وما تاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبرها او على المصدر
اي يخالج حينا كثيرا او مخالجة كثيرة تخالج مفاعلة بمعنى الفعل كسافرت من خلجه يخلجه خلجا اذا
اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه على حقايق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصيره بحيث لا يقدر على
امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اي ينازع كان ما ذكره يجركه وما عاناه من شدائد الزمن
يثبطه وفي الراموز خالج قلبي امراي نازعني منه فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل
يخالج وقلبي مفعوله وتفسير الاسناد المخالجة بالتحرك والاضطراب ثم حكم بان قلبي فاعله واسناد
اشرح ظرف يتقدير في او بالعكس اعتراف بما فاته نفسه في آخر احوال الاسناد الخبري من جواز
حذف في في الظرف المجازي خصوصا اذا كان في حكم الوقت ثم لو قيل قلبي مفعول يخالج
على ما فسره بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا لم يرد ما ذكره ونظير ذلك ما اورد ابن هشام
على تجويز صاحب الكشاف في قوله تع فاستبقوا الصراط وفي قوله تع سنعيدها سيرتها الاولى
كون المنصوبين بين ظرفين من ان الصواب ان النصب على اسقاط الجار توسعا لا على ما ذكره
من الظرفية لانه انما يصح اذا كانا مبهمين وليسا كذلك اذ المبهم معرف بكونه صالحا
لكل بقعة لمكان وناحية وجهة وامثالها والمنسوب صنف الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي
يقتدى به والجمع ائمة ذكره في القاموس ونظره بجان فعلم من هذا ان ما ذكره الجوهري
والقاضي ومن تبعهما في قوله تع واجعلنا للمتقين اماما تحمل الضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على
ايمة اصله ايمة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسرها من يقتدى
به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين
فصبة الشام وقد بكسر الميم قال البكري سميت بدماسا بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي
بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل صلوات الله عليه وكان جنيا وهبه له نمرود بن كنعان
حين خرج من النار فكان اسمه دمشق فسميت به وقيل غير ذلك والله اعلم والشآبيب

جمع ثوب وهو الدفعة من المطر وغيره والعرفان والمعرفة النطفة والسر
وغرة الانسان بضم العين من مس العذاب فكأنه غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس
وهي الحديقة وقيل الفرد وسمع الاصل هو البستان الذي يجمع الكرام والنخل والمراد ههنا
اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان والعرب يسمي النخيل جنة قيل المراد
بالاصول الدلائل على ان الاصل ما يبتنى عليه الشئ وبالقواعد المسائل والترادف ظاهر
حاويا جامعا والعوايد جمع عايدة وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه
واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه
يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف
متوالية او احوال مترادفة او مندخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني به
الامارات او السحر الآخذة وكل ما لطف ودق ما خذه سحر والبيت للوطواط اوله

كتابك صدر الدين بحكي حديقة ... مكللة الاطراف بالتطف والبر والروض جمع روضة
وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي
اللؤلؤ وقد يجمع على درور ودررة وكان نعوتي مطوف على كان نتايج والعقوق المنع وذكر
اشارة الى ان الشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع المشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد
وهو الموضع الذي كنت تعهده بشيا اي تعرف والمراد بها العلماء والمدارس والكتب
والمصادر جمع المصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون
والمتعلمون ومراسم الشئ محال آثاره عفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما
ارتفع من آثار الدار اشفت اي اشرفت وقربت وتمهوس الفضل العلماء وقيل المراد
بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستبطان
اتخاذ الوطن والحمول ضد الشهرة تلتف على الشئ اذا احتسره والاندراس الانمحاء والتأسف
اظهار الحزن والاذكياء جمع ذكي من الذكاء وهو حدة الفواد وبهذا يذهب الزمان
بر بما في ماذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل امر
مستمر متوارث ودروس الاثر امحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرست الريح بتعدي والتعدي

والتعدي وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله ينهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بفتحتين
الدمع وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من عبارة
بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر وبوبته ان المذكور بين من الاباء الخاسة من قصيدة
لرجل من بني اسد يرثي به اخاه مطلعها ابعدت من بومك الغرار فاجاوزت حيث انتهى
بك الفرر وبعده لو كان ينجي من الردى حذر فنجاك مما اصابك الحذر يرحمك الله من اخي
ثقة ليس فيه ستنوذه كدر فهكذا ينهب الزمان وبغتي العلم فيه ويدرس الاثر فانظاهر
ان الشارح قصد التضمين لكن لما رأيت الاسترداك ما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على
الشرح واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد
والجواب مستغن عن البيان والتوفر التمام والتكثر والرغبة على الشئ ارادته المقارنة للرضا
من رغب فيه بالكسر اراده لا من رغب عن الشئ اذا لم ترده وزهدت فيه وكان متعديته
بعلى بملاحظة معنى الاستعلاء وامتداد الاغصان تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه
استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والخود بمعنى الشابة والجيد جمع
جملة وهي من الاجمال الذي هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افرادها انما سيق باجتماع
المعروفات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال بجملته وتفصيله لكان انسب بتوله و
تفصيله حرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتنجيه اسباب الشر
والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم واراد بالرموز والاسرار المطوية
النكات المنطوية فيه او لم يقع عليه للحرمان والخرايد جمع الخريدة وهي الجيدة من النساء
وفي الاساس لها العذراء ولؤلؤة خريدة لم تثقب شبه بها المسايل المشكلة في الاستار
والتركيب في احتمال الوجهين مثل قول المصنف فيما بعد عن وجوه الاعجاز استارا وسجي من
الشارح بيانها في ستياف وجمع النعل المسند الى ضمير البعض في المواضع سبل الى المعنى
كما في قوله كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحدة احوال الشئ
وحالاته طرايقه الطرايق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى المذهب او
قال طرقة حيث كون جمع طرق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكن اظهر كما لا يخفى وبالجملة الاولى

اى الذهاب بكسر

باكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول والغوص بفتحتين جمع غوصة
وهى ما يصعب والابية تعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة والقدح بالغ فى وصف كتاب
التلخيص بالصعوبة والاضافة فى خاير كنوزه بيانية والكنز المال المدفون فالمخفة
صفة كاشفة والمراد بخاير كنوزه معانيه كان المراد بطرق الوصول الالفاظ و
شئ نفيس اى رغيب فى ونفس تنفسا ونفاسا صار مرغوبا فيه وبابه ظرف والتوشيح فى
الاصل لباس الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين
عاتقها وكشحها يستعمل فى التزيين مطلقا سمح جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهى خرزات
الظهر المرتبة المتصلة بها الضلوع من الجانبين وهى بيضا حلى يصاغ على هيئتها ذات
الظهر ويطلق على اجود بيت فى القصيدة واجود قرينة فى الخطب تشبيها لها بفقرة
الظهر فى حسن الانتظام ومن عين التحقيق اى من نفس التحقيق لا من الظن والتخمين او
من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطره الوقاد السيال او من ذهب التحقيق
تمسكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كانه التسوية
واعطاء النصف والتجنب التباعد ومنه له مذهب والبغى التعدى والاعتساف المشى
على غير الطريق والايماء الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب نزل فى
اى زلق الآخذين اى الشارعين والناسى الاقتداء خطر واعلى بناء المفعول اى منعوا
وتحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اى من تحقيقها او على بناء الفاعل
اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اى بما اوجبت والسنة الطريقة والمضاف
محذوف اى سلوك سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم على نفسه تحريمه بشهادة الوقف
كما فى قولك فلان لا يجب فلانا اى يبغضه ولا اعلم فى البلد من فلان اى ما اعلم من كل
من فيه ثم فى الجمع بين الفرض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة
النظير مع الابهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده عامله رمانى والجملة عطف على جملة
فان قلت اين العايد الى حين فى الجملة المضاف اليها قلت هى لا تحتاج الى الرابط لكونها
مأولة بالمصدر صرح به فى شرح الرضى واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر

الفاظه وعباراته الموصلة الى المعانى وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا
وضلوا الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله ولا تتبعوا
اهوآء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا او ضلوا عن سواء السبيل اختلست استلبت
جواب لما والانثناء جمع ثنى وانثناء الشئ تضاعيفه وثنى الجبل والوادى منعطفها وتقول
انعدت هذا ثنى كتابى اى فى طيه والغوص جمع غوصة وهى التوبة وما فى ما انجمع مصدرية
وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل
اى ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى بتعدد فى كل منها التدريج والمصادر التجرع
فرو خورون خشم واغبدان ماند والغصص جمع غصة وهى الشجى اعنى كل شئ يتوقف فى
الحلق ولا ينحدر والاقتحام الدخول والتهر الارق وهو ضد النوم وموارد التهر هو ما اضر
ينبغى ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمطلوب ولجة الماء بالضم معظمه ولجج الافكار كلجج البحر
والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفوائد الفكر نتايجه الشبيهة بالثمار الكبيرة والمطارح
جمع مطرح وهو المرمى والنظر فى المشهور معروف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو
المبادى والرجوع منها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة فى ضمن تلك الحركة والاقتحام
فى مطارح الانظار لامعية والبذل للاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الغرآء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والمعارسة المزاولة
واللام فى ولقد تناهت موطئة للقسم والتناهى البلوغ الى النهاية جيز ذهنا كجيز ذهنه
اعنى البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التعريض بجيز المغ لزيادة التاكيد
كما فى قولهم ابصرته بعينى واصغيت اليه باذنى وامثالها والتصفح النظر فى الصحف والغاية
منتهى الشئ والجمع غاى والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلست وثم للاستبعاد مثل
هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون
للتراخى بالنظر الى تمام الجمع كما جاز فى مثله الآتى نظرا الى تعقيب او الى اجزآء كل منها كما تقول تدرجت
الى ان تسنمت ذروة المجد ثم الى ان تربعت سنام الكرم ثم الى ان تبوأت سويداء القلوب
انك انزل من السمآء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدى بعد نزول المطر بمكنة
ثم فى مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم بتنزل اى بليين من النزل

اى المعطوف فى حكم المعطوف عليه
والعطف على جواب اما
تو دولا تراحى بس
وجاز سها الا بالنظر الى
تمام الجمع بما سبق
لم ار الى الآن

بعد ذلك وجنان • فتدبر وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين فالصواب في مثل قولك
اجبني يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف
منه في باب التوكيد فانه يجيء به من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو يتم اللام
لانها وهو جمع لهلك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم كذا في مغني اللبيب
ورماني الدهر بالارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها والمصيبة
والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم كما زعمه الخطائي فيه
والغشاء الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال
جمع نبل وهي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد جمع على انبال والنابل
عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رماني وثانيا فؤادي ايماء الى ان المراد
بالحوادث ظاهرها وهو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا في اذا اضافتني
ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لافادته الوزن والبيان الواقع
والافادة لمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف و
السكين والرمح وبعد البيتين المذكورين • وبان فابالي بالرزايا • لاني ما
انتفعت بان ابالي • وذلك اي الرمي المذكور والتوارد التعاقب وتقادم الامر عظمه
والعشاير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشايري واحوائي
وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والنعمة بالضم النعومة التي يجعل في عنق الصبي ليتلا
يخاف وحلها في تلك التبار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والاول نقيض
الآخر واصله اوءل على وزن افعل همز الاوسط فقلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغم
يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوايل وقال قوم اصله وءول على فوعل قلبت الواو
الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة اول ارض
معطوف على ديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن نزلها فاعله وعكسه يأباه العرف
على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدي وهو • احب بلاد الله ما بين
صارة • الى قفوان ان نسيج سحابها • بلاد بها نيطت علي تمائمي • واول ارض مس جلدي

لو كان حال من ضمير المتكلم كما زعمه الخطائي
لكان بصدر الكلام بان الدهر رماني
بالارزاء فيكون الكلام بالعكس
اذ لا يدعي الشيء الرمي برمي
لعل هذا وجه الوهم

جلدي تربها • وزعانه جمع زعنة ما قبل حرف الروي وان كان من قبيل التزام ما لا يلزم
الا انه لا نزاع في حسنها ولذا عد من الصنايع البديعية فتربها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده
كناية عن تولده • مناك فلانة جوز في موضع التعليل لما سبق واللام شبيهة القسم وتجريد
السيف انتضاؤه • والاهالي كالاهلات جمع اهلة بمعنى الاهل زادوا الياء فيها على خلاف القياس
فكانها جمع اهلاة كذا في المحكم والعدوان الظلم والاياد النعمة والاهلاك لم يدع اي لم يترك
من ودع يدع ودعا وما زعت الاوبار من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول
على قلة الاستعمال والا فالنبي صلى الله عليه وسلم افصح العرب وقد روي عنه ابن عباس رضي الله
انه قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياه وقال
الشاعر • ليت شعري عن امير ما الذي • غاله في الحب حتى ودعه • وعن عروة ومجاهد
رضي الله عنهما انهما قرآ اما ودعك بالتخفيف في الاساس لدمنة سمي البقعة التي سودوا اهلها
وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا وام اوفى
الحبيبة وهذه النقرة تلميح الى قصيدة زهير بن سلمى وهو • امن ام اوفى دمنة لم تكلم • بحومانة
الدراج فالمتثلم • اي امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا يجيب سائلها بهذين الموضعين
كانهم يوقف تلك الدمنة بعينها لغرط تغيرها او امن اثارها وصدف الناقة عن كلم فلان
وانما كسر الميم فللوزن والقافية والحرب الطائفة تلمح اسم موضع غير منصرف للعلمية و
التانيث على تاويل البقعة او لانه منقول عن الفعل من قولهم بلدح اذا اخلف عن الوعد
عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وضعه
عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء ليجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والوجه تبعي
النفي على ضده كما قالوا عداوة بنا، على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يجمع الا
ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن ببلدح قوم عجفى • واول من تكلم بها المهلهل
بسفامة لما رآى قومه في خصب واهلة شدة كان لم يكن اي تضمين اذ البيت لعمرو بن
الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفى مع عشيرة من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار في قوله
وكنا ولاة البيت من بعد نابت • نطوف بذاك البيت والخير ظاهر • فاخرجنا منها

الملیک بقدره • کذلک بالانسان بجری المقادر • بل نحن کنا اهلها فاذنا • حرف
اللیالی والجدد والعوائر • والجون بفتح الحاء جبل بمکة فی حصبها مقبرتها والصفاء
معروف وفی معنی البیت کان لم یکن بین اجزاء الجون منتهیة الی الصفاء ما یونس به ولم یتحدث
بالتلبل فیه متحدث وکان من عادة العرب السمر ای الحدیث باللیل ولذا خص السامر
بالذکر والهجران ضد الوصل یقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر • ونسجت من نسج
الثوب ینسج نسجا من باب ضرب ونصر والعناکب جمع العنکبوت حذف التاء کما هو القاعدة
فی جمع الخماسی علی فعالل کما یقال فی جمع الفرزدق فوازق علی رأیی وقوله نسجت علی صیغة
المبنی للفاعل ان العنکبوت ناسجة او للمفعول کما قال الشارح فی اواخر مباحث التشبیه
لامنسوجة علیه العناکب وذلک بتقدیر المضاف ای بیوت العناکب والحمل علی المبالغة
ثم نسج العناکب علی الشئ کنایة عن المهجوریة حجابا مسبورا ای ذا ستر کما یقال سیل مفعم
ای ذو انفعام ویجوز ان یراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب وحجب بعضها مستور ببعض او
حجاب یستر ان یبصر فکیف یبصر المحتجب به والمشکی الشکایة ونتذرع الی الله نتحصن
واختار فی جانب الاساءة اذا وفی جانب الاحسان ان ایاه الی ان الاولی منقطعة
والثانی متصل فیه تم الجانی معطوف علی زمانی او علی طرحت وثم للتراخی والباء
الاضطرار فرط الملال کثرة السآمة والبال القلب وضیقه کنایة عن سوء الحال
واللفظ الذی رفع ای مکان مرفوع الی خفض ای مکان منخفض مطمئن وفی الکلام
ایاه الی ان انتقاله من ارض الی ارض اضطراری ثم لایخفی حسن الجمع بین اللفظ
والجر والرفع والخفض اخذت من اخذ الجمل فاستناخ ای ابرکها فبرک فالمسؤل
اما محذوف او متروک مراد به مجرد الاقامة والحرونة المحفوظة ومهراة بفتح الحاء مدینة
مشهورة بخراسان حماها ای حفظها والآفات جمع آفة وهی الداهیة عینی علی لفظ
المفرد او المثنی ومن فی منا تجریدیة کما فی رأیت من زید اسدا او المراد من جهتها
او فیها وفی الکلام استعارة وبلدة عطف بیان لجنة النعیم جیئ به للمدح لا للاحتراز
المتبوع ان لم یشترط فی عطف البیان التعریف کما یفهم من کلام الزمخشری فی قوله

فی قوله تعالی من مادام صیدہ وقوله تعالی کفارة طعام مساکین بدل منهما ان اشترط فیه ذلک
عند البصریة کما نص علیه ابن هشام وضعف قول الزمخشری فی الآیتین والحق انه لیس بشرط
صرح به الثقات والطیب خلاف الخبیث ومقام کریم صفة مشبهة من کرم الرجل بالضم من
الکرم وهو نقیض اللوم ووصف المقام به مجاز ای کریم اهله کما فی الکتاب الحکیم ومن کرمه
الارض اذا زکی زرعها والصفة المشبهة تجئ ابدا من اللازم واذا اریدت منها من المتعدی
یجعل لازما بالنقل الی فعل بالضم کما فی الرحمن والرحیم والمحاسن جمع حسن علی خلاف القیاس
کانه جمع محسن والیمن البرکة سعطت ای ارتضعت خمدت النار من باب فهم ودخل
سکن لهبها ولم یطفأ جمرها والنیران جمع نار کالنور ونور واصله نوران لان النار واوانه
بدلیل تصغیرها علی نویرة والغوایة سلوک طریق لایوصل الی المطلوب ونیران المهل کلیتین الماء ووجه
الشبه الاهلاک ظل ای صار والظل معروف والملک بالضم المملکة وقیل السلطنة وتعلق
الاستبلاء مع ضبط وتمکن من التصرف شبه الملک بشجرة واثبت له الظل والظل الامتداد
مکنیة وتخییلا وتریشها واللواء الرایة والشرع فی اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطریقة
المخصوصة المشروعة ببیان النبی ثم وبالغزای بالغلبة اما حال عن لواء او متعلق بمعقود
ای مربوطا حکما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه عیدان
واعواد والعود ایضا الذی یتجر به ویقال العطر والذی یعرب به والعطر فی الاصل الثناء
والرواء بالضم المنظر الحسن وآض ای عاد ومنه ایضا ونظم علی البناء للمفعول ای جمع
والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ایضا فهو من الاضداد وکل من معنییه جائز الارادة
لکن الثانی اظهر کما لایخفی والشتات التفرق ووصل من الوصل الا الوصول والبنات
القطع وارتبعوا بالعین المهملة اخذوا ربیعهم ای منزلهم ودارهم او اکلوا الربیع واقاموا
فی الربیع ویروی ارتفعوا بتائین مثناتین من فوق ای کلوا ما شاؤا ومن قولهم رتعت
الماشیة ای اکلت ما شاءت قال النابغة • طعنی ذئب امرء ونرکنه • کذا الغر یکوی غیره
وهو راتع ویروی ان العبارة فی النسخ علی المصراعین ارتفعوا بالغین المعجمة من ارتع فلان
ابله اذا ترکها ترتع الماء کیف شاءت والمیامین جمع میمن والدولة اسم لما یتداول بین القوم

قوله وهو صفة الاضداد کما یؤید استعمال
تارة بمعنی الاقامة وتارة بمعنی
خلافه

يكون مرة لهذا ومرة لذاك والسلطان الوالي من السلاطة وهي القهر ظل الله قيل
وجه التشبيه انى ظل الشيء بناسبه في الجملة ويحكى عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم وجوده
ممكنة كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه ولان الظل ينتفع به ويلتجأ اليه عند
احتدام الحر كذلك السلطان ينتفع به ويلتجأ اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع
رقبة وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقاب ورقبات وارقب وقد يطلق الرقبة على
ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة معرفة لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان
امة الحامي قد مر تفسيره والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب والتورية لمعنى المسنقية
والباسط من البسط وهو التمهيد والتوطئة والمهاد النواشر وجمعه مهدة ومهد بضمتين
فلو قال ماهدها العدل لكان احسن والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق
والوالي المالك من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما تولية به وبالفتح مصدره والافاقي
جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والترادق واحد الترادق وهي التي
تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق وامتثل امره اعتداه وعمل على مثاله
ونقل القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظها عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس التنظم ما فاقا
على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التأثير
سمي اللفظ بها لانه مؤثر في النفس قبضا وانبساطا ان كان طيبا وتما وانقباضا ان لم يكن
قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع
سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القرآن كلاهما على ما عليه
المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلا كلمة الله
تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه
كتاب او نزل عليه جبرئيل عم وامره بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما
وهو المرسل من عند رسول الله لدعوة عباده سواء كان صاحب كتاب ام لا قيل وعليه
ورد قوله صلعم الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لوجوب الايمان بالانبياء

بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء انما يكونون لهم متمكنون
بشر ايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء ونصب بقاهم خليفة خبر مبتدإ محذوف اى هو
خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف عن غيره قام بامر من الامور بخلفه بالضم اى قام مقامه
وسد مسده وجاء ابو الى ابي بكر رضي الله عنه فقال انت خليفة رسول الله صلعم فقال لا افعال
فما انت قال انا الخالفة بعده وانما قال ذلك تواضعا لان الخليفة ما ذكر والخلف والخالفة
والخالف الذي لا غناء عنده ولا خير فيه ثم جعل الخليفة اسما لمن خلف غيره في الملك والتام يشتمل
من الوصفية الى الاسمية او للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا اى نفس خليفة والامور
الخلقي للخلافة والخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف كظريفة وكرائم
وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر او النسبة بالتاء
لا لجمع على فعلاء وملك اى تصرف والسطوة المرة من سطا يسطو اى قهره بالبطش و
الجمع سطوات واثبات المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الاقاصي
واسناد ملك الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف
الباطل والله تعالى وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتدأ
واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية وآنية ثابت اى والتنوين عوض عن
المضاف اليه والمعنى انه بطريق سلك اى ذهب كان غاية سلوك اظهار الحق واعلاء
كلمة الله والالف في سلكا للاشباع والدرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان
وفي ذراه اى في كنفه وستره والتراوة في العالمين بكسر اللام لا فتحها كما ترى للحجة في موضع
المصدر اى حجوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حجوم العالمين حول ذرى الخليفة
برؤية الحجيج معتمرا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا
يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر فيجيء ما في المغني ههنا مثل حجوم الحاج حول البيت
وقت رؤيتهم معتمرين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يأتي منه الرؤية كما ذكره في قوله
واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم والحجاج والحج في اللغة
القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتمرا كالى مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية

بمعنى العلم وحال من مفعوله ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة
او معتركين لاسناده الى ضمير الجيش فالوجه ان يقدر الموصوف اى قوما معتركا ويحتمل ان يجعل
من قبيل لابن وتامر اى وجعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من بيت الله والرؤية
بمعنى الابصار او مصدرا اى تعتركل اعتراك الكلم يجئ الى ما ذكروا النسيم الريح الطيبة يقال
منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم رضى كليين الماء وضمير منه
راجع الى الخليفة لانه مذكر فى المعنى والمراد باجياد الزمان اعطاء نظائره بافاضة الخير
الى اهله وكم خبرية منيرة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره هلك والمكان فى الاصل المتقبل
فى الحرب يوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض والنظائر والباء سببية ومتعلقة
بهلك ومن سخطه اى عدم رضاه مستغرق فى موضع الصفة للظى او لغو متعلق بها والالف فى
هلك كما فى سلك والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف فى تفسير قوله
وهلك الحرث والنسل فى سورة البقرة انه قرأ الحسن وهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل
ثم قال وهى لغة نحو ابى يأبى وذكر فى آخر الاحقاف انه قراء فهل يهلك الا القوم الفاسقون
بفتح ايا واكسر اللام وفتحها من هلك وهلك واطار من اطار العصفور من الذرع فى المصاص
الاطارة بريد اندن والصاعقة نار تسقط من السحاب فى رعد شديد كذا فى الصحاح وفى الكشاف
الصاعقة رعد تنقض معها شقة من النار لا تمر بشئ الا اهلكته والاول هو المناسب ههنا
والسماك اسم الكوكبين احدهما من منازل القمر وسمى سماك الاعزل والآخر ليس من منازله
وسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اى ارتفع وقد يجئ بمعنى رفع كما فى قوله ان الذى سمك
السماء بنى لنا بيتا فعلى الاول سمك مبنى للفاعل وعلى الثانى مبنى للمفعول او للمفاعل بان يكون
لواء الشرع منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اى وجد الطريق المستقيم والغى خلاف الرشد و
الانهماك الجد والاجتهاد فى الامر والجملة فى محل الرفع صفة لمعتسف قرير العين اى ذات قرة و
القوة بالضم بالها وبدونها البرودة تتداعنه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما
ورجل قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر نقيض سخنت فبل وهو كناية عن الراحة
عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم فى البرودة وفيه انه اضافة القوة الى

الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة
الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره العاضى وغيره من اهل التفسير فى
قوله تعالى وقرى عينا وقيل معناه صارت ذات قرار اى مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الاجانب
رجا من نحيبه وبفتح شاءره كما ينبغى والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد يسم كضرب و
المبسم كالمجلس الثغر والملك بضم الميم اسم من ملك كضرب ليس مبنى ملك وملك بالتسكين ومالكو الجمع
ملوك واملاك والموضع المملكة وانيل تنقض ادبر والاقبال الدولة والثغر والظرف متعلق بتمسكا
اى تمسكا شديدا والضمير فى علا راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة فى المجد والشرف وارجاعه الى الابن
تفكيك ليتعين رجوع الضمير فى المعطوف اعنى فاصبح الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلو لانه فى
المكان بل من العلاء وهو فى الشرف قال الحطيئة يمدح القعقاع بن حصين حيث غزا بنى عامر
فادرك بثارا بنه مالك الذى قتلوه وباع بنيه بعضهم بعشارة وبعت لذبيان العلاء بمالك
اى اشتريت لقومك الشرف بمالك والمضارع من الثانى يعلى كما انه من الاول يعلو لكن القياس
والشائع فى الماضى على الكسر وكان على من التداخل وعلى لغة من يقول بقى يبقى بدعوه النورى
خبر اصبح ان جعل بمعنى صار اولكان وحال ان كان بمعنى فعل فى الصحاح ورثمانخوا ربت خطر
لغو وما مصدرية اى ساعة فخمهم فى المغرب لمهلة ريثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل بدون
ما كقوله لا بصعب الامر الا ريث نركبه وفى الكلام لبحام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة
المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك والملك مفعل من الالوكة وهى الرسالة واصله مالك
على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم ترك الهمزة تكسر الاول اتكالا
ورقت فى الجمع سمى الملك بها لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فيراد الجوهرى اتبا فى فصل الميم
من باب الكاف ليس كما ينبغى والحق ايراده فى فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورد فيه
مع زيادة الميم واورد المكانة فى فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان
تمكن تمفعل كتمسكن على توهم ان تبل يكون وهو ظاهر والجاهد الذى بذل الجهد والدنيا تانيث
الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى وكبر واصله دنو
والاقرب فى تصريفه ان الواو تحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين

فتاتل والغيابات اسم من اغاثه اغاثة واصله غواث في المصادر الاغاثة فرياد خواستن
وفريادرسيدن وكرت بفتح الكاف وسكون الراء لقب دال على التنظيم في عرفهم والاطراف
جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرفة من اشرفت الشمس اضاءت وبال اشرق الرجل
في شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغضة بكسر العين وفتح الباقي وغضن
الطري بمعنى قطع والمورق من الشجر ما فرجت اوراقه والعناية القصد وفي الكلام مكنية وترشيح
وتخييل والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال وفي الصحاح
الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص او ملاط والبنيان الحائط اثرما اشرف وغبيا
قرب في المصادر الانهدام وبران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من
باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى والسحاب والسحاب والسحب
جمع السحابة والاسبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق والحمام
بفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد ان لكل مقيمة قدر قاب الناس كما ان الاطواق في
الاعناق كذلك وقراءة الآية كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء
وسكون الزاء ضد السرور وقال العاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المستقبل
والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى حكاية اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى
قصد ان تذهبوا به والقصد حاصل في الحال وسمت على البناء للمفعول اي حرت دابته وفي العلامة
وعيم لطف اي لطف العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى ان الله لطيف بعباده اي يبر
محسن اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه
وبه يتميز عن الحسد خطوظا اي ذا حظ ونصيب من الرزق فنسبة ذلك اي قوى النفساني بما ذكر و
العضد الساعد وهو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات عضد بضم الضاد وكسرها وسكونها
وعضد كفخذ وعضد وعضد كعبد وعنق ذكرها صاحب القاموس وهزمن عطفي اي حرك بعض
جانبي على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال هزه العطف
كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بتحريك جانبيه والاول انسب ثم هداني عطف على آتاني
والهدى الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الدين يهديه هدى وهديا بكسر الهاء فاهتدى

وحل صح

صح كما
سيد ابن عمر حال المحسود
مع زوال ما يحسده
المحسود
الحسد ان يتمنى حال
المحسود مع زوال
ما يحسده

فتهدى واهتدى وهداني سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار
وقد ورد الكتاب العزيز على ثلثة اوجه متعديا بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو
الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدونا الى سواء الصراط والفرق الذي ذكره الشارح والفاضل
المحشي في حاشيتهما للكشاف بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان مفاد الاول
الاذعان للمقصد والايصال والثاني الدلالة والارشاد الى المقصد كقولك دللته على الطريق فسلكه
الدلالة واراءة الطريق فيستدعي الى الشيء صلعم مثل انك تهدي الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان
هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله الله حكاية عن ابراهيم عم
يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا
قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد وبل يارد
جدا السبحان علم التسبيح مصدر سبح بمعنى تنزهت تنزيها بليغا من نزح اذا ذهب وبعد لانك
ابعدت من سبحة تنزهت عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه
واما قصد ان يكون التنزيه الله تعالى لفظ برأسه مخصوص جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح
لازم الاضافة اليه بحيث لا تقطع عنها في اللغة الفصيحة وقوله سبحان من علقمة الفاخر على كون
المضاف اليه مثنى بجعل عدم التنوين في الاسم الممكن دليلا وعا نكف مع رعاية الوزن ثم
قول العلامة في الكشاف والمفضل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف للالف والنون
مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقوه انه اذا استعمل مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر اذا اضاف
لا يضاف واذا افرد عن الاضافة كان علما غير منصرف وقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به مصروف
للضرورة وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما تنزه
عنه من المتنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شيء فنا زه يقصد التنزيه
اصالة والتعجب تبعا ونازه بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر متروك
اظهاره تقديره استجب الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من
جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداؤه وهو ههنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب
وقعت في اثناء الكلام لتكفه التنزيه على ما صرح به الشارح في اواخر الباب الثاني من والسواء الوسط

والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة
والاستفاض شئ الامر بالمفوض الى القيام لذلك الشئ والرجل جمع راجل وهو خلاف
الفارس والخيل الفرسان اعنى الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل جامل
في استعانته تشفيع الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه يقال من استعان بجنده من الجيش
والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى الحرج الاول ظاهر
بأباه السياق كما لا يخفى على المنصف والفاتر المنكسر من فتر يفتر فتورا والسنوح الظهور
يجاء بحمد الله اى اتى ما جمعت عقيب رجوعي واضافتي اليه ما ذكرته ملتبسا بحمد الله كنز امنصوب
بجاء بتضمينه معنى الصيرورة مدفونا صفة كاشفة لكنز الان الكنز المال المدفون ومن في
من جواهر الفرائد بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهمه الجوهري فاذا
يجوز اسقاطها بخلافها في ما جاءني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص
ليتسلط التقدير عليه وهو صفة كنزا والمشحون المملوء والتحفة ما تحف به الرجل من البر واللطف
والجمع تحف وحضرة الرجل قربه ودناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو
وهو الارتفاع والجزيرة مصدر من حزره يجزره بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز و
السدة باب الدار والجمع سدد والسنية فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجأ و
الملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والباء في بالنبي للقسم والخلان جمع
خليل وهو الصديق والانثى خليلة من الخلة بالضم وهي الصداقة وكذا الخلالة بالحركات
الثلث والحلولة والجمع خلال كالتها تخللت القلب واما الخلة بالكسر فهو الخليل يستوي فيه
المذكر والمؤنث والخل بالكسر الود والصديق ايضا ويضم مع الود يقال كان لي ودا وخل
كذا في الرآموز والمخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ اصله اخو بفتح الخاء لان الجمع للاخاء
والذاهب منه واو لان تثنيته اخوان وبعضهم يقول اخان وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة
وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو والنون
والاخوان المخلصان الذين خلا ودهم عن شوائب النفاق يشبعوني اى يجعلوني مصاحبا
بصالح الدعاء من التشبيع ومن الاشاعة يقال اشاعكم السلام اى جعله صاحبا لكم وتابعا

وتابعا والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام
افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثاني البتة صح بالتعدي فلا استعانة بما
اجوزه الشارح والمحشي نثرهما للمفتاح في قول الشاعر سأشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يجعل على
المسامحة هذا والباء بما عانيت على ما في بعض النسخ للمقابلة اى بمقابلة ما عانيت و
الكد الشدة في العمل والعناء بالمد المشقة ومعنى المعاناة بالفارسي رنج كشيدن فعانيت
العناء على ما هو مآل المعنى مثل نهايت غاية الوسع ذا حمأة الموجبين ولو قرئ عانيت
من المعاينة لكان ظاهرا لكن الرواية لا تساعده ويتضرع الى الله اذا استكان وتذلل اليه
طلبا للمعونة وكذا التعرض وفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب من نكب عن
الطريق اى عدل كطرب دخل والمبين من الابانة وهي الظهور هذا اى المحصلون الموصوفون
بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء وعمري مبتدأ حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم
مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله
لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اى لوا هب عمري وكذا في امثاله مما اقسم فيه بغير الله
كقوله والشمس والقمر والليل اى ورب الشمس آه ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري و
امثاله ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وتزويقه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات
واسلم من التأكيد بالقسم باسم الله لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير
الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير الله وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به
النووي في شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف بكتب
به البر به واحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام ان الله
ينهاكم عن ان تحلفوا آبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رض
لان احلف بالله فاثم خير من ان احلف بغيره فابر وعن ابن مسعود رض مثله و
ذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عم قد
افلح وابيه وقال عز من قائل انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق

القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة تقتضي القلة غالبا و
المرام مصدر ميمي من رام يروم رومًا وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحققين المبين كونهم
قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة
الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب ايضا
كثيرا ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم
الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المبين قليل الطالب او
غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقي لكان الظهر الحق
المبين قليل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان واللدد شدة
الخصومة والجدال الخصومة ولئن فاتني الخ ههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان
اللام الداخلة على اداة الشرط للابتداء بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمة
سمي اللام الموذنة وسمي الموطئة ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اى مهدته له كقوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم والشارح جعل الجواب ههنا للشرط بقرينة
فهو مخالف للقاعدة واما ما ذكره في منع اللبيب من ان اذن لا اقبلها من قول الشاعر
لئن عادلي عبد العزيز بمثلها • وامكنتي منها اذن لا اقبلها • جواب لان فهو مخالف للنحو
الجمهور ومبني على مذهب الفراء حيث جوز انه مثلا ان يكون الجواب للشرط والا لقال
اقبلها بالجزم والجواب عن البحث ان اللام ههنا زايدة لا موطئة للقسم كما في قوله
المم بزينب ان البين قد اعدا • قل الثواء لان كان الرحيل غدا • فان جواب الشرط ههنا
قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان ثمة قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين متتابعين
ان اللام زايدة ونظير ما ذكر في الشرح بعينه قوله • لئن كانت الدنيا علي كما ارى •
بتاريخ من ليلى فللموت اروح • لا يقال فليجعل اللام في البيت المعنى ايضا زايدة
فلا وجه لحمله على خلاف مذهب الجمهور لانا نقول القسم صرح في البيت السابق على البيت المذكور
وهو قوله حلفت برب الراقصات الى منى نعول الغباني نقبها ودميلها • فلا وجه
للحكم بزيادتها ان يكون الجواب للشرط والمراد بالعاجل الدنيا والحسن

والحسب بمعنى المحسوب كما يقال ان هذا رجل حسبك توصف النكرة بالاضافة المكونة بمعنى
المحسوب غير حقيقية كذا في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم
كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الازهري وبعضهم قولهم هل ثوب الكفار
ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما
صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير
الانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالبسملة بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني
قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة الافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه
بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن ملتبسا بحمد الله فلا تفاوت حينئذ بين التسمية والتحميد في البداية
بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيهما رمزا الى ان باء بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا
حالا من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن بذكره ودلالة على غرابة علم الله
والمناسب لما ذكره الشارح في شرح الكشاف وحواشي التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن انشاء
الان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه الزمخشري وسائر المحققين انه
يقدر الفعل المخصوص اعني المؤلف ههنا وبالجملة مخصوصية كل فعل شرع فيه متبركا بها ولذا التزم
حذف في كلام الحكيم ﷺ وتقدس ليكون متلفظا كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية عن ما في التقدير
اذ لو اتى به فيه لخالف تسمية من شرع في غير القرآن او الاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يطأ فيه غير
ذكر الله ﷻ او لو ذكر الفعل المسند الى الفاعل لفات ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله
البدأ او تقدير الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية امس
بالمقام واوفى بمبادئ المرام من تقدير ابتدائي اذ غرض المؤمن تلبس جميع افراد الفعل
بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحتيما والاولى في الشرع جعل ظرفيه
كون الشروع فيه متلبسا بها كما في النية حيث اعتبر عقيبها ابتداء العبادة تحقيقا في جميعها تقديرا
ولذا ذكر الابتداء في حديث البناء للاتي المقدر فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص
بقوله صلعم في خطبته يوم النحر ولم يذبح فليذبح باسم الله ﷻ وقوله لام باسمك ربي وضعت جنبي
وباسمك ارفعه وقوله صلعم باسمك احيى وباسمك اموت فانها ان لم تكن آلة فالاولى جعلها للتعدية تقدير الافعال

وفيه انه مبني على تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فتامل هذا ويحتمل ان
يكون الظرف المذكور لغوا فنية الافتتاح ح الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية اشتغال
بافادة الحق واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تأخر الحمد عن التسمية لاينافي وقوع
الابتداء به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقة لان البداءة
فيهما بالاستعانة والاستعانة بشئ لاينافي الاستعانة بآخر كما ظن وحمل باء البسملة على الاستعانة
لايليق بحسن التأدب لانه يقتضي ان يجعل اسم الله تعالى آلة والآلة لاتكون مقصودة بذاتها
وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للوصف بل لان الابتداء
امر عرفي يعتبر عند العرف من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فانه وان كان حينا واحدا
لكنه وحدة اعتبارية قسم امرين واكثر اولان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي
اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل لان في التسمية جهة
التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا وهذا يثبت التعارض
الظاهري بين الحديثين واحتيج الى التلفيق ولان المناسب لعظم التعظيم التصريح بالحمد وحمده عليه
قوله اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بهما بعمل موجب الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح
بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد
وكونه آخر الكتاب يكفي بتعليل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار
عن ثبوت الشئ ليس بانشاء اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه
ربط العبد الذي هو الثناء وجلب المزيد الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور
فهو مقصود في ضمن قصدهما وهذا قال من شكر نعمائه مع تقديم الحمد بالاداء الى قوله لئن شكرتم
لازيدنكم وليس المراد ان الحمد ههنا من قبيل الشكر لاخلاله بالتنبيه على الاستحقاق الذاتي كما يجئ
بل المراد ان الحمد ههنا من قبيل الشكر على مجموع الصفات الذاتية والانعام بتضمن الشكر فالتعليل
بملاحظة ذلك المتضمن فتدبر ولا يخفى انه اذا كان قصده ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد
على المجلوب الذي هو التأليف واجبا فتعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور اياء الى هذه النكتة
على انه يجئ ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء

بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد جاب بانه تعليل لافتتح باعتبار ما تشتمل عليه
من التحميد لانه تحميد مخصوص وفيه انه غلط نشأ من عدم الفرق بين تقديم الحمد والحمد المقدم
وبانه تعليل لحمد الله لا للافتتاح وفيه ان الذوق السليم يأباه اذ المقصود بالبيان الافتتاح
بالحمد فاتاؤه بلا علة وجعل العلة للتقييد بارد بل المناسب لان يقول حمدا لله تعالى
مفتتحا به كما لا يخفى وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد
كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان النقل المذكور وامثاله اخبار واقع
موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار
والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله
الحمد بارب المقصود والملتفظ به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول
بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يليق به لان الصيغ المذكورة
اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل فيما نحن فيه
بلا ضرورة داعية مشكل جدا قوله على شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون
من الاولى تبعيضية وان تكون بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى
الى ما خلق لاجله على الشكر العرفي فان الشكر بهذا واجب ايضا كما صرح به في كتب
الاصول وصرف اللسان الى تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شئ هو مما يجب عليه
من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي تتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب بهذين الوجهين
التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضعين فالاولى
بيان لشئ والثانية بيان لما يجب والمراد بالشكر اللغوي الذي يتضمنه الحمد ههنا لانهما
متحدان ههنا ذاتا كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان المؤدى شيئا من الشكر
كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد
تفي بحق شئ من الشكر وان لم تقدر على ان يشكره حق شكره قوله هو الثناء باللسان
اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه

بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله سواء كان ذكرا باللسان
او مبادرة لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر
لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المستفاد باصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد
ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مفهوم
به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله سواء اذكرها فيه وغيرهما من الكتب
ان الثناء هو الاتيان بما ينبو بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد
تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يخص
الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء
لا لسان له قلت لما ثبت ذلك لاختصاص بالنقل عن النقات من ارباب اللغات عمل بمثل
ما ذكر عندهم على المجاز قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه ودلالة المحمود عليه
وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك هنا قيد
قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله
من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولا يتم هذا
الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم ان الجميل اعم من ان
يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة بعد المحمود عليه
جميلا وبصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه في الحمد اختياريا
وان عم المحمود به على الاشهر ووجهوا اختياره على المدح بانه منوط بالاختيار الذي هو الفاعلة
العظمى في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتثويب المذكور خال
عن التقييد بذلك يطرد قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل
والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على
الصفات القديمة حمدا اذا استثنا ذلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور
المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من فبيل الافعال اللهم الا ان يصرف الحمد عليها لا يجاد ما قلت لما ان
الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها اولان تلك الصفات

الصفات مبدأ الافعال اختيارية والمحمود عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه اختيا
في التحقيق والمآل وههنا بحث وهو ان اختصاص الحمد باللسان ولزوم اختيار المتعلق
كلاهما ممنوعان فالاول بقوله لكن وان من شيء الا يسبح بحمده فاكثر الاشياء لا لسان
له وبقوله صلعم انت كما اثنيت على نفسك فان المراد بهذا الثناء ليس الشكر اي لا تشكر
احدا نفسه ولا المدح اذ المدح قد يذم كما قال عم احثوا التراب على وجوه المداحين فتعين الحمد
وليس باللساني والثاني بقوله لكن معناه محمودا وبقوله التعبير بحمدة في المواطن كلها والاصل في
الاطلاق الحقيقة ويؤيده اطلاق الجميل في تعريف الكشاف وقوله في السابق الحمد هو المدح والوصف
بالجميل ومنه يعلم ان قول الكشاف الحمد والمدح اخوان انهما مترادفان خلافا لما ذهب اليه الشارحان
وان شاع اطلاق احدى اللفظين على ان يكون بينهما اشتقاق كبير او اكبر وهما يؤيد الترادف
قوله وتنبيض الحمد الذم وقول القاضي وقيل وهما اخوان فان الاشتقاق الكبير كان مختفيا
بحسب المعنى السابق والجواب النقل عن النقات من ارباب اللغات على ان مدة موتية المدح في بعض
الصور لا يوجب عدم ارادته في الحد بل ثم تأييد عموم المتعلق في الحمد بما ذكره الزمخشري في
الفائق مردود بانه صرح في تفسير قوله تعالى في سورة الحجرات ولكن الله حبب اليكم الايمان ان المدح
مخصوص بالاختياري ويؤول المدح بالجمال وحسن الوجه وبهذا اسقط التأييد بقول القاضي
ايضا وباطلاق الجميل في تعريف الكشاف ويتعين حمل المدح في الآية والبيت على المجاز قوله
سواء تعلق بالفضائل وبالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء او صفة كما يوصف بالمصدر
ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وام همزة متصلة والهمزة قبلها مقدرة على
المشهور اي سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل فيكون التركيب من قولك انا ان الذين كفروا
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وقد ذكر صاحب الكشاف في هذه الآية ان سواء خبر لان
وانذرتهم ام لم تنذرهم في موضع المرتفع به على الفاعلية كانه قيل ان الذين كفروا مستو
عليهم انذارك وعدمه وان سواء خبر مقدم والفعل بعده بتأويل المصدر مبتداء والمعنى انذارك
وعدم انذارك سيان فالمعنى ههنا تعلقه بالفضائل والفواضل سيان وسواء لا ينثنى
ولا يجمع على الصحيح بقي ههنا شبهة وهو ان ام لاحد المتعادلين والتسوية انما تكون بين المتعدد

والاين لاحده فالصواب الواو وبدل ام اولفظ او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود
وقد اشار الرضى الى وجه آخر لتصحيح التركيب وابقاء ام واو على معناها وسياتى الان وجه
آخر للتركيب ويمكن ان يكون سوآء خبر مبتداء محذوف والفعل بعده فى تاويل المصدر فاعلا
اى هو سوآء تعلقه بالفضائل ام بالفواضل ثم الضمير فى قوله تعلق راجع الى الثناء والرجوع
الى الجميل يوجب ركاكة المعنى اذ يكون من قبيل قولنا للحيوان جسم حساس سوآء تعلق بالفضائل
ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهى كل خصلة ذاتية والفواضل
جمع فاضلة وهى العطية واعلم ان عموم المحمود عليه للفضائل والفواضل هو الموافق لما فى الكشاف
لكنه مخالف للتفسير الكبير اذ قد ذكر فيه ان الحمد لا يكون الا على الانعام اللهم الا ان يقال المذكور فيه
معنى عرفى للحمد قوله والشكر فعل آه فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور
فى الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد تسره كان مظنة ان يقع فى ذهن السامع ان
الشكر هل هو هذا او غيره فعرفه وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الجهل وقيل سر الى
ان الحمد فى هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجناء وفيه ان الشارح صرح بان فى
الكلام تنبيها على تحقق الاتحاد بين وصفى هذا القائل بان معنى الاتحاد الذاتى الاتحاد بصفة
الذاتية فالحمد هنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص
بالفواضل وبالجملة كون الحمد هنا من قبيل الشكر مخل بالتنبيه على الاتحاد الذاتى كما لا يخفى على المنصف
قوله نبئ عن تعظيم المنعم اى يشعر فى حد ذاته بحيث كما اطلع عليه علم بتعظيمه ولا يتوقف تحقق هذا المعنى فى
الشكر الجنانى اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنبئ كما لا يقدح فى دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع
وعدم استحالة على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير اياه بالالهام او باخبار المعتقد نفسه
او فعله او يكون المنبئ بلا واسطة عن تنظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو لا اعتقادا لا غير
قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح
كما صرح به البعض ثم ان اللام فى الانعام عوض عن الاضافة اى انعامه قوله او اعتقادا
ومحبة بالجنان عطفه على سابقه او عطف لاحقه بها بدل عما ان فجرد الذكر اللسانى او العمل
الاركانى شكر ولا يفيد ما اشير اليه فى حواشى شرح المطالع من ان الذكر اللسانى او العمل الاركانى

فى الرسول ثم تغيير الاسلوب فى تثنيتها على ان اصالة معاونتهم ليست كاصالة تلك النعم صرح بذلك
واما فانا فلان عظم نعمة البيان لا يتوقف على ملاحظة تلك النعم ولا ينتقل منه اليها الا بتكلف قوله
بتعاونون استيناف جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون فى هذا الاجتماع ويمكن ان يكون
حالا من ضمير اجتماعه مع بنى نوعه والاول اقرب قوله وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه
ما فى ضميره وكذلك يحتاجون الى ذلك فى امر معادهم لان معرفة الله تعالى ومعرفة صفاته وافعاله المتعلق
بالدنيا او العقبى لا تتم الا بمقدمات نظرية منتهية الى قضايا ضرورية والعبادة لا تحصل الا بمعرفة انه
كيف يعبد والانسان الواحد لا يستقل بتحصيل هذه الامور غالبا بل يحتاج الى مساعدة بنى نوعه فكما ان
البيان اصل ما يحتاج اليه بقاء النوع فى الدنيا كذلك اصل ما يحتاج اليه فى تدبير امر الآخرة ايضا قوله
وفى الكتابة منشئة يعنى يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا فى كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معنى
من غير توسط الالفاظ الا ان فى الكتابة منشئة لاحتياجها الى الدوات بخلاف حضوريا فى جميع الاوقات وايضا
الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله
بتعليم البيان البيان فى الاصل مصدر بان الشئ اى ظهر ثم جعل اسما لما يتبين به الشئ كالنطق لما تلفظ
قوله وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب
معين عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا او المراد بالبيان ما يتميز به نوع الانسان و
ربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم ان هذا الاجتماع
شروع فى بيان ما صلة به نعوت النوعين ونعمة البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر فى الصلوة وليتبين المناسبة
بين ما ذكر فى الصلوة وبين ما ذكر فى الحمد قوله تتفق الجمع عليه قيل ضمير عليه يرجع الى الملائكة والعدل
باعتبار ما ذكر او على تنزيله الضمير باسم الاشارة فى التسوية بين الاحوال كما ذكر صاحب الكشاف فى
قوله فان طبن لكم عن شئ منه نفسا وفيه ان هذا الكلام مستغن بعدم التاويل بما ذكر فى الوجه الاول وليس
كذلك بل فيه ايضا تاويل الا ان هذا التاويل فى اسم الاشارة مسموع من فصحاء العرب فلهذا جعل صاحب
الكشاف الضمير فى منه الراجع الى الصدقات من جاريا مجرى اسم الاشارة ولم يجعله راجعا اليها من غير
توسط اسم الاشارة مع ان فى كل من الوجهين تاويلا صرح به الشارح فى حواشى الكشاف فافهم والابعد
ان يقال انه راجع الى العدل فقط كما يشهد به السياق قوله لانتناول الخ لان المقصورة

انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل انما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل منها وكذا الكلام في قوله بل لابد لها حيث لم يقل لابد لها وقيل في الافراد ملاحظة تقيد المعاملة بالعدل قال الشريف في بيان شرح المفتاح قد منع الخاء من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام عرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير وقد عرف به الشارح المحقق هناك وفي غيره من المواضع واستمرت عادته على ما حدثته فتى العبارة غير المحصورة على ان يكون بدلا من الجزئيات او يكون صفة لها بتاء على تعرفه بالاضافة ولا اشتهار الجزئيات المذكورة بمغايرة المحصورة سوآء اريد بها جزئيات الاحكام او جزئيات نوع الانسان كما في عليك باطراكة غير المتكون **قوله** بل لابد لها من قوانين كلية اى الافراق منها من قولهم بدّه يبدّه بدّا اى فرقه والتبديد التفريق وتبدّد اى تفرّق اولا عوض منها من المبدّد وهو العوض ذكره الجوهري ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا الاطالة جبلا بتركيب تنوين الاسم الممنوع اجراءً له مجرى المضاف كما اجروا مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله صلع لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثل تنوين الاسم لكونه مضافا بمضاف معربا مثل الاخر امن زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نبد لخلوه وفاء خبر المبتدإ اى لابد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدإ محذوف اى البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة التشبيهية لا محل لها لكونها مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لابد اى لا بد من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر بيان شرح المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للاجنبي قال في قوله لا بلقى لا شارته ان لا شارته ليس معمولا لا ستغنى والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظائر التركيب ثم التركيب من قبيل قولهم لا عاصم اليوم من امر الله وقد ذكر في كتب النحو تفصيل

قوله وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى **قوله** واعلى معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشاتين ولانه باق

ولانه باق على وجه كل زمان دائر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد او للاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل اشارة الى ان فصل الخطاب اشارة الى المعجزة **قوله** من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نفعه البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه وبراعة الاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتدآء وفي الاصطلاح كون الابتدآء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتدآء لكنه يسمى باسم المسبب تنبيها على كمال زينة البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطوق المرتب على المفيد او باعتبار انها تشارك كل البيان المذكور ههنا في اللام كما سبجيء وان اختلف البيان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال ثم ان عطف الخاص على العام يشتمل على نكتتين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف فقيل لا يخفى ان المقصود ببيان النكتة هو الامر الاول فكل واحد من الرعاية والتنبيه علة له والقول بان العلة الاولى راجعة الى الامر الاول والثانية الى الثاني وهم اذ لا يخفى ان نفس العطف لا دخل له في شيء من البراعة والتنبيه وقد نظر لما ذكره الشارح في اواسط الباب الثاني من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف والابدال حتى قال الشارح ثمة لو قال المص واما بعطف الخاص على العام للتنبيه على فضله بدل قوله واما بذكر الخاص بعد العام لكان اوضح فتعلق نفس العطف لا دخل له في شيء من البراعة والتنبيه مردود فتدبر ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يؤدي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث نزع عن الدخول تحت العام **قوله** كما اشير اليه في قوله خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل السور المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نفاخ جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه يمنع الشرف وبانه مآول ان مع الفعل **قوله** ما لم يعلم مفعول ثان للعلم والاول محذوف اي علمنا والضمير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هي من دواخل المبتدإ والخبر فتحصل ان القول بان الاقتصار وقع في كلا المفعولين واعلم ان منزل منزلة اللازم

ومن البيان متعلق به وما لم يعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه مع ان الذوق
السليم شاهد وصدق بان حق العبارة ح ما لم يعلم على صيغة المجهول الغائب ثم ان التصريح بما لم يعلم وان
كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله سبحانه نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة وكم
ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي تجوزا كما سبق مثله ونقل عن الشارح ما لم يكن تعلم بالجهد فنا
وقوانا قول خير من نطق وانا اخبار خير من نطق على سائر الصفات الحامدة لئلا يلزم المناسب ما ذكر
في الحمد من التعرض لنقيصة البيان وانما اختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض
وهو الله تعالى وقيه ايما راجع الى قوله الله وما ينطق عن الهوى قول للشارح المحقق للقوانين اشار
بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عدم واسطة في وصوله الاعلام البناء على ان
الدعاء له من المتوقعات المرجوة كان الدعاء له دعاء على الله قول على ما فسره في الكشاف ايما
الى ان ههنا مضافا آخر وهو كمال العلم المشتمل بالتقان العمل وهو المراد من الحكمة في قوله تعالى ومن يؤت
الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وقيل هو كل كلام وافق الحق وقيل هو العلم بحقايق الاشياء كما هي
قيل الانسب ان يكون المراد بمن ينطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب
الرسل صلوات الله عليهم فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة الانباء عن الله
واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة
وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزيد على عدد
الكتب فتامل قول ولفظا اوفى اداء ادلالة على انه ليس من عند نفسه فظاهر واما دلالة على
انه من عند ربه فبملاحظة ان انباء الحكمة لا يصح الا من الله تعالى فكان قوله ونزل الفاعل لان هذا الفعل
لا يصح الا لله سبحانه عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه قول اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة
المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصوفه عليه وليس المراد
ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب
المنزلة على الرسل عليهم السلام والقول بالاعجاز في غير القرآن منها غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب
ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمهما وسنهم التوراة فالامر اظهر قول فصل الخطاب البين من
الكلام اتمام لقول الكلام البين كما في المختصر قال المفصول ومزا الى اضافة الصفة الى الموصوف

الى الموصوف بمعنى من البيانية وتحقيق ذلك ان اصل فصل الخطاب الفاصل او المفصول حذف
الموصوف قصدا للمبالغة في الاتصاف والتخصيص بان يبقى الصفة مبهمة ويفهم من الفاعها اولا
انها عين الموصوف للالف النفس بان الملقى اولا هو الذات ثم اضيف الى جنسه للتبيين اذ الفصل
يحتمل ان يكون من الكلام ومن غيره فلما اضيف الى الخطاب تعين قول بينة من يخاطب به
ولا يلتبس عليه اي يعلم لانه روعي فيه جميع ما لابد في الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم ولهذا
عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف
يتناول القرآن وفيه من المشتبهات ما لا يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان المراد به هو المراد بقوله
ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيجيء تحقيق في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان
خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام فما تخيل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان يجاب
بان الكلام مبني على مذهب المتاولين من ان الراسخين في العلم يعلمون المتشابهات بالتاويل وهم الذين خوطبوا بهذا
الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فالظاهر ان مخاطب الباري يجب ان يفهم ما خوطب به بتمامه وتشبيها
ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول عم تشبيها والله اعلم قول او بمعنى فاصل ظاهره انه معطوف على
بمفصول في قوله ويقال للكلام البين فصل بمعنى منفصول فيكون التقدير ويقال للكلام البين فصل بمعنى
الفاصل ولا شبهة ان اطلاق الفصل بمعنى الفاصل على الكلام المذكور ليس بمبين وان كان ظاهر العبارة
يوهمه بل لكونه مبينا وميزا ويمكن ان يقال انه معطوف على امر مفهوم من الكلام السابق وهو ان فصل الخطاب
بمعنى خطاب مفصل وقريب منه قول ابن هشام ان جعلته في قول الشاعر • تقي نقي لم يكثر غنيمة • بنهكة
ذي قربى ولا جعلد • معطوف على شيء يفهم اذ المعنى ليس بكثر غنيمة واشباه ذا من المعارف بين
المحققين والمحققين بعلم الاعراب المتدربين باساليب الاعراب وان كان ما بعده الدخيل في
الصناعة قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز او التميز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة
كما في جعل عدل النسب عاملا عليه ايما المعنى على ما نقل عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار ورد
عليه بانه غير مستحسن لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي كان معنى فاعلا الى مفعوله الذي هو له فلا لطف
في جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما ينقل من الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدمه ما هو له لا فيما اضيف
اليه الا ترى انك اذا قلت اعجبني عدل السلطان لم يرد به العدل العادل بل اقبيته على معناه كان منسوبا

الى ما هو لنسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الاجاء اليه واما
اذا قلت اجاني سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين
اللطف ثم ابقاء النفصل على حقيقته على ان الاولى تركيب تجوزا اصلا ليس ببعيد فتدبر قوله ثم وعلى
عادون الشارع غير الاسلوب لما نبهت عليه فيما سبق قوله اصلها اهل فابدل الهاء همزة ثم قلبا
الى الالف ثم ابدل الهمزة الفا لان قلب الهاء ابدا آء الغالم يجئ في موضع آو حتى يقاس عليه واما قلبها
الفا فشاذ قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها و
لم يسمع في تصغير آل الا اهيل فلو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصا
لاشراف لا يستلزم اختصاصا من استعمالا بالتشريف فيجوز قصد تحقيره من احقر او تعليله على ان الخطر في شيء
لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع
اختصاصه بالاشراف ذلك فقد بناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به فتدبر ومبنى
ان يعلم انه على قول البصرية بدل الهاء اولا همزة ثم تقلب الهمزة الفا كما صرح به شراح الشاطبي في شرح قوله
فابدلوا من همزة ياء اصلها وقد قال بعض الناس من واو ابدلا قالوا واما ذلك لان قلب الهاء
في الابتداء الغالم يجئ في موضع آو حتى يقاس عليه واما قلب الهاء همزة قوله خص استعمالا في
الاشراف ومن لم خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام
وآل مصر واشباهها والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا من له خطر فيقبل لما ان تكبو في الآل التصغير التحقيري
بتغيير الهاء ان تكبو التخصيص الاول توضيحا للملائمة بين اللفظ والمعنى واما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه
من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسببها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص فوجئ فاركبوا التخصيص
الثاني جبرا لهذا النقص ولك ان تقول بناء على ما سبق انه لما كان في اللفظ تغير ان اركب في المعنى
تخصيصان توخيا لتمام الملائمة قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب ورد عليه انه صرح في الكشاف
بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه
الجوهري حتى قبل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كتمر
وانمار واما المثل المشهور اعني اجنآوها ابنآوها اي الذين جنوا هذه الدار الذين بنوها فقد قال
الجوهري اظن ان المثل جناتها بنائها الا ان يكون هذا من قبيل النوادر على ما جئ في الامثال وقد

وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صبي فلا مخالفة بين كلاميه قوله
وصحابة الاخبار القحابة ذا الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه
وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها للغلبة والاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا
نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم قيل الصحابي من صحب الرسول عم وخصه واحد عنه وهم عند
وفاته صلعم مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه وعليهم السلام قوله جمع خبر بالتشديد
اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خبر مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن
خير اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه يكون مشتركا
لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في علم النحو قوله اصله مهما يكن من شيء ما مبتدأ
ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وصدره او الجواب وصدره ومجموعهما
على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى ما ومن شيء بيان له وفائدته زيادة
البيان والتعميم لان من زائدة وشيء فاعل يكن بسبقاء المبتدا بلا عايد اذ التقدير مهما الاشتيء
تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند
ابي علي والاول هو الوجه ولهذا مال اليه الشارح ثم انا ذكره من اصل اما مهما يكن آ مبني على
ان يكون مراد سيبويه بقوله امازيد منطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك
وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصويران بينهما لزوم ما بعد فاؤها ما قبلها
لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكون في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيدت ما واعمت
النون في الميم وفتح همزة حرف الشرط والمتفصل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي
ان يريد بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات المادحة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب
ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موضع اسم هو المبتدا يريد به مهما والدليل على اسمية
عود الضمير اليه كما صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تاتنا به من آية وقال لا يجوز تذكير الضمير
الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن بسيون انها ظرف
حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ظاهر ما ذكره ههنا من كون اما
واقعا موقع المبتدا وفعل الشرط مخالفا لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قولهم واما بعد

فهدنا هم حيث قال ثم اصل امّا زيد فقايم مهما يكن من شيء فزيد قايم فحذف الملزوم الذي هو
الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل عليه امّا لم يقع موقعه اداة
الشرط ويمكن دفعه بيناء كلامه على المذهبين بقي هنا بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان
كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه قوله المختصر والعامل فيه امّا لنيابته عن الفعل والاوجه تعلقه
بالجزاء لان المفصول الاصلي من قوله امّا زيد فقايم ان القيام واقع البتة كما صرح به ههنا فكان المعنى
ههنا انّ التأليف بعد الحمد لازم لوقوع شيء مّا لا ان التأليف لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد اذ لا يخفى
ان المفصول المذكور انما يلايم تعميم الشرط وطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتأمل قوله لزمته الفاء اللازمة
للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لامّا كلي لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله
فامّا القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لها كليا وان كان
للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف ظاهر الشرط فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي في
امّا يحقق وعتها لان في الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال لزومها لامّا ايضا اكثري
قوله لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ اللزوم ما قال بالالزام اي الزموها لصوق الاسم اذ لو بقي
على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعني قضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من حقه
حقه اي اداؤه صفة القاضي فلا يكون فعلا للفاعل المعلل وهو من جملة الشرط فهو في المشهور
ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم العام للخاص فكلزوم الحيوان
للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابتغاء بعد الامكان فان اللازم للمبتدأ اذا كان نفس كونه اسما كان المناسب
ان يكون اللازم لنا به ايضا ذلك ولما لم يكن لتعين حرفيته اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعد ما يصلح
بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما
الذي ذكرونا نيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظة المعنى الاول وبضمير المستتر في اللازم المعنى الثاني
على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لامّا بقوله لك فامّا ان كان من المقربين فروح وريحان
واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فامّا المتوفى فالاسم لاصق لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يرتض
بل قال انما اللازم امّا مجموع من جزاء الشرط مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى
اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله بليه فعل ما

ماض ان قلت قابن ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاونا وبخن بوادي
عبد شمس وهاشم قلت سقاونا فاعل فعل محذوف يفسره وما بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره
قلت به لسبيل اقول وقوله ثم امر من ثمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله
ثم قوله قال سيبويه لما وقوع امر لوقوع غيره فيه بجاز اي اذا وقع في الاستدلال الاحتجاج
الى استثناء المقدم وضعا كغيره من الادوات قوله والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال
الشرط لانه اذا اخذ معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يردان على
المعنى واعترض ابن حروف على قوله على الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا
كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي
امس اكرمتك وهذا مثل قوله ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى
ان كنت قلته قوله وعلم تو البعها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق
اعني علم البلاغة بان يكون لفظ تو البعها مرفوعا بافامتها مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور
او مجرورا عطفا بجواز عطفه على الاعراب كما قيل في المثل السائر ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة اي كل بيضاء اذ لو لم تقدر ذلك لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو عندهم لا يجوز واما
فلنا لم يرد ذلك لان توصيف الضمير به صوف لا بلايمه بل اراد ان تو البعها معطوف على المضاف اليه السابق
اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعاني والبيان
وكذلك يكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو فيلزم الاستخدام في ضمير تو البعها وان
يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية والتوجيه الخالي عن شبهة التعسف ان يراد
بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة
وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لكمال مزيد اختصاص لها بها ويكون تو البعها مجرورا معطوفا
على البلاغة وافراد العلم المضاف اليها باعتبار افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم
الادب في كتابه المسمى بمقدمة الاعراب على اثني عشر فسما على اشاره اليه السيد في مفتاح شرحه للمفتاح
ولم يعد البديع فسما برأسه بل جعله ذيلا للعلم البلاغة وكذا السكاكي في آخر مقصد فنا برأسه وجعله
مع النيفين الذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلثة

من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بجامع انه لا ادخل للعلم تواليه
البلاغة الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة
وايضا لانم دخل البديع في معرفة دقايق اللغة العربية بل النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف مالابد منه
في الافادة والجواب عن الاول ان الصواب في بيد المص اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع
علم البلاغة بالجملة المغيرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية
اوجه وعن الآخرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والاوقفية
واوفى التعليلان على ذلك قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل يحصر الكشف عن وجوه
الاعجاز وكذا يحصر معرفة دقايق العربية في هذا النمط يقتضي اجلية من العلوم العربية تتعلق بالنظم
من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها
ولقائل ان يقول الفعل التفضيل ههنا اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه
لان دخول المضاف في المضاف اليه شرط في هذا النمط ولهذا لم يجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى
كما تقرر في علم النحو وهذا الشرط مفقود ههنا بسبب اضافة المضاف اليه الى سوى الى ضمير المضاف فيتعين
ان يكون من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة ويكون الاضافة للتخصيص والترجيح فيجب ان يقال جعل
طائفة من العلوم حتى ما سواها لان مطابقة افعل التفضيل لما اوى على تذكير او على تانيث شرط في هذا
النمط كما صرح به في موضعه والجواب ان امر التانيث والتذكير سهل فيجوز تذكير افعل المذكور بتاويل الطائفة
بالجمع هذا ما ذكره بعض اصحاب الحواشي وفيه بحث لان كلام الشارح نص في انه حمل افعل التفضيل على
الزيادة على ما اضيف اليه لا الزيادة المطلقة حيث قال لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ يستفاد
منه انه كان يحتاج الى التخصيص وعلى تقدير قصد الزيادة المطلقة لا حاجة اليه قطعا كما لا يخفى فليتامل
وقد يقال لا ظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على المعنى الاول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج
والجزولي وابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية فلم يبق فرق بين الافضل
والفضل من القوم وانما وجهه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في
المعنى الثاني المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق
وفي الاول بالاضافة قوله وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها على تاويل المذكور بالجمع

بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلثة قوله اذ به يعرف دقايق العربية اي اللغة العربية واما
ترك الموصوف لتوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فبعيد واذا لابهام تخييلي
لشانه قوله واسرارها قبل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما اذا لم يكن
لفظ الكل واضرابه لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الاتي فيما ايضا
فاسرار الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كبحار الجبار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق
عبارة عما هو اوقى واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي اوقى
واذا كانت اوقية المعلوم مستلزمة لاوقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وترا بعيدا من اوقى
سترا فاستقام امر التفويه بلا احتياج الى ما قدمته من مناط التنويه ومصبه وهي ان دقايق العربية
اوقى دقايق فان قلت ذكر الفاضل في قوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ان خلقه قرئ على لفظ
الفعل على انه صفة للمضاف اليه او صفة للمضاف حاشد وقد فهم منه ان رجوع الضمير الى المضاف كما
صرح به في التوجيه السابق خارج عن القانون قلت ما ذكره الفاضل ناشئ عن خصوصية المادة فان لفظ
كل اداة الاستغراق فالمقصود ههنا هو المضاف اليه والا فقد صح صد الفاضل في قول المتنبي
افاضل الناس اغراض لذا الزمن • يخلو من الهم اخلاهم من الفطن • ان رجوع ضمير اخلاهم
الى المضاف اليه وهو الناس خارج عن القانون وارد على خلاف القياس فان المقصود بالذكر هو
المضاف والمضاف اليه مذكور بطريق التبعية قوله وبه يكشف قد مرت اشارة رجوع الضمير الى
العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لنوابع علم البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور
وهذا انما احتيج اليه لتصحيح الشارح بالجار والمجرور ههنا ايضا وعلى عبارة المص فلا لانه جعل مجموع
المعرفة والكشف بالمجموع فيجوز ان يكون البعض بالبعض فتدبر ثم ان المص قدم في اللفظ بيان
اجلية هذه العلوم على بيان اوقيتها لكونه ادخل في مدحها واوفق للنشر على هذه المقدمة اعني قوله
وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف ليكون معرفة دقايق العربية واسرارها
وسيلة الى فك الكشف متقدمة عليه في الوجود قوله في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز اذ من
الاعجاز ما ليس في النظم كاخبار الغيب ونحوه وانما خص الاعجاز في النظم بالذكر لان الكلام
استاره فيكون من قبيل قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا والقانون مذكور في شرح الرضي في اول بحث

الحال قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال من المضاف اليه
للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيام
مقامه مثل اتبعوا ابراهيم واتبعوا ملته ورايت هندا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند
فانه واضطروا في عامل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به فوقف الامر
كانه قيل ملة بثبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من
الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد اكبا فلان الكلام في جوازه وكون عامله هو المضاف
نفسه وقد اشار بقوله والصحيح الخ الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق
المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزأ او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من
كل مضاف اليه وهو باطل وانما يجوز في الصور الثلثة التي ذكرها ابن مالك في التسهيل حيث قال
ولم يجز حال من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزأ ما اضيفا او مثل جزئه
فلا تخيفا قوله لان المراد بكشف الاستار عنه انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب
وهو بيان لكون قوله وبه يكشف تعليلا لاجلية العلوم المذكورة ولا يخلو هذا الكلام عن نوع ما
للتوجيه السابق اعني ارجاع ضمير به اليه تعالى اذ لو لم يرجع اليها لاحتيج الى مؤنة اخرى
بستقيم امر التعويل كما مرت اليه الاشارة فكان المناسب ان يبينها ايضا لتبين وجه تعليل الاجلية
لحصر معرفة دقايق الربوبية فيها حصرا اضافيا كما بين هنا الآن بناء على شهرة المقدمة المذكورة
بحيث كانت مستغنية عن البيان ثم اعلم ان التعليل قسمان اما ان يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت
المحمول للموضوع او سببا عنه فقط والمعنى بتبيين التصديق المذكور بسبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت
او السلب في نفس الامر فالاستدلال يا لمعنى الاخص الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى
وافيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة
انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الانيي حاصلة
من علم الكلام فلا عبرة في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا النمط سواء كانت اللام في قوله
لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقا بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة
يعجز البشر عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة وتناول الطرف الاعلى ما يوجد منه فلا يرد ان

ان الاعجاز لا توقف على كونه في الطرف الاعلى قوله يستقى اثره اى يتبع النبي صلعم في طريقته
او تتبع طريقة النبي عم فقوله فيعاز نصب عطفا على يستقى او زع اى في بغاز قوله فيكون من
اجل العلوم لكونه معلوما من اجل المعلومات قال بعض الفضلاء اير د عليه ان الثابت فيما سبق
ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه الذي
هو مسايله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوص بعرض فاى قبل
اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسايله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وهو اجلية
تعليل نهر قبله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بتبوء لكون معلومه من اجل المعلومات فتامل
جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن قوله او ادعى ان معلوماته في النفس من اجل المعلومات لكان كلاما آخر
لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل نهر تب المذكور على ما قبله بما ذكره والجواب على قياس
ما ذكره في المواقف وشرحه حيث بين شرف علم الكلام ان كلام الله اشرف الكلام المركب وقد تقرر ان المعلوم
اذا كان اشرف كان العلم بحال القرآن اغنى اعجازه من قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد
هذا العلم عند فقد الذوق النظري الا بمعونة مسايل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فتدبر
وذا الاستدعي كون معلومه آه ممنوع والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع تم
ايضا اذ جلالة المسائل انما بوثاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال الاشرف الاشياء وذلك موجود
ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم الا المسائل كما توهم بقرينة ارادته عاته
ثم الكلام ح ايضا قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر
على ما سبق به الشارح في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافي فيها بقياس المبادي
فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلايل كما حصروا به على ان اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وبحثي
الكلام عليه ان شاء الله تعالى قوله فان قيل سبب التوفيق بين ما ذكره آه المشهور في تقرير هذا الاعتراض ان كلام
المص يخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم
لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي
حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا
اسنادا الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو با لذوق المكتسب وان الآلة مدرك هو النفس الا

وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والتسكاكي نفاه عن
اصله فدفع الوجه الثاني وادمج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان
المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والتسكاكي حصر مدرك
الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرة الا بدى انه لو حصر احد مدركات الكلية في النفس الطيفة
وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك
الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه وسيتبين بذلك ما هو المختار عنده من ان الكشف المذكور
في كلام المص مجاز عن المعرفة وقيل وفي هذا التقرير نوع ركاكة لان الاجدر بن مبتدا فاظاهر ان
الاعتراض الاول مبني على ان يكون المراد بالكشف المعنى المجازي اعني المعرفة والثاني مبني على ان يكون المراد
به المعنى المتبادر منه اعني التوقيف والاظهار للغير فكيف يردان معا ويمكن ان يقال بناء الامر على ما ذكر
ثم بل نوجهه ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم اتيانا اراد من الكشف والتسكاكي نفاه
والظاهر ان المراد بالكشف المذكور في الكتابين في المقام الواحد واحد فبين الكلامين تناف و
حاصل الجواب منع وحدة المراد بل مراد المص منه المعرفة ومراد التسكاكي التعريف والاظهار للغير فلا مخالفة
وقد تقرر السؤال هربنا عن الركاكة المستوجبة لهذا الكشف المذكور في كلام المص اما ان يحمل محمولا على
المجاز عن المعرفة كما ذهبنا اليه فيتوجه الاشكال الاول او يحمل محمولا على حقيقته كما هو ظاهر عبارة المص
فيتوجه الثاني فالمورد ابدا احدى المخالفتين لا كلتاهما معا وفيه نظر اذ لا يخفى ان المختار هو الشق
الاول من الترديد فيتم الجواب بما يستفاد من قوله ولو بالذوق المكتسب منه ويلزم استدراك ما في ما
ذكر فخير الجواب ما بجملة اسلوب الحكيم بان هذا التقرير كما يشهد به الذوق السليم فتدبر قوله
ولو بالذوق المكتسب مبني الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية بها اختصاص
بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه المخفية فان قلت صرح الشارح في تذنيب الباب السابع بان لو هذه
ينبغي كون ضد الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء اكتفى لكن زيد
بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام
السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم
توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى وقوله ثم اطلبوا

اطلبوا العلم ولو كان بالصين سواء كانت الواو للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام كما ذهب
اليه صاحب الكشاف والجمهور او للعطف على محذوف في موضع الشرط المذكور اي اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين
ولو كان بالصين كما قال به الجزري او للاعتراض ويعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء
الكلام متعلقا به معنى فقط او لفظا ومعنى كما ادعاه بعض المحققين من النحاة فيكون حاصل المعنى ههنا لو
لم يكن بالذوق المكتسب من هذا العلم لا يدرك وجه الاعجاز الا به بالطريق الاولى فيحصل حصر سبب
ادراك الاعجاز في هذا العلم سواء كان انتفاء الذوق المكتسب بانتفائه عن اصله او بانتفاء الاكتساب
منه مع وجود الذوق الفطري فضلا عن الاولوية ويمكن ان يتكلف في تصحيح بان يقال اذا وجد الذوق
الفطري واراد صاحبه تحصيل معرفة الاعجاز بهذا العلم ايضا فاشتغل به كان حصولها بالطريق الاولى
في الجملة لتأييد الذوق المكتسب بالذوق الفطري فالمنفي على هذا التوجيه لو لم يكن الذوق المكتسب من
هذا العلم فقط اي بل ينضم اليه الفطري لادرك به وجه الاعجاز بالطريق الاولى او لادرك به بغير من العلوم فتدبر
قوله وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق
اليه الا طول اضافة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الاستقرار
والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود اخبر او بدل من الخبر
المحذوف على رأي الاكثرين وهو جواز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون مستقرا خبرا لا
طول بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول على ما ذكر من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول الكشف للقناع
عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه
لا بد منه في تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة اسرار القرآن كما ذكره الفاضلان
في شرحيهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية
شرفية ثم ان قوله الكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح
بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول آه اضطرابا اذ في المنقول انتفى الا اما الاول فلان عبارة المفتاح
هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقراء منها عاء المراد بمراد الله من كلامه ولا اعون على تعاطي
تأويل متشابهاته ولا انفع في درك لطايف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه و
قد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان بما قرأ اي اعون وانفع على معنى

لا علم انتفع منها في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا بما قرأ لا يكون قوله اكشف مفيدا بالطرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الاخير فتفطنها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد والمتبادر من هذه العبارة ان علم اصول الفقه اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المتبع في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريده الكشف عن معنى التفضيل المكان الاقتران بمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نقض في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به عند الكلام لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد تبع النقل بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله تعالى بالزمان ولا وجوده وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كمال قصدا الى تمايزه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعيل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عم رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم من شعبان يوما احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبط القلم فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدين فيه الى كماله كما ترى ويمكن دفعهما اما الاول فبان المراد بعد تحصيل علم الاصول فلا دلالة حينئذ على كونه كاشفا فضلا عن الاكشفية غاية

غاية ان يتوقف عليه ولا بعد فيه واما الثاني فبان معنى العبارة ليس ما ذكر بل نفي الاكشفية عن غيرهما ولا يلزم منه اثباتها لهما حتى يلزم ثبوت الكاشفية لغيرهما بل غاية الامر ان يثبت لهما الكاشفية وتحقيقه ان سلب الصفة عن غير شيء انما يستلزم اثباتها اذا كان اثباتها ضروريا كما في كلمة الشهادة فان وجود الآلهة ضروري فاذا انتفى عن الغير ثبت له سبحانه والاكشفية ليست كذلك تأمل فانه دقيق وبالقبول حقيق تم كلامه ونحن نقول الاقرب في بيان الاضلال في المثل اذا تعلق الظرفان بما قرأ لا يكون اكشف مفيدا بهما فكلام سبحانه الحاصل الى محصله لكنه سهو نشأ من الغفول عن القاعدة فان الشارح المحقق رحمه الله ذكر في مباحث الفصل والوصل ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف فالظاهر تقييد المعطوف عليه كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وصرح بانه السابق الى الفهم في الخطابات وان كان غير قطعي بل نص في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القاعدة كلية يحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد تبع النقل في دلائل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا وجوده وما قوله في دفع الاشكال الثاني عن العبارة ليس ما ذكره ففيه ايضا بحث لان المتبادر من قولهم لا اعلم في البلد من فلان مثلا اثبات العكس اي انه اعلم من كل من في البلد وهذا امر عرفي يتعارفه اهل الذوق من كلامهم ويشهد به جواز استعمالاتهم وهو المبني في علمنا هذا لا اللزوم العقلي كيف ولو اجري كلام المفتاح على ظاهره لا يلزم منه نفي المساواة فضلا عن الكشف بل لا يلزم اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله فيختل كلامه قطعا بل الحق الحقيق على ما حرره بعض المدققين ان يقال افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه به بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعيل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا

الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عم رب السجن احب الي
مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبط القلم فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح
ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدان الى كمال قوله نعم لا يمكن اه نعم
تصديق للخبر السابق ودعواه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال
مقدر الكلام السابق فانه لما تبين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز بهذا العلم كانه مظنة
ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لمهارة
في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره ما دون منها
وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم
بهذا النوع الآخت علم الله الشامل وبهذا التقرير يسقط اعتراض بعض المحشين بانه ان اراد بعدم
امكان ادراك الاعجاز عدم الامكان مطلقا سواء كان بطريق الكسب ام لا الصحح تعليله بقوله لامتناع
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لان طريق ادراكه غير منحصر فذلك لجواز ان يدرك بالسليقة كما وقع
به وان اراد عدم امكانه بالكسب يصح التعليل لكن لا يصح تفريع عدم دخول كنه بلاغته مطلقا الآخت
علمه الشامل ووجه السقوط ظاهر مما سبق اذ الحصر بالنسبة الى المحيط بقواعد هذا العلم واول الكلام ناظر اليه ايضا
واما دخول كنه بلاغته تحت علم ارباب السليقة او عدمه فمسكوت عنه لعدم التقريب لكن الحق عدم
دخوله تحت علمه ايضا اذ لا شبهة في ان السليقة لا تبلغ عادة الى حيث يدرك بها اختلاف الوجوه
كلما قصده علام الغيوب في كلامه الذي انزله ليعجز به بحيث لا يشذ منه شيء نعم يدركون بحافي
الجملة ان الخواص المشتمل عليها كلامه خارجة عن طوق البشر واما احاطتهم بكلها فكلا ثم قوله
مطلقا يشعر بان الحصر في قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الآخت علمه الشامل اذا كان اضافيا بالنسبة
الى اهل الكسب يصح التفريع وليس كذلك اذ ليس علمه بوجه الاعجاز كسبيا فتأمل فالحصر في قوله الآخت
علمه الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين الا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله ولا
يدخل عليه ما قبله اذ لا تقريب وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال
المقدر تجميع ما ذكر من الامرين ويحمل كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة

بالسليقة فتقرير هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بكنهه لمهارة في علم
البلاغة او السليقة ويحمل الجواب على الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة
صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم
اجمالا ويتميزون بها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتناصيلها كما صرح
به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة وصاحب الصناعة لكما مطبوعون
على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بالطف
هذا العلم اي اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر ظاهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه
بلاغة القرآن آه حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التعرض في
التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يحمل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط
كما ذهب اليه المحشون وقد يقال قوله نعم لا يمكن دفع لما استشعرين انه هل يمكن لواحد منا ان يدرك
وجه الاعجاز بكنهه لمهارته في العلمين وفيه نظر لانهم صرحوا بان نعم للاستفهام لاثبات ما بعده
فاذا قيل نعم في جواب اقام زيد كان معناه نعم قام زيد فيكون المعنى فيما نحن فيه نعم يمكن نعم
لو قدر السؤال هكذا هل يمكن لواحد منا آه لتم الجواب وعدم حذف الجملة بعد نعم على هذا التوجيه لعدم
وجوبه واهتماما بالبيان بقي ههنا تأمل وهو انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح
ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فعلى هذا لا يدخل كنه بلاغة القرآن الآخت علمه الشامل
محل نظر وتأمل وما يقال من ان نعم تصديق للخبر المذكور ولا يمكن آه استيناف جواب عما يقال هل يمكن ان
عن الاعجاز على وجه الكمال حتى يدرك بكنه حقيقته ليس بسديد ايضا لعدم ملاءمة الجواب حينئذ كما يقتضيه السوق
التسليم ومن المحشين من قال قوله نعم لا يمكن جواب لما يقال لما كان لهذا العلم كمال الكشف فلا يمكن لمن
اتقنه واحاط به ان يدرك حقيقته بحيث يقدر على وصفه وبيانه ولا يكون متقررا على ادراكه الذوقي
وفيه ايضا نظر اما اولا فلان المناسب على هذا التقرير كما لا يخفى على الذابق المتدرب باساليب الكلام ان يقال نعم
لا يمكن ادراك وجه الاعجاز بحقيقته وبيانه واما ثانيا فلان مصب غرض السائل في استعلام سبب
عدم امكان وجه الاعجاز بحقيقته ووصفه وانحام ادراكه بحقيقته توطئة له فالمناسب حينئذ ان يقال في الجواب
فلا يمكن بيان وجه اعجازه الا لعلام الغيوب فالحق ان المراد بالبيان معناه المجازي اعني تبيينه الذي هو المعرفة

وقوله واد راكعطف تفسير له وحاصل المعنى ما سبق اقول قوله وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس
الاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شئ بشئ فى النفس فيسكت عن اركان التشبيه سوى المشبه
اما تسميته كناية فلانه لم يصرح به بل الحاق عليه بذكر خواصه ولوازمه واما تسميته استعارة فلانه
شبه الاستعارة فى وصف وهو اوعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به اذ لو لم يدع دخول المشبه
فى جنس الشئ مثلا لما اثبت لها الاظفار فلا يتجه اعتراض الشريف فى شرحه للمفتاح بانه لا مناسبة فى
تسميته استعارة وكذا ايراد الشارح فافهم ثم اركان التشبيه اربعة المشبه والمشبه به ووجه التشبيه
واداة التشبيه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به يدل على ذلك
التشبيه المضمر فى النفس والابهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجوه
معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المراده بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح
ان يذكر شئ يلايم المشبه به ان كان فى الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او الملفوظ
ان كان فيه مجاز مرسل كما فى قوله عم اسرعكن لحوقا بى طولكن يدا فان اطولكن رشيح للبد وهو
مجاز عن الصدقة قبل ذكر الاستدلال على الوجه الثانى من هذا التقبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه
هو العضو المخصوص فانه لا اعجاز مجاز عقلى بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المص واحتمال الترشيح
ههنا للتخييل كما نقل عن الشارح لا للمكنية حتى يرد عليه ان الترشيح يجب ان يقترن بلفظ المشبه به
فكيف يتصور الكناية فى الاستعارة ولا ذكر للمشبه به فيها وما ذكروا من الاقتران بلفظ المشبه به
فالمراد به اذا كان فى الكلام تشبيه وكذا المراد بالتقييد المشهور للترشيح وسوذكر شئ يلايم المشبه به
وفيه تأمل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوى لا العقلى هذا واعلم
ان هذا القدر من البيان يكفى ههنا واما تفصيل المذاهب المشار اليها بقوله وقد جرينا فى هذا على
اصطلاح المص وما يتفرع على ذلك من الابحاث فسيجئ فى البيان ان ساعدنا التوفيق الآتى
قوله او تشبيه الاعجاز آه قيل عليه حمل الوجه على معناه القريب لحمل المكنية فى الاعجاز لا يناسب
المنصوص بل يفهم منه ان هذا العلم كاشف عن نفس الاعجاز ودفعه بين لا ستره فيه قوله والقرآن
فعلان بمعنى المفعول آه يقال قرأت الشئ قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا تلوته ثم
الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعنى القرآن حمل او لا بمعنى المفعول اى المقروء ثم نقل الى المجموع المتلو

المتلو اعنى الكلام المنزل على نبينا صلعم ويمكن ان نقل حال كونه باقيا على معناه المصدرى كما يفهم
من ظاهر كلامه فى شرح الكشاف على ما قيل ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبى عم بيانه
الشخص الذى جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفى فى تعيينه العهد فى لام الكلام والنبى لكونهما
معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف القرآن حتى يجب ان يزيد وتنزل المنقول عنه بالنوازل
المكتوب فى المصاحف كما فى شرح الكشاف ليخرج منه شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية
قول ونظم تأليف كلامه آه النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل
مرتبة المعانى متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها
على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوى ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب
المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قول على حسب ما يقتضيه العقل
فى الصحاح ليكن على ذلك اى على قدره وعلى عده وكله حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالتنوين
فيها مفتوحة والا فهى ساكنة وربما تسكن فى ضرورة الشعر على الوجه الاول ايضا قول فلذا اختار النظم
على اللفظ اى لكون جانبى اللفظ والمعنى ملحوظين فى النظم وفى الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره عليه
احترازا من سؤال الادب ان المعنى الاصلى للفظ هو الرمى والاسقاط وتأليف الشعر ليس بمعنى يعتبر
للنظم حتى يوجد فيه ايضا كذلك بل منع عليه بمعنى التكلم للفظ قول والان فيه استعارة لطيفة
واشارة الى ان كلامه كالدرر يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان شبه الكلمات فى النفس بالدرر
يثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحة بان شبه ترتيب الكلمات فى النظم بترتيب الدرر فى السلك
ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة الى احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة
وصفا مفيدا او ما فى الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على
ان يكون وصفا مادحا وتضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة بيانا
لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زايدة كما فى الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقتبسا
كما فى الاول قول وكان القسم الثالث عطف على محذوف اما ومن فى قوله من مفتاح العلوم للتبعيض
او ابتدائية حال من ضمير اعظم واتمام بجعله حالا من اسم كان لما قيل من ان علم النحو اياه وفيه
اشعار بان اعظميته لكونه من تصنيف هذا الفاضل وفيه تفخيم للسكاكى قول نفعه الله بفيوضه آه يقال

تغمد السيف اى جعله فى غمده اى غلافه وحاصل المعنى سترالله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة بيان لما قبل عليه القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيان لما يلزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل ههنا اعنى اعظم من جملة ما اضيف اليه وهو عبارة عن القسم الثالث واجيب بان اطلاق الكتاب عليه باعتبار انه المقصود الاصلى منه وليس شئ اذا الكتاب من الكتب هو الجمع ومنه الكتيبة الجماعة للحروف والكتبة بالضم للخزرة المجموعة والكتيبة للجيش المجتمع الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق عليه بعض المصنف يرشد الى هذا قولهم الكتاب الاول فى المكتبات الكتاب الفلانى فى الاجتماعات وغير ذلك ثم قوله تبعا تمييز من اعظم لا من المشهور وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاعوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصا فى المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع جواز ان يكون باعتبار آخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد تستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سيأتى قوله فلكل مسئلة مراتب آه دفع لما قيل من ان الترتيب بعض كل شئ فى مرتبته واذا كانت المشهورة مشتملة عليه كما تقتضيه افعل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب جوازان يقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالنسبة الى كتب اخر قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل بمعنى وهو متعد والباء زائدة فى مفعوله قال الفاضل الرضى اسماء الافعال حكمها فى التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك بزيد فى العمل وذكر الدماميني فى شرح مغنى اللبيب ان معنى عليك بفلان استمسك به فالباء ليست بزائدة كما ظنه الرضى ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المقال فى قوله وان شئت أن تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشئ بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتصريحه بان الترتيب فى كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انتظم فتناثرت لآليه قبل ليس هذا طعنا فى الشيخ لان مراده تأليف

تأليف الفن لا تأليف الكتاب فى الفن فتأمل قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس ههنا كثير معنى فلا ملائم اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالنسبة الى الكتب المشهورة قوله متعلق بمحذوف يفسره جمعا الغاية التى فى حذف الشئ ثم تفسيره زيادة تمكن فى القلب كما ان الشئ اذا ابين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله مأولا بان مع الفعل فان قلت لم اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية مع قلت لان ان المصدرية حرف غير فى المصدرية منها اذ الاخفش ذهب الى انه اسم يقتضى عائدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها مختص بالفعل الذى تقع عليه المصدر فى العمل وان كان متأصلا عليه فى الاشتقاق قوله وهو موصول الموصول اسمى وهو ما لا يتم جزء الا بصلة وعائد كالذى اخواته وصلة جملة خبرية وحرفى وهو ما اول مع ما بليه من الجمل بمصدر كأن وما المصدرية بين وقد اختلف فى لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها انشائية وبهذا قال الفاضل الرضى والراجح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه أن وضع ان المصدرية ان يكون فى الفعل الذى تقع عليه المصدر والمصدر للاطلاق فيه وفيه بحث لان الامر والنهى الموصلين بان المصدرية انما يأولان بمصدر مأخوذ من المادة التى دل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهى عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فنقطع على ان قوات الامرية فى الموصولة بان عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصولة بما فى والموصولة بالمضارع عند التقدير بالمذكور ثم ان مصدرية ان المخففة من الثقيلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها فى وفى الخامسة ان غلب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا هذا ثم ان هذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز ان يعود اليه ضمير فيه وهذا استدلال على اسمية مهما يعود الضمير اليه كما سبق وأما تجويز صاحب الكشاف مصبه ما فى قول الله واتبع الذين ظلموا ما انعمنا فيه مع عود الضمير اليها فقد عرفت فى شرح الدباجة حاله وما عليه كما سبق ثم كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها تنضيان كونهما كشئ واحد مرتب لا جزآه فالترتيب بعينه بين الموصول والصلة كلا او بعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا وقوعه لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض جزئها على بعض

الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده
في تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز
تقديم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم
تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ **قوله** كتقدم جزء
من الشئ المرتب الاجزاء عليه قال بعض الفضلاء المحشين الاستاذ فيه تسامح لان الجزء انما يتقدم
في المعروض على الشئ المرتب الاجزاء بل انما يتقدم بعض الاجزاء المترتبة على البعض الآخر فالوجه ان
يقال على ما قبله **قوله** وقيل الضمير في قوله عليه راجع الى الجزء لا الى الشئ يلزم ان يكون توصيف الشئ بالمرتب
الاجزاء عبثا لان تقدم الشئ على نفسه محال قطعا ويمكن ان يقال اذا تقدم في الذكر جزء اللفظ الذي
جزؤه بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدم ذلك على ذلك اللفظ نفسه اذ ليس التقدم نفسه الا
بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك اما تقدم ذلك الجزء على باقي الاجزاء فظاهر واما تقدمه على نفسه
فلان جزؤه لما كان بعد طائفة من اجزائه كان تقدمه عليها تقدما على ما يتقدمه فيلزم تقدم الشئ
على نفسه وان كان محالا الا انه لازم على ذلك التقدير فتوصيف الشئ بمرتب الاجزاء بيان للواقع
واشارة الى منشاء لزوم الفساد وهو تقدم الشئ على نفسه وبهذا التوجيه يتبين رجوع الضمير المجرور
ايضا من غير لزوم محذور ايضا فتدبر **قوله** هذا مبتدا اخبره محذوف اى هذا ما ذكره جمهور
النحاة وقد صرح به صاحب الكشاف في مفصله وقال الفاضل الرضي بعد ما بين قول ابن الحاجب لا يتقدم
معمول المصدر عليه ما نقله الشارح هذا ما قالوا انا لا ارى مانعا من تقديم معمول المصدر **قوله** اذا
كان ظرفا او شبهه والمراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى
الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولهذا سماه
بعضهم ظرفا اصطلاحا او لان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات
اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاقا اسم الاخص على الاعم **قوله** قال الله
فلما بلغ معه السعي ولا يأخذكم بهما رأفة وجه الاستدلال بالآية الثانية ان المنفي هو اخذ الرأفة
بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرأفة وهذا المنفي انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة مقدما عليها
واما وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون صوابا

جوابا للسؤال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسماعيل الحد الذي قدر فيه على السعي فعل
مع من قال ذلك مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل منشاء السؤال مما لا وجه له و
اما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرايد اى بلغ السعي كائنا معه فيه ان المعنى
لا يساعده اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لا
انه بلغ سعيا بصاحب اياه اى سعى ابيه على تقدير المضاف معه كما لا يخفى على الذوق السليم وما اورد
على هذا القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة المكتنفة
فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فائدة
يعتد بها في قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرف اللغو اى معمولا للبلغ وفيه انه يقتضي ان
يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والمعقول بان المراد من السعي المسعى وهو الجبل المتعهد
اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله ان
فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقديم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر
عدم جواز التقديم على ما ذكره تاول المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر
في النحو فلا تقريب لما ذكره **قوله** والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان
يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مغرا من
فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التنبيه
دلالة على ذلك غالبا فيجوز ان يكون معه ظرفا للغو معمولا للبلغ بان يراد مع على ما ذكره من لزوم كون
بلوغهما مرتبة السعي معا انما يرد مع مشاركة ما دخل عليه لما ربط به في المعنى المتعلق في حالة واحدة
كما في قولك سرت ودخل معه السجن فتيان واما اذا اريد به مجرد الصحبة على ان يكون مرادفا عند بلا ملاحظة
المعنى المتعلق في المدخول فلا يلزم ان يبقى مع السلطان اى يبقى عنده ولم يرد ان التنبيه ها در من السلطان
ايضا فح لا يرد ذلك المحذور الذي ذكره في اللغوية وكما حكى سيبويه ذهبت من معه وقرأ بعضهم هذا
ذكر من معي اى من قبلي كلا ها في معنى اللبيب فلا يرد ذلك المحذور بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه
مختلفا بخصاله بلا مغارقة من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان متكملا في اخلاقه وهذا معنى
مقبول قيل وقد يراد مع ايضا كون قيام المعنى بالفاعل في صحبة المدخول بحيث ينظر هو الى احواله وافعاله

فيام ذلك المعنى به فيكون على الوجه المقبول نحو قول البناء لمن لامه على بنائه بتنبيه مع حالك اذا في
حضوره بتقط مرة افعاله في البناء وما مرى فيجوز ان يكون هو المراد ههنا قال بعض الفضلاء الحق
ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاتساعه وصون
ان والتوسع فيه مع ان القرآء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة تقتضيه
لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة من غير تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى
بعد ان كان مما ارتكبوه وجه مسوغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا متقدما على المصدر
فان رأينا فيه نكتة يحصل بتقديم معموله عليه حملناه معموله والا حملنا على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال
فظهر ان الاحسن في كلام المعلن ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جميعا اذ ليس فيه نكتة التعميم
سوى السجع قول وليس كل ما اوّل آه دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر اوّل بان مع الفعل
واذا كان معه حرفا لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بان ليس
كل ما اوّل الشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اوّل به لاجله واوّل المصدر
عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصانه مشابهته الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر
في علم النحو قول مع ان الظرف مما يكتفيه رائحة الفعل ولذا يعمل فيه ما ابعد من العمل كمدلول اسم
الاشارة في قوله ﴿ فذانك ﴾ اذا تقرر في النحو فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا
الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيها
لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما يتوهم شبه
الظرف اعني المجرور لانه لما ثبت كفايته رائحة الفعل في الظرف الحقيقي ففي شبه المعمول
بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله اتسع في الظروف
ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى
حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله ﴿ وما انت بمنفه ربك بمجنون ﴾ اي انتفى بمنفه ربك عنك الجنون
ومدلول الضمير كقول الشاعر ﴿ وما الحرب الا ما علمتم وذقتم ﴿ وما هو عنها بالحديث المرجم ﴿
اكاحه بمنى عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكتفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تأويل المصدر

المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التأويل لاجل العمل و
لما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويل با
لفعل الظاهر فان قلت كان المناسب ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التأويل و
وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التأويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا ويمكن ان
يقال في تقرير هذا الجواب انه لما قال اولا ليس كل ما اوّل الشيء حكمه حكم الماوّل به اوهم انه لا شك في
ان الماوّل في حكم الماوّل في بعض الاحكام فجعل ان يكون امتناع تقديم المعمول من تلك الاحكام المشتركة
فاجاب بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فليس امتناع التقديم حكما مشتركا فاذكره اولا هو الاظهر هذا
وقد يحمل قوله مع ان الظرف آه اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كان معبرا
بها وليس بشيء وفيه نظر اولا لتقريب لقوله مما يكتفيه رائحة من الفعل اصلا لان عدم تجويز تقدم ما في حيز
ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبنيا
لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل
لا رائحته مع تنزل الظرف من الشيء منزلة نفسه نعم لو اسقط ذلك من البين وقيل مع ان الظرف
منزل من الشيء منزلة نفسه جاز ان يجعل اشارة الى ما ذكر لانه لما ثبت تنزل الظرف من الشيء منزلة
نفسه فكانه لم يذكر الا المظروف فلا حاجة الى ذكره مقدما على العامل فتأمل قول ولهذا اتسع في
الظروف آه لم يتسع في غيرها اما ان يكون مما لم يتسع فاقيم مقام فاعل اتسع بتضمنه معنى الفعل المتعدي
اي اعتبر فيها مما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موضع المصدر اي اتسع مسند الى مصدره بالتأويل المشهور
اي اوقع الاتساع فيها اتساعا مما لم يعتبر في غيرها كما في قوله لقد حيل بعد مين الغير والتزوان وهذا
التأويل معروف في المجهول واما في المعروف فقد جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
حيث قال اي وقع التقطع فيما بل في المعروف اولى لانه اصله وقال صاحب الكشف جعله من المضمر
في التنوس اولى اذ لا يعرف له شاهد والاصل معدوم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جاء في النوع
دونه فافهم قول وهو الزائد المستغنى عنه آه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن
ان الحشو هو الزيادة للفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما في قوله فاوردتني كلمة صداع الرأس
والتلفاء فان الرأس زيد اذ الصداع منفك عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد

للفائدة ولا يكون ذلك اللفظ الزايد مشعرا كما في قوله والتي قولها كذبا ومينا فان الكذب
والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زايد فتفسيرهما بالزائد ليس بمناسب ظاهرا نعم
اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سبأتي بمعنى الزائد كما يشعر به تمثيل المص المحشو المفسر بالمذي في
قوله ولا فضل فيها للشجاعة والمذي كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح هنا كما بعض تبعا
عنه قوله وسيجئ الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي
المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الآن وما ذكره هنا قبل انما يفيد الفرق
بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكر هنا اخص من
المحشو فقد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام الاني محل حشو وليس
بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصيته لائقة وانت خبير بان المراد بالزايد في المحشو ايضا
هو الزايد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفن فليتأمل قوله وسيجئ الفرق بينهما في باب الاطناب
اي الفرق بحسب الصدق وهو الفرق الاصطلاحي وما ذكره هنا انما يفيد الفرق بحسب المفهوم وقد سبق
الآن بيان الفرق الموعود قوله ينوعرا اي يصعب في تفسير التعقيد بكون الكلام آه تنبيه على ان المصدر
اعني التعقيد من المبني للمفعول قوله قابلا للاختصار لما فيه من التطويل منفرا الى الايضاح و
التجريد اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ الافتقار ربما الى ان الاحتراز عن الاخيرين
اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالافتقار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة
ثم انه قدم في اللف المحشو على التطويل لكونه اهم في بيان موجب مغاير القسم الثالث وعكس ناظرا بهما
في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره وتلخيصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر المحشو عناية
للتسجيع قوله الف مختصر آه قبل انما اختار الف على صنف رمزا الى ان كلا منه مألوفة مأنوسة
فنبه تعريض للسكاكي واختاره على المختصر مع اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف
السكاكي بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه قوله يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على
ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتباره ايضا وفي لفظ يتضمن اشعار بان مختصره اخص من
القسم الثالث لان لكل المطابقة فيه معان ضمنية بهذا المختصر ثم المراد بتضمن ما في القسم الثالث
من القواعد تضمن معظم ما فيه فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الحد والاستدلال وعلى

وعلمي العروض والقوافي ودفع الطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان
كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه في هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد
بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما وبالانطباق الاشتمال
وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله يستفاد
احكامها تفريع بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المال فمعنى التعريف قضية كلية تشتمل
على احكام جزئياتها اي موضوعها يستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام
جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى
لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة سمي نتايج وفروعا
وتلك القضية سمي اصلا والاستخراج تفريعا والامثال بما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق
بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياته ح استخدام لانه راجع الى الحكم
بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك فالقول بان الانطباق ان جعل بمعنى
الصدق لم يعتبر في ينطبق على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه اي ينطبق مفهوم موضوعه وضمير جزئياته
لهذا المحذوف وهم نعم قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قايم يلايم التوجيه الاول ولا يبعد ان
لا يتكلف في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه المدعوى التي هي المنتاج بجزئيات الكلي المندرجة
تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به
القضية استعارة تصريحية فالمراد بالجزئيات احكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله
كقولنا كل حكم القضية الى المنكر تحت تأكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى
التاكيد عربية مولدة وفيه نظر لان عبارة ديوان اللغة هكذا اوكده واكده بمعنى ويقال وكده عربية
مولدة آه والظاهر ان قوله عربية مولدة ابتداء كلام في بيان اللغة وكذا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة
عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع وهو الاعتراض كنت سمعته من الاستاذ
المحقق ثم رأيته في حواشي المفتاح للحصاري وأقول ذكره المغرب ان الوكادة بمعنى التوكيد ليس بثبت
وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح والله اعلم قوله فانه ينطبق على ان زيدا
قايم اي ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا

الكلام مع المنكر الاظهر ان يقول هذا حكم القى الى المنكر وكل حكم القى الى المنكر يجب تاكيده بقى فى كلام
مناقشة وهى ان الكلام مع المنكر اى الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالتصدى ممنوعة وان كان
مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل والجواب ان نختار الثانى ونمنع لزوم
تحصيل الحاصل بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القى الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التاكيد
حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل فى المثال
المذكور فتامل قول فهى اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها
من التنزيل او كلام البلغاء كما صرح به بقوله لكونها من التنزيل ثم نقل عن الشارح انه قال الاخصية
بالنظر الى انه يلزم فى الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح
والشواهد للاثبات فامر خارج عن غرضى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية
ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلى لجواز ان لا يكون المثال من كلام من
يوثق به كما ذكر فى مباحث القصر بعد تعريف قصر القلب والتعيين بمغلوبات مخالفة ان قصر الموصوف على الصفة
قصر التعيين اعم منهما باعتبار ان شرط قصر الافراد عدم تنافى الوصفين وشرط قصر القلب تنافيهما والتعيين
يجوز فيه كلاهما فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد اذا القلب يصلح مثالا للتعيين من غير عكس وذكر فى
البيان ان التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصلح فيه التشبيه بالوجه الحسى
يصلح بالوجه العقلى دون العكس وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط فى كل منهما
ان لا يتصلح المعروض المقصود من الآخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلى فى الصدق ايضا لكن يجوز الجزئى الذى
تصدقه الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئى وهو العموم من
وجه الا ان يراد من قوله يذكر لكذا القصد لان يذكر لى فيكون الشواهد اخص ايضا وذلك قال ربما لكن
ملك الارادة بعيدة بنى قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث
اذ لو اراد انه خارج عن مفهوم الامثلة والشواهد فلا دخل له فى الاخصية فهو ممنوع وان اراد الخروج عما
صدق عليه فلا نسلم فى عدم دخولها تحت الاخصية لان حد ين للمفهومين ايضا متقولان بالعرض على ما
تحقق الا يرى انه لو قيل الماشى الضاحك اخص من الماشى فقد اعتبر فى الاول قيد زائد اهل تتوجه ان تقال
ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل فى الخصوص فتدبر قول فى تحقيقه اى المختصر يحتمل ان يكون الضمير

التضمير للقسم الثالث اى فى تحقيق القسم الثالث وتهذيبه بل هو اذب فتامل قول ولم آل عطف
على الف ويجوز ان يكون حالا من فاعله قول من الالو وهو التقصير يجوز ان يكون لم آل فى كلام المص
على معناه المتعارف اعنى لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما فى المتعدى الى المفعولين حتى يحتاج
الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا على الحال المقدرة اى
لم آل مجتهدا او مجتهدا اجتهدا اذ يفهم منها عدم التقصير فى الاجتهاد وعلى انه يجوز تناولهما فى تحقيقه والعامل هو الاول
او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار عن النسبة الى الفاعل اى لم اقصر فى جهدى فى تحقيقه ويجوز ان يكون تمييزا
عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا فى المعنى اى لم يقصر الاجتهاد فى تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان
الفعل المسند الى المميز فى الاصل فهو لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلابسه فى الاشتقاق مخالفا فى التعدى
كما اشار اليه السكاكى فى قوله ففى طار عمرو فوحاطير الفرح عمرو وامثل ما نحن فيه قوله وفجرنا الارض
عيونا فان عيونا فاعل للتفجير لا للتفجر اذ الفعل المذكور انما يلابس فى الاشتقاق للتقصير الذى
بمعناه الالو لا نفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة المهدة هذا ويجوز ان يتعين الالو من الترك فيكون جهدا
مفعولا اى لم اترك جهدا ونقل عن ابى البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون مجهدا
منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما حمل الشارح عبارة المص على هذه الوجوه بناء على ان تعدية المتعدين
بتضمينه معنى المنع فى غاية الشيوع فكانه تتبع المجاز المشهور قول وحذف هنا المفعول الاول انسب ان يقول
وتركه كما استطلع عليه فى اول الباب الثالث ان شاء الله ثم المفعول الاول ما كان فى الاصل مبتدأ
او الامر العام اى لا امنع احدا مثلا قول اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف
او نصب على المصدر او الحالية من الفاعل او المفعول اى هذه اضافة للمصدر او اضاف الترتيب الى
ذكر اضافة المصدر اه او على الحالية من الفاعل او المفعول او اراد المص ترتيب الحكاى اه
مضيفا الى الفاعل ومضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر فى كتب النحو من ان
الاول اكثر واولى لان الفاعل محل الذى يقوم به فجعله مع كلفظ واحد باضافة اليه اولى من رفعه
او جعل مع مفعوله كلفظ واحد كذا فى شرح الرضى قول تقريبا مفعول له لما تقدمه منى لم ابالغ ذكر فعلين
اعنى رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل السابق كما هو الظاهر
لكونهما للمعنى واحدا اذ المراد بتوله تقريبا التساهل فى تسهيل اخذ المسايل من عبارته وكذا المراد بالطلب

فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى قوله ولو لم يأول النفل المنفي الى
قوله بل لا مرآة قبل في العبارة ادنى مساهلة اذ النفل المنفي ابلغ وهو ليس بمأول بما ذكر بل المأول
المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يأول لم ابالغ واجيب بان الاطلاق على تسمية
لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى المنوي ثم ان وجه
الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول آخر حتى ان بعض المحشين الاستاذ لم يطلع عليه فاعترض
على الشارح بان اللزوم المستفاد من الشرطية ممنوع اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغيره ذلك من كتبه الشريفة
ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يجعل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما في لم اشتمه اعزازا
واجابه مولانا شيخ علي سلمه الله بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا للفاعل
النفل المعلل ومتعارفا فيفهم منه ان فاعل النفل المعلل فاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول
النفل المنفي ههنا بالمثبت كترك او نفيت او ما يؤدي مؤداهما كان مفعول الكلام انتفاء المبالغة
لاجل التعويب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب لا الانتفاء فليس فعلا له فيتعين اعتبار كونه قيدا في المبالغة
اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور فيتعين بما ذكران لزوم توجه النفي ههنا ناشئ من خصوصية المقام
وهي كون القيد منصوبا وهذا الوجه جار بعينه في لم اشتمه اعزازا واذا توجه كلام المجيب للمنكر من زيادة
تاييد وقد نبه بهذا الجواب وتصلف وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد منصوبا لا مضموما
وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث توسيط المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه
القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال مع قوة النفي لا يكون صالحا لان تقيد بشيء لمنافاة
ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية
بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل صرح ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك وان ثبت زيادة تفصيل وتبيين
لما ذكر فارجع الى بحث الاستعارة التبعية من حواشي ان فضل المحشي علما ان مجرد قوة النفي ضعيف لان يجعل في
المنفعل له ولا في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث
من المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه والعجب ان هذا مع وضوحه خفي على جميع المحشين وما فطن
الفارسي الا اناه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل بترك لا يجدي نفعا لانه فساد
ان يتوجه النفي الى ذلك القيد الزائد كما مثل الشارح في بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان يتوجه

ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران متقوضان الى المقام غير ان لم ابالغ اذا
لم يأول بالفعل المثبت تعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول
يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر
الى المتبادر الشايع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قولك ما الظالمين من
حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة وغير ذلك وقوله سبحانه هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض
لا آله الا هو على تقدير ان يجعل يرزقكم ولا آله الا هو صفة لخالق وانما جوزنا ان يكون لا آله الا هو
صفة لخالق مع ان العلامة رده بحيث قال لو وصلت لا آله الا هو لم يساعد عليه المعنى لان قولك هل
من خالق آخر سوى الله لا آله الا ذلك الخالق غير مستقيم لان قولك هل من خالق سوى الله انما يثبت الله
ولو ذهبت تقول ذلك كنت منافضا بالنفي بعد الاثبات لانا نعلم ان معنى قولنا غير الله وجود الذات
المشخصة ومعنى قولنا لا آله الا هو قصر المعبودية بحق على الخالق غير الله فلا تناقض اصلا اللهم الا ان يقال
لما كان لفظة الله اسما للذات مشتهرا اتصاف تلك الذات بالمعبودية بحق وسايير صفات الكمال ضمن
هذا الاسم وسلما عند الخصم كان الاعتراف بوجود الله اعترافا بتحقق المعبود بحق وفي النفاء التناقض
بهذا الاعتبار فليتدبر وقد يتوجه الى النفل فقط من غير اعتبار النفي للقيد او اثباته كقولك ما ضربت
عاما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين بنفي ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف
بالعلم وعدمه فظهر لك بما قررنا ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يستعمل على معان ثلثة وهذا ما ذكره
الشارح في شرح الكشاف قوله واذا دخل على كلام فيه تقييد آه هذه العبارة من الشيخ مشعرة
بان توجه النفي الى القيد اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا اضغاء في كلية هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد
لكان بالعكس قوله وان يتبع لخصوصا يجعل ان يكون الظرف اعني اذ خبر المبتدا على ان يكون من الافعال
الناقصة بتضمينه معنى التصيرورة كما ذكره الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير
الراجع الى الحكم المنفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا
نصبا على المصدرية باقيا على معناه اي يختص حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم يأت
القوم اجمعون كان نفيا للاجماع الظاهر ان النحاة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو
كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأيناها لكان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيصرح به الشارح

فيجب تاكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا
فائدة رجع التقوي الى القيد اذ المعنى المأخوذ من التقييد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمون تاكيدا
لا تاكيدا فلا تغاير ح في المؤدى سواء رجع التقوي الى القيد او المقيد فتدبر قوله لتفاوت الخص الافراط
التجاوز عن الحد وبازائه التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرط قوله وتلويحا نائبا ومفعولا
نائبا فانه ذكر الشارح في البيتين نائبا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره
كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه اماله الكلام على عرض يدل على المقصود وسمي التلويح
لانه يلوح به ما يريده فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابلا الا
مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله و
لقد اعجب اي اتى بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من حفظ الجناح حيث نسب الزيادة الى ضمائره
وشان الزوائد ان يحذف قوله وتتميمه تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه قوله اذ لا مقتضى للتخصيص
قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص المستفاد بان يكون معناه انا اسأل الله لا غيري لان التأليف
لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا عن ان يسأل النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر
اضافيا اي انا اسأل لا معاضي ولا مساوي من علماء الزمان وكلاهما لا يخلو عن شيء اما الاول فلان الاستحقار
مؤلفه حيث ينبغي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره وترجيحه على مفتاح
الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس ههنا من يعتد بنكرته معاضيه وحساده في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص
ويوجه الحسن وذلك ايضا ظاهر قوله ولا للتقوي قبل عليه يجوز ان يكون التقديم للتقوي والتقوي
اشارة الى انه عاجا الاجابة من الله اذ من يرجو ان يثمر ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه
مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسأل الله قوله فكانه قصد
جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيدا لجميع الافعال من التأليف وما عطف
عليه قوله فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر وان اختلف الجملتان في المضي والمضارعة
لتقصد الاستمرار التجددي في المعطوف غير المناسب في المعطوف عليه واعترض بان آل الواو والحال حصل الجملة حالية
فيه لا حاجة الى الواو والى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال أسأل الله واجاب ان قصد الاتيان اقرب

اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز
كون الواو للاعتراض لانا نقول فوته اولا الكلام مذهب ضعيف فان ذلك لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص
والتقوي انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الجزء دون
وصفية الجزء كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله أنا أسأل الله لا اخبار عن الاتصاف به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك وليس الكلام فيه بل في حال المصدوق به بان يبين
احواله مثل التأليف والترتيب والتسمية والسؤال قوله حال من ان ينتفع قبل من المجموع والتقدير
اسأل الله الانتفاع به كائنا من فضله فالحال مبين للمفعول والعامل فيها اسأل وليس فيه تقديم ما في حيز ان
المصدرية عليه قوله اي محبي كافي يريد ان الحسيب للمحب وقد سبق بيانه في الوافي شرح الكافية
ثم المراد من في قوله حسبي اما الكفاية في جميع المهمات في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه
انتظام الجمل كما ذكر العلائي ابا كان نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادة
ليتلايم الكلام قوله كما صرح به المفتاح وغيره اي في قسم النحو ثم المجيء الى التنزل مخالفة ما ذكره للمشهور
من ان المخصوص اما مبتدأ والانشائية خبره مقدم عليه او خبر مبتدأ محذوف قوله فعلى هذا
كان الانسب التعليل الذي تضمنه الاستيناف المذكور بان كما في قوله تعالى وما ابرئ ان
النفس لامارة بالسوء المعلل الذي هو سؤال النفع من الله تعالى قوله ثم عطف الجملة على المؤيد
وان صح باعتبار الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقدير الكلام على ما اشار اليه
الشريف في اوائل بحث الاستعارة في شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على المؤيد وان صح باعتبار
كذا لا يصح ههنا وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة آه
ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا
ولكن يسايجز بين بل هما للاستدراك لكنهما واتفقا ان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام
وان لم يكن المقدر عين المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا لا غنيا عنده و
انما يكون عنده مفتاحا لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف
الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يغير عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الانشائية والخبرية
وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والوصل بان المصنف والسكاكي لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه

وفيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا
بما ينكر انه ويقدر ان معطوفا عليه انشائيا فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المعنى كما ذكره ليس مراد
الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار اليه في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى با
ليستأذنوك ولا تكذب بآياتنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل
والوصل باعتبار عطف التفقه والخشية ونحو ذلك على جواز ليت زيدا قائم
وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية مثلا مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما المتفق
الاعتراض على المص وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف
وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى ومأويه جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن
قول الشارح لكنه في الحقيقة آه بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب قال وكذا ك حجة
قاطعة على جواز قوله تعالى قالوا احسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اى
قالوا احسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك
من له مسكة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث
اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل يؤتى به ذكره في المعطوف عليه اى قالوا احسبنا الله وقالوا
نعم الوكيل او مبتدأ اى قالوا احسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين
كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير
خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تامل او يقال ان هذه الجملة الزمنية والمقصود بها تكيت
الشارح والخطاب في قوله وكذا ك متوجه اليه ولا يمكن للشارح الى التقديرين المذكورين او يقال ح
لما جوزت التقديرين في الآية فليجز في كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه
لما كان وجوب تقدير القول الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف
الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من
الاعراب على المؤول بدل من عطف المؤول الذي متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراد
نصيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتامل
ورد على المحشي ايضا بان احتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه من انه لا مجال للعطف الا

الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه اصلا وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل هم بجواز العطف على
الخبر المقدم بغير حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذي لا تلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظ قلنا
بل مجرد ان فيه تقدير لا ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية
خبرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من جعل الواو للمحكي
على الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على رأي وان المعطوف عليه لقوله
نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله وهي جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشاء عليه و
امثال هذا قد كفانا الحنائي وغيره مؤنتها واذ ليس في ذكره فايدة زايدة فالحري ان لا نشتغل بتفصيلها
وقد ينقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم
يفهم من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب والله اعلم قوله على رأي اشارة الى ما قيل ان قوله
وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح
قوله او ان الشروع في المقصود وفي الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان
المراد بالمقصود مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه واخراجها عن مقصود العلم ثانيا وقد يتوهم
ان المراد به مقصود العلم والمعنى ان هذا اوان الشروع في مقصود العلم الا ان له ارتباطا بالمقدمة لا ينفع
بها فيه فلذا ذكرت المقدمة ولا يخلو عن تكلف قوله الثاني المقدمة اخره في التقسيم لكون منهوجه عندنا
وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام قوله عن الخطاء في تادية المراد
لم يذكر قيدا لحصول الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة او لان ذلك الخطاء
في كيفية التادية لا فيها قوله فهو ما يوف به وجوه التحسين غير الاسلوب تنبيها على فايدة البديع قوله
وعليه منع ظاهر يندفع بالاستوآء تقدير المنع ان قوله والا فهو ما يوف به وجوه التحسين مما لا يجوز ان
يكون شيئا آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب ولم نجده غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان
الشارح رحمه الله جوز في بعض مصنفاته كون الاستوآء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي
وهو اثبات حكم الكلي لشيء في جزئياته ورده الشريف رحمه الله بان الاستوآء اسند الى احكام الجزئيات
على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعديد احكامها الى المقسم اذ لا يفعل ذلك الا بعد
حصول الاقسام وموفوفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من فسيل التصور

ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل بخصه دليل الحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل
التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام الاقسام وتعدها الى المنقسم لا يتأتى في
الا بعد حصول الاقسام كذلك حصرها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان
المص فارغ او آخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وتثبيت
اشباهه كذا كرياني البديع بعض المصنفين منها ما يتعين ادخاله اما لعدم وجوده في الفن البلاغة لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب و
مثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شبه آخر فعقدنا
فيها فصلين ختمنا بها الكتاب هذا كلام ولا يخفى ان فيه نقضا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما
ذكر في الخاتمة قسما ما يتعين ادخاله بسبب احد الامرين فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في
الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين ادخاله وليس راجعا الى المحسنات الآتية
قوله صار كل منهما معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم الكل والا
للغى الجمع في الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطاء في تأدية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا في الفن
الثالث لبعد العهد او في الفن الاول لجريهما سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد ولزوم بذكر التعيين
في الاول لقرب العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد
والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية التذكر الذهني في العهد الخارجي لما ابخز كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة
التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة او ما يجري مجراها يبتغي كل منها بازاء علم من العلوم
الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون تقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم
المعاني او غيره اذ التقديم الذكري في بيان الانحصار لا يفيد التقدم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم
في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب فافاد المص ذلك بقوله الفن
الاول علم المعاني فعلم بهذا التقرير ان كلا من طرفي الجملة معلوم واما المجموع الانتساب كما في زيد اخوك
فان قلت فالقرينة لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم كما بينه قلت ممنوعة والسند
العهد قوله في بيان معنى التضاح اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح

في شرح المفتاح قوله واعتصار علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص
بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى المفتاح والبلاغة وذلك اشارة الى البيان واراد به
بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مدار البلاغة ماذا وغيرها قوله ما اخوذة من مقدمة
الجيش اي منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم والتاء على ما عرف
في اللغة الحقيقة من الوجهين فهنا ثلث احتمالات وظاهر كلام الزمخشري في الغايق منسوبا الى الناء
حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعمل اول كل شيء فتقل مقدمة
الكتاب وفتح الدال خلف وبشر كلام المغرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة
الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا المقدمة قد
يجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها اولافادتها
البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها قوله لما يتوقف عليه مسايله اي شروعا كما صرح به المختصر
والا لبطل طرده بالمبادي قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك
اعم من التصور والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق
قال بعض الافاضل التمثيل على رأي القوم فانهم جعلوا مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه
الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم وفي التوقف عليها واما على ابي علي فليس مقدمة
العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بغايته ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاجتماع
في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما توهم البعض
واما ما ذكره من انه لا يتبين عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا
والا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشيء مطلقا قوله
لطائفة من كلامه آه قال صاحب الكشاف في اوايل سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان تكون جماعة
واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشيء وذكر في اوآخر سورة البراءة
ان الطائفة اسم للجماعة يطوف بالشيء ويحيط به واقلها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما
فوقه وبهذا فسر ابن عباس رضي الله عنهما قوله لكن فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة
من الشيء واحدا كان او كثر وقيل لانه موضوع للقطعة الجماعة اعني التأنيث في المعنيان

فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثانى هو الانسب بالارادة ههنا والمراد من
الكلام اللفظى لا المعنى على ما عرفت واما قوله فى شرح الرسالة وهى ههنا امور ثلثة كما فى بعض
النسخ فاما بتقدير مضاف اى دوال امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوز الكمال العلاقة
بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره كاف فى
دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعنى اطلق الامور المذكورة واراد دوالها والترتيبة فى الكل ما
سبق من اشارته ههنا وتعرضه فى شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا اجعل مقدمة الكتاب
عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف فى قوله لارتباط له بها او بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط بمعانى
تلك الطائفة لا بها التنبيه فى قوله سوآء توقف عليها اى على معانى تلك الطائفة وفى قوله و
انتفاع به اى بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف فى موضع واحد اعنى قوله لطائفة اى لمعانى طائفة
اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة والاستفادة
لما كانت هى الالفاظ لم تحج الى ان يقدر مضاف فى المواضع المذكورة ثم اطلاق المقدمة المذكورة لا
يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده من دفع الاشكال عما وقع فى اوايل الكتب على ذلك ولا
الى نقل عنه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب الى جامع وجوده على ما ثبت عليه
من نقل الكتابين والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما صح اذا كانت دالة على
مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قال مولانا عصام الملة والدين المصنف
الاول فى المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع فى المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز
اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور فى اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها فاذا اختفت بما
ذكرناه عليك تبينت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان تكون
كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة للغاية اذ بطلان اللازم مسلم وذلك
ان تقول بعد تسليم بطلان اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا نكون تلك
الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة قوله ولعدم فرق البعض آه ان قلت فما
يحصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التى قدمها
المؤلف امام المقصود فلم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة

٥ العصود ٦ هذه الجملة جواز الوقوف عليه على هذا
بجواز اشتمال معدوم الكتاب على معدوم العلوم فتدبر

ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مقدمة من مقدمتى الكتاب على مقدمة العلم كلا او
بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سوآء توقف آه ثم وجه اندفاع الاشكالين بالوجه
الظاهر اما اندفاع الثانى فلان الظرف بيان للمعنى والمظروف للالفاظ كما اشار اليه سابقا واما
اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع
فيجوز تأخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه
المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق
بان له فائدة مخصوصة يترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته فى الواقع فلا كما صرح به المحشى
فى حاشية الصفرى ان قلت فما التكلف الذى احتاجوا اليه فى التنصى عن الاشكالين قلت
اما التكلف فى دفع اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه
وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بما يذكر فى اوايل الكتب وبالنص منه كما عرفت
به الفاضل المحشى لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال
المراد توقف البصيرة على نوعه بحيث يحصل به فى ضمن اى فرد كان او يقال توقف حد من حدوده
البصيرة والاشكال انما حصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قيل الحاصل بالواحد
حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضير لحصول الموقوف عليه والا فلا نسلم
الحصول فتأمل واما دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المؤلف فى شرح المفتاح فحاصل ان
فى تجريدية والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها هذه الثلثة وستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشريف
ودفع اشكال الظرفية فى قولهم المقدمة هكذا وجه آخر وهو تقدير المضاف اى وضع المقدمة فى كذا
فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه قوله لا فائدة فى ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه
اللغوى اعنى التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل فى قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى قوله تنبيه عن الابانة والظهور العطف تفسيرى وفى العبارة اشعار بان مدار
تركب الفصاحة على الظهور واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الفصحاء عدم
الجزم فى ذلك حيث قال فصح العجمى بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمى اذا تكلم بالعربية
وافصحت الشاة اذا انقطع لبأها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللبأ عنه وافصح الصبح

اذا بدا منه وكل واضح مفصح وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه ثم كلامه وقول الشارح رحمه الله
وافصح به اى صرح يدل على ان المعنى اللغوى امر وجودى وهو وفى التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا
حيث قدم الامر الوجودى وهو انطلاق التشاوح والعدمى اللازم له فاراد الفاضل المحشى هذا
هذا المعنى فى موضع اثبات ان المعنى اللغوى الامر العدمى محل نظر الآن يجيل وخلصت عطفا تفسيريا
للانطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح فى شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمى حيث قال
فى تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح الاعجمى اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من
فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهب لبأها قوله يوصف بها المفرد ذكر فى المختصر ان المراد بالمفرد
ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصنف صرح بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب
التشبيهى بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشى رحمه الله رد التاويل فى جانب المفرد ولزوم الاحتياج
فى تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر يخل بربوعها فاختار التاويل فى جانب الكلام واورد عليه
ان المفرد تتناوله الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامرئ القيس اذا سمى به
فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لانم ان امرأ القيس اذا سمى به كان محل من جزئيه كلمة حتى
يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة الحروف المبانى ح عند المحققين اذ لا يقصد به فى هذا الموضع معنى
اصلا قوله وقصيدة فصيحة فى النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها او
تهذيبها والتاء على ما عرف فى نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ السمين الذى ينقصد اى ينكسر
اذا اخرج من قصبته لسمنه فسموه بها كما سمى السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للرديء منه والتاء
للوحدة وقيل القصيدة من اقتصدت اى انقطعت قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها
وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة قوله كاتب فصيح الكناية فى الوف يقال لانشاء
النثر والشعر المنتظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة ولما قول صاحب الكشاف القصب ابلغ من القضيب
قلنا ان نقول بعد تسليم كون الابلغ من البلاغة لان المبالغة وان جوز اشتقاق افعل التفضيل
من المزيدات كما ذكره الرضى وغيره انما يسوغ الابلغ الى القصب من المجاز العقلى والمراد ان
الكلام المشتمل على القصب ابلغ كما يدل عليه سداد المعنى وانتصافه فقيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى
اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدى واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل

ما يقابل الكلام مجازا بقرينة السياق فيتناول المركبات التشبيهية قوله واعلم انه لما كانت
الفصاحة آه توطئة لدفع الاعتراض الذى ذكره بقوله مع لا بتوجه الاعتراض ثم هذه المقدمة
هى التى بنى عليه الشارح رحمه الله الحكم بالتساوح فى تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوى
الذى ذكره الشارح فان ثم ثم الذات آه ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية
لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افرادا او تركيبا فلا يكون فيه تخالف الآتى
ولا ضعف التاليف قوله وقد علموا ان الالفاظ آه قيل ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا ادم
المصنف ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المصنف ولا احتياج الى ذلك لدخول المصنف فى الجماعة قوله
وقد تسامح فى تفسير الفصاحة بالخلوص لا شك فى تحقق التسامح بناء على ان الخلوص من الامور المذكورين
بشعر بان يكون فى اللفظ شئ منها ثم يزال خلص الذهب يخلص خلوصا اى صفا خالصا من
الغش وخلصته صفيته ولهذا زيف ابن سينا والرازى تعريف محمد بن ذكريا الرازى تعريف
اللذة بالخلاص عن الالم بان الانسان قد يستلذ بالنظر الى صورة حسنة لم يخطر بباله ولم يكن
عالما بوجودها حتى يقال انه بالنظر اليها يدفع ضرر الاشتياق اليه وكذلك يستلذ بادراك مسئلة علمية
وبالعثور على مال عظيم من غير طلب وشوق فيه الى احدها حتى يقال ان فيه دفع الم الشوق فالمراد
بالخلوص فى تعريف الفصاحة السلامة تسامح الا ان وجه التسامح غير ما بنى الشارح كلامه
عليه حيث بناه على ان الخلوص لازم للفصاحة وقد نقل عنه رحمه الله ان وجه كون الخلوص لازما غير
محمول كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هى الخلوص وان صح ان الفصيح
هو الخالص وانما استقام فى الجملة لتصلب المبالغة واذعاركونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا
الوجه يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو الدعوى المذكورة لا يلتفت
اليها فى التعريفات وبجواز صدق العدمى على الوجودى كما فى قولك للبياض لا سواد ومنع وجودية
الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوى واجيب عن الاول بان كتب الادب
مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المكان بالتتبع كما فى المفتاح والمعترض ايضا
من المعترفين على جوازه وعن الثانى بان مراد الشارح نفى الحمل التفسيرى والاشك فى عدم جواز حمل العدمى
على الوجودى بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول انى اردت بالوجودى الموجود والعدمى المعدوم

لما جعل السلب جزأ من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد
في الوجود على أن فيما ذكره من المثال منافشة لانه ان اريد بالسواد عدم السواد فهو لا يحمل على
البياض لان البياض لا يكون فرد العدم وان اريد به معنى غيره فهو ليس بعدمي قطعا وعن الثالث
بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية لان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ
فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة ومايؤدي معناه لا مجرد انه ليس فيه ثنافة كيت وكيت
وان كان ذلك لازما للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التوقيفات اعتمادا على ظهور القرينة
كما صرح به الشارح والمتن في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك
اذ لم يشتهر ان الفصاحة ماذا حتى يبنى عليه ذلك مسامحة في التفسير بالخلوص كيف والمتبادر منها عند
الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التوقيف على ان
ان قوله وان صح ان التفصيح هو الخ لصان يأبى عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا يخفى وعلى الثالث أن لا خلاف
في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اضاف في توقيف الحمل كون المتغايرين مفهوما
متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات
الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح
وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثاني تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى أن التسامح
المبني على التفسير بالاعم بسبب تسهيل الامر ولك ان تجعل العلة الاولى علة للحكم بالتسامح والثانية لنفس
التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير بالاعم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصل بمطالعة باب من
ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة مختصر من مختصرات القوانين
واما معرفة كثرة الدور بين العرب فتحتاج الى تتبع تراكيب آحاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا
ولا يخفى ان الثاني اشق قوله ثم كلمات المخالفة راجعة الى اللغة المراد من اللغة القرآن اذ
قد تطلق عليه ايضا كما سيظهر واعلم ان بعضهم لما تعرض لمرجع الثناء فر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد
الكلام واحدا او هو سلامة الحس قوله كانهما حقيقتان مختلفتان تحتمل التشبيه بان يكون الاجناد
في الحقيقة فجزء ما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة
كما اشار اليه في شرح المفتاح وتحتمل ان يكون تردد اثم قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لا يناني ما ذكرنا

ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقائق المختلفة متعذرة فكذا ما في حكمها اولان الكلام ههنا كما
في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة بانواعها الثلثة والبلاغة بنوعيها
قوله بمعان محصولها قيل الظاهر ان يقول بمعنى محصلها اذ لا تعدد للبلاغة اللفظ اللهم الا أن
يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان ومتفسير بتفسيرات محصول
الكل ومرجعه شيء واحد قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون
عجزا بعده وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم انه يتعذر جمع الحقائق المختلفة في
تعريف واحد على المتعذر ان يعرف الشيء بوجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقائق المندرجة
تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه مندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب انه راج الانواع تحت تعريف الجنس
والشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا بوجه قدر مشترك بينها ولو ترك هذا القيد
وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسب قوله على وجه يقتضيه ويليق به لكان اظهر فتأمل قوله ولا
بوجه قدر مشترك هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا بوجه قدر مشترك باعتبار
اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا مشترك لفظيا الا ويوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية
والجوهرية في العين مثلا قوله لان اطلاق الفصاحة آه تعليل لقوله ولا بوجه قدر مشترك و
دفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي
بمثال جزئي لا استدلال على الدعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما
لا مطلق فيه فتأمل قوله مطلق العين في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى معانيه
لا يخلو عن تسامح قوله وح لا يتوجه الاعتراض آه قبل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله
تتقول كل واحد منها نوع صفة آه بملاحظة قوله لم اجد آه لا على هذا التقول وهذا الاعتراض اورده
خطيب اليمن على المصنف في حال حيوته والجواب للمنصف فان قلت عبارة الايضاح هكذا اللتان
في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد فيما بلغني منه ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى
الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما
ترى ان توقيف اقسامها بهذا الوجه لم يكن منقولا من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا
كان التفسير المذكور ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان منقولا من كلامهم بطريق الاشارة

فلا صح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب الملخص من ان المراد من الناس المعهود دون قلت
عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت الملخص لا تصلح لتعريفها ولا يتبين
الفرق بين كون الموصوف آه ولا يتأتى فيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من
اعتبارانهم وان لم يبنوه عباراتهم المذكورة في صدر التعريف فلا اشكال قوله فالفصاحة الكائنة
في الموذ اشارة الى ان الظرف اعني في الموذ مستقر صفة للفصاحة واتمام بتقدير المتعلق نكرة مع تصريحه
في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى
ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير الموذ فاش من المقام كما يظهر من
كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وقد بحثت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله
بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت
الفصاحة وان لم تكن بمعنى المصدر الا أن معناها الاصطلاحي هو الخلوص فلم يكن في الموذ ظرفا لغوا
بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى الموذ فلا وجه لملاحظة
كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار
تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز عمل البناء في قوله لك وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسور والمحراب
والحديث في قوله لك وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد
من تضمن معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والا
جاز اعمال زيد وجل في الظروف وان كان انتهاءه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك
النسبة انما يدل اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية ذلك ممنوعة كما بينت
عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبأ الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم
بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة
فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتأمل قوله ومخالفة القياس اللغوي انما
لم تبل ومخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك ايضا الى ان منشاء القياس الصرفي في مستقر
اللغة قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء آه اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب
الكلي وهذا نقل عن الشارح ان لو اعاد من قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله

قوله يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه
الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله نحو الهيخغ بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسر الباء
اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركها تزعى الهيخغ بضم العينين المهملتين بينهما ياء وبالخاء المعجمة
وقيل انما هي الطخغ بالخاء والطاء المعجمتين مضمومتين بينهما عين مهملة وانما لم يذكر المصنف مثال الثقل فيما هو في
الثمانية لانه اذا ذكر الادنى للاخف ازعنه فما هو في الثمانية ينبغي ان يخرج عنه بالطريق الاولى بخلاف ما
لو عكس وكذا في الغرابة قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة الضفيرة من الشعر وبمال للشعر الذي
يقع على وجه المرأة على مقدم رأسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت قوله والضمير عائد
الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم أثيث كقنو النخلة المتعثكل
وقد يروى غدائرها بالضمير راجعا الى الجبينة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة للفرع و
كذا فاحم وهو الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من اث النبات
يأث اي كثر والتف والقنو كبالة النخلة وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير
العثكال بكسر العين صفة للقنو وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو
يقال تعثكل القنو اذا كثرت شمارخه قوله الى العلى جمع العلياء بضم العين والقصر تأنيث الاعلى قوله
جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهم ورمام صرح به في الصحاح و
قد يروى بدل العقاص المدارى جمع مدرى وهو خشبة ذات أطراف يدرى بها الطعام وينقى
الكدس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمدارى مبالغة للاخفى قوله وهي الخصلة المجموعة
من الشعر الخصلة بالضم لغيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة خصلة يأخذها
المرأة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى النواء ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر
لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني ان ذو اليه مشدودة على الرأس بخيط فان قلت من اين
يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم في الجملة من مشتهرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول و
يفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شؤذات عقاص وحل الخيط الذي يعقص به أطراف الذوائب
كذا في المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكره وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هي الغدائر
بعد ان شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعرها ممدوحة ينقسم الى ثلثة أقسام لا الى اربعة كما توهم

قوله والغرض بيان كثرة الشروط هذا جمع الفصاحة مع افراد المتنافي والمرسل تنبيها على ان الفصاحة من كثرتها كالغاية في متنافي ومرسل واحد من جهة كثرتها قوله وذهب بعضهم الى قوله لزال ذلك الثقل الذاعم هو الخلاصي ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها وجمعها ظل قرب بعض اذا غزا جند مطيع والشديدة حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عداها وف لم يروعنا وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هو الحروف المجموعة في قولنا قد كاتم وتطايب فالراء في الكاف والتاء ووجه الضبط مذكورة اوايل بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو لان الرآء المهملة آه يعني لو كان منشأ الثقل ما ذكرت لكان المستشزف ايضا ثقيلا مع انك عرفت بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من مستشزفات لكان ما ذكره الشارح ابطالا لامر زائد هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكسارى انما لا يوجد الثقل في مستشزف لان الرآء المهملة وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة التاء التي هي من حروف الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاء والرآء بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق ويرشدك اليه قوله ولو قال مستشزف لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف النزاع الحروف المذكورة ببيان انواعها للغوصرف كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح المحقق قوله ومن البعيدة ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لنكتة ولهذا ادخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لا على الطريقة السابقة كما توهمه ذلك وأبت زيدا اني المسجد وفي الشروح عزوا الان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من الغريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافر ومثله سابغ شايع ثم ان الضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر لا الى المتنافر بدليل ان قوله مثل متنافر لكن لا يكون هذا حينئذ دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليلا آخر على الجزء الثاني وهو ان ليس ذلك بسبب قرب المخارج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم حيث وجه تنكيره البعد بلا تنافر وهذا لكن القول بان نحو لم اعهد وفسخ غير متنافر وقوله مثل متنافر مما لا يخلو عن اشكال قوله كعلع اي اسرع في السير قوله

قوله لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت عليه نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المؤيد ايضا على ما ذكر تنبيه المضاف اذ لا يلتزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام فان قلت فعلة الرد لا وصف جزئيها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على ما يبادر منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام انما لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب اذ يريد بالكل نفس الفصاحة بقرينة التعريب قلت معنى قوله لا وصف جزئيها اي ما ذكر من التأييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه التأييد فتأمل قوله لانه لم اي وقوع هذه غير عربي في الكلام العربي واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات في القرآن فمن جواز توافق اللغتين كالقابون والتنور ولما لم يحمل هذا المنع عن ضعيف لما صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود الحجة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية مما لا يخفى على ذي مسكة وانما الكلام في ان معنى قوله انا انزلناه قرآنا عربيا عربي الاسلوب والنظم او ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا واطلاق القرآن على بعضه شايع ثم نقول وسلم ان معنى الآية عربي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه ذلك باعتبار اكثر الآي فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو وصف اغلب اجزائه ولما كان مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها فهي عربية ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام يعني المركب التام او المركب مطلقا واما اشتراط فصاحتها في فصاحة عدة من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليمه وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاولى حينئذ الى بيان خروج السورة عن الفصاحة بانتفائها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض الافاضل

وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل القرآن فتعوله في توجيه المنع الاخير اما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت لم يكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله مما يعود الى نسبته الى الجهل او العجز لانه ان كان عالما بقدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيحة لزم الثاني وان لم يعلم وعلم وقدر على ايراد الفصيح لكن لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه النوفي بانا نختار الثالث وبمنع لزوم السفه جواز ان يختار غير الفصيح بحكمة تكون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه قال وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول صلعم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من مقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم فصاحته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال الخ مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة بعدم فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا اثنث ظاهرة قوله ولا مانوسة الاستعمال اعاد النفي للمستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين قوله عاجنة الجنة الجنون كقوله تعالى به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس اجمعين وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي حنة قيل وهو المحفوظ في نسخ الصحاح نصيحا والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم علي من لدغة الحية قوله ماجت به مرة في الصحاح ماج الشيئ يموج موجا اي تارو ماجه غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول ما لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل ماجت وهي على الثاني زايدة في المفعول ثم ان المراد بهيجان المرة كونها منفي عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله فوثب عليه آه الوثوب الطفرة ويعلق عليه بتضمن معنى الاجتماع قوله فافلت من الافلات وهو الخروج قوله ومتعلة وحاجبا مزتجا عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابيت واضحا مغلبا اغر براقا وطرفا

وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم امراة والعلج تباعد ما بين الشباة والذباب والاغر الابلق والبرقي اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من طلع والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة قوله مدفقا مطولا اشارة الى تفسير مزتجا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واغرة الاساس في تفسير البرح الاستعواس ايضا وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت في مدح رسول الله صلعم بعيبن دعجاوين من تحت حاجب ازج كمشق النون في خط كاتب فان التشبيه بالنون الممشوقة اي المكتوبة انما يحسن باعتبار الاستعواس وانت خبير بان هذا الكلام يفيد انها تم اذا جعل كمشق النون صفة كما لا مقيدة للازج ولا صفة للحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستعواس مسلم لان اعتباره في الحاجب كما في دلالة الحاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السرجي او كالسراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قد يجيئ للنسبة الشئ الى اصله نحو ثمنه اي نسبته الى ثمن فسرج بمعنى منسوب الى السرج والسرجي اي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يجيئ بمعنى صيرورة فاعله كما صله كتمر اي صار كالتمر وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المراة اي صارت عجوزا او بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فسرج على الوجه الاول بمعنى الصار مثل السرجي او السراج والكاف الصابر احدهما على مذهب التشبيه اي مثل احدهما دال على ان الثالث الصابر ذا سراج فهو مختص بالتخريج الاخير ويرد على الوجه الثالث ان ينبغي ان يكون ح مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله وهذا قريب من سرح الله وجهه آه الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البرق ووجه القرب والفرق ظاهر قوله وانما لم يجعل اسم المفعول منه آه حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه ليلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد لكي يكون عربيا وحاصل الجواب الاول انهم لم يقولوا سرج بمعنى بهج في الاصل ليكون مولدا استخدمه ناس السراج فلم يغيروه لانهم انما يغيرون اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال آه فقوله لاحتمال انهم لم يغيروا وقوله وان يكون هذا هو الوجه الواحد والكاف في مزتجا للتعليل للاول ويؤيده ان وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم

لم يعتمدوا وحاصل الجواب انتهى اعنى قوله على انه لا بعد آه ان يرجح الله وجهه لا بعد ان يكون من الغرابة
المخصوصة اعنى ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا بعيد جعل مسرجا منه
عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مثل اللغة ايراد على الجواب الكبير هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام قوله لا يقال الغرابة آه حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة
لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى والمشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف
بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما انث عذبة في قوله والغريب يجوز ان يكون
عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل
المشهور واما قوله وهي بحسب قوم قوم فهو على حذف المضاف اى بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق
ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخر كذلك والا لكان
الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له ذوق سليم قوله بل الوحشية فيد زايد لفصاحة
المفرد تاكيد لما سبق من عدم حسن التنافر المذكور وقوله الفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد
لفصاحة للمفرد معتبر فيها سلبا زايدا على الغرابة اى ليس عنها ولا ذما فيها فلا يحسن تفسيرها بالغرابة
انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص
عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره مفيدا
ويتكلف في الجواب بانه مبني على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان
هذا القيد غير داخل في التعريف الثالثة ولا عينها والخلوص منه معتبر في فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في
تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما
او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق جواز ان يكون الخصوص من وجه بقي مباحث وهو ان قوله
بل الوحشية آه يدل على ان الغرابة اذا لم تكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة
وقوله ان اريد آه يدل على خلاف ذلك فتامل قوله لانا نقول آه حاصل الجواب اختيار الشق الثاني
وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والتنافر جمع تنافر وهو الموصوف
الخالي عن الآء والكلأ قوله واستعرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها التعليق بالمرصوف
وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ

بملاحظة تلك الجهة تتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رأيناها استعيرت والاظهر
استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقي مباحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح
ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فكيف يصح جعله جزء التفسير الوحشية
ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار اللزوم في الشئ لا يستلزم اعتبار اللازم
فيه والجواب ان تعريف الوحشية تعريف رسمي فيجوز ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى
فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكر لان ما ذكره ههنا
كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض قوله والوحشي قسمان آه هذا ايضا
يدل على ان الوحشية يطلق على ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان
المراد به ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم
في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يعاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وههنا يكون
مع كونه غريب الاستعمال آه اما على حذف المضاف اى ذو ان يكون او قولان يكون مؤول
بالمصدر والمصدر باسم الفاعل على الكمال كذا اصرح به في قوله وما كان هذا القول ان يغري
وقد نقض ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة
في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال
ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة مع ان احد
القسمين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا
يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس
الاستعمال مطلقا سواء كانت بالنظر الى الاعراب المخلص او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح
لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا وهو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال
بالنظر الى الاعراب المخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة ما ذكر جعل
الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على الاطلاق
بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله الشارح من القوم وهو القبح في السمع والثاني هو
المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر قوله مثل

شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث
بضم الشين قال سيبويه الالف والنون شتان وان الام في مخ كونه شرنبث وشرابث
واشخرّ ارتفع وامطر يومنا اشتد قال ابو عبيد المقطر المجيّ واقمطرّ المعقوب اذا
عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الا مثلة
المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن
والحديث احسن في الشعر اطلخم الليل اي اظلم جيخت اي خرت وتكبرت قوله وقولنا غير
ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود ويرد قوله وان اريد
بالوحشية وما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فائدة
توسيطها في البين قلت فائدة التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية ظاهر النساد لان الفصاحة
انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا يجامع عدم الانس في الاستعمال
قوله او ما هو في حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسلموي بفك الادغام في تفسير
المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلموي فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من
تتبع مفردات الفاظهم ولا وجه اقوى لعدم فصاحته قوله كوجوب الادغام في نحو مدّ والاعلال في
نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو
اذ تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو غور وعور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى
العينين والاتخواذ الظغو والاقتدار وفي الصحاح اتخوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا
الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصوب واستحوذ وامثالها وهو قياس مطرد عندهم و
قطط شعره من باب علم وجعد قطط اي شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقط الشعر بمنع ومثله
قطط سرر في قوله سرر مرفوعة وشرر في قوله ترمي بشرر كالقصر فك الادغام فيهما
لا يخل بالفصاحة والظاهر ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع اللبس كما في فك الادغام
في ظلل وشرر وامثالها فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت لمجرد الثبوت عن الواضع كما في مدى
فكذلك والا فمخلة كما في اجلل ومثله قوله وآل وماء يغة ان اصلها اهل وماه بدليل اهيل ومياه
قلبت الهاء الفا غير قياس قوله وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من

من الشواذ والشاذ ما خالف القياس فالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا يناسب
جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر قوله بل المخالفة ما لا يكون ما هو مصدرية و
لهذا اوقعه تفسير المخالفة وانما اضرب عن التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ
الثابتة في اللغة قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول
وقد يروى غير ذلك قوله والقياس الاجل اورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون
لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء
يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب بدليل من جواز ما ذكر ان نكتة الشاعر لا يرى ان
استعمال الوحشي جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جائز في الشعر كما ذكر سيبويه
في الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتجانبون من استعمال امثاله كما يتجانبون من استعمال تجاكام وتفعوا
قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وهو انه كلام ذكره
المصنف بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجيء ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره
وجده في كلام الناس فبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين جواب المصنف بان
المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم اجده في كلام الناس بل وجده
مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجده ان الاشارة كما لا يخفى وقد نقناه ايضا فجواب
انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم
واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ما اخذه وهو قول الفصاحة عندهم
تكون اللفظ جاريا على آخر ما ذكر فيما سبق فاورد واعلم انه ينبغي ان يزاد قيد آخر في التعريف وهو
الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فتقبل ابراهيم في
كتابه ورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج على ما ذكره المصنف في دفع
اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به الذوق للعدم الاحتياج الى ذلك مطلقا قوله لموافقة اسمه
اسم امير المؤمنين الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار والاظهر لوضع
المظهر موضعه فائدة يعتد بها تم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب على شرف

يمج اوذم والكنيه فاصدر باب اوام مثلا واللام اعم قول لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكره تفسير الوحشية مايدل عليها بل اراد صدق
الغريب على الكريهة التي تسمع لان البلغاء يتجانبون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج
عن تعريف الفصاحة بتقييد الخلوص عن الغرابة لا يقال نكذا المتنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر
الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف
الخلوص عن الكراهة في السمع وقد يقال لو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره في
التعريف اذا كان حدا تاما واتما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض
ان قلت ينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الوجهين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد
ارادة الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد ولزوم
الذكر عند تقديره الدخول فيه في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل قول لظهور ان الجرشي
اما من قبيل الكأكأ آه يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشي وهو الذي يدعى اشتماله على الكراهة
في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على
مع الكراهة على الذوق لان الجرشي بخصوصه كذلك ثم المقصود من التقييد بهذا توكيد الدخول وافادة
امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتي بكون الجرشي مثلا من قبيل الثاني وكيف لا وهو يصيد ويبان دخول
الكريهة في السمع تحت الوحشي وتسليم دخول الجرشي في التقسيم الاول لا يلائمه فان قلت كلام الشارح يدل
على ان الكراهة في السمع تحل بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلين والحال ان مقابله كالكأكأ
يلتحق بالوحشي على ان الكأكأ ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب باستعماله
هو الوحشي الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلثة اقسام منها ما يعاب باستعماله وان لم يكن الكراهة
حصر الوحشي في القسمين قول الاول لعلها ان اوقت الى الاشتمال قد يناقش فيه بان الكراهة فيه ليست
مؤدية الى الاشتمال بل الامر بالعكس تحقق العبارة ان يقال لعلها ان نشأت عن الاشتمال آه قول
وضعف بذين الوجهين ظاهر اما الاول فلان عدم الذي الى الاشتمال لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة جواز ان يكون لوجه آخر بان يكون الفصاحة كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان
احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا من مناسب للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر

في المتن فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو سلم فالقول
بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون الى المدققين
الفلسفي قول راجعة الى التم التنم بنحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان
حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح قول نكم من لفظ فصيح آه فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون
التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قول كلفظ ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلم
واصل ضيزى ضيزى كطوبى الا انه كسر الفاء لتسلم الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يات وصفا قول
ودسر هي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما
سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها متن السفينة قول وفيه ابحاث لانه قد نوقش آه
وايضا هذا القائل يريد الفرار عن استعمال القرآن على غير الفصيح والاولى انه كيف يتنزه القرآن عن
غير الفصيح بحيث تنزيهه في الكريهة في السمع كما لا يخفى على المنصف هذا وقد يقال يستفاد من البحث الذي
اورده الشارح اعتراض على الملخص ايضا اذ لا يلزم ان يكون تعريف الفصيح جامعا لان ما لا يكون فصيحا
عن الغرابة مثلا لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع صدق تعريف الفصيح عليه
اللهم الا ان يقال مع التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا للقبح وعلى هذا سائر القيود في
جميع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر
لوقوعه في القرآن وفيما سيأتي ان تجرد الجيم بين الحاء والهاء في امدح وكذا كثرة التكرار وتنافي
الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما سواها فالجواب
مجرد ما وقع لا يستلزم وقوعه في القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما سواها فالجواب
مجرد ما وقع لا يستلزم وقوعه في القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما سواها فالجواب
مجرد ما وقع لا يستلزم وقوعه في القرآن لانا في كون هذه الامور
من اسباب الاخلال مستطلع على جوابه ان شاء الله قول كما سيجيء في الخاتمة من ان
لكل مقام مقال لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان
الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقولهم الصيف صيف ابرد واكيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده
فان الفصيح بدأ يبدأ الا يكاد يسمع ابدا آه قال الله كما بدأكم تعودون لكن فصح بديء هنا
لمناسبة من التناسب مع قوله يعيده قول حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة
الفاعل وقيد النفس الخلوص فهنا تقييد للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من

من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون خلصا لغوا
مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت الطلاق الحال عامل في الظرف مسامحة من
قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه واحترز به عن زيد اجلل آه
اعترض عليه بانه يصدق على مثل التسمة ضيزى وهذه دسر وكيف يبدئ الله الخلق انخالفين عن
الامور الثلثة حال كون كلمانه فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة الكلمانه
كما اذا عرض ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم بعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يوض فان
ذات الكلام واحدة في الحالين فشملة تعريف فصاحة الكلام على نمط الكريم من يسخو في حال ممكنة
فانه صادق على الفقير الذي لا ممكنة له لكنه بحيث اذا حصل له ممكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه
الشارح على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرح المفتاح ان يعتبر النفي
اولا ثم يقيد فهنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة
الكلام ان ينتفي الامور المذكورة عنه والحال ان فصاحة كلمانه تقارن فلك الانتفاء وحصل ذلك الانتفاء
البتة بهما وهذا لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلمانه
لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول بالجملة منشأ الاشكال ارجاع خلوص
الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو مع الممكنة ومنشأ الاندفاع كما عرفت وقد صرح الشارح المحقق في شرح
المفتاح بان التعويل في ذلك على القرائن ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات آه
الاظهر في الرد ان يقال القيد آخ اعني فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو
الكلمات فتكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة
في لم ابالغ تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر
لانتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلي المقصود ولين تنزل عن ذلك فلا اقل
من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فاذكره ههنا
من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل
او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما بحثت عليه في بحث لم ابالغ وما
ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة

فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا
اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فمردود بما ذكره الشارح المحقق في الحواشي من ان الاولوية
على اطلاقها ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير
غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا وقد جعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر بدل عليه الخلوص
اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلمانه وهو قريب من الاول
المختار فتامل والله اعلم قوله المشتهر بين معظم اصحاب الاشتهار بحيث لا يزال ومنه باب الفصيح
والديوان لغلان فضيلة يشتهر بها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل والمنزل قوله لفظا ومعنى
اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى او حكما وكذا
يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمة قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما قوله اعني ما اتصل
بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني
بسكون الباء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه رحمه الله مضروب كتبي وليس
الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش
في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن هنا ذهب بعضهم الى عدم افادة
الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قد قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة
وكلامه حجة مطلقا قوله جزى ربه عني آه عن ههنا للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله وقوا انفسكم
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا والعادات جمع عاد ومن عوى الكلب يعوي عواء اي صاح وقد
يروى العاديات جمع العادي وهو العدو قوله وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب مسئلتي سبل المقصود
منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا
قوله اذى اليه الكيل صاعا بصاع قيل الضمير في اذى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه
راجع الى مصعب وقيل الضمير في اذى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى صحابه قصدا الى كل واحد منهم او
لقول المشابهة لفظا افعال للفرد والمعد ايجي في كثير من المواضع وصف المفرد به نحو ثوب اشمال وظلمة
امشاج وقيل التكثير نحو انا عيم والتصغير نحو انيعام هذا ونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة
نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام وقوله صاعا بصاع حال من ضمير اذى والاصل

مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال البيت هي صاعا وحده بل هو مع قوله
بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في كلمة فاه الى في وفي مجمع الامثال
جزاه كبدا القضاء بالقضاء اى كافا احسانه بمثله واساءته بمثلها قوله اى رب الجزا ليس الرد
مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود في
الفعل هذا ويمكن ان يعال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي كما في قول ابن
القيس تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كبر عن ههنا بعيد كون ما بعده ما سببيا لما قبلها كما في قولك
فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تركبن طبقا عن طبق اى
في بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابي الغيلان بعدم رعايتهم حقوق ابيهم
ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنوا الجزاء كما يعال ابن الوقت وابو الفضل و
امثالهما بمعنى ملابسه وملازمه وما في قوله كما جزى مصدر ربه وسمار رجل روى بني الحوتك
التي يظهر الكوفة لنعمان بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلا ما فخر متنا لئلا يبنى مثلها لغيره
وفي مجمع الامثال هو الذي بنى لهم اصبحة بن الجلاح فلما اتمه قال له اصبحة لقد احكمته قال اني لاعرف حجرا
لو نزع لانتقض الكل فسأله عن الحجر فاراه فوقعه اصبحة من الاطم فخر متينا والعدول الى صيغة المضارع
في كما جزى لاستحضار ذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة ويسمى ان من قبيل المجاز
قوله الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية
التي سدت مسد مفعولي شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصلا الجواب بهذا
السؤال واما الجملة في قولك تشككت هل زيد قائم فقيل انها منصوبة بنزع الخافض اى تشككت فيه
اى في جواب هذا السؤال قوله على ما جرى بالجيم والراء المهملة قيل هو من الجرية بمعنى الجناية ويحتمل
ان يكون من الجرو قد يروى بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحزو وهو القطع قوله فتاة لا التباس
عليه وانما لم يجز ههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم لان الشاعر على حسن الالتفات
لان مقصود الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحزن بعض اقربائه على لومه ولومهم
على تركه ولعل قوم زهير غير قوم الشاعر والله اعلم قوله وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في
عجايب المخلوقات انه من الجن نوعا بعال الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات

فمات وقال فلكما بين هذا البيت الواو في وليس يحتمل ان تكون للحال وان يكون للعطف ثم
انما تقرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه
الحقيقي او تنزل قرب ظرف لخبر ليس اى ليس قبر كائنا قرب قبر حرب والكلام محمول على القلب كما
صرح به السكاكي في قولهم مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما انفق على عدم وروده في كلام العرب
من كون المسند اليه خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف العلم وهو حرب والمسند اليه نكرة ثم ظاهر
البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر
مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين قوله اى قول ابي تمام من قصيدة يعتذر فيها الى
ممدوحه وهو ابو العيص موسى ابن ابراهيم الرافقي او قد انهى جانبه بانه قد جاءه فعاتبه بذلك فعاد
ابو تمام القصيدة معتذرا ومعبرا اما عاتب اليه وما قيل البيت المذكور اعند كما الرحمن ان نظر
الكرى يعتبك عن طرف امرئ صادق الود او ليس نجم القول من لو يجوبه اذن لجفاني
عنه موده عندي قوله والواو للحال الا ظهر ان الاولى ان يجعل للعطف على الممكن في لمدحه
الثاني لوجود الفصل على نمط قوله اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي
وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابله كذلك الا ان الدليل دل على مشاركة الوري في المدح منصوبة في المعنى
وعلى الحالية لانهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية الايجاز جميعا بدل معنى فان قلت العطف
يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الوري اياه وفيه من التصنع في شان المدح ما لا يخفى
قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الاقتضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مقتضيا
الى مدح الوري بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك لعد حصار المجلس ولا يلزم من
ذلك توقف مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشئ اسباب كثيرة
كما سيأتي في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة مدح على تقدير العطف قلت الدلالة على
عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت لا يؤدي العطف الى اتحاد الشرط
والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر العطف اولا ثم التعليق
بالشرط قوله وفي استعمال اذا آه رد على الزوزني حيث رجح ان الدالة على الشك وجه
الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الاحكام المذكورة انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى

في جانب المدح وموسور الاتصال الكلي باعتبار اذا المفيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم
لطافة لا تخفى قوله مما عاب الصاحب في مواسماعيل بن عباد وصحب بن العميد في وزارته و
تولاها بعده بعز الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر
وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق على الاطلاق
في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يورد وبين الحالين بون بعيد
وقد اجيب عن تعيبه بانه اذا جاز استعمال اذا في موضع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم
في مقام الاشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يسخط قطعا حتى اذا تركت مدحه غاية
ما يتصور في شانه اللوم واذا امته لا يشارك في اصل فيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى
قوله لما بين الحاء والهاء من التنافر اي بين خصوصية هذين الحرفين والمنفي فيما سبق حصول التنافر من نفس
قرب المخرج لا بعود في قرب المخرج حتى يتنافر كلاما كيف وقد صرح هناك بان ماعدا الذوق الصحيح
تقبلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وقد صرح بان الهمع من المتنافر
مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر
بل ان قرب المخرج ليس علة تامة له بدليل ما سنذكره الا له على هذه المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر
في الجنس وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة تامة له لا عدم دخله فافهم قوله ولم يرد ان مجرد امر حه
غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يعد امهنا كما سبق مثله قلت هذا اعتراف
بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم مانع السببية لان انتفاء المانع جزء من العلة التامة
لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت للملزم من عدم كون مجرد امر حه
غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصول شيء لعدة مع انعدام ما يمنع السببية
قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق قوله نافر
كل التنافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتنافي في التنافر على ما سبق فكيف يحمل انه مثال لكل التنافر واجيب بانه
كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه
ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر هو مرتبة هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير عنها للدلالة
على الكمال لان الفعل اذا اشتد ركب فيه الفاعلان مجيء كاملا قوله وفي التنافي حروف منها الا اذ لم يحصل التنافر

التنافر من كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الحاء بن والهاء بن
بالنظر الى المجموع المفعلين بعد التكرير وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسما نظر قوله كم يسطل
قبل هذا انتظر لتنافر الالفاظ وتبايينها بما تنافر للكلمات وتبايينها لا تمثيل ولا يخفى بعده قوله انما
يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل بالبلاغة البتة كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام تقتضيه لم يكن مخلا
بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا تقتضيها والا لما نثار ولا نبوله بالنسبة الى الحمامة قوله اي كون
الكلام معقدا دفع لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقيد لا التعقيد وهذا الدفع
اقرب من القول بالاطلاق اصطلاحي للخروج وبان هذا من باب السبل الى المعنى والمقصود جعل
الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبني للمفعول
مبحث شريف ذكره المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان ينبه له وهو ان صيغ المصادر تستعمل اما
في اصل النسبة وسيمي مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنونة كانت او حسية كهيئة
المتحركة الحاصلة من الحركة وسمي الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية
من الحركة والقيام وللفاعل والمفعول ذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتبار تساهل
اهل العربية في تولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدر المجهول يعنون بهما الهيئتين
اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا لكان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى
الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه قوله بسبب تقديم او تاخير المراد تقديم اللفظ على محله الاصلي
تقتضيه ترتيب المسند والمسند اليه وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان فليس احدهما معنيا عن الآخر بنا على ان التاخير
من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد يجوز ان يكون آه ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا
الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله بين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى ما قيل قوله يخل خارجا
عن التعريف بيانا للسببية الغالبة توجيها لكلام المص ثم فيه نوع طول لما سيجيء من قوله وهذا التعقيد شائع
في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد اعتراض الزوزني حيث قال الاخلال في تقديم المستثنى
آه اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيد آه الظاهر انه عطف
على قوله يجوز ان يكون اجتماع الامور لكنه فاسد كما لا يخفى فهو معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز
ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف دفع

لا عراض الخالي بان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الآخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع والعالم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوح فساده وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احد بالتنوين مشتمل على اثنين دون الاول قوله والآن فالمختار البدل الخ كما ذكره ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله لنا للوجوب ونحن نقرأ كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود بذاته الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة قوله لوجب قلقلة المغني اي اضطرابا بانتقل عن الشاح انه قال لان العوض ينفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا ينفي ان يكون المماثل حيا يقاربه او بالعكس وهذا ذا الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما ناقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان المنفي ونفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المنفي شيئا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان استثناء وصف المجهول هنا انما هو الى المقارب لا ستثناء الموصوف وهو المماثل فنفيه نفي للملزوم بنفي لازمه وهو ممنوع كما لا يخفى في قوله كما ليس كمثله شيء فتكلف قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر قوله فنفيه فصل بين البدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا آخر للتعقيد غير ما ذكر قوله لخلل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لمناسب قوله لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم آه مع الامر بالعكس باعتبار مخ الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان الامر ايضا بالعكس باعتبار المذكور ايضا وان يراد اعم من كل منهما واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على الخلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض يتعلق بتلك الكيفية من الافهام والتعمية في المرام وكذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز

والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعد خلل في تصرف الذهن عند البلغاء وهذا حر جواب شبانا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل قوله لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا العهد فلا يلزم تعدد الوسايط واللوازم في كل مادة ووصف الوسايط بالكثرة نظرا الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد فان جوز ان لا يكون ذلك الانقسام على السوية بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قبل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ما له من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة ولئن لم يجز فكذلك لا يرجح بكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وعلى اذا قام من البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها اولى فكذا فيما قصد بالتفطن ما ليس من لوازم معناه فنفي الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرة مثله بقي في قوله وذلك لان ايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلايم مذهب الخص فان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والتعرض لاشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول وفي الثانية فلا يناسب لمذهبه ان يقول لايراد الملزومات البعيدة فليتامل قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتغربوا اختار العبارة الدالة على الاقبال وصنعا عن السين الدالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصود الا انه من حيث انه بعد في نفسه خليق بان يسوء طالبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب قوله وهو الوجه الصحيح بشهوته بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع قوله من الكآبة والحزن الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل كآبة كعلم يعلم كآبة ككآبة مثل رأفة ورافة قوله ألا بكى الله هرآه معنى البيت ابكى الدهر بالسخط

ويا قوم قلما يسترني بما لا يرضى والباء في قوله بما يرضى من نفس الكلمة لا با المكلم بان يكون قبلها
نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة آه وهو انزلني الدهر على حكمه من شامخ عال على حكمه قوله
لكنه اخطأ في الكناية آه تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى معهود ايا ما كان عن
الجمود الى خلها بالدموع لو ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة كما عنه الى
عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور فمحل نظر لم يسمع منقول لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في
آحاد المجاز عند المحققين بل ان تعارفهم على خلافه عند الاذهان عن الالتفات نعت هذه الانتقال
فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى المجاز فيه
المجوز المعتبر ايا ما كان كذا في اصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال
المقيد في المطلق لا نفيد قوله حال ارادة البكاء هذا القيد مفهوم من عبارة النحل والمذكور في الصحاح
ان العين الجمود مالا دمع لها مطلقا قوله قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة
والمراد بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي التمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب فاذا اطلق الحماسي
فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي بن ثابت بن هبيرة
وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة رحمه على ان يكون خازنا في بيته ولا ينتدب لكتاب ولا يخرج شيئا من بيت المال
الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال له جلساؤه دعوني حتى اشاور اخواني فامر بتخليته وركب مطيته
وهرب الى مكة قوله يجاري فيها اي يدعيها الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وباقي المعنى
ظ قوله من باب استعمال المقيد آه قيل فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللوازم البعيد وارادة الملزوم
لان مرتبته الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فيما
مر على التغليب وبان البيت مثال المطلق الخلي في الانتقال لا للخلي في الانتقال من اللازم الى الملزوم
قوله ثم كني به عن المسرة اورد عليه ان القلوب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة بفعل
سر مسرة واما السرور فقد يجيء لازما ايضا كما يشهد به تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من
سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجود كناية عن مسرة شيء لمن قام به هذا الجود وبان المراد بالمسرة
اثرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله فظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا خلاف الانصاف

الابهام الذي عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد
وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد السرور لكن شهرة استعارة الحزن بمعنى
كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكناية والا لزم خروج اكثر
الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى
التعقيد فلا نم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا الالغز غير معتبر عندهم لاشتمالها التعقيد
ولهذا لم يذكرهما السكاكي في المص قوله حتى يحيل الى السامع ما فهمه من حاق اللفظ اي توقع في
خيال السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ يقال خيل اليه كذا اذا صنع عالم يتم فاعله اي
اوقع في خياله ووهمه واكثر ما يستعمل في الباطل فاذا صاحبهم وعصيهم يخيل اليهن سحرهم انها تسعى
اي يخيل الى موسى وهرون ان حبالهم وعصيهم تسعى وتضطرب وقوله الى السامع ان جعل ظرفا لغوا
ليخيل كما هو الظاهر فالضمير فيه راجع الى المعنى الكن وكذا في فهمه وهو مصدر من المبني للمفعول وبدل
من الضمير فيه بدل اشتمال وقوله من حاق اللفظ خبر ان وان مع ما في حيزها في محل الرفع اقيمت مقام
المسند اليه ليخيل وان جعل مستقرا في موضع الحال فالضمير راجع للسامع وفهمه فاعل ماض وقد
الكلام يخيل الى المتكلم حال كون كلامه ملقى الى السامع انه فهم المعنى من حاق اللفظ اي وسطه والمراد
انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره عليه وانعرض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة
وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهم غير الخاصة منهم بمنزلة وبمنزلته طون في قبولها ان يكون الجامع
غامضا وقيل فبين الكلامين تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي
وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغويا او عرفيا قوله واما الكلام الذي لبس له آه جواب
عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد ما طلب البعد آه
اورد عليه بان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا
حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد طعنا للزوم طلب الحاصل اجيب باختيار ان
البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب باستمراره بستلزم الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في
الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب البعد آه وزمان الاستقبال مبهم لا يدري انه زمان المرغوب
او البعد فيطلب فيه ما هو خير وسببه للنجاح عنده قوله وان رفعته كما هو القلوب بدل عما ان رواية النصب خطأ

وقد بنا وجهه ووجه الاستاذ بان سكب التدموع ح يدخل تحت الطلب في الاستقبال ويكون المعنى
اني لست اطلب البكآء الآن واني لطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكآء والحزن ينبغي ان يكونا شعار
العاشق المهجور غير منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في
نظر البلغآء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بنآء على وجوده فيه
قوله بكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب
الملازمة على الشئ مستفاد من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام قوله ولا يخفى
فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض
ما يظهر المرء انه مطلوبه ورد بان من تطرفات الشعرآء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه
بنآء على ذلك الامر التخييلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن البياخزي • وكم تمنيت الفراق فعاقني
• واخلصت في استثمار عرس وداوي • وطمعت منها في الوصال لانها • نبي الامور على خلاف مرادي
وقيل لان التبين الاستقبالية معتبر في شكب فارادة الحال من شكب مع وجوده علامة الاستقبال فيه
وارادة الاستقبال من يتجدامع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من شكب
على تقدير الرفع كما صرح به الشارح وح يجوز ان يعطف على مجموع سأطلب واراد الحال من شكب وما
ارادة الاستقبال من يتجد انما لاحظه بقضية تسكب التدموع اليه والانصاف انما ذكره التفوم في معنى البيت
ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف حلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشئ كما صرح به الناعل
المحشي وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد
المحبوب المجازة الفصال وما يتبعه • كما قال • اريد وصاله ويريد هجري • فاترك ما اريد لما يريد
والمقصود من ذلك ان يترجم له الحبيب فينسب بذلك الى الوصال وبهذا انظهر معنى قوله لتتوبوا
وانه اعلم قوله ذكر الشئ مرة بعد اخرى وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم
من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشئ ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه
لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الآخر لا مجموع الذكرين وان
المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرة بتثليث الذكر وقد يجاب على تقدير تسليم
ان التكرار مجموع الذكرين وان الكثرة مقابل الوحدة بان الاضافة في كثرة التكرار بيانية والمعنى

والمعنى كثرة الذكر التي هي التكرار وبانها من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر
الحاصل من التكرار فيحصل التكرار وكثرة على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا وفيه نظر اذ يمكن
ان يكون تثنية الذكر مخلا بالفصاحة ولا يدعيه ذلك القائل قطعا فالفصل للمتقدم نعم لو
جعل الاضافة بيانية وارید من الكثرة ما فوق الاثنين كما هو الظاهر في العرف لكان اوفق
قوله تستعدني آه الاسعاد والاعانة ذكرا بالتانيث لان المراد بالسبوح الفرس وهي مؤنث
سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله يستوي فيه اي في السبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله
تسعدني اسعدني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل عنه الى المضارع استحضارا
لصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله والمراد الشدة
من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم مثلا قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا انسب
بمفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من
السباحة في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس
سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق هنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم
من كلام الشارح ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري والحق ان كلامه هنا لا يخلو عن تكلف
ولو اكتفى بقوله واراد بها آه ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى قوله واراد بها فرسا حسنة
الجري وفي بعض النسخ حسن الجري حملا على المعنى قوله وعليها متعلق بها اي بشواهد لكن يتضمنها
معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم يرد الا في الضرر قوله فاعل للظرف ويجوز
ان يكون مبتدا والظرف خبرا مقدما عليه قوله قول ابن بابك بتسكين الكاف وفتحها وقوله
حمامة جرعى بنصب حمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس
واما الصحاح فقد قال الجرعآء نقس الرمل المستوية التي لا نبت شيئا قوله قصر بالقصر ورة اي
لضرورة الوزن والا فالمعروف جرعآء بالمد كحمرآء وبيضآء قوله وهي ارض ذات حجارة والجندل
بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح
النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعآء على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا
بطريق اطلاق اسم الحال على المحل والتفسير بالنظر الى المراد قوله هدر الحمام هدرا اي صوت

قوله كذا في التصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المخصص بانه خالف للمنقل ايضا ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب عن طرف الزوزني بان الاولى ان يراد بالامر بالتسبح لظهار النشاط كالبلابل يترنم عند مشاهدة الاوراق فالمعنى حينئذ ما ذكره ذلك القائل واما ما ذكره الشارح رحمه الله فانما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالتسبح اسماع الصوت واما حديث ابي خالفه لكلام التصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في التصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائي لان جعل فلان كانبا بجعل رويته فلان كناية عن كونه رائيا له قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجه نظر المص من يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد فلا مع قبول هذا تماما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما ينقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في التسمع الى النقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما ممنوعان حيث لا وجه لاخلالهما بها واما عدم افضائهما الى الثقل شبها ذا الذوق لا يحال التكرار مثل الكراهة في التسمع اذ كما يجب الاحتراز عن الكراهة يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار فخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون كله لغوا فحسب يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به الممثلة بل المراد منه صورة التكرار وربما يتيسر منه الغرض لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكراهة في التسمع بقي فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار مؤدية الى الكراهة في التسمع لا الى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملخ فليتأمل قوله ان الكريم بن الكريم الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عم به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والحال والعفة واكرام الجمال والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تنبيه بما ذكره في وجه النظر وتوطئة بقوله وما اورده المصنف الايضاح قوله ياعلي بن حمزة البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيارة النقاد وليس بعربي اصيل ثم الاظهر ان العلم غلب اي انت خيارة

خبارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخبار بارد بالطبع فاذا وضع في وسط الثلج ازداد برودة واما ان دبادبرودة الثلج بالوضع على وسط الخبارة حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يحمل في بمعنى مع وفي بعض النسخ خبارة بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال هكذا يجب ان يفهم من البيت قوله ثم قال اي قال الشيخ لا التصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله فطلت آه البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غائر غلالة ليل طرزت بصباح غائر اي غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت هنا لبقية الليل والنفاة على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذلك بنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح كالطراز ظلت ناتة اي دامت وهو مع تدبر تنازعا في ابدى جاذر والجاذر جمع جؤذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعناق جمع عنيق بمعنى الجميل وهي صفة ممتنعة ولذا وقعت صفة للنكرة مع الفها مضافة الى المعرفة واضافة ذانية الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي وجوه كالذانية الصفاء واللمعان وملاح جمع ملوح صفة بعد صفة للجاذر لا للعناق احترازا عن وقوع الصفة المشتقة موصوفة كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى آبائه واجداده على ترتيب وجودهم وولادهم والبيت لربيعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكورة اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي هدمت في التصحاح ثل الله عرشه وجاء عرشهم اي هدم ملكهم الظاهر مما ذكرنا ان يكون ثللت على صيغة المكابة ويحمل الخطاب على ان في يقتلوك التفاتا في السكاكي قوله وما اورده المصنف الايضاح آه ذكر الشارح ههنا من قوله وفيه نظرا الى قوله ملاح هو الذي اورده المصنف الايضاح والضمير فيه جعل ونظائره للمص ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله ياعلي بن حمزة بن عمارة البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة والثاني صفة خبارة ووجه الاشعار الثاني ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث ان جعل ياعلي بن

حمزة البيت وقوله فطلت تدير الكأس آه من قبيل تتابع الاضافات مع امكانها فيهما متناة هذا
وقد يمنع الاشعار الاول وقد يقال لا ضرورة تلجئ لاجل الكلام المص على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكر
بل اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت لولا كما في الحديث
فانه في صورة اضافات متر تبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا
اليه لما قبلية الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الان او تتول المراد حقيقة تتابع
الاضافات ويعلم حكمها على منتهاها بطريق الدلالة اذ لا خفاء انه لا دخل لخصوصية الاضافة في ذلك
بعد ثبوت لوازمها نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار حمل قوله ما على بن حمزة بن عمارة من تتابع
الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار حمل قوله عناق وتنابير الوجوه ملاح
فان صورة الاضافة اضافية متناة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح بسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث
كونه صفة متر تبة وبخلاف الطارت في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل قوله لا يقال ان من شرط
ذلك آه القائل هو الخفاجي وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب
بان اخلال تتابع الاضافات بما يلزمه من تتالي الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما تبهت
عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة تحكم قوله وبشاعة يقال شئ بشع اي كريه الطعم
قوله والا ظاهر انه لا اخلال لها بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق
على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل
شئ آخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونها علة تامة للاخلال والا لما وقعا في التنزيل وفيه
نظر قوله ورسم الشئ ما به الشئ هيئة انما قال رسم لان الغاية في الاجناس العالية الرسم الناقص
فانها لبساطتها على العقول بامتناع تركبها من امور متساوية لا حد اصلا ولا برسم رسما تاما ثم تانيث
ثم تانيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار انه هيئة او مقولة والهيئة في اللغة الشان والصون
كذا في الصحاح ولما كان شان الصون ان يكون حاصلة لذي الصون اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على
العوض قوله قارة فيه نظر لانه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل و
الانفعال الان الفعل عبارة عن التاثير الناعل ما دام مؤثرا والانفعال عن تاثر الشئ ما دام متاثرا
وهما ليسا بقارين كما ذكره في الكتب الكلامية قوله ولا نسبة لذاته اي لما هية فلا بد في اقتضاء ذاته ايا

ايا ما بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهو الحصول في الموضوع وهذا
بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهيتها سواء كانت النسبة جنسا لها او
خارجة ملازمة لماهيتها قوله الا ان الوهن آه الذوقي التسليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان
لان لانه علة للتقارب ويقول بدل قوله متقاربا بالمفهوم متحد المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء قوله
باقي الاعراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهيتها لازمة لها فظاهر واما اي كانت داخلة فيها
فلان كلا منهما نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويتضمنه قوله ليدخل فيه الكيفيات المنتفية
للقسمة فان قلت لا اقتضاء ههنا لك اصلا كما صرح به الشريف في حواشي التجريد غاية ما في الباب ان تلك
الكيفيات منقسمة بواسطة قلنا لها قلت الملخص به في حواشي التجريد عدم اقتضائها القسمة في نفسها
والمذكور عدم اقتضائها القسمة في انفسها قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح
ان في وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف
النقد ماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت
بقولهم لا تقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه
نوع من الكم تم كلامه والظاهر هنا ان مجرد فعل التفضيل اعني احسن من معنى التفضيل لكن
قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد
عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض ذاتية لها اذ
بحال ح تصور تلك الاعراض يوجب تصورها وبالعكس ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف
الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المدركة عن التعريف لتوقف تصورها
على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها
بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الا ان مقام التعريف يابى عن مثله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان
توقف النظر على النظر ليس في حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك لا بد ان تكون
نظريا بالنسبة الى شخص آخر قوله والا فنسبة احترازية عن الوحدة والنقطة على رأي من يجعلها
من الاعراض وغيرهما من الكيف بل من المقولات التسع فانه لا انام يخص الاعراض فيها بل الاضافة
العالية وهما ليسا بكيف بين لما نحن فيه قوله اقتضاء اولا سند القيد متعلق باقتضاء الاضافة

لبندرج الكيفيات التي اقتضت الاقتسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل
فايدته اقتضاء القسمة الاخراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب جمع لها في الكميات اذ في
فاقتضاء القسمة ذلك لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء اصلا
اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اختص بذوات الانفس قبيل المراد الانفس الحيوانية و
الاختصاص لغة اى بالنظر الى الجماد والنبات فلا يخفى ان بعض الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة
للمجردات والواجب على ان القابل شبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها درجة في جنس الكيف ولا في
الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة
ومقابلها وهما موجودان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية قوله ان كانت راسخة اى
مستحكمة فيه بحيث لا تزول عنه اصلا او يعسر زوالها قوله اشعار بان الفصاحة اه يعني لم يقل ملكة
لم يوجد في اللفظ اشعار بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام للاستغراقية الكاينة في المقصور
حالتي النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال يعتبر
لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسره بقوله اى سواء وجد فعاله لك اللوم ثم
قال كذا يجب ان يفهم الكلام اشارة اليه لكن في قوله ولا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان
قط انما تستعمل في الماضي واشتقاقه من قطه اى قطعه ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من
عمري لان الماضي منقطع من الحال والاستقبال واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني
اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا واما ذلك هو الغالب قال في
التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريد دون النفي ومنه قول بعض الصحابة رضيهم قصرنا مع رسول الله
صلعم الصلوة اكثر ما كنا قط وآمنه واما ملازمته للماضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان
اللام في المقصور للاستغراق قبل اما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر اولا تعيين المقصور بمقصور من له
تلك الملكة اى بما يقتدره في زمان من الازمنة او في ازمان الماضي بالنسبة الى زمان التعبير واما الاستغراق
العرفي اذا لم يعتبر ذلك ففي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت
اي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على
التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل الشخص ملكة بالنظر الى نوع

الى نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار ما بان الاقتدار
على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا على ان الحمل عليه يجوز ان يكون
لانعدام قرينة مع خطابية المقام لانه لو اهمل عليه لزم كفاية الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد
في فصاحة المتكلم قوله فلو قيل كلام فصيح آه الانسب للسياق ان يقول غير مركب فصيح وكذا الشارح
له ان يقول فيما سيأتي دون مركب فصيح قوله ان يبلغ على الحاسب اجناسا مختلفة آه فانه
لا يمكن حمل التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاقوال دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن
الملقى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف ثم الحساب في قوله لرفع حسابها مصدر حسبته
احسبه بالضم حسابا وحسبانا وحسابة اى عددته ورفع اما على صيغة الخطاب اى لترفع انت بها
الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اى على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعة وهو ما
يرفعه من قصته وعلى صيغة الغايب اى ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عدد تلك الاجناس الى اصحاب المال مثلا قوله
سهوط وجهه فيما نقل عنه بان بسبب العدول عن لفظ يبلغ هو تجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب
كما يشعر به قولهم فلان كذا البد خل كذا ويخرج كذا الا انه لو فرضنا عدم الشمول الصحيح ايضا ان يقال يلفظ يبلغ
لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز
ان يكون بحكم واحد على متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ يبلغ يجوز ان يكون لارادة
الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب من ان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط
في الفصاحة واما ما ذكره بعض اصحاب الحواشي في تقرير الجواب من ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح
ومقتضى العدول ههنا امر بين احدهما موجب وهو لزوم اشتراط البلاغة في الفصاحة وثانيهما مرجح
وهو حديث الشمول فلا سهو فضلا عن الظهور فغير نظر لان حديث الشمول موجب ايضا لا مرجح فقط
ولو قال للزم كون تعريف فصاحة المتكلم مختلا قطعا كما يظهر من تقرير الشارح وجه العدول عن
كلام فصيح فتدبر وقد يدفع الجواب الاول ايضا بان العرف والذوق تقتضيان بان العدول عن
قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فايدة الشمول
قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع آه والظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الآتي صدقه
على الادراك وغيره مما يتوقف عليه الاقتدار مع خروجه بقيد الملكة اذ لا شيء من المذكور بملكة وان

اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان
اما باعتبار ان المقام في قيام المستوفي بمعنى واجبه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل واجبه
او على تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستغنائه وانتصابه من قيام العود في استغنائه
وانتصابه اولانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعي
لانهم يلاحظونه في محل قيامهم وعبارة الشارح مهنا خلو عن افادة هذا المفهوم كما لا يخفى قوله
وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى حكم اكثري والا فقد يضاف الى المقتضي بالكسر نحو قولنا بساط
فصار المقام مقام ان يتردد السامع ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى
المقتضي بالكسر بيانية قوله فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام آه قيل هذا الحكم ايضا
حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير
وقد يحال التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن
ان يوصف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار آه المعنى المصدري
فيكون تعليلا لاختلاف المعبر باختلاف الاعتبار فلا دور قوله باجزاء الجملة فيه بحث
لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي يعتبر في انعقاد اصل الجملة
خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم يختص في الاسناد والمسند اليه والمسند كما ذكره
فتامل قوله ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله سائغ شائع قوله اما الى نفس
الاسناد آه قدم الاعتبار الراجح الى الاسناد لكونه جزأ صوريا به يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار
الراجح الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام
اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا
اللهم الا ان يقال عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ التغليب باب واسع قوله
تاكيدا واحدا انفصل لتوله وجوبا قوله او غير مخصوص كالمبتدا في قولك الدار رجل وكالفاعل فيما
ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فرد ورد بان المحكوم عليه اذا اختص بعين
الحكم كان الحكم عاما غير مختص ان قلت فالفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص
دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو

اراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع
التفسير للملكة فلا يلزم انه تعريف بحسب ان يراعى كونه جامعا ومانعا وبالجملة السؤال والجواب غير
مصادفين موقعهما وغايته ما يقال الجواب على تقدير فرض صدقه على ما ذكر تامل قوله فلنا لا نم
ان هذا اسباب بل شروط والسبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله الحال
هو الامر الداعي آه معرفة المركب الاضافي يحتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري
له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتوقفون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة
ومافي معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف كما ذكره الشارح في التلويح
مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويتقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة
المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على معرفته فلذا اقدم تعريف الحال ان قلت وكذا معرفة
المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعنبره هذه الحيثية قلت لان
الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه شارح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار
الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يجد مقتضى الحال اذا
اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا
يعد مطابقا لمقتضى الحال بل تنبيها على ان المراد بالتكلم في هذا المقام سببه وهو الاعتبار المذكور
مجازا بناء على ان الداعي الذي نحن بصدده انما يدعو في الحقيقة الى اعتبار ذلك الوجه واما الداعي
الى نفس الكلام فهو افادة الخبر او لازمه كما سيأتي ولعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية النتح كما صرح
به الصحاح اذ حق المخصوص صفة ولما كان المبنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة
كما في علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في احمري والتاء
للمبالغة فافهم قوله او هو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف
بعد تنكير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او
الى نفس الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته ان قلت لو اقتضى الحال ما بنافي الفصاحة ما وصف قلت
رعاية الطباق اولى غايته ان لا يكون الكلام بليغا عند الخص قوله الحال والمقام متغايران بالمفهوم
آه الغرض من هذا الكلام ربط الدليل بما قبله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف

وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر بتنفر السامع عن استماع صدث
المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انتضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع
لا يصغى الى الكلام المتكلم كالمبتدأ على ما قاله ابن دقيان وتحسنه الفاضل الرضى لان صحة الحكم تتبع
الافادة فيجوز كون المحكوم عليه نكرة مطلقا غير مختصة اذا كان الحكم عليها مفيدا وسيأتي تصريح الشارح
بذلك في احوال المسند قوله كلا كونه محذوفا او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء
الجملة بل يجري في غيرها وان لوحظ في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليهم
يستقيم قوله اولا المسند كما ذكر ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اى كمثل ما ذكر بل هذا المعنى ينتفاد
من نفس الكاف فليتأمل قوله على المسند اليه اى الذى اسند اليه وهو المسند فالصفة مسندا الى الضمير
الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذى بعده كما هو الموهوم في هذه العبارة حتى يلزم قصر الشيء على نفسه
قوله مع زيادة كونه مقيدا فعلا او غيره قيل اى كونه مقيدا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا
لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زيادة اعتبارية فلا يرد ان الكون مقيدا غير فعل موجود في
المسند اليه قطعا وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على اعتبارية على ان الكون مقيدا
غير فعل من لوازم المسند اليه فلا بعد من الاعتبارية المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له في الفن فلا
اشكال فتأمل قوله مقيدا المتعلق المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقا الفعل بالكسر الآتي
في المتعلقات على الاظهر والاقيس لان المراد بها معمولات الفعل والتعلق هو التسبب وطلب التقوية وهو
انما يكون من جانب الضعيف والمحتاج فالمناسب ان يسند الى الفعل الضعف وقوة العامل كما سنذكره في
موضعه ان شاء الله تعالى ولا يرد ان يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات كالضارب زيدا في الدار بالسوط
ضربا شديدا عمرو لان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذى يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فتأمل وكما
الى احوال المسند اليه وسلم فاذكره بناء على الاغلب قوله على الوجوه المذكورة في بابه الظاهر ان قيد
للايجاز والاطناب للمساواة ايضا اذ لا اقسام لهما قوله فمقام آه هذا اشارة الى القسم الاول
وهو المختص بالجزء الجملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم الثاني وهو المختص بالجملتين فصاعدا
وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشيء مما ذكر ثم المفهوم من
قول الشارح ثم شرع آه ان الفاء في قوله فمقام آه للتفصيل ويجوز ان يكون للتعليل قوله اى

اى خلاف كل منها ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل المذكور سابقا الا انه
يستدعى كون مقام التنكير مبينا للمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اى
خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير
راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على البدل وملاحظة الخصوصية واعتمد فيه على ظهور
المراد قوله وقد اشارة المفتاح الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده فانه قد يخفى
على بعض شراحه قيل الضمير في قوله لكونهما راجع الى الايجاز والاطناب او الى لفظ كل سهلا الى المعنى
كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون قوله وكذا اخطاب الذكى فصل عما قبله لان هذا باعتبار الغير
وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من الخطاب ما خوطب المعنى المصدري ليكون منتفيا
الحال وتناسب الامور المذكورة التي هي منتفى الحال فالاضافة لادنى التلبس اى الخطاب الذى له
تعلق بالذكى منتسبا الى الخطاب الذى له تعلق بالغبي بشبه الامور المذكورة في ان مقام الاول يباين
مقام الثاني قوله وكان الانسب آه اعلم قبل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما
ذكره الشارح اخص من الفطانة فجاز ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقرينة المقام
واعلم قبل ان يذكر مع الذكى البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اغبر فهو معها وورود الكلام
من الغبي وقد يجاب على ما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكى في
الفطانة يقال رجل ذكى وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانته مع انه قيل في اختاره
المصنف عايه حسن التسجيع ثم هذا ليس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله وكل كلمة مع
صاحبتها مع متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا اعنى كل كلمة او بمضاف محذوف اى لوضع كل
كلمة كذا في شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اى مع كلمة اخرى الاظهر ان يقال
او ما في حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله صوحبت معها اورد
عليه ان حق العبارة صوحبت معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم
صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك سند
مرورها وان جعل من صاحب زيد عمرا فالثانية اجيب بالمصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل
والتصيير اى جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتاويل المشهور

اى وقعت المطابقة معها المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية احترازا
بسبب التأليف للمصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره قوله ليس لها
مع ما يشاركه آه تفاوت المقامات فى هذا القسم بدل على انها وتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق
الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط اى باداته وقد يقال المراد بالفعل ما يعم الجزاء
فلا حاجة الى تقدير الاداة لان السوق يؤيد الاول قوله او المراد بالمصاحبة آه دفع ما يتوهم
من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمتصود لان الكلام فى الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان المضاف
ايضا مثل الكلمة قوله هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله
والكل كلمة مع صاحبتها آه اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضى لهذا المسند
مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا القياس فلما كان الافادة
خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البدين نظرا الى ان المحسنات
البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما تأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله
وكذا خطاب الذكى آه اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالة من
حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب
الذكى آه ايماء الى مسائل المعانى فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لا يقال هذا التوجيه
يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف
المشهور فيما بين علماء المعانى لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان
المقتضى المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضى الزائد على اصل
البلاغة فى البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتى باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من البديع
نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم تشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتى الا
للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم تنبهوا بذكرهم فى المعانى من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياها كما
لالتفات والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها فى البلاغة اجيب بان ذكره
ليتناول ما لا ينتظم النظم السابق مثل ان يوضع المضارع مقام ليس لها مع الماضى وللفعل الواقع
شرطا مع ان ما ليس كذلك اذا الى غير ذلك مما لا يحصى فغيه تعميم ولا سيما مع عرفهم اعادة على ان صيرة الشأن

اشارة الى مباحث البدين لا يخلو عن بعد لعدم ظهور ارادته فى كثير من المحسنات مثل التورية
والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فيها تأمل قوله وارتفاع شان الكلام
آه اعترض على المقدمة الاولى بان نقص المطابقة للاعتبار المناسب لنقص الحسن الذاتى وقبول
المخاطب للارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء
المطابقة سبب لانتفاء الحسن رأسا لا لانحطاط فى الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكى واذا
تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه اجيب
بان اصل الحسن الذاتى يحصل عند المصاحبة فبرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط
بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله فى الحسن من جهته وبالقياس السيع فلا يلزم الزيادة على الحسن
فى الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن فى الانحطاط وفى اصل هذا المعنى من العبارة تكلف قوله اولا
وبالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل ويوجد ايضا منصرفا لا وصفية له ولذا دخله التنوين
مع انه افعل التفضيل فى الاصل بدليل الاولى والاوايل والافاضل وهذا معنى ما قال فى القاموس
اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا وافعل
فى الاول قول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام والباقى فى بالذات بمعنى فى وهو معطوف على
اولا اى فى ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق الظاهر ان المراد بما سبق هو
الكلام المقيد بالفصاحة فى قوله والبلاغة فى الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة
بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع بغير الفصيح فان قلت لم العدول الاتيان
الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط بعد مما يتبعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام
البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر قوله الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة اراد بالحسن الذاتى
الذى منشأه ذات البلاغة لان الحسن داخل فى ماهية البلاغة وانما وصفه بالدخول فى البلاغة مجازا
بمعنى ان منشأه لا يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعنى المطابقة داخل
البلاغة هى فيها لان المطابقة مع الفصاحة قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اى كون مقتضى الحال الناكيد والاطلاق
مثلا الكلام المؤكد والمطلق وسيجئ تمام البحث فى تعريف علم المعانى قوله لان اضافة المصدر
تفيد الحصر لما ذكره الرضى من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يتبع عليه فهو فى الظاهر

لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة
الكلام للاعتبار المناسب الذي فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغير ما لم يكن هذا الارتفاع
حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم لم يحمل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة
الاستغراق في الاولى فلا يحتاج الى الحصر لئلا يفضي الى التناقض والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملها
على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب مخدوشا قوله فيجب ان يكون المراد بالاعتبار
المناسب مقتضى الحال احد المتبادر من الكلام المنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني
بحسب فهم الاكثر التفتازاني في كون قول الملخص فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هو بطل المحاكي
وسيجيء تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعد خبر لا صفة وتوكيد
الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة قوله والا لبطل احد
الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل
المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما
على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في النبئي يستلزم
وجود المحصور في جميع افراده وانتفائه في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم
والحصر في الاخص تنافيا تاما لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الآخر في الصدق والا يلزم بطلانهما
على التقديرين الاولين ايضا فعلم انه لا فرق بين التقديرين الثاني في كون اللازم بطلان احد
الحصرين او كليهما نعم بينهما فرق في ان التقدير الثالث يستلزم وجود المحصور في جميع افراد احد
المحصور فيهما وهو الخاص على تقدير صدق الحصر في الآخر وهو العام وان كان ذلك الوجود لا على
وجه الحصر بخلاف التقديرين الاولين لكن لا دخل لهذا الفرق في البطلان لان عدم اجتماع
الحصرين ثابت من حيث هو حصر ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان بطلانه في العام باعتبار جزئيه
الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار جزئيه السلبي في قولنا ذا بطل الجزء الايجابي من الحصر في
العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطته لان بطلان الحصر ههنا بواسطة ثبوت الحكم
في غيره وهو لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء
الايجابي من الحصر في العام بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار
باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي للحصر الآخر بواسطة
حقيقة جزئيه الايجابي والله اعلم ولا يدفع الا باثبات اولوية احد الحصرين بالصدق في صور العموم
المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتأمل قوله وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد
بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده
حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه ان يقال كون
الاتحاد في المفهوم هو المدعى ما ذكرناه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت
الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان منع الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا
هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير
الثاني بان في معناهما السببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة
المقتضى من حيث مطابقة للمقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا الجواب يتم ان ساعد الخصم
على ان المنع المذكور منهم من الحصرين واجاب الاستاذ في حاشيته عن النظر بنوع بسط يتوقف صحته
على ان المتبادر من الباء السببية في قول الملخص بمطابقته للاعتبار المناسب كون المطابقة
علة اخيرة مستلزمة للمعلول بعني الارتفاع وهذا الجواب في الحقيقة تفصيل الجواب الذي اشار
اليه الخطائي قوله هو الذي سماه الشيخ عبد القاهر حيث يقول آه حاصل الاستدلال ان الشيخ
حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو
معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من التوخي هو ذلك التطبيق ايضا اذ الاشتراك خلاف الاصل
ان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت قامة للسبب مقام المسبب كما في تعريف
علم المعاني بالشيخ ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بسبب الاغراض
الذي يصاغ لها الكلام والقرينة تصريحه بذلك في التفسير الآخر وايضا لما كان تمام علم النحو بعلمي المعاني
والبيان كما ذكره الشريف في مفتاح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى
ان معرفة تلك المعاني لا تتوقف على معرفة علم النحو اصطلاحا حتى يلزم ما ذكر عداء تركيب البلغاء
التسليفيين على حلية النظم وهذا ظاهر قوله فيما ترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر
بين ظرف لغو متعلق بترجح بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل من الشارح وحينئذ فمستغرق اي دائر

بين كما قبل يحتاج الى تقدير لا في تبرج كما في تاتله تفتؤ والا فلا يستقيم اذا استعمال ان في
المشكوك لا الراجح ثم لا يخفى ان بين اثنانية مخمة اذ الدور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما
قوله وبا ذا فيما علم عدا ذ من الحروف على سبيل التغليب ثم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره
منهم ان اذا اذا استعمل في امر عام خاطب الوجود كقوله ﷺ واذ انتصبك خصاصة فتجمل ﷺ يكون حرفا
لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شايع في عبارات
المتقدمين كما قاله صاحب الكشاف في اول سورة البقرة قوله في الجمل التي تسر راى تنسج وتساق
منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد
الدرع نسجها قوله بل وهذه اللفظة آه معطوف على قوله وهو في لفظ آخر في غاية القبح وانما
اثبت الواو وبعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشايع اذا تلاها جملة وذكر
بعض اصحاب الحواشي من انه معطوف على مقدر اى التنكير لفظ آخر قبيح بل هذه اللفظة ايضا
بعينها مع ذلك الوصف قبيحة والاضراب بالنسبة الى المجموع وهم فاحش قوله والى هذا اشار المص
اى الى ان الامور المذكورة ليست بثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل توصف لها بسبب المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب ذهب السكاكي الى ان الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله
بالتركيب تاكيدا لمعنى الافادة قوله وذلك ظاهر آه بيان لوجه نوع رجوع البلاغة الى اللفظ
باعتبار افادة المعنى الثاني على نوعيها قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما من شانه ذلك
وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين
اعني المطابقة وسلبها قوله على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون ما النكرة الكثرة وكون العامل
ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر محذوف اى تكثرا
قليلا ولم يذكر الشارح ذلك لاحتمال ههنا مع انه وصف التسمية بالكثرة عما من الاطلاق كما
يقال زيد يسمي انسانا ثابتا لاحتياج تذكير الوصف اعني كثيرا حينئذ لتاويل بلا
ضرورة وهذا جوز في الجواب عن قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على
ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التعويض فلذا اشار الى وجه آخر من الاعراب
قوله وبهذا اشارة آه اى في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادة المعنى بالتركيب مع

مع قوله وسبي ذلك فصاحة ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح
وان كان من العرب والمراد من العرب بخلافه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى
والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هو لا العنصر المقابل للعجم و
الاعراب منهم سكان البادية خاصة وبهذا ظهر انه ليس بجمع والا كان المفرد اعم من جمعه ولذا
قيل في النسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له فلو استط الواو من القوى لكان احسن كما لا يخفى
وح لا تناقض لتغاير محل النفي والاثبات حاصل توفيق المص على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ
اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه للمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة لها باعتبار افادتها
المعنى عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ
بها باعتبار افادتها المعنى عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا
ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ واثباته وبين نفي كونها من صفات المعنى
واثباته لان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء
على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى
المشهور واراد بها حيث ذكرانها صفة راجعة الى المعنى من البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ
ان فضيلة الكلام للفظه للمعناه حتى ان المعنى مطروحة آه ياتي عن حمل الفصاحة على المعنى
المشهور فتامل قوله ولانه ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان في تلك
الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف
الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة فكون الرجل بحيث يحسن غلامه
لا يقال فحينئذ كلام المص على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنظومة لانا نقول هذا وان
صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة قوله والشيخ
ينكر على كلا الفريقين اى ينكر على اطلاق كل منهما ويفصل قوله على معناه اللغوي قيل عليه
يلزم منه ان لا يكون كثير من الالفاظ البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول
الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوي على هذا القسم اكثري فلا يناقض
وقوع المجاز او الكناية بالمعاني الشرعية والعرفية معان اول قوله ودلالته ثانية اى واقعة

في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاولى لان للمعنى الاول والثاني وقبل معنى قوله
لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول
فوصف هذه الدلالة بالثانية ظاهر ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في
نهاية الايجاز والشيخ في دلايل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون
عقلية كما نبهت عليه الآن ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية ما يوضع ويدخل فيها
في الجملة فانهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريده المتكلم اثباته او نفيه ويسوى في قصيدة البليغ
وغيره كاثبات الشجاعة مثلا قوله بل عنى ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد
بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني
المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع ان الترتيب الثاني ارشاد الى ان العمدة في باب البلاغة
انما هي للقصد والاعتبار دون التلفظ والاخبار كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع
ان نفس الخصوصية المعتبرة فلا بناء فيما سبق من كون النظم توخي معاني النحو آه حيث دل على كونه
من عوارض اللفظ كملاحظة الاسناد قوله والخواص والمزايا والكيفيات المشهورات ان الخواص
عبارة عن الخصوصيات الممنوعة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل اطلاق
اسم الحال على المحل كما سبق قوله بريدون الصور التي حدثت في المعنى والخاصية التي تحدث فيه فتى
هذا الاطلاق مبالغة لطيفة لا تخفى على الفطن وامثال هذه الاطلاقات المتضمنة للمبالغات في المعاني
المطابقة شائعة فلا يرد ما اورده المستاد على هذا الاطلاق ولا حاجة الى الحمل على اصطلاح جديد
للشيخ وان اوهمه قوله والشيخ يطلق آه فافهم قوله من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه كيف
يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية مثلا ولا فضيلة
لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول تحل الفضيلة لان ترتيبها
في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بتوسطها الى الخواص
المفيدة الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ
الفضيلة ومناط البراعة بلا شك قوله لان في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني
على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في

في الهواء من توجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممتنع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف
امورا موجودة قوله فحيث ثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني آه ولا وجه لحمل كلامه المصنف
على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة
الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا يحمل المعنى في قوله باعتبار افادة المعنى الثاني
على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان تعريف
قوله فالبلاغة راجعة آه على تعريف البلاغة بانها صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني
لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك
ورفع الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطوية في الطرق آه توضيحه ان المعنى اذا كان متكررا
فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يحظ بالية رد الانكار لكن البليغ يوفي كيفية ترتيب المعنى
الاولى المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول الانكار بخلاف غير البليغ فترتيب المعنى الاول هو المنتفض
بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوا بينه ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة
والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعنى الثواني
فجعلوها نعوتا للالفاظ واراد بها المعنى الاول اعترض عليه بان المعنى كما تحمل الثواني حين اطلاقها
كذلك الالفاظ تحمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال
المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك
فظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا
بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان
التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة
المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني يفهم انها مما
ظاهرا انها صفات المعنى الاول لان للمعنى الثاني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له
معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء بالمعنى فتبادر الذهن بين المعنى الاول والثواني
بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر
الذهن الى ان ليس المراد باللفظ نفسه بما كان العلاقة بين اللفظ والمعنى الاول وما يحدث فيها

اقوى واظهر تبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح **قوله** فجعلوا الكلام لمعنى آه اي قولا واحدا صدر
بحدوث فيه قبل المفهوم ما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها
في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما ينبغي القاعدة
فاجيب بان الشيخ يطلق على المعنى الاول المخصوصيات والصور نظائرها مجازا لغة تنبيها على انهم وان كانوا
يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني ويصفونها الالفاظ بالبلاغة وما شاكلها الا ان مدارها وتحققها
على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعنى الاول نفس المخصوصيات وبهذا اتضح التفريع وفيه نظر لان
هذا الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة والخاصة نفس المعنى الاول وقوله حدثت في المعنى وحدث
فيه مانع من الحمل على ذلك فالاظهر في الجواب الحمل على حذف المضاف اي محل الصورة والخاصة **قوله**
وقولنا صورة آه دفع لما توهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك هم يرون الصورة التي حدثت
في المعنى **قوله** وكذلك قول الجاحظ قال صاحب جامع الاصول هو ابو عثمان بن عمرو بن المحبوب الجاحظ المشهور
صاحب الكلام والجدل والتصانيف المختلفة وهو من اهل بصرة احد شيوخ المعتزلة قدم بغداد وقام
فيها مدة وكان تلميذا لابي اسحاق النظام مات سنة خمس وخمسين ومائتين **قوله** وهذا انبذ مما ذكره الشيخ
اي اقبح واعلم ان الكلام الذي نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكره على هذا الترتيب بل بعضه مذكور
في اوايله وبعضه في اواخره وله هذا حكم البعض بان في نقل الشارح اخلالا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله
قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها ملامستها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها **قوله**
والفصاحة عبارة عن كون اللفظة آه هذا هو الاعتبار الذي حدث من المعنى الثاني للفصاحة فهو من عداده
والا فان جعل معنى ثانيا للفصاحة بطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل **قوله** كما يمتنع ان يوصف
بانها دال قبل اراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن المعنى المشهور الذي اثبت للفظ الفصيح اعني الدلالة
اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا بان في ما سبق من قوله لم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المقصود
قوله اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح نسبه الى الايضاح توطئة لدفع ما يتوهم من قول المص من كون قوله وما
يتعرض عطفا على عامة الاعجاز كما سياتي **قوله** وهو ان يرتقي الكلام بلاغة آه يشير الى ان اعجاز كلام
الله تعالى بارتقائه في بلاغته الى ان فاق عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح لا باخباره عن المغيبات
ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفة المعتزل عن المعارضة وليس المراد تحديد الاعجاز حتى يرد ان كون الكلام بحيث

هذا آه الحروف وسلاستها

امتناع الوصف الدلالة على ذلك المعنى فضيلة كما دل عليه السياق اورد

بحيث لا يمكن الاتيان بمثله وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشهر بالبلاغة والمنتهى للاعجاز
والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك **قوله** فان قيل ليست
البلاغة آه فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما ينبغي **قوله** لم لا يجوز ان
يكون الجواب خارجا عن قانون التوجيه لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل
على المعارضة نتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض فان قلت انتهاء دليل تحقيقه فيه اغنى
عن ذكره فهو ملحوظ قلت اعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كامل بالتمام هذين الامرين
على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بعلم البلاغة اعني علم المعاني والبيان غير
كامل بالتمام الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكامل بالتمام هذين الامرين
هو العلوم المخصوصة من الحسن السالم كما سيجيء ان شاء الله تعالى **قوله** وكثيرا من مهرة آه اظهر انه يتعلق
بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كاملا بالتمام البلاغة فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم
ولو حمل المهارة اعم من الاحاطة فلا بأس في تعلقه بالجواب الثاني **قوله** لا يفهم من اللفظ فيه بحث وهو انه
ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه عرفا مسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمل فم
قوله واما الثاني فلا بد فيه من النساد واما اذا اخذ لا على حقيقة فظاهر واما اذا اخذ نوعا فان
ما يتعرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى
لان التعريب في النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير
عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح
زيد وعمرو وبكر آه افراد الانسان نوع ولكون ظرفا اعلا نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان
عدم المجاوزة ماخوذ في مفهومه كما سبق واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها لا ببعضها
ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق آه وجه لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان لنساد المذكور
بمعنى بناء على ان الحق آه **قوله** ويؤيده قول صاحب الكشاف آه وجه التاييد ان التباس يرجع الضمير
الى المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق ضمير عنه في قوله وبعضه فاضمر عنه راجع الى احد الاعجاز والا يخفى
ان الانسب حمل قوله بكمن معارضة على الصفة الكاشفة حتى يتحقق الاستقصاء مراتب الاخلاق فتدبر ثم
بمجرد التصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة وليس المراد تحديد الاعجاز حتى يرد ان الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز في المثال الجامع

العضير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يحمل قول صاحب الكشاف والبلاغى المدعى بل سوء ادا
له هذا واعترض الشارح فى شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة جهة
الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة الكل
ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما
اولا فلان الاختلاف يكون البعض واعنى مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد فى القرآن ايضا
فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله
على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله
على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عنه الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدى واقله ثلث آيات
وذلك لان المقصود الاختلاف الذى ليس فى القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز منهو كفت شدن
مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه وعن الثانى بانه مبنى على التنزل وارجاع العنان على نمط قوله تعالى وان يك
صادقا يصبكم بعض الذى يعدكم كما قيل وبان المقصود نفى كون القرآن من عند غير الله تعالى كلا وبعضا
والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اى يكون بعضه
الذى من الله تعالى بالغا حد الاعجاز وبعضه الذى من عند غير الله قاصرا عنه قوله ومما الهمت آه لا يخفى
ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى الحقيقى وحد الاعجاز مرتبته والاولى ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ
محذوف الخبر اى ما يقرب منه كذلك اى موحد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره
الشارح بحسب التلفظ وان اخذ المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدإ بعد مضى الخبر والعطف على المجموع
واما حذف الخبر بعد تمام القرينة فاشيع هذا وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق كلام
الملخص يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بين الطرف الاعلى كما ان قوله فى الطرف الأسفل وهو ما
اذا عبر آه لبيان الطرف الأسفل وعاد كره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف
الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت فى البلاغة القرآنية وسره ان لله تعالى علم بكميات الاصوات و
كيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها فى اعلى المراتب لبعضه لغلبة يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يبلغ
قال قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات فى البلاغة كما اشار اليه من قال ☜ در بيان و در فصاحت
كى بود يكسان سخن ☜ گرچه كو بنده بود چون حاطب جون اصمعى ☜ در كلام ابزد بيچون كو وحى منزلست

منزلست ☜ كى بود نيت بد امانند با رض ابلمى ☜ قال التفاوت الحاصل فى الآيات
بالنظر الى الاحوال المقتضية للاعتبار انما فى بعضها اكثر فان المقتضيات الرغبة فيها اوفر من المقتضيات
المرغبة فى الاخرى وذلك لا يقدح فى ان يكون كل منها فى الطرف الاعلى فى مرتبة من البلاغة لا يبلغ
فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر
بناء على ان علمه تعالى بها محيط بجميعها فتأمل وفى بعض الشروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز
والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية او آيتين فكانه قال وهما
طرفان اعلاه وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا ابتعين الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود قوله
ولا يخفى ان بعض الآيات آه تأييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلا وما يقرب منه
فان جميع الآيات واقعة فى مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التى حكم عليها
بامتناع المعارضة ما يكون بمقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق
قوله اى طرف البلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك اى بالطرف تنبيها على ان الطرف ايضا من
البلاغة احتراز اعما وقع فى عبارة الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة فى شئ وهذه عبارة
لا يحال طرف الشئ بحسب المعانى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلا داخل
فى البلاغة قطعا فلا تناسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول الملخص اذا عبر الى ما دونه الخ
باصوات الحيوانات صريح فى التوصل لدلالته على ان الكلام الواقع فى الطرف الاسفل غير ملتحق
عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عندهم بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه
كل مرتبة كانت من المراتب التى دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى
كلا الوجهين لا يصدق ما ذكره من تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلا ولا على المراتب المتوسطة
قوله باصوات الحيوانات عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع فى عبارة المفتاح
منكرا والاناسب حينئذ على ما ذكرنا تجعل التنكير للتخصيص او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من التنكير
للقصد الى غير معين وقوله بصدد عن محالها حال عن الاصوات لا يحال يلزم اختلاف العامل فى
الحال وذيها لان العامل فى الاول هو الفعل فى الثانى الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل
لان حرف الجر اذا توصل من الفعل الى مجروره والمجرور وصفه منصوب المحل بالفعل وهذا الاعتبار

وفع ذا حال وما يتابع امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب صاهلة في العبارة انحاء على ما تقرر
في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف ومافي يحسب يابتني اما مصدرية اي بحسب ايتاني الامور
وحصولها بلاعلة مقتضية لها فاصدة اياها او موصولة اي بحسب يابتني معها من الامور التي يقتضيها
قوله سوى المطابقة والفصاحة وهو غير معرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة
الى ان آفة تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد شبهها وجوه تغاير بها فلا يلزم كون
كل منها نابيا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالمبالغة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمفاهيم
للامرين او بالعكس قوله وفيه اشارة آه صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين
بلفظ تنبيها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة بامر آخر واسنادها الى توصيف الوجوه بآخر
مما يلتفت اليه فتامل قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه رح ان المراد انه
بعد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا سمى بسببها باسم في العرف كما سمى بسبب البلاغة والفصاحة
فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح فيتوهم
فهم من الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان يجعل بها بليغا لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك
لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا تكون نابعة لبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم
موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع غيره جعلها نابعة لبلاغة المتكلم فتامل قوله
ملكة تقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي على نوع اراد من الكلام والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم
في تعريف فصاحة المتكلم فان الملاحظة يكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت
عناية في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من
المعنى كالمدح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على الاطلاق بل من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه و
التعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة
المقام او على ان التاليف على ان اضافة المصدر تفيد العموم منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا
لان من الكلام البليغ ما هو رائع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليف خارج عن طوق البشر ولئن
قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقتدر على كلام بليغ لا يقتدر عليه
من هو دونه في البلاغة وفساده بين قوله اختصاص علم البلاغة في الخ والبيان اي علم له زيادة اختصاص

اختصاص بالبلاغة كما قرأ ذا لوارد به اسم هذين العلمين لم يكن للاختصار المذكور وجه فلتامل
قوله والاختصار فاصيل الكتاب في الفنون الثلثة لان البلاغة لما علم انها لانجاز ورعاذكر
وعلم ايضا ان لها توابع علم انه مقصود الكتاب الذي هو علم البلاغة وتوابعها لانجاز وعن الفنون
الثلثة قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح آه وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حد الخ فخصص
بتوفية خواص التراكيب حقها دايرادانواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول
يستفاد من المكنى والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المص ماخوذ من
كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كمال منوع للبليغ به يمتاز
عن غيره ويحصل الآثار المختصة به ورعاية الفصاحة ليست كذلك منوعا للبليغ من حيث هو بليغ
بل هي امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصاحة للبليغ كالحيوان
للانسان قوله ان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا من تعميم المشترك بتا وبل اي كل مسمى ببليغ
قوله اي بحسب كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة لا تنعكس
بالمعنى الاصطلاحي لا الى موجبة جزئية قوله وهو ما يجب ان يحصل آه هذا من قبيل الاستخدام لان
المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بنفسه الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الاول
وبه ينكشف تغيير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير
لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يجب ان الممكن الممكن لا يتوقف على شيء قوله
عن الخطاء في تادية المعنى المراد التام في الخطاء للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي
بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني عن الخطاء عن التادية علم المعنى اذ لا يحترز به عن التعقيد
المعنوي على انه قد يقال الخطاء بسبب التعقيد المعنوي ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطاء
في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لرجما ادى المعنى المراد آه اعترض عليه بان
الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطاء عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطاء يتعين
تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة رجما ههنا سوا حمل على
التسليل او التكثير الا ان حمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان امكن مرجع البلاغة الى
الاحتراز عن الخطاء المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة في

الامكان الوقوعي والامكان الذاتي

التكرة تعم في الاثبات

في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب انه تنكب النادر عند تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتبين
ام لا فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول فلنحمل ترجيحا للتحقيق فانها قد تستعمل كما نقله
الشارح في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان
الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله الا هو نفي اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معهما
وكان الخطاء منتفيا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطاء المذكور هو حفظة النفس عن الوقوع
اذ لا عبرة لمجرد عدم الاحتراز اذا لم يكن عن حفظة وقصد والنادر بكلام غير مطابق ليس لانتفاء
هذه الحفظة البتة بل يوجد معه فلنتظر بادنى فكرة **قوله** والى غير آخره الاولى بقوله الى الاحتراز عن الخطاء
ان يجعل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة **قوله** ويدخل في تميز الكلام الفصيح انه قيل لم يقدر
موصوف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بانه بلاغة الكلام انما
تتوقف بالذات على تميز الكلام الفصيح وتوقفها على تميز الكلام الفصيح بواسطة توقف تميز الكلام الفصيح
عليه فلهذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما متغايران مختلفان
فلو قدر المضاف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنيي المشترك بلا ضرورة فاحترز
عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره **قوله** على ما صرح
به في الايضاح قبل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام
بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو الاشارة الى ان مرجعيتها لبلاغة المتكلم بالعرض بتوسط
لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاء في تأدية المعنى المراد ضلالا وقع بحسب مقتضى البشرية في
حين من احيان البليغ ولا بد في انتفاء بلاغة المتكلم المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض
الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطاء
المذكور ابدا بل ينافي بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امرأ القيس بليغ
بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات الى العلا **قوله** وفساده واضح
اذ الغرض من الشيء ما يترتب عليه وينتفي بانتفائه الخطاء المذكور وكذا تميز الفصيح من غيره موقوف
عليه ببلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تأخره وترتبه عليه لم تنتف الغرضية
ايضا اذ ليس البليغ على البلاغة الاحتراز عن الخطاء وتميز الفصيح عن غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من تحصيل الكلام

الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف
الكلام بامر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن **قوله** لان غاية ما علم مما تقدم آنه بين ان المفهوم
من تعريف بلاغة المتكلم اذا ذا المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس التعليمين
او توقفها عليهما ان اريد بهما التكلم منها ولم يعلم كونهما غرضين منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية
لا يناسب التفريع بقوله فعلم **قوله** على الاتصاف بهذين لم يرد به الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف
اذ الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهو لا يتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث
يحترز فليفهم **قوله** فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التميز والجملة اعني اجزاء
تميز التمام صفة تركيب هذا وما يقال من ان تميز الفصيح من غيره كلي لا كل فان هذه الامور قرينة انه
لا اجزاء وهو بديل صحته حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلا مما معتدا به
لان المراد تميز الفصيح من حيث انه فصيح لا تميز ذاته من حيث هي ولا تسلم صدقه على كل واحد منها وعلى
فليكن محمولا على الشبه **قوله** منه ما تبين آه ظاهر العبارة يوهم ان بعضا واحدا تبين من هذه
الاشياء مع ان المبين في كل واحد منها بعض آخر وقبل هو من قبيل اللف والنشر بكلمة او كما في
قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فتكون كلمة ما كنايه عن جميع التميزات الحاصلة بهذه الاشياء
ويحصل بكل واحد منها بعض من تلك التميزات واعترض عليه بان التبين الاعلام ولا معنى لاعلام
التميز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد ههنا اظهار وجود العينى
وهو في المعنى عبارة عن الاتحاد الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس فينبغي ان يراد بتحصيله
بالحس على سبيل التجوز **قوله** وكالسراج معطوف على اجتمعهم بخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر الى
مستحبا كما ان اجتمعهم ناظر الى كالحاكم **قوله** لان من تتبع الكتب المتداولة آه لما اورد عليه الزوزني
من انه لم يذكر في اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف
يقال ان تميز التمام من غيره تبين في علم متن اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب بحذا التقرير ان
يقول المص منه ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الكتب عبارة عن التميز وليس
لقولنا التميز تبين في علم كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد
يكفي ان يقال او من الحسن **قوله** قد يطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع

اقسام العربية ولم يتعين المراد قوله اوفى علم التصريف آه اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت من الواضع وذا لا يعلم من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشاذة الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت من الواضع قوله والتعقيد اللفظى رد عليه بان التعقيد اللفظى قد يكون سببا لجماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوى تكليف يتبين فى علم النحو غاية ما يمال ان النحو باحث عن الموضع الاصلى لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شئ فى موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى والغرض من هذا الكلام اى من قوله والسالمة ما يتبين آه وقوله بخبر زعطف بيتين والضمير فى بها راجع الى ما المعدة ان لكونه عبارة عن العلوم والحس ولا بد من اعتبار امر وهو معلومية كثير من الامور التى يجب ان يحترز عنها بالترتب على ما ذكر قوله ليعلم آه اذ يجرد تعيين ما ذكر من غير الامر المذكور لا يعلم ان الباقى اى شئ قوله المكان مزيد لاختصاص ام مصدر ميمى بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم تنبت عنه مقام الذنب قوله منع الخطا فى التاديه الاقرب فى توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اى ما يحترز به عن متعلق الاول قوله ولا يخفى وجود المناسبة اما تسمية الاول بالمكان فلانه باحث عن افادة التراكيب خواصها التى هى معان مخصوصة ففى التسمية اشعار بتعلقه بالمكان واما تسمية الثانى بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق بامور بديعة واستبداء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعنى النطق الفصيح المعروف عما فى الضمير وبه تبين وجه تسمية الاولين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم المتن الاول علم المعانى ان اريد بالمتن الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلثة فنون فاضيف الى تقدير المضاف اما فى الاول وفى الكل اى معانى المتن الاول علم المعانى او المتن الاول الفاظ علم المعانى وان اريد به المعنى او علم المعانى الالفاظ الدالة تسمية للمدلول باسم الدال او عكسه فالامر ظاهر وباقى البحث سبق فى بحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه منه

منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من فى الموضعين ابتدائية الاولى ابتداء عما بالاتصال والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعانى بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لان علم البيان متوقف على علم المعانى فمن له ملكة يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال غايته ان لا يكون بليغا قوله طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير باء النسبة اى تقدما طبعيا ومثله شايع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف قوله وقبل الشروع آه لم ينقل وقبل الشروع فى مقاصد العلم والتنبيه الآتى مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيها لان التنبيه الآتى من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تعامل بالتصريح كثيرا ما يستعمل فى المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار قوله فهى مسايل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء فى الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليعتبر التصفة بتاويل المقام اى كل علم يبحث فيه عن قواعد بان تكون المبتدا نكرة موصوفة بمحذوف فيجوز دخول الفاء فى خبره قوله فعليه ان يعرفها تلك الجهة آه اراد بمعرفتها تلك الجهة معرفتها بخصوصها بها وبالوجوب العينى فى الذى مآله اعتبار الاولى والاخلق اذ لا مانع عقلا من ان تتصور بامورها وغيرها ويدفع الى طلبها من حيث انها اجزاء لذلك المفهوم العام او يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصه ثم انتزاع صورة الكثرة المحاول تحصيلها بتلك الوجوه المخصوصة اما بانتزاع صورتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلب ما لا شعور له به واما بانتزاع صورتها بخصوصها بان يتصورها بامر شامل او تتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يامن فوات ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظاهر واما على التقدير الثانى فلان الكثرة ان لم يمكن محصورة بعرف او قانه الى تحصيل شرط الطلب اعنى تصور المطلوب ولا يتوقع منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ويضيع الوقت فى غير المطلوب وان كانت محصورة فلانه يعرف كثيرا من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فى بعض الابحاث

بالفوت تحصيل المطلوب اى يميل عن تحصيل الشرط فينقاعد عن الطلب ويلزم الامران لان
الطالب اذا طلب الكثرة بما يتهما وغيرها واندفع الى طلبها من حيث انها جزئى لذلك العالم فادى الطلب الى
غير ما كيف يقال فات مطلوبه بينما تلك الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصورها الطالب بخصوصها
والمفروض تصورها بوجه عام فلب المطلوب الا ما جعل العالم مرآة لملاحظته لانا نقول ان احد اذا اراد
تحصيل ما بعم ذهنه عن الخطأ فلا شك ان مطلوبه ح هو المنطق فى نفس الامر صح واذا اعتقد ان هذه العصمة تحصل
باى علم كان من المعقولات فشرع فى الهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه فى
المآل وهو العصمة المذكورة قد فات وهو ظاهر اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية جعل
العلم ههنا على الملكة نحو الى اعتبار الاستخدام فى قوله وينحصر فى ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح
هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات
ادراك ولو نسيانا جزئى باعتبار ان متعلقه جزئى من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقيد الآتى بها يتمكن
من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة
من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول فتلك الادراكات مستفادة منها صح
ان تلك الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لامتثال اطلاق العلم على الملكة تنبيه ان من علم الكل
بدون تلك الملكة لا يسمى عالما بما مر بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعنى يمنع حصول مسائله لا بالمعنى
نفيها بالمعنى الآخر عن الملكة واعترض على تعريف علم المعنى بانه صادق على البلغة الملكية الا ان يقيد
بالجبلية اى من حيث يعرف منها تلك الاحوال فح يخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل
هى ملكة من حيث يقتدر بها على ما لف كلام يلزم لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعنى بمعنى الملكة والبلغة
فى المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية بيان ذلك ان واضح آه المفهوم من كلام الشارح
حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لانه لا يحصل لاحد علم المعنى بمعنى الملكة الا بعد تحصيل
جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه والظاهر انه يكفى ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار
ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحصال ما كان محمولا له منها كما اعتبر التمهيد النام فى الفقاهة
هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع البيان عالما به قلت غايته ما لزم ان واضع الفن
بعد ان حصل له ملكة الاستحضار وضع الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار

الاستحضار لا يسمى عالما به بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر واتى لحذه ورفى ذلك كونها
جهتى ادراك اذ احمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهها بالجبوة ايضا لانها طرق منفضية الى الادراكات
الجزئية فالحظ المستفاد من تقديم اذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك
المطلق جهة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر فكان العلم بالاصل
جهة للعلم بالمدلول فليتامل فلان يعلم النحو يعنى ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة
وان كان النحو عبارة عن المسائل ان له حالة بسيطة اجمالية يمكن ان يقال مراده التنبيه على
الملكة المذكورة بما يحصل بسببها من العلم الاجمالى لا التمثيل بها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشى
ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول آه يمكن ان يقال سكت عن جعل العلم على الادراك لان
الادراك معناه الحقيقى فلا احتياج الى بيان ارادته منه لولا اشارته فى اول علم البيان الى نفى حمله عليه
المحوج الى التقدير المتعلق اى علم بامور ثم العلم بالملكة او الاصول ان سلم انه مجاز فلا شك انه مشهور كما
اشار اليه بقوله لانه كثير اما يطلق عليها فرجع الاضمار والعلم الكلى او المركب سواء كان باعتبار
تصور ماهيتها او التصديق باحوالها وكذا الكلام فى المعرفة دون علمية منقوض بقوله عم ان
من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من
رسول الله صلى الله عليه وسلم او من على كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام مجاز لاصالة العلم الى العلماء
المخلصون لله كما اشار اليه بقوله عم من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه
ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قبل المراد ذهول ينضاف الى نسيان يحوج الى كسب جديد والا فالاصل
بعد الذهول الالتفات لا ادراك الا مجازا والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فتكون الموجودة
بعده ادراكا وان كان بالكسب جديد ثم ذكر الشارح فى اوايل الباب الاول ان الالتفات الذهن الى
ما هو مخزون عنده واستحضاره آنا ما لا يسمى عالما الا ان امر عرفى والتحقيق ما ذكرناه ولذا ابدر الشارح هناك
الى تسليم علميته والمصرح بى على استعمال المعرفة فى الجزئيات بدليل قوله فى الايضاح الذى
هو كالشرح لهذا الكتاب فيقبل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم
بالكليات والمعرفة بالجزئيات والتادى فى قاله للتبعيض لا للتعليل حتى يرد عليه ان مجرد استحضارها
فى الجزئى لا يوجب اتصافها بصفة عالم لتقدير التزاوف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر فى

ذلك الاصطلاح وقد يجاب بان عرّف العلم الى المعرفة بسيطة عن نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصح
نكتة له وما ذكره الاستاذ من ان المراد بالجريان على استعمال المعرفة في الجزئيات استعمالها في الجزئيات
فقط لا الكليات المختصة ولا الامر الشامل لها وللجزئيات وهناك كذلك فان المراد بالاحوال الجزئية
لا يدفع الاعتراض لان تخصيص المعرفة بالجزئيات متفرع ذلك الاصطلاح وقد اريد استعمالها في الجزئيات
لا بنبذ ذلك الاختصاص او لو كان المعرفة مترادفين كما اشار اليه الشيخ في اول فصول النحاة لاستعمال
استعمالها في الجزئيات ايضا مع انه اصطلاح آخر غير بالشهرة ولا يخفى ان المتبادر من قولهم المعرف قد يجيء آخر
على الاصطلاح السابق لا على مجرد استعمالها في الجزئيات وان لم يعتبر فيه التخصيص فانه لغو من الكلام كما لا يخفى
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية
الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي ادراك الجزئي وهذا نقوض لجزئية الادراك وانما
بالنسبة الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والا فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة
جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من تتمة كلمة للتنكير وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه
قصدا الى الكمال والمراد بكل فرد فرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون
الافتراق ان وقد تترك لفظ كل في مثله مجازا لكان يقال معرفة فرد فرد من الخ والظاهر ان العموم مستفاد
من قرينة المقام فان النكرة في اثبات قد تعم كما سيجيء ان شاء الله وتحمل ان يجعل على حذف المضاف وهو
كمال تلك التعريفة بمعنى ان اي فرد آه اشارة الى ان كلا من فرد فرد عرفي وان المراد بالامكان المعرفة لا المعرفة
بالفعل او البعض الغير المعين اراد ما البعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض
المطلق اذ لا اجمالة فيه بل وجه النقاش وفيه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به والبعض المعين الحذف
والاضمار ونحو ذلك او الثلثة والاربعة ونحوها ثم عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى
الكل من عرف مسئلة منه قبل المراد منه مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ
بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم لاكثر لمسئلة واحدة مطلقا وكذا المحسنات
البديعية هذا مبني على المشهور واما على ما تحقق فيما سبق من ان المحسنات البديعية قد تنتفي بها الحال فلا
يخرج مما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف بقوله بالجزئية المراد كعلم البيان بعينه وهو قرينة
خفية بقي وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة ومافي حكمه يفيد العلية كما يفيد

كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال
لكون اللفظ بطابق بها مقتضى الحال فيساق الذهن الى اعتبار الجزئية واما الحقا فواضح عبارة
عن معرفة هذه الاحوال بناء على حذف المضاف اي ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة
هذه الاحوال ثمرة علم المعاني لخرج الى ذلك وهذه واضح لزوما وفسادا وقد يناقش فيه بانا نختار
اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بانه لا يتم
الا باعتبار قيد الجزئية المذكور ربما يعلم المعاني بسبب عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي من غير الجزئية
المذكورة فالاصلاح الى قيد الجزئية باق فتأمل قد تنتفي بها الحال الاحسن ان يقول قد يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بينها حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق
به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد المخصوص في ان زيدا قائم ومقتضى الحال الخصوصيات
الكلية كتأكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال
كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول فمما لا يذهب اليه احد فلت قد تسامحوا آه
حاصل الجواب انه لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال و
بالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم
الكلي مطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه فالمطابق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق
الاصطلاحين فان المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي يكون من جزئيات الكلام الذي هو
مقتضى الحال وان مقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد استدل عليه في شرح المفتاح بقوله في
تعريف علم المعاني على ما تقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التأخير وغير
بان قولهم انما الخاطب نردده وخلو ذهنه تقتضي تأكيد الكلام وجوبا او استحسانا وتجريده عن المؤكد
وقول صاحب المفتاح الحال المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك محكم في ان المقتضي نفس تلك الاحوال
والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام
المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة
التعريف قد يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل والقول بان المقتضي
نفس التأكيد والتعريف لا دوانهما مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء ادائهما وبانه كما حصل الاداء

الا النفات مسموعا للتعلقه بالمسمع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي
لا الكلي الذي جعل متعلق الحال فلا حاجة الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح في معظم
المواضع اولى وان وجد التفات بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الحكم الجزئي الذي هو عينه في المختص
وفي الآخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المتعلق اذا تعلق بالمذكور
المتعلق فحصوصا يزيادة لحقه او اكثرة او نحوهما وليس نظاهر هنا والظاهر حمله على تقدير المضاف او التجوز في
النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الاثر او من قبيل ذكر المقيد واراده المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال
والتفصيل على الكناية من مفوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق به بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الا
ان يجعل على ان الحذف مثلا متعلق بالملفوظ وهو من شانه ان يكون مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده قوله
انه كلام مؤكد قبل اتمام اول كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصية
في الكلام المشتمل على الحكم الذي تتضمنه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي المؤكد لان
التاكيد لامر دعاه اليه على ما ينبغي قوله واحوال الاسناد ايضا آه جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد
غير مندرجة فيما سبق لكونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير البها راجع الى احوال اللفظ قوله
تتبع خواص تراكيب آه تحقيق معنى التعريف وفوايد قيوده ستعرف على نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشارح
لا بد من تلخيص معنى التعريف تخليصا للناظر عن مؤنة الرجوع الى شرح المفتاح فنقول التتبع للاستقراء اشياء
فشيئا والخواص اسم جمع خاصة بمعنى الاثر او جمع خاصة وفي الاضافة ضعف لكن تتبع المتعلق معرفة و
جعلها حالا وان كان اقرب لفظا بعيد معنى او الاحسن في تبعيد تتبع الخواص بحال كونها في الافادة فايدة
هذا التقييد تخصيص الخواص التي يفيدها التركيب احترازا عن الصفات المختصة بها الراجعة الى مبناها
التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها وجعل الافادة ظرفا للخواص لان مبنيها فحاها فحطة بها واختيرت
الافادة على الدلالة دلالة على ان المعتبر في الخواص فايدة التركيب ايا ما للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما
تتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب ومن الاحسان بيانية والمراد بالاحسان على ما في شرح التلخيص
للمفتاح مفهومه الحقيقي ومن غير عدم الاستهجان وفايدة ذكره ان التراكيب المفيدة لخاصية قد يستحسن من
متكلم في مقام فحمل على انه قصدها ولا يستحسن حين آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان
صدورها منه اتفاقي ولكنه احال المخاطب فطالبه بمطابقة مع معرفة الخواص من موقعه كون التراكيب مستحسنة

مستحسنة ليتمكن من ايراد تركيبه منطبقه ما ساقها لاجلها ومن جعل كل تركيب يرد عليه على ما يقتضي
حال المتكلم وقوله لتجتنب متعلق بالتتبع ونبه على الغرض ويجوز جعله جزاء من الحد لزيادة الايضاح وان لم
يكن لاخراج شيء والمراد ان هذا الاخراز فايدة بدون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يقصد المتتبع فلو قصد
بتحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني كذا في شرح التلخيص للمصنف ولك ان تجعل اللام للتعليل
للعاقبة كما في لدوا للموت يعني ان غاية التتبع المذكور وعاقبته هو الاحتراز فلا اعتبار اصلا واما قوله لتتبين
ليبان الحد والغرض فاما بالنسبة الى اصل الفن او الغرض بمعنى الغاية ثم ذكر الوقوف بعد الممارسة للتنبيه من التتبع
تنبيه على ان السبب للاحتراز حصول التمرن للذهن للاجتراء للموفة وليس بمرفوعة كما في حال الذهول انما يتعرض للغاية
لكونها لازمة للوقوف عادة ومبنى تطبيق الكلام على المقتضى قدم من الشرح قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث
الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيرهم وجب صيانة الحد وعن الالفاظ المبهمة لان المصنف لم يذكره اصلا
بل يوزنه الوجهين السابقين حيث قال على ان قوله وغيرهم ليبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد يحقق التعريف
في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان قوله والثاني ان قدر الاستحسان آه حاصله لزوم تعريف المعنى المجهول
لانه اخذ في تراكيب البلغاء وهو فرعها تتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها التراكيب فانا اذا بينا تراكيب البلغاء
فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبينت في محله ان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جعل البلاغة اجمالا
تراكيب البلغاء المأخوذة في تعريف المعاني تتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اريد غيرها ولم يبينه كان الجهل بها
وعلم انه لا بد ان يقال لزوم الدور اذا ذكر المجهول تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر
ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه آه يشير الى ان لزوم الدور الذي
مبنى على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا للعدول المانع عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم توقف
البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم الدور في تعريف المعاني على تقدير عدم توقف البلاغة
بما ذكره صاحب المفتاح جدليا في الحري عن الدور فعدل عنه قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في آخر القسم الثاني
واذا اتضح ان علم المعاني والبيان موقوف خواص تراكيب الكلام وموقوفا عليه المعنى الى آخره ثم تعريف المعاني بالموقوف المذكور
من قبيل المسامحات التي لا تخل بالمقصود لانها ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها
والمعرفة ليس شيئا منها والغرض ان الملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع
الملكة المبنية عليه لكان الظاهر قوله تنبيها على انه معرفة حاصلة آه مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل في

المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص والسبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل
من الغيث لا مطلق النبات حتى ان هرة الموآن كذا علم الله كذا علم ملائكته ثم هذه العلوم وان كان خارجة
عن التعريف بقوله لتحيز ز اذا جعل جزأ منه الا ان المراد الاشارة الى المخرج من اول الامر عما ذكر لكثرة
فوايد او هو مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشار
الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس في امن التعريف بل التفسير قوله القادرة من فضل تغيير
وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الوانع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب
واقول الاظهر من قوله توفية خواص آه حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع
لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان
المفهوم من الفادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا
البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حد الاختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى التراكيب
الغير لكان ركيكا اللهم الا ان يحمل التأدية على تغريرها وكشفها على الغير سواء كانت معاهدة ام لا على ان الشارح
بصدد دفع اعتراض الملخص فيكفي لرتباد تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف والحاجة الى ان يقال
اتقام غيرها مطلقا مقبولا بغير آه محمول على المسامحة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في المثال بعد وضوح
المقصود ليس من دأب المحصلين ان يكون لنفي الشك الا ظهر في العبارة ان يقول نفي الشك بتركان
يكون لكن ما ذكره علام لما في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا به نفي الشك معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
اراد انه معنى تطبيق كلامه اذ لا فائدة ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكر ان الكلام
اعم من الذي يؤتى به وتطبيقه ان يورد على ما ينبغي ومن الكلام الذي تنبغي وتطبيقه ان يجعله على ما ينبغي فكيف
يكون تطبيق الكلام على الطلاقة معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتأمل تراكيب
ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشيء اذ لم يوف بها خواص بعض البها وقد يجاب بان الاصل
في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجيء في احوال المسند من هذا
الكتاب وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء قبل الاخذ وفي هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات
والمجازات انواعها فظاهر واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى حينئذ يكون والبراعة مثال التشبيهات والمجازات وامثال
هذه الكبرى مستغلة بحال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على احد له مسكة من الادراك فيجوز

فيجوز ارادة ذي التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها او امثالها ام
تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تأدية المعاني اذ المعنى يبلغ المتكلم في تأدية المعاني بتركيبه حد الاختصاص بتوفية
خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان
على وجهها كيفية تطبق اي كيف يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال ويحصر المقصود
آه لا يخفى ان ضمير يحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المصنف في الايضاح الذي هو كالشرح
لهذا الكتاب ويحصر المقصود اورد الشارح لفظ المقصود ان سابقا تنبيها على ان المحصر على المعاني باعتبار
كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الانشاء الثلثة وان عدت مندرجة في علم المعاني تغليبا للشيء الناقص
حيث دونت معه فلفظ من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل اقتضاء الكل في
الاجزاء آه وارتباط قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني ما قبله ودفع
ما يقال ان المحصر هو المقصود من علم المعاني وصدق على كل باطلاقه لانحصار الكلي في الجزئيات لا غير وفي
الانشاء الثلثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان توقيف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى ان المقصود
لاوفاجها وان اوآخر العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات والمبادي والمسايل فلا يكون الكل اعني علم المعاني
محصرا في الاوآخر الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود عاجبه بل المعاني والمعنى جميع المقصود الذي
هو بعض من علم المعاني المتداول او لوجب التغليب والتسامح او لغير من الانشاء الثلثة والمبادي والموضوعات
لاستلزام الكلام ايضا وظاهر هذا الكلام وجه الظاهر ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد
واورد لفظ الظاهر اشارة الى حمل العلم على الملكة والحصر على حصر الشيء بحسب ما قيل مع بعد فتأمل
لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة
بين اسم ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم فايدة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة
او انتزاعها وفي اضرب مثلا هو طالب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا
مناصلا كسايرصفات النفس للانها معقولة اي حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق
الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان للوجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب ايجابه لا تجرد تصوره كما تقول
من الشارح في قوله هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قايمة باحد الطرفين
لا بغير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب الظاهر اذ المراد قيامها بها لو لا

المانع او الخاص من شانها القيام بها والتربية ما سيصرح من ان قول الشاكي والمجنون والنيام والساهي
كلام اذ من البين ان الافعام نسبة على المعنى المذكور ليس شيء منها لانه لا يشتمل النسبة الانشائية
ولو اريد ما يعم النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد الكلام باضراب وجه النسبة المشتملة
هو عليها اللتي وذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه في لف الاشتغال ولو اريد اللتي في قوله والا فانشاء
الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال ان كان لنسبة فخبر والا فانشاء فتامل
سواء كان ايجابا او سلبا المضاف لمحذوف اي تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب
او سلب كما لا يخفى فاحد الازمنة الثلثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار بالاشتغالية نحو زيد يقوم
يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها في الحال تطابقها تطابقه اولا تطابقه
تكلفة للغاية وتبعيد للمباحث المذكورة في التنبيه الآتي لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى
فالكلام خبر اي من حيث احتماله للصدق والكذب كما انها قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوبة ونتيجة من حيث
انه يشتمل على المحكوم به وعليه ودليل ومطلوب به وحاصل منه وان لم يكن لنسبة خارج
كذلك المقصود ارجاع اللتي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء لمتعلقات
بكسر اللام على المختار كما حققه فيما سبق اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغة كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها
وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغة وهنا لا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بانه وجه التخصيص بالذكر
كونه اسبق في الاعتبار او فرع الاشتمال على التطابق كما سيصرح به بعض في اول اصول الاداء
ولا حاجة اليه بعد تعميم الكلام بالبليغ اجيب بالغرض التنبيه على ان هذا القيد مما خوذ في مفهوم الاطناب
ولو لم يعتبر الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر فالاولى ان يقال
انه قبل بيان التسبب والتعليل فطيفة الشارح ولاعلى المص الاشارة الى المسائل اجمالا ولذا قال فالاطناب
دون فالقصور ومن لم يرد الى قوله فساد وكلا اكثر والظاهر رد على الحلبي او اشارة الى ان الكلام المقص
ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لمقصور عن افادة ما يتمه فجعل باسا وساهذا بالنظر الى التقسيم
الشارح واما بالنظر الى ترتيب المص فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب
السابق المذكور في المتن فلا يخلو الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هو الذي ذكر لا ما ذكره المص ولذا

ولذا لم يقل احوال القصر اي كون القصر والفصل والوصل احوالا في انفسها واما الانشاء فلما وقع بينهما
سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض وسم هذا البحث بالتنبيه اي اعلم من
وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي والهاء عوض عن الواو وفي قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشارة الى
ان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا وكان في حكم الكالبديهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج
الى الدليل كالبديهي وما تعلق بحكم سابق في حكمه فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر
بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق
المتوقف على صدق معرفة الخبر واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم فساد توقف الخبر او الصدق
للزوم الدور لا فساد توقف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكر حتى بحسب الامر
انما يحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين فلا يتال فيما نحن فيه اخذ الصدق في توقف الخبر غير صحيح
لانه مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا وكذا القول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق مما خوذ في تفسيره
فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدي بمن لا الباء
بالجملة الخبر حتى يعود الدور بالنسبة على اختيار في شرح المفتاح حيث قال ونوضحه ان كل نسبة
اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف عنها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح
بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاشتغال الخبر عن زيد دون الخبر عن نسبة القيام اليه
وايضا الصدق والكذب بظاهر هذا الكلام يوصفان باعتبار اختلاف القصد فيكفي في جواب الخبرين
وذا غير متصور والا لزم تعريف الشيء بما بانه فالمراد ان اختلافهما كاف بالاعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس
وان استلزم اختلاف احدهما اختلاف الآخر فظاهر تعريف لما هو موصوف صفة المتكلم او رد عليه ان معنى صدق
المتكلم صدق كلامه فقد اخذ الصدق في تعريف والغرض في هذا الجواب انما هو اخذ الخبرين فالدور بحاله اجيب بمنع اخذ الصدق
وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اخذا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما
كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين على ما ذكره تستلزم وحدة الخبر
فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه متعرفا فلا يصح كونه متعرفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم
غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح التعريف بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب بنا فيه واما ثانيا
فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الذي ذكره المجيب ونلخيصه ان الوجه الذي المبني

على اختلاف القصدين لا يصح وانما للتوقف فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان
القول بان الموقوف الخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون انشاء الا جالا يتم وترك ما يتم فان الوارد
تعريف القصد الذي هو جزء من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا الكلام
لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذا ثبت ان هذا التعريف منه في صدد بيان اجزاء تعريف
الخبر وهو ليس بمتعين فليتأمل اي مطابقة حكمه قبيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في
تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير يسامح منه لبيان ان الحكم لا
يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والمعنى ان المقصود هو الاتيان بالخبر المطابق
وعدها صفة للحكم تارة وبالذات وبواسطة تتصف الخبر بها وهو الخارج الذي آه اراد به
خارج ذات المدرك لا ما يراد في الاعيان كما سيأتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد بيان ذلك آه
المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر
بالاتم باعتبار ان شيئين اللذين ارجع اليه ضميرهما عبارة عن طرفي الكلام فالفاء في قوله فمتى قطع النظر داخلة
عليه حكما لكن ما قدم عليه معمول وهو الظرف المذكور ووقع موقعه ادخل عليه الفاء في الحقيقة زايدة في الخبر على
مذهب الاخفش وقوله اما بالنسبة في موقع التصفة للمقدر والمعنى دل على وقوع النسبة دلوعا اما بهذا الطريق او بريق
واما الواو في ولا بد وان يكون فهو اما داخل بين اسم لا وخبرها لتأكيد الملصوق او للعطف على مقدر
مناسب للمقام فمطابقة هذه النسبة آه الظاهر انها هي النسبة التي دل عليها الخبر وكلامه في كتبه
يدل على انها وقوع النسبة اولا ووقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب
ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية
ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع تحاذيهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من
الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الوقوع باحد الاعتبارين غير
بالاعتبار الآخر فيجوز ان تحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول اتفقوا على
بان ابوآء التقضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وعدوا عرف
به الشريف ايضا ولا شك ان التقضية محتملة للصدق والكذب فليتأمل للزوم الظاهر آه قبيل
الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني ما يراد في الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج

بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليه الكلام بدليل السياق لا ما يراد في
الاعيان فتدبر اللزوم الظاهر علة لانتفاء القصر وقوله فانا لو قطعنا آه بيان وجه اللزوم وكلمة
عن بطلان المثال الاول مع ان اللزوم بين بالظهور واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر
الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز عندهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة
الخارجية ما يراد في العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية اعني بها اذا ليس شيء
من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا تحقق مطابقة
الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور للنسبة لاتصافه
بالامكان سواء وجد في الخارج ام لا بوجود ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يراد في
العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعتبرة اللغة والمتعارف الواقع في
محاورات البلغاء وهو القضايا الخارجية فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة تأمل قبيل
مطابقة لاعتقاد المخبر قبيل على النظام قولنا صدق الخبر مطابقة للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان
فان كان الاول ثبت المطلوب والا كان الكاذب قولك صدق الخبر مطابقة لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقاده
وقد كذبه جوابه انا نختار الاول ونقول صدق هذه القضية المخصوصة مطابقتها لاعتقاد كذا يستلزم
ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه القضية
الواقع فتأمل اللهم الا ان يقال آه قد جرت العادة باستعمال هذه الالفاظ فيما في ثبوته ضعف
وكانه يستفاد ذلك اتباعا لما ذكره وجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم تجويز الكذب في الاثبات
وهو مخالف للاجماع فليتأمل فكلامه خبر لصدق فريقه عليه وهو كلام نسبة خارج اذا لم يشترط
كون تلك النسبة كائنة في الاعتقاد والقائل به وتمسك النظام آه التعريف بقيد ان كانت من قبيل
المنصوبات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في المشغول الا انها تتضمن دعوى ان هذا احد لذلك الشيء
او هم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى الضمني فلا اشكال فلو كان
الصدق في عبارة آه فيه اياء الى ان الآية وان اثبتت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناط
عدم مطابقة الاعتقاد واذا انتفى المطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لا تثبت في جانب الصدق
انتفاء ظاهر الا ترى مذهب الخصم ولا تثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة

لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لانسلم رجوع الكذب الى المشهود به بحسب
نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار
عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما خفي
على المنصف وبهذا القدر الوجه لكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح
واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره النوم هذا الوجه مأخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشعر به
النظم فيه والحلف بالكسر مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث في الثاني يجيء بمعنى
القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى
المفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يتعولوا ذلك والانقضاض التوثب وسلول اسم
ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتأنيث وقوله ما اردت الى ان كذبك اي اي شيء حتى انتهى
الى تكذيب رسول الله اباك والمقت البغض هذا وقد يقال منع الآية الكريمة ان المنافقين
قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو بشهادتهم بر سالتك
فان الكذوب قد يصدق الجاحظ انكر بيان الحاصل المعنى واما وجه التركيب فلظاهر
انه فاعل حذف فعله اي قال الجاحظ لان حذف المؤدا سهل من حذف الجملة فهذه اقسام ستة
آه لا يخفى للمفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما
مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو
الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل
من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفائه
بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة في الايضاح ستة ايضا
اي عدم مطابقة للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق اشار الى ان ضمير مطابقة للخبر لا للواقع
لئلا يتفكك نظم الكلام لان ضمير مطابقة في المذهب راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع
الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافقا لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اي حكمه
للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته لان الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور
وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام

الاعتقاد والواقع جميعا فهم اذا انضم اليه عدم التأمل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة
الاعتقاد وكون الصدق مطابقة لاستقام في الجملة وهو ان شهادتنا هذا عن صميم
القلب يريد ان كون هذه الشهادة عن صميم القلب كما اخلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل
ان يكون تكذيب الله اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح
الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ستة من
انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا لوازمه مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التوكيد
انما لوكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانما لم يدخل شهد بل ان انك لرسول الله فالجواب
ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشربت به التوكيد وهو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره
في شرح المفتاح ويجاب بان التوكيد دان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة عن صميم القلب ولا
منافاة بينهما ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء كما صرح فيما سيأتي بان حاصل
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله نعين حمل قوله ليس بشيء على ان المذكور لا يصلح
للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون تشهد اخبارا بالشهادة في الحال او عما
يستمر كما ذكره في شرحه للمفتاح لانشاء لها ولو سلم كونه انشاء جاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه
اخبارا يصدرونها عنهم كما جوزه في شرحه للكشاف في قوله لهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون
وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا آه اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المطابقة شهادة يقتضي
قولهم هذا مسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان
هذه التضمنية كافية نظرا الى حصولها العرفي وهو صدورها عن علم ومواطأة ولذا قال في فوائد العناية
ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد النائل بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة و
المناقشة في العبارة ليست من دأب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا سلم رجوع التكذيب من الله تعالى
الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا آخر بل يرجع الى الوجه الاول
فيظهر بما ذكرنا فساد ما قيل آه اذ لا سلم لان يقال لم لا يرجع رجوع التكذيب الى قولهم انك لرسول الله
لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب
ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله

فلا يلزم اختلاف الراجح والمرجوع اليه ويلزم في الاول الى قوله ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد اه جواب سؤال مقدر تقديره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع
والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما ولم يثبت هذا مما ذكرته حيث لم يذكر مطابقة
الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة للواقع
مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد والمعهود في مذهب الجاحظ وهو الشريك في المطابقة للواقع
ويحصل لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد دعاء هذا اظاهر
اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقة للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا العكس في جانب الكذب و
لا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق بارد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم
يتوافق الاعتقاد والواقع كما اذا اعتقد مطابقة الشيء لخلافه للواقع ومما ينبغي ان يعلم ان المراد
التوافق الواقع في النظر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رأيت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت
رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتأمل فكثيرا ما
يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان
طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب
وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابق واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخبط تركيب قسمين
من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد والا وعدمها مع عدمه وفي تقرير
مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام تحيل الواسطة واما الخبط باعتبار توهم
ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس ضبطا في نفس
تقرير المذهب وهو المقدوم من العبارة فتأمل وقد وقع في شرح المفتاح آه عبارة المغني
في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى مطابق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا
مطابقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله لكن والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ
وان المراد بالحكم هو المعهود بين المطابق للواقع والضمير في قوله لا طابقه راجع الى الحكم الغير المطابق
له وعلى هذا عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا لا يلائمه اذ على تقدير كونه خطأ

خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة
لا يكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجح والمرجوع اليه وقوله ينتفي منه الوجوب يبلغ نهاية
او يؤدي منه الوجوب بحكم به واستدل الجاحظ بدليل قوله ولكنهم افتروا على الله الآية هذا
حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المص بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا
مستدلا بدليل وقوله افترى بفتح الهمزة اصله ايفترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى
لانها علامة وقد يعكس وبالحشر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم جعلوا
دعوى النبي عليه السلام للرسالة آه لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما عصوا في الاول بخبر البعث
بدليل قوله تعالى حكاية بما لكم على حين بينكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الآية
وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عندهم لان الكفار يستدعي بعضهم بعضا الا قوله فانهم
على سبيل منع الخلو اذ به المنع الاول المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكره في كتب المعربين
وانما نزل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيل في نفس الامر لانه لا غرض لهم
في نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان التردد بين مجرد
الكذب والكذب مع شناعة اولى فليتأمل لكان اظهر انارة الى انه اظهر مما ذكره المحقق
وما ذكره المص ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي
التردد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن
اعتقادهم عدمه غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي التردد لانه يستلزم التجويز
نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى
ام صدق فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقوله ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم
ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتأمل فان قلت الافتراء
او يحتمل ان يكون اعتراضا على التسليم السابق وعلى قوله لانه الكذب عن محمد فيه الاول كان قوله
هو الكذب مطلقا مقدمة مسلمة لا على الاطلاق فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس
بخبر قبيل الاولى الواو ومكان اولان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم
يحتمل الصدق او الكذب وبهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر نفي التردد واما اذا كان المراد معنى

فصر اخباره عليه الصلوة والسلام بالبعث على الانصاف باحد الامرين فالظاهر لفظا او التضمنية
منفصل حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عم عندهم الا باحدهما على انه قد سبق
في بحث الحدان او يحمل بمنع الواو وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار في الانشاء
والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل او
ان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما الاول
فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على النظر المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم
خبر عاما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان الحصر
فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم بهذا الكلام ان كان لنسبة المدلولة خارج فخبر والا
فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا يسمع ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا
لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق
والكذب لا نفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها موردا
للاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من البين ويضمر عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه
عليه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا اي النسبة اي اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا
فيه نظر لوجوب علم المخاطب اذ توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث اورد لا الا التي
لنفي الجنس والاستثناء المقتضي لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير
للمفهوم بالقرينة المقابلة بالمشهور والكناية في اثبات المقصود ونفي فرق يختلفان به فيه في الاحتمال
وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب
كما ذكر الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل
الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان
علم بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو فقبل ضرب الشارح عليه الخط لعدم
استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لها من حيث ذاتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب
وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البتية
محتملة لها مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج نفس اللفظ وقبل حاصله

حاصل ان العلم بالنسبة او داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية
فعدم اعتبار العلم ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فان
نسبة التقييدية من حيث هي هي اي من حيث مفهوماتها وماهياتها الوضعية لا تحتملها
والخبرية من حيث هي هي تحتملها بخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع
فتأمل حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان
صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني
اتقلمني بضب انا حرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد
تكون اوصافا فلان قولنا انا حرشته صفة مميزة لضب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور
ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما منزلا بان
بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود فيه بل الجهل الكل ان صاحب الكشاف اشار في قوله
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي
فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف
في حاشيته فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يقال ان خص
الاوصاف بغير فهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فتأمل
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون
اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر كما ان حافظ التوراة يمكن ان يقال مراده
ان الاخبار بعد العلم قد تكون اوصافا لانها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم
وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جواز الجهل لا الى وجوب عدم الجهل به فالاول محمول على الكلية
بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيه انها اخبار البتة لا اوصاف
وهو ضعيف كلية اه المراد بالكلية اعم منها
وبما يجري مجرى الكلية المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم
المعنى اللغوي لا المعنى الاصطلاحي المشتهر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة
بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها وبالمفهوم في قوله المفهوم الاولي ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات

حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق
المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب يده هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم
الظاهر ان التعريف مبني على المشهور من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية لكن
مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الجملة
الخبرية للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف
النحاة وما ينتفي ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي وما يراه ارباب
المعاني من الخواص والمزايا بغير او لا وبالذات في المعاني وتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم
المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني ثم اعتبارات الاسناد تجري في كلامه مبنية واما
اعتبارات المسند والمسند اليه من اوصاف للمعاني فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها
للاولوية المذكورة كما لا يخفى هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء
اي صار ذا صورة مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين وهو قضية مشهورة فيما
بينهم يدعون فيها الكلية ولكن فيه بحث لان لمجموع النسب نسبة الى الكل منها بالكلية وهذه النسبة
ليست متأخرة عن طرفيها ضرورة دخولها في مجموع النسب فتقدم الجزء على الكل ويمكن ان يجاب
بان مجموع النسب من حيث هو اعتباري لا يوجد الا في الذهن فلا يعرض له نسبة الى واحدة
منها الا فيه ولا خفاء في ان العقل ما لم يلاحظ المجموع لم يعتبر له نسبة الى شيء فهذه النسبة
من حيث انها متعلقة بالمنسبين المخصوصين متأخرة عنهما ومن حيث انها نسبة بدون ملاحظة
خصوصية المنسبين داخلة في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده من حيث
انها نسبة لا من حيث خصوصيات المنسبات بل لا يمكنه ذلك واذا عرفت هذا المعنى الكلية
التي ادعوها ان كل نسبة فهي من حيث انها متعلقة بالمنسبين المخصوصين متأخرة عنهما وذلك
لا ينافي تقدمها على احدهما بوجه آخر اظهار التحزن والتحسر آه استعمال الكلام المذكور في
اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز وحقيقة ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز
مرسل والآية المذكورة من قبيل الكناية لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه

يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم والى هذا
اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهارا لتعليل المقدر اي قالت ذلك
اظهارا وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الآية
للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والتأنف
الاستئناف والباء في بنفقه للتعدية اي يرزقه وقوله ومثل هل يستوي الذين
يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان لا استفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي
منتظم في السلك المذكور وامثال هذا اكثر من ان يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح
ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة
من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشي
بان من اذا لم تكن تفضيلية وقد استعمل افعل التفضيل بدون المشاركة ولا شك ان
التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سوغ في العبارة
اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية لكن فيه ان
يعلم السر والخفي والمعنى اكثر من ظلمها فتأمل فومي هم قتلوا اميم اخي المعراع
حارث بن ظالم المري آخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلئن عفوت
لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي اميمة اسم امراة كانت تلومه على ترك
الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اي يا اميمة واخي مفعول قتلوا
ورميت مع يصيبني تنازعا في سهمي واللام الاولى في كل من معراعي البيت الثاني موطئة للقسم
والاخيرة فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير والمراد
هو الاول في البيت والتسطو الاخذ بالعنف كما مر وحاصل المعنى ظاهر اما
الحكم او كونه عالما به اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم
لا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا
بان تبعض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر وتبعض اللازم لا يستلزم
عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال

الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين
ولا يجوز انتفاؤهما ممن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكر من
وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والتعضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ
اباعلي اشار في النهج الثالث من منطق الشفاء الى ان المنفصلة الغير الحقيقية اقسام ما
غير مانعة الجمع والخلو كقولك رأيت اما زيدا او عمرا او العالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن
ما نحن فيه من هذا القبيل لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد
بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس في افادة ما هو من اوصاف
اللفظ وان اراد ما هو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا
نسلم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فيجوز ان يتخلف
مدلولها عنها والجواب حمل الادراك على المعنى الاعم فليتأمل فان قلت فعلى التعميم
على ان مدلول الخبر آه لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله الا
يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له فتى ترتيب السؤال على ما قبله نظرا الى ان المذكور فيه ان
المراد بالحكم المفاد وهو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان
القائل يكون مدلول الخبر هو الايقاع قائلا بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه
الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم والا لما وقع
ادخال اللام الفاصلة بين جواب بامتحض للشرط وما يتضمن معنا ما على جواب ان الشرطية
المتحضة لبناء على تشبيهها بلو شايع في عبارات الملخص عن معناه الذي وضع له
الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في الاول مطلقا كما في المجاز وح لا يتحقق
الكذب الظاهر انه بيان لبطلان الكلية اعني قوله ولما صح ضربت بدا لو قد وجد منه الضرب لانه قال اذا
منقوض بانه لو صح هذا والاستراء ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلولا لم يصح ضربت زيدا
الا وقد وجد في المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتخلف
مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول ان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا
بانتفائه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول او ان تحقق نفسه فلا محذور

وللزوم التناقض في الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو داخل في
الوجوه التي استدل بها على ان مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسها وظهور المعنى يقتضي
ان يكون معطوفا على قوله لانه يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح آه لان لزوم التناقض ناش
من عدم صحة ضربت بدا في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث في وهو ان
هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات والنفي عند الاخبار بامرين متناقضين
فلا يصح سببا للعدول لانا نقول التناقض بين النفي والاثبات الا يرى انهما يرتفعان عند
الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء في وجود التنافي بينهما و
اجتماع المتنافيين اللهم الا ان يمنع التنافي ايضا بناء على حمل النفي والاثبات على الادراك
بالمعنى الاعم فليتأمل ثم في قوله للزم التناقض مسامحة لان التناقض لازم النسبة والاظهر ان
يقول للزم اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع
الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى
ولو حمل على حذف المضاف اي في وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى
الفاعل اي المتناقض لكان تعسفا قلت ظاهر ان العلم آه فان قلت تقرير الجواب
بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان جملة ما يهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير
كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفائه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت
الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم
ثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر
في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله
في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلول عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم
المجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء او انتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت
من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول من الدليل وان العلم بثبوت
الشيء يستلزم ثبوته فتبصر تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على ان لك ان تصير الى حذف المضاف
اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت

مثلا لا يستلزم جزم شبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذلك العلم بالمنع الاعم فتامل قوله
وكانهم ارادوا آه انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلول الحكم
بكذا مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما
استفيد من اتفاقهم على ذلك التفي لعدم القائل بالواسطة لا من تصريحهم به فلما وجه مرادهم
من التفي نظير انعدام الاتفاق المذكور بالمنع الظاهر تدبر قوله فلم يصح قولهم بين منهومي
زيد قايم زيد ليس بقايم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين هذا مبني على ما ذكره سابقا من انه
يمتنع ان يقال انه لم يقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان
ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب لو عند القايل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع
تحقق النسبة التي شوجها احدهما اذ بانتفايها لا تحقق نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين
قوله بل المراد انه يحتمله من حيث هو والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا
غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا خدوش في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب قوله وسيجي
الاولى فايدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه ان فايدة الشيء
ما يترتب عليه الحكم الخارجي ليس كذلك بل الامر بالعكس على ان فايدة اللفظ ما
يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فايدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه
قوله وهي بدون الاولى لا يمتنع ذكر هذه المقدمة هنا استطرادي اذ لم يذكر في المعطل
اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله لان العلة
الاولى بدون الثانية تمتنع نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانها لم تذكر في صدد التعليل
قوله اي اللازم الاعم بحسب الواقع والاعتقاد ان فيه كناية بالاول عن الملزوم فان
مجهولية المساوات لازمة للاعم اذ لا مساواة فيه فلا علم بها وانما حمل على ذلك لان اللازم
الذي نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولوم بقل كما هو حكم الاعم ليلا يتوهم اختصاص
الحكم بالاعم الواقعي المتبادر من ذلك العبارة مع انه يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من
التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فالاعم
المجهول المساوات محمول على منهومه الظاهر متناول لا لمنسميه اعني المساوي والاعم وفي هذا المحمل تنبيه

تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من
وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود الخبر فضلا عن كونه عالما بني ان يقال حكم اللازم المجهول
المساوات هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم
فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قبل الفايدة هي
الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب واللازم هو كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيصح عين
اللزوم بلا كلفة قوله وهي بدون الملزوم لا يمتنع فان قلت حكم اللازم الاعم وجوب وجوده
بدون الملزوم لعدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت
وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء
ههنا الا ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة آه لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار
العلمين كان الملزوم واللازم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا فسر العلامة اللازم الملزوم
بالاعتقادين يعني العلمين ثم ما نقله الشارح عن العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهرة ان
المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بنا الى صرف
الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فايدة الخبر نفس الحكم هو الموافق
للغة فان فايدة الشيء انما تطلق على ما استفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم بما بعده بان
ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص هكذا ينبغي ان يفهم المقام ثم اعلم ان موافقة كلام
العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر من المص
انه حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين
لا بطريق القطع لجواز ان يكون غرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان
اللازم الملزوم نفس المعلومين فافهم قوله بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم بالفايدة
مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون الخبر عالما به قوله لان العلم بكون
الخبر عالما آه اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشيء علمنا
الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله قد احاط
بكل شيء علما فان زيدا اذا خاطبنا بكلام لا يفهم لا نفهم علمنا بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فسر لنا

بلغة تفهمها لان حصل العلم بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا عالم به حاصل قبل ذلك و
وجه عدم الورود انما يمنع في الصورتين علمنا بان المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص
على ان الصورة الثانية لا تخلو عن سماحة لانا اذا لم نعلم كلام عمرو فمن اين فهمنا ان ما تكلم به جملة
خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيها ولا يخفى بيان آه اى فلا يصلح قولكم ان سماع الخبر من
المخبر كاف في حصول الثاني منه فلا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول
وفي نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال
المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعاني المقصودة
من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اى اعتقاد به قطعي او ظني فانه يسمى علما في العرف
كان ذلك سببا بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه ويمكن أن يقال آه
الظاهر ان مراده حصل الفايدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم أيضا موافقا لما في المفتاح
واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفايدة علما وتحققا لازمها بنفسه واغاورد لفظ الامكان لما في
اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي فتصحيح
الاحتمال الاخير لان فيه فوات المناسبة ايضا ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب مما ذكر
ذلك الفاضل لان في ذلك فوات التناسب و مخالفة كلام المفتاح وكلا شيء منهما في هذا واما مخالفة
تفسير المص فمشترك كونهما فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدى المخالفتين تونس بالاولى
كما لا يخفى فليتأمل مستخرجا للخبر اى المصنوعة على حذف المضاف منزلة الجاهل
ذكر الفاضل المحشي ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساما ثلثة الا ان المطلوب اى ان المراد به
تنزيله منزلة خالي الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخالي في عبارة المفتاح بمعنى
الخالي عن العلم بالفايدة فيتناول الخلو من الحكم والتردد والانكار فليس فيصرح بما ذكره ولا
تصرح بغيره ايضا ولو سلم بعد دلالة عن عبارة المفتاح ما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان
يبقى هذا على عمومه و بغير تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كما لمنكر بما سوى العالم الا بالعكس كيلا
يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو أبهم في مثله وان كان عالما بالفايدة
نقل عنه صح ان المراد ما يعم لازم فايدة الخبر لانها فايدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بها لا يقتضي

لا يقتضي لقاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخفيف على
انتهى العمدة وفي بعض النسخ بالفايدتين فالامر ظاهر ومثله هي عصاي انما
غير الاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في انه في كل منهما سوق
المعلوم مساق غيره ومع هذا لا يخلو عن سؤ ادب في الاظهر ان يقال المراد من السؤال استحضار ما هيته
العصا بصفاتها لينظر المباينة البعيدة بين المطلوب والمطلوب اليه والجيب ليس بصدد الاخبار
والاعلام بل بصدد جوابه ولقد علموا لمن اشتراه آه اللام في لقد علموا جواب القسم محذوف
وفي لمن اشتراه لام ابتداء كما في علمت لزيد قايم ومن اشتراه مبتداء خبره ما له في الآخرة من خلاق
والخلاق النصيب واللام في لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا
يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو في الآية للتمني مثلها في قوله الا لتا ولو نرى اذ المجرمون الآية
ففيه ايضا نفي للعلم بطريق آخر وكيف تجد اما حال من ضمير عليك او من كلام رب العزة اى
مقولا في حقك او مقولا في حقه واما حال من ضمير تجد وهو استيناف في موقع جواب اللام وحاصل
معنى الآية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى استبدله واختاره
على كتاب الله ليس ما له في الآخرة نصيب من الثواب اصلا ووالله لبئس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها
لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اى بثمرته وما يترتب عليه من انه لا خلاق له في الآخرة لامتنعوا
عنه واعلم ان مساق الكلام لتقبيح حالهم بتعين تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى
الآية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر مثلا في الآخرة نصيب اصلا لانه ليس نصيب واجر
على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فينبغي تعلق العلم المثبت والعلم المنفي
واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المعرفة المستفادة
من كلمة ليس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما الوجود الاول بدون الثاني في المباحث
يعني ان ثبت ان توفر آه لما كان غرابة تنزيل العالم بفايدة الخبر منزلة الجاهل
بها باعتبار حصول العلم بالشيء بمنزلة الجهل به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل
باعتبار حصول وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد آيتين
لاثبات هذا الامر الغريب واراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفايدة وعلى هذا زيادة

التعميم الآية الثانية فتأمل لاعتبارات خطابية اى اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم
لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاجمال تعليل للنفى كما ان فى قوله بناء تعليل على
وجه الاجمال ان هذا الخبر ليس على انهم بل الى الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا
سلب علمهم بدوا ءة الشرء بنافى اثباته فى صدر الآية على انه لا وجه لنسبة علمهم بجهلهم بذلك الجهل
الشرء منزلة الجهل لان ارتكاب الشرء انسب بعدم العلم من مقابله اعنى جهلهم بذلك الجهل وايضا
اعتبار القارئ الخبر الضمنى اليهم تعسف لان هذا الخطاب لمحمد عليه الصلوة والسلام
قد عرفت جريان هذا التعليل فى الاول ايضا لا يوافق ما فى المفتاح لانه صرح
فى ان العلم المنفى هو العلم المتعلق بان من اشتراه مالك فى الآخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان
الاستثناء معنوى وما رميت اذ رميت روى انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة
من الحصباء فى وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينه فانهزموا
فنزل وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمى الصادر عنه عم منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمى
لما لم يكن ثما يترتب على فعل البشر جعل الرمى الصادر عنه عم صورة غير صادر عنه حقيقة فالنفى
باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة وهو اراد من قال اى ما رميت حقيقة اذ رميت
صورة يعنى ان القيدين للنفى والاثبات لا للمنفى والمثبت حتى يرد لزوم عدم توارد النفى
والاثبات على شئ واحد واما من قال فى معناه وما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا فتمحل واذ
التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة
الا ان خصوص هذه الرمية معجزة خلق لله تعالى خارجة عن طوق البشر فقيل مراده بيان
سبب التنزيل لا ما تواردا عليه النفى والاثبات فظهور ثم المراد من الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين
على انه لا ينبغى لهم الذهول عن انه تعالى هو الذى يهيج مثل هذا الفعل البديع الذى يطيش فعله ولو
كسبا اولوا الاحكام بمقتضى الجبلة فظهر نكتة التخصيص ولا يرد جوابه فى جميع الافعال فتأمل
واذا كان قصد المخبر اشارة الى ان القاء فى فينبغى للتفريع وقوله حذرا عن اللغو
اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغى
ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لانه نقص من حذرا عن الاخلال ولا ازيد حذرا

والاكبار رجل الشئ صغرا وكبرا وهما ههنا بمعنى المفعول بيان للحسبان واصل الشئ
جعله حلوا واراده حبلة مرا والابهام الافتداء الى شئ مفعول اى خال عن
المزايا والخصوصيات كالشئ المنقوش الذى غسل فذهب نقوشه المستحسنة والنسبة العالم
بالانساب والتاء للمبالغة وجوابه ان لفظ ما فى التعريف عبارة عن الملابس والقرينة
عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى ملابس الفاعل والمفعول اذا كان مبنيا لحقيقة اه فانه
اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا
كان مبنيا لحقيقة اه والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز فيه بحث
من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذى هو الفاعل والمفعول الحقيقيان بالاتفاق
ولذا قالوا غيرة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذى هو المفعول مع ان ضمير العيشة
فاعل لفظى وفى جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذى هو المكان
والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه
ولا شك ان الناقة فاعل حقيقى للاقبال فيدخل قولها سابقا فى تعريف الحقيقة ولا ينبغى جعل ما
عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يضاف اليه ما ذكره الفاضل المحشى وثانيهما ان
المفهوم من قوله سابقا فى صدد دفع اعتراض المصنف عن السكاكى وكما ان قول الشيخ عبد القاهر آه
ان الكلام حجة على المصنف ويعترض عليه بالمخالفة فيكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المصنف
لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلى وقد يجاب عن الاول بان المراد
بالفاعل هو الفاعل الحقيقى الاصطلاحى لا الحقيقى الذى يقابل الاصطلاحى وبالمفعول ما وقع عليه
فعل الفاعل وكذا الكلام فى البواقى والاسناد الى المبتدا ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف
به وعن الثانى بان قول الشيخ لا يكون حجة على المصنف انما ذكر فيما يبنى سند المنع ان قولك الانسان
جسم لا يسمى حقيقة فى الاصطلاح فمت وما ليلة المطى بنائم صدره لقد لمنى
بام غيلان فى السرى والسرى هو السير فى الليل ومغنى البيت ظ وجوابه ان
معناه آه يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو اوذى
بصوت الاثبات وقيل صام النهار كان الاسناد لغايرا ما هو له قطعا مع انه حقيقة فالصواب

ة اجوابا على ما نقل عنه رح ان يقال نختار الشق الثاني من السؤال فنقوله فقد دخل في التعريف
من المجاز العقلي آه ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسنادا الى ما هو له
فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها
ولا خير واما انهار كصايم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار فمجاز
وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما في قولك انهار كصايم ام انت وكون
الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في المقصود وبقي مجازا
حكميا آه اما تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة والاسناد فلتعلقه بالحكم اما
ظاهرا او معتبرا اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في
النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان النفي ما يدخل
بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه رح واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاطراف
اولان كلا منهما وبمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاقسام وان امكن امثالها
في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوايده اي غير الملابس الذي آه تقييده ما هو له
بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو مساو لملابس غير ملابس هو له
وانما لم يجعل الى ملابس لئلا يكون له اباء الى ما له في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا
اسند اليه يكون كالمسند حقيقة كما سيجيء ولو قال اسنادا الى ملابس لئلا يكون له لم يفهم هذا المعنى
بتاول لا يخفى ان قيد التاول يخرج عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له فكانه انما
لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية مهجورة في التعاريف تطلب ما يؤول
اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من المعقول بيد ان التاول طلب المآل والمآل اما مصدر
مبني على المفعول اي المرجع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة
بيانية وفي من المعقول ابتدائية ومن المعقول حال اي تطلب الموضع كائنا من جهة المعقول محضا وان
لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او
الموضع المعقول اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في المعقول فلم
يكن موجودا على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون

ان يكون الكل مجازا حقيقة في نقل الا ولان تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان
تطلب ولا يظهر بها فالاحتراز الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المآل قد يكون
غلبا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه وحاصله
ان ينصب قرينة اشارة الى ان تطلب القرينة ليس معناه ان تاول الظاهر الا تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس
نصب عينها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس الا لنصب قرينة مانعة عن ارادتها
وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري الحقيقة مصدق عليه انه
اسناد الى غير ما هو له تاول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر
مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانا اذا حملنا التاول على نصب القرينة
لم يكن للقوله ولا بد للمجاز من القرينة فايدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التاول ملاحظة
ملابسة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي
خلق الله الافعال كلها بالتاويل والمقصد ان اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والتعبد بان
للتاويل وعلى هذا لا يكون من دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثا فلان نصب
القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب للالباس المقصود بالكلام عليه والتاول انما يحتاج
اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر
يمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة ولا نسلم ان المراد وهذا
منقود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك لقول من ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى اللفظية
وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي
وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان المراد كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول على
نصب القرينة على الوجه الذي ذكرنا ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب الى الفعل
قيل عليه ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلتفت به معنى الفعل ورد ان التمثيل بحسبه رضيه
واخواته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه يكون اصلا ويكون المراد اي للفعل معناه ورد عليه
ان معنى الفعل تناول المصدر والمعنى لجعله ملابسا للفعل على ان معنى الفعل تناول اسم التفضيل
والظرف وما لا يلابس المفعول اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان يختار الشق اذ لا يلزم من التعول

بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منها الكل منها بالتفصيل موكول
الى الشامخ العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين
وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني صول الضرب فليفهم قال الاسناد يمكن ان يقال المراد بالفعل
الحدث وهو المصدر المنسوب الى فاعل ما بانه صادر عنه ولا شك في وجوده في الفعل الاصطلاحي وما
سوى المصدر كاسم الفاعل والمفعول ونحوها مما فيه معنى الفعل وح يصح قوله الآتي والمصدر وكذلك الآلة
الآتية انتهى وفيه بحث اما اولا فلان التعريف في قولنا اعجبني ضرب اللص الجلاد يصدق عليه المذكور فتعضيه
لزوم ملابسة الشيء لنفسه بجاهها واما ثانيا فلان الفعل بالمعنى الذي ذكره اذا تناول ما سوى المصدر
عاد الاشكال بوجه آخر لان اسم التفضيل والظرف لا يلابس المفعول به وهذا المحذور وارد على الشق الثاني من
الترديد السابق ايضا ويمكن ان يقال المراد بالفعل اعم من الاصطلاحي والحقيقي وملابسة هذا القسم
للامور المذكورة بضرب من التوزيع المذكور الى فهم السامع من القواعد مختلفة معنى الشيئين المتعرف
فيفسر شيء بالمختلفة باعتبار ان معنى التعرف هنا الاختلاف لان الفعل الاسند اليها
وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى
قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا
وانما يتغير نصبه وهو ليس بمأخوذ في مفهومه ولو سلم انه مأخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد هنا ليس الا النصب
واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شيء آخر معتبر في مفهومه فكذا التعريف الثاني
وهذا القدر يكفي وجها لتجويز الاسناد الى الصدر دون الآخر اسناده الى الفاعل اذا كان
مبنيا لما حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت
الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه وغير المفعول في المبني للمفعول
آه فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتأديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول
الى غير المفعول به فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المبني كورا الى المفعول به
بواسطة واسنادها الى غيرها للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة
وفي الدار وللتأديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه الى غيرها ويمكن ان يقال
المراد من غيرها هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان

والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي
ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب
يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل آه
على التمثيل وبناءه على الظاهر الاعم الاغلب يعني لاجل ان ذلك الغير ينابه انما اعتبر الملابسة
بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يعتبرها بملابسة الفعل لغير ما هو له مع انها تكفي لاسناده اليه لان
المصنف اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده
الى غيرهما لمضايقة لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة
ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل وانم في صرف الاسناد الذي
هو حقها عما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة واما الغرض تشبيه آه
لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظا استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة
والاسناد ليس بلفظ كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية
بمعنى ذات رضى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا
البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتأنيث كعلامة
فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى الناصب
ولهذا لم يقل والقصد انه بمثل آه ودابة دهياء الداهية العظيم ودواهي
الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهيته داهية دهياء ودهوته دهوا وهو
توكيد لها احدهما وصف الفاعل آه على السؤال الاول مع جوابه فاشير اليهما فيما
واما اعاده ههنا لان الغرض الاصلي مما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمفعول
اصالة ههنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما والاليم هو المعذب وصفة
فعله الالم الوجع فان جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل اي الموجع فالمعذب على صيغة
المفعول واطلاق الفعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل للملابسة
وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي الموجع مثل التسميع بمعنى المسمع
كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى

السموات الآتية الى ان التفعيل بمعنى المنفعل ليس بثبت واسند الى المفعول بواسطة

فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذى ذكره المص فى الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لا

يندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة ويلابس الفعل بواسطة في

فاى حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة فى التصريح ازالة الغفلة

والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقى وغيره المعتبر

عند صاحب الكشاف آه يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى مطلقا ما

ذكره فى توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا ظهر ان الاقرب

من الاحتمالين اللذين ذكرهما الفاضل المحشى هو الآن كما لا يخفى يا سارق الليلة اهل الدار

الظاهر ان انتصاب اهل الدار بتقدير اى لصيرا اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق بحال

سرقة مال او مطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور آه حاصل هذا الوجه ان

المجاز العقلى وان كان يوجد فى النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف تناوله ايضا

باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث تناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام المستلزم

له وملخصه منع اطلاق المجاز العقلى على ما يشمله هذا التعريف على هذا التوجيه يضمحل ما اورد عليه

من ان تعميم الاسناد للتصحيح واللازم منافى كون التعريف للمطلق لانه ح يكون للمجاز العقلى

فى الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير فى قوله وهو اسناده آه راجعا الى المجاز العقلى المذكور فى ضمن

المجاز فى الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلى لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد

من هذا الاسناد ومعناه المتبادر لا مطلق النسبة وان التقسيم مساو للمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد هناك

الضمنى المجازى فى مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلى عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر من ان

فى النسبة الاضافية اشارة الى نسبة خبرية فالاسناد الضمنى فى المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بكون

الكوكب للخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة

للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه وبهذا اضمحل ما توهم ان الاسناد من

الجواب الثانى فاسد لعدم جريانه فى بعض صور الاضافة لادنى ملابسة كما فى كوكب الخرقاء

وقد يكون كناية آه لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه فى الكلام اشارة

اشارة الى التحقق المجاز فى مثله باعتبارين جعل الامر مطاعا وجعل آمرا فالاول صرح انه عقلى

والثانى مكنى اسنادى وربما يدعى ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكنى الاسنادى لان ايقاع

السلبية على العموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها مخزونة على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكى

والمص اى من اختصاص المجاز العقلى بالاسناد اما انه مما يفهم من ظاهر كلام المص فظاهر واما انه مما يفهم من

ظاهر كلام السكاكى فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به آه والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوى

افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق بالواسطة ولا

يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعنى افادة ليتعلق به اللام فى للخلاف فى المعنى ان افادته لما هو

فى لف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع كما يتوهم من المفتاح آه فان قلت

الاختصاص المذكور مفهوم صريح من المفتاح حيث قال لو قلت ما عند العقل امتنع طرد التعريف اى ما يشبه

بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل ولو كان الثانى ولم يجاله ايضا لم يمنع الطردية تطعا فانه

قوله كما يتوهم من المفتاح قلت الاختصاص المذكور وان كان مفهوما من المفتاح بطريق القطع الا

ان هذا المفهوم ضعيف فى نفسه لهذا اورد لفظ التوهم فمعنى العبارة كما يتوهم اختصاص الناقل

فى نقل الامر باخراج الاقوال الكاذبة ناشيا ذلك التوهم من المفتاح فافهم ولعل قائل الله

بقوله آه اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكى لان نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل يندرج ح

فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل

كما زعمه بوجه بلفظ الخلاف لا مجال لجواز ان يندرج قول الدهرى فيما عند العقل بالمعنى المذكور و

يندرج فى خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الموحد وفى علمه انبات الله البقل لانا

نقول اعتبار المخاطب هو الموحد لا يثبت الا على ان نحو كسى الامير الكعبة يندرج ح فى خلاف ما عند العقل

بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاكم فى ذهن المخاطب كساء ارسله مع انه

السكاكى جعله مما لا يندرج فيه فلذا احكم ببطلان العكس وتصوير الكلام فى صورة تصور السامع تجرد

كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساء ارسله تكلف لا يلتفت اليه قد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض

بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول على خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه

يترتب عليه بانا نافاية فائدة ما يعنى عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك العدول عنه

اعني قول خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما او هو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه
الآخر وعلى هذا كان الانسب آه فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا يخلو عن
مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف
الظاهر كان الانسب لسياق الكلام ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا
يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يجاء ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهور منع عدم
تعلق الاعتراض به كما لا يخفى ما ذكره من تقرير كلام المصنف مشوه آه عبارته حريجة وان المشوه
بما ذكره ما ذكره الشارح من تقرير كلام الشارح لا كلام المصنف فالمشوه قول الشارح في اثناء تقرير
كلامه بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا يطابق طردا تعريفا بنحو قول الجاهل فتأمل وان
اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان التعبير بتعريف المجاز واقع موقع ما هو
في تعريف الحقيقة فتقييد ما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقييد غير
هو له في تعريف المجاز بذلك وهو ظاهر عند من له ذوق سليم ولا يرد عليه ان هذا الكلام من الشارح
يدل على ان قوله عند المتكلم بالطرد الذي هو له كما هو كذلك في تعريف الحقيقة مع انه صرح في المختصر بانه
متعلق بمعنى الغير واشار اليه ههنا في الجواب بسؤال فتأمل فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله
واسنادا اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا فيه بحث لان قول النائم لمن يعرف حاله العالم حادث
قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ما ليس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
مع انه ليس بمجاز فلا يصح قيد الناقل ويصح اسنادا اخراج قول الجاهل اليه اشتراكهما في اخراجه
مع انفراد كل منهما بفائدة خاصة غاية ما في الباب ان اسنادا الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا
القدر لا يتأدى الحكم بضياع القيد اشتمل ونساد الاسناد والاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في
الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قلت اراد بالاسناد آه قال الفاضل المحشي رد
عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق تبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه اما ما هو عند المتكلم
للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف فيبقى انه غير وارد لان
غير ما هو له غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان
تفسير الغير بما يغاير حسبما قال اعني المغاير في الواقع عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يجعل الغير على معنى النفي

النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي لا لذنب بل حمله على شيء يغاير بشيء ما هو له فقصره الشارح
بان غير ما هو سلب ما هو له قصر بالاير تقييد المنصوص نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي رد عليه ان
قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه
كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد كما ان المتبادر
من ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر وح يدخل نحو قول الجاهل
اراد به ما هو المفهوم عند الاطلاق وهو انسب الترتيب بقل وما لم يعلم او لم يظن لم يعتد
المصنف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي او المنفي على عموم النفي
للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو اعاد لربما
توهم ان مجموع المجزوم والجازمة معطوف على مثله وان المنفي على احد النفيين واعاد الشارح
اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم
وقد يجعل او بمعنى الى كما في قولك لالزمنك او تقضيني حقي والا كما في قولهم لاتمكنك او تسلم فالمنفي
الحمل منتف ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد ح ايضا
فيه بحث لان قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمرا ونعم الموصى بدل
على الصلتان العبدي وجد لم يقصد باسناد الاماتة والاحياء الى كرالغداة ومر العشي
ظاهر بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم افناه قبيل الله آه على انه ابا النجم لم ير ظاهر ما ذكره
اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء الى قبيل الله بالمجاز بناء على ان المنسب يجذب
الكلي وان كان مندفعا بما سنذكره الآن وانه المبدأ والمعيد آه وجه الدلالة ان
من قال يا مبر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتقدس يكون مسلما
والمسلم قائل بالابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله فان قلت لم لم يعكس بان
يحمل قبيل الله على المجاز قلت حمل الكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر ما امكن وبهذا ظهر
اندفاع منافاة الاولى وضعيان قيد به لان الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا
القبيل والا فيجوز ان يكون حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليتين نحو
اجرى النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره وانت

خبيرا بان الشارح اذا اعترف بان قولنا احيى الارض شباب الزمان من قبيل المجاز اللغوي فقد
اعترف بفساد الجواب الذي ذكره سابقا بقوله فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي آه وبصحة الجواب
الذي اختاره فليتامل كون امثاله من قبيل المجاز اللغوي وفيه بحث اذ لا تدافع بين القول بكون احيى الارض
وشباب الزمان من المجاز اللغوي بناء على ان ليس المراد بالاحياء والشباب معناهما اللغويين وبين
القول بان جري النهر بالاضافة ولا تطيعوا امر المسرفين من المجاز العقلي بناء على ان المراد من الطرفين
ههنا معناهما اللغويان وهذا ظاهر جدا وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية
قبل شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح ارادته واجيب
بان المصير الى حذف المضاف اي وقت ازدياد قوته الارض وليس بشئ اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان
بل بغفة فالجواب ان يجعل الازدياد على المتعدي فانه قد يجيئ متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد
ازدياد الزمان للقوى بنى في كلام الشارح بحث وهو ان تغيير الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض
لا يناسب تغيير الشباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ان مية تهيج القوى النامية
فيها بل ذلك الازدياد وغير هذا التهييج والاولى ان يتفرع تغيير الاحياء على احداث النضارة
وما يناسبه مما يصلح اثرا لشباب الزمان بالمعنى المذكور والحصر الاقسام في الاربعة
ظاهر على مذهب المص فيبحث بجواز كون طرفي المجاز العقلي احدهما كناية والكناية عند المص
قسيم كل من الحقيقة وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص واقسامه اربعة على قصد الحصر
فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا
قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع بجعل المجاز على غير مصطلح وهو مستعمل في غير الموضوع له
مطلقا لاندفاع الاشكال عنه على السكاكي ايضا فتامل واما على مذهب السكاكي فغاية اشكال
وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم
والجملة من حيث هي جملة لا تكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلم فلا
ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وجعل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ جعل المتبادر
ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز
المفردين بناء على انها اكثر دورانا واشهر استعمالا على ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي

العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او ينقل المراد بالكلمة اللفظة الواحدة
وما في حكمها والغريبة على كل من الامرين لسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية
وغير جامع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم
اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها
بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال
في الموضوع وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره واسناد
اسم الفاعل الى ضمير الاسناد الجملة الاسمية والعقلية الى زيد فافهم نصب على انه مفعول به
لتتقون او للكفر تم على انها ويلتحق تم او على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم به الدنيا
وانما قال ان بتقديم على الكفر لان المخاطب بالآية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان
بدل من يوم القيمة او نصب بتتقون او بكفرتم اعني وذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وهوله وهو فعيل
لله حقيقة آه قال بعض اصحابنا لهول الشئ اي فعل الكل المامور بامر الله تعالى والا فتعلل الله تعالى غير
معتقر الى المكان وليس شئ اذ المكان في نقل الامر للمخرج فسواء رجع الضمير الى المخرج المدلول
عليه بالاخراج او الاخراج على سبيل المجاز العقلي في الاضافة لم يلزم افتقار فعل الله تعالى الى المكان
قطعا ومنه اجري النهر فصل هذه الامثلة مما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع
امر وفي على غير ما حقه ان يوقعا عليه الاسناد هما كما في السوابق وفي الاخرين انشاء معاني الامر
والنهي اي من جهة العقل اتحادهما من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة
منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق مناقشة في تحقيق قوله ولم آل جهدا
انهم صرحوا بان النقل المسند الى المميز في الاصل قد يكون مما يقع النقل المذكور في الاشتقاق لا نفسه
وما نحن فيه من هذا القبيل فان النقل او العادة هو الجميل وبهذا الكلام الناصل المختفي ولكن
تقول ايضا المراد ههنا باستحالة التي هو الحكم بكونه محالا وعدة كذلك نعم ان المصدر عن الاستحالة
مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وسوء التاسع بقرينة ان قرينة المجاز عند التاسع ظاهر الكلام
محالا فقوله عقلا او عادة تميز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عقله
او عادته تامل لان العقل اذا احتمل وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل ذا احتمل وطبعه

وهو هو من علم الناسخ لان الشيئ الذى داخل العقل ونفسه بعيده محالا فد يكون تحت يد عليه
جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتحمل
ليس مما يستحيله العقل اى بالبداهة على ما هو موضوع الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان
كان قول الدهرى مما يستحيله العقل بلفظ الصحيح لجواز ان لا يعقل فيه قطعا قبل
عليه يلزم خلو الوضع عن الفايدة وكان عبثا وانه محال والجواب منع الحصار الفايدة فى الاستعمال
فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم او العبث مرادا به ما لا يقصد به فايدة غير لازم
وما لا يترتب غير محال فمعرفة فاعله ومفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل
او المفعول غير الحقيقى اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعنى الاسناد الى ما هو له الا ان معرفة
احاطتهم فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى
حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك فى الوصفين ورد بان المكلام فى المعرفة لا فى الوجود والموقوف
الشيئ لا يتوقف على وجوده اى قول ابن المعتز اشار الى ان ما فى الاصباح من ان
قول ابى نواس ليس كما ينبغى وقيل ابو نواس كنية لابن حزل فلا فى خالفه اى
يزيد كما انه حسنا فى وجهه قيل التزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على
الحسن الكايئن فى وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اى يزيد كما انه علم حسنه سوى الحق
قيل حزه الشارح المحقق بخطه بناء على ان المراد بها على العاقل الحقيقى بدليل الحصر فلا يصح
استثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع حمل مساغ فالاعتبار فى ذن
آه قيل المراد بالفعل فى قوله يرجع اليه الفعل المسند بالنطق الى المفعول كالقدوم ولا يلزم
من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز فى اللفظ ملخصه ان الاقدام مستعمل
فى معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفى والاثبات بل يستعمل منه الى القدوم الذى هو المقصود
الاصلى فى لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه
السكاكى بقوله والحقيقة فى المفرد والكناية شتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان
فى التصريح وعدمه وبهذا التقرير يسقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ مثلا فى اقدمنى
جعله حادثا فلام انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار

فالاعتبار اذن آه سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز فى اللفظ وانما يلزم اذا
كان الموجود المعنى الحقيقى للاقدام والحق ان قول الشارح وان كان معنى اللفظ موجودا الحقيقة
لم يكن مجازا فى نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذى يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان
القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلل اذ لا صبر الى ما نقله الشارح من ان الاقدام المسند الى
الحى مجازا حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقى للاقدام المسند الى الحق مجازا
ولا يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذى يرجع اليه اللفظ اعنى
اقدمنى وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتامل اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص من فى الدار
قبل لانم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا
المعنى وان كان صحيحا فى نفسه الا ان ههنا ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين
الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح حيث قال لا اذ لا معنى لقولنا
آدى الا معنى لذلك القول فى الآية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور
ولو مثل بقوله فنام ليلى آه اوله يا رب قد فرجت عنى بعض والشعب بشكبى الغين
الغين المعجمة نبيح الشر ولا يقال شغب بفتحها كالاستخدام اى كما هو حق الاستخدام
وهو فى الاطلاق ان يطلق لفظ له معنيان احدهما ثم يضمر الآخر او يراد باحد ضميره احدهما ثم بالآخر الخ
قيل لما لم يكن للنهار معنيان لان النهار الذى ادعى كونه صائما ليس شيئا غير النهار حتى يضمر بها
بالاستخدام لامنه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه بل هى كما فى قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث
اما فى الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه فهذا عين
الاستخدام واما فى الثانى فلان الكاف فى الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التى
بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكره المواقف فلا قرب فى الجواب الحمل على حذف المضاف
اى كسائر الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئياتها تستلزم صحة العكس فلا محذور فى المنهور
فى العبارة الاستخدام بالحاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا و
خادما للمعنى المراد وجوز ان يكون بالدال المعجمة مع الحاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان
الضمير عائدا هو حقه من الرجوع الى المذكور ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء آه فيه بحث

اذ يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظائره بجعل المسند على المجاز اى بامكان امرئ يا بناء مثلا
فصح النداء اليه للخطاب معه لولا ما يفهم من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية اى هذه الصورة
ايضا وجواب ان مبنى هذه الاعتراضات آه كون مذهب السكاكي كما ذكر الشارح
المحقق ظاهر من نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضات المص نعم يورد على السكاكي ان الاثبات
المحقق يمتنع قيامه بالقادر الا دعائي حقيقة فيضطر الى التزام المجاز العقلي بالآخرة ويصير
سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية ضائعا اعتراض قوي هو انه
قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع
ان المكنية في قول المحوتي واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية
فتكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتأويل والمجاز عنده كما استعمل في غير
الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عنه ذلك بان ما لبس بخارج عن الشيء الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج
صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وقد نظر لان المنية
جعلت فردا من السبع لانها اضيفت مع السبعية حتى تكون مركبة وهنا بحث هو انه يمكن
تقرير نظر المص على وجه مبني عن الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الاضافة
المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد به المشبه
لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البيان لكنه قابل بانها من المجاز فلا يراد
المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص وههنا نعلم ان مبنى النظر المذكور
فهذا المقام على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان اولا نحو لجين الماء وجه
انبأ به عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتبين ان المعقود له التشبيه
بخلاف قولنا نار فرقه صارم فانه يحتمل ان يقال من ان نار فرقه صارم ولجين الماء كلاهما يشتركان في
التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى
المشبه والثاني عكسه فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم فتدبر
ازراره على القمر اولا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب
يبلى بلى اى صار خلقا واذا فتحت باءه المصدر مددت قال الحجاج والمرء يبليه بلاء الدهر

الدهر بال كر الليالي واختلاف الاحوال والغلالة شعار تلبس تحت الثوب وتحت
الدرع ايضا زر بمعنى مشتق من زررت القميص ازره بالضم زرا اذا اشددت ازاره عليه و
الازرار جمع زر بالفتح كانثاب جمع ثوب او جمع زر بالضم كافراخ جمع فرخ وزر القميص معروف
مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذا
رجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل
باعتباره انما هو مع ضمير راضية فيجب ان الاستعارة اذا كانت في ضمير لم يضح بها
صفة لبعثة الا بعد جعل البعثة بمعنى الصاحب في التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فتعود
المحذور فمن اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد عليه الاول بان المضاف اليه ضمير
والضمير فيه لا يرجع الا بالاسم وعلى الثاني بان العموم يمتنع ان يسند الى اللفظ لوضوح ذلك حتى
عند القائلين به آه منع الملازمة لجواز ان يقولوا بصحته لاصحابه وجها آخر غير كالمجاز العقلي
واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد انه ما صدر عن البلغاء
مما يرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكار المجاز
العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء
لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل النقض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه يجوز
ان يكون عدم توقف صحة هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي
وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تأمل

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لذلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق من تعريف المعاني فلا يرد
ان الترفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا وما
ذكره بعض الحواشي من ان مراده من العارض ما ينتك عن المعروض فالترفع ليس بهذه المثابة فليس بشيء
اذ المسند اليه بالتاء وعلمت مثلا ليس عرضا ولا حاجة بنا الى اعتبار الرفع المحلي لذاته اي
لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السابق وقوله لا بواسطة آه توضيح وتبيين لان قيد
الجنبة اخرج عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة معروف او منكر قيل هذا معترض

بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند اليه معرفة فان التعريف ههنا عارض
للمسند اليه لانه انما يبحث باعتبار كونه مسندا اليه مسوقا وجواب انى لم ينبع فى الباب الاول من هذا
الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعانى وليس غرض الشارح الا ان مراد المص
بالاحوال التى عقد الباب لبيانها من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها فيه الامور العارضة للمسند اليه
من حيث انه كذلك نعم يرد هذا على ما اشار اليه فى شرح المفتاح من ان الفن الثالث يبحث فيه عن
الاعتبار الراجح الى المسند اليه بواسطة كونه مسند المسند اليه معرفا ومنكرا ونحو ذلك على عكس
ما ذكر ههنا مع ان الحكاكى ذكر فى الفن الثالث من مقتضيات تنكير المسند كون المسند اليه نكرة فقد
بحث فيه عن الاعتبار الراجح الى المسند لانه باعتبار كونه مسند المسند اليه منكرا اللهم الا ان يحمل
على الاستطراد لتأخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق واعلم ان بعضهم عد
اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف استعاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا
نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يوجد بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط نعم فى لفظ الحذف
اشعار بذلك كما سيأتى لكن اعتبار هذا اللفظ ايما الى ان المسند اليه يكون الركن الاعظم كانه اتى
به ثم حذف لالة كذلك فى نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على
باقى الاحوال لكونه متفرعا على الذكر فى اعتبارهم وههنا ان يكون التسامح عارفا بوجود
القرائن قبيل ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن
كون المقام قابلا وضميره راجع الى الحذف فعاد الاحاجة الى ان يقال اقتضاء الحذف اى قابلية
المقام بالمعنى المذكور اكثرى اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف لمذهب نفس السامع الى انسب
والى ان يقال اراد بحذف ما سوى الفاعل فى المبنى للمفعول لما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى
الدأى فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة فى الصورتين غاية ما فى الباب ان القرينة الدالة تتعين
المحذوف متفاوتة ويرد عليه بعد ما فى اطلاق القرينة بالنسبة الى المحذف المعلوم بالقواعد من الركنية
ان تلك القرينة لا تكون بالنسبة الى عامة المواضع بل لابد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه
للسكوت عنها مع اشارة ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة
وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعنى الاحتراز عن العبث ولو ازاد

زاوية الايضاح عبارة المجرد حيث قال الحاصل فى الحذف فائدة المجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا
مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف والحق ان عموم النكتة للمذكور غير ظاهر كما يشير اليه
وان تحقق اشارة ما لكنه تحقق فى اولى الكتب فتدبر فتأمل والا فهو فى الحقيقة الركن
الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا
لتحقق القرينة المعينة اياه واما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه فلا والجواب ظاهر فتأمل
وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اى الظاهر الذى هو القرينة والفرق بين هذا وبين
ان نقول العبث فى التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفى الثانى على جواز تعلق الغرض به وان فى التوجيه
الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفى الثانى جوز انتفاءه نظرا الى جواز تعلق الغرض
به واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض آخر فيه بحث لان الكلام فى مقام الحذف على ما ذكر
من جواز غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض مجرد الفائدة فقط و
بالعبث ما لا يترتب عليه فائدة من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل
بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع
تختلف باختلاف الاوضاع لانها دوال لها فى نفسها ولا دلالة لها بحسب ذواتها كذا فى شرح المفتاح
وانما لم يذكر هذا القيد اعنى من حيث الظاهر فى قوله وعند الحذف على دلالة العقل اياما الى كثرة محل العقل
مكانه مستقل لاستقلاله بالدلالة اينما كان فى الجملة كما فى المقابلة الظرفية فان لم يكن مستقلا
ههنا فلانه فيه قوله فيما سبق ولا عند الحذف على العقل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ
المدلول عليه بالقرائن الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى اى ليس الدال عند الحذف مجرد العقل
فلا يأتى فى اشاره اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر مع استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير
صحيح فى نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان
امرا حكما فى نفسه الا ان ما ذكر بناء على ما هو المتعارف فى العادة من ان فهم المعانى فانما ينشأ عن تخيل الالفاظ
حتى كان المفكر يناجى نفسه بالفاظ متخيلة فالقرائن انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبوساطته
على ذاته فافهم بالآخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخير بقال ما عرفته الا بآخرة اى اخيرا كذا فى الصحاح
وفيه لغة اخرى وهى الاخرة بضمتين قال الكيف انت قلت عليل آخره سهر دائم و

حزن طويل اى حالى سهر دايم للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة على الوزن
او للتنبيه على ان شدائد الزمان ومصائب الهوى جبلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض
هل تبتئه ام لا ليس فيه حذف للمعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء للمعطوف لا نفسه
وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققى النحاة على ان حرف الجواب يحذف للجمل بعد ما كثيرا وتقوم في اللفظ مقام تلك الجمل فكان تلك الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغنى عنها كذا في مغنى اللبيب واما حديث اتيان المقابل
لام المنفصلة وتسبق الكلام عليه فلا نعيده اولا بهام صوته عن لسانك فال الشارح في شرح
المفتاح الابهام الايقاع في الوهم هذا الجزء اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني
من المعاني الوجيهة وقد يقال اراد بقوله لا بهام ان الصوت المذكور امر وهمى محض لا تحقق له اصلا
بخلاف العدول الى القرينة فانه لا شائبة ثبوت في الجملة وحاصله ان يعلم انه كما يجوز ان يعبر
من مقتضى حذف المسند اليه بابهام صوته عن لسانك او عكسه يجوز ان يعبر ابهام صوته عن سمع المخاطب
او عكسه او تخيينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره
عبثا فلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما للاصول
عن الآخر وان ينصد امعا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها من غير التناسخ
من الحاضرين للاخفاء ان الظاهر ان يقول من غير المخاطب رمته من غير ام من مقتضى الاحوال
جار الله ان اول من قاله الحكم عبد يغوث وكان من اردى الناس وذلك انه نذر لينذبن مهاة على
الغيهب اسم جبل فرام صيدها ايا ما فلم يمكنه وكان يرجع مختفيا بلا صيد وكان يقتل صيده فمنعه ابنه
مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم بهاتين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها
فعند ما قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله شنشنة اعرفها من اخزم
المصراع لابى اخزم الطائى الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائى او جد جده مات
وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابى اخزم واقعدوه فقال ان بنى زنلونى بالدم شنشنة
اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والزنبيل التلطيف بالثياب او على
ترك تظايره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك
نظايره ان الاول لا يتصور من تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول تناول التباسى عن

وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الآخر من غير قياس
وتمثلت بهما في ذهنك على حيثيتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بتاليف
فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا ووجه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان
المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان
اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك لان اما
انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا
حذف المبتدا ليكون في صوت متعلق من متعلقات ما قبله وايضا هذا الحذف تقوية للافتنان في
الدلالة على ما ذكر من الاهتمام اى الملة التي آوا عترض عليه بان الموصول يكون اسما لا صفة
لا يقتضى ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول وفي الحذف
وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف لا بد منه في تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد في تصحيح
الفاعل فيما بنى للمفعول مثلا وقوله يهدى للتى هى اقوم من قبيل الاول ونظيره مع بيان النكتة كثير من الموارد
ولا تقتضى للعدول عنه وقد سبق منا في اوايل الكتاب ان الظرف في امثاله ليس متعلقا
باسم لا والا لكان مشابها للمضاف فيجب النصب فيه ولا يجوز بناؤه على الفتح بل متعلق بمقدر والجار
محذوف فارجع الى ما ذكرنا وقس عليه فان قلت سياتى ان هذا الكلام مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث
بناء على الظاهر مقتضى للعدول قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحته وذلك القصد وان كان
انه غير لازم ومنه واولئك هم المفلحون اى من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير
قوله واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه بعينه اسم الاشارة الثانية جاعلا اسم المفلحون
خبرا عن اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند
عند حذفه مسند اليه آخر ام لا كما نبه عليه الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما نبه في
موضع المصدر لقوله اثابه والتاء في فعلة زايدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء التقدم والاستبداد اى
من استاثر بالشيء استبد به وقوله في تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعنى
بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذى يثاب اليه اى يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزلة مثابة لان اهله
يثوبون اليه ثم شبه بها الرتبة في علو حالها على انفراد ها واستغلالها واصل علو من علو الشيء

وقعدت حيالَه وجيالَه اى بازآيه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدا اغنى فى
لرجوعه الى الاثرة التى يصلح ان يكون عاملا ولكن نقول الاقرب ح ان يتعلق بالضمير المستكن
فى الخبر اغنى قائمته باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبى الذى
هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسّر المقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكرير لولاك افاد اختصاصهم
بكل واحد منهما على حدة فيكون كل منهما ممتازا له عمن عداهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون
هو الممتاز لا كل واحد حيث الاصفاء مطلوب بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ
الاصغاء لا يستعمل فى حق البارى فلا يلايم التمثيل بقوله مثى عصاى كما هو الظاهر هذا كله مع
قيام القرينة اذ لو فقدت فى شئ من الصور المذكورة كان ذكر المسند اليه واجبا لامتناع شرط الحذف
لا لتلك النكتة كما سيذكر مثله الآن ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه المراد بعموم نسبته
الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور فى ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة
معينة واما لتعارض القرائن واما لحمله على ظاهره فنفيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص كاف
فى اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حاله من الحالات
المقتضية للذكر فلانا فى ان يكون العموم لبعض ما يصح له من المتعدد وارادة التخصيص لمعين من هذا
البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها نحو خالق كل شئ قد عرفت ان المراد بعموم النسبة نحو ما
فى المقام الذى ذكره وقد دل عبارة فى فتح المفتاح على ذلك واما ما اشوه بتمثيله ههنا لما لا يكون عام
النسبة بقوله خالق لمن يشاء من ان المراد بعموم النسبة عمومها فى نفسها بناء على ان الواقع فى المثل
خصوص الخبر فى نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص فى نفسه هو العموم بنفسه فينبغى ان يوجه بان المثال
المذكور لما هو خاص النسبة فى نفسه خاص النسبة فى هذا المقام فالاحتراز عنه ليس على ملاحظة خصوصية
نفسه بل على ملاحظة خصوصية هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب وان اندفع ايراد المثال المحشى
والجواب المقتضى آه اورد عليه ان ذكر المسند اليه يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار احتراز عليه وقد تقرر
بينهم ان جهة علم المتعانى هو من خواص الزيادة على اصل المراد وسيجئ لهذا مزيد بحث و
حقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج قد تقيد الخارج بالمختص وبجعل فائدة الاحتراز عن
الضمائر العائدة الى العالم لم يختص شئ فنحو الرجل قام ابوه واخى كان اخاك او حمار وكخوته جهلا وبها

وبالهاقته وربّ جهل كريم واخيه وربّ شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة
لرجوعه الى النكرة مختصة بصفته هذا هو المذكور فى شرح الرضى على ما نقله الفاضل المحشى وفيه بحث من
وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم حاضر فى ذهن السامع من حيث
هو معلوم وان كان مبهما فى نفسه وهذا المعنى موجود فى الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة
الثانى انه لما لم يعتبر فى مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا
على ان الفرق بين ربّ شخص كريم واخيه وبين ما ذكر لا اعتبار بالتخصيص اللفظى الثالث ان المعرف
بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما يقع
فى الثوانى ما لا يقع فى الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم وايّ فتى هيجا انت وجارها
ولا يجوز كل سخلتها ولا اىّ جارها ولا ايضا فكل واىّ الموصولة موجودة كما ان التفصيل كذلك نص
عليه ابن هشام فى القاعدة الثامنة من الباب الثانى وسائر كتب المتن فلا يصح ربّ جهل واخيه
على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نسلم صحة ربّ جهل واخيه عند الجمهور ومتناع
ربّ جهل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور فى كتب النحو وجوب تجرور ربّ ان كان اسما ظاهرا
قال الرماحى وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفى البسيط انه مذهب البصريين
وخالف فى ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف واما الثانى فلما اشير اليه من عدة
الا ان يثبت ان مبرد ذلك استعمال اشارة وضعية قبل هذا احترازا عن النكرات
المتعينة عند المخاطب نحو ذلك آبائى جهل تعرفه او جهل هو اخوك لان اجلالهم يوضع للاشارة
الى المختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعنى تعرفه او هو اخوك والكلام الاشارة باللفظ
اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ الوصف المدرج فى تلك الاشارة فتعرف لا فائدة
المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فتعلم ان تعريف المسند اليه آه وكلما
ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق
الى احتمال تخصيصه لنكتة فى العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هى باعتبار
الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون متبعدا البعد الحكم كقولنا
الاثنان هو الزوج الاول واعلم ان المراد بالحكم فى قوله ازداد الحكم بعد ما يشمل لازم فائدة

الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذى بين ذلك المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق
وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذى هو فائدة الخبر كذلك بعد احتمال
تحقق لازمها فوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة فى قولنا زيد حافظ للتنوبة البعد فى احتمال
التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة فى شئ لما موجود والفائدة لازم فالاول اتم منها
فى الثانى لانه وضع بخلاف تخصص النكرة بريد ان التخصص والتعين فى المعرفة بحسب الوضع
لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا
فى نفس الامر ان التعين ليس معتبرا فى وضعها وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره
اشارة الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اى يترك الاصل فى بابا الى غيره ثم
حق العبارة على ما ذكره فى شرح المفتاح ان يقال للمعين اذ يقال خاطبه بهذا الخطاب ولا يقال
خاطب معه الا ان يجعل الظرف مستقرا اى كائنا مع المعين او الكائن فينبغى ان يجعل الكائن ما من
شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اى حقا او موجها الى غيره
على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان
جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قبل لم يوجد فى القرآن خطاب
فى كلام العرب بجمع عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل
مخاطب معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار وموضوع لمعنى كلى لكن شرط استعماله فى
جزئياته المعينة ان يقصد بها المعين يكون مجازا على كلا التقديرين تناهت
حالهم التظيعة فى الظهور آه التظيعة الشنيعة الشديدة من فضعه الامر بالضم فظاعة فهو
فظيع اى شنيع شديد جاوز المقدار ومراد الملخص من الحال فى قوله تناهت حالهم فظاعة اوهم
وقباحة شانهم ووصف الشارح اياه بالفظاعة بناء على ما نقله من المرزوقى فى اثناء التمثيل للحال
العملى من ان الواو فى الاردو المبالغة فى وصف شئ يشتقون من لفظه ما يتبعون تاكيدا او تبيينا
على نحو به كشو شاعر وامثاله ويجوز ان يقدر حذف المضاف اى وحيث اى فظاعة حالهم التظيعة
او حالهم التظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهين لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضى
صدق المقدم وصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف لرأيت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضى وقوع

وقوع مفادها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لو كان القصد خطاب
ترى فى العموم على كمال ظهور شناعة حالهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لا تختص برؤية احد دون احد
بل كل من يراها فظيعة اذا عرفت ما ذكر عرفت ان من زعم اياه وصف الحال بالتظيعة من حملها
على نفس التظيعة كما فى التوجيه الاول فقد وهم لفساد المعنى اذ العموم المعدول عنه
اغنى ان اكرم او احسن اليه الظهور فان الاخراج فى صورة الخطاب ينافى العموم الآتى بجعل على خلاف الظاهر
وتعليل العدول عن الظاهر فاسد لحض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج فى صورة
الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقى فكانه قيل اكتفى بصورة
الخطاب من غير ان يوجد معناه لبعيد العموم يعنى ان عرفنا هذه القضية عن المعنى الحقيقى لبنائى ان قصد
العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقى لما تاتى لنا هذا وبانى هذا النوع من الخطاب لما كثر فى الكلام
وكان مشهورا فى افادة معنى العموم قبل الاخراج فى صورة الخطاب لافادة العموم وانت خبير بان الوجه
الثانى قد اندفع بالوجه الذى قررناه فلا تتامل بشئ بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا
يريد مخاطبها بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه فقصدا الى ان سوء معاملته لا تختص باحد دون
واحد فان قوله فقصدا بمنزلة قول الملخص لبعيد العموم والاحتمال المتعلق بغير لا يريد ما وضع
لشئ مع جميع مشخصاته وذلك لانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع بها تصور الشخص عن وقوع الشركة فيلا
فوضعوا العلم لذلك الشئ مع تلك المشخصات التى جعل هذا المفهوم الكلى مرآة لملاحظتها فلا يصير بذلك
المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الاذهان حتى تقدح بتسليمه ولا يلزم فقد الاوضاع ولا كلية الموضوع
له كما توهم لاحضاره اى المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه هنا من اوصاف اللفظ ولا شك
ان المخبر هو المتكلم فقوله احضاره محمول على الاخذام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه
ما يكون سببا للالتفات اليه فى الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان
حاضرا انها كما صرح به فى مطالع المطالع فظاهره انه اذا قيل جاءنى زيد حال حضور المسند اليه فى الذهن
لم يوجد به احضارا ولا ان المسند اليه فى قولك جاءنى زيد وهو راكب ان كان حاضرا فى ذهنك فلا احضار
ثانيا بضمير الغائب والا فلا فائدة فى الاتيان بالضمير ولو قال بدل الاحضاره للاخبار عنه بعينه بانه تحقق
به لكان اظهر بعينه حال من مفعول المصدر اى ملتبسا بعينه وشخصه فانه يمكن احضاره

بعينه ابتدآء بكل واحد منها آه قيل المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف
بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فا
لاحضار في هذه الثلثة فانيا لا ابتدآء كما زعم واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان
بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة هذا التقييد مغن عن الاولين فنبه بحث
لانه اذا ترك التقيدان الاولان يكون الكلام هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه ذهن السامع باسم
مختص به اي بالمسند اليه فلا يلزم ان قوله باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتدآء كيف واحضار مفاد الرجل
في قولنا رجل جاءني له درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد
مختص بفرد بعينه واعلم ان لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين
وح يكون مجازا او مجتثا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المرأة مثلا مختص
بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا التقييد ولا بقوله ابتدآء بل بقوله بعينه واما ما
الشريف في حواشي شرح المفتاح عن الشيخ بان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع
واحد فيخرج بتقييد الاختصاص ايضا كسائر المعارف في النكرات فغنية نظرا لان المعرف بلام الجنس حين
يقصد الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والتعدد الفرداني فيهم من القرائن الخارجية على سبيل
تحقيق الابدال فلكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن
السامع باسم مختص به المعين اي الشخص الماهو تصور عن وقوع النكرة فيندفع البحث لانا نقول سؤال
الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من قيدي التعريف على الوجه الذي ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر وقد مر
امكن ان يقيد بقيد على وجه يبسط الاحتياج الى قيد آخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان مجيئه
في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه الى المعين من حيث هو معين عالما ان في الصور المذكورة ايضا
اعتبار قيد التعيين متحقق فلا اعتبار اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان
الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم بسماحة وانما مقتضى السؤال ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه
قلنا بعد التسليم اذا ذكر القيود آه توجيه الجواب بانا لا نم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد
بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرجل مختص به بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا
لذات له الرجولية الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم لوقوعه صفة فمثل الرجل لا يخرج بقيد باسم مختص بقيد بعينه

بعينه ان نظر الى مفهومه كلي في الاصل وبقوله ابتدآء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال
كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشيء ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص
بحسب الوضع فلكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب
انهما بعد ما ذكر الذهن الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين ذا الذكر او خرج بعض ما يخرج
بالقيد الاخير وقد نبهت فيما سبق عاجلا بما لا يحذر وربما اشرنا اليه من توجيه الجواب المبني اندفع
لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتدآء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي
فانه لا يدفع استدراك قيد الابتدآء الا كما لا يخفى الا انه انما يلايم اذا اريد بالابتدآء اول زمان الذكر
فتأمل لانا نقول هذا موقوف آه اي خروج الامور المذكورة بقيد الابتدآء موقوف آه
وفيه ايما الى بعد التفسير المذكور ووجه البعد اولا فلانه لا بد من اعتبار الاولية في مفهوم الابتدآء
وقد فقد وامتانيا فلانه لما كان مفاد احضاره ابتدآء احضاره بنفس لفظه لم يحسن تقييد ذلك
باسم مختص به بظهور ركاكته واما ثالثا فلما اشار اليه بقوله ولو اريد ذلك آه لكن هذا الاخير موقوف على
ان المراد بالاختصاص الاختصاص من حيث الوضع والا فالاحضار بالرجل احضار باسم مختص ليس
بنفس لفظ الرجل توقف على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة
على تفسير ابتدآء بما ذكره انه لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققه في الاعتذار السابق
وبعد التنبيه والى التنبيه تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم
اول المصغر وهذا التي على فتحة الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف آخره كما فعلوا
ذلك في نظايره من اللذيا واللتيا وذيا وتيا والمعنى بعد لحظة الصغيرة والكبيرة التي من قطاعة شانهما كتب
كيت حذف الصلة اليها ما لتصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي هي بعامة وفي ذلك من تفخيم
امره ما لا يخفى واما سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق الموقوف سابقا
بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع آه يدل على خروج
العلم عنه فقد تناقض كلامه قلت المراد من التعريف السابق الموقوف ما وضع لهذا الغرض سواء كان
الموضوع له كليا او جزئيا وما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل آه بقرينة المقام
فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح كما صققه الفاضل المحشي والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له

خاص وهو المعبّاث التي جعل المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم ولا يخفى
على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج سائر المعارف
ولا يكون لتعريله بهم مختص فائدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان
كان مخرجا لها لكن يكون كل من القيدين التاليين بعد تحقيق المقام مقابل سيد البارع فائدة مهمة
في الذكر على ان احضار العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقديم العلم به
ولا يخفى ما في غمض عين عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر متحقق في ضمير المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منها فيه الا
المتعين فليتأمل لكن قيل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا
او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من
المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره ويعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى
انه احد غير موصوف مثل الوجوب باستحقاق الوجوب والاستحقاق العبادة ونظايرهما او بحسب الذات
اي لا تركب اصلا وعلى الوجهين نظر فانه على الاحد عليه كما ولا يكون مثل زيد احد
فانه اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف قبل عليه لما كان الاصل هو الاله ارتفاعا
بالابتداء لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معا في الاصل وجوابه بعد تسليم
عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف الا لازم من اولهم اصلا الا آله من الحكاية لا من الحكي
ومراده ان الله اصله آله منكرا كما في كثرة تنبيه الخاض واما ادخل حرف التعريف في خبر المبتدإ افاد التبحر
كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتفاعه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله آله من لاه يليه بمعنى تستر
والتحجب ووجه عدم الارتفاع ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران آله في الكلام واستعمال آله
في المعبود واطلاقه على الله تعالى جانب الاشتقاق من آله ولو سلم ان حرف التعريف من الحكي تنزيل
المضاف المحذوف اي عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لا يقال الا له كما صرح به المطرزي في شرح اللمع الا
على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة شاذا غير قياسي اذ قياس
حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان الموقوف
لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور ثم جعل
علما اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقبل الآله مع قرنا باللام من الاسماء الغالبة لا الى احد العلمية وقيل هو

وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله
محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فلا آله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة
الا آله قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا
لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة التلفظ فيجب ان يكون آله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة
قال اكثر اهل الجدال انما هو المعبود بحق وهو المتصور بحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة
فلا يخالفه ما في شرح الكشاف من ان آله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والآله بالتعريف بمعنى المعبود
بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا
محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا قيل لما تقرر من ان كون ما هو في موضع الخبر
معرفة محضة والمبتدأ نكرة مخصصة او محضة ليس في كلام العرب والحمل على الغالب يقتضي ان يكون خبر
بان هذا مبني على ان الخبر هو الله لا مجموع الا الله والا فلا دليل على امتناع وقوع الجملة المصدرة
بالمبتدأ الموقوفة خبر النكرة موصوفة بل الوجه في عدم جعل الا الله خبرا هو ان المعنى على نفي الوجود
عن آلهة سوى الله لا عن مغايرة الله عن كل آله وهو الذي يفيده الاستثناء المرفوع الواقع موقع
الخبر فتدبر وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه ردا لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد
الآلهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريق البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون
العكس لان المقصود بالكلمة التوحيد وهو اثبات الوجود لله ونفيه عن آله غيره واثبات الامكان
لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غير الله قلت ذلك النفي مستدل
عليه بالدليل الاخر وليس مقصودا بالنفي ههنا على ان المتمردين لا يدعون لمكان غير الله بدون الوجود
واما الوجه الذي اورده الشارح في التلويح توجيها بنفي تقدير الامكان وهو ان هذا رد لخطاء
المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود فنبه بحث لان رد خطائهم في اعتقاد تعدد الآلهة
في الوجود ينفي الامكان لما فيه من اثبات النفي بينة على ما هو الطريق البرهانية فتأمل
كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح
لما ذكر الشريف في شرحه للمفتاح وثبت عليه بخلاف من ان اللقب علم شخص يمدح او يذم مقصود
منه قطعا واما الكنية فتصدر علم صدر بابا او ام وما سواهما من الاعلام فبسمى اسماء والوقف

بين اللغز والكنية بالجنبة واشار بعض الكنى بالمدح او الذم كابى الفضل وابى جهل للابعر

وفى التمثيل بتبت يدا ابى لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف البية الظاهر

والتمثيل بمجرد المعام كناية وقيل لفظ يدى مقحم فالعلم مسند اليه فى الحقيقة وتنكير جهنمى فى

يدا جهنمى للتهويل كانه قيل اى جهنمى انتقال من الملزوم الى اللازم آه لكن المنتقل عنه

معنى مجازى للفظ اذ ليس معنى ابى لهب بحسب الوضع ملابسه بل والده وسيجئ فى فن البيان ان

الكناية قد تكون مبنية على المجاز بالعكس انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون

الثانى اعنى العلمى قال الشارح فى شرح المفتاح فى قوله تبت يدا ابى لهب لم يطلق الاسم الاعلى شخص

المسمى بابى لهب لكن ينتقل منه الى اللازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وهذه عبارته فى ذلك الشرح وظاهر

لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثانى فان اللزوم على ما ذكر يشاكل

بحسب الوضع الثانى لكن بتوسط الوضع الاول فينبغى ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على

المعنى الاضافى فى بلائم كلامه اى ليس اللزوم بحسب الوضع العلمى فقط بل بحسب ان يلاحظ الوضع الاضافى

ثم هذا مبنى على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهار ابى لهب بكونه جهنميا ما نعم من المعنى الاضافى

اعنى ملابسة المعنى الحقيقى واما اذا جوز اشتهاره المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافى كما فى نظائر

ما نحن على ما قرره الفاضل المحشى لا احتياج الى توسيط الوضع الاضافى وبحسب ان يعلم

ان ابى لهب انما استعمل ههنا فى الشخص المسمى به لينتقل به الى الجهنمى اى بواسطة ملاحظة الوضع الاضافى

على ما تحققته مما ذكر فى شرح المفتاح فلا ينافض قوله سابقا الا ان ههذا اللزوم آه واعترض عليه

بانهم شرطوا فى الكناية ان يكون المقصود هو المعنى الكنائى والمعنى الاصلى وسيلة اليه والتزام كون الشخص

ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود الاصلى ومناط النفى والاثبات بعيد جدا واجيب بان

توهم البعد انما ينشأ من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فى الوصف

عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال

الكناية فى مجرد معنى الخفاء فتأمل ثم فى ههنا بحث وهو ان قوله ويجاب بانهم آه مناقض لما صرح

به فى البيان فى اثناء تحقيق فوائد التعبير المذكور فى تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة

غير صحيح لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر فى شرح المفتاح فى مبحث الاصل

الاصل الثالث من علم البيان ان للعرف فى تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ فى غير

الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ فى الموضوع له لكن لا يكون

مقصودا بل ينتقل منه الى غير الموضوع اللازم المقصود فاذكره الشارح فى البيان مبنى على المذهب

الاول بناء على ان المصير اليه كما اشار اليه الشارح فى بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره

فى قوله وما يجاب آه مبنى على المذهب الثانى او ابهام اسلوذاذه ذكر الشارح فى شرح المفتاح

ان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وعليه الطيبى فى شرحه وفيه بحث اذ فى لفظ الابهام نكتة

سرية مفقودة فى لفظ الاعلام وهى الاعجاء الى ان التبرك بها فلذا ذكر فى كونها من الاغراض المطلوبة

بالذكر والاحوال المقتضية لتخيير بكنى فى اختصاص الذكر ايها مهما حتى يتعين حكم فى الاعلام

ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الابهام بالاعلام لفات هذا الايماء وغير ذلك مما

يناسب اعتبار مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتبين عند المسند اليه الا باسمه الذى يخصه

لان المخاطب يعم فى عهده بالغلب والغير اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب وضع المتكلم

ولذا قال الا وبآلة المعرفة ما يعرفه فى خاطبك ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن

كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما والكوفيين فعندهم الموصول

اعرف من ذى اللام ولذا جعل الذى بوسوسآه هذا انما يدل على ان الموصول ليس

باعرف من ذى اللام بناء على ما تقرر من ان المعرف لا بد ان يكون اعرف من الوصف او مساويا

لها ولا يمنع اعرفية ذى اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه بنى الكلام على ان

انتفاء اعرفية ذى اللام من الموصول غير ظاهر ولزوم ابتذال بها غيرها بخلاف العكس فان اللام

بالآية ناظر اليه وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف

انتقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسى منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف

المضمر فانه وان تخصص بكونه مفردا بالذكر اشارة الى انه لا يلزم فى التخصص ان يفيد تعريفا

حقيقيا بل يحصل بنفس الشيوع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه اى لم يعتبر فى

اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما فى الصورة المذكورة لعدم

علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على قضاء المقام كون المسند اليه معرفة

والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتاح البحث فلا يرد ان يقال جاز
ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الترجمان كاف في المنتفض فلا نتوجه ان يا
ذكر لا ينتفض كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري على الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك
كريم او ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود راجح على ان اجراء الموصول
لا محالة انما يكون على قسم من اقسام الموصوفة غير الموصول فهذا اذا تم اذا انتفض المعلم خصوصية
ذلك القسم والمفروض عدمه الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا معنا
امس رجل عالم فلا بد من امر آخر بين تحج طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب او مرجح
ولا يكفي مجرد الملائمة والمناسبة الذين في ديار الشرق لا أعرفهم اولا تعرفهم هذا المثال
ظرفي عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمها كما ينبئ
عنه الخبر والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا أعرفهم لعلة
جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه بين ان مثل هذا الكلام تارة يكون قليل الجدوى وتارة قليلا
في نفسه فيكون ملحقا بالعدم وانما يعلل عدم التعرض لما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة
لا يأتي منه الحكم على الموصول بشيء والا كان الشيء معلوم الثبوت عنده لان المراد بالاحوال التي تعرض
انتفاء علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه بتعيينه عند افادة الحكم للمخاطب
ومفهوم الخبر لا يصلح ان يكون عنوانا للموضوع والا لغى الحمل فتدبر او استهجان التعريض
بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية بعد حصولها
فايدة ترتب عليه زيادة التقرير او لم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان التعريض بالاسم
لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق آخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شيء آخر الى الاستهجان
ليترجح اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق نعم قد ذكر ترجح في شرح المفتاح ان الاقتضاء قد يكون
بمجرد الملائمة والمناسبة فلا يزاحم في المقتضى لكن لا يخفى ان المناسب اذا لم يطلق الاقتضاء الا
اذا كان المقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب
والمرجح الا ان يكتفي بالترجحان بالاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر كان اقتضاؤه اتم ولو فر
اي تقرير الغرض آه وجه تنديد على القولين الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض

هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لا فادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره والى
اعباد المسيح آد البيت لابي العلاء المعري من قصيدة كتب بها الشريف ابا ابراهيم
موسى بن اسحاق عن قصيدة مطلعها • تعاذل التنهم الخفيف القوجا • ودارك لا تنئي الا
بروحا • ومطلع القصيدة العلاء • الاح وقد راى بريقا ملمحا • سراى فاني الحمى فغنوا
طليحا • القوج الذي صاب بجراحة قوله لا تنئي الا بروحا اي لا يزول بمثل شيء الا بعد الاياس
الى اشتق والمليح الامع والحمى موضع والنضو المهزول والطليح المعنى من الطلح البعير اذا عيي
واورد حكاية شرح وهي ان جلا اقرعند شرح بشيء ثم انكر فقال شرح شهد عليك
ابن اخت خالتك انه شرح التطويل البعد عن النصح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار
بعد الاقرار ادخالا للغش في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة بالتهجان التعريض فان جعلت
الآية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا وان خصت بزيادة التقرير
كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زيد استهجان فكيف يصح
جعل الآية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المراة في الحكم بالمراودة والاحتيال في
طلب المواقعة ولقد نهزت مع الغواة آه نهزت بالدلو اي ضربت بها الماء
في البئر وحركتها لتمتلئ والغواة جمع غاو والاساءة اخراج الماشية الى المرعى والسرح
المال السايم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح اللحظ
بمعنى النظر السريع الى ما وقع القصد عليه من قولهم اوسرح اي سريع كذا في الديوان
وفي الصحاح وناقة سرحة ومسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة
ما يسيل من عصير العنب ونحوه والمراد الخالص والخلاصة والالمام بفتح الهمزة الاثم كذا في
الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم والمعنى الاول هو الظاهر في البيت وحاصل المعنى صاحبت
مع الغواة وسعيت في تحصيل هوى النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبابه فجاءت
ووقفت ان حاصل ما سعيت كان اثما وضلالا وذنبا ووبالا ان الذين تروغ
بضم تاء الخطاب من الارادة التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب دراية
ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الروية بمعنى الاعتقاد والتعليل ما يجده الانسان من شدة

الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة الالقاء على الوجه لاهلاك فالهلاك فيما كان فيه
اما حقيقي او عبارة عن هلاك الاموال وعوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار
الى الاول بقوله ان تهلكوا والى الثاني بقوله او تصابوا وجوابه ان العرف والذوق
آه وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطاء الذي ذكره هو ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطاء او
يفهم في العرف خطاء المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في
لزوم تحقق الايماء فيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام
فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول
الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سيأتي فانه فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه او من جنس العقاب في نظائره
يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر
من حيث ايراد المتكلم وبنائه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بخصوص الشيء كالاسد
في علم البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى
وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى التعريض بالتعظيم آه اعترض عليه الفاضل المحشي بان
حصول هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول
وبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من
مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الايماء واما الثاني
فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام
اغنى من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا
بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر
هذه الايماء لم يمكن لك ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معنى الموصول لا
لمجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض فاشكل عليه الامر في ان
الذي سمك اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدأ او بناءه عليه
لا علة ثبوته فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء
الى ذات العلة فغير انها مصرح بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء الى علتها من حيث ان ترتب الحكم

الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل عليه اذا خلا
لثبوت الخبر لا اثباته واسناده على انه يفوت حينئذ جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان
التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به بنفسه سواء كان او ما الى العلية ام لا
واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله اشهاد ان الذين يستكبرون
الآية بيان سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السماء الخ بيان
ربط دخول جهنم بهم ولاحظ سمك السماء حمل مجرد ذلك على ربط بناء بيت الشرف فان
هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتأمل ومن الناس آه اراد به العلامة الزمخشري
وقد نبهناك في اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب
مضمون الجار والمجرور مبتدأ وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا
يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة ويمكن ان يجاب في هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية
للتعجب واستعظام ان يختص بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه
ينافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد من جنس الناس لكن يرد عليه حينئذ ان هذا التعجب
لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح وسوق الكلام
ينادي على فساد هذا الرأي اذ ابتدأ بلفظة ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم تنوع
على هذا البعد الاشارة البعيدة في قوله او ان تؤتى بذلك الى جعل المسند اليه موصولا ويصرح
بالاشارة الى الايماء الى المحسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم
المحسوس على المشاهد وان تابع التوهم في العكس حيث قال المشاهد محسوس وقد يقال نبه
بتقديم المشاهد على انه يكفي وجوده للاشارة على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا للتوهم ان
يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا واما الغرض الموجب له
والمرجح فقد اشار اورد عليه ان كل ما اشار اليه الملخص غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار
الشارح نفسه في آخر البحث حيث قال فلانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة
الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال قصد اكمل التمييز غرض موجب تأمل من نسل
شيبان بن ثعلبة بن دهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي

من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن دهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جني
في التثنية على مشكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان
من شاب يشوب فحذف الواو وبعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم قوله من نسل شيبان
اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل والترادف واما جعله ظرفا فالغوا متعلقا بمغدى
ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح الفرد به في المجاز بالقياس
الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعاء
اشتهار ان نسل فلان عن من سواهم بالمحاسن فتبصر ومما شجر تان بالبادية
يمكن ان يحال انامل بقل شجر ان مع ان الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر والمراد
الضالة والسلمة ايما الى ان المراد بالضال والسلم اللذين حكم على نسل شيبان بانهم متحدون
بينهما فردين من فرد بنيك النوعين يعني كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول رأيت رجلا
اذا رأيت زيدا وعلم المعاني من حيث انه آله الحق ان القرب والبعد والتوسط ان
جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا الحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من
مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصد بها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف
والكثرة والتوسط كان من علم المعاني من حيث انه آله قيل هذا هو الحق واما ما ذكره
الفاضل المحشي من ان ذلك جائز في الالفاظ كلها فجوابه الالتزام ولا ضير الا يرى انهم جعلوا
عن علما للمسند اليه تعريضا بغيرها وتنكيره وجميع ذلك دليل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا
اعتبر فيها ما ذكره الشارح من الاعتبار حصل امر زايد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني
فتامل عقب المشار اليه هو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة
ما تدل عليه الاوصاف فلا يناسب ان يجعله مشارا اليه بعد صحة التعقيب بل المناسب ان يقول
واجيب بان المتقين صح ان المراد ذوات الموصول من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عدة الايمان
من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه فاذا لم يعتبر عن تلك الذوات بنفس الموصول
لتصح ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو المتقين فبناء على ان الذين
يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء

بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكره الكشاف فعلى
التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى اصرها اشارة الى الآخر من غير تكلف لان
الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه بكذا
ذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ذاتا فليتأمل
اولنحو ذلك مثل ان تتصدى به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة
يتحير فيها العقول هذه مسئلة محققة عندك تشير الى المسئلة التي يتحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان
يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والابيات امثلة لا شواهد حتى يهتم باحتمال الغير
وانه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطايف والاغراض فان مبنى ذلك الاقتضاآت
وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن ابن للبشر ان يعتصم المتكلم
ما نسب اليه من الاعتبارات فليلاحظ على هذه النكتة فلها مواضع نفع واحدا كان
او اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح
المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر فنبه مسامحة اذ الظاهر
ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة الموضوعة الا ان
تحمل الحصة فيطابق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر
ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض فحينئذ لا تسامح في قوله واحدا كان آه
كناية هذا من احد اقسام الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فيريد تلك الصفة ليتوصل بها
الى الموصوف فان التخيير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التخيير انما كان
للذكور يعني لما كان التخيير مختصا بالمذكور علم ان مطلوبا كان هو الذكر دون غير المذكور
صريحا بل في ضمن لازمه وهو التخير اولا شارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاصلح
اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وبيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم

افتقار الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا فغيبه
ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا الآلة يعني بطريق المعرف باللام آه
دفع لما يتبادر من ظاهر قول المص وقد يأتي لواحد آه من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني
مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع
ظاهر من كلامه والمتحد اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالجاء والدال المعتلين كما بني
عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتحاد بالميم بين والمعنى واضح
بقي ههنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح به ولا شك
ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر وحينئذ
المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكر من القرينة فتامل
فجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون
هذا او ذاك لا المعين المشخص حتى تكلفوا بما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني
معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا ما المعارف بلوقوع صفة له من الجمل كما
يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن
بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما لارادة نفس
الحقيقة تعامل معاملة النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة
كذكوى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين
معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون منكرها على قياس ما
في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف بلام العهد الذهني
اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا انه
ورودها في الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور ولعل الاولى على التتميم ان يبني
آخره فيضيف ثم قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا لحقها علامة التأنيث تختص بعطف
الجمل وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناه اذا قصده واراده او لا يعنيني
الاشتغال به والاهتمام منه من عناني الامر اي اهمني وفايدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين

الاولين اعني المورد والاعتناء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما
في الفضل بتباعد ما بين الجادتين في الوقت لا توقيت فيه اي لا تعيين يقال وقت
اذا حد وعين فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت
عليهم قوم باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في
الابهام وقد جعل غير معرفة بناء على انتهاء المنعم عليه بمغايرة للمغضوب عليهم فيتوقف حق
كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء
كان فيه توقيت ام لا قلت بل حقيقة خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على
مقدر اي ليس هو بمجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة
والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة فلا شك في تغاير هما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع
هو الماهية لا بشرط شيء وهو يتحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا
بشرط شيء والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية الموجودة
فلا عهدية بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنيا بهذا ومثله كل مضاف الى النكرة مضافا
حال من كل لانه فاعل في المعنى اي يعاملونه كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من
خبر المبتدا فلا ظاهر وفايدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه للاستغراق
الاجزاء لا الافراد كما سيأتي ان شاء الله وجوابه انا لا نسلم آه كان الاظهر ان يقال في
جواب السكاكي ان اردت بعدم التمييز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة
ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اردت عدم الامتياز
في معنى التعريف فانتفاء الملزوم ممنوع وكيف لا امتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف
الا التعيين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن التزييف
اعتمادا على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى
تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان الحصة فتعريف
العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني
ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بتوجه تأمل

وهذا المعنى غير معتبر آه اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق
بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس
ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه
بان عدم اعتبار الحضور الذهني ليس اعتبارا للعدم وانما المنافاة بين اعتبار الحضور وعدمه
لا غير واستغراق المفرد المحلى قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر تفيد الحكم
وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه التفصيلية كلية لا مهملة كما
توهم وبذلك يتبين وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المفتاح مشوشة تجربة الحكم حيث قال
واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال
ما قال بدليل صحة لا جاريني الدار آه اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانتهام حال النفي
منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس
يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا آخره ولا تقيتم ما بقيتم خيرا والمغنى المنزل وقيتم على صيغة
المفعول اي حفظتم والمغنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وعموم الشر بناء على
تاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة للمشورة بذلك اعادة النفي في قوله ولا تقيتم
او مقدرة كقولا رجل في الدار اشارة الى ما ذكر النحاة في توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان نكرة
من انه متضمن للحرف الذي من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس ينقض الاستغراق كما نقله في
الكشاف وان تقييد لا بالتي لنفي الجنس في قوله واما اورد البيان آه للاحتراز عنها
ولقائل ان يقول آه قد تحقق ان الفضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه
وفي قوله ولو سلم اشارة الى منع كونها الفاصل الحسي هو نة تعرين وقد تقرر المنع المشار اليه بوجه
آخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامتان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من
نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد
ان رجلا ورجالا المنفيين عامتان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه تناول مع حكم النفي
ما لا تناوله الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي والمراد بقوله فلا نسلم ذلك في المعرف باللام
منعه في صورة الاثبات وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على ظهور ان التعريف للاستغراق في صورة النفي

النفي مستدرك ضائع للاستفادة الاستغراق من النكرة في سياق النفي ولهذا صح
بلا خلاف جاءني القوم الى قوله مع امتناع قولك جاءني كل جماعة آه فيه بحث لان المحققين
من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت اربعة الا ثلاثة من الاستثناء
المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه
بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد من الجمع المعرف باللام الاستغراقية
على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور مم والا فلا بد من وجه الفرق
بينه وبين المثالين اللذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى
في شيء منها وغاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى
جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة
الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا فالاستثناء
المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا فالاستثناء المتصل
لان جزئي الجماعة جماعة فليتأمل قلنا لو سلم اشارة الى منع مطابق من ان الجمع لا يتصف
الا استيعاب الجموع حتى ان من جاءني الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف
حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا جماعة فيندرج
فيه بعضها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج فيها ايضا في ضمنها بل تقول الكل من حيث
هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها ايضا لكان تكرارا
محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث
هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم
فرحون وكلما القي فيها فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول
والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر
في ذهن الحاكم عام منع انه يلزم ان يلاحظ الكل بثبوت الحكم للثلثة مرارا متعددة تفصيلا
فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر مرارا متعددة بحسب مقتضى التلفظ مع انه ليس
كذلك فهو مسلم وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون

باعتنا للعدول على ما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط في عدم
تداخل الجماعات واقرآنها لئلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق
كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاءني الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلثة قلت لو سلم امكان
حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة في العبارة سندفع بان يقال جماعة
لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها
بسيطة وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر قوله حتى يصح جاءني جميع من الرجال آه بنصب يصح
على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظاهر بطلان ما ذكره
صاحب المفتاح آه قد يجاب بان مراده انه لم يقل ومن العظم كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل
الى الجمع بطريق التجوز على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور يقع
شايع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من
حيث هو كل ثم ومن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن لزوال قوة البعض
فلو قيل ومن العظم لم تتحقق شمول الومن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله
لطلب شمول الومن الا الشمول القطعي قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى
قوله انه جمع ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا الثناء موجود
والمستغرق ايضا اجيب بانه اراد ليتناول ثناء ولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم
لا حد من خلقه اي من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد
من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم
لشيء من آحاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع آه قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك فمم
كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من آحاد
مفرداتها وان اراد الجزئية فسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية
والجواب انا نختار الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من
حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي الا استيعاب المجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين
قوله نعم فرق بين المفرد آه لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام

بلام الاستغراق والفرق ابراءه في جانب العلة ليس بينهما فان اللام في الذنب
المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكان التعريب
مجردا للام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل قوله مجردا عن الدلالة آه اعترض عليه
بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للمفرد المنتشر فانتقال
الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العلم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن
الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا غرو
في انه على هذا التقرير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه
عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة
على معنى الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبار ما الخلو عنها قوله للمحافظة على التشاكل
اللفظي المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة دلالة كل من
الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع الصيغي
قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا
مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى الظاهر مما يستفاد من اللفظ و
اما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت
الجمع حملا الى المعنى كما في الاخبار مثل قولهم كل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق
بين الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصغار الدنانير
اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا
جمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف
ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتد وبهذا ظهر ان السينات في قول عمر بن عبد
العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول السباء واظهر السينات ودور
الميم جمع سنة السين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة
صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة
والا ارتفع الوثوق قوله فلان الثوب مولف آه الاشتمال جمع يشمل بالتوبيخ

دينار ودباج

وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا
فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصغر لانها اصغر طريق اما بان
لا يكون السامع عارفا باسم العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هواي
اخصر من عبد الله ونحوه مثلا نحو جعفر بن علبه الحارثي هو من شعراء الحماسة نقل قال الابيات
حين افرج من السجن بفضل والله العلم وخوله مهوى بنك يا آت لان اصله مهووي فيه فعل الاعلال
والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى آبا المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين صفة له
بمعنى يمني حذف احدى الياءين وعوض عنه الالف المتوسطة وقد يبقى الهوى على معناه
الحقيقي ولا يؤول بالمهوى ويراد ان العرض سايرا بالعوض حيث يسير محله القايم هو به وهو القلب يسير
متعلقه وهو كعبيته كانه قال روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق فان
المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان
متاخرا في الذكر لا يخفى ان هذا التضمين قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك هو عبد السلطان عندي
وكذا في نظيره فالوجه ان لا يترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المص في جانب
التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع مطابق بسبب مثال تحقير المضاف اليه وغيرها ولذا اطلق
التحقير ولم يقيده بشيء منها فتامل ومنه قولهم لا انصار والدة بولدها آه فصل عما
قبله لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله نصار ان كان في الاصل نصار على البنا بمعنى نضر
والبا من صلته اى لا يضر الوالدان بالولد بان يفرطا في تعهدها ويقصر فيما ينبغي له فوجه
قولي فانه لما تانيث المراة آه وان كان البا للسببية او يكون نصار على البنا للمفعول اي
لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الترزق والكسوة ونحو
ذلك ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها
ونحو ذلك وبه اتضح المنع على كون البنا للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس
بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد نحو اتى رسولكم الذي ارسل اليكم مجنون الاتاثر
يحصل من الاضافة لعدم قول القايل بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته
مؤكدة له كما لا يخفى نحو كوكب الخرقاء يلمح في قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة

بسحرة سهيل اذاعت غزلها في الغرائب الخرقاء المراة التي في عقلها خفة وبها حمق
وكانت هذه الخرقاء امراة تغزل وقتا طويلا الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يعرف
القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت لمجيء الشتاء وفرقت غزلها الذي تغزله غزلا
فيما يؤول اليه في قرائبها استعداد اله السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او
عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت اولا نه لا طريق الى الحصان سوى الاضافة
قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضر عنده في ذلك الوقت سواه ولا نم ان حضور طريق
الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المؤذني في شرح
المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي ههنا وانت خبير بان البحث في تركيب البقاء والقول
بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح
وليس لمن طلب العرف حاجب يمكن ابقاء عن على معناه الظاهر فالمضاف محذوف
اى عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اى في
شان طالب العرف ثم وجه جعل التنكير في الثاني على التحقير سلوك طريق البرهان في ادا بعض
المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح
من ان الوجه حمله على الظاهر حتى يكون منظوفة التصريح انتفا احاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا
لوقوع النكرة في سياق النفي او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان
التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتدا وقوله اكبر نعت له والخبر محذوف اى لهم رضوان آه والجملة
عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات آه وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان
لهم حريا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم نعيم الجنة وجوده
اما كونها فتوضيح شيء من الاشيا عليها بطريق التصدد لا يناسب المقام وان كان رضوان
قليل من الله اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الرجح المستفاد من الوصف فهو بطريق
التبعية فليتامل وبحتى التحقير والتقليل اى التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني
شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف غير علمه المطلق
بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه بجهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس لكثير فايدة

احتراز عن التصريح بنسبة السآمة الى عين الممدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة
يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ مشتاؤه تعيين اليمين نسبت اليه السآمة من المهند الى السيف
المنسوب الى الهند وقوله لم يقل بمنه ذكر لاحد الاقسام المعوده بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام في
وجود المانع من مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة
من بناء المرة ونفس الكلمة اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الآخر فلا يرد ان الوحن
المستفادة من بناء المرة لا ينافي التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة فكيف يدل على التحقير و
تخصيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحن المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد
الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل وجوابه انه ان اراد آه اعترض عليه بان التنكير
ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع قابل شرطا فادته للتحقير اقتضاء المقام
له واذا اوفى المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط فينتفي المشروط وجوابه
ان المقام لا يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى الى بقاء حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير
وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح من طرفه فتامل اى كل فرد من افراد
الدواب آه فيدل آدم وحواء عيسى عليهم السلام وكذا النار والنوار في العرف والتفشي على ما
صرحوا به في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي
والضمير في فهم من يمشي آه راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل منع الآية
على التنزيل للاكثر منزلة الكل اذ التقدير كل دابة خلقها من ماء فيدل ان المتبادر من كلام
السكاكي اعتبار التنكير بالنسبة الى قصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقرير انما اعتبر فيما اضيف
اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف
بل قصد صاحب المفتاح آه مبني على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكي واتباع له
والا آل وقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي لا يلايم التفخيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه
وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان ينبه له ان مبنى اعتبار الافراد والنوعية
في الظرفين هو الملايمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب المآء
بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من المآء اى مختص بنوع ذلك النوع من حيث

من حيث توهم الخ الخطب آه فيه ان الاستثناء ينتفي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا
عن المتوهم والتقابل آه لا يخفى ان في حمل تنوين الجمل على التقابل مدخل بالنجاعة وهو امدح
للملوك من المدح ببسيط الملك وكثرة الجنود المستفاد من حمله على التكثير الذي ربما لا يكون مناسبا للمدح
كما لا يخفى واما حمل تنوين الجنود على التقابل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب
الذوق السليم ومثله قوله او يرتبط بعض التنوين على ما هذا اجر بيت للبيد صدره تراك امكنة
اذ لم ارضها اى اني تراك امكنة دقوله او يرتبط مجزوم على الفعل الواقع بعد لم نظرا الى ضمير
الفصل وكثير من الاعتبارات آه كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور والمذهب
المنصور واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعية للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة
في مغني اللبيب واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم على
ما اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه لا يؤكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا
لكثرة وقوعه واعتباراته قبل العطف بالحرف الكثير واعتباراته او غيرها لا ينهض ما ذكر
سببا لتقديم ذكر الوصف على ما ذكر بناسب قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة
المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف البيان لا غير كقولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ بشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين او
المفروض اولا وبالعرض اثنيهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما بقي منهما وفيه نظر لان الاول من
تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلث جسما فتامل
قال الفاضل الخبيصي هذا المثال على رأي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم اى تعريف له على رأيهم
وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ بشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان
وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم واريد بالطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم
الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمي عند من يثبته
وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على
مذهب المعتزلة فتمشيها غير ظاهر ايضا لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الحيز عبارة عن
الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى التعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة الاحتياج

الى الفراغ المتد لا مطلق الفراغ فافهم الا الاسمع الذى نظن بك الظن كان قد

راى وقد سمعا قيل مفعولا الظن لخذوفان اى نظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة

اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكان موضع الظن قد راى وقد سمعا حال من فاعل نظن

اى نظن مشبها بالراى والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اى نظن الظن مشبها بالراى

والمسموع كما لا يخفى اودى فلا ينفع الاشاحة آه اودى بمعنى هلك والاشاحة الحذر من الهلاك

لا محالة وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو وتكلم فيه والتوضيح عبارة

عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف قال الفاضل المحشى عنشار احتمال النكرات هو المعنى لان جلا

يصح ان يطلق على معنى كلى هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل

ان يتحقق فى خصوصية هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فما نشا من اللفظ

وفى هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك فى الاعلام الجنسية والموصولات بلام الجنس بل سائر الموصولات

عند قصد الجنس انما ينشا عن المعنى كما صور فى النكرات واعلم ان الفاضل المحشى تحقق فى اثناء البحث

معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته اشكل واخفا فى شئ من الاقسام التى ذكرها

الآتى قسم واحد وهو الذى ذكره بقوله واذا تصور الواضع معنى كليا وعين اللفظ بازاء كان

كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء

معان متعددة فيما اذا كان الموضوع له اى كليا يكون الوضع خاصا آخر لم يتعدد الموضوع

له بهذا الوضع فيكون الوضع والموضوع له عامين غير منصور الآتى لفظ وضع لمعان كلية باعتبار

معنى اعم منها هذا هو الظاهر الآتى ما ذكر الفاضل المحشى اورد راجع الى الاصطلاح وحاصل ان المعتبر

فى الوضع اذا كان عاما سمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شئ

آخر او لم يكن كذلك بل كان هو ملحوظا بنفسه فليفهم لئلا يصير الوصف مخصصا قيل لم يرد ان

كون الوصف مانعا عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر ان لا تمانع فى امثال هذه الاعتبارات

بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعانى المذكورة لبيان ان النصد

الى الجنس دون الفرد لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل ههنا اصلا لما

فى بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من تفيد الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذى يقارن

الذى يقارن الاستغراق العرفى يؤيده ما سيذكره الشارح فى بحث عطف البيان من

ان الوصفين فى الآية ليدل بهما على ان النصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكر صاحب

المفتاح فى هذه الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافى الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون

العدد ينافى ذاك الاستغراق المصطلح لانا نقول الا بالنصد الى العدد قلت الاستغراق يتحقق بالنظر

الى الاجناس كما فى قولهم وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم النصد الى العدد عدم

النصد الى الآحاد اولا وبالذات فلا ينافيه النصد الى الاجناس او ما المراد بكونها نصا فى

الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذى اجرى عليها فى الآية وان اريد نفس الجنس لزم

ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا قيل يا خادم مولاى كلامى

السيخين وان الغرض من ذكر الوصف النصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان

عموم الارض واجب لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم و

الاحاطة ثانية من اعتبار الجنسية وهى ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الثانى من

الجنس سار فى عموم الارض واجب وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت

خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف تامل بحسب صحة وقوع المفرد موقعها

وقع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتامل فلنا مراده ان

الصلة آه ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اى وان حكم لمن يقال فى حقه

والله ليبطئن كما ان الشرطية خبرية اريد بها جملة الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة

الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء لان الآية فى سورة التحريم نزلت

اولا بمكة آه اعترض عليه القطب فى شرح الكشاف بانه ينافى ما سبق الا ان سورة التحريم مدنية

وما قال ينافيه ان كل شئ نزل فيها يا ايها الناس مكى ويا ايها الذين آمنوا مدنى فى اغلب الاول

بجواز كون تلك الآية من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على

التغليب وعن اصل ما سبق كلام نقله عن ابراهيم بن علقمة لا انه مختار فان الجمهور على ان

سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزول طائفة بين كما قيل فى الناخة ولا يخفى بعده

اذ لم ينقل احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثانى بان المراد ان كل حكم وخطاب

نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اى متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين آمنوا
فهو مدني اى متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه
قلنا يمكن ان يقال آه اعترض عليه الفاضل المحشي بانوح بقوت غرض العلامة وقد فصله و
اوضحه بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه توصيف النار في سورة
البقرة مع انها نكرت في الآية الاخرى كانه قال لم نكرت ههنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد الاشارة
الى العهود واما وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول القصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف
انما هو بيان وجه التوصيف في احدى الآيتين واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد
وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على الشارح وانت خبير بان عبارة الكشاف لا تساعده
كما يشهد به الذوق السليم فتدبر والمشركون لما سمعوا الآية آه ان قلت الظاهر ان
المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من الله حتى ولذا بقوا على الاشراك بعد نزولها فكيف علموا
بذلك سبب سماع الآية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة
المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق
الواقع ام لا ولم يبين ان اي موضع آه فد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه
على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز تابع لا يحتاج الى نقل وسماع في آحاده كما لا
على المحكوم به وتظير استعمال السكاكي نفسه في اول الفن الثاني البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والفضائل
بمعنى ما يتفاضل عليه فليتفهم بل في آخر يجب تاخير المسند اليه المتبادر منه ان تحقيق تقوي
الحكم مذكور في آخر يجب الحالة المقتضية لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه التطفل في المفتاح
بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد تاخير المسند المغني اللغوي اى البحث
المتعلق في نحو قولهم انا سعيت حاجتك والاظهر ان قول السكاكي آه وقيل قوله
كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله و
بما كان اعتراضا كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او التسهو والنسيان يقتضي تاكيد المسند اليه
كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع
احتمال التجوز والتسهو والنسيان وبهذا ظهر ان ما يقال من ان مغني كلامه اى كلام

اى كلام الملخص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي او دفع توهم التجوز آه
فان قلت هل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه الصورة
مع ان التاكيد تابع لتقرار المتبوع في النسبة او الشمول قلت التقرير وان كان لازما في
التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير
فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال ولا يدفع هذا
التوهم آه اشارة الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم التسهو في الاصل فان توهم التسهو في
الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والعينية في يد يندفع به كما اشير اليه في الشرح و
ههنا بحث آه اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة وبسببه حقيقة قاصرة
فلعل الملخص منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق كما ذكر في التلويح
واما ما اشار اليه الشريف في حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد ايضا لان التعويض
لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح
مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع آه
ممنوع لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق التسهو لا بطريق التجوز كما ذكر في حاشية الرجلان كلاهما
نعم بين الوضعين فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف
القوم وغيره ولكن هذا الفرق انما يفيد تعيين دفع التسهو في كلامها لا تعيين دفع المجاز في كلهم
وقد اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلى هذا آه فلا تغفل
لانا نمنع نص في مدلوله لا يطلق على الواحد الا ممنوع ذلك مستند بقول الشاعر فجعل من يدفع
عاقلين اماما منا وجعلن لمور رامتين شمالا حيث اطلق عاقلين ورامتين على جمل
عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله
اذا سافرتما وآذنتما فليؤمكما اكبركما فان ضمير يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما
فالمأموم واحد وقد يتأنس لقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر الملح
وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس في خطاب الاثنين كما ذكره في التفاسير وسيجيء منا
تحقيقه ان شاء الله تعالى وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرر وان كان فوق الاثنين كما

صرّحوا به فی قوله کما فارجع البصر کرّتین فانما یدفع ذلک بنا کید المسند فیه یجب
اذ التجوز فی مثله قد یکون فی البنیة الترکیبیة لا المسند کما اشار الیه الفاضل المحشی فالمطرح المستفاد من قوله
فانما یندفع مم وفایدته وان کان البیان حاصلا بدونه آه قال الفاضل المحشی وذلک لان عادا
اسم علم لهم مخصوص بهم فلیس هناک ابهام یحتاج حتی یحتاج فی دفعه الی عطف البیان فان قلت عبارة
الکشاف فی تفسیر سورة النجم الخ هکذا قیل لعقد بن عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح علیه السلام
عاد کما یقال لبنی هاشم ثم قیل للاولین منهم عاد الاولی وارم تسمیة لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخری
فارم فی قوله بعادا ارم عطف بیان لعاد وایذان بانهم عاد القدیمة انتهی کلامه ومنشأ التعبیر
الکبیر فظاهر بهذا ان المعبر الکی کون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وانه یجعل قول صاحب الکشاف
فی تفسیر سورة هود وان کان البیان حاصلا بدونه ان البیان یحصل من سیاق الآیة حیث قال عز
من قائل والی عاد اخاهم هودا الآیة فاوجه ما ذکره الشریف قلت عبارة الکشاف فی تفسیر سورة
هود هکذا افاد قلت ما الفایدة فی هذا البیان والبیان حاصل بدونه قلت الغایة فیه ان یؤسسوا
بهذه الدعوة وسما ویجعل فیهم امرا محققا لا شبهة فیه بوجه من الوجوه لان عادا وان الاولی
الذین هی قوم هود والنضة فیهم والاخری ارم فلو جعل قوله وان کان البیان حاصلا بدونه
علی ان البیان یحصل من السیاق لم یکن الجواب الثانی جوابا لان مدعی السائل حصول البیان یحصل من
السیاق فلا یضره اشتراک لفظ عاد فی نفسه ولهذا بنی السؤال علی اختصاص لفظ عاد والجواب
الاول علی التنزل فتامل بقی فی کلام الکشاف بحث وهو ان ما ذکره فی سورة النجم یخالف لما ذکر فی
سورة هود وفی سورة النجم حیث قال فیه عادا الاولی قوم هود وعادا الاخری ارم فان المستفاد
مما ذکره فی سورة النجم ان ارم هو عاد الاولی وعاد الاخری وقد ذکر فی السورتین انه عاد الاخری اللهم الا ان
یحمل علی اختلاف الروایة وما یدل علی ان عطف البیان آه ان اراد به الاعتراض علی المص حیث
یوهم کلامه لزوم اختصاص عطف البیان بالمتبوع فجوابه بعد تسلیم کون مراده الاختصاص علی الاطلاق
انه بناء علی الاعم الاغلب ونظیره ما ذکره الشیخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البیان اعرف منبنی
علی الاعم الاغلب وان اراد تحقیق المقام وازالة ما عسی یتوهم من کلام المص فلوجه
والمؤمن العائذات الطیر یمسحها عجزه رکبان مکة بین الغیل والسند والواو فی والمؤمن للقسم

للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالی ماخوذ من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ
والالتجاء والطیر منصوب علی انه عطف بیان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول
المؤمن او مجرور علی اصل الوجهین ان جعلت مجرورة علی انها مضاف الیها والغیل والسند
موضعان قلت لیس فی کلام السکاکی کیف وقد عرفت عطف البیان فی قسم النحو بما
یذکر بعد الشیء من الدال علیه لا علی بعض احواله بیانا له لکونه اعرف ولا شک فی ان هذا الحکم
لا یتناول واحدا واثنین فی هذین المثالین علی الجنس والعدد المخصوص ان فسر
بما یقع فی العداد بما یساویه فلا ظاهر وان فسر بنصف مجموع حاسبیه فالکلام مبنی علی
التغلیب اذ الاسم الحاصل بمعنی الافراد غیر دال علی العدد بالمعنی المذکور مثال الوصف
المؤکد جعله مثالا للوصف المؤکد باعتبار صلاحیته لذلک فی المقام الصالح لا انه متعین لذلک لجواز
ان یکون وصفا موضحا کما فی قول الشارح فی آله واحد لانه لا یقوم مقام المبدل منه لان
الغرض المسوق له الکلام فی الاول النهی عن اتخاذ الاثنین من الآله وفی الثانی اثبات الواحد
منه کما مر ولیس الاثنان والواحد منفردین مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذ واثنین وانما هو
لاختلت بذلک الغرض کما لا یخفی وقوله لانا لا نم آه اشارة الی ان المقدمة
المسهون القائلة بان المبدل منه فی حکم الساقط لیست بکلیة علی ما یتبادر منها فان الفاضل الرضی
ولا کلام فی ان البدل لیس فی حکم الطرح لفظا لوجوب عود الضمیر الیه فی بدل البعض والاشتمال وفی
بدل الکل قد یعتبر الاول فی اللفظ دون الثانی وبهذا تبین بطلان ما ذکر صاحب الکشاف
فی قوله لهم ما قلت لهم الا ما امرتنی به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا یجوز ان یکون
بدلا من الضمیر المجرور به ظنا منه ان المبدل منه فی حکم الساقط فیبقی الصلة بلا عاید علی انه لو سلم کلیة
المقدمة المذکورة لم یضر لان العاید موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال فی المفصل قولهم البدل
فی حکم تنحیة الاول ایذان منهم باستقلال بنفسه ومفارقته التاکید والصفة فی کونهما تتمتین
لما یتبعانه لان اهدار الاول واطراحه واجب لا تراک تقول زیدا رأیت غلامه وجلا صالحا
فلو ذهبت تهدر الاول لم یستقم کلامک بل الابعد ان یقال انه بدل آه هذا بناء علی انه
لا یجب صحة قیام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه حیث قال عن اتخاذ اثنین من الآلهة

فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهدار با كلية ولا يمكن اعتبار مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض
مولانا يوسف الاوهى بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الآله لم يحصل المقصود الذى هو
النهى عن اتخاذ الاثنين وان قيد فليقيد الكل فى قوله اثنا وجعلوا لله شركاء الجن بقوله من الشركاء
حتى يظهر له معنى فليتامل وسكت عن بدل الغلط لانه لا نزاع فى فصيح الكلام والاضافة
فى بدل الغلط لا فى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمى بدل الغلط لانه سببه الغلط
اولانه لتدارك الغلط وقد يناقش عدم وقوع بدل الغلط فى فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه
لا ينافى الفصاحة بالمعنى السابق كما فى قولك جاءنى زيد بل عمر ونعم لا نزاع فى كلام الله ولا انه يستلزم
عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه قلت فد اخذ آه يمكن ان يجاب ايضا
بان فى البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير ايضا لكونه فى حكم تكرير العامل واما فى النائب فليس
تقرير المتبوع وهو المؤكد لاغير ففى البدل زيادة تقرير ليس فى التاكيد فكان الاحسن ان يقول لزيادة
والايضاح كما وقع فى المفتاح قال الفاضل المحشى واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتوجه على اختصاص
العبارة وهو ان السكاكى لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدا فى التمثيل ببدل الاشتمال وارد فيه
ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح فى بدل الاشتمال اظهر منه فى بدل البعض
كما انه فى بدل البعض اظهر منه فى بدل الكل مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه والتخصيص فى الاولين
اظهر والمص رحمه الله لما اقتصر على التقرير ابتدا فى التمثيل ببدل الكل فلهذا عدل فيه وعقبه ببدل البعض
لانه اقرب اليه ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذا الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح وحده
فى عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان
الكلام فى مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو متبوع فى العلية بشهادة مع فلا يعارض فى
الايضاح بالظهور فى التقرير فافهم ليجمع المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه
من الوجوه لا تقييد بقيد الاطلاق كما قيل فى قولهم المائة من حيث هى هى والمفعول المطلق
فلا يرد ما ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب من ان قول بعضهم فى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد
الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا تقييد اى لثبوت الحكم للمتبوع والمتبوع آه هذا التفسير
انما يظهر فى عطف المفرد واما فى عطف الجملة على الجملة نحو قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له

فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور فى المتن قال رحمه الله فى شرح المفتاح
وقد تقرر فى علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك فى افادة الجمع فى ذات مثل قام وقعد
زيد او فى حكم مثل جاءنى زيد وعمرو او فى الوجود مثل جاءنى زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال
الاول انما يفيد ان قيام وقعد زيد ينبغى ان يعتد من قبيل الجمع فى الوجود بناء على ان عطف الجملة على
الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل لم جعلته من قبيل الاشتراك فى
الذات من جهة المعنى قلنا فى يلزم ان يحصل اكل زيد وشرب عمر من قبيل الاشتراك فى الذات لا الوجود
وهو خلاف ما صرح به المحققون من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية فيه اشعارا بانه لو وجد
تعرض للمعية كان فيه تفصيل المسند وما ذكر الفاضل المحشى واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المغير
فى باب العطف هو التعدد والتغير بحسب الوقوع فى الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع
بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية فى الزمان المستلزم لتعدد المسند لانا
لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المغير فى شئ نعم قول الشريف المغير فى باب العطف آه
منقوض بحتى فان المنع المذكور غير مغير فيها اصلا على ما حققه الشارح فانا ان يقال قصد المحشى
بيان الامتياز بحسب الخارج ليناسب علة ما بحسب الذهن الذى هو المعتبر فى حتى او يقال ان حتى
لتفصيل المسند بحسب الوقوع فى زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق
قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى فى بعض موارده بحسب مقامه وفيه بعد لا يخفى
فتامل واحترز بقوله مع اختصاره آه قال فى شرح المفتاح وقد تبين فيما مضى
انه لو لم يقيد فى الصورتين يعنى فى تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم
وابعد عن الالتباس وقد اشار به الى ما ذكر فى اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان الكيفية
هى المعتبرة فى هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهن بخصوصه ولا ان يختص المنتفى
لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المنتفى قد يكون
امرا آخر سوى ما ذكر او ان ذلك المنتفى قد يترتب على حالة اخرى واحترز به عن نحو
جاءنى زيد وعمرو بعد بيوم او سنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس العطف على
المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصاره لتوهم ورود ان يقال قولكم والعطف على المسند اليه

لیکون منشأ التفصیل المسند علی ما ھو حاصل المعنی لیس بمستقیم لتحقق ذلک التفصیل من غیر ان
یکون العطف منشأ له فلا یکون ھذا التفصیل حال مقتضیة لذلک العطف لحصوله بدونه ولک ان
تقول فی توجیه الاحتراز بناء علی ان الضابطة ان تبة ضابطة للعطف بغیر الواو وکما لا یخفی حال
المعنی ان العطف بغیر الواو لتفصیل المسند فلو لم یذکر قید الاختصار لتوهم ورود ان یقال ان
ذلک التفصیل حاصل فی المثال المذکور مع انتفاء العطف بغیر الواو وکما فی فایدة الاختصار الاولی
ولو قال احترز به عن نحو جاءنی زید وجاءنی عمرو بعده بیوم او سنة کما فی المختصر کان اظهر

ترتب اجزاء ما قبلها فی الذهن التعرض للاجزاء بطریق التمثیل لا الحصر اذ المعتبر فی حتی کما صرح
به فی مغنی اللبیب وغیره ان یکون معطوفها بعضا من جمیع ما قبلها کقدم الحاج حتی المشاة او خرج
من کل نحو اکلت السمکة حتی رأسها او کالجزء نحو اعجبنی الجاریة حتی حدیثها وبالجملة ان یکون متبوعها
اذا تعدد فی الجملة حتی تتحقق فیه بعض ولو اشرط الجزئیة بخصوصها لاحتیج الی تأویل المثال المذکور
اعنی مات کل اب لی حتی آدم بان المراد مات آبائی حتی آدم وکذا الابناء اذا دخل علی
کلام فیه تقیید یوجه ما یتوجه الی ذلک القید المراد فی الدخول المذکور انما فی الاعتبار والملاحظة
لا انه وجد القید اولا ودخل الابناء تأنیا بحسب الحقیقة حتی یرد عدم تأدیته فی مثال قولک جاءنی
زید یوم الجمعة اذ لا یصح زید یوم الجمعة حتی یقال انه کذلک ثم جیئ بحتی کما لا یخفی

من غیر تفصیل

للمسند لا یقال اسم الفاعل مسندة الی الضمائر المستترة العایدة الی اسم الموصول فغیه تفصیل للمسند اقول
معنی تفصیل المسند ان یشیر الی تعدد المسند الواحد وترتب افراده لا الی تعدد ما صدقات افراد
المسند لانه فی المعنی الذی اجمل فیشیر فیتام فیکون فی عطف الجملة علی الجملة لا من عطف المسند
الیه ولو سلم فلا دلالة فیما ذکر آنفا فیه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مستندة
بشهادة القبول والاخراز اذ فللزوم فی مثله واضح وقد اشار الشارح فیما نقلت عنه فی فایدة
قید الاختصار الی اندفاع امثال هذه الاعتراضات فلیکن علی ذکر منک واعترض ایضا بان التسلیم
السابق یدل علی ان العطف علی المسند الیه اذا لم یکن لتفصیل المسند یجب ان یکون لتفصیل المسند الیه فعلی
تقدیر تسلیم ان المثال من قبیل العطف علی المسند وانه لیس لتفصیل المسند وجب التزام انه لتفصیل المسند
الیه مع ان المسند الیه هنا واحد لا یقبل التفصیل واجیب بعد التسلیم وجوب احد الامرین بالتزام ان

بالتزام ان العطف ههنا لتفصیل المسند الیه بناء علی تنزیل التغایر بالوصف منزلة التغایر
بالذات علی ما تقرر فی محله فتامل او انها جاءت ان جمیعا فیکون تصریحا بما فهم ضمنا کما ان الاول
قصر قلب وسکت عن قصر التعیین لان المخاطب فیه شاک فلا حکم له حتی یرد عن تخطئة فیه الی الصواب
کما سیظهر انشاء الله تعالی ثم انه جوز استعمال الا فی قصر القلب والافراد وفی دلایل الاعجاز انها
تستعمل للقلب فقط لمن اعتقد ان المجیئ منتف عنهما جمیعا لم یرد بالاعتقاد ما یکون جازما
بل ما یتناول الظن الضعیف الذی هو الوهم الفاسد لا لمن اعتقد ان زیدا جاء لکن دون
عمرو علی ما وقع فی المفتاح فان قلت لا تخالف بین الکلامین لان مراد النحاة من الاعتقاد والمذکور
اعتقاد انتفاء المجیئ عنهما بعد نفیه عن زید ومراد المفتاح اعتقاد مجیئ زید دون عمرو فی صدر الکلام
والاعتقاد ان علی الوجه المذکور یمکن اجتماعهما قلت لم یکن المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة
بین المتعاطفین بحیث یتوهم من انتفاء المجیئ عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان یعتقد فیهما
او عدم فیهما فلا یتمشی التصویر المذکور کما لا یخفی فلم یتل به احد ای لم یذهب الیه ذاهب لانه
لم یظفر به فی الاستعمال ویمکن ان یوجه عدم القول بما ذکر بلزوم استدراک الاثبات الذی بعد لکن
لکونه معلوما للمخاطب وما ذکر الفاضل المحشی من انه منقوض بقولنا جاءنی زید لا عمرو فی قصر الافراد
مدفوع بان الفرق بین المادتین بین فانه یصح الاکتفاء بقولک ما جاءنی زید فیکون لکن عمرو لغوا
ولا یصح الاکتفاء بلا عمرو حتی یکون جاءنی زید لغوا واما صحة ان یقال من اول الامر ما جاءنی عمرو فلا
نضر لانه تعیین الطریق فی تادیة المعنی المراد لا الزام الاستدراک جزء من الکلام لصحة الاکتفاء بجزئه
الآخر ولعل المتکلم انما لم یجز بذلک الطریق لئلا یبقی المخاطب بصورة النفی او بغیره من الاعتبارات
المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة بین المتعاطفین ونفی المتکلم المجیئ عن احدهما توهم
المخاطب عموم النفی فالایجاب الذی وقع بعد لکن دفع ذلک التوهم وظهر له فایدة معتدبها قلت
غرض الشارح نفی القول بقصر الافراد نظرا الی الاعتقاد الاول حتی یصح ذلک فی کل صورة اعتقد
المخاطب الملابسة بین المتعاطفین ام لا ومنع الاضراب ان یکون المتبوع فی حکم المسکوت
عنه فعلی هذا یخرج العطف بیل عن تعریف العطف بانه تابع منصود بالنسبة مع متبوعه علی ما ذکره
ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولکن فلا یرد کما توهمه الرضی لان التابع والمتبوع معا منصودان

بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي وفي كلام ابن الحاجب اشارة قابل من اصحاب الجواشي صرح بذلك في الامالي واما مذهب الجمهور فنسبه السكاكي وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع فقط فالمنفي على مذهب الجمهور صرفت حركة من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه اولا بهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو الظاهر مما مر المذكور في معنى اللبيب ان الشاهد في الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وبالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكاذبون في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره وجعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي عليه السلام ان يحثهم على النظر الصحيح نزلهم منزلة الجهل المركب عداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط قال قلت قد مثل العلماء للتخيير بآية الكفارة والفدية مع ان الكفارة في الحج قلت لا يجمع الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منها كفارة بل تقع واحد منها كفارة والباقي فدية مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية عطف بيان لما قبلها وقيل بدل لانه تفسير به اولا قد يحال دخول ام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا هو القائم بدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيد للخبر لا انه قائم مقامه مختصا بالذكر لفظ مختصا ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصود وهو دخول الباء على المقصور والاولى ان يبدل بمنفردا بان يثبت له المسند لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال كانه قبل واما الفصل فهو تمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه بالثبات للمسند وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه

اليه فحل النظر يحتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب بثبوت المسند لا فتامل بل صرح في هذه الآية بان الفائدة الفصل آه ههنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيده بحسب العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتخيل الباطل الخالي هو عمرو لا زيد فقلت زيد هو الباطل الخالي يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس هم المخلصون والمتبادر من كلام الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس ببعيد فتامل وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام امر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التاكيد على تاكيد التخصيص وفيه بعد او قصر المسند اليه مع المسند سياتي في كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لامكن حمل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يدعي ذلك فاجب بان معنى الانكار فيما مر تعليله بكلام الكشاف لا افادة اصله الا ان في حمل قول المص فلتخصيصه بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رد على من زعم ان الفصل يجيء للعكس بعض نبوة عنه وبالجملة جعل الفصل في مثل الكرم هو التقوي على التاكيد ليس بمتعين لجواز حمله على افادة قصر المسند اليه اذ لا مانع عن قصد الاختصاص فيما يتقدم عليه اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده متقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيق فم الركية اي اجعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لانه يكون واسعا ثم يضيق وزاد صاحب الكشاف ثمة اي حيث قال انما يحال عقم وهو آخر الامر الا للعقار يعرف فيه مغص اي يعرف في ذلك الشيء مغص مناسب لاقتضاء العقار والحال لا بد من اسناد الغاية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للغاية وعلة لها بحسب المناسبات ولا بد من تخفيفه قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التي يفيد الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه

كان المسند مطوبا بالاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم فى الموضعين بمعنى المحكوم به وه
الغوض دفع ما اورده الفاضل المحشى فتامل قوله يعنى بخبرت البرية آه اعترض عليه
بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم فى مذهبه فكيف الجزم
اجيب بان الجزم فى كيفيته لا فى اصله كما دل عليه قوله وفى ان ابدان الاموات كيف تجمى من
الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر جزمه وان كان كل من
الفريقين جازما فى مذهبه فليتامل قوله من الرفات الرفات على وزن الغرابات الحطام
وهو ما يكسر من اليبس قوله كذا فى ضرام السقط السقط فى الاصل ما يسقط من الزند
عند الاقتداح سمى ديوان المعزى به والضرام بالكسر فى الاصل اشتعال النار ودقاق الحطب
الذى يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمى به شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل قوله
يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول المعادى فى تفسير
البيت مع ان الظاهر هو الالف والنشر المرتب اياء الى ان مراد الساعى بالداعى الى الضلال
هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين فى كتب التواريخ ان ابا العلا ملحد منكر بالحشر و
يومى اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله يد بخمس مائين عسجد وديت ما
بالها قطعت من ربع دينار وتدر من رد عليه بقوله عز الامانة اعلاها واخسها
ذل الخيانة فافهم حكمة البارى قوله ولا التفس هو على ما قيل طائر فى بلاد الهند يضرب
به المثل فى البياض لمنقاره طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله سبحانه
بموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب
فيحترق هو ويخلق الله سبحانه من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله قوله لانه لا يناسب
السياق التباق بالباء الموحدة ما قبل السين والسياق بالمثناة التحتية اعم وهو العبارة
ههنا قوله واما التعجيل المسرة والمساءة للتفاؤل والتطير يحتمل ان يكون التفاؤل و
التطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما مسببان عن التفاؤل والتطير بحسب نفس الامر
واما تعجيلها فلا تعلق له باصل التفاؤل والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل
المسرة الحاصلة من التفاؤل وتعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلها متضمنا لتعجيل

لتعجيل سببها لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل تقديرا وايا ما كان ففى اتمام
لفظ التعجيل اياء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال اما لان الاسم المسند اليه يصلح للتفاؤل
بتقدمه الى السامع لتسره او لتسوءه وتوجيه المقصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل
سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول المعرى سائلن فقلت منصدا باسعد
فكان اسم الامير بالفال حيث جعل اسم السعد تفاؤلا للفوق مع تاخره فكذا المسرة المسببة
عنه فالمقتضى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون
باللفظ المسموع فى مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه
وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد فى دارك فانه قد يتفاءل بكون سعد فى دار ونفس
هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند والمصنف نبه
على الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثانى ان المسرة مثلا تنشاء عن التفاؤل وقد يجعل
بذكر اللام فى اثناء الكلام فالمقتضى للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل الا انه والجواب
بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم فى اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المنوهة من
الاطلاق فتامل والسفاح فى دارصديقك السفاح فى الاصل بمعنى السفاك
هو لقب اول خليفة من آل عباس مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم فى الذكر
اللسانى يشعر بالتقديم فى الشرف والرتبة العقلية ثم ان اللام ربما يشتمل على التعظيم بنفسه
او بسبب وصفه فاذا قدم لنبئ تقديمه بحسب المقام عن القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه
ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم
من حيث المناسبة المذكورة او تحقيره نحو رجل جاهل فى الدار فيجب لانا لم
انا التحقير فى رجل جاهل مستفاد من التقديم بل فى الوصف حتى لو اخر المسند اليه لحصل التحقير
ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة
لكن تقديم مثل هذا المسند اليه فى مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره فتدبر وهذا
معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه منصفا آه يعنى كونه منصفا متمما عليه يجب بعد من
المتصفين المنعمين به نعم لو قيل على المفتاح آه هذا انما يرد ان كان مراد

السكاكي ما ذكروا امّا اذا كان مراده اولان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب
دون وصفية الخبر له وما اعتبار ان مثلا زمان لكنه قد يصدق الاول كما اذا كان الكلام
في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد شرب وقد يتصلد لثاني كما اذا كان الكلام
في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال شرب الزاهد لم يرد قوله متى تهزر زينبي
قطن آه الهزار التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعوانق جمع عانق وهو موضع الرداء
من المنكب ورزان جمع رزين كغراب جمع كريم من رزن الرجل فهو رزين اي وقور و
الالمام النزول وصنعهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالسجاء حيث لم يغز قوا السلاح
وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم قوله
اي محل الاستشهاد وهو قوله هم خنوف لا قوله جلوس لاحتمال تقديم المسند اليه فيه مؤخرا
ولا قوله ضيف لان ضيف فاعل فعل تنبسره ما بعده واجيب بمنع الاستلزام
قبل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند
للمنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لانم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون
كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع والاولى الاستدلال بقول ائمة التفسير دون التعرض
للمنع وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى انك عزيز
علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت باشعب والدليل على ارادة هذا المعنى
مبسوط في شروح المفتاح لكن نقول يجب لان شرط التخصيص ان يعتبر ان المقدم كان في
الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان يدعى الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقبل
بالحصر في زيد عرف كما سيأتي والظاهر ان انت على تقدير ما اخبره بان يقال اعزيز انت فاعل
الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في عارف
هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اغنى الباء ذا بين فيجوز تقديم ما في خبرها عليه و
انت ابيت فقدر تفسيره بعزيز وما انت عليهم بوكيل اي بكفيل بحفظ اعمالهم
غير مناسب للمقام بل المناسب له التقوى والتقرير وتحقيق انهم خنوف اذا نزل بهم
الضيف واعترض عليه بانا لانم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم ابيا شرون امر

امر الضيافة بانفسهم ولا يكلفونه الى خدمهم كما هو دأب اكرام الضيف وتعظيمه اقول
لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم
لا ان نسرع خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تابى عنه كما لا يخفى على المنصف على انه
ينوت ح حسن التقابل مع قوله جلوس لانتشار الحصر فيه ولو التزم تقدير المسند اليه مؤخرا تبين
على كمال فهم انه ركيك لا يستقيم في رزان كما لا يخفى بل التخصيص بالذكر فيه انه
ح لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكر في متنضيات
تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا و
دعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح ائمة التفسير
تخصيصه بالخبر الفعلي اي ينفي الخبر الفعلي عما حذف المضاف لان المفضوب على المسند اليه المقدم في
المثال الذي ذكر نفي القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من الملخص فريء على عبد القاهر كما
يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي اوله فعل وفاعله ضمير المبتدا و
لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله وما انت علينا بعزيز ليست
خبرا فعليا وصاحب المفتاح آه قال الفاضل المحشي هذا هو الحق وذلك لان التقديم
آه وانت خبير بان ما ذكر يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو
جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجيء لان التخصيص انما هو بالنسبة الى القصر
المستفاد من قوله انا هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من عداه فلا يتدفع به
جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في العاقل كما في قصر التعيين نعم لم يتعرض له
ههنا وفيما سيأتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابلته وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما
نبهت عليه في بحث العطف على المسند اليه ولا ما انا رأيت احدا الى الان صرح بهذا المقابل
ايضا بناء على ما تبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان لم يمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق
النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكر في المفتاح بلفظ الاتجان لانه قد ينفي عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم لنظره على متعلقه بنفي الابصار الرؤية بدليل عليه قول الشارح فيما يبني فالتقديم
بنفيد نفي الفعل وكونه لغيره على الوجه الذي نفي عنه في العموم والخصوص وفيه نظر

لانا لانم آه اجيب بان كلام المص بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفى هو الرؤية الواقعة
في كل احد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لانفي العموم وان كان
المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفى هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا
فتأمل اذا لم يكن همزة بدلا عن الواو بان يكون مخففا من الهمزة وهذا احتراز عن احد
في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد
يقال ان همزة احد اصلية لا تستعمل في الايجاب اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة
ردا على من زعم انك رأيت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور
لفظة كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المص لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا
توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الخبر
الفعلي والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعمه ردا على من اعتقد ان
غيرك وحده ما رأى احدا وشاركك في عدم رؤية احد ولا يخفى ان خطاء المخاطب في مقام التخصيص في
فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي نحاته لم يفرق بين ما انا فلت هذا
وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات
للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا موهونا فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يبعد
واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على
زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لانم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك
رأيت شخصا فقال لك ما انا رأيت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصوري
فتأمل لان هذا الامتناع جاء آه هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه
الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني بقي ههنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في
غير الصور المذكورة لا يكون وجها لفساد ما ذكر المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا
مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيه الفساد وقد جاء
بان المص هنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد لفق الشيخ ما انا قلت شعرا وما انا قلت شيئا
مع قول ما انا رأيت احدا في قول واحد وقع عدم الصحة في الجميع على كون المنفى عاما كما يجيء

عاما كما سيجيء فيكون التخصيص في الدليل غلطا ظاهرا فاعند المص فليتأمل قوله
لا على جميع الناس وان بنى الامر على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون توسيط
كون احد بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو
الكلة قلت لما لم يكن الامتناع مقتضيا بذلك الا ارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت
اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون رأي احد هذا الكلام مردودا عند الشارح بما
سنحققه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذا من الكلمات الدائرة
في هذا المقام على السنتهم قوله وهي متقاربة ما نقله من بعض المحققين معترضا
على الفاضل العلامة وما ذكر فيما يلحق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا رأيت
احدا او رجلا يفيد عموم النفي آه متحدان في المآل وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور
مختلفان في التقدير متقاربان فيه كما لا يخفى قوله فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين وما سيأتي
في كلام المص ايضا ووجهه ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة
اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما يخفى قوله
فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير بريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام
التخصيص من التقديم بتنبيه من النحوي ذو طبع سليم وبيانه ان تقديم المسند اليه يومي
الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطأ في هذا القيد فكان اتم عند المتكلم فقدمه
وانفهام تخصيص النفي لانفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع
لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه او انفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من
الجملة الاسمية الداخل عليها لو كما حققه الشارح في بحث لو قوله وفي هذا اشارة
الى الرد آه اي في قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ هذا
يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرنا لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم
على هذا المعنى بالنحوي لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون
وجه الاشارة عدم التصريح بالرد على الشيخين فليتفهم قوله وجوابه انه قد سبق ان جملة آه

ردّه شارح الایضاح بان النقل المتنازع فیه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب علی
احد غیر زید وامازید فسکوت عنه لان الآ لا یصح ان یکون کلا لاستثناء بعدم صحة الاستثناء
المفرغ فی الاثبات کما عرف فی النحو فیکون بمعنی غیر واذا کان کذلک لم یکن فی الکلام اشعار
بان زیدا ضرب او لم یضرب فلا یلزم التناقض اصلا وفیه نظر امّا اوّلا فلان الآ بحمل علی
غیر اذا کان الموصوف مهما مذکورا کما بیّنهم ایضا من کلامه فلا یجوز حمله علیه وامّا ثانیا فلان
الآ اذا لم یکن کلا لاستثناء لم تبین عموم المقدّر فلا یتم ما ذکره المص ایضا فی وجه فساد المثال
فیتم کلام الشارح الزاما علیه قوله من نفی الضرب الذی وقعت المناظرة فی فاعله هذا
هو معنی التناقض فان تمّ تمّ الدست فرض الشریف فی شرح المفتاح وحدة الضرب فبنی التناقض
علی ذلک الفرض لکن ظاهر کلامهم یدل علی ان الامتناع کلّی ومطلق الفرض المذکور ینافیه
قوله وعندی ان قولهم ان نقض النفی بالآ آه لیس المراد ان هذا اعتراض حقّ
حتی یتوجه علیه انه زاد فی کسر القارورة کما ذکر الفاضل المحشی بل ان هذه المقدّمة احق
بان یعترض علیها من المقدّمة التی اعترض علیه المص من مقدمتی دلیل الشیخ بل ان هذه
ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما اورد علیها واما هذه المقدّمة فمنعها موجّه ظاهر بحیث یحتاج
فی دفعه الی اعمال روّیة ولو سلم فمبنی تصلّفه فیها بتعلق اطلاعه علی مراد الشیخ وعدم اطلاع
غیره لعدم تصفحهم کتبه لا لحقیقة کلام الشیخ بحیث لا یرد علیه منع فتأمل قوله فالآ استثناء
انما هو من الاثبات لا الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم یجز فیما یستقیم فیه المفرغ الآن
مراد الشارح لزوم ذلک اذ لا یجوز ان یکون من النفی لرجوعه الی الفاعلیة لا الفعل فیتمشی
الفاعدة السابقة ولا یجوز ان یحمل الآ علی غیر لعدم ذکر الموصوف فتعیّن کون الاستثناء
من الاثبات والمستثنی منه المقدّر کل احد لان الاستثناء مفرغ علی نمط ضربه الآ زید قوله
وکذا اذا کان الفعل منفیا معطوف علی مقدّر والمعنی فقد یاتی لکذا وکذا اذا کان منفیا
قوله ولیس اذا قلت سعیت آه اسم لیس ضمیر الشان وخبره الجملة الشرطیة او قوله یجب
واذا ظرف لغو متعلق بلیس وفاعل یجب ان یکون وفاعل ان یکون وما تامّة ان مع اسمه
وهو وجود سعی وخبره وهو عند السامع وقد وقع فی موقع الخبر صفة سعی والواو فی وقد وقع

وقد وقع علی ما وقع فی بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدم هما فی عبارة المفتاح
وقتقصد بالنصب معطوف علی ان یکون ثم ان السکاکی انما نفی الوجوب ههنا لانه
الی وجوبه فیما اذا قدّم للتحقیق الجواز قوله غیر مستوب حال من السعی قبل فیه سماحة
لان انتفاء الثوب بهذه الامور بیّنة للفاعل الذی هو المؤکد لا للسعی کذا فی
شرح المفتاح للشریف ولک ان تجعله حالا من کاف منک ای مبعدا وجود سعی منک حال کونک
غیر مستوب فی افادته واداته یتجوزاه فیدخل عدم الثبوت تحت الافادة قوله والشارح
العلامة قد اورد آه نقل عن الشارح انه قال لا شک ان هذا الکلام هو من الشارح العلامة
الّا انه ردّده بین التجوّز والسهو والنسیان باعتبار مشاکلته سوق البیان قوله
انما استعمل لردّ المخاطب فی الفاعل هذا الحصر اضافی کما یشعر به قوله لا لافادة وجود السعی فلا
یتوجّه علیه ان هذا التراکیب کما یاتی للتخصیص یاتی للتقوی فلا وجه للتخصیص قوله فاما
ان یکون باعتبار انه لازم معناه الضمیر فی انه راجع الی وجود السعی لا الی الافادة ولذا
ذکّره والمراد من معنی انا سعیت قصر السعی علی المتکلم وباستعماله یحصل ردّ الخطاء فی الفاعل
لا ان معناه ردّ الخطاء ابتداء وهذا اظاهر فالملزوم انما هو بین وجود السعی وبین قصر السعی
علی المتکلم لا بین ردّ الخطاء فی الفاعل وافادة وجود السعی لانهما لا یجتمعان اصلا فکیف
یتحقق اللزوم بینهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشی الآ ان لزوم ردّ الخطاء فی الفاعل
لافادة وجود السعی غیر ظاهر وعلی کان ظاهرا لحل یجب ومحتاج الی توجیه علی ان اللزوم
بین الردّ والافادة ان سلم فی الجملة فانما یسلم لزوم افادة السعی لردّ الخطاء وامّا علی فلا
وجه له فی اعتبار قصر الافراد لان اثبات الحکم لاحد الشریکین مع اعتقاد المخاطب لا ینفیه عن
الآخر فلیتدبّر واعلم ان الشارح العلامة قال فی شرحه ویجب ان یعلم مع ما قد علمت ان
الاولین یعنی سعیت وسعیت انا لما لم یجب ان یکون فی صورة علم السامع کما هو حال الثالث
یعنی انا سعیت بل جاز ان یکون فی صورة جهله فیجوز ان یکون ای استعمالها فی صورة
علمه ویکون حکمها حکم الثالث فی الردّ بل فی کون السعی فیهما مشوبا بتجوّز او سهو او
نسیان هذا کلامه فعلی هذا قول الفاضل المحشی وسکت عن بیان حال سعیت آه محل بحث

لانا لانسلم انه لم يتعرض لحال المنافيين لانى الابتداء بل تعرض لها ايضا بقوله وجب
ان تعلم قوله فيكون مجازا قد نبا فنبه فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما
هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب المعانى اذا لم يوضع اللفظ بازائه بل انما
يعتبره بحسب المقام كما صرح به واجاب بما ذكره الشريف فى توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى
الظاهر مستمرا فى علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للفظ
بالقياس الى الاغراض الاصلية فى عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبنى على عرفهم فلا اشكال
قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا آه الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ
لكن يستعمله فى غير معناه غفلة والنسيان العدم الطارى على المعرفة لما ذكره العلامة من معناهما
قوله فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا يعنى ان كان اعتماد المخاطب النسبة
الفعل الى الغير باعتبار مجازى فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب
اذا كان نسب الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن لخطاء اذ لا خطاء فى المجاز وقد ذكر اولا ان هذا
التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب فى الفاعل وهل هذا الا تهافت بالجملة هذا التركيب انما يستعمل
اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب مخطئ فى الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا
قوله والا كان سهوا او نسيانا اذ لو لم يعرف عدم انتساب الفعل اليه بل كان اعتماده
المذكور اصليا كان سهوا وان كان عرفا او لاعدم الانتساب المذكور فيه نظرا واعتمادا
الانتساب كان نسيانا على قياس ما سبق قوله اذا بنى الفاعل على معطوف اشارة
الى تعيين المعطوف عليه بقوله وان بنى على منكر ولما سبق امثاله البناء على الموقوف دون البناء
على المنكر اختار فى الاول لفظة اذ الدالة على التحقق والثبوت وفى الثانى لفظة ثم فى لفظ البناء
اشارة الى تقديم المسند اليه لان البناء يقتضى تقدم المبنى عليه الذى هو كالاساس قوله
تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلى الطبيعى سواء كان جنسا بالاصطلاح
المنطقى او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد بكلى آخر خصصه كما فى رجل طويل صار
نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا منع الجمع ولما كان وجه التخصيص الواحد من
الجنس ظاهرا وجب كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه بما نقله من السيد لكن

لكن قوله فيما سبق وقد يأتى للتقوى لكن بشرط ان يكون به الجنس والواحد كما فى
التخصيص بقع فى هذه الارادة فليتأمل فيه قوله رجل جاءنى المجوز لوقوع النكرة مبتدأ
كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ما جاءنى الا رجل كما بين فى كتب النحو قوله بهذا الكلام
الجار على معناه الظاهر ومتعلق بالمخاطب الذى خوطب بهذا الكلام قوله او
اعتقد انه امرأة ان اراد اعتقادا انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون فى الكلام اشارة الى
قصر الافراد وان اراد اعتقادا انه امرأة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا
ففى الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلثة وهو الاوجه وان كان الاول الظاهر ثم ثانى
قصر الافراد لا يظهر فى صورة وقوع القصد الى الوحدة لان الاعتقاد ان الجانى رجلان
لا الجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن
اعتقاد المخاطب قوله ولعلنا نورد كلامه لما كان الانسان غير متكل على غيره
شبه حاله بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل فى المستقبل فاورد صيغة
الترجى الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر
عبارته يشعر بعدم احتمال المظاهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار فى شرحه للمفتاح الى
احتماله اياه عنده مرجوحا وان فى عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق
الى ان علة افادة التخصيص التى ذكروها جارية فى المظاهر المقدم ايضا فقد ذهب السيد الجرجانى
هو كحق التقديم بالقبول قوله بين الصور الثلث يعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف و
المراد بافتراقها كلها هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعنى التخصيص والتقوى على السواء
وحتى الثانى للحمل اما على التقوى والواجب فى الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده
ان لفظ هو فى المثال الاول يحتمل ان يكون على اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يصلح الا للتقوى وان يكون فى الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف هو لا عالما انه فاعل لانه ليس من
مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز
تقديمه عنده فيتجه التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار
الضمير المستتر فى الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا فى كلام العرب فيتعين فاعلية زيد

فلا يجوز تقديمه ولا بقيد التخصيص بل التنويع وامارجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط
المبتداء اعني التعريف او التخصيص فتعين انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من ضمير مستكن في عرف
ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا
ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي بالحصر فيه عند كونه مبتدا
لا في كل تقدير تامل قوله واستثنى المنكر اي من عدم جواز تقديره مؤخرا كما في زيد قام
وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان اسم وجوده فلا يخفى
انه قليل جدا في كلام كما سبق فلا وجه لحمل الكلام السابع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة
فيه ولهذا جزم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز بهذا التقدير قوله ويحمل عليه اي على
القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه و
قيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث قوله على ان رجل بدل
من الضمير فان قيل القول بان رجل عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف واذا يستلزم
ان يقول عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به استعمال السابع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد
ان المرفوع في مثل عرف رجل بل ان رجل عرف مقدرا بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان
عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان وعرفوا رجال فهو دايم في التقدير دون التحقيق كذا في شرح المفتاح وقد نبهناك
على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع قد يرد في البدل
وان خلا فلم لا يجوز الحمل عليه قوله اذ لا سبب الى التخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح
قائل بالقصر الغوي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله انما يكون
مبنيا على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح وبسببه قول الشارح فيما
بعد قوله لان المهر لا يكون الا سرا ظاهره ان الامتناع مبني على ان الامر المختص في نفسه
بالسر لا يجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار اليه في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لا
مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها حالة اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر
الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع هنا ان يراد ان المهر سرا خبر بتاء على الاختصاص المذكور
وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم

معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل المحشي قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف
اي لزم طلب وجه له والفاء في فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا اذ تسببها لم
بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم
التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثاني لزوم
تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة
قوله وايضا معامضمر اي مقارن لاعتبار النسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق
بين نسخ التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى
الاتيان بالضمير الذي هو اجنبي لا يجري نفعا في هذا المقام قوله بنيت بها قبل الحاق بليلة
قيل البيت للنابغة من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها مارا تا خلاة ثم انكشف سوآتها بعد
التزوج واول القصيدة • عجوز تمنت ان تكون فتية • وقد سئل المنبان واحدودب
الظهر • تروح الى العطار تبغي شبابها • وهل يصلح العطار ما افسد الدهر • وما غرني
الا خضاب بكفها • وكحل بعينها وانوابها القصر • العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال
عجوزة والعامة تقولها والجمع عجز بضمتين والاحدب بارز العوجاج الظهر والضمير فيها راجع الى
العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل في
ان الداخل باهله كان يضرب عليه قبة ليدخولها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه
فظهر ان حق الكلام ان تقول نبت عليها والحاق ثلثة ايام من آخر الشهر وسمي القمر خلو
وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض فالمراد من قوله
فكان حاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النعوة قوله عليك رحمة الله السلام اوله •
الا يا نخلة من ذات عرق • ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه آخر وهو
جعل رحمة الله عطفا على المستكن في عليك قبل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع من
غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر البيت السادس من نغة البيت ان عدم
الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لورود في النثر كررت برجل سواء اليوم
حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الابهائي من انا لا نسلم عدم الفصل اسهل من التقدم

فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير متقدم رتبة من الظرف فالظرف فجوز للعطف فلا يخفى
انه تعسف وتحتمل ان يكون قوله على وجه استئناف الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان
يكون السلام الثاني مستأنفا وان يكون استئنافا الى كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي
عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرحه للمفتاح قوله
ولو كان تشكي الى الامواس اسم كان ضمير الشان وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق بتشكي بمال
تشكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله وما في ما التي موصولة قائمة مقام
فاعل يشكى ومن بيان له والكلام الحزن المكتوم ثم استكيت عطف على كان ولا تشكى في جواب
لو والمعزة للتسلي اي ازال شكايتي وسحار وصهر اسمان للموضعين واعلم ان كون قوله وساكنة
عطفا على قبر مبنيا على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف بدل على المذكور
فهو من عطف الجملة على الجملة والتقدير وانشكاني ساكنة او يكون وساكنة بالجر على القسم و
الضمير للقبر فافهم قوله وكذا رجل جاءني بدل اضطراب فالسكاكي خالف اجماع النحاة
في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في امكان المجاز العقلي ويرد على هذا
القائل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني لفوات شرط الابتداء بخلافه
بمال انه بدل اضطراب عندهم وكذا الكلام في غيره حيث بني الكلام فيه على ان الاول مبتدأ
ومسندا اليه على ان كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام
يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغ الا لنية التقديم والتاخير يدل على امتناع تقديم
التوابع في السعة وبدل كلامه ايضا في اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز
تقديمه ولذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك
جاءني راكبا رجل قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل
وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم العامل المعنوي ثم لا نم انتفاءه آه قوله لا يقال التنكير
اه جواب عن منع الملخص عن قوله ثم لا نم قيل انه كلام على السند فلما هو مساو للمنع في
زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في المقام يحصل
لتحصيل الحصر اما يجوز عند فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف فتصير

لصحة وقوعه مبتدأ كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض
بانه يقتضي ان يمتنع تقدير التاخير في اثافلت ايضا لصحة وقوعه مبتدأ وهم لخص قوله
والا فلا توجيه للكلام اي وان لم يجب يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير
التاخير فلا توجيه لقول السكاكي اذ ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة اذ الظاهر
ح في صون المنكر لحصول صلاحية الابتدا بالتخصيص بالوصف قوله اذا لم يقصد به التخصيص
آه قد سبق ان قصد التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل قوله ثم لا نم
امتناع ان يراد المهر متاخرا فقد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل آه لكن يمكن ان يناقش
في الجواب بان ما ذكر من قيام الحصر بناء على ما قرره انما هو اذا اجري الكلام على
ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في امكان اعتبار
الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هريرا الكلب يجزم عند سماعه بان سبب البكاء
قائما ما يفيده اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر
كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال ويقرب آه قد ذكرنا في اوايل الكتاب
الى ان ثم اذا دخلت على الجملة تبنى للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى بعدما
اخبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب
من هو قائم آه فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح متقدم على حديث الاختصاص
فلا وجه للكلمة ثم قوله لم يتفاوت في الخطاب آه لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى
على تقدير موصوف اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم قوله ولا يخفى ما فيه
من التعسف وجه التعسف على ما نقل من الشارح انه لا يطابق كلام المفتاح في الاداء
وان طابقه بحسب المعنى اذ السكاكي جعل مجرد تضمنه الضمير علة للقرب ثم اورد شبهة
بالحالي جملة مستانفة وهي قوله واما قلت تقرب دون ان يقول ونظيره وهما
وجه آخر للتعسف وهو ان المفعول معه منصوب على السماع عند سيبويه وهو الجائز
نصبات السبعة في مضمار العربية خلافا للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف
والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الاكثر فمن جعله مفعولا معه مصيرا الى المرجوح

المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعد لان ائمة النحو صرحوا بان
المفعول معه هو المنصوب بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان تخصيص المفعول
على حرفين مفيدين احدهما كذا والثاني ان المفعول معه في جملة منصوب بالنسبة
والمفعول الاول الذي يصاحبه هو غير منصوب بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت
وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في المجيء اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواؤهما
في المجيء قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن
فيه وهو الغرب في التقوى ثبوت التقوى وعدم الكمال تتمة له والاصل في العلة هو تضمن
الضمير وشبهه بالحالي تتمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه
يستفاد منه ان الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف وارفع
توجيه الفاضل المحشي قوله لكونه فيها فعلا عدل به الى صون الاسم فان قلت اسم
الفاعل حق صلة ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه قلت
لما كان الصلة في صون الاسم الواقع في التركيب واللام في صون الحرف اجري الاعراب على
الاسم المركب قوله ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم اورد
عليه انه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البناء قائم مع الضمير
كما صرح به الشارح فالاعراب في مثل رجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب
انما هو لقائم الذي هو اسم المركب الذي هو مع الضمير وبتضمن ذلك غاية الوضوح في نحو مررت
برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصفية هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمير فهو
بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجب
بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجاري على
قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء انتقل اجراؤه
على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس بقائم وصار
استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يحال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون
المجموع صوابا والوصف في مثل رجل قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا

الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر قوله واما الثانية فبان لم
يجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح بان ابتناء عدم كونه جملة على مجرد
شبهه بالحالي عن الضمير من غير ان يبين مغنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون
فالتحقيق ان يقال الكلام مشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على
نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا قصد صلة للام فانه حينئذ
مقدر بالفعل فتكون نسبة اصلية او وقع في مثل قائم الزيدان فانه مع كونه جملة
كلام وما عداها فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه
وقد يجاب عن الرد بانه لا حجر في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة
واسباب متنوعة وفيه ما فيه قوله واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه
مفعول اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف
ابوه الا انه تسامح فقال زيد عارف ابوه بايراد المبتدا ثم ان القطع يكون المفعول
الاول تابعا ناشئا من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله فاتبعوا
في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة هذا وفي قوله اي جعل
تابعا للعارف المسند الى ضمير العارف المسند الى لفظ مسامحة اذ المراد على قياس كلي
يجري بعارف المسند الى الضمير مع ضمير عارف المسند الى الظاهر مع ذلك كما لا يخفى
قوله ولعله سهو اذ الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو ضمير مفرد
شبهه بالحالي عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يبنى ولا يجمع فكذا عارف
اذا اسند اليه يجب آخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعد المقام وان كان صحيحا في نفسه
ان العارف اذا اسند الى لفظ فلا مساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده
بطريق التبعية قوله لفظ غير ومثل واما لفظ نظير وشبه ونظائرهما فقليل
الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرهما ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتداء تخصصها بالاضافة
وان لم يتوغلا في الابهام على ما ذكره كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشي
فصل استغناء مثل وغير بالاضافة عليه الا ان قوله في آخر البحث وايضا لا معنى

للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها لجل يجب اذ قد يكون للتعريض بهما معنى فقول
اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معين انه غير قدري بهذا
من الاندراج تحت قوله عم القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول
بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقه حصل التعريض لذلك المدعى بنفي الغيرية وحصل
الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غيره واذا ادعى انه ليس سني
مع بغضه ابا بكر رضي الله عنه فقلت له غير السني يبغض ابا بكر رضي الله عنه حصل التعريض
له باثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي
لتصحيح كلام الزاعم فتدبر **قوله** لزوم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى
فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التي عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او
الانتفاء عنه بالطريق الاولى عامة التساوي فان قلت المراد بالكون على الصفة التي هو
عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى فحينئذ الاولوية
ظاهرة لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة
فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار رفع تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظ مثل
حيث كان المتبادر كونه وجه الشبه به في المشبه اقوى ولكن ان تقول وجه الاولوية ان
الثبوت له او الانتفاء عنه بهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات **قوله** من غير قصد
الى ان انسانا آه هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك
لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب بجواز ان يكون
المتصف به اعم من آخر **قوله** بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له
او غير مماثل بشيء يوجد في هذه الاداة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام
نوع خفاء اما اذا اريد به انسان معين فظاهر لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما
اذا اريد المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير محصور
فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما في الغير فتغير ظ **قوله** اي لم يشتهر من اطلاق
التعريض آه حاصله ان لم يقصد بغيره ههنا او معاير لما اضيف هو اليه بل اراده نفي الما

معنى لا ولم يرد يكون ذلك القول ناشيا من عدم اراده التعريض الا انه ليس ناشيا
من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال
ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس بمنشأ له
فلما جعل غير اراده التعريض منشأ له تعين ان اراده ليس منشأ له وعلى هذا القياس
توجيه الكناية في قولك ضربني من غير ذنب **قوله** لانها من الكناية المطلوب بها
نفس الحكم سيجيء ان الكناية ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل
النجاد فان المطلوب فيها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات او لازم كاثبات
الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب
بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك حتى مستوى القامة عريض الاظفار في الكناية عن
الانسان **قوله** قيل وقد تقدم المسند اليه آه قوله وقد تقدم لانه دال على العموم
عطف على قوله فيما سبق وقد تقدم لتفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما تعلقها من الابحاث
فهو من تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه منقول فعل عبد القاهر والمعطوف منقول
قول ابن المالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف النقيضين
كما يقال لكر ساكر مك فتقول زيدا اي فعل وزيدا اثار الى العلامة في تفسير قوله اي قال
اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله وقد تقدم يحتمل ان يكون
راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظه قد لما افاد تصحيح جزئية الحكم وكان ما يكون
تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما في الواقع **قوله**
فالتقديم يفيد عموم السلب لم يذكر ههنا افادة السلب الحصر كما ذكر في مفاد الخاتمة
لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس **قوله** يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى
كلام المصنف حيث قال المسند نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم **قوله** فحكم
بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او نقول معناه قد
حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوما

راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق
الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح
ويحتمل ان يكون ضمير

قوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة بمعنى رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا أجل هذا الكتاب الكل مع صدق ليس بجل البعض قوله فالحاصل ان التقديم آه فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض لعدم دخول الكل لم يلزم ترجيح التاكيد على النفس على ما ذكره الشارح فالدليل السابق لا ينتج به الحمل على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على النفس فينتج عدم الحمل على عموم النفي ولا ينتج الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلة على النفضية المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى احدهما تعين الآخر قوله اما بتقييد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد تتوجه التقييد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان ثبت فاعتبره والله لا يجب بكل مختال فخور ونظائره قوله وقد اشعل فيها بيان نكتة افراد الموضوع فيد لما قبله واشارة الى ان الحكم في المهملة على الاول والمتبادر منه ان يكون هناك اول لم يتبين نكتتها فيخرج النفضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله وههنا يجوز ان يكون آه فيشكل عليه كون هيئة النفضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصلح للجزئية وهو مما مر من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف العاقل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية النفضية ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى قوله كما انه في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جراده وقوله

وقوله علت كلمة علمت نفس ما قدمت واخرت قوله على ما قاله في الاشارات آه اي عدم انحصار السور فيما ذكر للعموم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكر الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل اللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع اللام موقع كل لكن يتم مقصود الشارح حيث فهم منه ان اللام يكون سور الكلية عند تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية عند تقدير افادتها الخصوص فلا مدخل للاجناب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاحتمال مطلقا كما لا يخفى قوله ان كانت كلمة كل اشارة بالتمام لفظ كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تاويل الكل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالهما قوله كما اذا قدمتها على الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الفعل فقط قوله فالاقرب ان يجعل فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا آخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفي مع انه داخل في النفي الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك قوله وقدم التاكيد آه الظاهر ان الاصالة في التاكيد به تستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد منعه اوايل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا مم ولو سلم آه قوله وجعل الفعل منفيا بلم آه اي لم يجعل منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل الداخل هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز التقدم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب ما فيها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لا تقتضيانها بالفعل صار الكلام بحيث منه فيجوز تقديم ما في حيزها عليها لجواز تقدم معمول الفعل المنفي عليه

وأما لافانها وان كانت كما فى الدخول على القبيلتين الا انها حرف كثير تصرفهم فيها فكما
يعمل ما قبلها فيما بعدها فى قولك ضربنى لا ذنب وقولك عزمت عليك ان يضربنى يعمل
ما بعدها فيما قبلها واعلم ان الوجه الذى ذكره الشارح انما يتم فى جعل العدم ايرادا مثل اكل
الدراهم ما اخذت فى الامثلة لا العدم ايرادا مثل ما كل الدراهم أخذت كما بينا ذلك عليه
وذلك لان المقرر فى امتناع الاول الا تم الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثانى
لا الاول لان حرف النفى داخل حكما على الفعل العامل فى كل فتأمل قوله وفيه نظر لانا نجد
حيث لا يصح النظر مبنى على ان قوله لا يصح الا يحب ايراد الكلية كما يشهد به الطبع السليم
والحق ان ما ذكره فى مغنى اللبيب من ان دلالة العموم المذكور على نفى العموم وثبوت
البعض من قبيل دلالة المفهوم وهى انما تعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود
فى العموم المذكور اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اى التكبر والفخر على
الناس بغير حق تكبرا وعلى ان لله تعالى يحب مطلق الكفار الاثيم اى الجاحد بتحريم الزنا و
ينهى عن اطاعة مطلق الحلاف المهين الذى هو كثير الحلف فى الحق والباطل قليل الرأى والتمييز
او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهى الغلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تأملنا فى
نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكرو هذا المعنى يتبين
لفظة اذا الدالة على تبعض التقادير المفيدة لجزئية الحكم فى بعض الصور على قياس لفظة
قد فتأمل قوله بان قدمت على النفى لفظا اشارة الى ان النفى المستفاد من لفظة لا
متوجه الى القيد أعنى الدخول فى حيز النفى فيفيد وجود النفى فى الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد
ان انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون بانتفائه فى الكلام اصلا فلا يصح ح قوله عم النفى على
اطلاقه قوله لما قاله ذو اليدين من عمرو بن عبد وبنى ذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه
وقيل لطول يديه روى ابو هريرة رضى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشائين فى الحضر وسلم
فى ركعتين فقام ذو اليدين وقال أقصرت الصلوة أم نسيت يا رسول الله فقال عم
كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبى ع على القوم وفيهم ابو بكر و
عمر اخذ فقال اصحق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام ع وأتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو

للسهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع
فكيف صدر عنه ع وأجيب ان الكلام مبطل للصلوة فلم يستأنفها والجواب عن الاول ان
قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم أشعر بشئ منها لان عدم كون الشئ يستلزم عدم الشعور
به فيكون من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم كذا ذكره الشيخ اكمل الدين فى شرح المشارق
وفيه بحث ذكره بعض اساتيذنا وهو ان جواب فى اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل
واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقى فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول صلعم فلو كان
مراده ع المعنى المجازى لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقى لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى
المجازى ايضا لانا نقول يدفعه سؤاله ع عن الصحابة رضهم اصدق ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال
اشعرت فالحق هو الجواب الذى ذكره الشريف فى شرح المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن فى
ظنى ولا اكذب فى هذا ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذى اليدين انكم وان كنتم ما شعرتم بشئ
منها لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن الثانى انه كان قبل نسخ
الكلام فى الصلوة توفيقا بين الدلايل نعم اصح بالحديث مالك والشافعى واحمد على ان الكلام والعمل فى
الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا وان هذا التاويل
محل بحث واشكال لان تحريم الكلام فى الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر كان بالمدينة لانه
رواه ابو هريرة وهو متاخر الاسلام وقد رواه عمران بن حصين بطريق آخر وهجرته متاخرة
بل ذكر النووى فى التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة قوله على من الذنوب اشارة
الى ان المراد من الذنب فى قوله تدعى على ذو نبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذو نبا
اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافى قوله قال الملخص المعتمد فى نبات الخط
الحديث وشعر ابى النجم فيه نظر لان المطلوب هو الاعم عن الكلية كما لا يخفى والمثال الجزئى
لا ينتج فليتأمل قوله والشايع فيما اذا لم يكن الفعل آه لفظ الشايع يدل على جواز الرفع
فى مثله والمذكور فى مغنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل
وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه فى قوله ثلث كهن قتلت
غدا يدل على جواز التركيب المذكور قوله فلو كان النصب مفيدا اشار الى ان الاحتجاج

بشعر ابی النجم علی کلا جزئی المدعی اعنی افاده کل نفی الشمول اذا دخلت فی حیز النفی و
شمول النفی ان لم یکن داخلا فیه واما الاحتجاج بالحدیث فمع الثانی خاصة وفیه بحث اذ
لقائل ان یقول یجوز ان یفید النصب لذلک العموم علی سبیل الاحتمال والرفع علی سبیل القطع
فعدول الشارع لافادة القطع بالمقصود اولا یفید النصب اصلا ویفید الرفع الاحتمال
فلا یثبت شئ من جزئی المدعی لان المعتبر فیهما الکلیة والقطع کما لا یخفی قوله ولقائل ان
یقول انه مضطر الی الرفع اجیب بان ما ذکر محمول علی الاکثر الاغلب ولیس بکلی لابد لیل قول
علی کرم الله وجهه فلما تبینا الهدی کان کلمة علی طاعة الرحمن والبر والتقی لاحتمال ان یکون
کان تامة والجملة حالیة لخبر بل بدلیل قوله فبصدرعنه کلهم وهو ناهل کما صرح به فی مغنی اللبیب
واذا لم یکن الحکم المذکور کلیا بل جاز کونه معمولا للعامل لنظی ایضا فلو لم یکن الرفع مفیدا لما قصده
الشارع من شمول النفی کما دل علیه سیاق کلامه لما اختاره وانت خبیر بانه لو تم لدل علی الجواز
الکائن من المدعی لا علی الاولی الجواز ان یکون النصب ایضا مفیدا الشمول النفی والعدول الی الرفع لفائدة
بدیعة وقوعه معمولا للعامل لنظی قوله واعترض علیه ابن الحاجب اجیب عنه بان سیبویه
انما منع الضرورة الشعریة لا مطلقها فلا یتوجه علیه ثبوت الضرورة من وجه آخر ولیس بشئ
اولا ان قوله وحذف الضمیر من الخبر جایز علی السعة یدل علی نفی الضرورة المطلقة ههنا قوله
الا تاکید ای المعرفة عند البصریین وهذا اجمل سیبویه کلهن فی البیت المذکور مبتدأ لا تاکیدا
وجوز الاخفش والکوفیون کونها تاکید الکلة محذوفة قوله فی اجوا ما اضیف الیه
عدم ابراز الضمیر حیث لم یقل اضیف الی الیه مع ان الفعل جار علی غیر من هی له لما تقرر فی
النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس فی الافعال وان لزم فی الصفات مطلقا قوله
کان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت علی الاجوا اذ لا یؤکد بکل الا ما اشتمل علی اجوا یصح اقترانها
حقیقة او حکما کما صرح به فی کتب النحو قوله او فی حکم المقدم کما اذا حذف المؤکد وبقی التاکید
علی ما جوزه سیبویه والخلیل او قدم التاکید علی المؤکد ان جوز فی ضرورة الشعر کما سبق فان
کلتا الصورتین لم یتقدم ذکرها اما الاتیان تذکرا وذکرت متاخرة لکن فی حکم المقدم قوله
عامی علیه وهو کونها غیر معمولة لعامل لنظی ظاهر قوله وهذا الذی ذکرته تنبیه علی ان لفظ هذا

ری سوتری او وقف علی ان

هذا اشارة الی الحالات المقتضیة علی ما قیل ما ذکر قوله کله مقتضی الظاهر
مبنی علی التغلیب والا فترک الخطاب للمعین الی غیره الذی ذکره فی مباحث الاضمار من
خلاف مقتضی الظاهر قوله کقولهم ای کقول العرب ابتدا من غیر جری ذکر لقطا ونحوه
فیه ایضا وضع المضمر موضع المظهر بنا علی وضوح الامر والکاف اسم بمعنی المثل فی
موقع المصدر ای وضعا مثل الوضع فی قولهم وقد تقرر عندهم ان الممثل به لا یلزم ان یکون
مدخول الکاف بل یکفی ان یستفاد مما فی حیزها قوله لیحصل به الابهام ثم التفسیر المناسب
لوضع هذا الباب آه جار ونحم لتراخی التفسیر وتباعده فی الرتبة عن الابهام هذا ووجه
المناسبة المذکورة هو ان المراد بالمدح والذم العاملین فی هذا الباب هو المبالغة فلما
اراد ازیادة المبالغة والتفخیم ابهموا الفاعل اولا لتشوق النفس الیه وترغب فی طلبه
قوله والتزم تنسیره بنکرة آه فان قلت فی صحیح مسلم من حدیث جابر رضی ان ابلیس
یضع عرشه علی الماء ثم یبعث سراایاه وساق الحدیث الی ان قال ثم یجئ احدهم فیقول
ما ترکت حتی فرقت بینه وبین امراته قال فیدنیه منه ویقول نعم انت فان ذلک
التمییز الملتزم وان المخصوص قلت یحوج الحدیث علی ان یکون فاعل نعم ضمیرا مستترا
فیها ممیزا بنکرة محذوفة یدل علیه السیاق ای نعم ذا انا او نعم شیطانا وانت المخصوص
بالمدح ونظیره فی حذف التمییز قوله من توضا یوم الجمعة فبها ونعمت فبالرخصة اخذ
ونعمت رخصة لکن ذکر فی مغنی اللبیب ان حذف التمییز شاذ فی باب نعم قوله نعم
رجلا السلطان فانه لو قیل نعم السلطان حیث لا قرینة لا لتبس السلطان بالفاعل
لتحقق شرط العاملیة وهو التعریف الذی یکون الکلام المفید للمدح او الذم العائدین
معه مصوغا فی الظاهر علی وجه لا ینکر من اول الامر لان مدح شخص غیر منکور من الاشخاص
او ذمه فیه فائدة فان قلت هلا التبس فی قوله نعم العبد حیث لا یعلم ان العبد فاعل
او مخصوص بالمدح قلت لان الآیة تدل علی ان المخصوص محذوف وهو ایوب ع م وفی
مثله یجوز حذفه کما صرحوا به قوله خبر مبتدا محذوف لانه تقدم ذکر الفاعل معها
فی رسوآل عنه بمن هو فاجیب بقوله هو زید وفیه وجه آخر ذکره ابن عصفور وهو ان

ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اى زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف بآخر الجملة
انسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لاهذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه فى جواب
السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفايدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحذف
وجوبا الا اذا سد شئ مسده صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب قوله
لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير قد ايضا عايد الى متعقل
معهود عند اكثر النحاة كما صرح به فى شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه قوله زرعها سبعون
زراعا اى زراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه التمييز للتاكيد
بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها
يعنى طولها سبعون ذراعا قوله وقولهم هو او هى زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد
عالم مثلا مع انه لا عايد فى الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة فى حكم المفرد اى الشان
هو الحكم ولان فايدة العايد ان يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هى جملة مستقلة
بالافادة فلم يوجد فيها رابط لم يربط بالمبتدا وضمير الشان المبتدا عين مضمون الجملة
فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير فى كل جملة يكون عبارة عن المبتدا نحو تولى
زيد منطلق وقولهم نعم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا آله الا الله قوله كما فى
الشان او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة
قوله وبجواز تانيث هذا الضمير اه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر فى قولهم
ان تكلم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تكلم الجنة ليس كما ينبغى قوله ولم يسمع هى زيد
عالم تعريض للص حيث قال وهى زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث
امر قياسى سوى ما استثنى من استماعى وقوله ليس بحجة على رفعه فتامل قوله فقضيهن
اه اى فخلقهن خلقا ابداعيا واتقن احصن والضمير فى فقضيهن مبهم يفسره سبع
سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكرها على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء
جمع سماءة والوجه الاول هو الموافق للفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع
ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان فى قولك الشان زيد عالم من غير التزام

التزام خلاف الظاهر قلت لانا لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف
الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا فى ذهن المتكلم وان ذلك المرجع هو الحكم
او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تناولا من الشان وابهم منه
واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان قوله ابو موسى
فجدك الثبت ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه والفاء زايدة
والاقرب ان ابو موسى مبتدا فجدك خبره والفاء زايدة فى الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا
وحكى اخوك فوجدا اما جواز زيادتها فى البدل فلم اظفر له على شاهد والمخصوص بالمدح
محذوف على نمط قوله تعالى نعم العبد اى نعم جدا هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم
المخصوص مع التردد فى موضع الفاء قوله انما يصح فى ضمير الشان قبل لا يصح ايضا
فى ضمير الشان ايضا اذ الممكن فى مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان
يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا تخفى
انما يرد اذا جعل التعليل اعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا
هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا للقيد
وقولهم هو او هى زيد عالم فلا ورود له وهذا ظاهر قوله اذ السامع مالم يأت قبل لم
ذلك بجواز ان يعلم بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاى شئ قوله
لاشتهاره ووضوح امره حقيقة او ادعاء قوله كقوله فى المطلع زارت صدر بيت عجزه
ومن النجوم قلايد ونطاق وبعده الطوق من لبس الحمام عهدته فطبا وجوزه مالها
اطواق ومن العجايب ان جبلك مثقل وعليك من سرق الحرير لفاق والدار انما
يقوله فى المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والرواق ستر يمد دون
السقف وهو مبتدا عليها خبره كنولك فى الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله
للظلام حال من الرواق وقلايد جمع قلادة وهى معروفة والنطاق شقة لبس لطى عجزه
ولا ينفق ولا ساقان تتزر المرأة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها
الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التى تشد على الحاصرة

وهي انسب بالترصيع لكن الشقة البيق بالمرأة شبه مانى قلادتها ونطاقها من
اللآلى بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وسحت بوصالها والحال أن عليها رواء كائنا
من الظلام اى كانت مستترة بالظلام من الانام وقلايد ونطاق من النجوم والسرف
شقة من الحرير والتفاق ثوب تلفقت من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة
الى ممزه المؤد فى موقع الرفع على الابتداء والجملة اعنى اعيت مذاهبه خبره قوله زنديقا
قيل معنى الزنديق الزندى والزند اسم لكتاب مزدك الذى ظهر فى زمان قباد و
اباح الفروج وقتله انوشروان قوله كافرا نافيا للصانع اوقائلا بالاثنين خالق الشر
وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على بن الراوندى من قال
وخير المعالى نكد الاريب وطيب عيش الجاهل فقد ارشد الى حكم كامل قوله
ولا يخفى مافيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شئ بشئ هو المغايرة بين الشيئين
على ان تفسير البديع بما ذكر لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال
الجوهرى ابدعت الشئ اخترعته لا على مثال والله بديع السموات والأرض اى مخترعه كذلك
وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجزئيات والنظاير فى كل زمان وايضا
الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان صدقا ام لا قوله عطف على كمال العناية
كان الظاهر ان يكون معطوفا على لاختصاصه ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا
لكمال العناية كما صرح فى المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه
اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه فصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه
ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضى كمال العناية بالتمييز بل يقتضى اسم الشان سواء قصد
كمال العناية بالتمييز أم لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوجه ورود السؤال المذكور
ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الشان يفيد اكمل تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة
التمييز فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصد اكمل التمييز واورد اسم الشان قوله
تعالت كى اشجى البيت وما قبل هذا البيت قوله قفى قبل رسمى البين بان اننه
مالك ولا تحمينى نظرة من جمالك وما بعده فان سانى ذكراك فى المساءة فقد

فقد سرنى انى خطرت ببالك قوله قفى أمر للمخاطبة من الوقوف ورسم البين قرب
العهد والواو فى وما بك على حالة وتريدين قتلى فى موقع الحال او الاستيناف او البدل
وقد ظهرت استيناف جواب هل ظعنت بهذا المراد قوله قل هو لله لعدم الله الصمد
لم يورد العاطفة بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالنتيجة للاولى وتوصيف
الصمد مع تنكير الله لعلهم بعبوديته بخلاف احديته قوله ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المتضمنة
لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور فى الموضعين افاد بالحق تعيد الحصر
ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الخ ان بما فسر به الاول كما يدل
عليه فاعتبر اعادة المعرف معرفا واما اذا فسر بالواو والنواسى على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه
لان كلا من الجملتين حينئذ مع على حدة كذا فى شرحه للمفتاح قيل الخ انه لا احتياج الى هذا الاشتراط
لانه اذا اختلف معنا هما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الالتفات
وانت خبير بانه مردود لان الالتفات خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير فى الظاهر
والكلام فيه قوله فمن يرحم فهو بالجزم مع ان من استفهامية اجرى الوصل مجرى الوقف
كذا فى شرحه للمفتاح قوله انا الحاصل انبنك اورد عليه ان حق العبارة ان يقول انا
العاصى انا كان العاصى لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجع الضمير
اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصى عبارة عن المتكلم نفسه اورد
ضمير المتكلم مبدلا الى المغنى قوله على ان يكون العاصى بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور
يابون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم افضية البدل من المبدل منه
كما حققه الفاضل المحشى لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من ضمير
الغايب فى كون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا فتدبر قوله وفيه ايضا تمكن من وصفه
قد يناقش فى هذا بان المقصود فى هذا المقام الوصف المعنوى لا النعت النحوى فنى قولك انا
العاصى ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم الظاهر ان يقول وفيه تمكن من وصفه ايضا قوله
كاينا من كان انا او غيرى كاينا حال من الرسول ومن موصوفة فى محل النصب خبر كاينا والجامع
محذوف اى كائنه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب و

وغيرهما وأجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم يخرج الى ما ذكر وانا خبر مبتدا محذوف اى هو انا او غيري او بدل ممن على ان يكون من قبيل استعارة ضمير المرفوع للمنصوب كما استعير المجرور في ما انا كان والتصفة اسم من الاتصاف قوله هذا اعني نقل الكلام هذا التعبير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح قوله ففي العبارة اذني تسامح لان معناه الظاهر النقل عن الحكاية الى الغيبة لا تختص هذا القدر اعني النقل عن الحكاية الى الغيبة ونسأه بين قوله من بعينه الى شماله وقيل ما خوذ من التفات الانسان بنيته وسيره وهو الانسب والفرق ظاهر قوله وبهذا يشعر كلام الايضاح اى بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في شرح جواب سوآل ورده لانا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر فانه تقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد قوله نظرا لانه لاشطح التنظير الايراد والاحراف من طرأ عليه اذا ورد وبالباء التجديد من طرب الثوب اذا علت به بالكسر طربا كانه جديد والنشاط بالفتح وكره السرور قوله منها انا زيد وانت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المغني فيه وهو شرطي التعيين لانه اخبار بشيء عن شيء لا يعبر عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل قوله نحن اللذون اصبحوا الصباحا آوه يوم النخيل غاره ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغات طيء مشهور يقولون نصر اللذون على الذين كفروا وهي لغة هزيل ايضا قال قلت ما الشرط في ان اللذون على هذه اللغة يكتب بالياء بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قلت السر فيه هو انه حالة بنائه شبهه بالحروف واللام للتعريف على قول من شابهه لها على القول بان تعريفه بالعهد الذهني صلة فاثر واعدم ظهورها خطا في حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف وشبهها فيما هو شبيه بالحروف اظهر وما في حالة الاعراب لان شبه الحرف الذي هو الظاهر ان الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا انا كيد امن صبحه اذا اتاه صباحا وجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه بالوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اى صبحوهم والغارة نصب على الحال

على الحال اى مغيرين او على التعليل اى لاجل الاغارة هو وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكنار حال من التراخي والتداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق آخر اى بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الالتفات قوله ويكاد يجري الى بعض الاوهام آه قد سبق انا لا نسلم ظهور طريق الغيبة فلا تغيير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الآية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب فتامل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة آه البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة هو الاسد وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غائب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة السندرة صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح آه فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المغني على جانب اللفظ كما سيجيء في قوله تعالى وانتم تجهلون على انه يرد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب التجانس والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح فلو كان في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام هو اعلى طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك بالاثمد الابيات لامرئ القيس في رثاء ابيه والحلي الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم وله حال من ليله اذ لا مغنى لتعلقه ببيات و النبأ الذي جاء هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قبل قوله لليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بان لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المتجرد عليه لينتزع عليه ما قصد من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارآءة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقلا عن ابن السراج من ان ابا علي وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا قوله او يكون الكاف في ذلك آه في لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع التفاتات على الابيات قوله بل هو

فيه نظر لما لا يخفى

خطاب لمن يتلقى الكلام آه فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي
لمتنني فيه ان يقال فذلك الذي قلت ما ذكر في الجواب على الاحتمال او يكفي ذلك فيه فلا يرد
ما ذكر قوله حيث لم ينقل من بعد ذلك لا يخفى انه في موضع يستدل على كون الخطاب في ذلك
ممن يتلقى الكلام للمخاطب الاول والا لقال فذلكم فتنني يجب اذ يلزم منه خطاب اثنين في كلام
واحد من غير تثنية او جمع او عطف وصرح في بحث التغليب ببطلانه على انه يا فتى ظاهر
ما ذكر في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من قال ولبيك هم القائلون لا يمنع عطفها
على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائبة لان افراد الكاف الخطاب المتصل باسم الاشارة
جائز في خطاب الجماعة لقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نعم ولكن
المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اغنى ومالي لا اعبد هو حبيب
ابن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالى فليس المراد بقوله ومالي لا اعبد الآية منهومة الظاهر
بل المراد وما لكم لا تعبدون ولكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل
التعريض لتلطفهم وبدارهم والعناية المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام
بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأني جاءني
يعني ان كلا منهما يعبر موافق لاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاءني
يوافقه والذي تصدي بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون حثا لهم على عبادة خالقهم وقوله واليه
ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تغييرا للاسلوب الذي قبله يكون على
خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المصنف به وارد الضمير راجع الى قوله من
نبأني جاءني قوله فصل لرتبك مكان لنا فان رتبة الالتفات في الآية الى في لفظ الرب حثا
على فعل المأمور به لان من يربك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك
الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم
فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان قوله ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب
في الكلام القديم قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا
في قوله تعالى فنادته الملائكة مع ان المنادي كان جبرئيل وصح وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام

باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى والكلام فيه ثم
المراد بالكلام القديم كلام الله من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما يعترض
قوله واما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال
عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي
لا بد فيه لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين وهو في بعض المواضع ولا يلتزم
من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقتن انت
وامتك واما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه ما دامته فنداؤه كنداءهم اولان الكلام
معه والحكم يعمهم بنحي منهاج وهو ان صاحب الكشاف والمحاضر جوزا في قوله تعالى فان
لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلعم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر
فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر المحاضر في تفسير قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون
ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد
وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر
ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح
فلم يجئ آه تأمل قوله طحابك البيت يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والبأء
للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعد نصغير بعد للتقريب
وهو ظرف طرب او طحا وعصرحان او حين حان على الروايتين بدل من بعد وانما
بتغيير بعد الشباب وعصرحان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعد الشباب وكون عصرحان
مشيب ظرفين لشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحابك للحبيبة اعني ليلى اي
ذهب بك قول حتى يكون في قوله يكلفني ليلا التفاتا من الخطاب الى الغيبة لانه في خلاف الاكثر
الشايع وهو طحابه قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحابك مفتوحة لانه لو كان خطابا
لنفسه الا ان الخطاب ليس للنفس بل للمدلوله والتأنيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان
العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذي منهبك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا
لنفسه فتقول المحاضر في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدأ

بعنى هذا باعتبار الخبر بعنى رتى محل نظر اذ لا مقتضى لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل
التذكير بالنسبة الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو فى لفظها ولذلك يقال
لها مؤنث لفظى والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى فى ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ
ذلك المسمى فى ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث فى الاشارة اليه ويرجع الضمير و
لذلك قال البيضاوى فى الآية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم
الاشارة فى قوله تى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب
قوله او على انه خطاب للقلب قيل اعتبار الالتفات فى يكلفنى بالنظر الى طابك لا يجامع
اعتبار بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود
ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى يكلفنى لم يمكن اتيانه الكلام على اسلوب طابك اذ يكون
التقدير حتى يكلفك على ان يكون الخطاب فى يكلف للقلب وفى الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب
بان الشرط صحة اجرائه على الاصل فى الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير ان يرجع التفات القلب
الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم قوله وقد شط وليها جملة حالية والمعنى يكلفنى وصلها
والحال انه بعد قريبا وايام قريبا على حذف المضاف والمطوب جمع خطب بمعنى الامر قوله
حتى اذا كنتم فى الفلك الآية فائدة الالتفات فى قوله وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى يرى حالهم
غيرهم ويعجبهم منها ويطالب الانكار عليهم قوله والله الذى ارسل الرياح الآية فائدة الالتفات
فى فعلنا التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ هم يستعملون فى كلام البلغاء
صيغة الجمع فى الغائب للتعظيم حتى يثنى هذا المطلوب من غير التفات بان يقال فسقوا قوله
ان يكون الخاطب بالكلام اى من يليق اليه الكلام ويتاتى منه التكلم سواء كان فى الكلام وصف
الخطاب ام لا واعلم انه يلخص ما ذكره الشارح انه فى الالتفات اربعة مذاهب وجمع الضبط
ان يقال لا يخلو اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى
ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط التعبير ان فى كلام واحد او لا الاول مذهب
بعض الناس وعلى الثانى لا يخلو اما ان يشترط كون الخاطب فى التعبيرين واحدا ام لا
الاول مذهب صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح الجار

الجار متعلق بالنجاح المقدر بما بعده او به نفسه لكون الباء زايدة كما ثبت عليه فى
قوله تى وما انت علينا بعزيز اى بمغلوب بالبقية من عند الخليفة والمنادى فى
قولك ما حاك محذوف اى يا خليفة والسبب العطاء والارتياح السرور كانه اراد انك
ذو نشاط فى العطاء قوله فهذا اخص من تعبير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور
قيدا آخر اعنى وصف المخاطب والفايدة العامة التى ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا
القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب لم تتوجه الى غيره فلم يوجد الالتفات
وان كان سامعا تحقق تلك الفايدة لوصف السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غير
ما ترقبه المخاطب نظرا للنشاط فبالنظر الى الاعم الاغلب قوله هل يزجرنكم البيت
اوله ابنى كنانة ان حصنكم نبل بها نبل الرجال هلوك . هل يزجرنكم آه الكنانة
هى التى يوضع فيها النبال وبشتها الانسان على وسطه والنبل الاول السهام والخارج من
النبل او النبالة بمعنى النصل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك كما
لدخول بمعنى الفاعل او الهلوك بفتح الهمزة الرسالة قوله وزهق الباطل اى ذهب يقال
زهقت نفسه اى ذهبت وخرجت قوله صرف الله قلوبهم الآية واردة فى حق المنافقين
وقد كانوا صرفوا الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم تثبيتها على الصرف
ومثله شايع فلا تحصيل للمحال قوله قصم الفعل الفصم بالفاء كسر الشئ حتى يبين والقصم بالقاف
كسره من غير ان يبين قوله منى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم
وانقضائه بصقل اى جلى والمراد به العارض للانسان بعد الشباب والشبايب من
العارض قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذى يليه وقال بعضهم
العارض ما بين الثنية الى الضرس قوله فلا صرمة بدو البيت صرمت الشئ صرما اذا
قطعه وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم قوله والثانى ان يذكره
والفرق بين المعنيين ان يكون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط فى الثانى بخلاف الاول وان ازالة
توهم نشاء من كلام سابق شرط فى الثانى دون الاول قوله اى تجدد واحدا فقد سبق
ان النظرية اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد

وفيما ذكر الشارح تخليط بين قوله للاصغاء الخ متعلق بالايقاظ على تضمين معنى
الحث والتحضيض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء ثم هذه العين
العامة التى ذكرت لمطلق الالفات سواء كان على مذهب السكاكى والجمهور لا ينطبق على ما
يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فتذكر
شيأ مما يصح فى حقه تعالى ايضا كان اسبب وقد يقال ان الكلام الالتفاتى ايهما وقع صالح
لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليتفهم
قوله وقد يختص مواقعه على زنة المجهول الخ متعد وقد للتحقيق والباء فى بلطائف دخل
على المقصور قوله على طريق الاتساع وهو ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقولك ويوما شهدناه
سليما وعامرا او فى شرح الكشاف للطيبى ليت شعرى لم لم يجعل من الاضافة حقيقية بمعنى فى
كضرب اليوم قلت لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من
قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان وهذا ظاهر قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم
قيل عليه لو قيل مالك الا ركله يحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باصحاب اصل الامر
على المحذوف والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المحذوف على ان فيه فوت الاختصار المطلوب قوله
بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر ان حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم
على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كغضبان و
غضبى فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الاخرة
لانه يختص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية
لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله اى ذلك الغير الظاهر ان
يقال اى خلاف مراده الا انه قال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراد انه الغير بمعنى انه غير
اراده قوله كقول النبعثرى اصل القصة ان النبعثرى الشاعر كان جالسا فى بستان فمر عليه
من الادباء وكان الاوان اوان الحضرم فذكر الحجاج فقال النبعثرى اللهم سود وجهه واقطع
عنقه واسقنى من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر النبعثرى وهدده فقال النبعثرى اردت بذلك
الحضرم ثم قال له الحجاج لاحلنك الى آخر القصة فانظر الى حكاوة النبعثرى فعند سخر الحجاج بهذا الاسلوب

الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض
الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان التقييد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا
الاستعمال او التعدية او وضعى يقال حمل على الادهم اى قيد ولو سلم فلكن من قبيل القلب
كما ستعرفه او تشبيه التقييد بالمركب على طريقة الاستعارة قوله من الاصفاد هو من الصفد
بالتحريك وهو العطاء قوله الاولى بحاله اما لعدم اهلية جواب ما يسأل او لعدم الفائدة
فيه بالنسبة اليه قوله سألوا عن السبب روى فى الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما
معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الانصاريان والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم
الزمخشري فلذا قال سألوا بلفظ الجمع قوله حيث عالوا اما بال الهلال لدلالة هذا القول
انه سؤال عن السبب دون الحكم فتى جدا كما اشار اليه فى شرح الكشاف قوله فاجيبوا
ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف
الفعل والا فافعاله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب ففزع والآية
التى وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم لم نظم تلك الآية ونفخ فى الصور فصعق وقد يقال
مراده مجرد التمثيل لما علم انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى قوله كقوله ان الذين لو اقع اى
الجزاء الحال قوله وح يكون معنى لو اقع ليقع فيقبل هذا غير مستقيم لان اللام تخلص المضارع للحال
والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التخليص المذكور مذهب البصرة باذكر فى
كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما فى قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم قوله قلت
نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف انه كانت عبارة الجواب فى اصل النسخة هكذا والمتوجه
عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لو سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله
نعم فبمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل فى الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن
المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلهما بقوله قلت لا خلاف فى ان اسم الفاعل
الخ واعترض اولا على النسخة المعبر اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا للزمان
الحال فيلزم بطلان تعريفى الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جابرة
مجرى الوضع بجامع التبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز بجوزا وطورا بان زمان الحال معتبر على التعيين

للموضوع له لا الجزئية ولا الخفي ما فيه من التكلف وقد يقال اعتبر زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال
الطارئ على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن بعض ما يأتي من الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى و
انقضى وفيما لم يقع بعد مجاز لغوي فهذا يشهد باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا مخلص عنه
الا بارتكاب اعتبار القيدية ولكن ان تعرف بين مذهب العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب
المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل و
المفعول فيما لم يقع مجاز تسليم الكناية اجيب بعد تسليم حصره فيها بان المقصود في ذا البيان كون ما لم
يقع غير موضوع له فصدرت فيما اريد بهما مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية تشارك المفهم
المجازي والكنائي في كونهما غير موضوع لهما بقي ههنا تأمل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح
كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة
من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر قوله
وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين وقبل حقيقة
واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه
كالمتكلم والمكلم وكذلك فحقيقة والا فمجاز قوله القلب من قلب الجرابة جعلت باطنه ظاهرا وعكسه
ما هو في موقع المبتدا نكرة سواء كانت محضة او مختصة فان كون المبتدا نكرة محضة او مختصة
سواء كان قبل دخول النواسخ او بعدها مع كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب
واما الجملة الاستفهامية فقد جوز سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدا
ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرحه للمفتاح من انهم
اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدا وابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر
ايضا كقوله ط ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وكقولهم برجل افضل منه ابوه
فان سيبويه على ان افضل مبتدا وابوه خبره قلت لان نجعلها ايضا من باب القلب والانقلاب
الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدا نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به
الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد داع من
جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قوله اظبي كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم

اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو في جملة تكون المبتدا فيها
الاسم المتضمن للشرط لا في كل جملة استفهامية فتدبر قوله قفي قبل التعرف الخ البيت للقطامي
عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي وقد كان اسره فاطلقه
فاعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم
بنت صغيرة للممدوح وقوله الوداعا بتقدير مضافا اي موقوف الوداع في الصحاح التوديع
عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله لان
المعوض عليه ههنا انما حال ههنا اشارة الى ان المعوض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا
كان المراد بالعوض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعوض الى المعوض عليه لا معناه الحقيقي
واعلم ان كون عوض الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والمكي
والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحاق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عوضت
الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر قلب واصرمنها واضاره ابو حيان قوله فانك لا
تبالي بعد حول البيت الحول السنة وبوئين انه يروى اولا فانك لا تفزع بعد عام وقبل حول
اسم رجل نسابة كانه يقول لمن يجاهه فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعيت لنسبك من
شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يمنع الادعياء ما يدعونه وقد ذهب ما ذهب وثبت و
في حواشي المفصل للزمخشري الظبي مثل في الضعف والحمار مثل في القوة ويدل على ضعفها
في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط
النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس وسبق مع المعلجة العشار ماج اللوم استعارة
من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل
وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن
صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها الله والمعلجة تأنيث المعلج
وهو البين من الرجال وغيره يقال رجل بين بين اي ابوه خير من امه وبر دون بين اعني غير
عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهي الناقة التي عليها عشرة
اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحامل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير الضبر مرفوعة وقد سبق

تحقيق انه الضمير معرفة وان كان عائدا الى النكرة ولذا يجرى عليه احكام المعارف ويحال
تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعني شبابا ما ذلك الشيء الا شبابا قوله والخبر معرفة
فان قلت الخبر هي الجملة التي لا احمك والجملة لا تكون معرفة قلت كان احمك ليس بجملة اذ الضمير في
كان على هذا التقدير لانه مفسر كما ان المقدر والضمير فيه كذا في مغنيه لان المفسر المحذوف
يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليك فالخبر ليس الا احمك وهي معرفة قوله والمغني اطيبا كان
احمك حق العبارة ان جاز كانت لتك لان الفعل مسند الى المؤنث الحقيقي من الاوصاف بالفعل
لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحد فيجوز تأنيثه
وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل وكم من قرية اهلكنا ها فجاءها بأسنا
اذ المغني جاءها بأسنا فاهلكنا ها لان البأس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب
الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء البأس الى الغداة اليهم قوله
غير نقي الثوب عن نفس العلب لطيفة منقولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا نكتة
باعتبار ما يلزمه من الملاحة انما وقع قوله بصفراء نافة وقيل بصفحتي جفنة مملوة بالزبد الممزوج
كذا في شرح الايضاح للافسرائي وهو غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم
بالسمن بفتح السمن وسكون الميم فان بعض ابيات التلخيص صرح في انه بصفراء نافة كما قال
فلما مضت شئبان عنها • وصارت حقة يغلو الجزاعا • عرفنا ما يرى البصراء فيها • فآثرنا
عليها ان تباعا • وقلنا مهلا الشيها • لكي تزداد للمستوفز الطلاعا • فلما ان جرى البيت قوله
كما طيبت وفي الصحاح بطنت بدل طيبت والمغني ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب الغلو لان
التقصير بطانة السباع لا بالعكس قوله اي الطين المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس
السباع بالكسر ما يطين به ويمال له بالفارسية كل مالة وبالفتح الطين وفي الديوان السباع
بالكسر ما يطين أيضا قوله ولقائل أن يقول انه متضمن آه الابهام مسلم لكن لا لطف لهذه
المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستهجنا بل التمليس و
رفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الا لصاق
والمغني كما الصقت السباع بالدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير

ولا يرجع الى المكرة معوض

من الضمير فانصرفت لكون الاضافة فيهما لفظية فلا تفوق المضاف بها قوله اقدام عزول
اي فجرب رجل عزل بالكسر اي غير مجرب والمجرب مثل المحرس والمعرس الذي قد جربته الامور
واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من
الابيات آه البيت للقطامي بن الخماء وما قبله • لا يركنن احد الى الاحجام • يوم الوغى متخوفا
لحمام • ولقد ارانى للرماح دريئة • من عن يميني مرة وامامي • حتى خضبت بما تحدر من
دمي • اكناف سرجي أو عنان لجامي • ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالجيم قبل
الحاء المهملة وبالعكس التأخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت وارانى صيغة
المتكلم من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هو
مهموزة عن اسم يمنع الجانب بقربه دخول من عليها ومن هنا أغنى الداخلة على عن زيادة
عند ابن مالك ولا بتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل تعدلت عن يمينه فالمعنى في جانب
يمينه وذلك يحتمل الملاصقة ومخالفها فاذا جئت بمن تعين كون التعدل ملاصقا
للاول الناجية وهي في البيت متعلقة بنعل دل عليه الكلام اي اتاني الرمح من جانب اليمين
ولم يتعرض للبسار للظهور تعويلا على العلم به بالمقابلة داوني قوله او عنان لجامي بمعنى
الواو قوله بصلع قربته على ان لم اصب بمعنى لم اخرج قربته نظرا الى ان يتعين كون اصت بمعنى
خرجت حتى يصلح قربته لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيبت على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول
عن الامام المرزوقي والمغني وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا ما ارادوا فحذف
المفعول قصدا الى التعميم نعم كان الانسب حينئذ ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد
المجازي فليفهم قوله والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي فان قلت يلوح من هذا الكلام
ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء البيت غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال
وذيها بما ليس منه في ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جرع البصيرة حالا من الضمير فلم اصب او
مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جرع البصيرة فارح الاقدام حال كونه مجروحا او حين
العاهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد اللقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام
قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا

التصور فلهذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرة التي حكم
عليها انما يناسب وصفها بالتزوج لا بالجدانية وهذا ظاهر والاحسن في الجواب على ما هو الملائم
لتعليم اقدام غرور اي مجرب بالاضافة في كليهما ان يقال وصف الاقدام بالتزوج اشارة الى
ان اقدامه ما كان لحال كونه غرا وصف بصيرته بالجدانية اشارة الى ان رأيه وبصيرته امر
حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدربه الامور والتمرن عليه قوله اي قول ضابي
حارث البرجمي قال ان ضل الخفي يقال ضبات في الارض ضبا وضبوا اذا اختبأت فيها وقد
يراد امثال هذا التركيب ان المناسب ايا مفعول يدل يقال اوان بدل اذا ووجه ما ذكره ظاهر لكن
انما يتجه اذا لم يقرأ ضبات مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتأمل قوله ومن يك
امسى بالمدينة رحله البيت من شرطية جزاؤها وافيم غبر معامه اي من يك امسى بالمدينة فليمس
فاني لا امسي لاني غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين
الحاصل من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه
الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله
حال منه او لفظ رحله وبالمدينة متعلق بامسى قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي خبران فلو عطف قبل مضي
الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو
رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في
العطف السابق المحذور المذكور قوله احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة و
عند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف عليه في مثل هذا المحل ان واسمها استدل الفريق الاول
بان الاسم كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول وكما اشتغل لفظها بالنصب بنى على كونه
مرفوعا لكن محلا واستدل الفريق الثاني بان اسمها وصلح لو كان مرفوع المحل لكان وصلح
مبتدا وليس بمبتدا لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع مجرد لان
ان باعتبار كالعدم كذا في شرح اللب للنوقاري قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين فيه بحث لان الخبر المتقدم لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر الان ضرورة لعادة العطف

العطف التشريكي في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا
بها والمفروض انه خبر للمبتدا اعني المعطوف على محل ان مع اسمها فكما لمحذور باق بحاله وغاية ما يقال ان
المعطوف على خبر ان في التصور المذكور معطوف عليه باعتبار رحله وهو الرفع ايضا الا
ان الرفعين مختلفين باعتبار كالمضم في فلك مفردا وجمعا فيكون للمعطوف خبر المبتدا
لا خبر الان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله
والمحذوف خبره لا خبر ان قوله لئيب لا يجوز ان يكون خبر للمبتدا اذ لا يدخل اللام على خبر
الا ان يقال اللام زايدة كما قيل في قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام
في الخبر مختص بالشعر صرح به في مغني اللبيب وجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربة
اعني تقدير المبتدا وبقال المغني وقيل راهو غريب فيكون في المغني داخلة على المبتدا لكنه
خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة قوله وهذا الوجه الذي قطع به صاحب الكشاف اي
الوجه الثاني من وجهي ارتفاع قيار هو الذي قطع به وفي الآية وجه آخر غير الوجهين المذكورين
في ارتفاع قيار وهو ان الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف متقدر قبل الصابئون
وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه ورجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف بان
فيه حذف لفظ اخر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة واحدة بين هذا وتغيير الموضوع وبان
مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قايم ان الخبر لك وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض
الوجه الاول للترجيح بان في تغيير الموضوع نكتة شريفة فيرجح اغتنام جانب البلاغة
قوله مع كونه من ابين المذكورين ضلالا الصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها على
الاعلال اي الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية
وعبدوا الملائكة ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واسلم ان المراد
بمن آمن في الآية من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور في صدر الآية الذين آمنوا فكيف
يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر
المؤمن على التحقيق وبمن آمن من آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف
للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه في قوله وفايدة تقديم الصابئون التنبيه هو التنبيه من

أول الوسلة قوله وخبر الاول محذوف مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والاتجوز
كونه خبر الاول بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اى قوم راض كما صرح به في شرح
المفتاح في قوله وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض
خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجيء في الخبر المطابقة وانا لنحن نجيء ونمت ونحن
الوارثون واما قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والحجر
فمحمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو اجتزاء بالضم كقوله اذا ما شاء ضرّوا من
سواهم ولا يابالوهم احد ضراً قوله وكذا قوله رماني بامر البيت اوله دعاني لقنا من
نصوص وما دعانا والذي فيه ما صفح جلباني رماني بامر آه والبيت لابن احمر وقبل الازرة
بن طرفة البا هلي تنازع هو مع قيشري في طوى عند الحاكم فقال القيشري هو لص يسعى عليه
الحاكم فقال بينا منها البيتان يروى ومن حول الطوى رماني ويروى ومن جال الطوى رماني
والجال والجول ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها وقيل متن البيت على هذين الروايتين رماني
بامر رجع عليه حكمه وهو تكانه رماني من قعر البئر فوجعت رميته عليه فاهلكته وتحمل ان يريد
بالطوى ما طوى في التلب من الحفد قوله وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في
ايضاح المفصل بان فعلا وفعولا صالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وتحوك
ابو سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا بنيه ههنا لان التزام المشاكلة اللفظية
بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن الحاجب
بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغنى اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن
الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع فبقال هؤلاء غريب
ولا يقال هذا غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد ويحمل عليه
اى جميع غريب ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل
بالمثنى فتامل قوله فهو عنى اى الكلام عند جعل مبتدا خبر الوالدى وجعل خبر كان
محذوفا قوله فيا قبر معن البيت وارّيت اى سترت والمترع الممتلى من قولهم ترع الاناء
بالكسر يترع ترعا اى امتلاء واترعته انا ومعن بن زايدة الشيباني كان من اجود الكرم

من اجواد العرب ممدوحا فانشوا زمانه حتى محمد بن ابى بكر الرازى في بنا بيع الحكم ان
شاء احضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب على خشبة اياجود
معن ناج معنا بحاجتي فلبس الى معن سواك شفيع فالقاه في الماء الذى يجرى دان
فلما ابصر ها معن واخذ ها وقرا البيت الذى عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم
ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويتوا البيت ويعطيه
مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعة مائة الف درهم في اربعة ايام وذهب اليوم الى معن
فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء
قوله كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحال المنتضية لنزل المسند
من شرح المفتاح في عطف مفرد على جملة على مفرد على جملة اخرى كما في قولك كان زيد قايما وعمرو
قاعدا دقة فليتامل ويريد ان في هذا العطف استبعادا يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على
زيد يوهم كونه مسندا اليه لقايما وعطف قاعدا على قايما يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان
يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا
لقايما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وصفا مقصودا بل ما خوذا مع عطف صاحبه ليرتبط
احدهما بالآخر الارتباط الذى بين المعطوف عليها ولو حمل العطف ههنا على تقدير العامل
دون الانسحاب لكان الاوفق ظاهرا كذا حققه في حواشي شرح المفتاح حتى تمثيله بصون المسئلة التي
ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حروف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا
النصب لم يكن الامن باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من باب عطف المفرد لكنه لا
يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة
مفردة عطف بعض مفرداتها على بعض الا ان يجعل عطف النظير والتمثيل مطلق عطف المفردين
وان لم يكن المفردات من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو جوز الشارح في شرحه للمفتاح
بعد تقرير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات فلا يخفى ان الاول
لا يبقى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدا هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدا عند من يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين في غير صور الجواز قوله والثاني فاذا قيل للتسوية وعن الزيادة انها

جواب شرط محذوف وعن المازني انها زيادة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف
ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب قوله فمن يكون منصوبا به لفظا هذا
مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه الجمهور من ان اذا
الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف يخبر المقدر لا مفعول به قوله فمن لا يكون مضافا
الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف قوله لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا
زيد بالباب هذا الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا مستقيم
في المثال المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوز ان في خرجت فاذا ان زيدا بالباب
بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا مع التقديم متقدما كما لا يخفى
ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكر بجواز كون بالباب بدلا عن المكان بدل الكل من الكل
ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف
الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر وقد علم ان ما ذكر المبرد مذهب السيرافي
ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا
في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا
يكون خبرا عن الجثة قوله وان في السواد اذا مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا اي ان
فيهم مثلا واعتبار المن بقي ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السواد مضوا مهلا على ان
ما مصدرية اي مضيهم وقوله او مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم
وقيل مفعول بفعل محذوف تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم
مثلا لانهم مضوا مهلا لا رجوع لهم ولكن ان نقول انه ظرف متقدم لمهلا يعني ان في الماضين
بعدا في زمان مضيهم وطولا وكذا ان يجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان آخران ذكرهما الشريف
قوله اي بعدا وقيل المهل الكرة قوله لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام
قوله لم يحسن اولم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها
وقيل كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم قوله لانها الحافظة
اي الحافظة من حضن الطائر بيضته اذا ضمها الى نفسه تحت جناحه قوله تقديره لو تملكون

لو تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو ملكو
اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الذي في مثله تاكيدا فاعل
على تقدير لو ملكون ملكون لتابع التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله المنصوص
من الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول الكلام مبنيا على
تقدير كلام السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل عن آخر الكلام الى ما هو مختار عند من كون
الكل مفسرا فتامل قوله فيه دلالة على الاختصاص آه فيه بحث وهو ان بروز قولك انتم
تملكون في صورة المبتدا والخبر على قياس ما عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما
اختصاصهم بالشح المبالغ المستفاد من قوله لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده
البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط في تملكون لامع انتم بان يكون التقدير
انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشح وغاية ما يقال ان الباء في بالشح داخلة على المقصور عليه
لا المقصور وقوله وان القياس آه ليس تفسير القوله على الاختصاص فحاصل معنى الآية والله اعلم
انه لو كان ملك الخزائن مخصوصا بكم لامسكتم خشية الانفاق ولا شك انه بدل على كونهم متبالغين
في الشح متصورين عليه لا يعدونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشح المتبالغ متصور عليهم اذ
لا دلالة في الآية الكريمة على ان غيرهم ليس بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك فليتامل قوله ورجح
حذف المسند اليه آه فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند
اكثرها انما يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصلا لم يتاتى
الا الوجه الاول وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه
فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فحذف ما هو كالزائد اولى وارجح ويعارض
بان المسند قد يكون الفائدة فلا يناسبه الحذف قوله وحمله على حذف المبتدا موافق له اما بحسب المعنى
فلما ذكر الفاضل الخبشي واما بحسب اللفظ فلان الضمير في كل منهما محكوم عليه قوله والقرينة هنا
آه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة مكروه ما امرك في هذا امرى
صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتدا موقوفا اولى
قيل هذا معارض بان الاصل في خبر النكرة المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون

المقدر فصبر جميل أجمل ولى اللهم الا ان يمنع كون أصل الخبر النكرة المحض قوله وليس المغني
على هذا آه فيه بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل أجمل من الصبر الغير الجميل
فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان في
من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام التعديد الزائد
سواء كان في الاثبات او النفي والتقييد ناظر الى نفي ما يقابله فبنهم من قوله أمري صبر جميل ان أمره
ليس بصبر غير جميل وليس المغني على ذلك بل على ان أمره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل
فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل انا الصبر الذي لا شكوى فيه الى
الخلق أجمل ولا شك أن المفهوم منه انه أجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول
بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل أجمل من الجزع وبث الشكوى محل تأمل بل الظاهر
ان يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم في قوله اجمل من الجزع
وجود الجمال في الجزع والا يجوز التجريد على معنى التفضيل للمكان الاقتران بمن اللهم الا ان يجعل جماله على ما
فيه من ثلج الصدر قوله لنا اولا في الوجود آلهة ثلثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والتقييد
رجوع النفي الى المقيد مع ثبوت الأصل فيكون المنفي هو القول بتثليث الآلهة لا القول بالآلهة مطلقا
فيما في التوحيد قلت ما بعد الآية اعني قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله آله واحد قرينة واضحة على
ان المراد نفي المقيد والقيد معا قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند
المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يجعل عاما ترك المسند بناء على عرض للمذكور واجاب الشريف
بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما يصح في قولك زيد قام وعمرو
بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد
فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصل وحاصلان في الدار وعمرو
فيلزم ان يجوز زيد قام وعمرو وفساده بين ولما كان صون الظرف غير متغير بجعله خبرا عن
الواحد والمتعدد وشبهه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكر في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر
لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يحتمل الظرف

الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يحتمل ضمير يعود الى الكل واحد من زيد وعمرو من حيث
هو احد المذكورين كما في قولك زيد وعمرو قائم وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان
العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في
الكواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا
عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا اقدم في الدار واما مع توسيط فلا لامتناع ذلك لكن صرح
ابن هشام في مغني اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكر
لصح زيد قاما وعمرو بتقدير زيد وعمرو قاما بان قلت ان سلم صحة فالمتبع اللفظ وهو ممتنع فيما
نحن بصدده ولكن ينبغي الجواز قوله وليت شعري للرجال طلامه اين ذاك عمر الاكرمان في حياتها
انتهى قوله جملتان مشتركتان ليس قوله مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا
كما في قولك اقام زيد أم قعد عمرو وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع متاوي النحاة الا ابن الحاجب
والاندلسي كما صرح به الفاضل الشريف وانما نعرض للاشتراك لان المثال السابق كذلك ثم ظاهر
كلام الشارح يشير الى ان قولك الكلام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في
احد الخبرين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعد أم مع عدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف
بين الجملتين بتقديم الخبر في احدهما وتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي
فان ذلك دليل الانقطاع من حيث هو وعند الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به فتامل قوله
قام منقطعة لامتصلة المتصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمه الاستفهام وان
يكون احد المستويين في علم المتكلم يليها والاخر يلي الهمزة والمنقطعة قد تكون بمعنى بل والهمزة
اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد تكون أم
للاضراب المحض سواء وصلت على حرف الاستفهام نحو أم هل تستوي الظلمات والنور ام لا قال
الفراء يقولون هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم يريدون بل أنت وعند البعض لا تكون
ام حينئذ منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صون الاختلاف بين الجملتين بالاسمية
والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليس هي والهمزة داخلتين على المساويين و
هذا ظاهر ونقض صاحب الكشاف على أن لم في قوله تعالى افلا تبصرون أم أنا خير منصلة لانقطاع فما

ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة التسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خبير كذا
عنده بصر آه فقوله ام انا خير مؤول بقولكم تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقولهم
انتم بصر آه كانت منقطعة كما صرح به سيبويه في الكتاب هذا وآما باقي التصور فالاولى ان تكون منقطعة
لما ذكر بقوله لانك تقدر آه فتدبر آه قوله لان هذا الكلام عند تقرير ثبوت ما فرض آه قبل حاصل
الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السوآل وهي محققة مذكورة في الآية وان كان وصف السوآلية
مفروضا والمتبادر من قول الملخص سوآل محقق وان كان ان هناك سائلا صدر عنه السوآل ومحقق
منه الا ان تيرك المصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المقام حسن وذلك بان يحمل تحقق السوآل
على تحقق ذاته في الكلام والذكر في سوآلية تحقق وصف سوآليته ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل
المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام الملخص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسوآل
محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ولزمه اعتبار اتصاف السوآل بالسوآلية فاكتفى بتحقق
السوآل تحقق السوآلية ايضا فالتوجيه بما ذكره الشارح على ان الظاهر ان الآية حكاية لما يصدر
عن الكفار عند سوآل النبي عم فتقدير الكلام لو سألتم قائلا كذا لقولون كذا فالحذف في الآية
التي وردت بطريق الحكاية للحذف في المحكي لا لكونه جوابا للسوآل فكونه جوابا للسوآل بالنظر الى
المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزآ فليتامل قوله ولان القرينة فعلية لان القرينة
في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذي يدل عليه وجوبا في الجواب
وقولهم والسوآل قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقد يعال حذف
حذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى قوله كقولنا الله خلقها بوحي
هذا المعنى قيل بل يؤدي ايضا الله خالقها ولا يأتي الجواب عنه بانه الحمل على الجملتين لان اسم
الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر في حكم الجملة في
الاشتمال على الزيادة على ان القرينة يفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود
من الجواب المذكور تقدير ترجيح فعل الفاعل على تقدير خبر المبتدا قوله لظهور ان السوآل
تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر فانما يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور
ان السوآل آه قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند

قوله ومن ثم قيل الى قوله
ليطابق السوآل صح

المسند الى الفاعل المذكور لان السوال هو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى
اذ الاصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع
كلمة من الدالة على تلك الذوات المنفصلة اجمالا للافتقار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء
من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد آه لكان الشك في الفعل و
ليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر أزيد قام ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى
ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة
وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور فيمن قام لا يأتي في ماذا صنعت اذا
جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند الى المخاطب فليس في ماذا صنعت معنى
الفاعلية بخلافه في من قام وماذا عداه المجيء بقوله عداه كذا احمل بحث لان ما ذكر في
من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يختص صورة الفاعلية فان فولك من ضربته تقدير
اضربت زيدا ام ضربت عمرو اولى بالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية
وماذا عداه حتى يجاب بالاسمية في الاول وبالفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتامل
قوله والجواب ان حمل الكلام الاول انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل
لا نظر اذ هو اثبات المدعى بمجهود النحاة بدليل آخر لا نصحح للدليل السابق المنظور
فيه وهو ظاهر قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه كما جاز جملة
فعلية كذلك جاز اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه
الفاضل المحشي بان فيه ما نعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يأتي
على مذهب صاحب الكشاف ومن تبعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص
في امثال الصور المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد آه المرثية على وزن محمدة مصدر
رثاه وتشديد الباء خطاء ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار
النهشلي وفي شرح الرضي لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتأخرين يحتمل ان لا يكون البيت
من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد يفتقدك ويكون ضارع هو الفاعل
ان كانت الرواية بفتح الباء ليبك آه والنائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ

يحتمل مع فتح الياء فتحتين لبيك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الحالة فيكون منادى
والا فالمعروف مع بناء لبيك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى
رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله اى يكبه وقبل اى لبيكه وهذا ابقى بالمعنى
وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر قوله وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور فاعله
بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اى الشخص ضارع فعا تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجار به
لا مخذورا ايضا قلت ان كفى فى علة الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء لعدم الاعتماد
ح لتصريح الشارح فى شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا نعيا
للذات التى قامت بها المغنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر
انما يكفى لعلة اذا قوى المقتضى لتقديره كما فى باطلا حبلا وبارك اكبادنا لانضمام اقتضاء
حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل ولكن ثانى اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر
قوله ليس بقوى من جهة المعنى لان مطلع الخصوصية ليس سببا للبكاء بل هى بوصف المقولية فافهم
قوله اى يبكى لاجل اهلاك آه فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا
يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا بزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا معينة واحدة و
الجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاق الاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله وفصله
آه اى آه، الى المقتضى للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فعلم ان هناك باكيا هكذا فى
اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء فى جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور
منعوا وقوعها جوابا لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير يلزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا
وعلى هذا فقوله فقد اسند الى منفصل فان قلت قوله لبيك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين
سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل بكرر الاسناد فى صوت للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة
كما يفهم من الجملة المستقلة والكلام المسندة على ما لا يخفى قوله واشتماله على ابهام الجمع المتناقضين
فان قلت ذلك الابهام موجود فى صوت الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا
بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل فى جملة اخرى انما هو بسبب سوال
ناشئ من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل فى الجملة الاولى ليس بمقصود وهو

وحصول الابهام به فى الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور ويجوب منه ما يقال فى بناء
المفعول ثم يمكن ان يقال فى بناء المفعول ابهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول
الكلام على عموم الامر واخره على خصوصه فافهم قوله نحو قوله ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض فان قلت وقوع الكلام جوابا للسؤال يمنع قرينته على حذف المسند
والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات و
الارض ليقولن الله واحد فالذكر فى احدهما اضعف للعقول على القرينة وعدمه فى الآخر مع
اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما تالف
يلتفط المخاطب باعتبار العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه فى بعض المواضع وذكر المسند مع
المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء فى تفننهم قوله ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بحسب
وهو ان ما ذكر من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال هنا بحسب نفسه لفظا ومعنى والجواب
فعلية محضة فالشرع عدم رعاية التطابق التى اوجبوها فى اذا صنعت وامثاله ويمكن ان
يقال الستر ههنا ابهام ان الفعل المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر فى وجوه تقديم المسند قوله
وحصول التعجيب بدون الذكر مم آه لو اراد حصول قصد التعجيب من التركيب بطريق كونه حاصلة
لم يمتنع ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المصنف الايضاح من ان
التعجيب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كما وتمة الاسد
مثلا اذا كان منتصبا للتعجيب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم
اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجيب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه فى الظاهر فلا بد من
نكتة وحيث كان قصد التعجيب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد
التعجيب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجيب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجيب
الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجيب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المص على تقدير
تسليمه وارد عليه من سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروط بوجود القرينة فيحصل الاعتراض
بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض يغباوة السائل والمستلذ ذو بسط الكلام كيف يحصل
شئ منها من القرائن وكذا الكلام فى غيره قوله فلكونه غير سببى آه اعترض عليه بان الجملة الواقعة

التقاط

خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد التقوى الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع
كونه جملة واجيب بانه موذن من كونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان
جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال الا ان افراد المسند يكون لاجل
هذا المفرد ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المبتدا وفيه نامل قوله اذ لو كان
سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قايم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة
كما سيجيء من انه ليس مردودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة
على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة بالطريق المخصوص وهو تكرار الاسناد مع وصف
الفعل قوله ليشمل صون التخصيص اي ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصون واراجع الضمير الى
ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد فتوجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوى اعم
من قصد التقوى فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد الى التقوى
ونفي افادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا بد ان على نفي التقوى
بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب التقصد على الافراد بل من جهة النفي والاطلاق حيث
اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب القصد وكذا الحكم في كل ما
هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب القصد ومعنى
ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل الخبشي بكونه سهوا من طغيان القلم قوله واجيب بصاحب
المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به بنفسه ولو قبل مراد السكاكي لم يكن التقوى مقصودا
مطلقا اي في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول
على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا قوله محكوما به بالثبوت
قال الفاضل المحشي هذا اغنى قوله بالثبوت بدل اشتمال بتكرير العامل والظاهر ان المحكوم به بقيد
ركب وقع به في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعني كونه محكوما
كما تقول العالم محمول بطريق الثبوت قوله فظاهره انه آه فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت لم
يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت
المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعل المحكوم بثبوته

بانتفائه ههنا هو الثبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور قوله فلو اراد
ههنا الثبوت بالفعلي حقيقة لانتقض آه قيد بالفعل لاطابق لخته فليفهم قوله واذا كان
المجموع فعليا فقد ابطل آه اجيب بان موضع التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب
والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق
في نفسه نظرا الى الاب مع تقييده بنظرا الى زيد وبهذا يتولون زيد انطلق ابوه لزيد منطلق الاب
واما جعل الجملة خبرا من الانشاءات التي لا يلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة
افراد المسند وجملية فهو قايل بانه اذا كان في الكلام مسند فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة
في زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جملية فيبطل ما عن
افراد المسند والحاصل انما ذكر في الجواب اعتبار جانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره
الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قايم وامثاله هو الجملة رعاية
لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه
عن خواص الالفاظ ولا يتبع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء
على ظاهر الاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولا كان غرض المجيب اصلاح تعريف
السكاكي كانه ان يقوى ولم مسند حقيقي يكون كذا فتخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحيا
بناء على الظاهر المتوسع ثم قوله ثم استدل عليه ان المسند هذا او عجيب اذ بعد القول بان المسند هو منطلق ابوه
والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لابيه قوله و
هذا خبط لان اللازم ما ذكر آه اجيب بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو انهم لما اتفقوا على
ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند
هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة
بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس بشيء لما سبق من ان اسم الفاعل مع فاعله
انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعلا في حكم العدم
وانى ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى قوله ففي الجملة عبارة المص
اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المص دون عبارة المفتاح قوله

وقال اذا التقدير استقر فيها أو حصل رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف باسم الفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فضلة كان المسند مثل زيد قام لم يصح تقديره والجواب عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل المكان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت التحقيقي او انتفاءه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اذا اردت تقديره بل يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا تحقيقيا الا انه قدر بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم الجواز الاكتساب بالعامل لا السبب ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار قوله كان المسند في المثالين جملة وحاصل التقوي ان قلت فما معنى افادة زيد قام للتقوي حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانا في الدار وانت في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حاصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة قوله لم يصح التركيب لان مستقر ان حصل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس ههنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون حاله مرفوعا به لانه مذهب الكوفية الذي بني الكلام عليه قوله وجميع ذلك ضبط لابتنائه على ان هذه الامثلة لافراد المسند قوله لم يفسره لاشكاله وتعريفه اراد بالتقييد التقييد المتعارف وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تعرف المعقول ان قول نحو زيد ابو منطلق تعريف بالممائلة في التحقيق قوله ويمكن ان يفسر بان جملة علقت اه رد على الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا حتى ان جعل السببية احدى ضابطتي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وجملية فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يؤتى بالمسند جملة والا فمفرد فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصد حاله مقتضية لاتيان المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي لجملية المسند كون المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى لا يخلو عن سماجة قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر وان

وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي فذ وان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا ما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اوردت في تفسير الشارح السببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد ثبت مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبله سببا فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة على قوة كما سبق وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشأ عن قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مؤدى كما انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله ان يكون المسند فعلا اسند الى قبل اما بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والمآل ليتناول زيد طاب ابا اذا مآل زيد طاب ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين المسند بجعل احدهما سببيا دون الآخر تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طاب ابو زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد طاب فعلا والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في مآل اجيب بان الضمير لاحضار الشيء الثابت في لاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فتأمل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة اه اعترض عليه بان لو بدل البناء بالاسناد وقيده بكونه جليا ان على نحو ما مر في تعريف الفعلي لم يحتج الى ذلك التفصيل والجواب انه ان كان يرد عليه ما اورده المحشي على تعريف الشارح نعم يرد عليه انه لو بدل البناء بالاسناد وقيد الاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصلي للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالشبه والتبع وايضا يرد على قوله ولو قيد المسند بكونه فعلا لانه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بالمقتضي لا حصره في المذكور ولذا تراهم في الكتب يزيدون في المقتضيات وينقصون قوله متعلقا بما قبله سببا اعلم ان التعلق قد يكون باضافة الى ضمير كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف اليه ضمير فيدخل نحو زيد اضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا

سببيا بالنسبة الى زيد واخوه معا قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه
ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ
تعليق اثبات اجيب بانه مأول بمسمى بعمرو فنظير صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح منطلق الاب
ومنطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو ومسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه سهو والكلام
المناسب آه قال الفاضل المحشي فيه ايضا لاحتياج في ضابطة افراد المسند الى قيد بان يخرج
به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققته وليس المقصود من تفسير التركيب بنوعي
الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر ورد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة
افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد آخر دفعه بما يقال في الجواب اني التسلب في
قوله ليس منوجه الى القيد اعني كما تحققته فيفيد ثبوت الاصل اعني فعلية بمعنى ان انتفاء الفعلية
عن المسند المذكور انما يصح على تحققه واما على زعم المتوهم فموقعا لانه يشترط في المسند السببي
انتسابه الى شيء ما وجه البناء اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس كذلك وهذا السلب
يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة الافراد على زعمه
ويحتاج الى قيد آخر يخرجه قوله ويمكن ان يقال في قوله ههنا ان يكون مضافا لمحذوف وهو الزمان
هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل آتيك خفوق النجم واما على مذهب من يجعل المصدر
بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد تقدر لفظة في في قوله
ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان قوله والمعنى ان المسند السببي يكون
اذا كان لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عامل ضرورة قلب المضارع ماضيا
لم يقل اذا يكون بناء على ان الشايع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير
رجوع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند آه على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند
سببيا واعلم ان مستند استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام
وان المضارع معه قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه
انه اضمار نا وبلا من حتى هذا التأويل في حل قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر
المسند اليه اذا كان السامع آه كما توهم قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان

كان الاسناد المحقوق بقول لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان
فيلزم ان يكون السببي ظرفا للفعل او ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم
الظرفية وقد ذكر الفاضل الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة
ثم انه يعود المهروب عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل تترقب على الاستقبال او الحال
ولا وجه لما للتوجيه الذي ذكر في قبل والكلام المناسب له ان يطرح يترقب وجوده وبقال
الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان
كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا
الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وفرض
الزمان الذي يحصل عقيب الحال عاما تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكرنا من التقدير
وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقدير الفاضل المحشي حيث
قال وكذلك يترقب في ال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد
المحذورين اذ يرد عليه ان كون الترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد
المحذورين قال الشارح في شرح المفتاح هذا ان بقي فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز
ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي
قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة قوله الحال هو
اجزء من اواخر الماضي واوايل المستقبل آه تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال
ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويكتب ويحج ويكتب القرآن وبعد كل ذلك حالا
ولا شك في اختلاف مقاديرها زمنا وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان
موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم
وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر معانيهم عرض موجود حال في
زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تيسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا
بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع
الحال قوله بخلاف الاسم نحو زيد قايم فانه مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة اختلاف مقتضى

الظاهر من اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك اذا تاملت
في بعض اسفله هناك تطلع على التوفيق قوله مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان
آه المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم افادة التجدد دلالة لدخول الزمان في مفهوم الفعل
اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فتذكر افادة التجدد يخبط للمقام فلا
تعبد الاخبار ان كذا في شرح المفتاح للشريف قوله يقتضي تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل
المحشي بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان واما المقصود تجدد الحدث
المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة
المقتضية لكون المسند فعلا لاحد زمانا مقارنا للزمان وفيه ان لم يرد بالمسند في قوله فليقصد المسند
ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل المحشي في البيان لم يكن لفظ التقييد في
جزء لان احد الازمنة جزء الفعل لا قيده على ان جعل العوض افادة انصرام الزمان على ما هو
المآل بمعزل عن التحقيق كيف وقول الشارح اي تنوس الوجود بينهما يحدث منه ذلك التوهم
شيئا فشيئا ويصدر منه النظر بخبطه فالخبط يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتأمل
قوله اوكلما وردت عكاظة العزة للتحرير ان قدر المعطوف عليه استحضر وني وللانكار ان
قدر لم يوفوا والعامل في كلما على الوجهين بعثوا قوله شيئا فشيئا يشير بان المراد بالتجدد
فيما سبق التنفضي والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا واما يفهم من خصوصية الحدث
او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما سيغلله عن السبخ ويمكن
ان يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو
مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم في ضمن التنفضي فلا اعتبار قوله ان على
كل قبيلة صاله وقبل انما يعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار معاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على
كل شريف والحاضر على كل مجد منيف قوله فلا فادة عدها الاظهر ان يقال فلا فادة
مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للام صريحا فان
الكلمة لا تفيد التقييد وعدم افادة التجدد بل لعدم ما يدل عليها فتأمل قوله لا يأيف
الدرهم آه من ابيات الحماسة قائله حونة بن نضر اوله • انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا

دراهمنا ظلت الى الطراف الخيران سنبق • وفي قوله ولكن بمراة تكميل حسن اذ قوله لا يأيف
آه ربما توهم بانه لا يحصل به جبل الدراهم فازاله قوله ببرحية الرحبة وفع السبي بالرفيق
كما رحى البقرة ولدها قوله اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم لا يخفى ان الاستثناء يشتمل
الاندراج وذلك بان يؤخذ التقييد اعم من الظاهري والتحقيقي فاذكره الشارح جواب
تسليمي ويمكن ان يقال لا نم الاندراج والانتقاض فان المتبادر من التقييد كون القيد
فضلة غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب افعال الناقصة بالنسبة
الى اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء عدم
الدخول فالملازمة على هذا ظاهرة قوله لتقرير الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان
اما على سبيل التشبيه او تنسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه قوله عبر مصدر
ذلك الفعل قال الفاضل المحشي زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة
لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المكونة
وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان
الشارح لم يرد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده في تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا
لما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه ان حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بالا دلالة عليه
ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة واما ثانيا فلان اللام في قوله لتقرير
الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي يدل عليه قول الشارح على انها اعني تلك
الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بكون وهو غير التقرير
وايضا المشهور والمستفاد من الشرح والحاشية ان كان دلالة على الاستمرار ولصار على
الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل الا على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجردا من الافعال
الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من
وجه آخر اذ الزمان دخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له فتدبر واعلم ان غرض الشارح
من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان
والحدث على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجيها للحكم بالاستغناء عن الخبر كما توهم

قوله وهذا معنى قولهم آه اما يكون ماذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المغنى
بيانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى آه فلا ان اعتبر فيما يسمى انصاف
خبرا بمعنا با لاحكم معنا با اللهم الآان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم
ارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل
قوله اكرمك ان يكرمني اكرمك جزآء الشرط عند الكوفيه والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق
ان دخلت الدار سوآء دخلتها أم لا ودال على الجزآء عند البصريه وليس بشيء كما سنبين الآن
من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في ارتباط المعنى ثم
ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزآء في المعنى واختار بعضهم
عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه قوله فالجزآء ان كان خبرا فالجملة خبرية قبل عليه الجزآء
في قولك لان ضربتك لضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخلة في المعنى على
الجزآء كما صرح به الرضي فليس بخبر قوله في نفسها للصدق والكذب اشار بقوله في نفسها
الى أن الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والمخبر بها قوله بناء على انه
في بحث تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة التأويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك
زيد فاكرمه ان جاءك فانت مأمور باكرامه لان ذلك انشاء وبل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق
واما عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا اضرورة داعية اليه قوله لان الحرف قد اخرجته
الى الانشاء محمول على حذف المضاف بقرينة السوق الى الحكم الانشائي وهو تعيين معنى الكلام
واحداث معنى فيه يتطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد أن نفس الشرطية بدون الجزآء
ليس كلاما مفصلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة
كالاستفهام واحدثت فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته الصدر
ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من أنواعه قوله فتتصف منه بجملة الكلام فيما
على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح تخليطه آه في موضع البيان لوجه
التعسف قوله في انها قول جازم موضوع للصدق والكذب اي يحتمل الصدق والكذب
قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع

الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها
قوله او على ضرب من التأويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه او كون المخاطب
غير جازم فان ان قد تستعمل في تلك المخاطبة كما تستعمل اما لتنزيل الجهل الواقع في ذهنه و
غير ذلك مما سيجيء تفصيله قوله واصل اذا الجزم قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي و
اما المظنونات وانما يستعمل اذا فيها باعتبار معنى خطابي قوله كما ذكر جميع النحاة
ولذلك يؤولون قوله تعالى فان كان للرحمن ولد بانه اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر من باب مجازات الخصم قوله فليتأمل ليطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم
بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك واذ الوجود الجزم لوقوعه قوله فنبه في المثال حيث
قال أم لا قوله لكنه وهي ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه
من مراعاة حقه قوله اما هو لوقوع الشرط لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اي بوقوع
نقيض الشرط بقرينة المقام قوله نحو فاذا جآء نهم الحسنة الآية اورده من كلام الله
تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر
الى حال المبني في نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبا
النظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع واللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن
اصابك فضل من الله والمراد بالحسنة في الآية الاولى الخصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود
تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا
فرد الله تعالى عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الآية الثانية الفتح والغنيمة بدليل
على ذلك آه وقع في مقابلة قوله ولئن اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني
يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم الآية وانما
استعمل الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا لان
الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به فصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا
وايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم فهناك كناية تحقق للتنوع الذي اراد بقوله من كتبه واما
التنكير فللتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح وانه

ليس مما يحتاج اليه دفعه الى المكلف كما يشعر به قوله اللهم الخ قوله اذ لم يتقدم ذكر لكنه
لا لتحقيقا ولا تقديرا اه ليس بشئ لان ما قبل الآية وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين
قرينة لما ذكر فيكون عهدا ذهنيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشي فيما سياتي وقد يقال نحن
نمنع كون المعهود متصورا بينهم عند اول الذكر بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم
ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار في الجنسية اذ التعدد
ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعدد انما هو بالنسبة الى قوم موسى المخاطبين
بالآية وهو المعتبر في المعهد الخارجي قوله كثرة وقوع واتساع الظاهر المناسب للعبارات الكشاف
التي قرر بها ان يكون كثرة وقوع منقولة اي وقطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان
قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف اللام قلنا جاز ذلك بتاويل
الاستكثار فان كثرة الوقوع تستلزم الاستكثار ورد عليه ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك
قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد
ما ذكره الترمذي فان قوله فيها اي بتلك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور
قوله مع جعل السببية التعليلية غير قطعية المحصول لا يخفى ان قلة السببية مستفادة من تنكيرها
وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلتها بحسب ذواتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة
بالمعنى الاول قد عارضها وقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور تؤكد الوقوع اذ الظاهر
ان لا يخلو احد من سببية ما نعم ايراد ان الدلالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله
بلا سببية قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة انظار من كلام الشارح
اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عم لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة
الى المخاطب والمخاطب هنا غير موسى عم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى فقوم
موسى عم اسند الى المخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة
ايضا قوله وبهذا يبطل ما ذكره العلامة اي بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة
وبطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينتظم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان
كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قومه على

على السنق الآتي من التردد لتباعد احد الشقين عن الآخر واختيار لفظ هذا دون ذلك
اشارة الى ثبوت المشار اليه وانه مما ينتضي التوجيه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه منتخبا
بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان ذلك ان يجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق
من رد الشيخين الآتي بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة
حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه
على هذا فاظر لمن تامل في كلامهما ادنى تامل قوله هذه العظائم من الحسنات الجمع باعتبار
جزئيات الخصب قوله فيكون اسوء مدارا الاسوئية على ان في الحمل على الجنس لزوم تركب
الشك على المعهود اذ لا شك انه اسوء من تركه على المعهود فقط قوله واما من حيث هي
فممتنع يرد عليه ان ولو العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره
لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع
دلالة المعهود عليه وسوء بمعنى قوله من حيث هو اي مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لما
مانعه الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد قوله ويمكن
الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشي ان الجنسية اذا اريد بها مطلق الخصب
والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد
جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام
الخصب ابتداء لجواز القيام القرينة لم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصب
ابتداء فجاز ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقة بمنزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب
السكاكي في العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح
مع كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة صريح في حمله العهد على مذهب الجمهور ان يراد
بالحسنة منكرة مطلقا حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الايراد
بان المطلق المذكور في عبارة المنهاج اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف
الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة اعم وما ذكره الشارح
من منع الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل قوله

ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السبب باعتبار نفسها بمعنى ان يكون سببا يسيرا ففيه انه لا يكون ح قوله ولهذا نكرت في مخرة لان مدرج الوقوع لا يكون باعتبار تنكيرها المفيد تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق قوله فاذا مسك الناس ضر دعانا بهكذا في اكثر النسخ ونظم القرآن واذا مس الانسان ضر دعانا فالفعل والفاعل سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع ان قوله فانظر الى لفظ المس قبل هذا مخالف لما اسلفه في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله لمستكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق ودلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لانفس الانباء عن القلة والاظهر هو الجواب الاول اذ الانباء عن القلة اذا كان مسلما ثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتأمل قوله فلان الضمير في مسته للانسان المعوض المنكر اي للانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرح المفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشيء بحسبه متقطع به لان فهم العاصي ان الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لا يسام الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤوس قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الآية التي نحن فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا فانه ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة افراده كما لا يخفى قوله ونائي بجانبه بعال نائي بجانبه اي بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى بعد بنفسه وذهب بها عن محلها ومقامها نكرا او تعظيما قوله كقولك لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في توجيهه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم العامل بكون الفلان كاذبا حتى يرد على المص ان الكذب يتصور بان المخاطب جازم جلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يحال بجواز ان يكون الكذب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للكذب وقد يحال بامكان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب بالعكس

بالاوفق بمعارض الرجحان فتساقطا فبقي التساوي ولا يخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتأمل قوله كقولك لمن يوذي اباه آه لك ان تعترض هنا بان الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كاد ان يوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل فح ان قوله اي انهلكم آه اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو والفاء او ثم نحو اولم يسيروا في الارض فتضرب عنكم الذكر ثم اذا ما وقع ونظائرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة وقدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخواتها تأخر عن العاطف كما هو القياس نحو فابن تذهبون فاني يؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصور المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح انهلكم فنضرب عنكم الذكر ان الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري ومتابعوه لجاز وراد وقوعها في اول الكلام قبل ان تتقدمها ما يكون معطوفا عليه وليس كذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما نقله الجماعة في مواضع فمنها في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى انا لمبعوثون او آباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح الواو ان آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفى في الفصل بينهما بهمزة الاستفهام قوله او للاعراض انتقال الى كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل لله والصفح بمعنى الاعراض فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراض منكم فينطبق على المشهور قوله فيمن قرأ ان بالكسر واما فيمن قرأ بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقبل ما قبلها دليل الجزاء قوله لان المحال في هذا المقام آه يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومحاله بالنظر الى الآيات القاطعة فرفع حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات فحل في مرتبة الشك والامكان العرف قوله ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن الآية ايمان صح

وتنبيه بيان يقيني وحجة وواضحة ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك وادعيكم الى الطاعة
والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك ليعظم أبيه قوله اى يحتمل ان يكون للتوبيخ الخ
ان الخاطب في الآية جميع من لم يؤمن وفيه غير الرتاب فالاحسن في التوبيخ أن يعتبر اولا
تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله آه كما ان هذا الدليل
لا يجري في غيره كان لدلالة صار على الانتقال الذي لا يستفاد من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما
صرح به الرضي لكن ربما يدعى انه لا يجري كان أيضا لانه كما اعتبر الانتقال فيه صار اعتبر الاستمرار
في كان وهو غير مستفاد من خبره قطعا فتامل قوله ولا يخلص عن هذا الاشكال الا ما خلص
عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الآتي ذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من
اندفاعه عن الآية بوجه آخر قوله ويكون معنى الكلام بقي ممكن تطبيق ما ذكر المصنف عليه
التوجيه المذكور بتكلف ومخلص اذكره وتغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث
لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظاهر تناول الخطاب لهم أيضا فلا معنى للاقتصار على مشكوك
الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المنتفين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله
وكانت من العاقلين ان اراد بالعاقلين جميع أهل التفوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر
ففيه تغليب اصدار الجنسين على الآخر وتكلفه التغليب الذي ذكره الفاضل المحشي لا يخلص عن هذا
بل يعم جميع العاقلات وان اريد الذكور فقط فهو لا فرط وفي الآية وجه آخر غير التغليب وهو ان
يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج قوله بل لا بد آه العاقلة فلا
يعتبر التغليب حتى اذا دليل على ارادة اتيانها قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت بيقين
ان الغرض مدحها بالحسب لا النسب قوله كالعمرين قيل اراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز
فلا تغليب ويرده انه لعثمان وجه شاكلة سبز العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فيمن اتيا
من الخلفاء اتيات الاولاد وهذا المراد به عمر وعثمان قوله والقمرين للشمس والقمر وعليه قول الشيخ
• واستقبلت قمر السماء بوجهها • فارفق القمرين في وقت معا • اراد الشمس وهو وجهها وقمر
السماء بمعنى انه وجهها لصفائه وشدة صقالته انظيف صون القمر فيه كما استقبلته كما تطبع
الصون في الآية فراى العاشق يرى به وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه

انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرنا اصح
وايضا القمران في العرف للشمس والقمر قوله فانما تغليب على المؤنث اى وان كان أثقل وجه
كون القمر أثقل من الشمس حركة وسطه قوله ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ
ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية في قوله ومنه أبوان واما على الازدواج قوله
ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر اذا عاقبه ثم يقال الاسم
بمعنى المسمى ليحصل مفهوم تثنيتها فيثنى باعتبار فيكون من الابوين المسمين بالاب
كما في العلم وقد ورد بعضهم هذا التاويل في العلم بانه قليل كخلاف نشئة فالاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون اللفظ مطوية فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم
بخلاف اسماء الاجناس قوله وجميع باب التغليب من المجاز قال في شرحه للمفتاح واما بيان
مجازية التغليب والعلاقة وانه من اى نوع هو احد احكام حوله وههنا اشكال وهو ان التغليب
مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لان قال الكل مع قيام قرينة
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع و
الجواب كما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد
منها مرادا بالنطق وههنا اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ
في أحدهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان
لا يكون هناك ارتباط لجعلها معنى واحدا وغرضا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمال اللفظ
انتهى كلامه قوله او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجيء بمعنى صار فلا يكون في الآية
تغليب ولا يأباه قوله بعد نجانا الله منها لان النجاة عن الشيء لا يستدعي سابقية الحصول فيه كما
اشار اليه الشارح في شرحه للمفتاح وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار انهم على باطل وكان
منهم لسكوته عن أباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبني على اعتبار
الخواص والمزايا في المحكي والظاهر اعتبارها في الحكاية فتامل قوله انا وانت فعلنا انا
وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا
في هذا المعنى مما لا يمكن لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد في قولك

أنا وزيد ضربنا بلفظ الغايب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق المتكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعبر أولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا ولفظ انا المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا القياس في أنا وأنت فعلنا قوله فيمن زاوج بينهما الخطاب وأما قرينة الغيبة فلاجل تغليب غيره وهم اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغايب وان كان اكثر في المخاطب والتغليب اصير بها على المتكلم قوله من المكلفين وغيرهم الظاهر بالنظر الى المقام حيث ما سيق الآية لبيان احاطة علمه بكل شئ ان يعم لفظ غيرهم لغير الممكن من الحجر اما بان يجعل من في قوله من سواك على الاستعمال المتبادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على أربع ويجعل على التغليب قوله اعبدوا الخ اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون أي لاجل لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا إما لفظا فلما ذكره السارح في شرح الكشاف ردا على تجويز العاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تتخرطوا في سلك المتقين الفايزين بالهدى من أن قوله جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له أو منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسيط الحال من فاعل اعبدوا بين وصفي المفعول توسيط بين العصا ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد وأما معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان تغبن من الاول غاية عبادتهم ما هو لائق لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان كان منصبا الى الثواب على أن التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المأمورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة ولو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكر الاقراي فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارة للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله نفي لفظكم تغليبان قيل عليه يلزم اجتماع في كلمة واحدة وهو ممنوع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الكل دون الأول قوله فالخطاب يختص بهم استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبيت والتكثير للانعام أيضا لزم مشاركتها الانسان في نحو البيت والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة

لان مشاركة الانعام للانسان في نحو البيت والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكر لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كثرة الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث قوله ومن الانعام على قوله من أنفسكم المتعدد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في مرتبة لا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الآية للامتنان على الانسان بجعله محلا للخطاب حتى يشاركه الانعام اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل قوله لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله أنسب بنظم الكلام حاقدروه لانه يجيئ بعد من الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الآية أن يكون قوله لكم ومن الانعام معطوفا على من أنفسكم ويكون الخطاب في يذرؤكم للانسان فقط ويكون التقدير وجعلكم من الانعام ازواجا فلا يكون الآية ح من قبيل التغليب قوله متعلق بغير على ان يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظرف ويحتمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه لم يدر وتعلقه بالام للزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وأيضا اعتبر الحصول الاتي على المتعلق دون المتعلق عليه يلزم تعليق الآتي بالحال وهو محال عنه لا قوله لا يجوز ان يتعلق تعليق أخر آه قبل التعلق انما يتم بأن يتبين مبتدأ ومتعلق لان معناه جعل الشئ متعلقا بغير فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بحرية الاول آه اعني الجعل لا في الحال لكن المانع من تعلقه بحرية أعني التعلق قوله لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاستقبال يدل على التجدد لا الثبوت وهي التي ضربا فعلية تخرز به يقوم كما صرح به في اوائل هذا الباب فالتعليق قاصر عن المرام قوله مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طبيعيا لان فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولقايل ان يقول فح يلزم دفع الصدق في المركب الغير التام لان الراجع في الشرط أخرجه عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا أن يقال المراد باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصاري قوله ان جعلت كلتا هما أو احديهما اسمية ظاهره يقتضي جواز كون الشرط

اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون على ما ذكر الاخفش
ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم الجزا ان ويمكن
ان يكون المراد بها هو الجزآء بخصوصه **قوله** فاعتد باكرامي اياك امس هو بصيغة
الامر على ما جوز في الشارح من جواز كون الجزآء طلبيا بلا تأويل وبناء على ما اختاره الفاضل
المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكر في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فيكون طلب
الاعتداد باكرام المتكلم مستلزما لحصول الاعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية
الموافقة لجزآء الى ان يأول الخبرية فمبني على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزآء كلاما مستقلا او
كون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد آه بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا
الى الظاهر والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلام الشريف كما ظن **قوله**
وتأويل الجزآء الطلبي آه وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب
ان ينبه آه انه ما ذكر ههنا جواز مخالفة الظاهر لنكته اشار الى رد من جعل وقوع الطلبي جزآء
من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره في الكشاف في سياق تفسير قوله حكاية
فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه من ان وقوع الجملة الانتهائية جزآء الشرط حكم يجب اللتهم
الا ان يفرق بين الامر والانتهام **قوله** كما في قول ابي العلا آه البيت من قصيدة مطلعها
مغاني اللوى من تخصك اليوم الحلال • وفي اليوم منه من جنابك حلال • وبعد البيت المذكور
في الشرح • فان استطع في الكشر انك زبرا • وبهبات في يوم الغبية اشتمال **قوله** فلم دال على
الجزآء وهو محذوف اى لم يبق خالدا واستعانة من نوم الشيء بالضم او نوم كعلم اى صار لبنا
والبال القلب **قوله** اى على اظهار الرغبة ورد قوله اظهار الرغبة في حقه مجاز عن لازمه اعني
اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم
قوله الاولى الاتم ان التعليق عدم الافتقار بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة
من مثل قولك ان ضربت ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم **قوله** او لان الآية
نزلت في آدم وحاصله ان في التنبيه تنبيها على تحقق الاراءة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه
لا يكون الآية من باب ذكر غير الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية الكريمة

الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا
الجواب خصوصه قلت بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم تتخصص بخصوص
السبب وهو المراد بما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط
على ان الشارح ثم نفى تعميم خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتأمل **قوله** او للتسوية بين
قبل في سلوك طريقة التعويض فائدتان الاولى هي ان من هو اعلى مرتبة عند الله اعني
النبي صلعم اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره والثانية ازالة المشركين حيث لا
يجعلون في مرتبة الخطاب واعترض على الفائدة الاولى ان المشركين لا يعتقدون بنبوة محمد صلعم
فلا يصح تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لنا لا الكفار على ان المشركين قد يكون بنبوة غير محمد
صلى الله عليه وسلم من الذين من قبله **قوله** بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره ولا بد ان يكون
تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاءني زيد مريدا انه ليس من التعويض في شيء
قوله فالخطاب لمحمد صلعم قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عام و
الذين من قبله هو هذا البعينا اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله و
الجواب ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عام ولك ان تقول ان الموحى
الى الذين قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك وليكونن
اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم **قوله** ولا يخفى انه لا معنى للتعويض لمن لم يصدر منهم الاشراك
رد لما زعمه الطيبي من ان التعويض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيره وذا يحصل بصيغة
المضارع اعني لئن تشرك ووجه ان من لم يصدر منهم الاشراك لم يستحق التعويض فلا وجه للتعميم
والطائل تحته **قوله** وان ذكر المضارع لا يفيد التعويض لان استفادة التعويض في صورة المضارع
بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال عادة على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع
القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه ومناسب ان يكون هو التعويض بخلاف ما اذا ذكر
بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان ان دخل على المشكوك كما
سبق واشراك الانبياء عليهم السلام مجزوم اللا وقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع شيء
الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة في الاستعمال ان لكن التعويض لا يصلح لكونه نكتة له وانما يصلح لكونه

الاشتراك بالنسبة الى المعوض له تشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحققه من ان التعويض ممن
صدر منهم الاشتراك فتأمل قوله من الخفاء والضعف اى عند المص اما الخفاء فظاهر واما
الضعف فاما لما توهم من ان ذلك التعويض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت ارتفاع
عند الشارح واما لما ذكر المؤذني من ان اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر
في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط
عاملا لفظا فلا مدخل في التعويض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مرفوع بما ذكرناه من
انه لا تنافي بين المتضيات فجاز تعددها على انه قد يحال المفهوم من الاتيان باللام و
التزام المضي بالشرط هو التعويض قوله على وجه بعين قيل هذا اشارة الى انه يقدر في بعين
على وجه لان الوجه الاول بين بنزك التصريح والوجه المعين وهو نسبة الحكم الى الف لانزل التعريج
بنسبة البهم فتأمل قوله وبسبتي ايضا الاندراج يحال اسندرجه الى كذا اى ترقيه منه على
تدريج قوله اى تمنوا ان يرتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو ههنا حرف مصدري يجعل ما بعدها
في تأويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب اكثر وقوعها بعد ود يود واكثر النحاة لا يثبتونها
فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى يود لو ان بينها وبينه
امدا بعيدا قلت الفعل بعد مقدر تقديره يود لو ثبت ان بينها وبينه قوله و
ثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد انه خالف ما ذهب اليه في شرح المفتاح من اتحاد كلام
الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما قاله الكشاف ويمكن
الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقديرين فانه لو قيل مودتي ما في
الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار
العداوة وبسط الايدي وغير هما لصح جازما بانيا ومودتي ما في المفتاح ان لزوم وداده تهم كفرهم
للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان
متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية بمعنى ان لزوم الوداده
المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما كانا متحدين بهذا المعنى الظاهر
هو التغاير قوله لانها وضعت اللزوم بالنسبة اليها فان فصل الماضي يدل على تحقق مدلوله

مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم وضوحه
فان الماضي اذا وقع جوابا دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو مع تحقق لزومه
له قوله فانه يجوز استئنافا وهما لدى المصادفة الخ اعترض عليه بانه لا يجوز استئناف شيئين منهما
قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر لله تعالى فالملازمة
واضحة اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى المقام
فلا محذور قوله اذا املكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو وهو
وداده كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز استئناف الواردة المذكورة
باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي قوله ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا
لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الخبر الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان
لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومها شبهة لم يكن الثالث موضح اللزوم بالنسبة اليها
واما قوله ليكون مجموع الجمل الثلث الخ فبالنظر الى ان الخبرين الآخرين اذا كانا لازمين
للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا
والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبنية على ثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى اللزوم الاول
اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة وغايته ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال ان
ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما
ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الوداده بواسطة البسط
لكن لزوما قويا بمعنى قطعي عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتأمل قوله وان كان
من الضرب الاول لم يكن وداده الكفر آه اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه
من الضرب الثاني ايضا لان تقييد وداده الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا
بسطوا اليهم ايديهم اولم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الوداده للمصادفة بعد بسط
الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون
حينئذ ارتدادهم الى دينهم لبرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطابيات
قوله لا يحال الآية نزلت آه حاصله انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظاهر بل الراد نفس العداوة

والوداوة قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدر
اي حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ
الشرط أعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه
حال في الحال فلا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي
فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر
والمراد من الشرط الجملة الشرطية المعلق بها لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالظاهر
قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشار في اول الاجوبة عن الاعتراض المورد على
قوله سابقا ولا تكرر هو افتتاحكم على البقاء ان اردت تخصيصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي
انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تأييدا له فما معنى تفريع الجزاء على انتفاء الشرط
ههنا اللهم الا أن يحمل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم والاقرب أن يقال الربط وجودا
وعدما معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق ههنا
التعليق المخصوص أعني التعليق بطريق التوقيف قوله مع وضوح كل منهما اما فساد
جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء في مثل لو
جئتني لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير
المجيء وبالجملة الصواب تعليق المنع بالمنع وتعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكر ولا يجوز
جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف
عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف ونسبتها بالاسم وقد
ارجع اليها فيما نحن فيه وبينت بقوله من تجئني نحاطبك قوله لان تعليق الحكم آه اراد
بالحكم ما يدل على النسبة وهو ههنا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول
عليه بما امتنع قوله وهذا منع تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام
الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظاهر ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه
نفس الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب امتناعه قوله فعنده هي تعليق الا
الامتناع القطعي قبل لم يرد به كون الامتناعين في الشرطية ولان للمغيرة في طرفيها الاتحاد

الامتناع بل اراد ان لولا افادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق
عاقدة بلزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط لتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فانفع
اعتراض الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر ببيان مفهوم لو صريحا الا ان
بعض الشراهون من بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه قوله
والمآل واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح ينتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد
البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير
تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحين للمآل قلت التعليق في عبارة
السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما فلا صحة حينئذ للمثال المذكور قطعا فتأمل قوله والسبب قد
يكون اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ وهذا وان امكن أن يصح بان يكون المراد
بالعموم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من
السبب وهو الظاهر فتأمل قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا والجواب
انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب لكفاية ان
الشرط قد يكون سببا للجزاء دون اعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفاء انتفاء المسبب فلا يكون
دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمتبادر
في ظاهر العبارة ليس من دأب المحققين قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير
عكس آه اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم
العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك
اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل
فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره وهذا فهم عدم جواز القصر في الشعر عند عدم الخوف
من قوله فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمك
فقد دللت لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فينعكس منه ان الاكرام ايضا ممتنع ويتفق
الجواب بنحو لكن مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يجعل هذا علة انه اذا لم يكن انسانا
لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على ما عن المعتزلي غير صحيحة بحسب اللغة

قوله هي انتفاء مضمون الشرط الخ بقولك لو كان انسانا كان حيوانا بحالة اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط علة والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول بأخرى لو اضاء الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول قوله ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها لقد آن ان ينثني الجموح لجام وان يملك الصعب الابي زمام وبعد ابو عذرنا بالروم ناس وانا هم البنت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل و معنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا بالاول والاكثر ان معناه لو دامت الدولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منحطين في سلك رعيته لكن لما يقدر دوامها عصوه فاستأصلهم قوله لانتهاج تنبيا على ما تقرر في المنطق وههنا قد نهج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة لانتفاء كونهم رعيته فعلم ان ليس المراد بها الا انتفاء الاول بانتفاء الاول على انتفاء الثاني فظ قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول وعلى ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واما لم يعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على خلافه لا وجه لحمل الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فلا محذور في حمل الآية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص المعنى المثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا النفي كونه معنى لو عند من عداهم وح لا ينافي ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا قوله وكم من عائب قولا صحيحا صدر بيت وعجزه وآفته من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية وتحتمل الاستفهامية وقولا مفعول عائب لا عامله على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل

تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر قوله وقع في نحو قوله عم وقع عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهره ان عم النبي وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي ولا عن غيره مع شدة التفحص وقال الدماميني سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكره الحلبية لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه قوله لان الغرض مدح صهيب رضي الله عنه ولان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه قوله ما نفدت كلمات الله آي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله تعالى وهي غير متناهية بالانتفاء كذا ذكره الزمخشري قوله فوجوده عند عدمه هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف بقرينة اخرى مستمرة على التقدير بن والمنصوص في هذا التحقيق ثبوت الملزوم اما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا الكراما كم آه فان قلت ظاهر ان لولا في قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل فما قوله لولا على ان هلك عمر اغنى ربط امتناع الشيء بوجود الاول والا لانعكس معنا بانتفاء المتبوع المشقة والموجود الامر فما معناه قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم اي لاوجبت فهو ربط امتناع الشيء بوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم طائفة ان يضلوكم وذلك لان الظاهر ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المنع ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاضللتكم اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فافهم قوله وليس كل ما له دخل في لزوم شيء آه يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا وقيد الجزاء حال الحكم بوجوده للشرط قوله هو نفس الاكرام آه وفيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت الدار لاكرمتك ممن قد دعا في عمره ومن البين انه ليس كذلك وان

كان المراد الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الا لا يختص بشخص مخصوص مرتبط بآخر
ولا يلزم التكرار لان مراد الحاجبي الاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالربط
ولا يلزم من التعبير بارتباط لان التعبير يجوز ان يكون بجهات اخر مثل الكون في اليوم ونحوه فليتأمل
قوله وزعم ابن الحاجب آه النكرة المذكورة على تقدير صحتها مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا
فالمثبت منفي ضمناً والمنفي مثبت ضمناً فليتأمل قوله بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيه يجب
او قد يكون الخ آه نفي الكل لا نفي كل فلا عموم فتدبر قوله فثبتا نقض اي نفع التناقض اذ لو تقرر
انتفاء عدم العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت
فثبتا نقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي يفهم من ظاهر جواب لو قوله ان لم يعتبر بل
اجري على اطلاقه فد آنفا لي انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بحالات
اخرى الا انه مناقشة لا ضرر لانه يمكن ان يقدر هكذا ان اعتبر للمخصوص في المثبت فليعتبر في المنفي
وقد يقال رده ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلوب في المثبت انما يتحقق في ضمن
فرد فلان تحقيقه سواء آخر فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد واقع واما المنفي فانه آه فيه عدم شيء وعدم
الشيء ممتنع حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص وزمان مخصوص لا يتعدد ايجاداً وهذا حري بالرد
عليه اعتراض الشارح وانت خبير بان القول بعدم تعدد ايجاد التي حالا يسلم فتأمل قوله
فاستحالة النتيجة ممنوعة اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم
المحال فبالنظر الى استحالة في نفسه فلا تدافع بينهما قوله وهذا غلط آه يمكن ان يدعى ان
لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا تغليط السؤال وتقوية الجواب فتأمل
لا يرد تشنيع الفاضل المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن
التزامه أهون من التزام فساده قوله وارد على ان اللغة وتجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ارشاد الى انه لا خير فيهم بل الشر قوله كلاما آخر آه اعترض
عليه بان الاخبار ان كان مطلقا فيه يشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان
اسماع اجابة لا يتصور التولي على فوره فلا يكون من قبيل لو لم يخف لله لم يعصه اجيب بان المراد
اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة اعني بني عبد الدار بن قصي عناداً او مكابرة

ومكابرة قوله وانا نقول يجوز ان يكون التولي وقد بان انتفاء التولي لانتفاء سببه لا
مدخل له في فهم بل كان المفيد له كون اسماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في
فلان لو كان به قوة تمثل المسلمين كون قوته سببا لتمثله المسلمين لانتفائه وانتفائها و
حمل كلام الحكيم تعالى وتقدس على ما يكون لبعض مشتملا الذي هو المتبادر يكون مطمح النظر في
لو دخل فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لابلغ الانكار على ما سبق الكلام
للانكار عليهم لا يليق بمن له دربة في صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن
ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي عدم اسماعهم لعدخل في الذم باعتبار دلالته على
ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هم في الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا التولوا
وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتأمل قوله يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة
رجل والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس أميل وان البشر لا يطيق رؤية الملك وذكر
الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله تعالى فيختص بها من يشاء سواء
كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد يوجه بان هذا المصور الذي فرض
كونه نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه لا تبدل منه لم يبعد ان يكون دليلا
على ان النبوة فضل من الله يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور بانه كان
ملكا وبشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الآن ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان
طاعة الملائكة قوية فيستخفون طاعات البشر وربما لا يعذرون في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا
بحث ظاهر لانا انما نتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق
خلافا بينهم من كتب التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورة بصورة البشر لا حقيقة بحقيقة
فليتأمل قوله ويحتمل ان يكون آه لا يخفى على المنصف ان سياق الآية لا يلائم هذا المعنى
فتأمل قوله نحو اطلبوا العلم ولو بالصين آه لا يخفى ان الظاهر من قول المص فيلزم عدم الثبوت
والمعنى من جعلها لزومها في استعمالها على ما عن اللغة وهي انتفاء جملتها لانه المذكور في المتن
وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستقبال على الندرة واردة على استعمال آخر
فظاهر ما لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بما اراده الى ان جميع الاستعمالات السابقة في الماضي قوله فيما

مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معانيها وان المضارع الواقع موقع
الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتهاء ملاحظ بحسب اوقات
الوجود فان الاطاعة توجد في الوقت وقتا فوقتا فيلاحظ انتهاؤها كذلك فيكون للمضارع
المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله بدليل قوله في كثير من
الامر لا يخال بل المفهوم من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر
لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه لانا نقول
المفهوم من الآية الكريمة انتفاء الاطاعة في كثير من الامر لئلا يتعنتوا في الهلاك واذ ليس في الآية
تعيين ذلك الكثير فلعلهم لم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم يكن الآية ردا لهم لان السلب الجزئي
لا ينافي الايجاب الجزئي فليتامل قوله وتجدد وقتا بعد وقت قد يخال هذا الاستمرار ابلغ
من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا عادت الشيء ألفته ولا يجب مفارقته
قوله فهذا مخالف لما في المفتاح قيل ما ذكر صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى ايضا فلا
ضير في مخالفته وذلك لان الامتناع عنهم ليس باستمرار امتناعه عن حتى طاعتهم حتى لو لم يستمر
بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت واي وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبي عليه السلام على ما هو
كما هو في ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع
الاستمرار لا ينفع في انتفائه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل قوله
على ابلغ وجه والكن لانهم ادعوا اصرار الايمان فنفاه نفيا مؤكدا اشعر به تاكيد النفي ولو حمل قولهم
وما هم بمؤمنين على الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل صدوره
قوله وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا
مناسبا للشرط اي لترى والنكتة التنزيل والاحضار المذكوران قوله لان كلام من لا خلاف
في اخباره آت بني ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المضارع القادر عن لا خلاف
في اخباره آت بمنزلة الماضي المعلوم تحققه معناه وايضا كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلا تحقيقا
روعي الجانبان معا في بلوغ صيغة المضارع قوله واجعل الخطاب للنبي عم ولو للتمني فلا انتقاد
غرض الشارح نفي الانتقاد اذا جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لحصول الخطاب بل انما تعرض لبيانا

بيانا لما في الواقع من ان الواقع كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني مما لا يخاطب
قطعا لاستحالة من المتكلم كانه قيل ليتك ترى والتمني للرسول صلعم كما كان الترجي لهم في قولهم
يهتدون لانه لحرج منهم النقص فجعل الله تمني ان يراهم على تلك الصفة القبيحة لشتت بهم ثم
الحق ان الآية تمثيل للاستشهاد فان احتمال كون لو للتمني يرفع الاستشهاد فتامل قوله بعد رب
المكفوفة بما عند البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فتقبل مرفوع محلا بالابتداء
والاخبار له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل
قوله في احد قولي البصريين والقول الآخر لهم ما ذكر بقولهم واما جعل ما نكرة آه قوله فلا يخفى
ما فيه من التعسف وله النظم آما الاول فلان فيه تقدير ما لا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات
حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان يكون مستعار للتكثير فلة
الودادة المستفادة من رب في التوجيه المذكور او لا بالنسبة الى اصل الودادة نظرا الى غلبة الدهشة
عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة الودادة في نفسها فلكل وجه ولا تنافي بينهما هذا
وفي ايجاب رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكر السارح نكتة وهي الايذان الى ان مقتضى العقل
ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة وويبال ولو كان نادرا فكيف اذا كان كثيرا
ثم ان في الآية تحريضا على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين
لاداوه تلك منهيين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا فوائد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا
مضرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم قوله كما قال الله تعالى فتثير سحابا تجتمل والله اعلم ان
يكون التعبير بالمضارع لكون انارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان
كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشي في بحث الفصل والوصل قوله الى
جعل الجملة الثانية اسمية كقوله ولو انهم آمنوا الآية مبني على ان الجزاء الاسمية جواب لو وليس كما
ينبغي اما لقطا فلاطباق المحققين النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية منفية بما فقط نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او لقطا ايضا واما معنى فلان خبر المثنوبة لا تفيد بانهم وايمانهم ولا تنفي بانتفائها
فالحق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لا يسوغ ان يبتدى الجملة الاسمية على انا نجوز
تقسم مقدر قوله دلالة على اثبات المثنوبة وهو غير ما فيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات

مدلولها وهو كون المثوبة خبرا لاعلى اثبات المثوبة وما ذكرناه لم يقبل المثوبة لهم وقد يتكلف
ويقال الاصل في الآية الكريمة لاثابهم لله مثوبة فالجواب ماهو مثوبة تقديرا ثم عدل الى مثوبة هم للدلالة
على اثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خيرا لهم
على ما هو مانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلثة
قوله لانه ظاهر علة لعدم التعويض لما ذكر وأما عدم التعويض للعدول عن الماضي الى المضارع في
الجزآء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغآء قوله واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية
وأما قول المتنبي * ولو قلم التعنيب في شق رأسه * من الضعف ما عنفت من خط كاتب فمثل
هذا لانه لا يمكن ان يقال ولو انفى قلم وردّه ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اى و
لو حصل قلم او ولو لوبس قلم وقد يروى قلما بالنصب فلا ظاهر اذ التقدير حينئذ ولو لابست قلما
هذا وقال الرضي وشرط لو جآء اسمية في الضرورة قال لو تعبر خلقي لاشرف واعلم ان تقدير الفعل
في مثل قوله ولو انهم آمنوا الوجهين احدهما ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى لا تقع
الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد قوله فلا افادة
عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعريف المسند اليه بضمير الفصل ان الاقصد للحصر و
العهد في قولك هو البطل المحاوي مع وجود تعريف المسند وشله مثل تجارك الحسن الجميل على ما
سيأتي فالاولى ان يزاد قيد يخرج امثاله قوله نحو ما زيد شبأ اى هو ملحق بالمعدومات فليس
شبأ اخيرا فضلا عن العظيم قوله بكون مزاجها عسلا وماء المصراع لحسان بن ثابت رض
من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو ابا سفيان صدرها كان سبيئة من بيت رأس
ويروى كان سلافة وبيت رأس قرية بين غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمور يقال انها
مولد الشافعي رحمه الله والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي
سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح ووقع في القاموس
ان الجوهري وهم في ذلك هذا والرواية في البيت الهمز والسلافة والسلافة ما سال من عصير عنب
ان يعصر وسمي الخمر سلافة وسلافا ويروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارتفاع
ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعين على اضمار الشان واما قول ابن اسرآن كان زاجع

زايدة خطاء اذ لا يزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا ثم خبر كان
قوله بعد البيت المذكور على انبائها او طعم غض من التفاح مصرا جتنآء رشبه ريقها بخمر
فرجت بعسل وماء او بطعم تفاح حوى كسره اجتنآؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته قوله لانهم
يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام تقدم على ما في اواخر الباب الاول في بحث التقديم
متعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لاستلزام الحكم على الشيء العلم به ان قلت الحكم على الشيء
كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند اليه
معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته وعليه
بنآء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند
ولزوم مخالفة الاصلين في تعكسها يثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف
المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم استنكار العالم في الاخبار بالموقة
على زعمه فلا ورود لما ذكر قوله الا ان العلم من احكام النبي آه قيل الظاهر انه يريد العلم بالحكم
على وجه ان حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على حاله
الحكم بالفعل اى بضمنه الآن انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود بقي هنا ابحاث الاول انه لو صح
الدليل لكان لا يستلزم كون الفاعل معرفة ايضا لانه يستلزم وجوب تعريف المسند فانه لان الحكم
يستدعي العلم بالطرفين على السواء ولا يأتي الاعتذار المذكور هنا كما لا يخفى الثاني انه يستلزم
وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لا شيء
الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتجاج بمعلومية المخبر به الخامس انه اذا احتمل الجواز
على عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله لجواز الحكم آه قوله *
في الفعل ايضا شيوع لان قولك جآءني زيد آه اجيب بان المحتمل لا يكون على حالة الركوب وغيره اما
المجيء المستفاد من جآءني وهو اسم لاجآءني وكذا المحتمل في طالب زيد لان يكون من جهة النفس او غيرها
اما هو الطلب المستفاد من طالب لا مجرد طالب فلا يكون الشيوع في الحقيقة الا لام ولا يكفي التعليل وفيه
نظر لان التقييد للفعل بالحال وغيره اما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار
جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نفس الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليتفهم

قوله فقوله الخ اشارة الخ لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة فالوجود مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم استعمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الآخرية جزئية وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة ويشترط للصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد عما قوله ليكون الكلام مفيدا المنقض بنحو الحجر شجر لان الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم وشعري شعري تمامه لله دري ما احسن صدري سلام عيني وفؤادي سري مع العقارب بارض قفري نقل عن الشارح ان انا باشباع فتحة النون ليكون مصراعا واحسن من الاحساس والعقارب جمع عقرب وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخبائث الناس قوله خول ابي فراس فان تكونوا برآء من جنايته ابو فراس كنية الفرزدق والبرآء اما بكسر الباء على انه جمع برئ مثل كرام وكريم وبفتحها على انه مصدر في الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرخال ورباب على ما ذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل الحامي وتمامه يعني ان يعلم ان البرآء في البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان تكونوا برآء من جنايته بهم في زعمكم فقد كذبتم لانا من نصر الجاني هو الجاني قوله والمذكور في بعض الكتب الخ فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية المسند بطريق من طرقه وان اراد المعهودية فالحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية قوله لكن قوله بأمر معلوم الخ هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة السامع اما حكما على او معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك والا لازم حكم بين او بين كذلك ثم قال تفسير هذا انه قد يكون للشيئ صفتان من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سوآء عرف ان له اخا او لم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بالمعلومية الطرفين مطلقا سوآء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم آخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني ناظر الى ما اطرأ عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الاول في تفسير الاول فكيف لا يطابق المفسر لما خفت من ان المفسر يدل على ان الخبرة المذكورة معلوم كذلك والتفسير يؤذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع الخ مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة ذو اللام والموصول سواء سنة في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل هي طارية بحسب الاستعمال في ظاهر كلام القوم لا يساعد فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلقي وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره والمراد من طرق التعريف ما يعم الطريق الاصلي والطارئ بحسب الاستعمال قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لأدنى ملابسة صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف لكون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليها وامثالها قوله وايا ما كان بحيث يجهل الخ اراد بيان نكتة التاء خبر على وجه الاستقلال اتماما والا فبيان سبب تقديم احدهما المستفاد من قوله مع ايا ما كان بحيث يعرف السامع الخ يغني عن بيان سبب تأخير الآخر قوله واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس لمجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرف على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سوآء عرف انه اخاه الخ كما نقله الفاضل المحشي لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرف ان زيدا اخوه وهذا يقتضي جعل اخوك خبرا لزيد والحاصل ان السامع اذا عرف انه له اخا يجوز تقديم اخوك وتأخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير يسقط ما قال بعضهم من قول المصنف في الايضاح سوآء عرف انه له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع انه له اخا يقال وان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تعينه عندي قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض قوله ولهذا قيل في بيت الستط الخ قيل اخاله من باب التلطف وقيل المؤخر مبتدأ قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام قوله

محل النظر لان قوله اولا اذا بلغك انسانا من اهل بلدك ناب بدل على انه عرف انسانا ناب
فلا بد ان تقدم اللفظ الدال عليه ويقول النائب زيد عالما بمقتضيه العاعن السابقة المفرغة
فاخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تنكير الانسان بكونه بقوله من اهل بلدك اشارة
لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم بأشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند
والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيدا النائب في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود
المخبر الا العلم بالانتساب فلك ان تسأل ان اي شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه
النوبة المعهودة هل هو زيد او عمرو ثم انه اعم من السؤال المذكور اعني من هو مبتدأ والضمير الراجع
الى النائب اعني هو خبره على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب في زيد النائب ليلائم
المقصود الذي هو ايراد النظر لقوله ولو لبكيهم المبطلون قوله على طريقة انت الرجل
كل الرجل فيصح العبارتان بقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على الموصوف باللام
يكون لاحاطة الافراد كما يقال كل الرمان ماكول والمراد ههنا الافراد اي كل فرد من افراد الرجل
وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال
علت كلمة كل الطعام كان حلالا بني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عم كل الطلاق
واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فصل
حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كلا الامرين محتمل
بقي هنا شيآن الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان كما
الحق اذ ما ذكر في بيان الحصر لعدم دلالة على وجود الحصر في كل موصوف بلام الجنس مع ان قوله والثاني
قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهيات من حيث هي ولذا الا تثنى
ولا تجمع حضوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظائرها فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها جمعها
عليها ولم يقل به احد ولك ان تجعل النظر هنا من الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المجهول
في صورة كونه منكرا كخوف زيد انسان لو كان ما صدق عليه الوجود وكان غير زيد لم يكن حقيقة بل سلب
لان تغاير وضع الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل قوله واما عشار
واما عشارا الخ فان الجواهر من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي

وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وزال عنها حمل اسم المخاض
ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع ايضا قوله ليس معناه انكار الكامل في المجهولية الخ
بين للمعنيين ان في الاول ادعاء قصر جنس المجهولية على المخاطب دون المتكلم بسلم فيه ان المجهولية
موجودة في غير المخاطب لكن يدعى ان تلك المجهولات في جنب مجهوليته كلا مجهولية وكم بين المعنيين لا يخفى
ليس في المعنى الاول قصر جنس المجهولية ايضا صريح بان المعنى الاول انكار الكامل في المجهولية وليس فيه
قصر المجهولية المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه المعنى فيما
سبق بقوله مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل والد العبد
بمعنى ان انصافك بالمجهولية اوظاهر لا يشكل فيه احد قوله كما في قولك المظلوم لا يخفى جواز
كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال والمتبادر عندهم ما ذكر الشيخ قوله اذا
قبح البكاء على قتيل البيت اوله ابا صخر ان ابكيت عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيت فتاة
معولات وكنت احق من ابدى العويلا دفعت بك الخليل وانت حي فمن ذا يدفع الخطب
الجليلا اذا قبح البيت قوله لان القصر وعدمه التقابل اللحوظ تقابل العدم والملكة اي عدم القصر
عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكر ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف
مستدرك في البناء قطعا ويمكن ان يجاب بانه فيه تحقيق اعتبار الوقوع لانه اذا وجب فيما شانه ان
يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت
الحيوان ناطق فلان اللام فيه للعهد والمعهود بعض مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه بالنسبة
الجنسية لكن لا نسلم العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا الحيوان قوله ورد بان المعنى
الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قبيل المطلع بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات
وزيد بالمعنى المذكور صادق بالصفة في دلالته عامعنى فايم بغيره فالمبتدا هو الاسم او ما في آء ولا وهذا
مراد القايل المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحو خبرا مطلقا فالتجنيح
ان النزاع لفظي قوله واما الجهل عن اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف
بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى السؤال قيل ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت فقد لا يعلم ان
المنطلق المعهود بان سمع ان شخصا ما في اهل بلدنا انطلق فاشتبه عليه انه من الاعيان فليتامل

قوله لان الخبر الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان الحمل فيما يكون المحمول فيه اثرا عدميا معتبرا بالمجاز والمتعارفين ذهنا بحسب الوجود الخارجي فحينئذ يصدق هذا التعريف بشيء الا ترى ولا شك ان التعارف والاحاد من المجازيين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تأويل التزم الا ان يقال ما ذكر خاصة اضافية للحمل فهو تفسير بالاعم لا بالمساوي فان قلت لا شك ان الملكة بالمناطيق ذاته تكونه موصوفا عليكون حمل زيد عليه بلا تأويل حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكفي التعارف باعتبار الوصف العنواني على ان عدم الصحة غير عدم الافادة قوله والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابت اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على ما مر في اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد ما في اللفظ بقارنه فلا يكون انه بخبر ثبوته للمسند اليه لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار قوله ما لا يحتمل الصدق والكذب لا اتفاقي على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة قوله اما هو في الخبر والتقييد اي في الكلام الخبري والتقييد الموجبة قوله الا ترى ان الظرف في نحو ابن زيد وابي هذا ومتى التمثال من الامثلة ونظائرها ليست محل النزاع فيها اخبارا مع ان الخبر فيها انشاء لان الاستفهام في الجملة داخل في النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله وكذا في قوله بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبر المبتدأ لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق ما في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحث آخر فليتذكر قوله وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته او نقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم قوله بحال ما هو من البابين اما ان ابن فالوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى قوله فاذا جاء بعد اما فال بعد لان الاصل البعدية ويمكن التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى قوله

قوله لضمير المقيد به يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال الضمير وما يؤدي مؤداه قوله فعلى هذا يخصص التقوى آه سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلما ذكر صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا بدل على ما ذكر في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فتقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما يعرف وهو وقوع الضرب عليه ثم ما تضمن الخبر ابتداء الضرب على ضميره تحقيقا لتكرر انتساب الوقوع اليه وسنوى الحكم وقس على ذلك نظائره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يفد والتزم وجود التقوى في مثل زيد ابو منطلق ورد عليه انه جعل المسند السببي قسما لما يراد به التقوى فافهم قوله كما سبقت اليه الاشارة في شرح قوله والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به آه لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة بنعم مثل ان زيدا قائم ومازيد بقائم وكان زيد قائما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس بمنحصر في المجرد عن العوامل التفاتية لكن ان يوجد التقوى عند في مثل في الدار رجل قوله قلت هو داخل في التقوى آه فيه بحث اما اولا فلان اللام في قوله فللتقوى للغرض كما يرشد اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صون التخصيص اللهم الا ان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جاءني عند المحشي كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه وحمل كلامه على ان المحشي في مثل كلام الشيخ لا اذ هو المحشي نفسه بأباه سياق كلام الشارح كما لا يخفى على المتصف قوله وبعد تسليم العوان الخ اجاب الى التأكيد جوابا بان العوان المسلم هو المطلق والمذكور هو العوان المضاف الى المتكلم وغيره قوله لما مر اي لقصد الدوام والثبات في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط في الشرط قوله لان العامل في التعليق هو الفعل دون ذلك لان العامل انما يعمل لافتقار الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحالا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الاول فهذا

ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله ﷺ اذا لهم مكر وقوله امامك الدار فزيد لان
اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يتبع بعد فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين
واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر متاخرا قوله ولانه قد سبق تعلقها الضمير في تعلقها راجع
الى الظروف المعلومة بقرينة ذكر الظرفية وبسياق الذهن اليه من لفظ التعلق نسبقا ظاهرا وحمل
على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عن المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول
بالجملة والظرف الخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه جملة يأول بالمفرد فلا يصح ان
يعامل احدهما معاملة الآخر قوله فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف متعذر بالفعل لما اعترف بصحة
المعنى على هذا القول فليجعل ضميرهي في عبارة المص راجعا الى الظرف الدال عليه لفظ الظرفية بمساعدة
المقام وليس في ذلك كبير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاع
الى الظرف المذكور بطريق الاستخدام قوله لا فيها غول في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه
من حيث لم يدر وقوله لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في
موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيد الغول ان يخال عقولهم قوله اي بخلاف خمور
الدنيا فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث المساواة رد اعلى من زعم ان تقديم الخبر على المبتدأ
في دلكم في العصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدأ النكرة في مثل في الدار رجل لا يفيد
الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله لا فيها غول معدولة بل سالبة لامكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد
للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل
التقديم ليخصص المبتدأ المنكر به فلا يفيد الاختصاص وانما يكون فيه فتصح وقوع النكرة مبتدأ بلا توجيه
في سياق النفي فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لان الغول مصدر فصح وقوعه
مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت ان في الآية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول
ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما في اللب والمراد به النحاة ايضا على ما في مغني اللبيب لابن هشام
فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما بنيت عليه فهذا القيد صح وقوعه مبتدأ
بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقدما ما حقه التاخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل
اذ مصحح وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا نسلم عدم افادة

افادة للحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله ﷺ ولكم
في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر الذي اورده في بحث المساواة
قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لتقصير
المسند على المسند اليه والعكس ان لتقصير المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به
الفاضل المحشي ايضا فجواب مولانا يوسف المعين بتاء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه
مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات قوله وكذلك قوله ﷺ لكم دينكم ولي فيها غول فوجب فيما
سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي وهذا اذكر لما سبق قوله من ان الاختصاص هنا ليس
مبنيا على انه يلزم من الاختصاص بالمنفي المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله صلعم الى غير من المؤمنين
ودين الحاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصر اضافي قوله بل على معنى
ان المختص آه الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص هنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم زيد
ان المختص به القيام دون المقعود فان في قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص
على معنى القصر قصر الاختصاص بزيد مع القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحول
هو الاختصاص الساعت فراده ان معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود وفي هذا
يندفع عن العلامة الخبط الذي ذكره الفاضل المحشي فتامل قوله لتوهم انه نعت له لا خبر
اي توهما قويا بالنظر الى ما هو الاوفق في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف
له فلا يرد جواز زيد القائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لا
مغني لكبار ما صفة للهم لا يقدح لان احتمال الوصفية بعد وصف آخر يكفي ما ذكر وتقديم الظرف
احتمال آخر وهو ممكن لكن لا يصرف التمثيل فافهم قوله لجواز ان يكون مبتدأ او رجل بدلا منه اي او
يكون الخبر محذوفا كخوف في الدار او نحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلا لان الاعتماد شرط لعمل الرفع و
النصب عند محققي النحاة ولذا ذكروا في اللب في توجيه المبتدأ او مسند نعت رافع ظاهر بعد همزة الاستفهام
او ما النافية فليرجع الى ما هو حق له لا يقال قائم لا يصح للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المختصات
لانا نقول بعد التنزل عما ذكرابن دهان تقدر الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قائم رجل او جعل تنوين
قائم عوض الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شرح الهزاني على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء

بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفاً من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاد بقرملة الى
جبل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اى شخص قايم رجل فما تامل قوله اولانهم اجروا
معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين قوله فلا يجب التقديم كقولك وجبل مستمر عندى الآن لان
في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة نحو عندى ثوب جيد وفى عبد كيس ولانه لو اخر لامكن
ان يكون وصفا آخر وانما تقدم في الآية الكريمة لان المعنى وابى اجبل مستمر عندى تعجبا لشان الساعة
وقد يضمن معنى الشرط المقتضى للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم فلم
يتكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اى المحكوم به عليه او اعتبار اعتبره
المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع انما حكم بالخبر على المخصص وليس المراد
به ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم يقدم الحكم عليه يخصص المحكوم عليه بتدبر قوله على تضمين تشرق
معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان ينبه عليها
وهي ان التنظير في صورة التضمين مستقيم في معناه الحقيقي والمعنى الآخر اراد بلفظ آخر محذوف
دال عليه بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فان تجعل المذكور اصلا
والمحذوف حالا او مآلا بعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن
في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر
صلته قرينة على اعتبار جعل كانه في ضمنه قوله وهو سهو اه اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو
ان الغرض اضافة الدنيا بسبب من الثلثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه
الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجه في ان فلان الشايع استعمال الاشراق لازما على
ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذوا اشراق والدنيا مشرقة بهجتهم وانعكاس اشعتهم
سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم مفعولون على اشراقها وانارتها والاول
اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة مبتدأ خبره محذوف اى انما
ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال جاريا مما نحن فيه
ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح الساعة نفسها كما لا
قوله لانه كلام يفتر عن ضبط ويكل آه افتر فلان ضاحكا اى ابدى لسانه وكان تعدية بعين

بعض لتضمينه معنى الكشف هذا وقد بقي مباحث وهو انه لا اختلاف ولا اشكال في اصل
مدعى السكاكي وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكر الشارح انما ينهض وجها لعدم
ايراد المص قول السكاكي بتمامه لا لعدم وقوع قصد افادة التجدد من متعلقات تقديم المسند
والاظهر ان ترك المص لظهور فافهم قوله خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشي اذا
كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو ههنا والفعل الى المبتدا كان هذا في الدرجة الاولى
فكيف يتصور هذه الامثلة بهذا القيد بل يكون داخلة فيه واردة نقضا على ما ذكر من الدافع
الدافع له ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث ظاهر وهو ان الدافع
ليست ما ذكر بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد وجعل مسندا فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد
تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام الشريف قول السكاكي وقد يتقدم
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند فعلا يقدم البتة على ما
يسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت
جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله يقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل
المسند فعلا بقرينة قوله البتة على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا عبار في كلام
السيد الخ وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيما ذكر حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز
ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقت اراده التجدد لا
مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله
في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله وقد يتقدم
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتامل قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير
المنصوب في لم يرو وطيف الخيال مجيئه في النوم والمعنى ان المعترض لم ير معشوقه السكاكي بعينه
ولا بصورته الحاكية له قوله فالفعل بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم القول بما ذكر وان
لم يكن مصرحا في كلام الشيخ الشارح الا انه مما ذكر كلا من الامثلة الثلثة اعني انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذكر لا لكونها اسمية لزم منها ان كل اسمية يفيد قوله

بل اما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي اما يصدق اذا كان مفيد اما ذكر اى بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهو يفيد التجدد الا ان يقتضي قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم قوله مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات وتنبيه المسند الواحد الى شيئ واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العوفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا يطابق فكيف عدم اخفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العوفان في احد المسندين وافراده في الآخر مما لم يقل احد بالفرق بينهما في افادة الحكم بافادة التجدد بطريق القصر في المثالين المذكورين قوله كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا اليس بمسند اليه اصطلاحا لانعدام الرفع لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفاعل وعامله واسند جملة عرف مثلا الى انا من الاول واسناد عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين قوله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما يفيد ان الشارح لم يتعرض لذلك الاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير وافٍ بالمقصود قوله لا يخلو عن اعتراف بذلك حيث قال اما يدل عليه او لوجه يسنده الى الضمير آه قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى من نحو زيد عرف حاصله ان الاخبار عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال وبتقدم التنبيه على ما يسند اليه من غير تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه لم يتقدم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجدد اما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف قوله واما ما يقال آه يعني ان المص لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في واحد واحد فيما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه منع عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول فيه وهو من غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان في هذين البابين عند هذا القائل انما يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين

البابين فيرد عليه مثل رد الشارح قوله لان كل فعل مسند واما آه واما الافعال المكونة بما مثل فلا يكون فعلها لم يلتفت اليه لانها قليلة

الباب الرابع في أحوال متعلقات الفعل

قوله في أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا اذا المراد به معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق من النسب والمتعلق بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي قوله قد سبقت الاشارة اجمالية بيني في التنبيه السابع بقوله كغير ما ذكر غير مختص بها آه قوله واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول لمضاف مقدر اى ذكر الفعل مع المفعول كذكر مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على الباب بين اعني المفعول والفاعل اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بهما مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشايع دخولها على التابع رعاية لاوخطابي وههنا الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق المضاف ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع مع دخولها على المتبوع قوله والوجه هو الاول وان كان الاخير فيه رعاية اولتعلق مقتضى لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضمائر الاربعة الى شيئ واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التي حاول به على التأمل ما فصله الفاضل الخشي غير ان له قيل ان يقول لانه ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى التقييد اى فاذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده وكيف ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المفصل الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله ههنا كحال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل آه واذا تقرر ههنا الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطلع النظر والمقصود بالبيان فيما كمن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعليق بالمفعول صرح فيه على ان فيما ذكر القائل مخالفة لاستعمال الشايع اعني دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكر الشارح والمحشي مخالفة في موضع واحد لكنه خطابية تنضيه كما نبهنا عليه قوله اى تلبس الفعل بكل منهما في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالظاهر ان يقول اى تلبس الفعل

بما ذكر معه والمقصود واضح قوله ومن هذا يعلم آه اى ومما ذكر نقلا عن الايضاح من
ان تنكيره بالمفعولية من جهة وقوعه عليه وان لم يقرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه
بذلك الايضاح بجهة التنكير بالمفعول هو الحجة فى حمل المفعول فى كلام المص نفسه على المفعول
قوله مطلقا اى من غير اعتبار عموم الفعل هذا كلام ذكره المص فى الايضاح وفيه خزازة لان سلب
اعتبار عموم الفعل لا دخل له فى ترتب الجزآء المذكور اعنى التنزيل منزلة اللازم كما لا يخفى تأمل قوله
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير دنانير كانه مبنى على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل
على نفى الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر فى الروايات يدل على نقيضه عما عداه بلا خلاف
لكنه تعسف مستغنى عنه بما فى تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول
ويمكن ان يجعل غير الدنانير صفة الاعطاء على حذف المضاف اى غير اعطاء الدنانير والغيرية
باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا لاعطاء تعين متعلقه بالدنانير
فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشى فتأمل قوله لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء يدل
على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفى الاعطاء آه قلت فحينئذ يكون الملقى الى المنكر حاصل التأكيد قلت
اسمية الجملة مؤكدة آه قلت فينبغى ان لا يجوز الا الاسمية الخالى الذهن قلت قد سبق جوابه
فى الباب الاول قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بالمفعول مخصوص جعل المطلق
كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب
الادعاء كاف فيها كما سيجئ تفصيله فى البيان ان شاء الله تعالى قوله المؤمن غر كريم الخ
بالكسر الذى ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الجريء يقول
منه خببت يا رجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح لتناسب بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير قوله
لعله ايهام ان القصد آه الخ ايهام اما بالنظر الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض فى الواقع وان
تساوى الكل فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه قوله افاد المقام الخطابى او الفعل المذكور ذلك
اى كون النوض شنوة لفاعله آه فقيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظاهر كون المفاد
نفس الثبوت لا كون النوض ذلك الا ان اثر المقام الخطابى افادة مجرد التنهيم فى افراد الفعل
ولا دخل له فى افادة الجزء الاول وكل من الامرين يأتى اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطه

بواسطة المقام الخطابى وما ذكر من كون النوض كذا من قبيل مستتبعات التركيب
التى يفيد بها وان لم يستعمل فيها وبهذا يتبين سقوط الثانى ايضا فافهم قوله فصور
هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفى المنكر دلالة على المزيد
وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الوحدة ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان
يجعل فى المقام الخطابى على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال الظاهر ان
مدلول المفعول والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابى من غير
حاجة الى ضم التعريف قوله لا يقال ان افادة التعميم آه قد يجاب بان المراد ان المقام اذا
كان خطابيا يراد فى صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث هى معتبرة بنفسها بل لان
يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل فى ضمن جميع افراده الذى
اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة فى ضمن الافراد وبين ان
يقصد من حيث هى للتوسل به الى ارادة التعميم كناية فان الثانى ابلغ قوله معتبرا فى النوض
والمقصود قيل راجعا نفى وضوله فى النوض الاولى والمقصود من نفس الكلام وان كان
داخلا فى المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان
طى ما يرد عليه دفع اللازمة من الكلام مما لا يرتضيه اولو الاحلام قوله لان ما ذكر
من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم ان الرد دفعا ونقلا
هو اجتماع الحصرين فى مثل فلان يعطى على زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد
حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثانى بناء على التقديم فلا يصح
لكلام السكاكى على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بكلامه واما الحصر بناء على التقديم
آه ان افادة التقديم للحصر عند السكاكى انما هى اذا كان المقدم مضمرا او ظهر انكارا كما سبق
وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به فى شرح اللب للسيد وغيره فالحصر
الاول ليس عند السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من
المسند المحمول فى المقام الخطابى على الاستغراق وهو الذى اراده الشارح بقوله واما
الحصر الاول وقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان لا يكون غير

موجبًا للاعطاء والا يخرج ذلك القيد من الاعطاء عن كونه موجبا للفلان مع ان
المفروض انه يوجب كل اعطاء قوله اما انه لا يوجب الا اعطاء فمما لا سبيل عن
العبارة اجاب الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة
يدل قرائن المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا اظهر خطأ من المعنى في مسئلة
دقيقة وقلت هو جهل بنحوي بنهم منه انه لا يعلم غير النحوي مما له مدخل في تحقيق الدقائق لو
سئلت عن شأن فلان وعما يشتغل به من حقائق الأفعال وقلت يعطي او يكتب او غير ذلك
فهم انه مقصور على اتحاد وما ذكرت في جوابه ورد وبان ذلك لا يقع مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد
فلا يصح فتأمل قوله فان هذا المقام مما وقع لبعضهم فيه خبط عظيم اراد ببعض الحلبي فانه سلك
مسلك الشارح العلامة قوله ان يرى بصيرة ويسمع واعلم ان هذا بالحقيقة سبب للحزن والغضب
الكامل لكن جعله خبرا عنهما تنبيها على كماله في السببية فكأنه خرج عن السببية فصار عين المسبب
قوله بل لا يصير الرأي الا آثارا ووجه التردد ان الرائي لو لم يصر غير آثار لم يكن ابصارا لانا
لمطلق الرؤية بل هو لمعنى تحققها بدونه في تلك الصور وعلى هذا القياس سماع الراعي وفيه تأمل
قوله فالفرق بين تعميم آه جواب عما توهمه الحلبي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا
منع لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما ان فرض آه يجوز ان يكون
الشرطية خبر المبتدأ والواو زائدة بينهما لتأكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا يلزم واو آه
زائدة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر في قوله وان فرض
تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول
بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار
قوله فلا بد من ذكر المفعول آه مبني على ان المحسن عند النحويين في حكم الواجب عندهم والا
فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ
في دلائل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشيئة بمفعول غريبا فحذفه غير مستحسن قوله على ما سبق
الى الوهم وعلى هذا الوهم ينبغي ان يحمل في تفكر اول الفعلين للتنازع عين اعنى ابكى لانا نبهنا
أعني يكتب لان الغرابة في تعلق المشيئة بكاء التفكر ومنشأه ما تعلق البكاء في التفكر فلما

فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشيئة ناسب ان يتبع في استفادة ما هو منشأ الغرابة ما ذكر
صريحا قوله بكاء مطلقا يحتمل ان يقال ابكى دعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء
الذي اراد ابداع المشية عليه بكاء مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم وافرادهم بدليل قوله اذ ان
الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر وقبيل ارادامرناهم بالطاعة على لسان رسول الله بعثناه اليهم
فلم يمتثلوا ويحتمل ان يكون له مفعول منوي كتولهم أمرتهم فعصاني وفيه وجوه افرد كون في
تفسير القاضي وغيره قوله متعلق بقوله توهم اما لم يجعله متعلقا بالدفع لدلالة قوله اذ لو ذكر
التحكم لربما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم ولان التعليق بالدفع يوهم بكون الدفع
لا في الابتداء غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر العظم
غير متحقق مع ان النكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر بالابتداء
لان الظاهر ان ما يكون في حال الحال هو الدفع وان جاز استعمال احدهما في مقام الآخر مسامحة وقد اشار
ايضا الى جواز التعلق بالدفع في الجملة بقوله ويصور في نفسه من اول الامر قوله وكم ذرت
قد يروى بصيغة الخطاب فالمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم في بصف نفسه بالتنبت على المجنى
والذرايا وتفتخر حسن صبره على الوفاء بهم والبلايا قوله حزن اتى قال بلفظ الجمع وان كان
راجعا الى السنون لان لكل يوم منها سنون قوله فحذف المفعول اعني التحكم اذ لو ذكره فان قلت
هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا محيص عن الحذف قلت من حق المفعول ان
يذكر واسطة وقد عرفت ما فيه من ان ذكر التحكم اذن لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس
في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف كما ينبأ عن اليه الذوق السليم
من قولهم بلغ السكين العظم قوله على وجه يتضمن ابداع الفعل عاصرع لفظه سواء كان الفعل
المفعول ابداعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضرب عمرا او غيره كما في قول
البحتري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فيذكر المظهر علم
المضمر ثانيا يحصل بذلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول اولا قلت الحذف ابهن لكثرة في المفعول
الذي هو فضلة قوله وعكس ذو الرمة آه الرمة بضم الراء قطعة من الحبل بالية والجمع رمم ورمام
وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال بن برد من ابي موسى الاشعري

يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وغلبة الحرص والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثناي
ولا اجري اذا ما قيل قالا قوله ان يكون اصاب حالا اى وقت ان يكون لولا يكون بلفظ الماضي
لتصوير حال اصابة المال واستحضارها قوله لكن العاقل الذي في شهداء يؤيد ذلك ذكر
المفعول في قرينة اعني وبدى من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذهن ان المقصود تعميم
الدعوة للكل وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام
لا بالتنزيل كما لا يخفى قوله وههنا بحث يندفع هذا البحث بما سبق له في حذف مفعول الاتمام
حيث ذكر ان الحذف لمذهب نفس السامع كل مذهب وقد دفعه صريحا في شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل
المحشي فالمراد بعدم تميز احد الوجهين عن الآخر الذي ذكر ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح وهذا
وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نصرة الملص لا ينافيه تمثيله بقوله والله يدعو الى دار
السلام لان عموم المتعلق فيه نهم من قرينة تعلقه بحكم الفعل اعني دعوة الله سبحانه غير مختص ببعض
المكلفين انهم الا ان يمنع حصر الانتهام في كونه من تلك القرينة قوله ولا حاجة اليه فيه بحث
لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المتعلق فيحصل التعميم حينئذ من عموم المتعلق
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكر
عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصا صريحا لا يخفى
قوله وقد عرضت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث آخر عن قوله و
اما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه
قوله اذ لو كان الدعاء متعديا الى المفعول الخ المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول
واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سموا بهذا وبهذا واذكروا اما هذا واما هذا و
يؤيده ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتقل
ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التوراة بهذا الاسم فنزل قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق ايا ما نعم لو جعل الدعاء
بمعنى التسمية كان لما ذكر وجه على انه قد يجعل لفظ او للتخيير من ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك
اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين بناء على ما روي عن

ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزول الآية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلعم
يقول يا الله يا رحمن فقال انه ينهانا ان نعبد آلهين ويعبد هو الها آخر فانزل الله الاسمين
على التسمية فرد بان المراد الاسم المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول بناء على ما مر
من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف قوله وان صح بالواو آه ان قلت لم جاز عطف
الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم
جاز في الموضعين قلت انما جاز عطف الصفات بها لانه لم يقصد بشيء منها الا الات التي جرت عليها الذات
بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فانه ما به الاتحاد وراد بالاول العزم الشديد والجلد
كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال قوله ولما ورد
ما مر من الآية وضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب عم والاولى اتيان بناء عم
والزود والطرد قوله حتى لو كانا تذودان عبر عنها آه لكن يجب ان يقول الترجمة باعتبار
ان السقي من الامة لاجل نفسهم والذود من المرأتين لاجل انتهما بلا مدخل للملاحظة خصوصية
المسقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل
باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المتن على رأيهما كما زعم الفاضل المحشي ونظير هذا
ما ذكره هذا الفاضل في قوله اقرأ باسم ربك على ما سيجيء واجاب جلال الدين في شرح الايضاح
بان الموضع كان مجمع الناس للسقي ومجرد عدم اشتغالها بالسقي واشتغال الناس مع ذكر
ضعف أبيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله فكان على الملص ان يذكر بل كان الاحسن ان
يقول آه حكم الشارح او لا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقي مدعيا حسنية العبارة
الثانية اعني لافادة التخصيص لاشتمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الاثنتين آت فاجاب
الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد ونابا عن دعوى حسنية ادراج قصر الاثنتين
وهذا كلام جزل الاعتبار على نهج الواقع في اكثر الشروح لكن يدخل فيه القصر بانواعها الثلثة وكان نائب
الصفير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم قوله لا يخلو عن تكلف وهو ان
يقال ان الانشاء آت يستلزم خبرية فالخطاب في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيجبر
مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وآخر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو وضمير المتكلم

زيدا اكرم ردّ لخطاء المخاطب قوله ومعلوم ان لبس القصر الا تاكيدا عاما تاكيد يجيء بفضله
في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابدا بها على بن عيسى الربعي بين اما والقصر قوله
فيقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التقرير للمحذوف دون التاكيد
والتقرير وبهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تاكيد
ضمني فيفيد تاكيدا ولا يناقضه امتناع اجتماع المفسر صريحا قوله انه من باب زيد وهبته يريد
انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر
عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع
توسط الفاصل بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه
المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير والكلام من غير خلاف
في ان المنصوب مفعول الفعل صرح ان الحذف في الحقيقة وصلة في الاسم اي ما يكن من شيء فربك فكبر والى حلفت
الى الفعل ليصح الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح ويمكن ان
يحال اما معنى والفاء جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطردا ذا كان ما بعدها او أولى وان
لا ما خاصة جواز تقديم ما في فائها فليفهم قوله وقد صرح في المفتاح بان الا للعطف على المحذوف
على تقدير كون الا للعطف لا يظهر كون ما يأتي فاء وهو يون او كد في افادة الاختصاص من ايا ك
نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص يتعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره
الفاضل الحسني لان العطف منتقض للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضي في الاختصاص في شيء
آخر اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص المذكور قوله لان المعنى ان أرضي واسعة
فان لم تخلصوا العبادة آه ففيه بحث لم يذكر الشارح وهو انه يلزم فيه عطف الانشاء على الاخبار اذ
قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله ان أرضي
واسعة جملة اخبارية ونقل في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ان ارضي
واسعة في معنى الانشاء وهو بأجود البين فيه العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشارح يجوز
قوله وانعم معاه ملزوم العمام وهو زيد آه قلت هذا مما تقدم في شرح ديباجة الكتاب
من ان آه اما قامت مقام مهما يكن من شيء اذ قد علم من تشريح ههنا ان اما لم يقع الا موقع اداة

اداة الشرط وعلم من تقرير في صدر الكتاب انها واقعة موقعها جميعا فلت مبني على المذهبين
كما فصل ابن الحاجب في الايضاح قوله ولذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف آه
هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرف الجزاء لانه يتعلق بتقديره اغراض واما
اذا كان فاصلا آخر ايضا فلا مثل ان يقدر طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد آكل صرح به
الفاضل الرضي وغيره وبهذا ظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المدارك
في قوله تعالى واما الانسان اذا ما ابتليه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن من ان الظرف
متعلق بيقول لمحل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب ان يجعل
الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما انسان الانسان اذا ما ابتليه ربه فيكون الظرف من
تتمة الجزاء الواحد المفعول به ولا يبعد اذا ثانيا كما في قولك اما احسان زيدا الى النواحي
قوله ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم آه اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع
هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول الملخص ونحوه انما تؤخر
فهر بنا هم فلا بد الا التخصيص قوله لانه لم يكن عارفا آه فيجب لان هذا مبني على كون
القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص بكل واحد من الجانبين
بالقياس الى الآخر لان كره القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرح به في لا يكون
هذا التعريف تنبيها اللهم الا ان يدعى انه لا يجيء تقديم متعلقات الفعل عليه الا القصر الاضافي
كما يشعر به ظاهر قول الملخص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطأ وان احتمل بناؤه على
الاكثر قوله بل الجد والاهتمام اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق
الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله أهم لاسيما وقد قوبل بالتهرك وهو لهذا ذو وغيرها واما الاهتمام
الذي لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكر في بيان وجه التقديم كما سيجيء فانما هو بالمعنى الاعم قوله
وان عليكم لحافظين آه جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل ظاهر الا انه يبقى ان يلا خبر وان جعل
خبرا فالظاهر ان يجعل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات الفعل وان
كان تقديم ما حقه الخبر مطلقا فتقييد التخصيص قوله وما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفي
الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله ثم الجحيم صلوه اي لا تصلوه

الا الجهم ويمكن حمل الآية الاولى على التخصيص اذ عار ومبالغة بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى
ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم قوله بمراعات حسن آه الصواب تبديل لفظ التسبح بالفاصلة رعاية
للادب قوله استشهد بما ذكره آه الظاهر من عبارة المصنف ان ما ذكره تفريع لا استشهاد والا
لكان الانسب أن يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظاهر قوله اهما ما بالمقدم سواء كان
ذلك من جهة الاختصاص أو من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله ورد آه التخصيص كما لا يخفى فيطلق
الدليل اعني قوله لانهم يقدمون آه على التخصيص قوله وفيه نظر وجهه ما نقل عنه واشار اليه
فيما سبق انا لا نسلم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطأ قوله ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام ولانه لو وجد قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن الاعتداد
بشانه والتقديم ينبئ فاجمع بينهما كما جمع بين الضب والنون قوله لانها اول سورة نزلت قال الزهري
اول ما نزلت سورة اقرا الى ما لم يعلم وقبل اول سورة نزلت هي المدثر وقبل هي الفاتحة والاول
الحديث وقفوا بان اقراء اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد بدئ الوحي من الايات
والفاتحة اول ما نزل من السور قوله فكان الاولى بالقراءة أتم دون تخصيصها المتوقف على العلم
باصلها وايضا المخاطب هو النبي ﷺ كما هو الظاهر ولا تصور لجواز القراءة بغير اسمه ﷺ حتى
يتصور جعل القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اي متبركا
باسم الله اذ لا يتصور منه ﷺ عدم التبرك بغير اسمه ﷺ واما اذا جعل مفعولا كما توهم الشارح من ظاهر
عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه ﷺ عدم ان يكون مفروه اسم الله ﷻ وغيره على ان فيه بحثا لانك قد
تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الاضافي بالحذر والتتمم
الا اذا يتعين الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم مجيء متعلقات الفعل الا للاضافي قوله وهو مبني
على انه آه لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة ودلالة على التكرير والدوام أو نادر
للجزم بتخريج التنزيل عليه ذكر فالوجه ههنا ما ذكر الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة المفتاح
عن ظاهره في مواضع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهره صرفا يسيرا بانتقاء المقام احسن
من بناء تخريج الآية على اورد فان المحققين من النحاة سمعوه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب
الخامس من مغني اللبيب في مواضع اخر قوله والباء للاستعانة او الملابسة رجح الاول بكونه اكثر في

بكونه اكثر في الكلام من باب الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله ﷻ بمنزلة الآلة
التي لا تكون مقصودة بالذات ففيه ترك الادب قوله اما قراءة القرآن فقد يقال السورة
لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدمه الله الا ان يصير الى الروايتين
الآخرين في الاول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان من وقت الخطاب
وان لم يجز تاخيره من وقت الحاجة الا عند المانعين لجواز تكليف المحال فلا غبار في التكليف
المذكور فتامل قوله ولا يبعد على المذهب الصحيح آه اراد به مذهب الشافعي فان الشارح شافعي
المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نائبا عن المقام بان يحمل على الحقيقي
على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام
فهو وان صح الا انه موهم لما هو ناب عن المقام فهو ما ذكر الشارح تضعيف للفساد فضلا
عن عدم الابعاد قوله كما ان علي في نحو ضرب زيدا عمرا احتراز عن نحو ضرب غلامه زيد
فان في هذا امتنعيا للعدول عن ذلك الاصل قوله والمفعول فضلة يستغنى عنه اي قد
يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا ووجودا
كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول
مطلقا قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان
طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول
بها ظ ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد
بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه
قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى لكونه نظرا الى قلة
الغاية في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكر الشارح ههنا من عدّ المعاعيل على مذهب الجمهور
ولذا اورد المفعول معه مع ان الزجاج اسقطها واسقط المفعول منه مع ان السراج اثبته
كما بين في كتب النحو قوله والاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء
ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنحى
والمطروح لهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضعا للعطف لفقدان شرط العطف

حكما وهو تقدم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشريف توجيه قوله
فانا ليس واحد من الانواع الاربعة بغير البدل والوصف والبيان والتاكيد موضعا
للعطف بالواو من ان التقييد بالواو وبناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف
بأي على رأيه وبل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل جسنه محل بحث وانكال لان ما ذكر السكاكي
من قوله شرط العطف حكما وكون تقدير سلب نسبة على تقدير العطف سلب في ثوبه فاي
في العطف بيل واي فالظاهر ان شيأ من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف فان قلت
مرادهم الصلوح بحسب نادونه اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح في اي دون بل لتغير المعنى
عند اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو وبناء على انه المقصود بالبحث هذا
واما ادخل او في قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واو واحد حتى ان
بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبر نهما من واو واحد لم يبق شيء من التوابع
حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح ثم تقديم أحدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف
بالحرف المتأخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المعطوف معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر
هكذا ثم ذكر المعطوف معه فافهم قوله فراد المص بالامعية ههنا فيه نظر لانه قد عطف عليه
بأو وقوله اولان في الناخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب وهذا للعطف بأي لا تلك
الارادة الا ان يتبين فاين يعتد بها في الافراد بالذكر قوله لتوهم انه من صلة يكتم يمكن
ان يقال تقديم الصفة الثانية لانها اهم والغابر فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون
مستبعد فاخوته اهم قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا عبارة السكاكي
هكذا والعناية الهامة تقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون آه
فالمنقسم الى القسمين في عبارة نفس العناية الا ان انقسامها الى القسمين مستتبع لانقسام
التقديم لاجلها فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما
ان يكون اصل الكلام آه مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فقد تقدر
الى احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع الشارح
فان قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذي الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر المحض

المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه
كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين يوجد المقتضي للعدول عن التقديم و
ان كان اصلها التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وامام نعرض
للنكرة المحضة لان التخصيص يحملها في حكم المعرف قوله نصب عينك بضم النون وفتحها اي منصوبا
قدامها من نصب الشيء اي اقامه وجعله نصب عينه بحيث لا يغيب عنها كاني انظر اليها دائما قوله
لمن قال لك ما الذي يتمنى الاولى ان لا يذكر الموصول ويقال ما يتمنى حتى يكون ما مفعول يتمنى فيكون
السؤال جملة فعلية مطابقة للجواب بالفعلية على ما خرج عليه في ما اصنعت اذ على تقدير ذكر
الموصول يتعين كون ما مبتدأ لان معمول الفعلة لا يتقدم على الموصول كما قرر في الاصول
جميعا قوله وتقديم المفعول الله على الاول في قوله الله وجعلوا لله شركاء الآية مبني على ان لله مفعول
بواسطة قدم على الذي بالواسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر
وهو من جعلوا شركاء وهذا اختيار السكاكي والقول المنصور على ما حقق في شرح المفتاح وذهب جماعة
منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق
بشركاء فيجوز التمثيل بالآية على رأي مولاه ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء قدم عليه
فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول أعني
شركاء بان الاول منكر يستحق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح وجعلاه
من قبيل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان
تقديم الخبر مخصص على ان اعتبار المبتدائية والخبرية بطائف الحال وكذلك قيل قد يكون النكرة المخصصة
اسم ان كما سبق اشارة الشارح الى ذلك في قوله ان نشوأه ونشوة البيت قوله لتقدم الحال
اعني قومه على الوصف اعني الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا
اما بتقدير متعلقة معرفة بان يجعل للثبوت لا الحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف التعريف
لا اسم موصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مر اشارة الى مثله او يجعل اللام
في الملأ للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملأ في حكم المنكر لم
يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول هم اذا لحظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة

يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا
فتقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك ان المقصود
الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الآخر ههنا لعارض ولما
الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة قوله
مسوق للانكار التوبيخي الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخي يقتضي ان ما بعده
واقع وان فاعله معلوم على ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو
افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذلك في فتح اللبيب قوله فيمتنع ان
يكون تعلق جعلوا قد يحال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لانه في ان يلاحظ احد
التعليقين اصلا وبهما وان ثبت فتامل في قولك اعطيت دينارا سائلا فان في اعطاء
الدينار زيادة مباجاة تقتضي تقديره وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباجاة
والحاكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي
جعلوا يجوز ان يكونا حاصرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد
نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون
احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون في نفسه
به ونصبة العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم في نفسه
نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد
منهما نصب العين غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي
كون المقدم مقررا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني
بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فائدته فان قلت الاهتمام الناشي من كون احد المفعولين
نصب العين لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له الاهتمام
الناشي باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر في التصرفات العقلية الذوقية
فليعتبر في تاخير المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل وليتنظر في تقديمه على المفعول الاول
كونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا قوله وجواب المنع آه فيه مناقشة وهي ان الاحتراز

ان الاخر از المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فوجب كونهما نصب العين فيلزم
ان يتقدم ما اخر عن الدنيا في الآية الاولى وموسى في الآية الثانية لا يقال الاحتراز يوجب كون
تقدم احدهما وتاخر الآخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون معتدا بلزم
ان يكون تقدم احدهما وكذا تاخر الآخر معتدا وليس كذلك ولكن ان تقول الموجب للتقديم هو كون
الشيء نصب العين من جهة التقديم فتامل قوله وقد كان مناقشة في المثال لكنه حق قد يرفع
المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انتهاما صحيحا بل قال لتوهم انه موصولة الدنيا
والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع حيث قال
لاحتمال ان يكون من صلة الدنيا واشتباه الامر في العاقلين اهم من قومه ام لا وكيف ومثل هذا
الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان
يخاطب بكلام الله سبحانه وبالجملة القرينة الدالة على ان قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من قرائن
الحالية المصححة للاستعارات المجازية قوله وقد اجاب بانه تنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه
مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا تنقطع عرق
الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه الجبهة الخ دون سائر الامثلة من تقديم المبتدا
على الخبر وذي الحال على الحال ونظائرهما بحال قصرت اللغة

اللغة بكسر اللام والنون بفتحهما هي الناقة الحلوب قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء
بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرح المفتاح
فكلا معنيي القصر قصر حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر آه الحقيقة
ههنا مقابل الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسره بوجه آخر ظاهر وكانه نظر الى ان
التحقيقي هو الاصل والوارد الشمول واضحا لقبيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما
عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول
التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي
دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل الحشي لان
الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب

الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسميه
ودون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المفيد للقصر او الحصر او التخصيص في
مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة وهو الاصح
في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ
القصر لا لفظ التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يأبى عن التعويل
قوله اما مسمى قصرا وتخصيصا قوله لعلة جدواه اي لفائدة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على
وجه دخل فيه النسيان فالتصريح بالتقسيم قليل الكاين وقد يقال كيف فليل الجدوى وفيه
دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الاخيرة كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح حتى
انتقد ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الاقراد
والتعيين والتلبس الحقيقي فانها قابلة عظيمة لها تقع في مواضع وقبل الضمير في جدواه راجع
الى الحقيقي لان بعض اقسام هذا التقسيم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمه الآخر وان كان
جايزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الاول
منه موجود فيه وان كان تحقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله قوله وهذا التقسيم شامل
للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
عند السامع بوصف دون ثان كقولنا زيد شاعر لا منجم لمن اعتقد شاعرا ومنجما او قولك زيد
قايم لا قاعد لمن شهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو
القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا
يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردد اصلا قوله مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فهو على هذا
التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو من قصر الموصوف على الصفة
ويستمر عليك استعمال لا غير في كلا القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا
وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما سبق من الامثلة قوله الذي هي صفة قايم بالغير ان اراد
بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله لتضادهما على العلم فان النسبة بينهما باعتبار الصدق
هو المباينة ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف

المضاف اي دال على معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية
وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة
قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم
بنفسه والا يخرج عن التعريف النعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد وبالمعنى
ما يقوم بغيره فان قلت فيرد النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه
ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظة فيها تدل
على وجود التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وقيام الاول بالاول فان قلت الحسن يدل
على معنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير
معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس بخروج الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ
المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو
المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يتثنى فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف
فيما ذكرته غيره فانه يمنع عدم التفرقة وهذا المعنى الا ان نوهم الزجاج والمبرد كونه مدلول
التاكيد الثاني في قوله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون الا ان الشارح رده في بحث التاكيد
قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي آه قال الفاضل المحشي واما الفرق بين معنى
المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالعلم والمعنى
الثاني هو ذات امر انتسب اليه ذلك الامر القايم بهذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنى المعنوية
على ما يتبادر من تعريفها كانت المباينة ظاهرة لما ذكر الفاضل بل ان المعنى الاول يكون نفس
المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل اول معنيي المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع
كانت النسبتان على ما ذكر لكن ينبغي ان يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المحشي بان
يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القايم بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات ما مع انتساب
ذلك الامر اليه بقي ههنا بحث وهو ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه
المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة
بينهما العموم من وجه فاوجه الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقدنه الاول من معنيي المعنوية

تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتامل قوله والاول أنسب لان اعتبار المفهوم الكلي
في مثل ما زيد الا يقوم او قام او غير ذلك من صيغ الافعال يحوج الى ان يقال تقدير الا
ما وان المقصور عليه مفهوم العام لا نفس التمام ولا يخفى انه تكلف قوله فمن قصر الموصوف
على الصفة مبني على ان التأويل في جانب المقصور عليه ههنا وهو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس و
يعتبر التأويل في جانب المقصور عما مثل قصر الهوية على زيد والكون زيدا على اخيك والبابية
على السماج فيكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف قوله يتعذر احاطة
المتكلم بها لا لكثرتها حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكما بنا في النفر كما في ليس في الدار
الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يتبع من العاقل النحوي للقطع بانتفاء
واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فاطمئن حاكم قوله الآن يراد
الصفات الوجودية فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدهما عين الاخرى
كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فليتأمل قوله نحو ما في الدار الا زيد آه فيه بحث
لان قصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهوآد
بل الاطوانة فيه فيئول الى النفر الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا
الله آه فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ
من جنس المستثنى منه ويكفي في كون هذا النفر حقيقيا انتفآء الكون في الدار عن جميع ما سوى
زيد من افراد الانسان قلنا فيتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا
ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفآء
سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعى سابقا انتفآء هذا النوع
من النفر الى المحال قوله اي بالكل ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكر الفاضل الخبيصي بل الى
مطلق النفر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار النفر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم
يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز واقاد عقلا قوله متجاوزا صفة اخرى اشارة الى ان
دون وقع حالا وذا حال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد
بحسب المعنى فهو في الملفوظ واما مكانا فقيل حال ومعناه حال كونها مكان صفة اخرى في نفس

في شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحترز
كانت او اكثر قوله او في حكان من الشيء الجار متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال
دنى منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة
ومن قوله ولقائل ان يقول ان قوله يمكن ان يجاب باني اراد هو الشق الخ ولما كان الحقيقي
معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعم مما ذكر قبله كان الحقيقي
مراده اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما
لم يكن المص بصدد التعريف كما سيذكره الشارح الآن لا يبال بهذا القدر من حرف
الكلام عن الظاهر قوله فان قلت تخصيص الموصوف بصفة آه حاصل الجواب كما حققه الشريف
ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر
في التعريف المنع عن جميع الاعتبارات الواقعة وغير الواقع وذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر
ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال ذلك في المعقول ولا يلزم توافق العالمين بهذا ولكن ان
تقرر هذا الجواب بوجه آخر يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء آه وذلك بان تقول قول
المص او مكانا بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويز الامرين
كما سيصرح به الشارح في النظر الآتي في القصبة الثانية فمعنى دون اخرى بهذا القرينة هو النفي
بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج النفر الحقيقي لانعدام وجود التخصيص فيه مطلقا بل لانعدام التخصيص
المستفاد من دون اخرى ومكانا وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء
وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث الفاضل الخبيصي ايضا بني ان يقال النفر الحقيقي
الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب فيه يعتبر فيه كما يشير اليه قوله قلت هذا الاقتضاء
فحص آه وما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر النفر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او
ينزه فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا مثلا او اعتقده
على ما هو عليه الشعر والتنجيم او ينزه في امره فيقول ما انت الا شاعر بنآء على ظنه خطأ او صوابا
ومنه قوله ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل الخبيصي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض
له قوله وهذا القسم لا يجري آه لعله المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في

اى فى جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعنى قوله اذ العاقل لا يعتقد آه لا يدل على تجربانه
فى القصر الحقيقى الادعائى اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجرى الاقسام المذكورة
قوله بين ذلك آه اى بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف
بتلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر فى مفهوم القصر
بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صرح فى ذلك حيث قال والمخاطب
بالثانى اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران ولو لا عبارة الايضاح لامكن
توجيه عبارة التلخيص بان قوله اونسا وباعطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب فى
القسمين من اعتقد الامرين كذلك اونسا وباعتن قوله وبقى قصر تعيين فانه قلت اذا
اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وانه له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين بواحد منهما
فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اين
اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفى الشركة ينبغى ان يقال ما زيد
الا كاتب لا شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف
منهما معين قوله وهذا ظاهر لا مدفع له قد يتعذر عنه بانه لما كان مفاد التساوى المعتبر فى
قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين
فيما يندرج فيه قصر القلب لانه فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما احتمل فيه الامكان لا
فيما يندرج فيه قصر الافراد الذى يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما احتمل فيه لفظ دون لان
المناسب لاعتقاده الشركة تجويز الامرين وهو ههنا ممنوع لا تجويز احدهما الذى هو الموجود
فليتامل قوله وعناية ما يمكن آه قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما
يفيد هذا المعنى بوجه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آب عن كلا التوجيهين كما تحققته
الا ان يعتبر مثل هذا التحمل فى عبارته ايضا فتامل وقد يقال ايضا ما كان اعتبار الكتابة
فى قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون اخر جليا مذكورا فى كتب القوم خص البيان
بادخال قصر التعيين فى القسم المشتمل على الكتابة واضرب عن ذكر الثانى اعتمادا على الوضوح
قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد امن هذا الشرط اعلم ان شرط قصر الصفة على الموصوف

على الموصوف افراد اعدم تنافى الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين
لم يبالى اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين ولندرته لم يتعرضوا له قوله وانما تحقق
تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجوزه
مطلقا قوله وايضا يخرج قيل اشتراط تنافى الوصفين فى قصر القلب انما هو اكثرى لا كلى و
قوله ليكون اثباتها آه معناه ان الاصل فى الكلام ان الاستقرار الصحيح يشهد بوقوعه فى الوصفين
المتنافيين اكثر وقيل ايضا انما شرط التنافى ليمكن الاستدلال من احد جزئى القصر وهو مجرد الاثبات
مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفى على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق
التقديم نحو تميمى انا فان النفى فيه ضمنى والاثبات صريح فشرط التنافى ليثبت المقصود فى جميع صور
وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح اواوكد فان قيل فما فائدة الجزء الآخر للقصر مع حصول المقصود
من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه على رد خطاء المخاطب وكل ذلك يتعسف لا يخفى قوله بل بانما
لفظ الايضاح حيث قال شرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفى ان ليكون انتفاؤها
منشورا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط فى الموصفين وساق الكلام على نهج واصرف فحمل احدهما
على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن يتعسف ظاهر قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان اى فى نفس الامر لا
بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافى فى الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط
اصلا وهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم آه ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد
التنافى قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا
يفيد القصر توطئة لتقدمه مع التعرض لما فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه
للقصر بل ذكر الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا لتوقفه فيما سبق قوله
فكانهم جعلوا القصر آه هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الانحصار على تلك
الاربعة فى الذكر اما لان الكلام فى القصر الاصطلاحى وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من
هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله لكنهما تغايرا غير المسند اليه والمسند كالطرف المذكورة
ههنا وعلى هذا كان الاسب ان يورد المثال من غير باب المسند اليه والمسند بظاهر عمومها على ان
عموم طريق التقديم كان قد علم فى الباب الرابع فلا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره

لتمهيد بيان احكام له غير مذكور فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين
ههنا قوله ههنا العطف قدمه على الطرق الثلثة الباقية لان النفي والاثبات فيه أصرح بخلاف
غيره فان النفي هما كضمني والنفي والاستثناء أصرح من انما واخواتها التقديم عن الكل لان دلالته
على القصر ذوقية لا وضعية وههنا بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمنع العطف على اللفظ
وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما بل قاعد لان اول قاعدتان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب و
في العطف على المحل اعتبار الابتداء وقع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الدفع على اضمار مبتدأ
قبله قبل قاعد مثلا ليست بخاطئة واما هي حرف ابتداء فلا منع لجعل ما زيد كائنا قائما من قبيل القصر
بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار
عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا بالقصر عند بعض القصريين
ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل احوال المسند والمسئلة ايضا
مفصلة في مغني اللبيب قوله وقلنا زيد قائم لا قاعد اقتضاء على القصرين ربما يوهم عدم جريان
طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز خلافه فلا اقتصار كما صرح
به الشارح قوله فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى فيمنع جواز ان يجعل الطريق لقصر التعيين
ولا اعتماد عكس حتى اللهم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد شركة او يجوز
وبالقرينة يتغير حاله قوله وقد اجمع النحاة كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على
ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم
ظرفا كان او غيره قوله اما لان اصل العمل وانما توافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقديم
خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا
اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل انفصل بان وغيرها فاجري
حكمها في جميع موارد ما على ما هو حكمها في اصلها طرد الباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت
غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة قوله فان
مثلا واحد يصلح لما قدرناه فيما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين في قصر الصفة
افرادا وقلبا الا ان عدم الشرط للندرة قوله كتولك في قصره افرادا آه اعلم ان الشيخ خرج

صرح في موضع من دلايل الاعجاز ان قولك ما زيدا لا قائما بالقصر القلب لا القصر الافراد ومن ههنا
توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص صنع بقصر القلب فليس الامر كما توهم بل الشيخ
صرح قبيل هذا الكلام بعجيبة لكل من القصرين وانما نفيه بقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصصه
ذلك المثال وسره ان المنع فيه عرفا مما في الدوام من الاوصاف مثل الاضطجاع والانكار
لا مثل السواد والكتابة ونحوهما ولم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا
الذي ذكرنا اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه قوله ومنها انما الموجب
للحصر في انا بالكسر قائم في انما بالفتح فمن قال سببية ما زائدة انما الحصر تضمنها من غير ما والا قال بذلك
في انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي تاكيد قال به في انما ايضا لان كلا
من مهما صح للزمخشري ان انما بالفتح بمنزلة الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم
اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا بنى انتقاده
به الزمخشري مردود باذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير
التوحيد مردود ايضا بانه حصر افرادي اذ خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين فالمنفي ما اوحي
الى في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد ذكر تنبيها على ان المراد بقي
دلالته عند على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك لان ان لا تدخل الا
على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فلم تدخل
ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف انما فانه قال العاصفي الحشي وايضا يلزم تجويز ان اذا لم
يكف عن العمل ان قبل الفصل ما منع عن اعمالها قلت ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفي
فيجوز انا زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل
لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال العامل عليه من عمل ما انه ليس بداخل على المذكور في المتن ولا
يخفى عليك ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله فيندفع هذا ايضا فتامل قوله
وحتم حينئذ للفاعل الظاهر ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدا ويجوز تقدير كونه مضافا
الى حتم ليكون هذا خبره قوله اذ لو كان موصولة لبقي ان بلا خبر واما المصدرية فحذفه كما في ان
محلا وحذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب المنية بتقدير اعني او على البدلية

من اسم ان اى ان الذى رجمته عليكم المبتة ماسب فنعسف لابصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح
قوله نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر المثال لكى استطرادى والمقصود هو الاول
فان المنطلق زيد والذى انطلق زيد واحد فى المآل قوله لكنا نقول الخ اتبع فى هذا القول
اباعلى الفارسى لكن رسم كتابة الموصولة الانفصال ولهذا اختار الشارح فى شرح الكشاف
كون ما فى الآية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لايجرى على القياس المقررة الكتابة بل هو
سنة متبعة وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضى فى تفسير اوائل
آل عمران ثم ان وجه الموصولية قوى فالحمل عليه اولى قوله وقول النحاة انما لاثبات آما لاتخفى
ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر فى انما لاخصوص تضمنها معنى ما والا فكذا المناسبة التى
سيتنقلها الشارح عن على بن عيسى الربعى انما هى مناسبة انما وفيها القصر لاتضمنها خصوص ذلك المعنى
اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فما يدل على وجود
الكف وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على
الضرورة لانه كان يصح آه هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة
عما لامندوحة للشاعر عنه ورده الدمامينى فى شرح منح اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق
الضرورة دايما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة
فلا تتحقق تركيب متعين لامندوحة لهم عنه ثم قال وفى المغنى فى تفسير الضرورة عندهم ان مبنى مالم
يرد الا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان انا تاكيد فان قلت كيف
يجوز عطف او مثلى على المستتر فى ادافع مع انه لايصح ادافع مثلى قلت كما يجوز عطف زوجك
على ضمير المخاطب فى قوله اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لايصح اسكن زوجك وخلاصته
انه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوايل فان ثبت فاعتبر قولهم ضربنى وزيد وزيد مع عدم
جواز ضربنى زيد على ان حذف الفعل وجعل العطف فى مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او
يدافع مثلى حساغ قوله لان قوله انا الزايد دليل على ان الوصل آه يعنى انه يدل على كون
المتكلم مخبرا عنه فى هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا تحسين قوله فى
العدول عن لفظة من الى لفظة ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اى ان قوما يدافع

يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف فى ما آت سوء الكافرون وغيرها قوله قلنا
لانم ان الفعل غايب لما كان فى الجواب المتقى نوع بعد اهمله فى شرح المفتاح وقد اجاب الهنائى بان
ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل
الغايب وبان مجموع انا يتضمن منى لاغيرى فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل يدافع
غيرى ولا يخفى بعدهما ايضا قوله باعمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال لاعماد على شئ
سوى النفى قوله عن على بن عيسى الربعى هو من اكابر نحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة
كحنفى فى حنيفة قوله وذلك لان قولك زيد جاءنى لاعمرو آه فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح و
الضمنى انما يظهر فى صورة العطف دون قولك ما جاءنى الا زيد ونحوى انا قلت تصحيح المناسبة
بكفيه بعض الصور قوله اى تقديم ما حقه التاخير سواء بقى التقديم على حاله كما فى زيدا ضربت
اولا كما فى انا كفيتك مهمك كذا فى شرح المفتاح وهذا ظاهر على قانون السكاكى حيث يعتبر
فى التخصيص كون انا فى الاصل ناكيدا كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راى المصنف فان تقديم المسند اليه
يفيد القصر عنده وان كان من قبيل العارض فتقييد التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب جدا
الا ان يبنى على الاعم الاغلب قوله يجب ان يكون حكما محكوما به آه قد سبق منا اشارة
الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان فى القصر الاضافى قال الشارح فى شرح
المفتاح هذا اللزوم فى كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن
يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه فى اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان
المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقى لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى التمثيل قوله حكاية
عن عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتنى به فانه قصر قلب اضافى قوله والخطاء تجويز كل منهما
التساوى قال الفاضل المحشى ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما
حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك ينافى الحكم لانه يقتضى رجحان احد الطرفين المنافى
للتشكيك وفيه بحث لان مبنى الكلام هنا على الامور الوقعية والصواب والخطاء لا يختصان بالحكم
فى العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المسئ
صواب ومنه قولهم فى الكتب الصواب فى العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح فى بعض كتب

الاصول في مباحث بل بان الانشاء يتصف بالخطاء مع انه لاحكم في الانشاء بالمعنى المعتبر
ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا الشق الترديد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فتامل
لا بوصف بالخطأ بل لا يبعد ان يقال الخطأ ح عدم الترديد قوله زيد يعلم النحو لا غير
حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف اما يستعمل اذا كان الا او بعد وغير يعد ليس وكان
مكانها غيرها من الفاظ الجحود ولم يجز الحذف ولا يجوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام
وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه
على ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين وابن مالك
في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به نحو العمد فوربنا لعن عمل سألت لا غير
سئال وهو شذة لا يستشهد الا بشاهد عز بتي تأمل قوله والمسطور في كلام بعض النحاة
ايراد على المص حيث عزبا من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله
واجيب بان ترك آه لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق
الى الفهم من اقتضاء كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف
موجودا والاصل عدمه وكالكنه اهون من حمل كلام السكاكي على النسيان فان قلت اي حاجة الى هذا
التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليها في طريق النفي
والاستثناء ايضا كراهة الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف لا غير تنبيه
المقابلة بالطريق الثلثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه
مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلوما غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف
والتقدير ليس غير النحو معلوما قوله وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط بقي ان الاصل
فيها والكثير الراجح هذا كما ترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما سبق نبه على هذا ايضا في مثل قولك
ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل المذكور كما
هو الحق فيكون النص حاصلا بنفي لا بما يثبت قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان الحكم
لا يجري في بل لانها غير مختص كما يشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبه المتبوع
فان قلت هذا الموضوع له لا يأتي في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي

والمنفي هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه لا العاطفة فكان هذا
الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال
المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد قوله فكان الاحسن ان
يقرح آه اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها ما يجانسه غير فنفول المنفي بغيرها
يتبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الفاضل الرضي
قوله فقوله بغيرها آه يعني ان ضمير غيرها راجع الى ليس الحاصلة الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان
يكون متعلقها منفيا قبلها بلا العاطفة الاولى بل الى العاطفة المخصوصة التي اورد نفي كلامك
ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يكون نفي الشيء بهذه المخصوصة قبل ايرادها قوله على ان
يكون الكلام تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام فيه اللهم الا ان يقال
انه تاكيد لكنه عطف على الاول قوله احسن بين الفاضل الحنفي وجه الاحسنية وظهر مما ذكر
ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح من ان قوله هو يأتي لا عمرو وفيه احتمال
التخصيص والتقوي على السواء قوله فيقال انا انما نبني لا يقبل فان قلت عند اجتماع القرائن
او اكثر الى اي ايها ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق او الاقوى ففي مثل ما جاءني زيد لا عمرو
الى اما دا العاطفة ح مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل
انا زيدا ضربت وانا تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم
اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم الشريف بان القصر انا تميمي انا مستفاد من انا وواقع
الشارح في البواقي فان ثبت فارجع الى شرح المفتاح قوله غير مصرح به فان قلت كيف
جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا
فيما ذكر من المثال من حروف القلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض قوله
ويمنع انما من آه الا الله والا هو وقد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه
للسابق اذ لا يخفى ان مفاد النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك قطعا الا ان يقال
جيء بها على سبيل التوكيد ان كان الاشتغال لا بأياه على ان فيه حينئذ مسامحة ظاهرة وهو ان وقوع
الاحصار بها لم لم يجعل النفي فحكم المصرح به فيجوز زيادة من ووقوع احد كما يجعل المنفي في

حكم المصرح به في قولنا الى زيدا لا القيام لا بالقعود حتى امتنع كما سياتي الآن قوله
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز آه اما قال ظاهر كلامهم جواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا
او تاويلا قوله لعدم القائن آه منع ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز
ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا او يحصل القائن لذلك وعاينه ما يقال لا شك ان اصل الدليل
الاستعمال وما ذكر ابتدآ مساعد فيه فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه
وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كانت غاية في افادة الاختصاص فلا
قائن في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين فيه قائن فالفرق ظ فتامل
قوله الا من سمع ويعقل فيه اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون مقرونا بتعقل
المسموع فان قلت فاذا كان الحكم معلوما لكل واحد فما القائن في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي
كون حكم المخاطب مشوبا بالخطا وبالجملة الكمال الذي سيورده الشارح على ما نقله المص من دلايل
الايجاز وارد ههنا قلت اما القصر فحينئذ لا يقتضي ما ذكروا ما نفس القائن فلعله يطرق التنزيل
لاعتبارات خطابية وحمل اما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ
بوجه قوله فكان دلالته على القصر اضعف من اما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكر في شرح المفتاح
من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا انما زيدا ضرب
هو التقديم على ما نقلناه آنفا وقد يلتبس بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من وجه
فالقوة في اما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان
القصر ينبو منه بالذوق السليم وهو داخل في البلاغة اولعدم احتياجه الى التاويل بخلاف اما
وانت خبير بان كلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكر ما ادعاه اعني تعين
استناد القصر في نحو انا زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه
فيصح وجها لترجيح اسناده اليه قلت فلا تتم ما ذكره ههنا من قوله ولم يذكروا ههنا الشرط على
ان جعل الاسناد الى الذوق سببا للقوة تارة والاسناد الى الوضع سببا اخرى لا يخلو عن تعسف
قوله وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء يشرف عليه ويتعهد
احواله ويكتب عمله واصله من السطر قوله وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة آه قد

قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي
نهما نحن فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة
كما يدل عليه النظر في دلايل الايجاز قوله مما يجهله المخاطب ينكره آه ان قلت جهل المخاطب
حالا لابد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطرق الثلث قلت يدفعه قيد
الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز كما يظهر من تحقيقه كلام الشيخ فكان مراد الشيخ
انه يجيء من نظر دلايل الايجاز بظاهره ان مراده كما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما
ذكره الشارح لا يكاد يصح قوله او قلبا نحو انتم الآن بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى
وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل الترديد الا ان الاول اظهر قوله ولا منكرين
لذلك ينبغي ان يزاد قيد آخر وهو المتكلمون كانوا عالمين بعد جهل المخاطبين لانا عتبار
التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما انتباهها بطريق القصر فليكون على خلاف مقتضى كلام الخصم يعني
ليس المراد بالجملة القصرية قصر انتباههم على البشرية بل انما انتبهها ملتبسا بطريق القصر وصورته
قصدا الى الموافقة الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة
الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصله انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها الى الملكية
فلنا من حيث لان الملكية لازمة للرسالة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل
عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا تتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم
الملكية للرسالة حيث قال او لكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل قوله والاول
اوفق بجواب المتن حيث قال الا تسليم انتفاء الرسالة فان المناسب للتقدير الثاني ان يقال
لا لان المخاطبين ينكرون ذلك قوله ان انتم الا بشر مثلنا لنظر ان ههنا وفي قوله قلتم
ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية في سورة يس ما انتم الا ان انتم
قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين قبل يقال فلان مترددين
الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمعنى
كلام الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عندهم كالمترددين بينهما
عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعى فعلى هذا لا يرد ما اورد الفاضل المحشي من لزوم

ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعنى كما هو ظاهر الخ تكلف
فليتأمل قوله والاولى بناء على ما ذكرنا الرد بما ذكر الاشكال الذى اورده على ظاهرها
يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه ردّه واما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد من
بقوله يعلم ذلك ويقربه يعلم ويقربه ادنى تنبيه قوله مشاركة رباعية كما مرّ وجعلت
كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطاء قوله كاشتراك الاخيرين فى صحة المجامعة وكاشتراك
الاولين فى عدمها قوله انه يعقل منها الحكمان معا لاختفاء ان هذه المزية تثبت للتقديم
ايضا وانه يثبت مزيتها على النفى والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين
العطف قوله واحسن مواقعها آه فيل وجه الاحسنية ان انما يستعمل فى حكم معلوم يعلمه المخاطب
ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا مجال اذن فى القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى
التعريض فاين جدة فحسن مواقع الكلام بمكانة حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ
اعلم انك آه منصول الاستقبت محذوف اى اذا استقبت مواقع انما وضميرا وجدتها راجع الى انما
واقوى مبتدأ خبره اذا كان والجملة معمولا ان لوجدت وما فى الموضعين مصدرية وكان تامة
ومعنى علق اشدد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول
الاول والمفعول الثانى الظرف والمعنى على الاول وجدت انما مختصا بان اقوى اكوانها اذا
اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثانى وجدت اقوى اكوانها حاصلا اذا اريد به التعريض
قوله سوى المفعول معه انما استثناه لان المفعول معه لا يجئ بعد الا لا بحال لا مشى الا
وزيدا اكل الفاضل الرضى ولعل ذلك لان ما بعد الا كالمنفصل عما قبله بمخالفته له نفيا واثباتا
فالاموذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاسبجن عمل الفعل معه وقرن
موذنين بالفصل ولذا لم يمنع التوابع بعد الا عطف النسق فلا يجاز ما قام زيد الا وعمرو
كما يمنع الصفة واما وقوع الحال بعدها فى نحو ما جاءنى زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور
عمل الفعل لتقاضيا بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول فى الفرق بين قولنا
ما جاءنى الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءنى زيد الا وعمرو احبت جاز الاول دون الثانى
ان الواو فى المفعول معه ليس الا آلة لملاحظة الاشتراك بين الشيئين فى الفعل وليس معناها

معنى اما مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا
بخلاف مع فانه يستقل معناه بالمفهومية فافهم قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهى آه
اى من قبيل تنديهما بجالها لا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب
باب على انه مفعول لا اشتهى لا انه مفعول بجارها لان لا دفاع الحاجب بدفعه فافهم قوله
كانه لم تمت حتى سواك آه البيت للشيخ السلمى من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حسين لم
يبق مشرق ولا مغرب الا له مادح وبعده وما كنت ادرى ما فواضل كفه على الناس
حتى غيبته الصفائح فاصبح فى لحد من الارض ثاويا وكانت به حيا تضيق الصحاصح
سالبكيك يا افاضت دموعى فان تنقص فحسبك منى ما تحن الحوانح وما انا من زرء وان جل
جازع ولا سرور بعد موتك فارح كان لم تمت حتى سواك ولم تتم على احد الا عليك النوائح
لئن حسنت فيك المراثى وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح الصفائح الاحجار التى
تسقف بها قبره والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوى وكذا الصحصاح والجوانح
الاضلاع التى تحت الترائب وهو ما يلى الصدر كالضلوع ما يلى الظهر واحدها جانحة والزرء
المصيبة قوله ولا استلزامه قصر القصة قبل تمامها الا قرب ان يحمل على حذف المضاف
اى لما يهام استلزامه فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره قوله واعلم ان تنديهما بجالها
مما منعه بعض النحاة هم الكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يتقدم ما ضرب الا عمرا
زيدا ولا ما ضرب الا زيدا عمرا لانه ان جوز تعدد المستثنى المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا
احدا الا عمرا زيد وما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا لان القصر فيهما والكلام فيما اذا كان القصر
فى احدهما فقط وان لم يجوز لزم فى ما ضرب الا عمرا زيد بجاز الفصل بالفاعل لان زيدا مرفوع
بضرب بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من ان الا يمنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها
كما يمنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفى ما ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بضرب المخفف
ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول فى شئ واجاب الشارح فى شرح المفتاح
عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما فى ضربنى واكرمت زيدا بإعمال الاول وضميره عائد الى
مصدر الفعل وعن الثانى بان المفعول فى نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح

ههنا مختلفة وقد ذكرنى بعضها الدليل الذى نقلته من ابن الحاجب مع تعضيل كما يدل
عليه النظر فى النسخ قوله آه المرجع الى هذا التوجيه هو ان الظرف فى الآية معمول لتبعك
فيكون من جملة الصفة المنصوبة على الازدال هى الاتباع المستغنى بيادى الرأى فقد قدم المنصوب
على المنصوب اى ذكر قبل تمام المنصوب الذى هو الاتباع المقيد وكذا الكلام فى سائر الامثلة قوله
اى لما انتهى باب الامر للجنى ان المناسب لتقدير فاءت فى البيت الثانى ان يقدر ههنا انتهى
بدون لا وكذا وقع فى شرحه للمفتاح وان كان بتقدير لا انتهى ايضا وجه ظاهر للتامل قوله
والنواح فى البيت لكن قد وقع فى بعض النسخ بعد قوله ان فاءت النواح هكذا وفيه بحث لان
الفعل الاول مبنى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع
وارخ المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا فى قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل آه
قوله فتفريغ الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ فى الحقيقة هو العامل وتسميته بالمستثنى بناء مجاز
ثم الاولى ان يقال فتفريغ العامل ليكون اشمل قوله وليلا يلزم التخصيص بلا مخصص هذا
ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما لخصوص الا انما يدل على مخرج منه مطلقا ونسبته
الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص فلهذا اندفع ان
يقال انما كان تقدير المستثنى منه لضرورة انتفاء المستثنى فلم يجز ان ما ثبت بالضرورة
يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام قوله ولذلك قلنا
ان ولا تلزم الا العموم فى المستثنى منه المقدر كذا فى شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق
ان منشاء الحكم بان تأنيث الفعل بالنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشروحه لا
يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان تأنيث الفعل فى الآيتين وفى البيت لا يتعين بالنظر
الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه فى الكلمة مؤنثا بان يقدر فى الآية الاولى فعلة وفى الثانية
اشياء وفى البيت اعضاء فليتامل قوله وفى بيت ذى الرمة وما بقيت آه صدر بيت وفى الرمة
على ما فى شروح المفتاح طوى النحر والاجزاء ما فى عروضها يصف الثوب بالهزال من السير و
النحط طوى اى ضمر واخفى والنحر بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة المضرب بالاعقاب
والحث على السير والاجزاء بالجيم والزاء المهملة والزاء المعجمة الدخول فى الارض الجزر وهى التى

التى لا انبات بها وقد يفتح همزة اجراز على انه جمع جزر وهى السنة الجدبة والنوض بالنون و
الضاد المعجمتين على وزن الفلس للرجل الكاذب للسرح والضلوع الحراشف الاضلاع العظيمة
القوية والجرشع من الابل هو العظيم النحوى قوله وفيه اشكال آه اجيب بانه متى علامات التانيث
ضمائر على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين على الآخر اعتمادا على فهم السامع قوله
تكييف بسند الفعل آه هذا الكلام وارد فى البدل فان زعم وجه الجواز انتقاض النفى بالا فى الفاعل
كذلك قوله فعلى هذا يمكن ان يكون هذا آه رد الشريف هذا التوجيه فى شرح المفتاح بان قول السكاكى
للنظر الى ظاهر اللفظ يأبى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل فى الظاهر مسندا الى المؤنث المذكور
بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وقد تكلف بعضهم فى دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العائد
الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعد كان المسند اليه ظاهرا اذا الابدال غير مبنى على النظر
قال فقوله بالنظر الى الظاهر بالحاق الظاهر مقحم لا اضافة واعلم ان هذا البدل فى باب الاستثناء
مخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه
فى بدل البعض وانما لم يحتج لان المستثنى آه المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون
الاتصال قائما مقام الضمير وانثنى مخالفته للمبدل منه فى الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق
فى غير باب الاستثناء قوله كائنا حال من الاحوال الظاهرة يدل على ان المثال من قبيل التعميم
الحقيقى ولهذا استشكل بانه يؤدى الى الحال واجيب بانه من باب التاكيد والفتح بجعل ما سوى المركب
فى حكم العدم قوله بل المراد اخص من ذلك اى من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى
والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضى المقام رعايتها فلا يقدر ما جاءنى الا زيد
شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفى كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفى ما صليت
الا فى المسجد يقدر فى موضع ومكان وعلى هذا القياس وقد يمتنع هذا بناء على ان التقدير
للضرورة كما عرف بان الضرورة اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة
على الحاجة ولكن ان تقول هذا امر يدانى اذا كان فى تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس
كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل قوله وفى الحديث
ما ايس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء وفى الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته

على انه لا باس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا باس النبية
في تلك الحالة فما ورد الشارح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن
ان يراد بالحديث النبوي ان بأس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن بنية
ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد وحتى لا يقنط كليا قبل ان يأتي الى جهنم فاذا اتى جهنم
ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط اصلا وعلى هذا
لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تقييد الجبة بغير جهة النساء والله اعلم قوله وذلك
لانه قصد تعقيب اشارة وجه وقوع هذا الحال ماضيا مجردا عن قد والواو وحاله ان التقي
والاستثناء مما دل على لزوم الشرط الاول كالشرط استعمل فيه واريد كلما ليس من جميع جهات اتيانهم
اياهم من قبل النساء قوله الا على تاويل العزم قيل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لو كانت
مقارنة حدوث مضمون العامل المضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقاءه فلا لان
البأس باق وقت اتيانه من قبل النساء وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز
ان يراد بالبأس في الحديث الشريف قربه كما اريد بالموتى في قوله صلعم لقنوا موتاكم الذي قربوا
من الموت فالمعنى ما قرب بأس الشيطان من بني آدم الا حال اتيانه اياهم من قبل النساء
فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما انتفع بشيء منها وما بقي رجاؤه
الا في هذا الواحد فان لم ينتفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام اليأس منهم والله اعلم
كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام
على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر قوله واراد ههنا هو الاول قائل
ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب برأسه من جملة تلك الابواب
وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقي اقسامه
التي هي التمني وغيره بان يرجع ضمير له في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام
قوله واراد بها معانيها المصدرية يعني ان الكلام المشتمل على التمني والتمني والكلام المشتمل على
الاستفهام وهكذا قوله لظهور ان ليت موضوع له لا يخفى ان التعليل ليس لنفي فقط اعني قوله
لا الكلام المشتمل عليها والا لكفى ان يقال لظهور ان ليس ليت موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل

بل هو للمثبت والمنفي جميعا اعني قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام
ومحصل الاشكال ان قول المص واللفظ الموضوع له آه لا يصح اذا حمل الانشاء على الكلام اصلا
ويصح اذا حمل على الاتيان الذي هو من جزئيات الافادة او ملزوم له ولا يحصل الافادة
بدونه بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام
قوله فالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء الخ والكلام الانشائي واضح
انما الاتيان فليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء ان كان الاتيان الكلام يدل على الطلب
واما ان يقال الطلب الظاهر لازم الاتيان المذكور فلذا جعل نفسه منه ففي العبارة مسامحة لا تخفى
او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو نفس الطلب
قوله وهي على ما ذكر المصنف ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اوقع التمني والنداء
من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب
الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يبتغي به الرجل ان كان بلزمه قوله والاول ان كان
المطلوب آه لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب به آه على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب
فلا ينتقض بجمع علمي وتمني وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا مجموع علمي وتمني
ولا مجرد علم وفهم اذ المطلوب بها حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب بالجملة لو اعتبر
التقييد بالمعقول المخصوص فخارج بقيد الطلب اذ لا دخل للتقييد فيه وان لم يعتبر فخارج بقوله في ذهن
الطالب واما ما ذكر الفاضل المحشي من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب به مطلوبا من حيث
حصوله في ذهن الطالب فلا نهم آه ففيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا ايضا الا انه ينتقض
توجيه الاول لان المطلوب بعلمي على هذا الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود
بما ذكر تصحيح توجيه الشارح ونصحيح توجيه الاول اولا فلا ان يجيء في توجيه الاول بالجواب الاول
او يكون وجه ايجاب تغيير سياق الكلام ح بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج
والا اي وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فلا قوله وان كان المطلوب
به حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان
كان حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المطلوب في النهي

وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر الخارج لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه
او بمعنى تبعيته والحصول للغير لان الحصول للغير في الخارج ان لم يتبعض حصول المحل فيه جاز ثبوت
العدم مطلوبا لموصوفا نهائيا في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب
بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل عن المكلف منه اعني المخاطب في الخارج ولا شك انه
موجود فليتامل قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي هذا على مذهب من يجعل
العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعل كذلك فالمطلوب بالنهي عدم وجود ثبوتي وهو
كف النهي قوله والا فهو الامر فيبحث لان الاعتبار والانتهاس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب
بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احدى وذي اللذا مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند الكل
كما سيجيء وان كان امرا عند النحاة قوله منها النهي قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه
بالكائنات كثيرة مباحثة ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام قوله وهي
طلب حصول شيء على سبيل المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا عن الاوامر
والنواهي واللذا آت التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد الجبهة المراد بكفي في اندفاع النقض بها
قوله والا لذا آت التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد الجبهة المراد بكفي في اندفاع النقض بها
قوله والا للفظ الموضوع له ليت قد تحققت ان اللام للتعاقب لا صلة للوضع فان ما وضع له لفظ
الهيئة الجزئية المتعلقة بتلك النسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا
وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على
قانون تحرير الفاضل المحشي لكن فيه بحث وهو انه لابد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلول اللفظ
لفظ ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه فظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قائما لا يجب
كونه ذا هيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شيء لعدم التخلف قوله
قوله وطاعة هو بتخفيف الياء على وزن الكراهة مصدر سمع طلع فيه طلعا وطاعة وطاعة
فهو طلع وطلع بكسر الميم وضمها قوله والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه توقع يستعمل
فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا
اخر الطاعنة عن التوقع قوله لو نا ثنى فتحذفني بالنصب والتقدير انبانا منك فحذفنا منى
ولا يحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجه عن صفة التعليق ولو رفع الفعل لخرج المثال عن الكلية وجب

يجب ان يقدر الجزاء ليصح ما على معنا ما قوله وكما نوقض بلو هذا بيان للمناسبة
بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موضع الثاني قوله بعد فعل فيه التمني وقد يجيء
الخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراصا لو يسرون
معقل قوله وكثيرا ما يستغنى به اي يستغنى بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا بدليل عليه
قوله او لو كان قوله بتلك الهاء رمز فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الالف
من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس قوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين
اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لانه حال التركيب اذ لا فرق
بينهما عند التركيب فيرجع المنع على ما ينتقضه قوله مركبتين الى ان هلا ولو ما خوذة من هل
ولو لا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة فمع رد الاشكال والمنع
انها ما خوذة من هل ولو حال كونهما مقدرتي التركيب مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمنها
معنى التمني فيلزم المضمن والمضمن فيه وهذا المنع اعني اللزوم هو المقصود بالمركب والا فاصل
التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان معنى التمني
على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا التزمتا معنى التمني لا لافادته بل لتولده فيه التقديم في
الماضي والتخصيص في المستقبل قوله على ان ما كان يجب ان يفعل المخاطب اي من حيث تركه و
لو قال على معنى انه كان يجب آه ليكون بيانا للوم لكان اظهر قوله ان يكون كل منهما في
بعض النسخ ان يكون كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة قوله وقد يتمنى
بلعل انما قال يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعد المرجو عن
الحصول قوله والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف و
اذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف قوله وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول
الاشفاق في الترقي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكره قوله لم يتبع ازيد قائم كما
قبح هل زيد قائم قيد بعض شراح الايضاح قبح المثال اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك
عند الشيخ عبد القاهر والمصنف انما قيده به دفعا لما سيشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون
تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال حينئذ يكون ممتنعا قبحا وسيجيء لكن يتمنى

الكلام فيه قوله وهذا ظاهر في اعراعرفت واما في ازيدا قايم آه فيه بحث وهو ان تقديم المفعول كما يجئ للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع لحكم ما ان ثلث الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر غالب دون تقديم المرفوع فلت يسمع الشارح كون علة الاختصاص علة للقبح مثل هل عرفت عمرا اللهم الا ان يقال فرق الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يحمل الاهتمام غير محتمل فيه فالوجه في القبح دون الامتناع الآن يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجئ قوله لان عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال حاليا على الفرد كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في انت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وفي لك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل يتعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب قوله وما يؤيد ذلك اي كون المسؤول عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على سايره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص فتامل قوله امتنع هل زيد قايم ام عمرو وقد سبق معاني اوابل الجاء الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد بقوله عزم هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وانتزاعها هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي منقطعة والمعنى هل تزوجت ثيبا قوله لان التقديم يستدعي آه فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء ركلا بنا على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلنا لا وجه للتقبيح في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والعلة فيلزم قبح وجه الحبيب اتمنى على ما زعمه فتامل ولا قايل به فليفهم قوله وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى آه اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجئ والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكر هذا القايل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق وهو ممنوع التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب سلمنا ان التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا قبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه

فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب وبدل على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال واما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعد مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور متقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد قبيح ولم يمتنع فعلى ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لبعد مستقبح قوله وههنا نظر آه تلك العلة كونها بمعنى قد في الاصل كما سيجئ الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم تكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكر وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال والاختصاص بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الآن تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر قوله هل عرفت الدار بالغربين الغربان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والباء الموحدة قبر للمالك وعقيل يومي حذيمة الابرش قوله وحنت الى الالف المالوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطف من حنا يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا قوله انصرفي يدا وهو اخو كل المراد من الاخوة الصداقة وانما خص لان الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو قوله قال الحاسي ساغسل الميت القضاء اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء بروى بالرفع والنصب فان رفعته يكون فاعلا لجالبا ومفعولا ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتدبير والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل همها لعرضي من باقي المذمة حاجبا ويصير في عيني بلادي واتبت بمعنى بادر اكل الذي كنت طالبا بريدا اني اترك داري واجعل همها

وفاية لعرضي وخف على قلبي نزكها خوفا من طوق العار ولعل فح عيني انفاق بلادي
اي عالي التديم عند انصراف عيني جايز للمطلوب قوله لما ستذكر في بحث الحال من ان الحال
الذي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال واق تنافيا حقيقة الا انهم استشعروا علم
الاستقبال في صدر الجملة الحالية فتنافي بحسب الظاهر وفي الجملة ولو بحسب اللفظ قوله وهو ينادي
الى خطائه لانه بدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لعامل تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كما لها
فريد اختصاص انما قال فريد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرف في
النحو قوله ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفته قوله اذ المضارع لا يكون الا فعلا
فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه فريد
اختصاص بالمضارع ولا يكون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها
حتى يتم ما ذكره وتنظيره هذا ان قد يقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها عليه
اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاتيان عن
غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا النوع فريد خصوصية بالفعل
والكلام بعد محل تامل فتامل قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي للذوات
الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات
ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيها بعض البسط
الى ان قال الافعال تتضمن نسبا حكمية يصلح ان تتوارد عليها النفي والاثبات وهذا انتهى
الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبتها تقييدية لا يصلح
لذلك لكن فيه بحث لان توجه النفي والاثبات الى النسبة الصاطة لذلك انما يدل على فريد
اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسبة تامل قوله
اول على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعه على العالم بالغيوب
قوله وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل آه لا يخفى قد سبق في اوايل احوال المسند ان بروز
قوله هل انتم تملكون خزائن رحمتي في صون الجملة الاسمية انما ذا لاختصاص كما يفيد الجملة الاسمية
حقيقة فلم لا يكون بروز فهل انتم تشكرون في تلك الصون وان لم تكن ايا ما حقيقة مفيد الا برازا متجدد

سيتجدد في معرض الثبات لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم تشكرون
لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية هكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا نسلم ان
ما هو بحسب الصورة والحقيقة معادل على المطلوب مما هو بحسب الصورة فقط فثبت ان فهل انتم شاكرون
اول على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى بقي مباحث آخر وهي هل انتم تشكرون
تفيد الاستمرار التجددي اما لما برهن في موضعه من ان المسند اما الخبر او لكونه اما بما في الحقيقة على راي الاكثرين
التجددي امتنع بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد والاتيان
على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما عرفت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم في وجه العدول
الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي ولكن ان نقول ما ذكر في النظم اول على كمال عناية الله تعالى بعباده حيث
رضي منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان
محمولا كانت النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فهما ايضا كالمتباينين
لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا
بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة قوله وجود شيء لشيء اراد بالشيء الاول غير الوجود بقرينة
المقابلة والا فالمطلوب بل البسيطة ايضا وجود شيء هو الوجود لشيء واعلم ان المفهوم من
تتبع الفاضل المحشي انه لا سؤال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض الماهية من حيث هي هي
موجودة في الخارج كانت او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة قوله فان المطلوب وجودا لدوام
للحركة وفي بعض النسخ اولا وجودا فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال المذكور في
وعلى الثانية لها وضمير اليه يقوله اولا وثمة قوله طالبا ان اشرح هذا الاسم هكذا وقعت
العبارة في النسخ التي رأيناها والا نسب بمعنى لما طالبين ولعله اراد طالبا كل منهما او حمل المفرد
على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في المتكلم الا انه يبعده المقام قوله اي حقيقتها الخ
هو بها اشار الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة عما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا
المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة تقدم طلب هل البسيطة عليه قوله يعني ان
مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيبحث فان المطلوب بالذات
للاسم بحسب الاصطلاح تمام الماهية الاسم حتى يقع في جواب الحد التام ولا بد له في ان طالب التصديق

بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد بالاعم من المعنى الاصطلاحي
لم يكن بد من ان يكون المفهوم به نوع خصوصي لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما
قبل ان يتصور ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد
من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلا يكفي هذا التصور في طلب وجوده
لا يقال ما ذكر من الاقتضاء ربما يأتي على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب
قطعي واجب في نفس الامر لا بما باعتبار ان الاولى واجب في نظر البليغ اذ قد جعل معيارا للاتم
الاولى فتامل قوله لما هيته له ولحقيقته كان اللائق عطف تفسيري لسابقه قوله والمعدوم
لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة
الكلام ان للماهية الملتفت ههنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود
له فلا ماهية اصلا بالمعنى المراد ههنا قوله صار تلك الحدود بعينها حدودا اي حد الذات و
الحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء واعين الاسم بازائها فقط واما اذا تصورها
ببعض عوارضها واعتبارانها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر
الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر
الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد
كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا
اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر ظاهر قوله ومن العارض المشخص لذي العلم لم يتأت لذي
العقل ان يتناول الباري عز اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل بمن وغيره مما يطلب به
التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمر ومقتضى هذا السؤال كان
مطلوبه احالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك المخصوص منا بحاله ولهذا
حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل أزيد في الدار ام عمر
لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء بعينه فامر توسعي وهذا خلاصة
ما حققه الفاضل المحشي وامر بالتأمل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان
اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب المفصل ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق

التصديق فلا يستقيم حكمكم بانها مختصة بطلب التصور قوله اي اي اجناس الاشياء
عندك نوقش في العبارة بانه يوضح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي وح لم يحسن
جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء
عندك لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنس ما عند المخاطب
كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر الكاشف الآتي
لبيان الاولى بخلاف الملزوم فلا يلزم المحذور قوله فقد سبق المفردون آه اما من الافراد
او التفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطاعات
وهيئات يذكر لتتجلى الاله او الجاعلون فردا في الذكر بان لا يذكروا معه غيره واما لم يقولوا
في السؤال ومن المفردون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المفردين وهي ليست
من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء اجوابه عم الذاكرون آه من باب الاسلوب الحكيم نحو
دعواسوالكم هذا الان مع الافراد واسئلوا عن اوصاف المفردين قوله وفيه نظر
افلا نم آه خلاصة النظر منع ورود من في اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل على ورود
فيها لذلك بيت الكتاب • اتوا ناري فقلت منون انتم • فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فان الجواب دليل على ان المسؤل عنه الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم انسا فسألهم
عن شخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا انهم قوله فساده بظاهره من
جواب موسى عم بتوله آه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عم لبيان انه لا يجاب له
مع غيره لانه خالق كل شيء وما دونه فليس كمثله شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من باب الاسلوب
الحكيم كانه قال دع سؤال الجنس فانه معلوم بطلانه لانه ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل الائق بحالك
ان تسأل عن صفاته الكاملة قوله عما يميز آه هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فقد
يكون للسؤال عما يميز احد المشاركات دون قوله بهما زيادة تركيد والا فالامر المشارك فيه ليس الا
كذلك قوله كنون انهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا كان اظهر لان المضاف
اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت لم يقل اذ اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى مشار
اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لان هم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي من شانها

ان يشار اليها اشارة حسية تأمل قوله فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية الظاهرة للجواب
بالمعرف باللام العهدية وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله فاذا اضيف
الى الكلي فجوابه الكلي رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربت فيجاب بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف
كل اي يكون كليا وانما للعلة الاشتراك في اي عام للمشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون
جزئيا اذا اريد بالتمييز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من
ذلك السؤال تنزيه لاحقيقة الاستفهام الرسول صلعم منهم عن كمية المجرات لان المقام يأباه فلو ذكر
منها لاكانت كم فيه على اصلها لخ كم درهما مالك وكم جلابا رأيت لكان اولى وانما لم يبال بابراد المجاز
لانه فرع الحقيقة فالمنع الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا قوله كما قرن في الخبرية النزق بين كم الاستفهامية
وكم الخبرية بان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد
مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتيج الى التمييز المبين
للمعدود ولا تجذف لاالدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية
وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية مستدع لانه
مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره قوله واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بنية رد على بعض المحشين وهو الفاضل الرضي وقوله بنية اما مرفوع على الخبرية مبتدأ
ما قبله من النظم بنا وبل من الآية والمجرور على انه من تتمة الآية واقول بمنع اقرأ وكان
الآية لوضوحها في هذا المعنى مجرد قرآنها كافية وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز
كون الآية استفهامية كما جوز الزمخشري ان مراد عدم العثور على جزء بمن اذا لم يفصل
بينه وبين كم بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال واذا كان الفصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قولك كم مررت
من جبات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفعل حال كم الخبرية فيجب
ما ذكرنا فقد اندرج في هذا العموم وجوب اتيان من اذا فصل بينها بفعل متعد لم قال ويدخل
من في حيزها اما في الخبرية فكقوله تعالى من ملك في السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم
اعثر آه وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اغنى قوله وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفعل كحال كم الخبرية

لا يلايم ما ذكره من الاندراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وجر مميزها على ما نقله هذا المجيب
لكان الاندراج ظاهرا والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية للجر ومميزها مع الفعل يؤيد الجواب
بان المراد عدم العثور على جزء بمن اذا لم يفصل فتأمل قوله وبابان عن الزمان المستقبل
قيل اصل ابان اي اوان فحذف احدى الياءين من اي والهمزة من اوان فصار ايوان
فقلبت الواو ألفا وادغمت الالف في الالف فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه مستدل وهو يأبى
ان يكون اصله ذلك لانه يستثقل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة
والحق ان كون الاسم غير متمكن يأبى القصر في المذكور قوله مثل سؤال ابان يوم القيمة المضاف
محذوف اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قوله بعد ان يكون
الى آخر موضع الحق وهو القيل دون الدبر في الآية رد على البهوتي حيث كان نوابر عون ان من جامع
امرأته من دبر ربما في قبلها كان الولد احول قوله وبعضها مختص بطلب التصور كسائر آلات
الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان
ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح ينشر باختصاصها بطلب التصور فما وجه
ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام آه
اي ظهر مما ذكر لمن اول الكتاب الى هنا وان لم يذكر ههنا فحالها مسكوت عنها على ان كون ام من
كلمات الاستفهام محل نظر اما المنصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركته
لما قبلها في كونه مستفهما عنه لتضيفه العطف كما في ازيد قام او عمرو واما المنقطعة فلانا
ان الاستفهام مجرد معنى ما ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة قوله ولهذا يجوز ان يقع
بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعد ما
لا للزوم الاستفهام عن الاستفهام صونا كما ذكر السكاكي واذ اللزوم الصوري جار في الكل
كما لا يخفى على المنصف بل لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت
في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف كما قرر تحقيقه قوله ام كيف
ينفع ما يعطى العلوق به آخره وبان انف اذا ما ضل بالبين هذا البيت ينشد لمن بعد
بالجميل فلا بعده لا نطوآ قيل على ضنا وقد انشد الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي

وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت
ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطى والخفض بدلا من الهاء وصوت ابن الشجري
انكر الاصمعي قال لان ربا نهاها لتبوء بانها هو عطيتها اياه لا عطية لغيرها فاذا رفع لم
يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء يعطى من مفعول لفظا وتقديرا وفيما ذكر ابن الشجري
نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائي ابيات في برازين في المفعول والتقدير ما يعطيه العلو في
او تضمن يعطى معنى يحوز فيه يكون العطية نفس الربان كما في صوت النصب او يقال انزل
يعطى منزلة اللازم كما في يحرح في عراقيبها نصلي واعلم ان ريان اذا جعل بدلا من الهاء
لم يلزم من كونه في حكم الساقط حين ابتداء الصلة بلا عايد لكفاية وجود حسا وقد وهم فيه
الزمخشري فلم يجوز في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ان يكون ان
اعبدوا الله بدلا من الهاء في به بناء على ذلك على ان المراد بقولهم المبدل منه في حكم الساقط
هو الايذان بكلتا الدلالة بنفسه لا اهدار الاول واطراحه كما حققناه فيما بنى والريان
بكسر الراء والكان الخمرة نص على الدماميني في شرح المغني قوله وام هنا بمعنى بل لسبب
ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف قوله فلا وجه لوقوع كما الاستفهامية قد يجاب
بان الثانية تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني قوله حمالم يحم احد حوله قد تصدى
الفاضل الحسني لذكرها بتوضيح بوجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين اللزوم
بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة
لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية ففي
الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسايط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل
ذلك ظاهر بالتامل الصادق فيما ذكر ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكر في صوت
التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب علم رؤية للمد هد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من
المسبب فغير خفي لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بمسبب عن
التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للمسبب في السبب ولا عكسه بل ركب من
الامرين على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهد هد امرا غريبا

امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب
مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكر الاستاذ
من ان الاستفهام سبب لادراك الامر الغريب وهو سبب للتعجب فيكون هذا من ذكر السبب واراد
واراده المسبب محل نظر ايضا لان الامر الغريب وهو المتعجب منه وهو عدم الرؤية ليس
ليس سببا لادراكه كيف الاستفهام ليس الا بعد هذا الادراك بل الادراك سبب الداعي للتعجب
كما ظهر من تغريرنا اللهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك الغريب كما اذا كان
من ذات المسبب ويكون مبنيا على المذهب المرجوح من انا اذا فتشنا عينا الغيب جازما
بردا ومطلق النبات وان لم يرد النبات الحاصل من المطر وسيجي تحقيقه في علم البيان ان شاء
الله تعالى فتامل قوله الام وفيم يستكثار كاب آه مطلع النصيحة معان من اجتنان
معان بجيب الصاهلات به الغيان معان الاول اسم موضع معين والمعان كالمنزل
المنزل والمعنى ان المنزل الذي يقال له معان هو منزل اجتنا ينزلون بها والهم خيول
تصهل وقيان تغني وبعد البيت المذكور في الشرح فخرها على الحي واهل لما طنت
خلا لك الجو لبيضي واصفري وفي ما ذا تبشر بنا بين المطايا وترجو ان يكون لنا وقت
تحربها على احسانها بنا وقوله خلا لك مبتدا خبره اهل ولما طنت متعلق به اي خلا لك خلت به
لتحقق رجائها فيك واعلم ان لفظة ام في قوله الام مخففة من كما الاستفهام فانه يحذف
الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت
الفتحة الالف في الخبر وسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في
سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم
ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ وورد بذلك حمل ما في الآية المذكورة
على الاستفهامية كما يقتضيه مساق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القرآن
على الوجه الشاذ بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ربي ان
يكون كما استفهامية وقال الآن قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا
فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم قوله والتعجب

مالی لا اری الهدهد اناحل علی التعجب وقد تقرر ان الحمل علی المجاز فیما یتعذر فیه الحمل علی
الحقیقه بناء علی انه لامنع لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الکشاف نظر لیمان
عدم الی مکان الهدهد فلم یبصره فقال مالی لااراه علی معنی انه لایراه وهو حاضر لستر
یستره او غیر ذلک ثم لاح انه غایب فاضرب عن ذلک واخذ یقول أهو غایب کانه یسأل عن
صحه مالاح له یدل علی ان الاستفهام علی حقیقته وبالجمله الاستفهام ان کان عن نفسه فهو مجاز
عن التعجب ووجه التعجب انه کان لایعیب من سلیمان عدم بلاغه فلما لم یبصره تعجب عن نفسه فی
عدم ابصاره اباه وان کان عن الحاضرین بان ینبؤا عن سبب عدم رؤیته ایاه فظاهر
انه حقیقه قوله وهو الذی قصد المصنف یدل علی ذلک لفظه به اذ لو حمل علی المعنی الاول
لقال بالاه المقرر قوله واجیب عنه بانه یدل علیه ردّه بعض شراح الایضاح بانه لادلاله
لشیء مما ذکر علی علمهم قطعاً وتبیناکیف وقوله کانه عنهم من فعل هذا بالهدهد صریح
فی السؤال عن الکاسر حتی قیل لهم سمعنا فتی یذکرهم والسؤال عن الکاسر دلیل علی عدم العلم
فبطل ما ذکره هذا کلامه وانت خبیر بان کون قولهم من فعل هذا سؤالاً عن الکاسر لاینافی
عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت الآ لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتی یذکرهم
یقال له ابراهیم والظاهر تحقیق العلم بعد ما سمعوا هذا وقع ما صدر منه من الحلف علی ان الصنم
فی قوله فاقبلوا الیه یزفون ای یسرعون ان بعضهم فر شاهدوا انه یکسر الاصنام فاسرعوا
الیه یزفون کما ذکره الشارح قوله والانکار بالجر عطف علی التقریر وقوله کذلک حال من الانکار
ای حال کون الانکار مثل التقریر فی حدیث الابلاء قوله واما غیرها وان صح مجیئه آه الظ
ان فاء جواب اما محذوف وجه الجواب انه جایز فی السعه والتقدیر واما غیرها فلیس کالهمزه
وان آه قد سبق فی اوایل الکتاب بیان شیوع مثل هذا الترکیب وفی بعض النسخ واما غیرها
فان صحته مجیئه للانکار فلا یجری فیه هذا التفصیل فلا اشکال قوله ومن این تدری یا
الوارمن الرند مصراع بیت صدره ونصبوا الی رند الحمی مزاره وقبله خلیلی ان الحب بالرغم فاتنی
فلا ینکر ان الجنین من الوجد اخس للانضار بالغور جنبه اذا ادرکت اوطانها برا بالجد
یحتمل ان یکون ما فی ایرفانه نافیه ویحتمل ان یکون موصوله والانضار جمع نضو وهو المهزول والغور

والغور موضع بالیمامه وهو فی الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند
بالراء المهملة شجر طیب الراحه ونصبوا الی میل قوله انتفنی والمشرفی مضاجعی الخ
صدر بیت لامرئ القیس آخره ومسنونه زرق کانیاب اغوال المشرفی سیف قال ابو عبید نسب
الی مشارف وهی قری من ارض الروم تدنو من الریف بنال سیف مشرفی ولا یقال مشارفی
لان الجمع لاینسب الیه اذا کان علی هذا الوزن کذا فی الصحاح وقیل المشرفی منسوب الی المشرف
وهو فین کان بعمل السیف کذا فی حرام السنط المسنونه المحدده یقال سن السیف اذا حدده
وصفها بالزرقه لانها علی ضیائها وکونها مجلوه قوله فالمنکر هو نفس اتخاذ الآلهه فیه اباء
الی ان الفرق بینه وبین قوله غیر الله اتخذ ولیا واشاره الی دفع اعتراض بعضهم وهو ان
المنکر اتخاذ الاصنام لامطلق الاتخاذ فیجب ان یقال اصناما اتخذ آلهه علی نمط قوله غیر الله اتخذ
ولیا توضیح الدفع ان المنکر فی الآیه الاولی احد المفعولین حتی لو اسقط ذلک المنکر صح ان یقام
ما هو غیر المنکر وحینئذ یجب تقدیم ذلک المفعول والمنکر فی الآیه الثانیه کلا المفعولین حتی لم یکن مثل
الاسقاط السابق فلا یجب تقدیم احدهما علی الفعل ولهذا لم یقل اصناما اتخذ آلهه ولا آلهه تتخذ
اصناما فتامل قوله وجعل صاحب المفتاح آه الاختلاف بین الشیخین ثابت فی قوله انهم یسمعون
رحمه ربک فالاحسن التعویض له وتوجیه التخصیص فیه ایضا مع ان المخاطب لم یعتقد انهم مخصوصون بنسمة
رحمه الله حتی یرد علیه فتامل قوله وجعلها صاحب الکشاف الی قوله کانه یعتقد قدرته علی کل
هذا مبنی علی ان قوله افانت تسمع لانکار القدرة علی الاکراه او الاسماع علی معنی
افانت تقدر علی اکراه الناس افانت تقدر علی اسماع الصم لا لانکار نفس الاکراه والاسماع
کما هو المتبادر من ظاهر الآیه والا فلا تقریب لجعل تنفیه کالعدم والحق ان قوله انهم
یسمعون رحمه ربک للتخصیص وقوله افانت تسمع تتمه لانکار الحکم والفرق بین لان
النسم حاصل من الله فیمکن فیه التخصیص والاکراه والاسماع لیسا بموجودین اصلا فلا یمکن فیهما
التخصیص قوله واراد امنه تنویه حکم الانکار لم یقل الکار التنویه مع ان الظاهر هذا لان النفی
دخل علی کلام فیفید التنویه کما سبق تحقیقه فیجب لوجب جوز حمل قوله لو یطیعکم فی کثیر من
الامر علی الاستمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاکثار قوله فکانه بنی هذا علی مذهب النوم

واعتذر ايضا بانه اراد ان في الآية ما نبأ آخر سوى ما تقدم وبان قوله في القسم الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبار بن على السواء بل حق المعرف حمله على وجه يفيد الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص ورجوحا كما اشار اليه فيما يلحق قوله فعلم ان التنوير فيه ايذان الى ان شرط المعرف فيما يلي ايلاء المعرف به المزة ليس كما ينبغي قوله قل آلذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضان والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة وانا ثها اخرى واولادها ايا ما نارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان الحرم اما هذا او اما ذاك ولا وجه في شيء منها فلا وجه اصلا قوله لما كان ينبغي ان يكون ذلك الا والذي كان لفظ كان بصيغة الماضي فانه بان هذا منع الانكار التوبيخي في الماضي ولا شك ان قوله ولا ينبغي ان يكون منفي الانكار التوبيخي المستقبل كما يدل عليه قوله وذلك في المستقبل فينبغي منع الانكار التوبيخي في الحال مسكوتا عنه في الاعلى التفاتي على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله كان انه في الحال اذ في الماضي قوله افوق البدر يوضع على رماح مصراع لابي العلاء المعري تمامه ام الجوزاء تحت بدي وساد وبعدن فضت فخلت انا النجم دونها وسباق التنبع والجواد واطهر بني الشباب غزارة ولي فلبت بمنعه صوت استغاث قوله الاستفهام للتقرير وام منقطعة قرر اولا ادعاء وافتخارا ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول وقول الشاعر وهل يدخر الفرغام البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها بروحك والجوزاء دونك رامه عدو يغيب البدر عن تمامه تقول بطلبك العدو بالمضادة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبيل رامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانك قد جرحته فرتبته ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في غيبة اياك لغيبة البدر عند تمامه قوله والا فكل مصلح فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بقرينة على والاوبال فيه قبل كل مصلح فيه قوله من فرعون بفتح الميم فرتبع فرعون على انه مبتدأ ومن للاستفهام مبتدأ خبره او بالعكس على اختلاف الروايتين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب

العذاب بالشدة والفضاعة زاد هم تهويلا بقوله من فرعون اي هل يعرفون من هو في فرط عتوه وشكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله قوله انى لهم الذكرى الآية اول الآية فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى الآية روي انه حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملأ بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه على هيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخره واذنه ودبره ومعنى الآية والله اعلم كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوا من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر عن رسول الله صلعم من الآيات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا يخصر المتولات فيما ذكر بل قد يتولد اظهار معاند المخاطب كقوله ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تفخم الشان كقوله عم يتساءلون وغيره قوله عما فيه من الاستعلاء واما قوله حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فجاز عن ماذا تشيرون وقد قيل انه اخضع فنزل نفسه منزلة الادنى فيسبغي ان يزاد في التعريف قيدا آخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب فعل مدلول جوهر الصيغة التي وقع الطلب بها لم يرد شيء قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن الفعل اجاب الشارح عنه في التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتق منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كف عن المشتق منه حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس الكف بل المجموع كما مر تنظير قوله روبد بكرا حركت الدال للتقاء الساكنين ونصب المصادر وهو مصغر مأمور به لانه تصغير الترخيم من اراود وهو مصدر اراد ومعنى روبد عمرا اورد عمرا اي امهله وروبد قد يكون صفة نحو سار سيرا روبدا وقد يكون حالا نحو سار النوم روبدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهل لا غير قوله وتخصيص الفاعل غير المخاطب بهذا الاختصاص بحسب غلبة الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكره في الكشف قوله وفيه نظر لانا لا نسلم

آه عبارة الملخص هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الشارح ههنا
اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل انه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور
لانها تصح باد نى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها
حقيقة في غيرها ايضا قوله بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة المضارع والمضارع قد يقال الا
الشايع في مثل هذه الاضافة وهو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاتهام ووقوف النسرط
ووقوف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي
بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسميتها واما ونظيرها بحروف التنبيه اولى من
تسميتها بحروف الاستفتاح لانفتاح آيها صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف
اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الاداء
على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا قوله ويمكن ان يجاب بانا سلمنا انه فيه بحث
لان هذا في الحقيقة عدول عن استدلال السكاكي واستدلال بامر آخر فلا بد فع ما اورد على استدلاله
الا ان مثل هذا الجواب مقبول في صناعة المناظرة وسمي نقله قوله وقد يستعمل لغيره كالاباحة
عدم عد المصنف الندب من الاخبار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان
الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب واذا كان فحالفا لاكثر
الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا بد واعتراض الفاضل الخبشي على الشارح حيث
اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المصنف
على نفي اشتراكه لا يصير حجة عليه على ان السكاكي من علماء المعقول لا الاصول وكلام الشارح منسوق لبيان
اقوالهم قوله لانه ابلغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف مع الابلاغ قوله تخويفا تاتوا بسورة
من مثله صدر الآية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر
التعجيز لا الطلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور
لعبدنا لا للموصول في ما نزلنا لانه يفضي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة
الذوق اذ التعجيز انما يكون عن الماتي به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا بسورة
او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو

هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء الماتي به فاحتمال
عقلي لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له في استعمال البلغاء فلا اعتداد به قوله خاسئين في الصحيح
خسأت الكلب خسأ طردته ومنه سمي الكلب بفعله يتعدى ولا يتعدى قوله والتمني نحو قول امرئ
القيس عد التمني من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كالترجي على
ان الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب يرشد اليه انه قال ههنا فليس الغرض من
طلب الاخبار لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل الخبشي في الجواب من اعتبار امكان
المطلوب قوله من نابرح الجوى ولواعج الاشتياق ونبارح الشوق توجعه والجوى الحرقة
وشدة الوجد عن شوق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اي احرقه واوجعه جدا ويقال
هو لاعج لحرقة الفؤاد من الحب قوله حقه الغور والمراد من الغور وجوب تعجيل المامور به في
اول وقت الامكان ومن التراخي جواز تاخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى به لا يعتد به اولا فالمقابل
فالتقابل باعتبار القيدين جميعا قوله مع تراخي احدهما عن القيام لان الاضطجاع
متعقب بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن متعقبا لاحتمل هو التراخي ايضا كالقيام قوله والتكرار الفرق
بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تجتمع
والمنهي عنه بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات قوله وان
كان راجعا الى اتصال الوقوع فالانسب بالاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل
او الترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الوقوع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام انهما اذا
افادا الاستمرار فلا شبه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكاتبي في شرحه تامل قوله كف
النفس عن الفعل آه اذهبوا الى هذا لان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للمخاطب
فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار
تحصيله لكنه مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يشغل بالفعل او باعتبار ازالة ما كان
عليه بان يشتغل بضده استمرار قوله اللهم لا تشمت بي اعدائي آه الشماتة الفرح ببلية العدو
ويقال شمت به بالكسر يشمت شماتة وبات فلان بليلة الشوامت اي بليلة يشمت الشوامت

قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ايجاد الفعل الصادر منه تعالى
حدوث فعل مرة بعد اخرى فبينهما فرق ولهذا لم ينتظم هذا الاستعمال فيما عن الاستمرار السابق
ثم ان حمل الامر في الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم سلوك الاسلام
واما اذا اريد به طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب قوتها فالطلب حقيقة
والطلب لا ينفك عن سبب حامل اه ليست هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب
خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فيفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا التوجيه
يندفع اعتراض الفاضل الحشي فتامل قوله لان العلة الغائية اه فيه بحث لان العلة الغائية
وهما عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون لوجود ما معلول لان السبب الحامل نوعان احدهما
غاية تقصد حصولها نحو ضربته تاديبا وثانيهما ما هو سبب لوجود شيء نحو قعدت عن الحرب جبنا
قوله منهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه
مسببا عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوما منه نفسه بل مقدمة اجنبية وهي قوله لان العلة
الغائية اه لكن هذه المقدمة مشهورة فتقرر فكان ذكر الطلب فهم منه ذلك والمراد بالمسبب في
قوله ودل عليه ذكر المسبب هو الاثنا عشر المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه
الى الطلب قوله واما قوله قل لعبادي الذين الآية جواب سؤال مقدر وهو ان اقامة
الصلوة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الاوامر ينبغي ان يقيموا
لا يصلح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير
قل للذين آمنوا ليقيموا الصلوة ورد باضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء
وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو محمد بعد نفسك كل نفس اذا
ما خفت من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل في قوله لكن فيكون
بالنصب قوله عرض النزول قبل عرض محبة التزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث اذا قلت
لمن تراه لا تنزل الا تنزل فنصب خبرا امتنع ان يكون المطابق للاستفهام التصديق بحال نزول
صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه قوله
يجب ان يكون من جنسها الظاهر ان الجنسية تعم المجانسة في النفي والاثبات وفي خصوصية الفعل وان

وان خلاف الكسائي انما هو في وجوب الاول فتدبر صاحب الكشاف في قوله والتقوا فتنة
لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على كون لا تصيبن جواب الامر ان اصابتكم لا تصيبن
الظالمين خاصة فيه لف فلم يذهب القوم بل التقدير على الجوابية ان تتقوا بالا تصيب الظلم
خاصة وليس بمستقيم قوله فلا يحسن الا بالواو الحالية فتضمه بعض اصحاب الحواشي بقول الي
تمام احاولت ارشادي فتعلي مرشدي ام انهمت تأديبي فدهري مؤدبي وجوابه ان
مراد الشارح عدم حسن مثل قولك اضرب زيدا فهو خير لك على ان يكون الفاء تعليلا للمنفي
الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا ينقض
ذلك بقول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا لمقدر اي لحاجة الي ارشادك لان
عقلي مرشدي كما ذكروا مثله في قوله فمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من
يشاء حيث قالوا لا جدوى للحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا
وقد علل الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله ام اتخذوا من دون
الله اولياء فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله هو الولي لتعين المفتي
فلا يصح ان يعلل بما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة
الاسمية المذكور الخبر بالصفة المشبهة بمعونة المقام بشموله الماضي على ان القرينة قائمة بان
مصب الانكار نفس اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان فتدبر قوله واني الهمزة
للتقريب في نقل ابن الحباز عن شيخه انه للمتوسط واما الذي للقريب يا وهذا اوفق لاجماع
النحاة وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء قوله اسكان نعمان
الاراك البيت نعمان الاراك بفتح النون وادفي طريق الطايف يخرج الى عرفات و
الاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرايحة يتخذ منها السواك والربع المنزل قوله وانما
يا فقيل اه القول الاول قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها
في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح
ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع لوحي من حروف النداء مع
انه معنى ظاهر يمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظا

قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه كخصوص الروائح والطعوم التي اكتفى في
التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله امالاستعطاف الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة
الدعوى نحو يا الله هذا كلام صاحب الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه
يا قريبا غير بعيد ويا قائما دائما من هو اقرب اليه من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور
فالظاهر ههنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه قوله لكن لحوقه في محل النصب على الحال رد
على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف اي مرادا وبالعكس اي المراد ايها الرجل
قوله اقرى الناس اي اكثرهم قرى وهو الضيافة قوله انا معاشر الانبياء اشارة الى
قوله ع انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام اوالى قوله ع نحن معاشر الانبياء لا نورث
ما تركناه صدقة قوله بكشف الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض
كالدخان تعول منه اضبي يعني صاد قوله قال ابن الحاجب الموقوف ليس منقولا اه قال الفاضل الرضي
الاولى ان يقول الجميع منقول عن النداء وانتصابه بانتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى
واحدا ثم تنقل لكن جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه
لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام قوله في قوله انا بني نهشل
البيت لمشاحة بن حرى النهشلي من قصيدة اولها • انا محتوك يا بلعي فجبتنا • وان سعيت كرام
الناس فاسعينا • وان دعوت الى جلى ومكرمة • يوما سراة الناس فادعينا • انا بني نهشل لا ندعى
لاب • عنه ولا هو بالابناء نشرينا • تعول انا سلمونى عليك ايتها المرأة فعاملينا بمثله واحدة
الكلام واقتهم فاجربهم فانا منهم وجلى نابت الاصل وسراه كل شئ طهر ووسط الجمع
سراة وسراة الناس خيارهم وادعى فلان عن بني فلان اي عدل نسبه عنهم وادعى فيهم اذا
انتسب اليهم والنشر آء بجئ بفتح البيع وبمنع النشر آء فهو من الاضداد والمراد ههنا البيع قوله
وما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله من ام الفواق ومنها التعجب نحو يا للماء آه قد تنور
في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث به والمتعجب منه المناسب معنا ما وهو اختصاص
لمعنا هما بمعنى ان المستغاث به والمتعجب منه خصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاختصاص
لتعديته ادعو المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء الدائم معه عند المبرد

عند المبرد حتما ان يكون مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له
او قد بقي حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو يا للمظلوم بكسر اللام الزائدة على المظهر ليشبه
عليها وان كان اصلها هو على حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا واتمام بالكسر لان المدعو منادى وافق
موضع الضمير فلبنهم قوله يا ناقتي جدي البيت لابي العلاء من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرائني
عند كونه ببغداد ومطلعها لا وضع للرحل الا بعد انضاء • فكيف شاهت ما حفائي وازماعي
الانضاء السير السريع فكيف شاهت خطاب لناقته شكى من فتورها والاحفاء بالجاء المهملة والنون
من الحفى مقصورا الحال الذي رقت قدمه وحافره من كثرة المشي وهو حف بين الحفاء والحفاء غير
والازماع على الشئ العزم عليه وجدي لورمن الجد والاناة على وزن القناة التؤدة والالاس جمع
حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو بالنسع ايضا للتصدير
اي الحزام في صدر البعير قوله كقوله فيا قبر معن آه قد سبق في اوائل احوال المسند شرح هذا البيت مع
عدة من ابيات القصيدة فلا حاجة الى الاعادة قوله وكقوله يا عين بكي عند كل صباح تمامه جودي
بادبعة على الجراح وبعده قد كنت لي جبلا الوذ بظله • فتركتني اضحى بارد صاحي قوله يا عين
بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يجوز في النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه
وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره الرازي وفي قوله بكي اما بمعنى اكثري البكاء واما بمعنى كرري
فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجئ لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه اجمل
مبدأ نهار كل كذلك ولان هذا الوقت كان وقت بكائه بالاعذار وبين الغارات على المتاوين
قوله جودي بادبعة اي بادبعة قبائل الراس وجوانبه والدمع يخرج من الشؤون وهي موصل قبائل الرأس
وملتقاها جمع شأن اي جودي بدمعك كله وقوله فتركت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح
عاعادتهم في خطاب المولى والاجود الاجلس قال الصاحبي البارز قوله اي بنسب اليه الكذب اشارة
الى ان الكذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله فالخبر في هذه الصور مجاز
علاقته الاول اليه فانك في قولك وعدك الله مثلا استعملت اللفظ الدال على الحصول قطعا فيما
سيحصل في المستقبل كما في قوله ارانا عصر خيرا قوله ويحتمل ان يجعل كناية في البعض قيل
كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من الموانع في المستقبل لازم لطلبه فتعبير باللازم

عن الملزوم كما هو طريق الكناية وانت خبير بان طريق الكناية تغير الانتقال من اللازم الى الملزوم
مذهب السكاكي واما عند المصنف فالكناية انتقال من الملزوم الى اللازم كالمجاز والفرق يتحقق بالقرينة
المانعة عن ارادة الموضوع له في المجاز دونها ففي اختصاص الكناية بالبعض تأمل قوله وتحو ذلك
من الاعتبارات كان يقصد في قولك فتى لمة للتقوي بدل قولك اللهم وفقه للتقوي الاحتراز عن نسبة
المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه بالتقوي بالنظر الى اللفظ واوهام السوفسطي في قوله كقولك لمعطاء زيد
مقام يسعطيه الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتأمل في الاعتبارات قوله الا انشائيا كالخبر في كثير فاذكر قيل
انما قال في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احواله فان مسند الانشاء مثلا لا يكون الا فعلا بخلاف
مسند الخبر اذ قد يكون جملة وهذا انما يتم في مسند الامر والنهي واما المسند في التمني مثلا فقد يكون جملة
لانه الاصل والوصل طارئ عليه ولان مدار الفصل على
المجهين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهو التوسط ولا يقدح في المدارية
التخلف على سبيل الندرة او لقلة كالوصل لدفع الايهام ومع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط
قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي قيل ظاهره يخالف ما ذكر ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن
كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يتسمح بتخصيص
الكلام بالمعنى الخاص عما ذكر بخيل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام كما هو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول
صاحب المفصل وسمي الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم اراد بالاسناد الاصلي ما لا يكون للمسند
فرع اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يجعل لمشابهة الفعل باعتبار انه يتقدر بان مع الفعل ولهذا لا يتقدم
معموله عليه ولا يجعل المصدر الموصوف والموصوف والمقترن بالحال والمعرف باللام على الاكثر كما فصل في
شرح اللب للسيد وكذا اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا لمشابهتهما الفعل ولهذا اشترط
اقترانهما بالحال او الاستقبال ليتم مشابهتهما له وكذا اخرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل
لمشابهتها اسم الفاعل الجاري على الفعل قوله او المصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما فوجه
ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت ببيان الاسناد الاصلي من عدم
استتمام ما عليه فلا يرد ما يرد ان زيدا قائم ابوه لان اسناد الصفة فيه باعتبار تاويلها بالفعل قوله فانه
اذا قصد تشريكه آه واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر

كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما قوله الا وهي واقعة موقع المفرد التي هي واقعة موقعها
يكون الاصل في وقوع المفرد فيه وان لم يكن من الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة
خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية عن الضمير كقولك اتبنك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل
في كل من الخبر والحال الافراد قوله منبه لا بالواو ونحوها كالواو وفيما يكون مدلوله الجمع المطلق
كالواو والحاصل انه يغني الواو او اتوصله وثم الدخلة على الجملة كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام الرازي
وغيرها من حروف العطف المنسلخة عن معنى المشتركة في مجرد التشريك فيجاز افتسط بهذا ما اورد البعض بعد
هذا فاسد قوله لما بين الكتابة والشيء من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التأليف كما ذكرنا
في اوايل الكتاب قوله لان لكل من الاو وثم وحتى بشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما ينبغي قول السكاكي
في بحث العطف لا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى الى الحال
حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الآن في التفصيل الآتي بان حتى لا تقع في عطف الجمل الا ان يجعل على احد
القولين لكن المختار على ما قبل ما ذكر في التفصيل لان شرط العطف المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل قوله
بخلاف الواو آه حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك
المعنى مهما من المحل فحصوصا يشتمل ذلك البين على قابلية العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها
على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى ان المعنى على
احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل المشاركة في التحقق حالا يحصى واكثرها غير متناسبة
بحيث اذا تعاطف عدت من قبيل النزل واودعت كتب الضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية
جامعة قوله وهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر آه الصبر بكسر الباء هو الدواء
المعروف ولا يمكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب لرفع مرارة النوى
فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين خلو النوى مرة فبينهما مقابلة
ولا يخفى انه تعسف والاذب ان يقال الجامعة ههنا يجوز ان تكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان
في خياله هذان الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة الشعراء من شعر آه الوجه
الانصاف وهو الانتقال مما بدى منه الكلام من تشبيه وغيره الى المقصود الغير المدح بلا ملابسة كما ان عادة
مناقضيها التحقق وهو الانتقال مع رعاية الملابسة كما يجيء في البيت الثاني من شعر ابي تمام لما اراد اختيار

الطريقة عطف كرم ابي الحسين على ارادة النوى لتغاير نهما في خيال قوله زعمت هواك عفا الغداة
آه هواك وعفا منعول لزعمت والغداة ظرف لعفا اى اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير
عفا للديار وهو حال من طلام قدم عليه على نمط موحشا طلل قديم وطلال فاعل عفا كما في اللوى و
اسم موضع والبانية بمعنى فرسوم عطف على طلال والمراد من الطريقة لاعذت اى صارت وقوله على
الف اى مألوف متعلق بحوم اى يطوف ويدور وهو خبر عذت قوله لانه بيان لانا مكم اراد بالبيان
المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انا نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف
او على البدل كما فعله الفاضل الخبيصي اما على الاول فظاهر واما على الاخيرين فلما سبق في احوال المسند اليه من
منه فظهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه وان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وهذا انما يكون
بعد الابهام ولا ابهام في انا مكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال ان
يتوهم ان معناه انا مكم ظاهرا كما ذكر مثل ذلك في قوله انا الا بعد العاد قوم هود قوله على معنى
عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالدفع توهم الامر
من الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضمون الجملتين في التحقق كحسن الاولى تقو
للدلالة المقابلة بالوضعية اذ بدون العطف يوجب الدلالة على تحقق مضمونها عقلا وان لم يتبين
القصد الى بيانه واو واما واما آه لا فرق بين او و اما بحسب اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل
ما عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاغراضها بين العامل والمعمول
وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها
غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الاكثر على انها
عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني اما زيد واما عمرو هو مجموع واما حيث
قال لا يبعد ان يكون صوت الحرف مستقلا حرفا في موضع وبعض حرف في آخر كما في ايا وزعم
بعضهم ان اما عاطفة الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما او عطف الحرف على الحرف
غريب والفرق بين او وام فهو ان وضع ام للعلم بأحد الامرين واو ليست كذلك فانك في ازيد
عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين وقد يكون الجواب بالتعيين ولا يتقيم
فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما عنده ام لا ولذا كان جوابه بنعم او لا متعينا

مستقيما قوله مائة الفا ويزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء ان او بمعنى بل كما
ذكر الشارح ومال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اذا
رآهم الرائي يخبر ان يقول هم مائة الفا ويقول هم اكثر وردّه ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين
شيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ يحصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عدوهم
في نفس الامر شيئا من العددين المذكورين بل يكون عددا اكثر اجد الحيث اذا رآهم الرائي كان له
ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما او المقصود
بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص واما المباينة قوله وحكم لكن قد عرفت فيما سبق
انه في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يقصد كون المذكور بعد بل الخ قال الفاضل بعد ذكر
هذا الكلام وقد يجيء الفاء والعاطفة للقصد بمعنى الى على ما حكاه الزجاج من ان يقول القوم مطرنا
ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية قوله نحو ونادى نوح ربه فقال
وفي الآية وجه آخر وهو ان ازيد بالنداء ارادة النداء قوله فجاءوها بأسنا بياتا او هم قائلون
بيانا حال والبيات مصدر البيتوتة وقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال بات يبيت
فيلا وقيلولة وجملة الجملة ايضا حال معطوفة على بيانا كانه قيل فجاءها بأسنا
بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة فيكون نزول العذاب
اشد واقطع قوله فان الاخضر اريد به عقيب نزول المطر فان قلت الاخضر لا يشترط
عقيب نزول المطر قلت ذكر الشارح في بحث الاستعارة ان الماء موضوع لما يعد في العادة
مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر الزمان والعادة تقتضي اعتبار
المهلة وقد يكون بالعكس والآية من قبيل الخ قوله ثم انشأناه خلقا آخر المراد بالخلق الآخر
نفخ الروح في الجسم فكانه بمجموعهما هذا الظهور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتعددة
قوله وبخ ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على ان المعنى
حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة خلق
السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه
والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى النسوية

وتقديم الصلة للاهتمام وهذا تخصيص من غير مخصص لتمامي التقدير على كل من الوجهين
وبالجملة انما لم يحمل على التراخي لعدم طباقة المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه بالجد امر
مستمر يوجد قبل المعطوف وبعد ومعه فحلب المعطوف ههنا منزاحيا بالزمان عن المعطوف
عليه النية ولو سلم فلا مانع معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح
وهذا مما لا حاجة اليه قوله فلا اقتحم الآية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضي الا مكررة
نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فلا
للتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بان لا ههنا مكررة
تقديرا لانه قال ولم يحثه على رد رقبة او اطعام ذي مسغبة ففسره بفك
الرقبة وبالاطعام فلم يقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد التنزيل
بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا ينبغي عمل
صالح الا به قوله لمجرد الترتيب الى بيان الترتيب الرتبي بين المعطوف والمعطوف عليه بان
يكون احدهما مقدما على الآخر في الرتبة ومثل له بمثالين ليعلم ان التدرج اي الدخول في
درج الارتقاء لها من الاعلى الى الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه مقدم على سيادة ابيه
وسيادة ابيه مقدم على سيادة جده او بالعكس كما في الآية فانه اذا قيل وما ادريك فهم منه
اعتبار واهتمام واذا قيل فانيا ما ادريك فهم منه زيادة اعتبار فافهم من التعجيب و
التعظيم ما ذكر اولا مؤخرا في الرتبة والاعتبار عما فهم ما ذكرنا فتبصر قوله ان من
سادتهم سادا بوه البيت اجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الترتب
في السببية بان يدعى ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الام كما
قال ابن الرومي • قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان • كم من
اب قد علا بابن ذي حسب • كما علا برسول الله عدنان • واقول هذا الجواب لابن عصفور
نقله عنه ابن هشام في مغني اللبيب وردوه اعليه بان قول الشاعر قبل ذلك تضرع بانتج
هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد الجد
كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك تضرع بان سودد الجد متقدم على

على سودد الاب وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جد فوقت
عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جد وجب ان
يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبتدأ لنيابة الفاعل حال كونه فاعلا والجد
لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامع الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية
وقد يجاب عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب حاصلة عن سيادة الابن باعتبار
حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون في قول
الشاعر قبل ذلك مخالفا للمغني الذي قاله ابن عصفور فتأمل قوله وهذا انما يظهر آه فيه
نظر لان مجرد الاشتراك قد يتحقق فيما لا يكون له حكم اعرابي كما اذا عطف شيء على خبر آن الشرط في
مثل واذا الجاسوس الحبس يدعى جندب فانه يفيد تشريك الحال الاول في الجزائية مع ان الجزاء لا محل
له من الاعراب قوله احتمل ان يكون قوله الآه قبل هذا انما يكون اذا كانت الجملة الاولى
لازمة للثانية اولم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في
قولنا لا آله الا الله محمد رسول الله وقد يحال المراد بالابطال ليس الا جملة في حكم المسكوت عنه و
التلازم لا ينافيه قوله تشكب فيه العبرات كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يوجد الطالب
يبكي لعجزه قوله وهوان خذلهم آه خذله خذلانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه
مختبلا اي خلهم عما خذلانا والتسويل التزيين بما سولت له نفسه امرا اي زينته له ومستردجا
حال من ضمير الفاعل في خذلهم بمعنى درجة الى كذا واسترجه اي ادناه منه على التدريج و
في الكلام ايماء الى ان حقيقة الاسترجاء لا تتصور منه تعالى لانه عيب وجهل قوله وبعد تسليم
ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها
هو الجزاء وجوز كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافة كمتى فيصح ان يجعل شرطها فيها كما عمل في
متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا خلوت قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة
الى ما بعدها ومعمولة القرآن فيكون الحصر مستفادا من التقديم وصح وان جعلت شرطية
معمولة للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك
ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عوضا عن التعليق في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول

الجزآء وحق المعمول التأخر وهذا لا ينافي الزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان
جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه الجمع كان التعليق مستفادا بافادته اذ ليس اذ خارج
معمولة للجزآء مقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزآء فيها قوله ولو سلم آه ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص فلا نسلم ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على مفيد آه
قوله اذ الشرطية آه هذا اشارة الى دفع ما ذكر اولا وقوله ولا شك آه اشارة الى دفع
ما ذكر ثانيا وقوله ثم القيد انما ان الى دفع ما ذكر ثالثا قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم
الشرط بناء كون اذا للشرط لا بصرفا بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع
من العطف اما قوله فيما سبق للاقرب من تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون الظرف زوائد قوله نعم انه ليس بقطعي وسبق منا في اوائل
الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من
شيئ الآية ان التعرض كلية لحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ اثبت
القول بذلك في دلائل الاعجاز قوله فهو معارض بين قبيل هما ضرب ثالث وهو ان يكون الاول
موقوفا على الثاني بحيث ان عاد ابى من التعرض صليت وتوضأت ووقوع مثله في كلام البلغاء
ممنوع قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان
الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشئ مقيد بذلك الشئ فيلزم ان يتقيد الله يستهزئ آه المقيد بالقول
المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله قوله لاعلى اخبارهم عن انفسهم بانهم مستهزئون
بدليل انهم آه فيه بحث لانا لا نم ان الجزآء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم
الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكر صاحب الكشاف في
جدوى التأكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو راج عنهم ومتقبل منهم
فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزآء يترتب على هذا المذكور فانى ترى الشيخ انه لو عطف
الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الذي لتوهم ترتب الجزآء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم
فتصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر قاصر غافل عن قاعدة التأكيد

التأكيد فانا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على سبيل الوجوب فلا وجه
اشرنا اليه قوله فان بينهما كمال الانقطاع بلا ابهام آه فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار
الابهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه هو العطف ايضا
فلم اعتبر ولم ينوض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سئلت هل تشرب فمر فقلت لا
تركت شربه تأكيد النفي السابق ولعم ثبوت بالواو ولتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك
لا واتدك الله ويمكن ان يجاب بانه لم يعتبر ههنا دفع الابهام كما اعتبر في حال الانقطاع اذ لا
يتصور عطف احد المتحدين على الآخر حتى يعطف لدفع الابهام فليتأمل قوله اما الاول و
الثالث فلعدم المناسبة اي مع عدم الابهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة
ايضا موجود في الخامس مع وجوب الفصل قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط
فيه بحث وهو ان هذا المنع مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح اولا يحسن العطف التفسيري
بالواو في المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند البلغاء وشبوهه في
عبارات المصنفين لا في كلامهم قوله فكل صنف اوئ يجري بمقداره اذ خال الكل عن الحتف
انما هو باعتبار الاسباب مع كونه بالمرض وبالسيف والرمح وغيرها والا فالحتف لغة واحد
وانما لم يقل فحتف كل اوئ مع مجاراة الوزن لان ما ذكر هو المناسب لمقام الحرب حيث
يأتي فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح فان
موت كل نفس يجري بمقدار الله الخ لا يلايم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد
الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني اوئ كما اعتبر صريحا في
المضاف ابتداء وهو الحتف لان المنع عام دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تبين
فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما لم ينوض في بيان حاصل المعنى للعموم
المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح بلايم غرض الشاعر جدا قوله اي حسبها بالرسا
المرساة آلة الارساء وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية
لنكر قوله والضمير للحرب فانها مؤنث سماعي يقال وقعت بينهم حرب عظيم قال الخليل تصغير
حرب بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد يذكر وقبل الضمير للكتيبة وهي الجيش

قوله وقبل للسفينة والمغنى قال مقدم الغوم للملاحين ارسوا اى اسفنة ولا تجروها لكى نعالجها ونأخذ ما فيها وما فيها من الاموال والوجه ما ذكرنا اولا وهو الاصح
الى الحرب لان المصراع بلا عمد شديد ملائمة واما على القولين الاخيرين فيحتاج الى تكلف وهو ان
يقال انهم عجلوا النخوج من السفينة طوفهم من الغرق والهلاك فلم يتيمموا ولم يتوقفوا المغنى
السفينة ولا الاشتغال بشرب الخمر قوله لان الغرض تعليل الاخر آه فيه بحث لان المراد انه
ليست علة خارجية للامر بالارساء بل غاية له والجزم ايضا بتعيد هذا المغنى اعنى كون الكفاية
للاول والاول علة خارجية للثانى الا يرى ان الاكلام علة خارجية لدخول الخلية والدخول غاية
له فالاولى ان يقال لو حرم لكان على التعيين اى ان يتيمموا بزوالها والمراد ليس الا التيمم اى
اقيموا السفينة اليه يحصل هذا الفهم فليتأمل قوله قلت لما ذكرانه قد يكون آه قال ابن هشام
فى المغنى لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما فى كلام
الحاكى فلانه جزء من المحكى اذ المحكى انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكى لا جزؤه واما فى كلام المحكى
عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لو لا عد المص فيما يأتى قوله انا محكم
حاله محل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح فى هذا المقام وانه اعلم ليس الا ان يقال
ههنا اوان الاول كمال الانقطاع والثانى وجوب الفصل عند فيما له محل من الاعراب
والمص مثل للاخر الاقل ولم يتعرض للثانى اصلا اذ لم يورد فى المثال الا المعراع وليس فيه
الفصل فيما لا محل له لكمال الانقطاع فقول الفاضل الخشنى فى آخر هذا البحث فترك العطف
لهذه العلة لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس فى كلامه ما يعين قطعا
بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما له
محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى آه
فتحقيق منه لوجه الفصل فى الحكى لا توضيح لمثال المص فراجعه وسيأتى كلام آخر ينادى
عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل
نعم يرد على هذا التقدير اعتراضه الثالث فتدبر قوله اولانه لا جامع بينهما هذا على تقدير
انفاق الجملتين فى الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على

على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا اجتمعا مع
عدم الجامع لم يعتد به ولا يحال اجتمع هناك للانقطاع سببان كذا فى شرح التلخيص للمفتاح
قوله اما كمال الاتصال فلكونه الثانية آه قال بعض اصحاب الحواشى ذكر صاحب الكشاف
ان توسيط حرف العطف بين الجملتين فى قوله انه فكر وقدر الى قوله ان هذا الا سحر
يؤثر مبنى على ان الجملة الثانية جرت من الاولى مجرى التاكيد من المؤكد وهذا بظاهره منقوض
بما نحن فيه لان كون الثانية بمنزلة التاكيد للاولى من اسباب الفصل وقد جعلها هناك من
اسباب الوصل هذا كلام ولا يخفى انه خطأ فى النقل لا ادرى كيف وقع فيه انما عبارة الكشاف
فى قوله ان هذا الا سحر يؤثر ان هذا الا قول البشر هكذا فان قلت لم لم يوسط حرف العطف
بين الجملتين قلت لان الاخرى جرت من الاولى مجرى التوكيد من المؤكد وهذا عين ما نحن فيه
قوله مؤكدة للاولى ومبدلا عنها او مبينا لها قبل يرد عليه كل واحد من هذه الامور ما يفيد
ذلك الواحد كما يظهر من التتبع فى موضع كل منها لا معناه الاصطلاحى لان كل واحد منها من
التوابع والتابع هو الثانى باعراب سابقه فلا بد ان يكون للمتبوع اعراب لفظى او تقديرى او
محلى مع ان الكلام يشمل الجمل التى لا محل لها منه ولكن ان تنزل المراد من قولهم هو الثانى باعراب
سابقه كونه كذلك فيما لسابقه اعراب او انه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف
الظاهر والحق ان كون التوابع ما يتلو السابق فى احوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك
بناء على الغالب صرح به فى اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدمامينى صرح فى شرحه للمغنى بان قوله
امدكم بانعام وبنين بدل اضطرابى من قوله امدكم بما تعلمون مع انه لا محل لها من
الاعراب كما خفقه قوله واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان آه واما عن التاكيد وعن
البدل فيتميز بان المقصود من التاكيد التقرير ورفع توهم غلط ونحوه ومن البدل توفية
المراد كما سيأتى وكلاهما منتف فى النعت وهو ظاهر قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل قال الفاضل الخشنى اى كون التابع دالا
على بعض احوال المتبوع مما لا تحقق فى الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث
هى لا تصلح لذلك هذا كلام والمتبادر من عبارته ان ضمير به راجع الى كون التابع والا فى محل الكلام

ان الجملة الثانية لا يجري النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على بعض
احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه
اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا
او عطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على
نفس المتبوع وهكذا القول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معتبرا
عنه بمجرد لفظها على قياس ما قبل الفعل الاخبار عنه ولزومهما ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل
على عدم جواز كون الجملة صفة للمعرفة ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز
توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضميره راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى
لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى
فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشئ عليه ويورد عليه ايضا
الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكره في شرح الفوائد الغيائية وذكر الشريف
ايضا في حواشي المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا او منهوما مستقلا ملحوظا في نفسه
والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد تحقق ان ليس المراد
بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا
مانع في ان يصور الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة حسب اقتضاء آيات منشائها
اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة الاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا
وقد كرر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع
من اللطيف في ذلك قوله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك
كريم مشاكل لقوله ما هذا بشرا ودخل في حكمه مثل شئ او جه وجهان هو فيها شبيه بالتاكيد ووجه
هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبيه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه
بالصفة فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر
ولا يدخل في جنس آخر واذا كان الاول كذلك كان اثباته ملكا نثبتا وتعيينا لذلك الجنس الذي
اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة

جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا يسوغ لا يعطف
عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات وايده بنقل عن ابن
مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه قوله ان يكون آلم جملة مستقلا او طائفة من حروف المعجم مستقلة
الاول على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القرآن والثاني ان يقدر بالمؤلف من هذه
الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون آلم طائفة من حروف المعجم مستقلا لا يجامل كونه جملة
مستقلة اذ على كل من التقديرين انما مبتدا محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول آلم هذه
وعلى الثاني هذه آلم ثم المعجم اسم مفعول صفة لمحذوف اي حروف الحظ الذي وقع عليه الاعجام
وهو النقط ومصدر كالاعجام وعليها فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب و
جوز الشارح في شرح ان يكون معنى الاعجام ازالة اللجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل
كون الهمزة للسلب متعينا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وههنا وجه اخر خارج عن المقصود
مثل ان يكون لا ريب في خبر آلم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في
الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله وانه الذي يسنأهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا
ولا يقال يستأهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس
قوله وما يرمى جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اخذ بغير تقدير وموزونة
بالكمية فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتبقط ونصبه على المصدر
اي يرمى رميا جزافا رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه وان نفه الوزان مصدر قولك
وازن الشئ الشئ اذا ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى
الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كان مساويا بالمرتبة لشئ آخر في امر من الامور وهو المراد
ههنا قوله اي هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدا محذوف وانما لم تجعله مبتدا محذوف
الخبر عما تقدم فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة قوله فوزانه وزان زيد قائم اعترض
عليه الفاضل الختني بان الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التاكيد بذلك
الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن يتبين منه وجه عدم العطف في قوله فسجد الملائكة كلهم
اجمعون مع اتحادهم وجميعهم في التاكيد بهم فتامل قوله ولكن ذكر الشيخ يعني ان

الجزاف بالكسر مصدر

كلام الشيخ يدل على ان لا ريب بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المص ومن تبعه
من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي قوله اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون اه
قال في شرح الفوائد الغياثية وفي كون الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد
بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك لحكم اي كون المبدل منه في حكم
المطروح في المفردات والتوابع لحقيقة بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه قوله
لانه لا يتميز عن التاكيد اه واما عن عطف البيان فيتميز بان البدل لتوفية تمام المراد وعطف
البيان للايضاح وازالة الخفاء قوله وهذا اما لا خفاء له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من
الاعراب اي التميز لمجموع الامرين المذكورين لا يجري في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب
فانه لا يجري فيه التميز بشيء منهما وقد اشار الفاضل المحقق فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام
يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الكل مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كانت
ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربة اخوك ضربه زيد شرفا للمقصد المنسبة
لتتم معنى بدل الكل من الكل بلاغة هذا وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة
من الجملة بدل الكل من الكل صحة نظرا عن التاكيد بالاعتبار الثاني حيث قال فعنى نحو قولنا قمنا
بالاسود بن فصفنا بالمادة والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة لها كانت
الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية
لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو امتدكم آه قال قلت
الكلام في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وقوله امتدكم بما تعلمون في محل النصب لان اول الآية
واتقوا الذي امتدكم بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا
محالة محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف رحمه الله في
اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل لها
كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتاب المغني قوله فدلالته عليه بالالتزام دون
المطابقة قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب و
الارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي

ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة
كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة
عدم الفعل وايا ما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لانفسه اللهم الا ان يقال مراده ان
ذلك مبني على مذهب من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير وارادته منه لا بين الطلب والارادة
مطلقا في اصل كلامه ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادته منه يقول طلب الكف منه الغير
كراهة الفعل منه فتأمل قوله والتاكيد بالنون دال على كمال المعنى فيه بحث لان هذا
شرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لاصل
الدلالة اعني ان يكون لاستفادة الكمال فح لا يتمش من النون والمفهوم من قول المص
او في بنادية المراد دلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد ان يكون سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر
ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه او في لا وجه اصل الدلالة اللهم ان يقال مراد الشارح من الكمال
في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته
على الكمال البالغ عين وجه كونه او في بنادية اصل الكمال فيتجه مودى الكلامين تدبر قوله
وقريب من هذا ما يقال انه لا يخفى ان التاكيد والمطابقة في هذا الوجه القريب كون وجه اللفظ او في
بنادية المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب لغرض المص وتقديره ثم انه ذكر بين الفاضل المحشي
وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصدا او صريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا
وان لم يصل الى حد الحقيقة آه لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ
في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة
ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا ينحصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع له قصدا وصريحا
اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح فيقرب مما ذكر الشارح لان المجاز المشهور
والمجاز مع كمال وضوح القرينة قريبان من الحقيقة قوله ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء
يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا
يرد ما اورده البعض من ان من تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه
عقلا لان هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه اما هو دلالة الجزء على اظهار

الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق واضح
واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحيا
بل يتوقف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا اظاهر ثم ان قوله وهو اظهار كراهة
اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اي وهو كمال اظهار آه وفيه
ان السوق لا يلائمه فتأمل قوله وزان احسنها في اعجبني الدار احسنها ابن يدانه في حكم بدل الكل
وهذا اظاهر على توجيه المص واما على قول من يقول الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضده بالمعنى
المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل قوله لان عدم الانتقال مغاير للزوال ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فتنزل منزلتها فلا يرد ان
المغايرة بحسب المفهوم لا تأبى كون الثاني بدل الكل من الكل بل هي شرط قوله لكنها كغير الوافية
لم يورد لغير الوافية مثالا ومثاله قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ائذا متنا وكنا
ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون فان الكلام الاول غير وافٍ بالمقصود قوله من النصوص لانه دال
بالقرينة المتأخرة للغية اعني قوله والا فكن في السر والجهر سلما قوله فوسوس اليه الشيطان
عدي الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانتهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد بادعاء ان
ان الاكل منها سبب لطلب الخلود والاكل ومعنى ملك لا يبلى او يطرق اليه نقص فضلا عن الزوال
قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فصنعه على ما ذكره العلامة في الفايق ان اعرابيا اتى عمر بن
الخطاب رضي فقال ان اهلي يعيدون اني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحملته فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيرا ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضي
مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
وفي بعض الروايات ما ان بها مكان ما مسها الا بر جراحة الظهر والعجف الهزال والنقبة
بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة قوله لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل
آه فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم عليه السلام مبنيا بقول مخصوص وهو الفعل المقيد

المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل
فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لآدم عام ايضا
فتأمل قوله يسومونكم سوء العذاب يقال سامه خسفا اي اولاه اياه واورده عليه
قوله فحيث طرح الواو آه هذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الآية الاولى بترك
الواو والثانية باير ادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه قدمه في سورة ابراهيم قوله
وذكرهم بايام الله اي بنعائه وبلائه كما قيل فتناسب العطف على سوم العذاب الدال على انه
نوع آخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشير اليها بقوله وذكرهم بايام الله ولا يرد
السابق في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان آية البقرة من كلامه لهم فلم يعد
المحن وآية ابراهيم من كلام موسى فعددها ويحتمل انه لما تقدم ههنا ذكر النعم جعل يذكرون
بيانا يسومون وفي ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله اذكروا نعمة الله
عليكم فتأمل قوله فانه بين عذاب اليوم الكبير آه وفي الآية وجه آخر وهو جعل اللام
للوقت والمعنى يسومونكم صفة للعذاب اي كائنا في اليوم بتقدير العايد اي فيه وقد سبق منا في بحث الحمد تفصيل القول في حذف العايد المجرور
فليتذكر قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشمل ما مانع من العطف بينغي ان يزاد
ويقال مع المغايرة الكلية والا فما لم مانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا
ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم اولان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد
باسم المطلق قوله اراها في الضلال تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل مجهول من اري
يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ولكن ان راى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا
اري يصير متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون منه زيد اري خالدا عمرا فاضلا ان زيدا جعل
خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمرا فاضلا فهم كما ترى استعملوا
اري بمعنى لازمه هذا ايهام على اوهامهم ههنا وههنا ذهب من العشق وغيره قوله
فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا ايضا ناقض ما ذكر سابقا عند ذكر الاقسام
الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك يصرح بان الجملتين في شبه كمال
الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكر ههنا صريح في خلافه نعم قال هناك اما في الاول فلعدم

المناسبة واما في الثالث فلمشابهته للاول في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد
هذا الاحتمال مراده هنا كما بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع
عدم المناسبة او كون العطف موهما لما يؤدي الى المحال المعنى قلت المانع موجود في الثاني
والرابع ايضا فلا وجه لجعلها قسيما للاول والثالث قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله
ابغي فيبحث لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لابغي وبيانا
له او بدلا منه نفي كل من الفصل والوصل ابهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام
الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور
بالتامل في السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة بشانها واما عند
الوصل فالعبرة بالتفطن والعطف على القريب كما نص عليه النحاة واحتمال خلاف المقصود
في العطف اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين
امتناع عطفه آه وجه الفاضل المحشي زعم السكاكي وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان الكلام
آل آخرا الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على ما قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك
التقييد جاز اعتبار العطف على الجزء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوف وبين في التقييد
السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون الاشتراك
في التقييد وهو الخلو وظهور ما في قوله اذا خلوا الى شياطينهم عند ولا يستهزئون
وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عند الاحتياط فلا يدل ما ذكر على
وجوب الفصل قوله لانا نقول الاول مم فان عطف الشرطية آه قيل رعاية المناسبة
واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ولا عكسه لعدم المناسبة
بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية
ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة
بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بهما واما ما اورده من المثالين فلا يدل على
مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرطية خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية
واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستهزئون على لا يستأخرون مع ان اعتبار اشتراك القيد

القيد اعني اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
لا يستطيعون تغييره على نمط قوله ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم
كلمة فارد على سواد ولا بياض قوله بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة
فان قلت لا تقريب لهذا الاستدلال فانا نشعر بوجود المانع بين جملة الله يستهزئ بهم
وبين جملة قالوا انا معكم والشاعي انما منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين
الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيها جامع فيها فافهم قوله
فلكونهما جوابا للسوال اقتضتا الاولى صرح الشيخ في دلايل الاعجاز بوجوب القطع في مثل
القصور وهو المفهوم من شروح المفتاح واما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول
السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط
اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلاما شخصين فلا
مجال للعطف اذ لا وجه لعطف الثنائين ههنا وربما يقال لو جيء بالواو لتوهم انه من جملة
السوال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية فان
صدر الآية وهو قوله ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا
اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم متضمن لسوال وقع قوله وما كان استغفار
ابراهيم الآية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال
وقد يجاب بان المعتبر في صون الاستيناف التردد في حال المسؤل عنه بان يعلم كذا ام لا والغرض
من السوال المعتبر في الآية الكريمة ونظائرها النفي فليس من صور الاستيناف
والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجمل فيعتبر مجال الاتصال الموجب للفصل
وفي الثاني دفع ما اورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السوال والجواب في طرف
وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من آخر وفيه ان علة
القطع وهي الوجوه الثلثة التي ذكرتم فيما سبق جارية في هذا الصون فالوجه فيها ايضا
القطع اللهم الا ان يقال لم يتبادر السوال في الآية الكريمة لبعد حضوره في الاذهان و
غناء الجواب عن البيان وحينئذ لم يعتبر الاتصال من الجملتين بل بلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناسب

بالجملة الاولى وكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا بأس بهذا الابتعاد ذكر الجواب والله اعلم قوله كالمورد للسوآل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام سبب يكون منشأ للسوآل كانه يورده و التقييد بالنحوي زيادة توضيح انتهى ولكن ان تقول هو على لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام بواسطة دلالته فحواه على السوآل كالكلام الذي اتى به للدلالة على السوآل قوله وغير ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتضي للسوآل او على بلادة السامع وعدم تنبهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام السابق مقتضيا للسوآل اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه اول كلامه لا يكون عدم التنبه له بلادة فلا يصح الاعتبار الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة قوله بخلاف ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لانه من باب التقابل فان المحكوم عليه في احدهما مقابل للمحكوم عليه في الآخر وكذا المحكوم به بخلاف جملة الذين يؤمنون لان المحكوم عليه بالحقيقة فيها الكتاب وهو ليس في مقابلة الكفار وكذا المحكوم به قوله وانه مبني على تقدير السوآل لانه لما خص المتقون بالكتاب ترى لهم خاصة انجه السوآل بان يقال ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع الذين يؤمنون جوابا لهذا السوآل وفي قولهم على تقدير سوآل اشارة الى ان الجواب متصل لما هو منشأ للسوآل من غير احتياج الى تقدير شبيه بالسوآل وتنزيله منزلته لانه جعل الافتراح في حكم المتقين وتبا ومبنيا على تقدير سوآل ناشئ عما قبله قوله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسوآل عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون عن سببه ومعناه اجارة مشتغل الكلام رطوبة تغلبك حال كونك عليلا قوله لانها ابعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب الوقوع لا انه سبب السبب قوله وعدم التاكيد ايضا يشوبك هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السوآل عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان كون سبب علة الحائق سهوا وخرقا متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل ويشكل فيه قوله فالتاكيد دليل على ان السوآل عن السبب الخاص هذا ايضا مبني على

مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فلقائل ان يدعي غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس فائدة منحصرة فيها حتى يقال لو كان السوآل عن مطلق السبب لكان سوآلا عن تصور الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد المؤكد كما اوضحه الفاضل المحشي قوله فهو بيان ظاهر لمطلق السبب فان قلت كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على التسبب قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه قوله وهذا ابلغ الوصلين واذا ما نوقش فيه بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الآخرين مثلا اذا اقتضى المقام الكمال الظاهر ان يكون قولك فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله فتفاوت هذه الثلثة بحسب المقامات قال السيد في شرح المفتاح اذا اعبد ربك فان كان المخاطب منكر الاستحقاق العبادة او متردد افيه او خالي الذهن مع امارة الانكار او سوآل كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمصادفة مقتضى المقام والعبادة حق له ردعا لخلو عن ذلك فالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على غاية تاكيد واشعارا بالسببية وان كان خالي الذهن غير امارة الانكار وتردد ومنكرا او متردد امع اعتبار ما مر بل الانكار والتردد كان تؤكد العبادة حق له جيدا في الغاية وان العبادة حق له ردعا وفي العبادة حق له متوسطا لعدمه من الكلام الابتدائي وان كان ممن لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله ظرف ظاهر او آل على الشبه كان في العبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له ردعا وان العبادة حق له متوسطا لان ان تغني غناء الفاء في الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل الخفي كان الاجود العبادة حق له قوله نحو فالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تحاورهم بلغة يعتبر فيها ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع مثل هذه اللغة اذا كان عن اسمعيل عم قوله زعم العواذل انه فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام

ولو بدل زعم بعلم لكان احسن قوله جمع غاذلة يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل وقد مر فيه الكلام في شرح الديباجة فليتذكر واما كون عاذلة
صفة جماعة فمبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع
عاذلة بمعنى جعل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي قوله
اي اوقع عنه الاستيناف يشير الى ان الفعل في كلام المصنف بمعنى استؤنف مسندا الى مصدره با
بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان ولكن ان تقول هو مسند الى الظرف
بعده كما يشعر به قوله كما اذا اعقب المستأنف عنه آه والوجهان مطردان في مثله قوله
اي اعادة ذكر ذلك الشيء آه الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفته من باب المشاكلة على نحو
قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت الطبخ الى جنبه وقيصا على ما سبجيء في البديع ان شاء الله
والمراد بذكر الصفة ذكر ما يقال المراد به اللام العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا
كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعد وجدت الاعادة فتحصل الدلالة قوله
قلت وجهه انه اذا ثبت آه اورد عليه الفاضل المحشي ان سوال المخاطب غير عن سبب احسانه
مما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل
فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكر
بل قوله لما اذا احسن بصيغة المخاطب دون لما اذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب
قلت قول المتكلم في الجواب صدقتك بالخطاب يدل على اعتبار السوال من المخاطب
فالحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح
في المثال المخصوص السابق وليس كذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السوال
في الاستيناف عن السبب آه يدل على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت
ان كان السوال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السوال والجواب في مثال يمكن ان يقدر
فيه السوال عن السبب مثل ان يقول احسن زيد الى عمرو صدقته اهل انعم انه لم يرد
ان تقدير السوال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السوال عن الاتحاق
فمقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن فذلك التقدير واحال الجواب

واحاله الجواب بالنسبة الى تقدير آخر الى المقابلة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسوال
المقدر فيهما لما ذا احسن نص في جواز اعتبار السوال عن التسبب فقوله ان كان السوال
في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناوله فيرد اعتراضه اللهم الا
ان يقال لفظة او في قول الشارح او هل هو حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب
ابطال تقدير السوال المذكور ورد على من زعم ان المقدر هو وانعلم ان ايراد المحشي مبني
على ان احسنت في المثال على صيغة المخاطب كما نص عليه الشارح واما اذا كان على صيغة
الحكاية ولا يخفى ان صدقته المخاطب قد تكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى
على الفطن يبقى في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم يتصور ذلك اذا نسي اولاد
ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها مما يخفى فيه على مراحل محل منع لان الاصل عدم
قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لافادة لازم الخبر وهو فائدة الكلام اذ اعلم انك
الى زيد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السوال والجواب مناسبا للاصل ثم يفصل مع السوال
المقدر هل تعلم لما ذا احسنت اليه ومع الجواب اعلم انه مستحق للصدقة القديمة لم يكن
بعيدا بمرحلة فضلا عن مرحل ان السوال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد
في الجواب بكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد
اما هو في القسم الثاني والاول خال فيكون المثال الاول صحيحا وهذا هو الذي حمل الشارح
على تقدير السوال عن السبب فيتبعه السوال المقدر لما ذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان
لف ونشر مرتب تامل قوله وليس يجري في سائر صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري
كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف
بل يجوز ان يقع جواب عن السوال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة واما ما بالتامل
لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصفة الحصر المفيد لذلك اما والا
دون منه ومنه قوله بالغدو والاصال الغدو في الاصل نقيض الرواح والمراد هنا
الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال آتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها واما
لم يجمع اعتبارا للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب

وقد جمع على اصل واصابيل كانه جمع اصيلة وجمع على اصلان مثل بعير وبعران قوله كانه
قيل من سبحه آه صرح الشيخ فى دلايل الاعجاز بان السوآل المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا
لايجوز حذف الفعل فى الجملة الجوابية آن قلت فما معنى قوله فى الآية قلت له ان يقدر من المستجوبين
لم قيل رجال اى هم رجال فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل قوله لهم الف وليس لكم
الا الف الالف مصدر آلفه بالفه اذا سكن اليه واحبه والالاف مصدر آلفه بوالفه و
الايلاف مصدر آلفه بولفه قوله فحذف هذا الاستيناف آه قيل يجوز ان يكون الاستيناف
فى هذا البيت مذكورا الا حذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم حرك السامعين ان يسألوا و
يقولوا لم تنكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف والدليل على اختيار المتكلم ذلك لفظ زعمتم لان
استعمال الزعم فى الكذب اكثر قوله مؤكدا للجواب اى بيانا له لان المراد بكذبهم انهم زعموا
مخالفون لهم فى مقتضى الاخوة فحاصل معنى قولهم لهم الف وليس لكم الا الف عين مغن قوله كذلك
قوله فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة حكى عن صاحب بن عباد انه قال هذا الواو
احسن من واوات الاصداغ على عاجز والمرد الملاح قوله وقد توهم بعضهم اى توهم
الزوزنى ووجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما
الوصل فللدفع الابهام واما للتوسط فيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بل اضرون داعية
اليه قوله لان لاتعبدون اخبار فى معنى الانشآء اى لاتعبدوا لان اخذ الميثاق يتضمن
الامر والنهى والمعنى عاقدين القول اى قائلين لاتعبدوا وقيل اخذ الميثاق فى قوة القسم
ولاتعبدوا جوابه فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لاتعبدوا مقدر بان المصدر يتبدل من
الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا صلة ولا يكون الآية مما
نحن فيه بل من عطف المفرد على المفرد لان الاول يؤول بالمصدر معطوف على خبر مؤول به
قوله لانه بمعنى آمنوا الان تؤمنون ارشاد الى التجانس المعنوية وتعليم لها والمتعارف فى
التعليم هو الامر والنهى دون الخبر قوله الا عند التصريح بالندآء فيه بحث لان هذا التصريح
فى مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح
بالندآء فى قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك ولا يخفى ان افراد احد المعطفين

المعطفين وجمع الآخر فى الآية قرينة على خلاف المخاطب فلا لبس قوله فلا يصح عطف
بشر عليه اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لامانع للعطف على جواب السوآل بالا يكون جوابا
اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يارب فنقبل آمنوا لكن لكم كذا وكذا
وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يآايها الذين آمنوا عام للنبى صلعم
وللمؤمنين والتجارة المدلولة عامة ايضا لكنها فى شان النبى نوع التبشير وفى شانهم نوع
الايمان المذكور فيجوز ان يكون تؤمنون مع بشر بها نا لكلا نوعيها فتدبر قوله ليس المعتمد بالعطف
هو الامر آه اراد ان ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث
خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة فى قوله وانما المعتمد
بالعطف هو جملة وصف آه ما اريد بها فى قولهم وبالجملة وقولهم وجملة الامر وانما المعتمد هو
الامر الاجمالى اى الحاصل كما يشير اليه قوله بل بوحدة عطف الحاصل من مضمون آه والمعنى المعتمد
بالعطف حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المؤمنين اى المنظور فى العطف ذلك
لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هى كذلك حتى يطلبها مشاكل واما قول صاحب الكشاف ولك
ان تقول هو معطوف على فاتقوا آه فهو مبنى على عطف الجملة من حيث خصوصها لان بشر
منزوا عن فاعله معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشى وبهذا التوجيه
تبين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل المحشى واما اعتبار عطف
القصة على القصة على الوجه الذى ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح البهائى فى شرح
الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب التصريح بتلك الجمل لانها مناط الجواز وهذا
غير خفى على من له تدرب فى اساليب الكلام فاذكره الشارح فى هذا الكتاب توجيه آخر لكلام
الكشاف غير ما ذكر فى شرح الكشاف قوله لكن من بشرط اتفاق الجملتين آه قال ابن هشام
فى مغنى اللبيب عطف الانشآء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك فى باب المفعول
من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقل عن الاكثرين واجازه الصفار
وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف
قال ابو حيان واجاز سيبويه جآنى زيد من عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر مبتدا محذوف

ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جواز فيها لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول
الفاضل الخبيصي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب
مما لا نزاع فيه محل تأمل اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما
نقل ابو حيان عن سيبويه وقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز
من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت ونصبت لانك لا تثني الا على من اثبته
وعلمه ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحد وقال الصفار ما منهما
سيبويه من جهة النعت علم ان زوال اللغت يصححها فتعرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم
فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه
المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في هذه
المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن بفنه اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة
جواز ولا خلاف بين الفريق لان عند من جوز نحو لغة ولا يجوز بلاغة فافهم قوله فكانه
اراد النبي عم بان يؤدي معنى هذا الكلام في لفظ كان اباء الى توجيه آخر وهو ان يقال اراد النبي
ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل للذين
كفروا ان ينتهوا الآية بياء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل
التزمري في شرحه قوله وتصرف فيه بما جعله مختلا اه سيأتي في آخر البحث بيان كيفية
تصرف المصنف ووجه جعله الكلام مختلا قوله من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة
القوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك قوله وهي الحاكمة بين
المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين
في المثال المذكور هي جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان
مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم و
بهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في الحس المشترك قلت الحاكم هو النفس لكنه بتمتع
ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة ترتسم فيها صورهما فالحس المشترك في المثال
المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى

الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان
يكون بالاجماع في قوة واحدة لم لا يجوز ان يكون بالارتسام في الآلات متعددة كالحواس الظاهرة
فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا
للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مشبتها كالمرايا المتقابلة تنعكس الى كل منها ما ارتسم في
الاخرى والوهمية هي السلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات
العاقلة فتتصرف فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استعملها بواسطة القوة
الوهمية في المتخيلة اي ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة الوهمية سميت متخيلة
كما صرح به فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور
المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما ثبت عليه من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا
تغفل قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة
فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم بزعم الاتحاد
بينهما كما بين في موضعه قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه آه التمثيل بالمخبر والمخبر عنه بدل المسند
والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر قوله وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم
مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة
الحس المشترك كما اشرت اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان التضايف آه يمكن ان
يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوستين وذلك عند كون
معروضهما محسوسين لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض
كالحركات واضافاتها بناء على ان العقل يحكم مجردا الاحساس بثلثة من الامور المحسوسة مثلا
انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف كون شيء من الامور المحسوسة علة فاعلية لشيء
فانه لا يدرك بمجرد الاحساس قوله او وهمي بان يكون بين تصورهما شبه تناسب قال
الفاضل الخبيصي في شرح المفتاح لما كان العقل مميزا بين الاشياء الملتبسة ونسب اليه
الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا
في نفسه للاجراء نسب الحكم بها الى العقل ولما كان الوهم ما يشبه العقل الا ولما بالنسبة وكان

نسبة التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية فى نفسها للاجماع بسبب
الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال فلا تتقارن صور المحسوسات التى منها نزع صور الموهوما
والمعقولات بسبب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال
والضابط فى الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن فى خزانة الصور او لا فالاول هو الخيال كما
لما ان يكون بواسطة امر مناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى قوله
نوع واحد زيد فى احدهما عارض اراد بالصفرة والسواد فكان الوهم يدرى ان الصفرة بياض
زيد فيه شئ يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه شئ يسير قوله وبتوهم ان
هذه الثلثة نوع واحد بسبب اشتراكها فى اشراق الدنيا بها اشتراكا حسيا بالاول والثالث
وعقليا بالثانى لاقتضائه انواع العدل والاحسان قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين
وجوديين يتعاقبان على محل بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب
وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعنى الصور النوعية للعناصر
ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل فمن زعم ان بقوله يتعاقبان على محل واحد خرج
خرج الجوهران المتقابلان فقد سهى والصواب دخول الجوهران المتقابلان وبما ذكرنا ظهر ان
المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار القدر وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص
للتعريف بالتضاد الحقيقى فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خاصا من مطلق
التقابل مسمى بالتضاد وقد لا يعتبر هذا القيد فتشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا
مشهورا ويحصر التقابل فى الاربعة بقى مباحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقى الدال عليه غاية الخلاف
لا يناسب المقام لان السكاكى اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف
بل غاية الخلاف انما هى بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الحلاوة والحموضة
ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الوصف اذا كان حقيقيا لا يكون الا
واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكى هو التضاد الحقيقى انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين
بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف فى تعريف
المتضادين لا يتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكى الاول والثانى من شبه التضاد

التضاد لا نفيه كما زعمه الفاضل الخبيصى قوله لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما
هو فى الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض
هو الثانى لا الاول فتامل قوله ولذلك اختلف الصور آه اى لاختلاف اسباب التقارن
وقوله ترتبا اى اجتماعا على هيئة مخصوصة بمزيد من نسبة اختلف الى فاعله وقوله وكم من
صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور فى الترتب وقوله وكم من صور لا تغيب
اشارة الى اختلافها فى الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها
وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة قوله وظاهر انه لم يمكن جعله صورة وقسمة
فى الخيال قبل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا نسلم
انه تعسف لا يساعد عبارة السكاكى فان عبارته هكذا او الخيال هو ان يكون
بين تصورين بهما تقارن فى الخيال للتقطع بامتناع العطف فهزم الامير الجندى آه
رد عليه الشريف فى شرح المفتاح بقوله قلت لانم ذلك لامتناع مطلقا فانه اذا قصد
بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المنصوص على هو هذا القيد فاذا
قصد بيان وقوع تلك الامور فى الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تما لم يجز العطف لان
ليس جامعا قبل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به فى فص ضيق قلت فعلى هذا يكون حاله
ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هى ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكى
وغيره اللهم الا ان يستشف وبال مراده بعدم الجامع المذكور الحالة المقتضية لكمال الانقطاع
عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات
فافهم قوله ونحو الشمس والنباد نجانة وفران الارنب لحدثة هذا المثل بالمعنى وعباش
السكاكى هكذا الشمس وفران الارنب فى سورة الاخلاص والرجل السيرى من الضفدع وبين
المجوس والنباد نجانة كلها لحدثة فلفظ كلها دليل قطعى على ان المثال من قبيل عطف المفرد
واما المثال على الوجه الذى اورده الشارح والخبيصى فليس بمتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال
كونه من عطف الجمل بحذف الخبر فى الاولين فظهر ان جزم الخبيصى بكون المثال من قبيل عطف المفرد

بالنظر الى عبارة السكاكى قوله فمنهوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده فدبين المقابل
المخبر عما قبل الكلام وما بعده ثم اوردنا فى كل منهما لكن فى البحث بحث لان الخبر
الذكرى لا يمنع التقديم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة
والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفى فى صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب بما
ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه قوله والمص لما اعتقد ان كلا آه حيث قال فى الايضاح
واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكى فى موضع من كتابه انه يكفى ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه
او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو ما قريبنى زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح
كما عرفت وبنحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه ولعله يهو فانه صرح فى
مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل ضحك ضحك على قوله حاتم طئ سخى وما اخا وما
فى الخبر قوله فظهر الفساد فى قوله الوهمى آه يريد ان المص لما ذكر مكان الجملتين الشيئين
واجاز قوله اخا وفى المتصور مثل الاخا دآه ظاهر انه اراد بالمتصور الذى اعتبر فيه الاخا والمغ
المغارف وهو العلم فظهر الفساد فى القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تفسيره
ولا يرد على نفس عبارة السكاكى لانه مثل الاخا دفى تصور بالاخا دفى المخبر عنه وفى الخبر
وفى قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصور بهما فى قوله الوهمى ان يكون بين تصوريهما
والحبا لى ان يكون بين تصور بهما متصورا هما على قياس ما سبق قوله فهو غلط آه فيه
بحث لان المص بعد ما حمل غ الايضاح كلام السكاكى على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع
بين الشيئين على وهمى وخيالى ما العقلى فهو ان يكون بينهما اتصاف فى التصور الى آخرها
ما ذكر فلا يتبين ان قصد بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكى بل يجوز ان يريد بنقل كلامه
بعبارة اخصر منه فلا يريد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصورى ويقصد
بذكره سوقا الى جنس المعلوم التصورى المتناول لكل متصور سواء كان خبرا عنه او خبرا او قيدا من
قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكى الجامع بين الشيئين آه ولهذا قال
جمال الدين فى شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بعد وبيان الجامع بين الجملتين فوجب حمل كلام
المؤلف عليه والا لم يصح النقل قوله ولعرى انه كلام فى غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب

مذهب البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا بالتفاهم واما اذا حمل على
مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكى بمذهب ضعيف لا تقبل به مع الغناء
عنه بوجه حسن فى غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبحونه فى حيز الامتناع
هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفى فى الفصل
قوله ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وعمرو قعد عمرو والاسب
لسياق الكلام ان تقول اسمية صرفة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله وهذا مبنى
على ما ذكره السيرافى ومن تبعه آه الظاهر ان اولا بتدآء بالعكس اعنى ما ذكره السيرافى مبنى على هذا
المذكور قوله والذى يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال فى الايضاح
واما الموضع الذى يستوى فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة
اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفى هذين العبارة
تكلفان احدهما فى صيغة الاشتغال على جعل الاسمية لان المشتمل عين المشتمل والثانى فى معنى التاويل
بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل اللهم الا ان يقال مبنى على المشاكلة قوله
تذنيب قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما فى ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة
ان ما ذكر فى حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل فى المباحث المتقدمة لفهمها بخلاف التذنيب
قوله وهو جعل الشئ ذنابة فى الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شئ وذنابة الوادى
الذى ينتهى اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذائب التابع قوله عن تكلف متعلق آخر بالكسر
اى لشئ آخر منبه التعلق فان قلت فاى حاجة الى الضمير قلت تجنبا لضمير ليس للربط بل للفرق بين
كون الحال مؤكدا ومنتقلا قوله يثبت بذى الحال المغنى لذى الحال واما الجملة فى قولك آتيك و
الجيش قادم فهى حال وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل قوله
لا حالا لان المقصود من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل ووقع على المفعول
منبها بتلك الصفة والهيئة والتنبيه انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المنبئة لان كون
الفعل صادرا او واقعا على البنات والصفات اللازمة امر معلوم قوله فلما صرح الشريف
وهو عبارة تامة ولم يبق سوى العدوان دناتهم كما دانوا، والبيت لسهيل بن شيبان من

فصين مطلعها • صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان • عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي
كانوا • صفحت عنه اي عفوت عن جرمه وصرح الشراي ظهر وانكشف وتاهم اي جربناهم قوله
تشبيها بالحال وجه الشبه كونهما حكما لصاحبهما قوله يكون نكرة مخصوصة تبعيد ان ذا الحال الذي
لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني فريقا بسبب وقوعه في
سياق النفي مخصص لانه في حكم الموصوف والمغني على قرينة من الوتي ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا
في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه لا يتأتى في قوله صفحنا عن بني ذهل وقلنا منهم كلهم صفيحة على ما يشهد
اخواه اعني ثلثة رابعهم كلهم وفحة سادسهم كلهم اذ لو جعل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا
شك ان صيغة الجمع بما سيغ الاتصاف وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تاكيد الاتصاف المذكور
فيكون ههنا الواو ايضا فوق العاطفة كالتي بمعنى مع والحال والاعتراض وههنا بحث وهو ان
المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تحض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست
بالصفة في حالة النصب نحو ضربت جلبا راكبا ثم قد مرت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس حاز ذا التباس
وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فليلزم ان يجب تقديمها
عليه ايضا والا فالفرق نعم الواو رافع للالتباس بالصفة ولهذا لم يقدم على ما في الآية بالا
ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف ولئن سلم ان الالتباس
فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة انتفى لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى
بيان الذات اصوح منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ارجح واما اذا وصفت نكرة فقد حصل
بيان الذات اصوح منها الى بيان الهيئة بعد فالحمل على الحال ارجح بقي ان يقال اذا كفى مطلقا تخصيص
ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه ولم يجب لذلك التقديم في مثل جاءني راكبا جل بل لم يتصور
لمحض تنكير ذي الحال التخصيص بتقديم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد
على القول بتخصص الفاعل في مثل جاءني جل بتقديم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص
حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فليتامل والاوجه ان يعلل جواز الحال في
الآية بلا تقديم فيها عليه لما اشرت اليه من كون الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح في آخر
هذا الباب في لا يرد قوله كما نا منهم كلهم فتامل قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو

اذ لم يثبت واو بهذا المعنى قوله ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز
وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءني راكبا على ما هو المشهور اللهم الا
ان يقال الجملة الحالية بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو والذي هو العطف لكن
نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه لمقارنة نقله الدماميني تامل قوله اولى
بالالزوم لان الكلام السابق قوله لان الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى بالالزوم الثابت
لان الكلام لا نفسه متعلق بالالزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالا
بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط
المذكور اولى بالالزوم كونه اولى بالانتفاء والالزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غير
لكنه يخرج الكلام عن حضيض الفساد وههنا وجوه اخر في التوجيه احدها ان اللزم مصدر
من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره تفسير التقييد فيما سبق بكون الكلام
مقيدا وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك انما يكون
الى الضد وثالثها انه مرفوع بالالزوم لانه مصدر لو عمل المصدر الموف كثير قوله اكرمه وان
شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين واعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء
الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا لتخصيص التعليق بالاستقبال بل كل منها مستعمل في تاكيد
الحكم البتة ولهذا ترى العوام يقولون انما للتاكيد قوله وانت طالق والطلاق لازمه
آخره بها المراد بنحو من شبا ك الطوامث الا لازمه اليمين والشبا ك الحبايل والطوامث الحيض
من طمث المراة اذا حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء الكلام واحد كما هو الظاهر
من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله بها المراد كلام مستقل وقبل آخر المقراع المذكور
ثلثا ومن يحرق اعن واظلم • لكن الرواية في هذا البيت غرنية مكان البتة ولعل فيه رواية
اخرى لم اطلع عليه وما قبل هذا البيت على ما ذكر الاسناد • ان ترفني بالهند والرفع
ايمن • وان تحرقني بالهند والحرق انشام • انت طلاق البيت قال الجوهري الحرق مصدر
الاحرق وهو ضد الرفيق وقد حرق بالكسر يحرق والاسم الحرق بالضم وفي القاموس انه يقال
حرق كما يقال فرح وفرق كنصر واشام من الشوم وهو ضد اليمن واعم من العقوق بمعنى

العصيان وزعم ابن لبيس ان في البيت حذف الفاء والمبتدا والمعنى فهو عاق
واظلم وفيه نظر لانه مبني على ان من في البيت شرطية وليس بمتعين لجواز ان تكون
موصولة وتسكين الفاء للتخفيف كقوله ابى عمرو وما يشعركم بسكان الراء وعاق
خبر المبتدا الذي هو من الموصولة ولهذين البيتين حكاية لطيفة اوردها ابن هشام
في مغني اللبيب وهي ان الرشيد كتبهما سرا الى القاضي ابي يوسف يلزم الحامل اذا وضع المثلث
واذا نصبها فعال ابو يوسف فقلت هذه مسئلة فقهية ولا آمن الخطا ان قلت فيها برای
فاتيت الكسائي وهو على قرائه فسالته فقال ان رفع الثلث طلقت واحدة لانه قال انت
طالق ثم اخبر ان الطلاق الذي تلك وان نصبها طلقت ثلثا لانه معناه انت طالق ثلثا
وما بينهما جملة معترضة فكتبت بذلك الى الرشيد فارسل الي بجوابه فوجهت بها الى الكسائي فقال
ابن هشام والقول ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب يحتمل لوقوع الثلث ولوقوع الواحدة
اما الرفع فلان اللام في الطلاق ان جعل على العهد يقع الثلث وان حمل على مجاز الجنس كما تقول زيد
الرجل اي هو الرجل المعتد به يقع واحدة واما النصب فلانه يحتمل ان يكون على المفعول المطلق
فيقع الثلث لانه بمنزلة انه يقال انت طالق ثلثا وان جعل حالا من الضمير المستتر في غريمه يقع
واحدة والمعنى والطلاق غريمه ان كان ثلثا فالبينونة ما نواه ثم ان هذا ما يقتضيه معنى اللفظ
بحسب العربية واما الذي اراده الشاعر فهو الثلث بقوله تعين • نبئني بها ان كنت غير رفيقة • وما
لا ارى بعد الثلث مقدم انتهى كلامه ملخصا والاستناد قد نقل الحكاية في حاشية لكن في النقل
حيث قال في توجيه وقوع الواحدة على تقدير النصب وان حمل على استيفاء ما بينا ولا يقع واحدة و
لا مجال حينئذ لارادة الاستيفاء لئلا يلزم عن العام بالخاص اذ ليس كل طلاق غريمه وثلثا هذا
وقد انتصر ناجد نا مولانا شمس الدين الفناري روح الله روحه واعلى في غرف الجنان فتوحه للكسائي
وابي يوسف رح حيث قال ولقائل ان يقول انا لم يعتبر الكسائي وابو يوسف حين ارتفاع الثلث
كون اللام للعهد لان ثلث وغريمه لا يصح ان يكونا خبرين عن الطلاق المعهود فان الطلاق رخصة
وليس بغريمه وكذا حين انتصاب الثلث لا يصح ان يكون ثلثا حالا من ضمير غريمه لما قلنا فلم
يتعين ايضا قال اللهم الا ان يحمل الغريمة على المعنى اللغوي والعرفي املك وفيه بحث اما اولا فلان

فلانه لا دخل في لزوم المحذور المذكور لحمل اللام للعهد اذ منشاؤه عدم اجتماع الثلث و
الغريمة وهذا الاجتماع لازم على تقدير الحمل على مجاز الجنس اللهم الا ان يراد الحمل على الجنس المطلق
وحمل الاخبار بالغريمة والثلث بالنظر الى انواع الطلاق واما ثانيا فلان الاملك في
مثله هو الوقوع العام وما ذكر عرف الشرع فالظاهر ان المنع الطلاق الذي ذكرت ليس بلغو و
لاسعب بل هو موزوم عليه نعم الكلام على تقدير حمل ثلثا حالا عن المستتر في غريمه محتمل لوقوع
الثلث بان يكون المنع والطلاق الذي ذكرته غريمة اذا كان ثلثا فتامل قوله ترى
كل من فيها وحاشاك فانيا - المصراع لابي الطيب المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي صدره
وبجمعة الدنيا احتقار لجوده ويروى في اكثر الكتب جاهل من قوله اي لا تغط حال
كونك آه هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويبطل
عملها واما اذا قرئ بالجزم على انه بدل من تمنن من المن اي لا تمنن ولا تستكثر فليس مما
نحن فيه وفي الجزم وجهان آخران احدهما ان يكون السكون سكون وقف ونانيهما
شره وسعد فيسكن تخفيفا وقرئ بالنصب على اضمار ان كقوله الا اي هذا الزاجري احضر
الوغى وحينئذ ان يكون المنع والله اعلم ولا تغط مستكثرا اي طالبا للكثير من الموهوب له
اي يجب ان يتعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب وهذا وان كان جايزا في الشرع الا ان
النهي نهي تنزيه لا تحريم وهو مخصوص بالنبي عم فان الله تعالى قد اختار له اشرف الآيات
واحسن الاخلاق وفي الآية وجوه اوقد مر ذكرها في التناسب قوله فيمتنع دخول الواو كما امتنع
في المزدة واما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وصل الحال
المزدة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المزدة
مؤثرا في وجوب الاقتران فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكرهنا
وهو ان ليس الملحوظ اصالة الحال المضارع المثبت بالحال المزدة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل
الحاقه بها في امتناع الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المزدة
حيث استدل اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو وبقياسه على الخبر والنعت
ثم بين وجه مخالفة الاصل في الجملة فبين بناء المزدة على الاصل واما ما ورد عليه ايضا من ان

قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي فهو غير مقبول اذ قد صرح في الصباح المفصل وغيره من ان التعليل المذكور في امثال هذه المباحث بيان مناسبة والاصل الدليل هو الاستعمال قوله واما المقارنة فلكونه مضارعا قال بعض اصحاب الحواشي اي مضارعا مثبتا والمضارع المثبت شبيه بالحال المعروف لفظا ومعنى على ما تقرر في النحو واذا كان شبيها به لفظا ومعنى كان دالا على المقارنة مثلها فحصل الخط قال وبهذا التفسير للكلام المصنف اندفع النظر المذكور عن كلامه وظهر ان ما ذكره الشارح بمراحل عن مرامه ولا يخفى ما فيه من التعسف اما اولا فلان حاصل الكلام على ما ذكره واما افادة المثبت للمقارنة فلكونه مضارعا مثبتا فيكون لغوا من الكلام لان من لا يعرف وجه افادة المضارع المثبت للمقارنة كيف يفيد التعليل بكونه مضارعا مثبتا والذي يتبادر الى الافهام اصلا بخلاف ما ذكره الشارح وهذا ظاهر لمن له قلب او القى السمع وهو شهيد على ان حذفا هو من مظان الافادة لا يقبله ذوق سليم واما ثانيا فلان المصنف علل فيما سيأتي دلالة المضارع المنفي ايضا على المقارنة بكونه مضارعا ولا يتأتى فيه التوجيه المذكور بل يتعين ان يراد ما ذكره الشارح وظاهر وانا لعله واضح في الموضعين قوله اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال واما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على المقارنة وهذا ظاهر وان ذهل عنه البعض تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الآن المشتركة عليهما وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر من الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان للحال حقيقة كما للماضي كضرب للمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال ضئ حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفعل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال آه جواب النظر ما بسبقة الفاضل المحشي في وجه حسن تصدير الماضي الواقع حالا بقد قوله واصل وجه الصك الضرب قال الله تعالى فصككن وجوههن اي

اي ضربت قوله فلما خشيت لظافيرهم البيت الظافير جمع الظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة وما لا اسم رجل من الشعلب الرواة كلهم على ان ارهنهم ما ضاعا على ان ارهنه بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهنا عندهم ومعنى لديهم قوله ومثله قوله لم تؤذوني الآية في شرح اللب للسيد عبد الله ان وجوب الافتقار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فيدخل الواو كقوله لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله ومعناه ان نفرض انا كنا في الزمان الماضي آه واما بفعل بناء الفعل الماضي المستغرب كانه يحضره للمخاطب ويعجبه بتعجيب كما تقول رايت الاسد واخذ السيف فقتله ثم ان قوله فيتعجب عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرح به في قوله وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية الا ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به كما في قوله لم وعن من قرنان على ما زعم الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان وتقدر ذلك كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله لم فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد انحسم القال الرضي قوله ودون النهي نسوت التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال الموقف فيه نظرا اذ على تقدير تخفيف النون يجوز العطف على يكون معنى لا تتبعان في معنى لا تتبعا عدل به من الطلب الى الخبر للمبالغة في طلب وقوعه كما مر في قوله لا تعبدون الا الله الى قوله وقولوا للناس او يكون نشيا طفة نون التاكيد الخفيفة على حد قوله لنسفعن الناصية فكسرت لالتقاء الساكنين فانقلبت الفا فجاز العطف وقال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهى ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانا لو حذفنا لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة فاقل تغيير الا ترى ان الفعل معرب مرفوع وفيه

وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال
اي قدرنا اخذ ميثاقهم غير متصفين بهذا وقد يجوز ان يكون لا تعبدون نهيا ملفوظا نون التاكيد الخفيفة
على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين في ايضا يتفقان انشاء ويجوز العطف فظهر ان
الآية لا تصح للانشاء بل للتقبل قوله والمعنى ما صنع آه اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام
من معنى الفعل قوله خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وسوف وقد يوجه كلام القوم في هذا
المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجرد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه
طرد الباب فلا حاجة الى التوجيه المستبشع الذي ذكره الشارح قوله لتناقض الحال والاستقبال في
الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستشعروا
تصدير الجملة الحالية بفعل الماضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت فينبغي ان يمتنع المضارع المصدر بفعل الاستقبال
من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بفعل المضي من جهة المعنى بل الاقلت
هذا اما تيم لو كان صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك
بينهما او صيغة في الحال مجاز في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال
لالتزم في المضارع الواقع حالا ما يفر به الى الحال كما التزم في الماضي الواقع حالا التفاوت قبل الجواب
الحق ما استقر عليه رجوع دلالة الصيغة على المقارنة من ان ذلك لاستغراق الازمنة وغيرها بالانتفاء
متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم
قوله اي دوامن دمى البيت اوله يبغاني مصعب وبنو ابيه • عن ابن احيد عنهم لا احيد • يبغاني
مصعب وبنو ابيه • اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته وسهلتهم في ابن احيد اي امهل واعرض
للانكار فلا احيد تاكيد له واي دوامن فاد الامير اي مكنه من النفود والمفعول في البيت محذوف و
المعنى مكنوا دمى القتيل من دمي وبنهنهني من نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه اي كففته وزجرته
فكف وانزجر والاصل في نهنهته نهيه بثلث بآرت وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين
بين فعلل وفعل وانما زادوا النون من بين سايرالحروف لان في الكلمة نونا قوله ان كانا تامة
ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى ان كان ذو عسرة الآية ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث او
الحين انه يدخل على الذوات اذا وجد فيه نكتة وههنا نكتة سوية كما بينه الفاضل المحشي ولذا ذكر في

في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة ابعد قوله ولا منع جعلها ناقصة وجعل
الواو ضميرة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب وصول
كان التامة على الاحداث وقد مر منا عدمه قوله اني بكون اغلام وقد بلغني الكبر فان قلت
الكلام في الحال المنتقلة عما سبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ
الكبر والبلوغ كما يتحقق يضمحل قوله ولم يعسني بشير فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر
اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك
زيد ابوك عطوفا وهذا القدر كاف في عد من الاحوال المنتقلة قوله شرط في الماضي المثبت
ان يكون مع قد ظاهرا او مقدرا كلاما مشهورا بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد اما واجب في الماضي المثبت الواقع
حالا اذا لم يوجد الواو فيه كذا ذكر الحديثي واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا
اذا لم يكن بعد الا او الا في لا تكتفي بالضمير وصل من دون قد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل
الا مكرما لان الاغلب في الا ان يدخل على الاسم واللفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الحاجب
من الشارح بنبذ من الكلام فيه فليتذكر قوله او مقدرة كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت
وذهب الى ان حصرت لم يقع حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قوما حصرت
ورد بان الموصوف المذكور ان قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة ايضا اذا كان ضميرا
يجب تصديره بالواو لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال الغير المؤكدة قوله
لان قد تقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد المقارنة بالبداهة لا المقارنة بالنون والمط
في الحال هو الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقارنة بمنزلة المقارنة فان القرب
من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض شروح اللب للسيد ولفظ قد
يقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان لفظ
ان المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا دخلت جاءني زيد ركب
كان المفهوم منه الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا ما هو في حكمه فلا يحصل مقارنة الحال
لعاملها واذا دخلت عليه قرينة من المجيء وبينهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب كائنا متقدما على المجيء

شرط في الماضي المثبت الواقع حالا قد

لكن قارنه كيف ولو كفى المقارنة فى الحال لم يحتج فى مثل قولك جاءنى زيد ركب الى قد اصلا لان
المفهوم منه على تقدير التسليم وجود كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه لا بعيدا منه فيفهم
المقارنة من جعله قيدا للعامل ولا فرق فى ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون
نعم لو اطرد الاستعمال ولو بوجود فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابدآء المناسبة
بان المقارنة فى جاءنى زيد قد ركب يفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفى جاءنى زيد ركب
من اسم لا غير قد وعى قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير فى الكلام فلا حاجة الى التقدير
فتامل قوله قول ابى العلآء اصدقه فى حربة البيت من قصيدة يودع فيها بغداد ومطلعها
نبى من الغربان ليس بذى شرع • نخبرنا ان الشعوب الى الصدع • اراد بالنبى المخبر والغربان
جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبير الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الطريق والصدع
الشق والمراد التفريق وهذا مبنى على عادة العرب من التطير بالغراب وفى المثل اشام من غراب
البين اصدقه فى حربة اى اصدق هذا النبى حال كونى فى شك مما اخبر به لاستبلآء خرق الفراق
على مع ان خبره غير جنوح بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكارى على حذف النزع
كقوله • طربت وما شوقا الى البيض اطرب • ولا العبا منى وذو الشيب يلعب • اى اوذو شيب
وقول المتنبى • احر وابرد ما لاقيت ما قبلا • والبين جار على ضعفى وما اعلا • والاخفش ينسبه
فى الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالآيات ما اشير اليه فى قوله تعالى فى تسع آيات الى
فرعون وملائه وهى اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمس وهى
انقلاب اموالهم الى الجارة بدعآء موسى عم ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم وهما
الآيتان الاخريان وبهما التفلق والنقصان فى مزارعهم فالاولى لم يبعث بها موسى عم الى فرعون
والثانية من قبيل الجدب فى المزارع وبهذا اندفع اعتراض صاحب الكشاف على الآية السابقة بان الآيات
احدى عشرة على ان فى يجوز ان يكون للمصاحبة نحو ادخلوا فى امم اى مع امم قوله فيحصل بها الدلالة
عليها فيه نظر اذ سبق ان المعتبر الدلالة المطابقية وهذا قبيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول
وتحققها فيما نحن فيه ثم قوله اذ استمرار الفعل اصعب ببيان سر اقتضآء العكس اعنى قصد الاقتران
فى الاثبات والاكتفآء فى النفى بالانتفآء فى الجملة قوله وكان نفى النفى اثباتا مثل مازال وما انفك

وما انفك ونحو ذلك لاختآء ان الافعال الدالة على النفى مثل زال وانفك ونحوهما يدل بحسب
الوضع على التجدد واصله التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا
كان مازال ونحوه اثباتا فى الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشى ان كون زال غير للاثبات
بعد ورود النفى عليه على انه قد يعرض على الجواب الذى ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتاتى على عمومه
واطلاقه لانك اذا قلت فى جواب مازال زيد غنيا لا رد اعلى من يدعى دوام النفى لا يكون النفى
المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر فى الحقيقة من قبيل ورود النفى على
الاثبات فتامل قوله والا فهو محتاج الى انتظار علة الوجود هذا على حذف المضاف والمعنى على
استمرار انتظار علة الوجود كما لا يخفى قوله وقد عرفت ما فيه من ان المط فى الحال مقارنة حصول
مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار
المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فان هذا من ذاك هذا هو المراد وقد وهم فيه بعض المحشين
حيث قال اى قد عرفت ما فيه فى موضعه فى غير هذا النفى ان العدم لا بد له من سبب ثم ذكر مسئلة
كلامية بلا تقريب قوله فيمن رفع عوده ونوه على الابتدآء الرفع رواية سيبويه وقد نقض عليه
الشيخ عبد القاهر ايضا فاعترض الفاضل الترمذى على السكاكى بان رواية الرفع ليس بثبت وانه
مخالف لنص النحول بمعزل عن القبول وفى شرحه للمفتاح قد يروى عوده على بدئه بنصب الاسم الذى
هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو فى التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان
الحال هى الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اى رجع فى عوده على بدئه اى ذهب فى
طريقه الذى جآء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجئ متعديا كما فى قوله تعالى فان رجعك الله
الى طائفة منهم وذكر ابن الانبارى فى الاسرار ان عوده من المصادر التى اقيمت مقام الحال
كقولهم رسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت آه واذا انتفت
الدلالة كانت مخالفة للحال المؤذنة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى
قوله مع ظهور الاستيناف علل فى الايضاح ظهور الاستيناف فى الاسمية بكونها بتقدير المبتدا
وهما بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد
من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التقديرين

ح اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين في معاملة الشق الآخر وهو دلالتها
على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلان ظهور الاستيناف
في الاسمية كظهورها في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستدلال بالبدايع الا ان يثبت انه في الاسمية
اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى اثباته ايضا والا لكان مجيء المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا
بالواو اولى بتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية في مخالفتها للحال المفردة كما مر ولو اريد بظهور
الاستيناف ظهوره استيناف الاثبات كما نقله عن الشيخ وجعل قوله مع ظهور الاستيناف اصلا في التعليل
بقرينة مع النفي اصلها في الدخول على المتبوع وعدم الدلالة على عدم الثبوت نتمة له فان هذا هو الجواز
لاثبات الواو وظهور الاستيناف مرجح له لم يرد شيئا الا ان سياق كلامه يشعر بان هذا غير ما ذكره
الشيخ قوله اي وانتم آه الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله رجح
ذهب مرتب في المغني على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعندهم الاكثار بالضمير اكثر
من الاكتفاء بالواو وشبهها بالجر والنعت وروده في كلام رب العزة كثيرا نحو اهبطوا بعضكم
لبعض عدو ولكم في الارض مستقر ومتاع الى حين وفي النظم نحو قوله ما بال عينك منهلا دمعها لا يرقأ وحكي عن سيبويه
الاستغناء عن الواو وبنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر بدرهم مثلوثا اي منه قوله حتى يدخل في
صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم
جعله اثباتا مستقلا والمراد بكلامه الاستيناف اللغوي الذي ذكره عنه قوله وقرئ في المغني من قولك
وجدته حاضرة آه بيان مجموع الجملة في البيت لا بظاهرها وبيانه بالمزود لعدم انسياق الذهن الى ذلك
كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم الخبر على المبتدا الذي هو العامل في المفعول صار كالعمدة
الى الظاهر ومزود في التقديم هذا اتم التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان
بمعنى الاصابة والسبيل منتصبا على المفعول به كما سيأتي عن جزالة المغني اما اذا جعل من افعال القلوب
والمغني وجدته منتصبا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضرة ولحوق الالف
لبيان حال الفاعل وهو قد عمم في النظام لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف وهذا وجه وجيه
اذا جعل لحوق الالف مثله مثبتا او مسموعا فيه قوله والذي يلوح منه آه كانه اعتراض على المصنف
كما اشار اليه الفاضل الخشني هذا والذي نقله الشارح عن الشيخ بقوله وقال في موضع آخر انكر اذا قلت

اذا قلت يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان الجملة
قوله بمنزلة في الموضعين على التناسب والتشابه قوله حذف الواو اي والحال كما يدل
عليه كلام الكشاف في الآية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليلا على
ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال يضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد قوله والذي يتبين
ذلك اي كون جاءني زيد هو فارس خيبرنا قوله اذا انكر تنى بلدة آه على حذف المضاف اي اهل
بلده او على الاسناد المجازي وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل بكسر
ونكورا اذا استكرهته والبازي بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والبازلغة فيه وجمعه ابزاز
وبيزان قوله اكبر الطيور ابكرت وباكرت وانبكرت وبكرت بكورا وبكرت تبكيرا كلها بمعنى
واحد قوله وان امرءا سرى اليك ودونه آه موضع الاستشهاد قوله ودونه مومأة والاسرى السير في
الليل الا في بعضه كما حافظ يقال اسرى بنفسه واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما يقال
اخذت الحطام واخذت بالحطام والمومأة واحدة المواسي وهي المفازة قال ابن السراج المومأة
اصلها الموموة على فعلة وهو مصاعف قلبت الواو الثالثة همزة لانضمام ما قبلها وذكر صدر
الافاضل في حرام السنط ان تسمية المفازة بالمومأة بناء على انه ما فيه من المي وهو الهلاك يوهم
بعض سالكها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا عن طروق الهلاك بهم والبيد آلة المفازة
من باد يبيد اي هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية السقيم ناهلا والتديغ سليما
والسملق القاع الصفصف وهي المستوى من الارض لا نبات فيها وجمعه السماليق والسلق بضمتين
وجمعه السلقان كخلق وخلقان قوله فالواجب ان يذكر ما سبقه يقتضي اختيار الافراد في الحال
على الخصوص دون الخبر والنعت كما دل عليه قوله ان تقدرهما وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا
جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول
كما هو المشهور فلا تامل قوله والحق ان نحو على كتفه سيف آه لا يخفى عليك ان هذا لبس بتوجيه لكلام الشيخ
فانه لم يتبين من وجه وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه
شيء قوله فعلت عسى ان تبصر بني آه كانه يخاطب امراته عزلة على اعتبار بيان العينة
بحال قعدوا حوله وحوله وحواليه ولا يقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح قوله بردا ان تجيل و

وتعظيم اى مشتملا على التعظيم والتبجيل لاشتمال البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم هو الذى
نقله عنه الفاضل الرضى قوله نصف النهار المآء غامره تامة ورفقه بالعيب لا يدرى البيت
المسيب بن علس يصف غوصا حال حكمه فى الماء وقد انشده ابن السكيت فى كتابه المسمى باصطلاح
المنطق والنهار بردى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشئ اى بلغته نصفه فعامل نصف
ضميرا مستترا فيه عايدا الى الغائص وعلى هذا فلا يكون فى البيت شاهد على حذف الواو والحال اذ الجملة الحالية
مشتملة على ضمير ذى الحال وهو كاف فى الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشئ بمعنى انتصف فا
لجملة الحالية خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو او الى ضمير يعود الى النهار اى غامرة فيه فلبس فيه
شاهد على جواز حذف واو الحال على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشى فى شرح المفتاح
نعم الارجح تقدير الواو ليكون واردة على الاصل

قدم الايجاز تنبيها على انه بحسب التقديم فى الكلام وارد فيه بالاطناب لكونه معتبرا له قوله اما الايجاز
والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها مبنية ايضا لانه لا فضيلة الكلام الاوساط فما يصدر عن
البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم
الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجرد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون فى
المقام مقتضيات وخصوصيات لابراعتها غير البليغ فمن جهة ان براعتها وبشير الهما مع كون
لفظها مطابقين ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام
مساويا بالمتعارف الاوساط مع براعته اللهم الا ان يقال انه ليس بليغا من حيث انه
مساو لمتعارفهم ان قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث
انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم
يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة فتامل قوله الى كلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح
فى كون الكلام موجزا كونه زايدا على كلام آخر وكذا الكلام فى كونه انقص وقد يجعلان من
قبيل الشئ وابرد من الصبب والعسل احلى من الحلل قوله ولا عى وفى نهاية كلاهما بمعنى واحد
وفى الصحاح العى خلاف البيان وقد عى فى منطقه وعى ايضا فهو عى وعيى على وزن فعل
وفى المثل اعيى من باقل والنهى والنهاية العقل وجل فى واراه فيه قوله عن حكم النبق

النبق النبق صوت الراعى غنمه وقد نبق الراعى بغنمه بالكسر نبيقا ونغاقا ونعقانا
اى صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نبق الغراب ايضا بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف
اى من عبارة الكلام المتعارف وكلمة من بيانية قوله والاطناب اداؤه باكثر منها
الاطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواة كما سيجئ وهذا التفسير لا يلايمه اللهم الا ان يقال
هذا على اصطلاح آخر قوله اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لم يتل الى كونه افل من عبارة
المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا اصرح معنى الاختصار فلا وجه للعدول برجوع
الاختصار اليه واما حديث السبق فبين لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وبهذا الكلام فى
قوله واوفى الى كون الكلام خليقا بابسط مما ذكر فافهم قوله وليس المراد رد على الكاشى
ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بابسط من
متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيقول بعد هذا التكلف
الى ما ذكره الشارح واما ما ذكرنا وجه الرد من لزوم التكرار بلا فايدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه
فلا وجه لاذ الثانى يشمل ما كان مساويا بالمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بابسط من
هذا المتعارف قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان الكلام خليقا
بابسط كان هذا الموجز الذى ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن
عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف انقراض الشباب والهام المشيب قوله
فعلم ان للايجاز معنيين آه هذا مبنى على ما ذكر الهندى وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار
عند السكاكى فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سيأتى نعم لو قيل الايجاز
اخص آه بيان لما مال اليه الشارح نفسه قوله بحذف حرف النداء وبا الاضافة ظاهر كلامه
يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان
الحذف من عبارة المتعارف اما ان يكون للاوساط عبارتان او يراد ان معه الاقلية حذف
مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله او فاعل الجيش نحو صدره لا يبعد الله النقيب فى
الغارات التلبب التشمر والتهيؤ والجيش الجيش الذى له قلب اركان قدم وخلف ويمين ويسار
وقلب والمعنى لا يبعد الله التشمر للتهيؤ والاخذ فاعل الاهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاعجرفا

قوله والنسبة بين الاطنابين الخ عموم من وجه وقد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع
ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة للتفنية في الصورتين التين ذكرهما مما ليس بضروري في
ادآء المقصود وانما اعتبرها لتبيين الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله وجوابه ان المراد بعدم آه مثلا
بان قول السكاكي فلكونهما نسبيين لا يتيسر فيهما بدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك
ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والحلزة بكسر الحاء المهملة
وتشديد اللام وكسرها والزآء المعجمة المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد اشتهر آه قيل هذا النظر لا يدفع
الاختلال المذكور لان غايته ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق
كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصودا الشاعر بل مقصوده
ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة
العلم والعقل ولا خفآء ان عبارته قاصرة عن ادآء هذا المعنى فتامل قوله وبينه على ذلك لفظ الظلال
لانه يشعر بحسب البعد فبان النوك بشيء خطير يلتجئ الى ظلاله وبطيب حال الملتجئ وهذا ظاهر قوله نحو قول
عدي بن الابرش البرش في الاصل كعب صغار في شعر الفرس يخالف سائر لونه والابرش اسم رجل
كان به برش فكنوا به عنه قوله يذكر عذر الزبآء بخديعة الابرش الزبآء اسم ملكة وحذيما اسم
ملك كانت قد قتل اباه وقتل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعها استولت زباء على مملكة المنذر
فارسلت الى حذيمة اني رغبت فيك واردت ان تزوجني فيضم ملكي الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل
الرأي من قومه وهو يومئذ بسيقة من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها و
خالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها وخالفه وسار اليها وتخلف في مملكة عمرو بن
عدي فلما قرب قال لقصير ما الرأي قال سقه خلف الرأي ثم ادخله بعد اللتيا والتي على زباء
فامرت به فاقعد على نطع وجيء بطشت من ذهب وشدت عضداه بالادم كما يفعله المفتصدون
فنطقت به امشاه فلما ضعف بداه من سيلان الدم سقطتا فنقط بعض الدم خارج الطشت
فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال حذيمة دعوا ما صنيعه اهله فهذا خلاة القصة فيما لها فصنع في
شرحها طول قوله كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مينا فلا تطويل قوله ولا فائدة
في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف احد المرادفين على الآخر وفائدته تنزيل المغني في الاذهان

في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا نسلم اخلاله بالبلاغة قوله اسم للمنية من
الشعبة وهي الفرقة سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهي موءنثة لانه خلها الالف واللام كذا
في الصحاح قوله فان الشجاع اذا تيقن بالخلود آه ولكن ان تفوق توجيه عدم الفضيلة بين الشجاع
على تقدير الخلود انه اذا تيقن كل شخص بالخلود بان على الاقحام في الحروب فيكثر المقتحمون فيها ويكون
اكثر من حصى البطحآء فتامل قوله وما يقال من ان المراد بالندى بذل النفس آه كما قيل بجود
بالنفس ان ضن الجواد بها والجود بالنفس اقصى غاية الجود قوله من شانها الاهلاك قال فلت
الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شانها قلت لا يلزم من انتفآء الاهلاك عن
شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا بينه مع الشجاعة ولا يخفى ان بذل النفس اعم
من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من يثبت حينه بالذل المقاطعة
فدختار هلاكه جبنا وهما ولو سلم الاتحاد فهذا اما بيان واذا كان غرض العاقل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية
واما اذا كان مقصوده افراجه عن ربقة الحشو الفاسد فلا اذ غايته ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل
قوله فاعلم علم اليوم آه البيت من قصيدة مطلعها • امن لهم او في رمينه لم تكلم • تخوفانه الدراج
فالمتثلم • وبعد ديارها بالرقمتين كانها • مراجيعها وشم في نواشر معصم • وقد شرح المطلع
في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي والمراجيع جمع مرجوع من رجعه رجعا بمعنى مارجع وكرر بقال
فلان رجع صوته ثم كرر والوشم من وشم البدا ذا غرزها بابرة ثم ذر النيل والمعصم موضع السوار من
اليد ونواشر المعصم عروقه الواضحة ناشرة شبه الآثار التي في الديار بمراجيع الوشم ويروى ودارها
بالرقمتين وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما منتفعا بذين اليومين او
يجعل منصوبا به بان يجعل العلم بمعنى احصل وقوله عن صفة مشبهة بمال رجل عن القلب اي جاهل قوله
فمعناه انه قول الا بعضهم قول يريد بان قوله بافواههم لتاكيد ما يحمل المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر قوله فذهبها
لانها الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي التسابق اعني قوله والاولى
ان يمال آه فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن اسلوب قوله باب الاجاز والاطناب والمساواة
واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجمالي قوله ولا يخفى المكر السيء الآباه حاق
به الشيء اذا احاط به ووصف المكر بالسيء اياما الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله

لان مكرا تد جزآء السبئ و جزآء السبئ ليس بسيئ قوله عنك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل لانه الظروف ولانه غيرها فالظرف يتعلق بالخبر اعنه واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظروف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمتناى قوله اعتبار ذلك لا ينتظم آه فان قلت لو سلم ذلك فالآية فلانم في البيت اذ الشرط يتغير الى الجزآء النتيه فان كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ قولاه لا حتمل اصل المعنى نتقدير ليس الامر نحوي ينتظم بل لنا ادعاء ان المراد قلت مع الجزآء يفهم من المعراع الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب ادعاء المراد قوله ناقصا عن اصل المراد م هذا المنع مبني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له قوله حتى لو ذكر لكان نظما بلا احسن ان يقول حشوا لان الزائد مستتبع قوله اى رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة احسن ان يبدل اى رجحان في القصاص حيوة كما لا يخفى والمغير الحروف للمنظومة ولهذا لم يغير الالف في القصاص والياء في في صع انهما موجودان في الكتابة قوله والنص على المطلوب بمعارضة كون سلوك طريق البرهان فتا من البلاغة قوله او النوعية عطف على النوعية غير جنسية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكر بما قوله فان قيل هذا التكرار رد الجزء على الصدر اجيب بان المغير في مطلق رد الجزء على القدر اذ فيها من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من الجزء والقدر كما يشهد به التتبع وهما ليس في البين الا كلمة واحدة قوله فلان حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد الجزء على القدر فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد الجزء على القدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى رد الجزء على الصدر من جهة رد الجزء على القدر والباقي ركاكة واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله ورجح ايضا بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشيء ناقصا بحسب الظاهر كما يشير اليه الشارح قوله وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة هي ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قم وقل قوله في موضع واحد هو لام الفعل والف انتى قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر قد سبق مناقشة او جواب هذا النظر بلن عمل تنوين حيوة على التنويع او حيوة نوع تخصيص صح ايان نوع مبتدا فيه تقديم ما حقه التاخير للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى ان عمل تنوينه ايضا على التنويع افاد

افاد الاختصار فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة آه قائله الفاضل الرضي والحذف في غير ما ذكر كقوله مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل والكبداء القوس بملاء مقبضها الكف وقوله نرمي صفة كبداء قوله ثبيت اخوالي ابنه يزيد ظلما عليهم فريد ثبيت من التثبيت يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم المقيم مقام فاعله واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد بدل من اخوالي او عطف بيان لا وصفة ويزيد محكي بالضم عن يزيد في قوله المال يزيد لا يزيد المال فلا يتغير حاله في المواضع الثلثة ولهم فريد اي صياح في موضع المفرد اي فاد مفعول ثالث لثبيت وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه مفعول قوله لهم فريد اي يصيحون لاجل ظلم وعليها متعلق بظلما او بيزيد على تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا لثبيت بمعنى طالبين وما بعده كالتفسير له قوله كما مر في آخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيرها بقرينة قوله وكذا الفاء في المبيح مبيحا بالجانبين المهملتين الذي في صوته بحة وهي حالة مشوبة بكسر النفس وعدم النقوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الزجع بفتح الزاي بعال نجح بالكسر ونجح بالفتح وهو لغة ضعيفة ونجحة تنجيحا فنجيح اي فرحة فتفرح وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يحمل اذا يمغث الماضي كما في قوله حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه قوله حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض الخانة جوز كون فتحت ابوابها جزآء الشرط والواو زايدة لتاكيد اللصوق كما قرر نظيره قوله نخوجا ني زيد ليس الا آه التقدير في المثال الاول لسن الخاتي الا زيد وفي الثالث والرابع بارت وباغلامي وفي الخامس لتعذبن بدليل قوله الم تر الى قوله فغلبت عليهم شقوتهم وفي السادس كان ماكان ومنع ذلك اليمين صرعى على شفة فوقع احد جنبيه على الارض واليمين ما عن يمين القبلة وشمالها والتقدير في المثال الخ وهو عجز بيت للنوزدق صدره يا من راى عارضا اسره فختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه الاول والتقدير بين ذراعي الاسد حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه من الكل والاسد المذكور في الآخر هو ما اضيف اليه ذراعي آخر ليكون كالعوض من المضاف اليه اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن لكل مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاضمار مع عدم الاضطرار العارض السحاب بموضع الافعى او اشر

مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا مسرورا والزراعان كوكبان نيران تنزلهما القمر جبهة الاسد
اربعة انجم تنزلها القمر ايضا والمنادى محذوف اى يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة
وهى للمنادى فلا حذف **قوله** واما الجملة اراد بها الكلام التام الذى لا يكون جزأ من كلام آخر وبهذا
لم يرد الشرط والجزاء جملة **قوله** فان ضربت فقد انجرت قال ابن هشام فى مغنى اللبيب جوز الفراء
ومن تبعه ان يكون ما وان النافيتان فى جواب اى ان ضربت فقد انجرت ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الجزاء
على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ لمن قبل الا ان قبل الا راد فقد حكمنا بترتب الانجار على الضرب
انتهى كلامه وفيه بحث لانا ما ذكرنا من الاستئناف لا ينافيه ودفع الاعتراض شيئا من جهة ان مبنى كلامه
ان الماضى يفيد تحقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان
حرف الشرط اذا ان ضربت جعلت الماضى الداخل عليه فى التحقيق كالاستقبال وما بعده فى تحقق
ترتب الانجار على الضرب فى نظيره اى وجوده لو فى قوله لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم استمر الالتباس
وقد سبق تحقيقه فى مباحث الشرط فليتذكر ثم يجاب الى التأويل فى قوله ان يسرق فقد سرق
اخ لمن قبل الانجار وقوع الجزاء ماضيا بعد قبل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة فى
الاخبار على السرقة المنسوبة الى يوسف عم كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل
قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انجرت وكذا فى الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا
بعد فتدبر **قوله** وظاهر كلام الكشاف آه عبارة الكشاف فى سورة البقرة هكذا الفاء فى قوله
فانجرت متعلقة بمحذوف اى فضرب فانجرت او ان ضربت فقد انجرت كما ذكرنا فى قوله فان عليكم
وهى على هذا فاء فصيحة فتبين من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الاقرب وليس بمتعين
لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح فاء فصيحة ثم قدر فضرب
فانجرت ولم ينبه من التقدير الآخر فتبين من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو عكس ما يستفاد من ظاهر
الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم فى الفصيحة البيت المذكور فى الشرح اخ قوله فالواو اعتراضية
اه وهو تقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكى على احتمال العطف لانه التقدير فيه ولان الفاء
الجزائية لا تدخل على الماضى المتصرف الامع لفظ قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار فى وجه
تسمية هذه الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان كون

احسن موقعها ذوقى لا يمكن التعبير عنه **قوله** خراسان افصحها براد بنا آه البيت لعباس بن
الاحنف وكان الرشيد بالغة فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى الرقة
ومعه عباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد فى طريقه وانشده فقال له خراسان افصحها
يراد بنا ثم التفت فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله ان يذن على شحط سكان وجه من سكان
جيحانا متى يكون الذى ارجو وآمله اما الذى كنت اخشاه فقد كانا عين الزمان صابنا
فلا نظرت وعدبت بصنوف البحر الوانا ويروى بدله بغلبنا الهمام المكسور احيانا فقال
الرشيد فقد اشتقت يا عباس واذن له بالعود وامره بتلقين الغلام التفعل الرجوع و
قوله ما اقدر الله آه تعجب من كمال قدرته تعالى وبدنى من الادنا من الدنو وهو القرب وانث الباء
ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين
البعد واصله ساكنة العين لانه مصدر شحط ينشح العين فيهما وكما حركت للضرورة او يكون
الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما **قوله** ومنه بيت السقط طين آه البيت مطلع
القصيدة وقد ذكرنا بعض ابياتها فى بحث لولا الضمير فى طين راجع الى الابل والباء فى بغداد
بمعنى فى متعلقة به وبغداد بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا فى الصحاح وكان
الاصمعى يستهجنها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع فى الحديث ان بغ ضم وداد بالفارسية
عطية فكان معناه عطية الصنم والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى فيه
للتعجب وانما فصل البيت بتوله منه ولم يقل نحو لا حتمال ان يكون الشأن المذكورة معنا لمن وبالى
فى لا يكون البيت من ايجاز الحذف شيئ **قوله** فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية آه المسئلة
اصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة
واما على مذهب جمهور اهل السنة فمعلومة بالاعيان حقيقة براءة بحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما
قوله قد شغفها حبا فى الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كما يجاب شغفه الحب
اى بلغ شغافه **قوله** والعادة دلت على انه قال قلت الموافق للغرض زليخا تتدبر الحب لا غير لانهن
لما لمن زليخا وكانت مفتونة العشق ومغلوبة الهوى اردن ان يظهرا لهن ان لو مهن اياها
لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها قالت قد لكن الذى لمتننى فيه لوما مخالفا للعادة

قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا كان كذبا والعادة
تدل على ان لوم النسوة اما كان في الارادة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه واما ذكر الحب حيث
قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين للاجل اللوم على
نفس الحب في لا لطف بل لا جواز لتقدير في حبه بناء على ما تقتضيه العادة من ان ما لهنها
فيه في نفس الامر فقدر به قوله اي كان يصح للفتيان انكم فاتلون في موضع لا يصح للفتيان ويخفى
عليكم منه وبدل عليه انهم اشاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج من المدينة وان الجزم للفاعل
فيها والنقطة في غزوة احد مشهورة قوله كقولهم للعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث
لم يجوزوا بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه قوله او مجازفة المخاطب بالاغراس فتنبه له
دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق وان يوجد في اكثرها وكان تركه اكتفاء بقوله
سابقا او المخاطب بالفعل قوله يقال فرأت الثوب ارفاؤه اذا اصلحت ما بلي منه وقد اشرنا
في منتهج الباب الثالث حيث تكلمنا على قول القاموس الختي يقال ضبأت في الارض ضبأ وضبوءا اذا
اختبأت فيها الى ان قال فتنبه في شرح الكشاف امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول
رفأت الثوب بدل يقال او يقال اي اصلحت بدل اذا اصلحت وانت ترى هناك ان ما ذكرنا مما يرد
اذا قوي الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قوي على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب
لا يتاتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لرفأت على صيغة الخطاب ترفاؤه لا ارفاؤه و
هذا ظاهر ثم ظاهر السياق ان يقال اذا اصلحت او كنت تصلحه حتى يكون الاول ناظرا الى قوله رفأت
والثاني الى قوله ارفاؤه لكن سكت عن الثاني لان بيان معنى الماضي يغني بيان معنى المضارع ويمكن
ان يكون اذا اصلحت ناظرا الى كليهما معا لان قوله اذا اصلحت وان دل على تقدم الاصلاح على القولين الا
ان ارفاؤه يحمل على حكاية الحال الماضية قوله وهما بواقي ذلك قوله هل ينظرون الا ان يأتيهم
الله الآية ووجه المواخاة ان في كليهما حصول شيء يعقب بما ينافيه وهو اقوى في تغيير النفس فان الالف
بعد اللام اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوصال ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب
من مظنة الرحمة فان فيه ألمين الم العذاب والم اليأس من الرحمة والظلل جمع ظلة كقلة وقلل وهي
اظلكك قال القاضي في تفسير هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان يأتيهم الله اي

اي ما ينتظرون امره او بأسه كقوله او ياتي امر ربك فجاءهم بأسنا او يأتيهم بيأسه فحذف
الاتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصواب فاعلموا ان الله عزيز حكيم وقد وقع
في هذا التسهو تنبه عالصاحب الكشاف والعجب انه اورد الآية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين
على ما هي عليه فكيف غفل عنه ههنا قوله لان الشراء اجاز من حيث لا يحسب كان اشر وفي بعض
النسخ كان اعم من الغم والاول انسب بقوله في جانب الخير كان اشر لما بين اللفظين من التخيس
الخطي قوله يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة يعني ان هذا التركيب مما شاع ان يفيد الاغراض
الثلثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية فان المخاطب مولاه ﷺ فلا تصور فيه الغرض
الاخير وحاصل ان القرآن نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به
بليغ ما لا فادة مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقد مر مثله غير مرة قوله وقضينا اليه ذلك
الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف عدى قضينا بالى لتضمنه معنى اوحينا كانه قيل
اوحينا اليه منقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم
ذلك الامر وتفخيم له هذا ودابر القوم آخرهم مصبحين اي حال دخولهم الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله اي من الابصاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب للابصاح بعد الابهام
مع انه الانسب للسياق اختصارا قوله وقيل الاجمال والتفصيل اشارة بلفظ قيل الى ما يرد
عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عين الابهام والابصاح وهذا التفسير لا يلائم قول المص سوى
ما ذكر ولكن ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الابصاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة و
الابصاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلثة المذكورة
فلا محذور قوله نحو يشيب ابن آدم آه لم يقل نحو قوله صلعم لان متن الحديث غير ما ذكر في
جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشب منه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية
يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان حب المال وطول العمر فكان قوله في الابصاح كما جاء في الحديث
يشيب ابن آدم آه بناء على ان نقل بالمعنى وقوله يشب بالكسر من شب الغلام قوله بمنزلة
لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير عن المثنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيرها بمتعاطفين
بمنزلة الندف وكان الاظهر ان يقال بمنزلة الندف والقطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود

في التعطف متأخر عن ندفهم ان المثنى لعمومه بحسب منهومه وشيوعه بمنزلة المندوف و
تعين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيح من قبيل الندف
بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار التلب وغيره قوله وهي صلوة العصر على قول الاكثرين
اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن احد
من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلوتين لا يقصرن
وقال بعضهم هي احدى الصلوات لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على
او آخرها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر المصابرة
الصبر في مقابلة العدو قوله ولا يحافظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع
معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة التنبيه لهم وايقاظ عن
سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يولهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه وحبا
فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه
وينزلوا على نصحه لهم كما كرر ابراهيم عم في نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما في قول النابغة
لقد علم الحي اليمانون اليت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب المثل في
الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الآفاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بتقصيرهم
عنه فقال لقد علم الحي اليمانون آه فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصى يقيم من اودي
فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى عم وهو يخاطب ربه
فاخذها وتكلم من الظهر الى قرب فوت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدأ في معنى
فخرج منه وقد ثبت عليه بقيته فيه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية انت اخطب
العرب فقال العرب قصد بها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحي القبيلة اليمانون
جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة قوله ثم كون البيت من قبيل التكرير
لتذكير ما بعد على روايته اني بالفتح واما على روايته بالكسر فلا تكرير منه لان اني حينئذ يكون خبر الاتى
لوقوع المكسورة للاحراز الستة كذا في شرح اللباب قوله وبه تبين بطلان ما قيل آه وجه التبين
ان عيون الظباء حال صيونها سود فلا شبه الحرز اليماني الذي فيه سواد وبياض قوله غير بيت

في بيت السمط فسقيا بكأس آه مطلع القصيدة مغاني اللوى من حيث عطفك البوم
اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وبعد معانيك سنى والعبارة واحدة
وطرفك مقال وزندك مقتال حملت من شامين طيب جرعة وانذرها والقوم بالقف
ضلال يلوذ ما قطار الزجاجة بعدما اريقت لما اهتديت في الكنز امثال فسقيا
بكأس من فم مثل خاتم من الدرلم يهم بتقبيله خال صحبت كراما والركاب سفاين
كساوي فيناوي الركاب احمال وقد قدمنا ذكر بعض آخر من ابيات القصيدة في بحث
ان المغاني جمع مغنى بالنون المعجمة وهو المنزل من غنيت بالمكان اي اقمت فيه واللوى
منقطع الرمل والاطلال جمع طلل وهو ما شخص من اثار الدار ومحلال صيغة مبالغة من
بجال بمكان محلال اي يجل به الناس كثيرا وحال مغنى البيت منازل اللوى من الحبيبة خالية لا
يرى فيها الا اطلال قديمة ولكن في النوم منزل اهل لحبنا لها معانيك سنى اي معاني منالك
ومقتال الاول بمعنى مهلك من القتل والزند موصل طرف الزراع من الكف وهو الساعد ومقتال
الكف من القتل يقال اقتال الغلام اي غلظ وسمن ويقال ساعد غيل اي ممتلئ بان والغيلة
بالفتح المرأة السمينة وهذا المصراع شاهد على تعدد معاني صفاتها مع وصف العبارة لاتحاد
لفظ المقتال في الموضعين مع اختلاف المعنى كما عرف جملت من الشامين خطاب لظباء الحبيبة
التي عطف من قبل الشامين يعني الحربة والشام واراد باطيب جرعة رضاب الحبيبة اذ
لا اطيب من رضاب الحبيبة عند من له ذوق سليم وانذرها بالنون والزاي المعجمة بعد ما آذنت
مهلة اي امهلتها فان الرضاب يوصف بالقلة والقوة مغارة لما فيها ولا نبات والبلم قفار
وضلال جمع ضال وقوله يلوذ ما قطار الزجاجة آه وصف لقلة ما حملت الخيال من الجرعة وفاعل
يلوذ قوله امثال ولما اهتديت متعلق بامثال يريد ان البلل الذي يبقى على نواحي الزجاجة
بعد ما اريقت ماؤها اكثر مما اهتديت لنا في النوم ثم اخذ يعولنك الكأس بالسقي على عادة العرب
لما استطابت الجرعة المحمولة في النوم قيل المراد بالخيال الشفة فانها تغرلون البقر وح يكون قوله
لم يهم بتقبيله خال من باب التذييل لما الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السمط الخال
هو المختال وعنى به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو كبر

فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل شتمته فانا في الطعم والاستذاذ بالكائس الا ان الكائس تكون ابدا منفوجة القعر غير ضيقة فتدارك ذلك بان شتمته فانا مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شبيها لا بشانه بالنقر فيلا في ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكائس الغالب بكونها متينة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يقبلها فتدارك بصفة القعر بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره **قوله** ودفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير آه فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم خلاف المقصود وكان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار المادة لجواز ان يكون العابث فيه غير دافع توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساما متباينة فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال **قوله** وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل الغرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في الغمط والكفور **قوله** واحترز به عن الوجه الآخر في الآية وجه ثالث وهو ان يحمل الكفر على الكفر في قوله تعالى وهل نجازي الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الآية من الضرب الثاني **قوله** وكل منها تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل لتذييل ويحتمل ان يقدر كلا هما تذييل تقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد **قوله** ولولا قوله ايضا لتوهم آه قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التعميم لمطلق التذييل لحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظة ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التعميم للضرب الثاني والاولى ان تقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم **قوله** ولست بمستبق آه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لجماعة اي شعوبكم القبائل ولست بمستبق آه قالوا هو ان القبائل هو الاشراف الشعوب **قوله** حال عن اخا لعمومه وقد سبق في بحث الحال اعتراض متعلق بهذا المقام وهو ان ظاهر كلامهم تقتضي تقديم الحال على ذي الحال المنكر وان كان في حكم المخصص فليتذكر **قوله** او عن

ضمير المخاطب فيه لست لاوجه لتخصيص الضمير فيه لست بكونه ذا حال جاز ان يكون لانه حال عن الضمير في مستبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاخبار الذاتي بين الضميرين **قوله** يعني انكم لا تقدرون على استبقاء مودته اخ يشير الى ان قوله اخا اما على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله واسئل القرية والتقدير ليست بمستبق مودة اخ **قوله** لان نزول المطر قد يكون سببا آه فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود وجود الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرته ووقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فيكون المصيب من قبيل التكميل محل تامل فان قلت بناء كونه سببا خراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر الساقي فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدايم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسد ما على قول وديمة تهمي هو رفع هذا التوهم كما لا يخفى **قوله** ولذا عدي الذل بعلى والا فهو يعدى باللام يقال ذل له **قوله** ويجوز ان يكون التعدية آه الفرق بين التاء وبين ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في المذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح **قوله** وفيه نظر لانا لا نام آه قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف احد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما تتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا اندفع ما قيل نصره الله ان ما قاله الشارح باعتبار برهان الذل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل **قوله** فنفي ذلك التوهم بتوارد الحلم آه قد ناقش فيه بان حال البشاشة والتواضع يذهب بهابة الشخص ولو كان جبارا متعففا مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجب حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون حليما مهيبا في عين العدو وغير حليم في وقت مصافته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح او خطابي ادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب في سلطاني ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا برفع اليه الحاجب

راسه من جهاته وهذا اجالا يخفى على المنصف وعدم دلالته مع بطلان القطع على ما ذكر لا يضر
اذ جواز حمله عليه يكاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء
كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضله لكنه اراد بالفضله نحو المعروف او الحال
او نحو هما حاسبين يجيء مستقلة ولا كرين كلام لا تتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة التي
ذكرها المصنف في الايضاح قوله او لتقليل المدة في قوله سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الآية هذا
ماخوذ من كلام الكشاف حيث قال فان قلت الاسراء لا يكون الا بالليل فما معنى ذكر الليل قلت اراد
بقوله ليلا تقليل مدة الاسراء وانه اسري به في بعض مدة الليل من مكة الى الشام مسيرة اربعين
ليلة اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله
ليلا ان الاسراء كان في بعض من اجزاء ليلة واحدة قال الفاضل المحشي والصواب ان تنكيره لدفع
توهم كون الاسراء في ليال اولا فادة تعظيمه واجاب صاحب الكشاف بما ذكر مما خوذ من قولهم
سرت ليلا وسرت الليل والثاني يقتضي الاستغراق والاول يصح على التقديرين وذلك لان مع تنكير مجرورها
يدخل حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع على البعض
والكل فيحمل على المتعارف والاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكر الامام
المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكرا توسط الليل والدخول في معظمه يقال جاء فلان ليلا او
بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد هذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يقال اذا حمل السؤال
على التعليل يكون الكلام في قوة اسري بعبد ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء
على ما يشهد به مواقع الاستعمال بقي هنا بحث وهو انه تبين مما ذكر ان المقصود ببيان وقوع الاسراء
المذكور في بعض الليل ما انه ادل على كمال قدرته تعالى ولو اكتفى بذكر الاسراء لتوهم انه في جميع الليل
لانه الاسراء لا يدل على التقليل فلذا ذكر ليلا فيكون ذكر ليلا لدفع توهم خلاف المقصود فلا
يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال الابد في الايهام المتبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما
سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل بل يبعد ان يتبادر وقوعه في بعضه
كما يفهم من كلام صاحب الكشف فتامل قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمي الى
ترجمان الترجمان على وزن زعفران ويقال ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء بضمة الجيم ويقال

بقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر كذا في الصحاح وغلطوا الجوهري في جعل التاء
زايدة وذكر الكلمة في فصل رجم ومعنى البيت ان الثمانين سنة التي انتهى اليها سنة
احدثت في سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه مرة بعد اخرى
ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعاد له الكلام لضعف جعل الاعادة بمنزلة التعبير
بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان قال في مغني اللبيب الجملة الثانية من الجمل الاحد عشر الآتي
المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وذكر امثلة من جملها البيت
المذكور وفيه نظر اذ ليس في الجملة المذكورة تسديد الكلام وتقويته الا باعتبار ان الممدوح به
صدق في احتياج سمعه الى ترجمان وهذا مرسوم للدعاء عليه بالتصبيرة الى ضعف سمعه واحتياجه الى
ترجمان فلا يحسن كما لا يخفى فتدبر قبل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لما تضمنته الثناء لانه
اذا بلغ الثمانين صدق في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه مرسوم للدعاء عليه بالتصبيرة
الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله الا هل اتاها والحوادث جمة تمامه بان اوان النبس
بن ملك سيبرا الضمير في اتاها راجع الى ام اوعى النبس في ملك اسمها وسيبرا فعل ماض بمعنى لام في
الحضر والالف للاشباع والباء في بان زايدة قوله ومثله ما ذكر في قوله سبحان والله اعلم بما
وضعت آه ظهر من هذا جواز الاعتراض بكلام غير محكي بين كلامين محكيين قال صاحب الكشاف
هما جملتان معترضتان كقوله سبحان وانه لقسم لو تعلمون عظيم واعترض عليه ابن هشام في مغني اللبيب
بان الآية الثانية اعتراضان كل منهما جملة الاعتراض واحد بجملتين وجوابه ان التنظير في مجرد وقوع
جملتين في الاعتراض فتامل قوله والفرق وقفي اثار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في
شرح التسهيل وبتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المزيد مقامها واقترانها بالفاء وان
والسين وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية بخلاف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفاء
التنظيرية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصدرها بالمضارع المثبت
وقد سبق انه يمتنع في الحالية مثاله قول ابي الطيب ياحادي غيرها واحسني اوجز مما قبل
افدها فتا قليلا بها على فلا افل من نظرة ازودها قوله افدها على اصار ان وقوله افل
بروى بالرفع والنصب من افل من النزول اللنظرية واما النوق المعنوية فقد ما اشار اليه صاحب الكشاف

من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فانها لم تفعلها فلما لم تكن
ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف
ضمير مخاطب للامور بالتعلم اى انك سوف تبتلى بكل ما قدر كما جوز سيبويه وجماعة في قوله كان
يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله فقوله ان الله يحب التوابين الخ اعترض عليه الشيخ بهاء الدين
السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى والا
نهي ذو حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبران وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون
مع ما قبله جملتين معترضتين ولكن ان تقول عطف الثانية على ما خبران ليس بمتعين لجواز كونها خبر
مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانف فيحتمل ان يكون التعليل وقع على هذا الوجه
المحتمل والآية مثال للاول قوله وخفوق البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو
مرفوع معطوف على ما عمل فعل في البيت السابق واللهب بالتحريك من النار والمراد تلهب ما في قلبه من
حرارة الوجد وشدة الاكتئاب قوله ومامات مناسيد آه البيت لعبد الملك بن عبد الرحمن الحارثي
وقيل لشمول بن عادبا اليهودي ومطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل ردآء
يرتديه جميل وبعده اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل ومنا انا قليل
عديدنا فقلت لها ان الكريم قليل وما حرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين
ذليل لنا جبل يحيله من الخبر منيع يرد الطرف وهو كليل رسا اصله تحت الثرى و
سما به الى النجم فرع لا ينال طويل ويروى بعد قوله لنا جبل آه هو الابلق الفرد الذي سار
ذكره يعز على من رامه وهو طويل ولا مات مناسيد البيت ووقع في بعض النسخ حتف انفه
بدل في فراشه وقد يقال اول من قال مامات حتف انفه النبي صلعم وفي الصحاح قال ابو زيد
يقال طل دمه وطل الله واطله الله اهدره الله ولا يقال اطل دمه بالغين وابو عبيد والكسائي يقولانه
وحاصل معنى البيت انه لم يمت منا رئيس الا في الحرب ولا اريق دم قتيل منا في موضع كان وعلى
يد من انتهى والوغى التقاتل بالشجاعة ومعنى يحيله كله وينزل فيه بخزه اى يدخله في جوارنا وحفظنا
منيع اى ممتنع على طالبيه لاتحكامه برد الطرف اى هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر وسوق
الابنية يدل على ان المراد من الجبل جبل الغور والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة للجبل

لا الجبل المعنوي كما ذكره شارحو المفتاح فتامل قوله فيشمل صورة التتميم والتكميل
وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التفسير شاملا لا يضا وكان الغرض ههنا ذكر
بعض تفسير البعض لم يتعرض له وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على ما ذكره وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم يرد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كانت
او اكثر كما زاد المص فورد عليه الاشكال قوله ولا بد للفضلة من الاعراب ذكر في حواشي السعد
ان له في قوله وزرقن تمكنا في كل قلب وليس لغيرهن له مكان لا محل له من الاعراب فهذا يدل
على ان الفضلة قد لا يكون لها محل من الاعراب لجواز ان يكون اللام غير من كما في قولهم سمعت
لصراخا وفي قول جرير لنا الفضل في الدنيا واعناقكم لنا وانكر راعم وانتم لكم يوم القيمة افضل
اى افضل منكم والمعنى ههنا وليس تمكن من قلب لغيرهن قال فلت ما معنى من التي جعلت اللام عنها
في قوله وانتم لكم يوم القيمة افضل قلت ما هو معناها في قولك زيد افضل من عمرو وهو المجاوزة
عند ابن مالك كانه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل قال وهو اولى من قول سيبويه بيان من لابتداء
الارتفاع فزيد افضل من عمرو وابتداء الانحطاط في شرفه اولا نتفع بعدها الا وقد يقال
الاصح قول سيبويه اذ لكل مبتدا لا يلزم منتهى ولو كان لجاوزه لصح في موضعها عن قوله
فسهولان ما هو اقل من الجبلة آه قد يتكلف ويقال قوله جبلة كانت او اقل او اكثر تمييز لما كان
واقعا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جبلة بالمحل له من الاعراب وليس تمييزا
لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع
جبلة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جبلة حال من ضميره وخبر كان محذوف اى جوز حذفه وان لم
يجوز تجعل هذا خبر كان وتقدير جبلة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه
جبلة كان الواقع ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان ايمانهم لا تخلو من شبهتهم وايضا
نسيبهم وحدهم المستفاد ان من قوله سيجزيهم بجدرتهم بيد لان على بانهم به حقا قوله
وحسن ذكر اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف في غاياتهم مدحا لهم تبين
ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به جملة الوسي ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل
ان يكون قوله وهم يؤمنون به ايغالا على مذهب من لم يشترط في البيت كما مر قوله وفيه نظر لان

واخلع التتميم آه اجيب بان مراد المصنف ان هذا الكلام مقال فى او تعظيم شانه فعند عظم
المنظور مقال رائبة يعنى وعند عظم القول مقال قاله نحو وهذا لا يمنعه من ان يكون للتاكيد
بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه قوله ولست بنظار الى جانب الغنى آه وما بعده وانى
لنظار الى ما ينوبنى وحسبك ان الله اثنى على الصبر قوله وقول الحماسى وتنكر ان شئتنا
آه هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه وقبله ونحن كماة
المزن ماغى سحابنا جهام ولا فينا بعد يخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد قول بما قال
الكرام فعول الجهام السحاب لا ماء فيه فدا شرنا فى الغنى

الاول الى ان المراد من الفن الملغ او المضاف محذوف من الاول او الثانى فلينذكر قوله وهو
علم يوقف به ايراد المعنى الواحد آه اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يتمكن كل من عرف علم البيان
من ايراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس بلازم بين بالمعنى
الاخص او اللازم واحد فقط واجاب فى منشاء هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه عما
ماهو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس كذلك لا يوجب ان يكون
قوله فليس التدبر علم بالقواعد اى ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا
ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم
لانه فى المعانى الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجح عند اهل المعنى
على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على
الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا اعرف
متقنيا نها فى الموارد لسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تقرير
الشارح اما تحصل من ادراك القواعد وممارستها الآن فخروج علم الله تعالى وعلم جبرائيل على تقدير حمل
العلم على الادراك او الاصول غير ظاهر فتامل قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكر القوم آه قال
الفاضل الشريف فى شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد شخصا واحدا وكبرا وعى فيه مطابقة مقتضى الحال
اما باعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية
هذا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما قرر من ان البيان شعبة من علم المعانى

من علم المعانى لانه باحث على وجه كلى عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التى بها تتفق المعانى
عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكى انما هو فى افادة
المعانى الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا ما هو اعم من الحقيقى والمجازى وايضا انما
هو فى الموضوعات الشخصية لا النوعية والاحكام التركيبات موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد
كل معنى يدخل فى قصد المتكلم قيل الظاهر ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع فى الوجود
فاعلا ليوقف وانت خبير بان ما ذكره الشارح تفسير باللازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقدار عليه
فان قلت المعانى التى تقصد لها غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا وكما ان الاحاطة بالاولين
عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا تناهى عرفا فكيف يتقدم بعلم البيان على احاطتها قلت لا
استحالة فى الاحاطة بالاتناهى اجمالا كما فى سائر العلوم قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد
اى لا وحده بل مع كل ما يلاحظ ويقصد اليه كيلا يخرج استعراف المعنى قوله لم يكن عالما
بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان
عالما بعلم البيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عارفا بعلم
البيان اجيب بان الباء فى بعلم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة
علم البيان ولكن ان تحملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان بل باعتبار ان معرفة
الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فتامل قوله لان كل واضح هو خفى بالنسبة الى
هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق فى نهاية الوضوح وبطريق
آخر فى نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح فى نهاية مراتب الخفاء
ولا خفاء فى نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط
بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم انا لا وضوح فى نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء فى نهاية
مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا يخفى عن وضوح ما وكذا لا يخفى عن خفاء ما لانتهاء
الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعى قوله ان بعضها اوضح الدلالة قيل الوضوح
صفة المدلول ووصف به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاتصافها بالظهور فى نفسها على حسب
تفاوت اسبابها فى القوة قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من حيث

انه خطأ لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات قوله خرج ملكة الاقتدار آه اى خرج
الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزأ من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا
يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعانى الداخلة تحت القصد والارادة
ومن جملتها المعانى التركيبية قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة
ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة
وارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المصنف عن هذا
التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية قوله ودلالة الامر على المؤثر اقتضاء فى مثل هذه الدلالة لغير اللفظ عين
من امثلته اشارة الى الحصار ما فى الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشى فى حاشية شرح
المطالع والمختار ما صرح به السيالكوتى والمحشى فى شرح المطالع وغيرهما من المحققين وجود الدلالة الطبيعية
فى غير اللفظ ايضا فان اخذ المتمم للنغمات الطبيعية الرقص على وزانها يدل على انها تشبه تلك النغمات
فى نفس ذلك الامر تنصفوعلى ان طبيعة تقتضى ان يتحرك تلك الحركات اذا نغم من طبع الاصوات وملائمة
الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المناسب وحاجبيه عند شخ المه قوله اما ان
يكون للوضع مدخل فيها اولا فدخل الدلالة الوضعية والعقلية فى لفظ واحد بالنسبة الى معنى واحد لا
واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار اناحى قوله بحسب مقتضى الطبع الطابع
اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشى فى حاشيته شرح المطالع قوله كدلالة
اخ على الوجع فسيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة المشددة مدل على التحسر وآه الذى يدل
على الوجع فهو بالضم لا غير قوله ثم عرف الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من علم بالوضع قال الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقله شارحه من عبارة
الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه
هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ فى السمع مخالف لما ذكر سابقا
من ان تنقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل
ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذى يدل عليه نفس الكتابة كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل
ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبنى على انحصار طريق العلم فى السمع

فى السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله
الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر قوله لعموم توقفهما على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف
ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان النفوذ التى تذكر فى التعاريف يجب ان
يحمل على المتبادر منها ما امكن فلذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا يخفى ما قيل من
ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الا انهما لا يتأتى فيهما العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد
العلم بالوضع اولم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة
آه قرر الفاضل المحشى الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازى فى شرح المطالع بتوضيح و
تحقيق فحصله انه تعريف بلازم الدلالة بالتباس الى المعنى لكن فيه بحث لان لازم غير مجعول المشهور
عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تأويل آخر على انه اذا انتهى آخرا الى انه تفسير باللازم غير المجعول
فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر ومن كونه مصدرا من المبنى للمفعول فان فهم السامع ايضا لازم
تلك الاضافة العارضة لحال الوضع اعنى الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم
وابدا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور فى شرح المطالع ان الوصف الناشئ من الدلالة اذا اضيف الى
المعنى كون المعنى منتهيا عند اطلاق اللفظ والمذكور فى كلام الفاضل المحشى ولا انه كون المعنى بحيث يفهم
من اللفظ والعرف ظاهر فتأمل قوله وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ آه قرر الفاضل
المحشى هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن مر فى مباحث
الدلائل من حواشى شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل فما نحن فيه فيه كلام فتأمل كتبه
تدافع ظ الا ان يقال ما ذكر فى حواشى التجريد نقل لكلام القوم لا انه مختاره قوله لان دلالته عليها
من حيث ان العقل يحكم آه اى من جهة ما منشأ لكون العقل حاكما فصح التعليل وسقط ما قيل
ان التعليل غير واضح اذ لو لاحظه العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن
الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة فى الصورتين ان يقال فى التعليل لان دلالته عليهما من حيث
الاستلزام العقليين قوله واريد به الكل واعتبر دلالته آه اما اعتبار الارادة معا فيشترك
فى بيان الانتقاض اذ يكفى ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن
بقصد فيها آه ليتضح الكلية والجزئية وما يتنوع عليها زيادة انفتاح ولمثله افتح لنطق الاعتبار

في قوله واغير دلالته آه فليفهم قوله وح ينتقض تعريف الدلالة الا بعضها ببعض اى ينتقض
تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا بحدود بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة والا لم يرد
لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره
فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم مجموعهما معا كما فصله في شرح الرسالة
قوله فالجواب انه لم يقصد آه ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس به ترك قيد الحيثية
لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكروه في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا قوله
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد قبيل الآتي لهذه المقدمة اذ لا يدعى امكان اجتماع الدلالات
بل انتقاض تعريفها وبجوز ان يكون اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه الدلالات مع انها يصدق عليها
تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكر ان الفاضل المحشي فليتأمل قوله
الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل قال قلت التضمن صفة اللفظ ولا يدرك فهم الجزء في ضمن الكل
فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ آه وقد سبق
من الشارح والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة قوله وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا ولا التزاما
قال الفاضل المحشي هذا بسط وبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكر بحث من وجوه
الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الا وهو فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال
قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه يتطابق
فان قلت يلزم ح ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بيان
صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه البيان
او اراد بقوله لا تضمنا لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم الا دلالة
وان كانت بواسطة قرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكر ولا
التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الا ان ما ذكر من ان القرينة في مثل هذا
المجاز لا تنافي لها بالفهم بل بالارادة منا في ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة
في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لنفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا
بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه واد خلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة

بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجئ في بحث الحقيقة والمجاز ان قلت
ان قوله ما ذكره الشارح من حصرون الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما
مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان
اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدى الباقيتين فحال نظر
لان مساق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لا فرق بين الفهم
والقصد وكان القصد لا في ضمنه كان الفهم ايضا لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم
عدم التعرفة بط كما حققه الفاضل المحشي فيكون المقدمة الثانية مبنية على ما ذكره الشارح ثم اللهم
الا ان يقال ان مبنى ما ذكره على ما بين المقدمتين في نفس الامر في كلام القوم لا على ما ذكر الشارح
نفسه قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز
ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح
فعليه بحث اما اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد
وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وفرع ايضا باستلزامها للمطابقة
فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى التفريع
الاول كونها مطابقة فلا وجه لبت القول بنفي الدلالتين متمسكا فيه بالتصريح الاول وبالجملة لما
جعل المجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور لان يتعين احديهما في الصور المذكورة
ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون
الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها
صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامها الدلالة المطابقية على الكل و
الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني
على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعها وبالجملة
الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وغير ذلك مما يجري مجرى خواص
كما بين الجود والجود في مقام التمليح والتهكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشوش
عبارته هكذا واما دلالة اللفظ في كمال معناه دلالة المطابقة وفي جزئه دلالة التضمن

وغير اللفظية التزام وقبل اذا كان ذهنيا قوله لخرج كثير من المتآه جوابه ان من شرط
الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عند
هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية والمقالية فمن لم يشترط ذلك جعل الدال
نفس تلك المجازات والكنايات وكذا ذكره الفاضل الخبيصي واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي
ان كان المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز فرأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد
بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير الموضوع
له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ
الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظة في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لفهم المعنى المجازي منه
والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب
جوازان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع
المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه
لو سلم ما ذكر في مثال اسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما نسلم ما ذكر في
القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري او يقال المجموع
المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا
عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا
استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثل مجاز
مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز المفرد فتدبر قوله بل لم يكن دلالة لالتزام آه رد القاضل الخبيصي
بان لازم الشئ وان كان لازما لذلك الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم
لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانا نسلم اذا كان لازم لازم الشئ لازما له كما
صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص اما على الاول فظاهر اذ كناية
تصورا وتصور ب في الجزم باللزوم بينهما وكناية تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم
بين ب وج لا يستلزم كناية تصورا وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج
في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لب واما على الثاني فلان تصور الشئ انما يستلزم

انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم ان تصور
اللازم الاول متصورا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصورا ولو تبعا غير ملتفت
اليه قصدا تصور لازم له في بعض الموارد ولو لم يكن كليا فتامل قوله لانه ينافي بالوضعية قلت
التغاير اوضح دلالة على المقصود من المشترع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التغاير والمغايرة
انما يختلفان بكون احدهما دالا على النسبة التفصيلية والآخر على الاجمالية فلا اختلاف فيهما راجع
الى نفس المدلول لا الى الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد آه لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران
بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المراد ههنا اعني الارشاد يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة
معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة
قوله مع ان كل كلمة منها اي من كلمات الكشاف قوله ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل
كلمة اذ ليس لها ما يرادف كل كلمة قوله ويحتمل ان يكون بعض منها والا فان قلت قوله فيحتمل معطوف
على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيتقيد احتمال كون البعض
والا على كل من التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شئ منها قلت قوله ويحتمل معطوف
على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء
المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم انتزاع المعطوف فيه وانما يلزم المعطوف عليه مقيدا
بقيد سابق والفرق ظاهر فافهم قوله وقريب منه ما يقال آه الفرق بين الجوابين ان المعتبر
في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقد يكرر اللفظ على
المحسوس والمعنى على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف
بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا معنى لتعليل تكرار المعنى على العقل ولا وجه لذكره
قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح
بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني
ان يكون دلالة اللفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالته لفظ آخر على مدلوله الوضعي له والسؤال
على الدليل على انه يمكن ان يراد بتعليله تكرار المعنى على العقل قوله تكرر اللفظ من حيث انه معنى له فتكون
الكلام في الاتيان على معنى واحد وضعي لكان ذكر قوله تكرر المعنى على العقل ايضا في محله قوله

يمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة
اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ودلالة اللازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية اللازم
بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
بالملزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية باعتبار
في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتأمل قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب وبهر
الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطباخ ومنه
الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى
كرامه لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هرمه . ولا امتنع العود بالفصيل
ولا ابتاع الاقربة الاجل قوله فان قيل ينبغي ان يكون آه قد فهم من الكلام السابق ان دلالة
البيت على عاجزة اوضح من دلالة عاجز عاجزة فالمنكر المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة
الى ما ذكر صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين
فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان تجد في مرتبة الوضوح لا ان
يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في
حاشيته فتأمل قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل
المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثان الاول ان قوله
ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا المنطقيين وما ذكره الشريف بناء على
ما ذكره المنطقيون في هذا المقام غاية الامر مخالفة الاصطلاحين فلا بأس به وجوابه ان ما ذكره
اصطلاح جديد لا فضل عليه من اهل البيان فلا وجه لطول الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس في
شفائه صريح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكر في الجواب المطابق لقواعد القوم
من ان الاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء آه مما لا حاجة اليه في بيان تحقق الاولوية
في دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ حاصل ما سبق منه في بيان تأتي الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على
مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت الترتب في الوضوح فالدلالة على
الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود في التضمن

في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الجزء كما فصلا الا انه يلزم مما ذكره ان
يلتفت الذهن عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع سند
الوجدان السليم قوله ومعنى النوع بالبال آه اقول والحال اي والحال ان معنى النوع
بالبال يغني بالاجمال لا بالتفصيل والا فحصوله بالبال منفصلا بدون حصول الجنس محال
والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما في هذا الحال اي نسبة انه جزء الجنس جزء من حقيقته
والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعيد موضع نظر وجوه النظر قد اورده الفاضل
المحشي على الوجه الذي نقل من الشارح الا ان في الالحاقات التي اوردها من عند انفسنا الاول
ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول فح يتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التوجيه
بهذا القيد يدل على ان لا اختلاف في المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكر
بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية
لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف بسبب الدلالة فتختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم
في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كناية الظن في الوضع
اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور
في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر
اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الممارسة ونحوه كما سبق من الشارح الاشارة اليه قلت
هذا راجع الى تذكر الوضع فيقال الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى
ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم ح
وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم عجز المطابقة اذ يكفي
الاطلاع على مراتب العلم من البين والظن الجلي وما دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر
ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال آه انه يقال ذلك في بيان عدم تأدي
الامر المذكور في الدلالات الوضعية لا في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله
اما اولا آه كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع
فلا يدفع المناقشة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا آه يخالف ما ذكره

فى شرحه للمفتاح من ان التفاوت هناك فى نفس الدلالة بل هناك تتزاحم بحاجح فى دفعه الى
قرينة وجوابه ان معنى ما ذكر ما فى المفتاح انه لا تفاوت فى نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكر
ههنا انه لم يكن فى التشبيه استعارة بذلك التقدير صح وجود التفاوت فى المشترك بالنظر الى القرائن
الخاصة ان قوله ما ذكروه دال آه قد اجاب عنه فى شرحه للمفتاح بان التراكيب التى تدل على تلك الهيئة
الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها قوله
ثم ظاهر هذا الكلام يدل آه اما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد
من مساق الكلام انه لا بد فى كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارة نصا فى هذا
المقام لان قوله ثم اراد به لازم ما وضع له آه يقتضى مجازية هذا اللفظ لا اللفظة المذكورة فى
كل مجاز قوله وهذا لا يصح آه اما قال ظاهر الان علاقة اللزوم وان كانت تذكر فى بعض اقسام
المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام آه قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب
قد تبين الفاضل المحشى وجه الاضطراب الا ان فى كلامه نكتة ينبغى ان ينبه لها وهى ان قوله وله مراتب
فى الوضوح والخفاء مع ان دلالة مطابقية آه توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح فى شرح
المفتاح من ان دلالة التشبيه بهيئة وضعية لانه خطاب كيف وقد ردّ فى شرحه للمفتاح حيث قال
وما يقال ان المقصود فى التشبيهات هو المعنى الوضعية فقط ليس بشئ فان قولك وجه كالبدر مثلا
لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن اراد
هذا المعنى لا نافى اراده المفهوم الوضعى وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال الدين ميثم
البحرانى وعنونه بالغاية فلا ينبغى ان يتوهم المخالفة بين كلاميه فى كتابيه ولا يعترض عليه بان
الغاية التى تقلها عن بعض الافاضل عند فساد ما ذكر لولا كما وهم فيه البعض بقى فى وجه الضبط
الذى ذكر بحث وهو ان المعنى المراد فى التشبيه على ما ذكر اعنى كون الوجه فى غاية الحسن ليس
بمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مستلزما للتشبيه
والاستعارة وجوابه ما ذكر نفسه فى حواشى شرح المفتاح من ان اراده هذا المعنى متفرعة على تلك العلاقة
فمن ثم صح ان العلاقة هى المشابهة قوله وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا آه قبيل
ارادة الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه الكلام الآتى الخ

فيما يستفاد من ظاهره اذ دفعها فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمجد ربل مستلزم وانما قرره
التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى الذى استفيد من كلام المص كما يشير اليه قوله
وينبغى ان يراد آه ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى متوقف على ان هذه الامثلة
ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم معنا ما وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله
اتخذ آلهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابى الطيب . فان تفق الانام فانت منهم .
فان المسك بعض دم الغزال . وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل قاتل زيدا عمرا
اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى وينبغى ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه
لا يخفى ان هذه الزيادة تغنى عن قيده لا على وجه الاستعارة آه فتأمل قوله لان الاستعارة انما
تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية مرادة بذكر المستعار له ههنا ذكر على وجه ينبئ عن
التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة فى آخر احوال الاسناد الخبرى قوله صالحا لان يراد به المنقول
عنه او المنقول اليه لولا دلالة الحال وفحوى الكلام آه بدلالة الحال القرينة الحالية ونحوى الكلام
القرينة المقالية ثم الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح
للنظر كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط تانى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى فلا يرد ان
كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى عند تعذر انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز
مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعدم احتمال الارادة
وصلاحيتها بحسب الوضع كما تقرر فى الاصول قال الفاضل المحشى فى حواشى الكشاف الظاهر ان المحفوظ
ارادة المنقول اليه وعدم الارادة شرط لارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه فى الذكر لصار
كل مشروط بشرط انتهى قوله واطلاق لفظ الاركان على الاربعة آه ينبغى مع خروجها عن التشبيه
المصطلح الذى هو نفس الدلالة قال قلت فى التعريف امور ماخوذة غير الاربعة قلت الكلام فى
المقصود بالبحث لا كل ما اخذ فى التعريف قوله لكنه قد اشتهر فى العرف ان يقال ابصرت الورد
وشممت العنبر آه فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النهكة التى هى رائحة الفم بنفس العنبر
الذى هو مشموم عرفى بل برائحته فلا يكفى التشبيه بالعرف فى دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال تأمل
شممت بالكسر انتم بالفتح وشممت بالفتح انتم بالضم قوله لانه عدم الحيوة عما من شانه ان يقبل

عدم الحيوة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه بنحو الله وكتم اموات
فاحياكم والاصل الحقيقة وانتقاض التفسير بنحو الله ينجي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز
باتفاق اهل اللغة قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للنوع اصلا
والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول
اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فتشبيه محسوس آخر
ليس باصل له ولا باوضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول الى معقول كان
لا يبلغ درجة المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول
الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا عند المنصف فتدبر قوله فدخل فيه الخيالي يمكن ان
يقال انما جعلوا الخيال حسيا من قبيل الحس بالقوة لانهما مشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها
لحصول المادة والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا انما سمي هذا النوع بالخيالي
لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي تأدى اليه جميع المدركات الحسية
قوله ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر بهذا بان المراد بالادراك
المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا
بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس تحد الشرط والجزاء والجواب ان المراد منه الادراك
موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار قوله بخلاف اللذة والالم العقليين
تحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكفي المدرك بالكسب من الحواس و
المدرك بما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكفي المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات
كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك و
نيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك تحقيق هذا التعريف في كرة في حواشي المواقف
فليطلب ثمة واعلم ان المصنف لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم واراد الامثلة على اصل الثلاثة عرف الشارح
الامثلة على ما عرفوها فالمهدة في ايراد امثال من التحقيق عليها لا على الشارح قوله
فكادراك القوة الغضبية او الشهوية النوع الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال والشوق
الى التسلط والترفع والنوع الشهوية هي مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ من المآكل والمشارب

والمشارب وغير ذلك من المشتهيات قوله كتكيف الذائقة آه مثال لما هو خبر وكما
عند القوة الشهوية لا ادراكه كما يتوهم من ظاهره قوله وهو ادراكاتها المجردات اليقينية
المجردات مفعول الادراكات واليقينية بالرفع صفة ادراكاتها قوله فالمراد المنع الذي آه
نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه ادراكا خارجيا اما اذا كان داخلا او عاما بالنسبة
الى الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص قوله والضمير للبالي او النجوم
اراد بالبالي البالي المستفاد من رب الدالة على التكثير والتعدد المذكور في البيت السابق
والاضافة اذ جاء على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لا الى التلبس وهو كون النجوم بنهاية
ورأيت في نسخة صحيحة من نسخ مقروءة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا والرواية الصحيحة وجاء والضمير
للبيل في قوله رب ليل قطعته بصدود اوفراق كان فيه وداع موحش كالثقيل بعدي بالعين
وتأبى حدثه الاسماع القصور والاعراض الباء في للملابسة فضمير فيه لليل او الفراق وفي وجود
الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجود الوداع
يستدعي سابقة التلاقي فيه فعدم المقتضي لعدم ذلك التلاقي عن اصله مورث لزيادة الملال وموحش
بالجر اي مورث وحشة صفة ليل كالثقيل اي كالرجل الثقيل تقذى به العين اي يكون ذا وضع مجرد
رؤيته وتأبى اي يمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه القصور عنه قوله ولزم بطريق العكس آه
هذا اولى من اعتبار كل من الشهين اصلا عن كما فعله السكاكي لما فيه من تعليل الاصول و
جعل تشبيه السنة بالنور اصلا وتنزيع تشبيه البدعة بالظلمة لما صرح به الشارح في بحث الاستعارة
من ان الظلمة اصل والنور طارئ عليه قوله بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشراق واما ظرفه
قوله في كونه قوله وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداء من باب التغليب لا بقبيل التلبس في هذا
المصراع لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان
النكتة انما تظهر في التغليب الا كما بينه قوله حتى كان البدعة هي التي تلمع بينها لا يخفى ما في اسناد
اللمعان الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا بنظر في الطرفين الى معنى الاشراق بل الى
مجرد الظهور واما لجعل ابتداء مبتدأ وخبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظاهر لاحت قوله
ونحو ذلك مما يبتدأ الكلام مثل ان يكون في الكلام وصف من للاعراب بعضها مودية الى المعنى المراد ببعضها

غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدى كان تعليلا للنحو مصلحا وان حمل على الجميع كان تكثيرا له
منفسدا قوله ع كونها كرياسا اوثوبا اوقطنا فيه نشر على ترتيب اللف وقد يعترض على كون من
القطن فصلا بانه ليس مساويا للكرباس اذ يصدق على الابيض بعد اجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز
ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا قوله وحصول الجسم في مكان آه الصواب ان
يقول حصول العين في حيز بعد حصولي في آخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم وليس بمتمكن وللحيز
عموم فالحق التعميم المذكور الا ان يريد تعريف حركة الجسم لا تعريف مطلقها قوله نظرا الى المعنى
آه ان قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات
الى ما يدرك بالحواس نوعا حيث قيل بالبطء وبالسمع آه يأبى خروج شئ من المدركات في خلال
التفصيل من تلك الانواع قوله وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الراجعة تحت
الشكل الاستقامة والانحناء يعمان غير الخط بحسب السطح حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها
واما التحدب والتقعر فيعمانه بحسب الحقيقة ايضا فان الكرة المجوفة سطحا متقعرا ومحدبا مع انه لا خط
فيها بالفعل لعدم تناهي سطحها وضعا قوله كما في اوتار الاغاني المتخذ الاغاني فالاصل جمع اغنية بمعنى
التغني وهي بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات
النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة آه الطعم لابد له من فاعل وهو الحار والبارد
او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب
اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة بتنسم الطعوم بحسبها فالحار ان فعلت في اللطيف
حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبارد ان فعلت في اللطيف
حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت التبض والكيفية المتوسطة
بين الحارة والباردة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي
المعتدل التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوي خالية عن الدلائل
كيف والافيون مرة بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه اخر لا تنحمل المقام
ذكرها قوله والعفوصة والتبض الفرق بينهما ان القابض يتبض ظاهر اللسان وحده و
العفص يتبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاولى

بالاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا
معنى لعدها انواعا بين قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وسمي حقيقة وقد يقال لكون
الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة التعابية فاذا حصل في
تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الاول على ما هو المختار قوله من شأنها تفريق
المختلفات وجمع المشاكلات اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب
من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بساطها شديدا في الغاية يتفصل اللطيف
منه فيصاعد الى الصعود الا لطف فالا لطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما انها تجمع
المتشاكلات فبمعنى كونها معدة لذلك لان بعد تفرقها يجمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة
معدة لذلك الاجتماع فينسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها قوله والبرودة من شأنها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وهذا هو الظاهر
فتأمل قوله وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملموسات اثنا عشر
وضع الاجزاء والخشونة عدها فيلسوفنا الامن الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد
نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شأنه ذلك قوله
كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف
يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة على سطح الجسم المبتل جوهر فلا
يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المتضمنة لسهولة
الاتصاف ايضا وهذا هو المراد مما ذكر المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي مني آفريده تصريح في
حواشي الطوالع بان الوصف الجريان يمنع عن الحمل على الكيفية قوله واللطافة والكثافة المشهور
ان اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور
وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة قوله على استعمال موضوعات
ما اراد بالموضوعات الآت تصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال
قوله وهو حركة للنفس صدورا وارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم لا كظهور الغضب
فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لانتقام حركتها ما ان بنى تفسير الغضب على السابق والارادة خالية

توجب كزة النفس مبدأ نحك لحالة ارادة الانتقام وبرادتها لا يحركها الغضب لا يحركها
اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمئنان للنفس تحت
اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا لجعلها متحركة بحركة اخرى قوله كالمتون الوهمية الشبيهة
بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على
الاعتباري النسبي فيكفي تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري
نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لكان الاولى في الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات
باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا تفسيريا من العطف التفسيري
قوله كاتصاف الشيئ بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست
وصفا مقررا في ذات المطلوب بل وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطالب القائم بالنفس
او كاتصافه بشيئ تصوري وبهذا خص مثال للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي
في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين قوله وهذا بشعر لفظ المفتاح آه اي بعموم
ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة الملتئمة من امور مختلفة والهيئة المنتزعة من عدة امور بشعر لفظ المفتاح
حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه
اما حقيقة ملتئمة او اما اوصافا آه قوله وفيه نظر كما سنعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد من
المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي آه وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية
مثلا من قبيل الواحد دون المنتزعة منتزلة وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين
ملتئمة من كثرة النسبات بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وفصل الى مجموعها بتغير تلك
الكثرة بالآخرة شيئ واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال اما اوصافا مفصودا من
مجموعها الى هيئة واحدة قوله والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا آه اي على
او مختلف الذي تنبو عنه النظائر الغرائب اذ لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي ثم قد يبنى
الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف
المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي المبغي الذي تتوهمه الشارح قوله والحسي
طرفاه حسيان لا غير اي وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان وهذا الحكم انما وجوب حسية الطرفين

الطرفين جاز في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله والحسي طرفاه حسيان
اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق
في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به
فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لان وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس
والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا قوله سواء كان بهيئة حسية
او متعددا واختلفا فمعنى قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كلا او جزءا
فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه فافهم قوله الاجسام
اوضاعا اي لا المعاني ولا المجردات فالحصر اضافي فلا تنقض بالجوهر الفرد قوله ولذلك يقال الشبه
بالوجه العقلي اعم من الشبه بالوجه الحسي الطرفان اي اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه
الحسي في موضع الحال والعامل فيهما اعم اي الشبه بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه
الحسي قوله تنزيل السؤال آه يريد ان تنزيل السؤال بقياس مضمون النتاج مركب من
قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما
من الشكل الثالث مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج
سالبة كلية هي المطلوب وان لا شيئ من وجه الشبه بحسي قوله اي سواء ان يكون غير عقلي
اظهار الضمير اغناء لهو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي
بسيطا اثنى عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا بسيط ثلثة كون الطرفين عقليين
وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه ويكون مركبا حسيا بسيط عنه ثلثة اخرى ويكون
المتعدد حسيا بسيط ثلثة اخرى ويكون مختلفا بسيط ثلثة اخرى قوله وفيه تسامح
لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الظهور ويكون
مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة
لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته قالوا جاز ان يحمل الخفاء بمعنى الخفي وان يحمل اضافة الطيب الى
الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق
انه لا احتياج الى التوجيه المذكور في الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل

الجهر فيكون مسمى علما مثله قوله والجراءة على وزن الجرعة وقد يتبرك همزته فيقال جرة
مثل كرة كما قالوا للمرأة مرة قوله مختصة بذوات الانفس اى الانفس الناطقة بقرينة آخر
كلامه والا فللاسد نفس حيوانية قوله واذا قلت للرجل الفليل المغانى المغانى بغين
معجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمى بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع قوله فبالعلم يوصل الحى
آه اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضرورى الايصال فما المناسب ان تفسر الهداية فيما
مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة فى مدح شان العلم ووجه الدفع ان
العلم ليس بضرورى الايصال الى العمل لكنه ضرورى الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل
والا لم يكن علما فتامل قوله وفى وصف بعض الاعلام آه جوابه انه لم يقصد فى شئ
من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى يبانى الوصف بالمفرد المراد ههنا بل قصد
فى كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد والتركيب فتامل
قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم معنا فى اول الفن الاول انه يجوز ان يراد
بالعلم المشبه بالجوهرة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر قوله ويتوجه
من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك قوله
بمعنى ان لا يكون آه قيل عليه عدم كون الشئ منتزعا من عدة اشياء هى مادة له واجزاء آلا
يرى فى انتزاعه من عدة اشياء حرطماه وهو ممدوح لما صححه الفاضل الخبيصى فى بحث الاستعارة
التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركب المنتزع وان
الشارح صرح بذلك قوله محل نظر هذا هو النظر الذى اشار اليه فى مفتاح تقسيم وجه الشبه الى
الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستوقفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان
قسم ينتزع من اشياء مختلفة وقسم ينتزع من اوصاف مختلفة لشئ واحد كما ذكره الشارح
هاهنا وصاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتبسة والى الثانى بقوله واما اوصافا آه ولا فساد
فيه فليفهم قوله احيحة بن الجلاح لفظ احيحة بحاءين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة
والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى
الكاف فى مثل قولك كما ترى ليس للتشبيه بل للتجرد والتقييد والمراد ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود

العنقود ارجلى لاختفائه فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان ظاهرا
فى افادة هذا المعنى وفى اعراب كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدا اى الشبه ظاهر ظهور المحسوس المشاهد
لاختفائه فيه ومنها انه حال من الثريا او صفة لها بجعلها فى حكم النكرة وبجعل الصفة فى حكم الموصوف اى
الثريا كالثريا الذى ترى كونه على ذلك الوصف آخر بها اذ فى موقع المصدر اى ظاهر ظهورا مثل ما
تراه قوله وقد جاء بتشديده كما فى هذا البيت قال ابن قتيبة فى ادب الكاتب لا اعلم احدا ثقله
ام ضرون وقال شارحه الانبورى وليس بفصيح قوله اى تفتح نوره النور بفتح النون الزهر
قوله فكانه اراد بمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا على ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية
واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود
من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله ويجئ انا المزيد فقد يكون متعينا
وقع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا وكب للمفرد قوله كان
مثار النقع آه المثار بضم الميم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اى
نقع المثار قوله فقد اخل بكثير من اللطايف المراد من اللطايف ما سنذكره من المعانى المختلفة
وستراخلال الماضى بها ان تلك المعانى انما تنهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوى وحال
كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا
فالمتبادر من التشبيه بليل تهاوى كواكبه فى الزمان الماضى بالنسبة الى الحال اعتبار التشبيه و
بهذا ظهر ان تفسير الفاضل الخبيصى فى شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت ليس كما ينبغى
فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء والهاء بضم
الهاء فهو بمعنى القعود قوله من جانب قبل فحواه من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل
ولو قال تشبيه النقع الذى هو من جانب الليل الذى هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله
من جانب متعلق بقوله من تشبيه اى ليس منقوله الانشاء اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك
التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل قوله فى حكم الصلة للمصدر المحكم قد لفظ
الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صرح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الطبقى الذى فى
ضمنه اى المصدر حكما قوله فهو لم يتعثر آه العجاجة النقع وسل السيف اى اخرجه والاغماد جمع غمد

وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشيئ في الماء رسوبا اي نزل وجعله من رسب
السيف اي مضى في الضربة لا يلائم قوله تعلو والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسو من
رست اقدامهم في الحرب اي ثبت والاولان اظهر واحتدم الحرب اشتد وتابعال احتدم النار
بمعنى التهب واحتدم صدر فلان تحيظا ويوم محتدم شديد الحر قوله بل هو ما يتعلق به معنى
الاشارة اي تعلق المقارنة والمصاحبة لانه ينسحب عليه حكم الاشارة كما ينسحب على بكر في المثال
المذكور حكم الضرب قوله ما يجئ في الهيئات ظاهر عبارة هذا العبارة يفيدان وجه الشبه يجئ في
الهيئة لانه تنشها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المحل الموصول في الموضعين بالهيئة
فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان يجئ في الانسان اي يتحقق
فيه وهذا لا محالة من تغيير عبارة الشيخ فانها تفيد بيان حال التشبيه وضميره يجئ فيها عائد الى
التشبيه لا الى وجهه فبينهم تهاكون الهيئة وجه الشبه بلا غاية تعسف قوله احدهما ان يقترن
بالحركة غير بارئ التركيب احتاج الى التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل يقترن
هو غير ما والضمير في غيرها عائد الى الحركة فبقي المبتدا اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه
اي يقترن فيه بالحركة غيرها او يجعل اللام في الحركة عوضا عن المضاف اليه اي حركاتها فيحصل الربط
بلا احتياج الى تقدير فيه نوع بحث الى ان يجعل الاضافة لا دنى التباس وهذا ايضا لازم من تغيير
عبارة الشيخ لان ضمير يقترن عائد الى المبتدا فلا احتياج الى تكلف تقدير الرابط لكن لا بد
ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قوله ان يقترن بالحركة غيرها
باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ
ايضا وان يقدر مضاف في عبارة المص اي ذو ان يقترن على ان الاضافة لا دنى التباس لكن لزوم
التاويل في الموضعين اما هو اذا جعلنا عائدا وجهين بمعنى انه عائد عين وان كلا منهما هو قسم من
الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه يشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد
كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركتها او تجردها عن الغير صفة للهيئة ولا حاجة ايضا
الى ارتكاب حذف المضاف في كلام المص فتامل قوله اعلم ان ما بزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجئ في الهيئات
آه لفظة ما في قوله ما بزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المص بل هو عبارة

عبارة عن الاحوال التي بزداد بها التشبيه دقة هذه الحال هي المعنى المذكور قوله والحاصل ان تجرد
هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اغنى عن ذكر ضمير عائد الى المبتدا الا تحاد مع المبتدا قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل لم يرد بالاشل المشلوج بل المرتعش اذ في كفه يتوهى المرآة الهيئة المنصوبة قوله
مع تموج الاشراف عن وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من
الحركة اي كائنة زمان تموجه قوله بحال بدا اذا اندم ومصدره محدود بحال بدا له بدا آه وقوله
المنع ظاهره راى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الرأي المعلوم بدلالة المقام قوله
فان الشمس اذا احد النظر آه تعليل بمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا
احد الانسان النظر اليه يعلم وجهها آه قوله بحذف الهمزة اي فارى قلبت الهمزة ياء ثم فعل بها فعل
بعاض قوله فانطباعا مرة وانتفاخا اخرى للسبئية كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين
البرق والمصحف وقيل يمكن ان للتعليل كما صرح به الشيخ ز ولا يلائم الاعجاز ثم الانطباق والانتفاخ
الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح
البرق ظهوره من خلال السحاب متفرقا اصوله وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية
قوله ومن لطائف ذلك قول الشاعر ذصفة الرياض صفت بسرواء صفت اي احيطت والضمير
راجع الى الرياض والسرو بجر معروف واصل سروة والنبان جمع فينة وهي جارية مغنية كانت
ام لا وبعض الناس يظن الفينة المغنية وليس كذلك وقوله تلتحف اي تغطت حال من النبان
او وصف اي جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي ابنار تلتحف على تلبست بآرا الى احضر السرو
وبهامه فان اللحافة ما يستر المرأة من رأسها الى قدميها وحضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف
ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل الى الحضر الحرير وقوله عليها قوام في موضع الحال من ضمير تلتحف
وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والتاء في كانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل
تشبيه السرو بالنبان فشبه ذلك للتشبيه الاول والعاوفة والريح جاء تمثيلها للحال وذكر جاء ان
الريح مؤنث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شئ بامر ربها بناء على ما ذكر
كالهوا والماء وتميلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بعد خبر والتصريف والخجل بفتح الجيم مصدر
اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يساعد المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروي

لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطايفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين
حركة النهوض والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون في الثانية من سرعة عادة
ما دونه لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال جموعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها
في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذا حركة من يدرك الخجل فيرتدع من حركة من يتهم
بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا في الايضاح قوله من حمل الله
لا من حمل الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهري بين قوله مجبولة وقوله لم يحمل قوله
قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق آه البيت للاحطل والصفة الجانب والمراد ههنا اليد
وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان
النوم ريح تتزوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب
نام واللوثة الاسترخاء والبطئ والتمطي الممتد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحيوة فيه بالمحب
الذي يرتحل حبيبه وهو يجد صفحة لاجل توديعه لطافة لا يأبه الى ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات
بل ان موانع الحيوة فيه اكثر حيث جعل مشبها به قوله ثم لم يحملوا اي لم يعلموا بانها فذكر العمل
بلفظ الحمل على طريقة المشاكلة اولانهم لما لم يعلموا بها كانهم لم يحملوا جعل حملهم كلا حمل لعدم علمهم
قوله وان الحمار جاهل بانها وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان
الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا اندفع
ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بانها تكليف يستفهم قدرها وكذا في جانب المشبه وقد يجاب ايضا
بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه انه روعيت فيه امور ثلثة تناسب من الامور الاتية عنها
واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين بل يجوز التشبيه والتخييل فالحال ههنا بالنسبة
الى الحمار والجهل نظرا الى الذين حملوا التوراة كذلك فلا اشكال قوله يقال ابرق القوم ذكر جمال
الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اي اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بالطريقة
الحرف والابصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح
ولا نزاع فيه قوله فلما رأوها انشقت يقال فشقت الزرع السحاب فانشقت اي صار ذا شقوق
كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا للفعل بل

بل مطاوع فشقوه فشقوا وكبا انكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك قوله زيادة
نزح النزح ضد النزح قوله فالباء في قوله بما يصال بسبب الباء التي يدخل في المشبه به اي بسبب
الباء اصلة للتشبيه بل للآلة كما في كتب بالقلم قوله فان قيل هذا ينتضي آه حاصل السوال انه
يلزم مما ذكرته في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا
وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه
المتعدد في المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد
فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد قوله زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو وبابه طرب وسهل
قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الضدين واما احدهما فلا ملزم على ما ذكر
في السوال فانما يستفاد من تنافي الوصفين لا من نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض جمال
الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه
زيد ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك زايدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى
امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المطلوب قال جمال الدين في
شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم اصطلاحا
تشبيها والمؤلف يريد به التمثيل فحقيقة التشبيه فلا بضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح
الا التنبيه على ان المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق وليت
شعري اي منفعة من منفعة صارت منتفعة بما اجاب قوله احدهما انه لا يجب فيه
ترتيب الظاهر من كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه نظر وقد يمكن ان يقال حاصل الفرق
الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا وفي المركب قد يجب فيمكن هذا الفرق بالنظر الى
بعض المواد والله اعلم قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه الشبه في
المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الناس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره
قوله اي تذوق الذكر على الانثى قيل ان الواو بمعنى مع وقيل ليس له الا المطاعم وفي كلام على
كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا سناد في الطاوس فليس اغرب من مطاعمة الغراب الغراب
قوله من نسل الضدان لا تشترك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد يوجب

من تضاد وصفيها اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان كلا منهما ضد
للآخر وبهذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين يتحدان فيشبه احدهما بالآخر هذا والو
تمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين الآخر حتى يحصل شركة
واحد مشترك بين الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولفظ ثم
للتراخي في الرتبة قوله بواسطة تمليح او تهكم لانهم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح
كذا في شرحه للمفتاح .... وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع والتهكم بالنظر الى حال المشبه
بخصوصه فليتدبر قوله وان قوله هو حاتم مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه
رد عما من جوز كون مثال ما اشبه بالاسد للتمليح وليس فيه تصريح بان مثال هو حاتم اعم هو للتمليح
فقط الا ان السكاكي اورد مثالين بعد ذكر ان التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح
او تهكم وهما ما اشبه بالاسد بالجبان وانه حاتم ثان للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول
للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له اي قلت فلا يفهم منه بعينه كون المثال الاول للتهكم فما
معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول قوله قال الامام المرزوقي آه
في نقل هذه المقالة اشارة الى قول المص بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او ليس لامتناع الجمع جواز الجمع مثل
الافراد قوله اتاني من ابي انس وعبد البيت لشنتق بن مسلك الاسدي سل عازة المجهول
اي ذاب والغيظ الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغير الضحاك فسل ح عازة المعلوم بمعنى اوجد
والضحاك اسم ابي انس كذا ذكر الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قيل اول من ملك
الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزءا قوله كان للتشبيه اي لانشاء تشبيه ايهما بخبر ما قوله
لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه
فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه قوله والحق انه قد يستعمل عند الظن آه وقال
الكوفيون والزجاج كان يجيء للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا
كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض لا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة
والتعليل انما جاء باعتبار انه جواب عن سؤال عن العلة متقدر واجيب بان المراد بالظرفية الكون
في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا ينتشر بطن مكة مع وفور هشام فيه لانه ظهر

كما لغيبة وبابه يجعل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت قوله اي في الكاف
ونحو كانه يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر في قولك منك لا يخجل الا ان في الكلام مقدرا
قوله اي حاله وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثل كشبه و
شبيه ثم نقل الى القول السائر المثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اي الحال او الصفة اذا كان لها
شان وفيها غرابة واضح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا راوا ابلا للتشبيه الا
قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب يصوب
اذا نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله ولا بمزود آخر يتحمل للتقدير مثل
ان يقدر كمثل ماء او يقدر كنبات ما اذ لا يصح اصلا لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوان لا
تشبه بذات النبات قوله من انصاري الى الله الآية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر
كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب
كشرف واشراف قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح مني من انصاري الى الله من جندي متوجها
الى نصرة الله فالاضافة في انصاري اضافة احد المشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار
الذين يختصونني ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابق الجواب
اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اي نحن
انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المشاركين
في النصرة الى الآخر ومعناه نحن جند الله ننصره فاي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى او
اي وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكرته ينتفي
صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله بما اتيا الذين آمنوا كونوا انصار الله
حتى لا يلايم التشبيه المنصوص من سوق الآية الكريمة مع انه صرف قبل الضرورة والثاني قوله نحن
انصار الله وفيما ذكرته ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على
الاضافي اعني بالنسبة الى بناء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل قوله
والزمان مقدر اي آتيك خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي انا المضاف
منع في الازمان فيجعل نسبة الكلام زمانا لاعطاء طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة

قوله بان الآية ح لا تكون نظرا اذ المشبه برج يكون مذكورا لا مقدرا قوله و
يستلزم قوله لحن انصار لله الراد بالاستلزم الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون كما تقرر
العتبى قوله اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه الحواري من الحور وهو البياض الخالص و
قيل كان اصحاب عيسى عم تصارين يحورون الثياب اي يبيضونها وبقال هو خلصاني و
هم خلصاني اي خالصي يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان قوله وارضه
لهم مثل الحبوة الدنيا اي بين لهم مثل الحبوة الدنيا قوله في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها
الغريبة قوله فلا ينبغي ان يوجه عليه بقال عرج على المنزل تعريجا اذا حبس مطيه عليه والتعريج
على الشيء الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف لو لا طلب هذه الضمائر مرجعا آه فيه
بحث وهو ان الصون المنتزعة عن ذوي الصيب وما بعده لا يصح تشبيها بها بل المشبه بها الصون
المنتزعة عن ذوي الصيب فتقدير ذوي ضروري وبمكن دفعه فتدبر قوله ومما يبين
في هذا قول البيدآه اني ان ما بلى الكاف البس مشبه به وانما كان بيانا في هذا المعنى لان تشبيه الدار
بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحبوة بالماء والبصار بها بتقدير مضاف اي كمثل آه
لتريبة ذكر في المشبه والواو في قوله واهلها حالية واهلها مبتدا وبها خبرها ويوم ظرف
لهذا الخبر وبلا فع خبر مبتدا محذوف اي هو بلا فع والبلا فع جمع بلفع او بلقع وهي الارض القفر
لا شيء بها وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلا فع وغدوا ظرف البلا فع لما فيها من معنى
الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع اخبار بالظرف عن غير الحديث وهن الجملة الثانية ايضا
حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور
وما المال والاهلون الا ودية . ولا بد يوما ان يرد الوارد يه . وما النوم الا كالتهاب في
صدره . بحول رمادا بعدما هو ساطع قوله وفي كون الفعل منبئا عن التشبيه نظر آه
بمكن ان يقال انما استفيد الحمل من الفعل انبآء ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد وعمرو
منصوبين لا يوجب الحمل كما في علمت زيدا اسدا فتامل قوله ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه
من القرب والبعد كان اصوب آه ان قلت فليجعل الكلام المص على حذف المضاف اي ينبئ عن حاله قلت
لا تتم الترتيب ح بل يكون المناسب ح ان يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه فتامل قوله والغرض

والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر
كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب و
اكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان حال المحكوم عليه قوله ذلك انباء
في ذلك لان المسكر يعقب ندم الغزال فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف واقيم سببه مقامه
قوله او مقدارا اي اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما ذكره نظرا لما ذكر اولا
قوله فرفع معطوف على بيان امكانه لا يجوز معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له قوله
وتقوية شانه الضمير في شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال فقوله تقوية شانه تقوية حاله قوله
من لا يحصل من سعيه على طائل الطائل الفائدة يقال هذا الامر لا طائل تحته اي لا غناء ولا خير فيه
وعلى محتمل ان تكون زائدة كما في قوله . ان الكريم وابيك يعتمل . ان لم يجد يوما على من يتكل
فطائل فاعل يحصل ويحتمل ان لا تكون زائدة فاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر و
يتضمن يحصل معنى يطلع قوله لتقدم الحساب وفرط الف التنفس بها لان التنفس في مبدأ النطق
خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة الآلات وتنبيهها لما بينها من الاشتراكات
والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هي المعقولات قوله ما يجيء في قوله ويوم تعلل الرقاد
البيت لشرمة بن الطفيل او لابن الطثرية وبعده . لدن غدوة حتى اروح وصحبتي عصاة
على النابين ثم المناخر . كان ابارين الشمول عشية . اوزبا على الطف عوج الحناجر
آلراد بدم الذبح الخمر وعناحال منه اي تناول دم الذبح صادرا عنا او لمنوع متعلق بنصر والآزاء
جمع مزهر وهو العود الذي يضرب به وبقال له بالفارسية چاپاره واصطكا كما ضرب بعضها
ببعض وفي الصحاح اصطبان بدل اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين
صلوة الغداة وطلوع الشمس واذا لم يتنون يكون معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح
نقيض الغدوة والصحبة ههنا جمع صاحب مثل فرهة وفاره . والنشم جمع انشم من النشم وهو
ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشمائلها
كناية عن الرفعة والرئاسة والتنعم على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو و
تشديد الزاي البجعة البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والطف اسم موضع

نها حنبه الكوفة والسوح جمع اعوج والحاجر جمع حنجرة وهي الملتوم ومثله الحنجور شبه اوانى
الخمور وقد عرفت وامثلت بطيورها ان اجتمعت عشبه باعلى اللطف مسوجة الحناجر قوله
ظللنا عند باب ابى نعيم ظللنا بنعيم وخلنا فى النهار والسالفة ناحية مقدم العنق قوله
من انشاد قوله اذا هم آه البيت لسعد بن ثابت ومطلع القصيدة قد سبح وهو قوله ساغل
عنى العار بالسيف حاليا. عن قضاء الله ما كان جاليا. وبعدو لم يستشر فى رأيه غير نفسه
ولم ير ض الا قائم السيف صاحبا. اكرا وبالعزم المعزوم عليه ويكب بمعنى يكبت وانتصاب جانبا
على الظرفية اى فى جانب او على الحالية اى متجنبا قوله اعرف واشهد لاعلى الاطلاق بل يكفى ان
يكون كذلك الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات وفيما يوجد وصف يتم الشهاد
كل الناس قوله نثلا لامتناع ووقع المشبه به قوله نثلا مفعول التشبيه فحم اولا برازه وقوله
لامتناع مفعول به لنثلا واللام دعامة ويستطرف تعليل لنثل الامتناع قوله عند حضور المشبه
فيه بحث لان الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما فى حرب البسفسج لا نثل فيه
بصون النادر الى كثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره قوله اى
يستطرف استطراف النادر رد قول الفاضل الخبيصى فى شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح
فى قوله يستطرف منبه بكونه لنثل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة
بانه مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بشاعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل
منحى ويحمل الاشارة الى نفس يستطرف واما التفصيل الذى ذكره فمآل الا قوله وقيل معناه
لمثل ما ذكر من توريف المجهول والمجهول فى هذا التوجيه متحم بلا شبهة كما صرح به الشريف فى شرح
المفتاح ورد هذا التوجيه بالتزامه ان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى اقوى وباجلى وليس
ان المحل المذكور ليس بالبينة المشتركة ولا اقوى فيها من النجم فيه جمر موقد وانت خبير بان المراد
المذكور لا يختلف باختلاف تفسيران قوله لمثل ما ذكر لان متعلقه او معروض الاستطراف داخل فى
خبر قوله لم يصح الواقع جواب ان نفى من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما فى حرب البسفسج لا نثل فيه
شرح المفتاح قوله وح لا يبعد ان يكون آه يعنى لما لم يكن قول السكاكى ان وجه الشبه اذا كان
اعرف بجنبة التشبيه واقوى حالا منها كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان

لا يبعد ان يكون مراد السكاكى آه يعنى ههنا شيئ وهو ان المفهوم المتبادر من قولهم لابد
فيما يكون للتقرير بين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح
مع قوله وح لا يبعد آه ان يكون المراد فى جنبة التشبيه وهى الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع
ان الغرض نفس التقرير بين مثلا والفرق ظاهر فتأمل قوله وجه مجدور آه المجدور ما علية اثر الجدرى
والسلخ البراز نفورتها اى نقبتها بالمنقار والدبكة بكسر الدال وفتح الباء جمع دبك وفى لفظ
قد اشعار بان اثر التراق فى السلخة لانه لا يزول بالزمان واما اشوبه فلانه للتركيب
ولا زوردية الواو بمعنى رب ولا زوردية بالزاء المعجمة الخالصة لان التى اشربت صفرة الشمس
لا يستعمل فى كلام العرب قوله تجوزان يريد بها آه. ويحتمل ان يبقى البوا قيت على حقيقتها
وح يكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما فى الاول قوله ضعفن بها اى ضعفت تلك
القامات من حملها واتخنت بسبب تنقلها فالضمير للازوردية قوله لمشاهن عناق
العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله غض برق النقض الطرى وبرق بالقاف
من رقق لونه اى برق ونلألأ قال الشاعر. يريك هلا ضمت البك ربا. قبيل الصبح وانجلت
قاما. وهل رقت عليك ربا قبين الا محوانة فى بواما. قوله كان مثل النفوس قبل هو من
وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر ان يؤتى بضمير راجع الى الطبايع قوله كتشبيه الجايع آه
حكى ان قاضى سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجد الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى
قال. وعالم يوقف بالسخى. واشار الى يده آه بان يتمنوه فاستطرف كل منهم حتى انى نوبة
الى شريف فى البين فمال الشبه الى النفس من الخبز فاورد الصاحب بان يندم له مائدة قوله
وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالتناقض التناقض فى الجملة ولو فى الاعرفية والاتمية
لا التناقض فى وجه الشبه فتفطن هم يريد ان يقال بيان الاهتمام غرض عابد الى المشبه به فلا حاجة
فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو الظاهر قوله فمن مثل ما فى الكاس عينى تشكب
فان قلت قوله فمن مثل بدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله
فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند اذا
الجمع بين الشيئين فى امر فاول الكلام اسلوب والثانى اسلوب آخر فلا محذور قوله ام من عبر لا

آه قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي ثبوت احد المتساويين وان يطلب التعيين
فترتيب قوله فلله لا ادري آه على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين المسبل به
اما الحمر او العجزة او نعيين ان المشروب العجزة او الحمر وظاهر البيت لا يفيد فالوجه ان
يؤل المصراع الاول من الخمر الى اسبلت بها جفوني ام عجزتي اشرب او المصراع ام اسبلت
بعجزتي التي اشرب والاقرب ان المعادلة باعتبار افادة الملزوم مقام اللازم لان المشروب
اذا كان عجزة كان المسبل به ايضا هي ونظيره قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير فان القدام
تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عندهم بصراء صرح به سيبويه
قوله من غير قصد الى المبالغة آه انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة
ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار اليه في المفتاح بقوله وربما
كان القصد آه قوله نوجب جعل الغوة مشبها والصحيح مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر
ان مراده كما يدل عليه ما نقل من كلام الشيخ انه يجب جعل الغوة مشبها والصحيح مشبها به من غير ان
يجوز العكس كما قال الشيخ فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم الى العكس بتوبيخه ذكر عيب قوله
قال العكس ايضا يستقيم في التشبيه الابرى الى قول الشارح لانه ازيد في ذلك قال قلت كيف ذلك
وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وابهام الامتية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة
واراد ان الحاق الناقص بالكامل حقيقة لادعاء فان اريد المبالغة وابهام الامتية والحاق الناقص
بالكامل ادعاء يتعين العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه وقع للشريف ههنا ذهول
انتهى وقد يوجه الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى الحكم الشائع
والتشبيه المقابل له مطلقا فان المناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه
والتشبيه هو ان المبالغة في وصف منصوص في الثاني دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه
والمشبه به بخلاف التشبيه اذا قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة وانت خبير
بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة حمله القول هذا
انما يوجد في بعض النسخ واما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى
فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد

التقصد آه قوله اوجع وصفين قبل الظاهر انه عطف على الصفة وقوله على وجه
متعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه
بين الشيئين وقبل الجمع الاول اشارة الى ما هو حسن اعني ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه
الى ما هو غير الاحسن وقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر ان ذا الاول حال من ضمير جمعه
الراجع الى الوجه قوله فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب
التشابه من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لما بينهم من الشرطية المكررة
يعني ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة والحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شيء
من ذلك لم يتصور على الحكم بالتشابه لتنافي لازمها لان الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان يعد
تشبيها مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز بقي فيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة في باب
الامكان والحال والمقدار بل في التنزيل والتسوية ايضا من غير استقامة العكس قوله
فان المشبه وهو المشمس غير متعين فان قلت المشبه هو الشمس مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا
قلت الحركة انما لاحظت في وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر قوله مؤتلفة متفرقة
في ادبم السماء المؤتلفة المتلألأة وادبم السماء وجهها وزرقتها الغائبة نصب على المصدرية
قوله والمشتري فدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل فيه كان وفي شائع الرفعة
من قبيل جد جدها حال من المستتر في فدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته
في المنظر بان يكونا متلألئين في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والاعالي في الفلك
السادس والمشتري في الخامس وفدامه جمع صفة للمذكر فال الزاء تسكين الميم في شمعة
وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح قوله فانه لو قبل المريخ كالمنصرف آه بيان ان تشبيه
المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الغائبة من حصول شيء احمر اللون خلف
شيء ابيض اللون مثلا الا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف لا يصح قوله
وهو الفول النخل والمذهب الجزل اراد بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير
الركيك قوله وكذا تشبيه الشاة الجبلي لم تنبل الجبلية لان التاء في الشاة للوحدة لا للتأنيث
والتأنيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة قوله زهر الربى الزربى جمع ربوة وهي ما

ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنفقت باحضارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا
مرسلا او استعارة قوله ولايخ هذا عن تسامح لان قوله مقمر بتقدير ليل مقمر كما صرح به
ففيه تعدد وشابهة تركيب فدجا غنى بان الوصف او الاضافة لايمنع الافراد كما سبق ان
المراد بالتركيب جعل الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به ههنا لايتعين ان يكون كذلك قوله
وايضا تقسيم آخر للتشبيه بعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا للاقسام السابقة بان يقال
واما تشبيه متعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا من الجملة فيسمى له قوله رطبا بعضها ويابسا بان
بعضها لايخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان
فانجا ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد اندفعت ههنا صاحب لم
يقل رطبة ويابسة فان شارح الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهر يقتضي
لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الآان يريد ان
تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو تجويز تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى
بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال التقدير رطبا وقسما يابسا قوله اي قول
المرقش الاكبر المرقش التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد
من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد قوله فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم
جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه بهما على التفاوت قوله اغيد
مجدول ككتاب الوشاح الغيد النعومة بحال المرأة غيداء وغادة ايضا اي ناعمة بينة الغيد و
الاغيد الوسنان المايل العنق والوشاح بنسج من اديم ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها
وكشحها يقال وشاح ووشاح واشاح واشاح بالضم والكسر واراد بكتان الوشاح الصدر
وقيل الحاصرة قوله كانما يبسم عن لؤلؤ ضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن قوله
ثغر عن لؤلؤ رطب يقال فر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد
المستخرج من الصدف والطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحب المآء النعناع
التي تعلق قوله انثنى بالامس ايقاعه علة بالشئ لطافة به كما يعلل الصبي بشئ من الطعام
والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب بضم الباء من قبيل الجبن الماء

طين الماء ان الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنظارة وقيل هو بفتح
الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والامان الامن
وفي بعض النسخ الافان جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب
بالامان وهو جمع امنية وعيد الصبا زمانه والدنان جمع دن وصفها خالصها والنباذ
جمع فنية وهي الاناء كما سبق قوله غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا قوله ولا
يخال ان فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حتى في التمثيل
اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله فمنها ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر الوجه
وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرئ القيس كان قلوب
الطير اه ان البصريين وبعض الكوفيين لايجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازي
واما المراد ظهور وجهه فما ذكره من ان المعنى لاتوجيه التركيب قوله مصممة بجواب المصممة الذي
لاجوف له قوله منها الكملة قال صاحب الكشف ان جعل ما بعد من الاشياء الغابا
كان قوله الكملة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه نظر لان كونه الغابا لايناني اتصافهم
بالكمال حتى يحمل الكملة على التغليب ولعله اراد اخال التغليب وان كان ظاهر عبارته يابا وتقل
بعضهم ان كلام ابن الحاجب في الامالي صريح في انها الغاب والله اعلم قوله وسم ربيع الكامل
اه قيل الشارح والكامل والوتاب بالرفع على انها صفتان لما سبقها والحفاظ والفوارس
بالجر على الاضافة لانها لايصلحان للوصفية لعدم جواز حملها على ما سبقها قوله تكلفهم ان
كنت اعلم تكلفهم على صيغة المخاطبة والتكلف فقدان المرأة ولدها قوله اي من المجمل فان قلت
ذكر الوصف عدة يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه من المجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف
المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشروط به الشبه على ما صرح به ويشترط ايضا ذكر الطرفين
المشبه باعتبار الجنية كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ما ذكر فيه
وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم تكرار وهو مستهجن في نظر البلغاء لان ان فصل الاشتراك
الى ما يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظاهر ان فيه تسامحا
فان الوصف المشروط به التشبيه هو قولك لابريق ابن طرفا ما ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للمشبه

لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه هو الملفه المطلقة بل الملفه المنوعة كما لا يخفى فتدبر قوله
سبصح النخل والنبل عند فنى العين بالسين المهملة بضح والنبل معطوف عليه والباء فى للسببية
ومعنى اصباح اليبس والنبل بالفتى ابصالها اياه وقت الصباح قوله فلان كثيرا ياده به
لدى آه ساق كلامه يشعر بان قوله كثيرا ياده به صفة لفلان وفيه نظر لان فلان صوفة فكونه علم
كما صرح به فى شرح اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها
المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اى فلان الذى كثيرا ياده على ما خوذة الاخفش والكوفيين
وتبعه ابن مالك لكن اشترط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او بحال الاعلام لاجناس اعلام
تقريرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات فى الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهنى كذلك
قوله قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون آه لعل السر فى اختصاص التسامح بذلك انه وجه الشبه
لما لم يكن ادراكه اول على امكانه بامور موجودة يستتبعه قوله فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة
مثلا وهو احسى فيجب جواز ان يريد والحلاوة الكلية لا الجزئية قوله وفساده بين
لان جعلهم آه يمكن ان يجاب عن قول الشارح العلامة الحلاوة مثلا بان يراد بلفظ مثلا ادنى فرد لها
لان غرضه ان الباعث على امثال هذا التسامح ونحوهم الحديث الوارد فى الحمرة المحسوسة من الاعضاء
فتامل قوله والذى يخطر بالبال ان منشا كلام السكاكى آه اما قال لشبه لاحتمال انهم يتتبعون الجزئى
الذى ذكره فيبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور
محسوسة بلا تنزيه بين ما هو محسوس جزئى محسوس وبين ما هو كلى معقول وههنا بحث وهو ان السكاكى
جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية
اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون التسامح فى هذا من قبيل التسامح المذكور لا جل ان المراد بالاعتبارى
ما لا يكون موجودا فى الخارج والحمرة الكلية كذلك وعدم وجود الكلى الطبيعى فى الخارج لا ما نقول
فلا يكون لقول السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون آه فائدة معتدا بها لان كل وجه شبه
اعتبارى اللهم الا ان يريد بقوله وهذا هذا التسامح لا يكون آه ان تسامحهم بطريق القطع لا يكون الا
فى ذلك فتدبر قوله ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به آه بنى الفعل لوحظ المشبه وفتش عن المشبه به
فكانه ينتقل اليه وكما اذا سئل بان هذا الشئ يحاكيه قوله ولذلك قيل النظرة الاولى لجماع آه

او ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح بها الحسن قوله فلان لم يمعن النظر ولم يتعمق
يقال امعن الرمى اذا بالغ فى العدو فالاحسان مجاز فى الدقيق والوجه غير خفى واما انعم فلان
معان كثيرة والمناسب هنا ما ذكره الجوهرى انه قال انعم كذا اى زاد قوله مع غلبة حضور
المشبه به اعترض عليه بانه يجعل اولا ظهور الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون
فى المتن علة للغلبة حضور المشبه به عادة عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه به علة
لظهور وجه الشبه فبين كلاميه تدافع واجيب بان المراد ما ذكره اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه به
من حيث شبه به اى التصديق بان ذلك الشئ مشبه بهذا الشئ فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا
التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث
لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لغلبة نفس حضور المشبه به اذ لا يكمل التصديق
بدونه والاقرب ان يجعل الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لغلبة الحضور ثانيا
كما فى الفعل المتعارف مع الفعل بالملكة والكلام بعد محل تامل قوله ربما يقضى الرجل
اى يحضيه بحال قضيت الامر اى نفذته قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل الذهن
قلت فلم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عند التشبيه حاصل
بين الطرفين وظهور التشبيه وعدمه انما يستدل به على المشبه قوله حملت رديفا الآية
قال الجوهرى الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى الشام والثناة الردينة والرجح الردى
وزعموا انه منسوب الى امراة الردينى ابتدا الكلام اى ويقال الردينة قوله وزعموا انه لا يخفى على
عاقل ذوق سليم فتامل قوله او يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا آه ان قلت جميع اوصاف
البطين ظاهرها وباطنها لا يطلع عليها احد حتى ان يعتبر فى التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع
الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة فى المشبه به بحيث لا يشذ عنها شئ بل المراد ان يجعل جميع
الاوصاف الملحوظة وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر تلك الاوصاف
من حيث الوجود واراده هذا غير خفى على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان ياخذ
ويدع بعضا قوله واعلم ان قولنا التفصيل عيان جامعة آه التفصيل نصب على انه بدل
من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقولنا عيان خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا

على الابتداء وعبارة جزاره والجملة تهى البيان لقولنا لاى شيء ان مسكه وصنيعه آه لا يخ
وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او
عطف بيان ولا اى ذى الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول
المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح بالمرادى كما
صرح به الفاضل المحشى بحث صدره فى حواشى شرح المفتاح قوله ولا معنى حينئذ على العناكب
فذكر نائب الديباجة انه على حذف المضاف اى بيوت العناكب ناسخة منسوخة قوله ونفى نعيم
الظهور آه هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اى لخفاء وجهه فى بادى الرأى
ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد الخل بالفصاحة المعتبرة فى البلاغة فكيف يحمل التشبيه البليغ من
هذا الضرب قوله ويخرجه عن الابتذال الظاهر ان اقتضاء على افراجه عن الابتذال الى
الغرابة فمثل هذا غريب لا بعيد غريب لان اسباب البعد المذكورة كما لا يخفى
على المتأمل قوله الا بوجه ليس فيه جياء استثناء مفرغ من الحال المتقدم بتأويل هذا الوجه بمثل نهارنا
ملتبسا بوجه الا ملتبسا بوجه ليس فيه جياء قوله ان السحاب يستحيى آه الندى العطاء ومنع البيت
اذا نظرت الى عطائنا الممدوح نفاست تلك العطايا فيها مع الكثرات يعلم انها اكثر من قطرانها
فيستحيى لذلك وانما قصده هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر لان التعرف فى قول ابى الطيب بارعا حتى
وههنا بارد وجودى قوله وسمى تمر مر السحاب اى الجبال يوم التروية قوله لبانة اسحار وفيه
هو اجر الهواجر جمع هاجرة وهو ما بين الزوال الى العصر وآصال جمع اصيل وهو ما بين العصر والمغرب
وحصل لها النضان وقوله والشمس تنفس جملة حالية ونفاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها
تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع شبيهة بالآصال فى الطيب واللطافة قوله هكذا يجب ان
يقدر الذهب واللجين آه لانه ما ذكر مع لطيف ومشتمل على صيغة واعانة النظير اعنى الجمع بين الذهب والفضة
واما النوجهان الآخران فلا يخفى بردهما اما الاول الذى للخلخالى فلانه لا معنى لتشبيه وجه بالماء على
الورق والساقط من الشجر وهو واقع فقدان تلك الصفة واما الثانى الذى للزوزنى فلانه اختصاص
الورق المصفر بالخريف بالشجر الذى له اصيل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل آه ولا يخفى
لطفا مراد الشارح قوله اى ينقد الذهب واللجين لان النقد عبر الجياد من الزيوف قوله فان المشبه

فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد فى جواب قول القائل من يشبه الاسد
فانه يشبه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم ينحصر الرابع فى الثانية
اجاب الشريف فى شرح المفتاح بانه ليس تشبيها اذ لم يقصد بيان انتشار الكفى امر بل قصد بيان الفاعل
جوابا للسائل ولو سلم فالكلام فى تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله او كخافض الخ
قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء حكمة بذوات الانفس وجب صدور هاروية فالاصوب
ان يبدل الشجاعة بالجراءة قوله وكان زيدا الاسد فيه مبالغة ليست فى الكاف لايهام كان
بظن الاتحاد فى كان او الشك فيه فالقول بان لفظ كان افادة الشك المعين للوجه الشبه
وهم قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف آه لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من الضمير
والمعنى واعلم ان المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشير به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف
الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان حصل المعنى لا التنبيه على نظم فليتأمل قوله ثم ان
الاعلى بعد هذه المراتب ينبغى ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العلو فيما بعد هذه
المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره قوله اما العموم فوجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه
بحسبها لا يكون عاما مضرون ان التشبيه لا يكون الا فى اخص اوصاف المشبه به والشهرة قوله
والخلاف لفظى راجع الى تعيين التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان
المراد بقوله زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات قابليته لما ضمن دعوى انه
هو خان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا اولم يذكر
وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شئ لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة
ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوى الذكر تحقيقا او تقديرا او نية
وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها قوله
وان لم يكن كذلك نحو أبيت بزيد اسدا آه اى ان لم يكن اسم المشبه به خبرا من المشبه او فى حكم الخبر بان
يكون ما مذكورين كما دل عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذى صفة
آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة فى كمال تلك الصفة فى موصوفها كما فى قبل فى المثالين المذكورين
بلغ فلان فى الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد آخر فكان هناك اسدين فى كمال الشجاعة

وليس من الباب تجريدية وكذا كلمة من وانما قيدنا بقوله بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا
ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منها انه لم يكن اسم المشبه به جزءا
من اسم المشبه ولا ذكر حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق قوله على اختلاف المذهبين
اي في الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار وهو وجود اجزاء اسم المشبه به على ما يدعى
استعارته له بطريق استعماله فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو
كناية اجزائه عليه بطريق انتباذه له قوله واما التشبيه يكون في الضمير ان قلت فلم لا يكون
الاستعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس عند قلت لانعدام شرط عنده
وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به قوله وهذا الخلاف انما تظهر
فيما من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه على كونها لاعلى وجه التجريد والاستعارة وعلى
كونها على وجه التصريح بسماته تشبيها ومن وفيد لا قوله فان ابيت الا ان يطلق اي قلت منعت
عن جميع الامور الاعن اطلاق اسم الاستعارة ومفهومه ان اردت اطلاقه عليه قوله فلا يمكن اطلاقه
عليه لان الاستعارة تنتفي بتناول التشبيه والاراحة ولو مقدرة تنتفي بذكرهما فيما وانما
نفى الحسن لا الجواز لعدم الاراحة صوت وعدم لزوم التقرير قوله بان يكون اسم المشبه به
معرفة يستحق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة
لا يلايم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بما لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة و
النكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبها بها
موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به فتامل قوله وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا يلايم
المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملايمة
للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة لها هل يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه
لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حينئذ يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان
المقصود حسن الكلام المبالغة في التشبيه والزيادة المستفادة اعني اسدية زيد اسد كاسرة
في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة
المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه التشبيه كان ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي

ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدق على الموضوع والا لضاع التعريف ظاهر الحصول المقصود
بالمنكر ايضا كما صرح به الفاضل الخبيصي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا
زيد العالم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا
نكر فالظاهر دعوى حمل المسند عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قرد اداة التشبيه
فات المبالغة هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كان مثلا فالمنتفي في المبالغة
الحاصلة من التشبيه بالزيد بخبر بما فيها من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد او الشك كما عرفت
ولهذا ابين فيه تقدير كان بخلاف الكاف وكي كما صرح الفاضل الخبيصي في شرح المفتاح قوله
قال الشماخ شمس تالق بضم اللام على انه مضارع حذف احدى تاءيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت
قال تالق البرق اذا لمع والواو في قوله والزاف هو بها عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني
تالق وبجعل ان يكون التاكيد للصوف والجملة صفة شمس والحسن جعلها حالية كما لا يخفى على
الذوق السليم والصدر والاعراض وانما ذكر الكسوف على ان الشايع في الغرة الخسوف وان جاز
استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة النور
بقوله على ان القول في الخسوف زايد اذ لا يحسن استعارة في الحبيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف
ونحوها في شيء من هذه الامثلة ليس لتباين الارض مثلا وانما لم ينتف بجواز ان لا يكون
المشبه به موجودا كما في ابيات الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبارا
لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا لاحظ ذلك الاعتبار وينقطع النظر عن
كونه خلاف الظاهر وان لم يوجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف
وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لما ليس فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ
ما يتضمنه ومصار اليه والا فترك ولا يعتبر تضمنه للمعاني قوله وما يجعل تقدير اداة التشبيه
اي يمنع منعا قويا فلا تنافيه قوله فيترتب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على ان استحالة تقدير
الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالته قوله فيترتب اه على جواز ان على ان الدلالة الالتزامية ممنوعة
كما في قوله فان تفوق الانام الخ ولو سلم فلا استحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيترتب بالنظر
الى الاصطلاح قوله كقوله الشر وهو الاسد الورد خضابه صوت فرجف الموت منه بريء

الزبرالاسد القوي والغريضة اللحمة بين الجنب والكتف لا يزال يرعد من الداية عند الفزع
وجمع فريض فرايض ورعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال رعد الرجل اذا اخذته
الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في البيت اما هي باعتبار مدلول الكلام
فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه آه واستحالة بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام
فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول البحتري وبدر اضاء الارض
البيت فهو مثل قوله اسد وهم الاسد الزبر حضابة من حيث انه مع كون القصة فيه فما يلايم المشبه به
على تقدير اداة التشبيه ينسل المفهوم من القصة اذ من المستحيل عادة ان لا يضيء بشر فاذا وغر بالكون
موضع واحد غير مستضيء وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض فتامل
لان تشبيهه بجنس السبع الموصوف آه هذا بناء على الاعم الاغلب والا فقد قرر انه يجوز الجمع بين المشبهين في
التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان حمل الممدوح
فردا من جنس الاسد يدل عليه ما تلوته آنفا والصفة المذكورة على فرضيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة
ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف ولذا يلزم التعقيب
القرينة المانعة عن ارادة المتعارف ذكر المتعارف والمانعة الغير المتعارف النوعية على المتعارف
فلا تناقض بقي فيه بحث وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل
الجملة خبرا بعد خبر للمبتدا المحذوف او المذكور في الابيات المتقدمة والظاهر عندي انها صفة لاسد
تشبيه الممدوح بالاسد المجازي الذي صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيد تنكير الاسد
الاول وتعريف الثاني فكانه قال هو نوع من الاسد غير متعارف الذي صفته ان دم الاسد المعروف مضغة
وهذا ظاهر عند من له ذوق قوله ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض غير الاسلوب حيث قال
ومثله ولم يقل وكقول البحتري نعتا عاما للبيت السابق لما بينهما من نوع الاختلاف كما لا يخفى
من التعبير السابق واضافة مثله هنا متعقد وقد يجيء لازما وشرحا وغيرا تمييز من المنقول او حال على ما مر
كما في قوله ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اى ايابا وموضع جملة مثله نصب قوله الى التشبيه البليغ
اى الذي كالاستعارة فيه قوله موصوفا بالبين فيه وهو تنوير الشرق والغرب مع سواد
موضع الرحل جميعا لا بتاء على الفرق بين التنوير والاضافة بان الكاف ما يوجد من المعنى في ذات

ذاته فلا تحقق له الا مضافا الى غيره بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من
الكهوف والمواضع الغائرة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما لا يخفى قوله ان شئت من
الممدوح بدلا من في قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدمت عليه او بتجريدية والمعنى ارادة المبالغة
في التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كيف كنت لك جمل كبت وكيت قوله كبت وكبت كناية
عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا اوفاسقا فاجرا والاول اقرب
بحسب المعنى والاحتمال قوله فكما يمتنع دخول الكاف آه كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر
غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق السمع على الامثلة المذكورة اقرب قوله امر ثابت
في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والذهني فعدم ثبوت البدر الموصوف
فاذكرهم وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقتضاء كان وحسبت ذلك الثبوت مع جواز ان يقال
كان الشتيع اعلام بافوت مشيرة على ما جاء من زبر جد والقول بانه لا كان وحسبت على الثبوت
الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح حائيون قول الشاعر
كان قمر الشتيع البيت ولو علل امتناع دخول الكاف مثلا في كواسد دم الزبر حضابة بما علل
امتناع دخول الكاف لكان اقرب لانا التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بكان وشبهها يقتضي
في الاغلب انتفاء اوصاف المشبه به والاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله او خلاف الظاهر كقولك
كانه زيد اسد قبل على المفتاح والايضاح للمشكول بقوله كانه زيدا منطلع بخلاف الظاهر
بقوله كانه زيدا اسد هذا ظاهر لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن
الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظاهر فلا شك فيه بل يجزم بخلافه ويحمل على التشبيه
واما تمثيل الشارح فيه ضعف وافول لعل وجه ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية في صوت المعروف
ومخالفة الظاهر في صوت المنكر هو ان الظاهر في صوت المعروف دعوى التشبيه لا الاخبار ولا الحمل كما
صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا احسن تقدير اداة التشبيه كما قرر تشبيه زيد بالاسد الذي
ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غاية ان تلك الشابهة مما يشك فيها واما صوت المنكر فالظاهر دعوى حمل
اسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولهذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح
به هذا الفاضل في البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو المتعين وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المصنف

ز الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير قوله والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة
اى النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التى كلا منافيه ليست بثابتة فى نفس الامر وهو
كان وحسب عليها كالقياس على المجهول اذ تقدر عندهم ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه
قوله وايضا هذا الفن اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في
النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة
لنا فى هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على المجهول او تغيير صورة الكلام فى تقدير اداة التشبيه
بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود فى مثل هذه لو قدر اداة التشبيه افادت ذلك المعنى
والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا لنحو علمت والثانى متناول له غير ظاهر اذ لزوم احد
الامرين جار فيه قوله اى هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف
المبتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه اما هو بحث المجاز اذ به يتاتى اختلاف الطرف
دون الحقيقة قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة واما يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة
لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل لازم المجاز
فرع الدال على ما وضع له فى الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتى الدليلين لاتحادهما
بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له
من حيث هما دالان مطلقا قوله والمطلق الى الغير اى ينصرف الى غير المقيد وينبادر منه ذلك
تبادر المجاز فليس من التقييد بالمعنى وبهذا يندفع ما يقال التقييد بالمعنوى يوهم خروج النيرعى
والوقى والاطلاق يوهم دخول المقيد فيهما فكل منهما توهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الآخر
على ان ايهام خروج او دخول ترجيح بواسطة ايهام دخول قوله والتاء فيها للنقل من الوصفية
منه كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما بلغلبة الاستعمال بعد
كان وصفا كان اسمية فرع الوصفية فشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيحمل التاء
للفرعية كما يحمل علامة فى حمل علامة للكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله قوله
يذكر ويؤنث سواء جرى اه قال قلت قد جاء قوله من يحمى العظام وهى رميم فعيل بمعنى فاعل
لانه من رمّ العظم فعلما ذكر يجب ان يقال رميمة فلم قيل رميم قلت ذكر صاحب الكشاف ان رميما هنا

هنا ليس بصيغة بل اسم للعظام الرامة فاذن ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو
اسم قوله وفعيلا بمعنى مفعول انما يستوى اه فان قلت ما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل
حيث استوى فى الاول المؤنث والمذكر اذا اجرى على موصوف دون الثانى قلت الفرق ان الثانى فرعه
الى الفعل من الاول لان الفاعل اقرب من المفعول والفعل هو الاصل فى الحاق العلامة به فالحق التاء
بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما قوله الكلمة المستعملة اه قيد بالكلمة ليخرج
المعنى لان المعنى لا يوصف بواحد من المجاز والحقيقة ثم الظاهر يصدق على المجاز الذى وقع استعماله فى الموضوع
له ايضا فلا بد من قبيل المشبه او قوله حين هى مستعملة فيه فتامل قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف
المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية بالتاء
بدون الموصوف المؤنث او به مع الاستغناء عنه بالوجه الذى ذكره قال رحمه الله شرح المفتاح جوابا
اختاره السكاكى هذا التكلف جريا على ما فى اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور قوله اذ لا معنى
له عند الفاضل بناء على ان المتبادر من استعمال الكلمة فى شئ اطلاقها واراده ذلك الشئ منها
فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وبهذا اذا اجريت فى على الظاهر المتبادر منها واما اذا اصليت
بمعنى على كما فى قوله لا اصلبنكم فى جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر الى الفاضل
الخفى وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذى يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع بمعنى
الانتقاض بمجاز عدم المص فانه لم يعتبر قيد الحقيقة واعترض على تعريف الحاكى بنحو ما ذكر بانه لم يعتبر قيد
اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور فعما يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتقاض
بناء على اعتبار قيد الحقيقة لكن ينبغى الاعتراض عليه بمنعه بناء على ان المجاز المذكور ليس بمستعمل فى
اصطلاح التخاطب بالمعنى المدعى بل انما هو مستعمل فى المعنى الاصلى بحسب اللغة ثم استعمال فى اصطلاح التخاطب على
معنى آخر يدخل به الحقيقة فى الحد هذا قبل ليس المراد بالمعنى المستعمل فيه موضوعا له فى اصطلاح التخاطب
حدوث الوضع فى ذلك الوضع والا لزم ان يكون لفظ البيد الذى وضع فى اللغة وقرر فى الاصطلاح
والعرف عند اهل التعمل النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بثبوت الوضع فى ذلك
الاصطلاح سواء حدث فى الوضع فيه او لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذى احترز بهذا القيد عنه
عما هذا الوجه غير ظاهر كما لا يخفى على المتامل فالاقرب ان يقال اصطلاح التخاطب اذا استعمل

التحوي الاسد فيها وضع له لغة اصطلاح اللغة ولا شك في صدوق الوضع المذكور في هذا الاصطلاح
فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فليتامل قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة
بالتاويل وذلك التاويل كما سياتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده
بان يحمل افراد الاسد مثلا صنفين متعارف وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص
وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل اي ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله
بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا
لم يصح حمله على قوله للدلالة رفعا للبس قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه المذكور
وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيدخل في المجاز نوع وضع لثبوت ما عرف من الواضع
دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فقد اعتبر القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى حيث تعتبر
لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين
حتى لو لم يثبت من الواضع لكانت دلالته عليه فهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع النوعي بهذا
المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر فيه ما
يكون بثبوت ما عرف دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو معين للدلالة بنفسه على ان معنى
مخصوص يفهم منه بواسطة بعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات ومتعلق
به وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين قوله على معناه الافرادي
قيد المعنى بالافراد لان اشتراط البعينة في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم قوله فان دلالة
زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني قوله بل ما اشار اليه بعض المحشين من النجاة
قوله في لفظ غيره ان قرئ بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قرئ بالوصف فالضمير راجع الى
واعلم ان الفاضل المحشي قد رد هذا الجواب بتفصيل لا اتى ابطاله للشق الثاني حيث قال وان اريد
تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني الالفاظ
غير ما وجد فاحمل على ان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير واني المتعلق به هو جزئيات
هذا المفهوم التي هي الموضوع لها الكلمات الاستفهامية وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا ورود له ايضا لان
معنى التعريف على هذا الا دلالة ما دل على معنى متعلق بالغير فيثبت انه متعلق به ولا دلالة لفظ

لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك التعلق فتامل قوله سلمنا لكن معنى
الدلالة بنفسه آه لانا نمنع ان مسماه هو الذي منه اولا وهو كون معنى الدلالة على غيره واشتراط ذكر المتعلق
في الدلالة على المعنى الافرادي كما ذكر ههنا ساقط لما ذكر في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك
بكون العلم بالشئ كافيا في فهم المعنى عند اطلاقه اللفظ حكم بانه شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا
شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما يدل على معنى في غيره انه مشروط دلالته على معناه
الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه ههنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه
ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا كما في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق
والمفهوم مما ذكر في المختصر عند شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التقدير قطعا وهذا ينزي اعتراض
الفاضل المحشي في بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف ولا نسلم عدم ذلك بقوله كيف يقال العلم بتعيين من يعنيه ما
يكون دلالتها عليه وهذا غلط الفهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق
غير الحرف بلا آلة وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه
يكون عبارة عن النسبة المخصوصة وبالجملة ذكر المتعلق مما اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من
متعلقات العلم بالتعيين فلا يبقى في اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان
الاوضح في دفع الاعتراض ما ابداه في بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه منع لانهم من العبارة فان
قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي
وهو المبتغى في دفع الاعتراض كما لا يخفى فما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل عنه البعض
ودفع اعتراضه بانا لا نسلم ان هذا لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة
قرينة فتم قول الفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى آه محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي
المعنى السابق المترتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان الكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا محذور فتامل
قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك آه الاظهر ان مراد هذا الكلام ان الوضع
هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم قرينة لاجل التعيين
يعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من
المعنيين على التعيين او ينبهما منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بمتعين الا ان عدم التعيين لعارض الاشتراك

وعدم تعيين المراد حتى لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا قوله كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز
اتيانا وايلا مصدر بمعنى الفاعل اى مدلوله غير المتجاوز وهو الواحد الدابر واتى بتدبير مضاف اى مدلوله
ذوات ان لا يتجاوز قوله وقوله بمعنى الطهر لو بمعنى الحيض آه قد اورد الفاضل ههنا جوابا وسؤالا
واوضح الفرق بين قرينتى المجاز والمشترك لكن الجواب الذى ذكره انما يجدى اذا اريد بالدلالة على
المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكى والا فلازم الوضع الدلالة التصورية والارادة
اخرا فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين تحققه ورفعها المستفاد من القرينة
لا مدخل له في تحقق الدلالة فطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهى معتبرة في الدلالة على المعنى
المجازى آه محل بحث اذ قد قرر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن لقرينة مدخل في الدلالة
بل في الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة فظاهر عدم تصحيح
الفرق بين المشترك وقرينة هذا المجاز فتأمل قوله والتبادر الى الفهم من الدلايل الحقيقة اشار
بلفظة من وجمع الدلايل الى ان الدليل غير منحصر فيه فلا يرد ان المتبادر لا يتحقق بالنظر الى خصوص
شئ من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة فيها هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره
والفرق ظاهر فتأمل قوله حصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا فيه يجب اذا استلزام الوضعين
للوضع الثالث يستلزم استلزام الاولين للوضع الرابع وتعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم
تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين مع
الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى فتأمل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل الحشى
ههنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك اذا كانا متنافيين
كما في المثال المذكور اعنى القرء عند الكل بدل على ان المراد بالتنافى هو التنافى بحسب المفهوم والمفهوم
من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافى في الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها
مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة فخذ لو قيل اقرئت هند بمعنى طهرت وحاضت وفى الدار
الحيوان اى الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فتأمل قوله وعلى هذا لا يتوجه اعتراض
المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى آه وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان المتبادر الى الفهم من اطلاق
الحقيقة لكن يرد عليه انما هو من امارات الحقيقة هو المتبادر اليه بسبب الوضع والا فنحو
سماع لفظ زيد متبادر جزما مع انه ليس معناه الحقيقى والمتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة
لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك
بينهما كما حققه الفاضل المحشى وانت خبير بان في جعل المتبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة
شائبة اللغوية اذ يكون المعنى المتبادر بسبب الوضع امارة الوضع فتأمل قوله وبان قوله القرء
بمعنى الطهر آه وجه اندفاع هذا الوجه كما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل
اصل الدلالة قوله اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر استعمال
والا فالكناية قد يقترن مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله الرحمن على العرش استوى
وقوله عز وعلا والسموات مطويات بيمينه ونظايرهما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر فلينظر فيها قوله لانا نقول الاول يستلزم الدور قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير
قرينة يفيد عن ارادة المعنى الاصلى السابق المتوقع هذا المعنى لم يلزم الدور قوله والا يستلزم
انحصار قرينة المجازية اللفظية وكذا استلزام انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو بعد ما قوله
فان قيل مبنى كلامه انه فرق عن توقف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية
على التوجيه السابق انه فرق التعيين الذى في المجاز عن توقف الوضع دون التعيين الذى في الكناية
فانه لم يخرج فتبين فساده اورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن توقف الحقيقة
دون الكناية قوله لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له ظاهر هذا ما نقض لما اسلفه من توقف المسند
اليه بالعلية من ان طويل النجاد استعمل في معناه الموضوع له وقد ذكر في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك
الى وجه التلفيق بان في الكناية عندهم وان الاختلاف في الموضوعين بالنظر اليهما والى ان المص
الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في توجيهه ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الآخر
مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك قوله وهو آنه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم لفظ الايضاح هكذا
وفيما ذكر نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ذكر وما الدليل على انه عند الاطلاق بدل عليه ثم قوله
اذا قيل القرء بمعنى الطهر او الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سواء فان القرينة
كما تكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل لا لفظ

على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما وضعه لاقتضاء
كالحيوان للاسود والابيض فان ما بالذات لابد وان لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغة الا مع قطع ذلك
البعض من الحذاق وهو الفاضل صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ آه مذكور عقب الاعتراض
فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب عنه الشارح بقوله فقال اراد السكاكي التسليم
بالوضع كما فانه توهم انه يجب لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فيتدبر ان يراد
به ان يكون العلم بالوضع كما فانه يلزم الدور كما مرت اليه الاشارة والاولى ان يقال اراد ان يكون
العلم بالنقل كما فانه بقوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض
هو الذي ذكر السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كما في الفهم لا انه ان دلالة اللفظ
ذاتية وانت قد نبهت على ما في هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل بقوله والظاهر ان الواضع اشترك
المخصص لما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره فهو الوضع ثم الواضع هو الله كما او غيره او المجموع بالتوزيع
والاحتمالات اربعة والقائل بالاول ابو سليمان الضبي وبالثاني ابو الحسن الاشعري وبسمي مذهبه التوقف
وبالثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم وبسمي مذهبه مذهب الاصطلاح و
القائل بالمذهب الرابع وهو المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح وهو
لله سبحانه والباقي في مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحاق الاسفراني بقوله او خلق الاصوات والحروف
في جسم او اسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع
فمجرد سماع اللفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم
اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون شيء من الوجهين
الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله سبحانه مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع
بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم في الدلالة على الوضع يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول
البدايع كما اذا خلق لفظ الوضع في جسم مع صوت يدل على معناه طبعا فليتامل واعلم ان الفاضل
المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والوفي
بنهما خفي الا ان يصار الى ما ذكر المشايخ من ان الالهام موهبة ربانية مختصة لا دخل للاكتساب
فيه وتخصيص العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه بقوله لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف

باختلاف الامم ولو وجب ان يفهم آه الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل في الوجه الاول يجب
لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض الالفاظ لغة العرب وبعضها
لغة العجم اذ ليس في واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو مع الجواز
ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المتعلق الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات يجب ان
يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا مع جواز ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى واحد وان
اراد معنى ثمان فلا بد من تصويره بقوله كما ان كل واحد منهم من كل لفظ ان له لا فطما فكيف يتاتى
الى فرع ما يقال لعل مسماه شرطا فتدبر في خلو البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه
في صوء ذلك البعض وتوجيه الجواب انه مع تمكن الدلالة على المعنى مستند الى ذات اللفظ وصفة
لدلالته على اللفظ بقوله ولا امتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بدلا على المعنى المجازي دون الحقيقي
هذا كلام ذكر السكاكي ودققه الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله بحيث يعلم ان
لكان يمتنع نقل ذلك عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان بنصب
قرينة على المعنى المجازي كما في المجاز او اما بوضعه له في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الكتابية
من ذلك اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري
في كل مجاز ولذلك قالوا يستقل المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ
بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة
القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي متجاوز
عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت
قوله لان ما بالذات لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعى
القائل بذاتية دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل قوله لاستلزام ان يكون المفهوم من
قولنا هو نا هيل او حيوان اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين
استقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الكتابية
من ذوات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور
على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب ههنا

فهو الجواب هناك فتدبر قوله على ما هو عليه اية على الاتفاق والتصريف هذا بدل
على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة
في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيآتها
وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح
المفتاح للفاضل الخبيصي وفيه بحث اما اولا فلان تعريف علم التصريف صدر بما يشتمل على علم الاشتقاق
قطعا وكذا سياق كلامه فيما يليه واما ثانيا فلان اطلاق اسم العلم على جزئيه فليس بمدفع ونظره قوي وان كان
تمام علم النحو يعلل الحدوث والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصور والتصديقات
عندهم هو علم الاستدلال اما ثالثا فلان انتقاضه بالكلمات المتغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه
كما يدل قال اصله قول فان هذا من علم التصريف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر
بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا
استعمال لقول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين املیت و املات
الواقع في علم التصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله سبحانه فليملل الذي عليه الحق والملخص
ان يراد الاصالة والفرعية الخصوصيتان اللتان يجب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين املیت و املات
اي ومعناهما كخلاف الفعل والمصدر قوله كالجهر واللمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما
وغير ذلك النفس الخارج الذي هو وظيفة ان يكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت الحرف عند
امساكها ومخرجها انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريانا ما والتوسط
بينهما ان لا يتم الانحصار والجري وامثلة الكل قد مرت في بحث العضو قوله لا يهمل التناسب بينهما
لعل الكلمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى يجب خواص الحروف في التركيبات
يأتي في بعض الكلمات كما ذكر واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر في
ظننا باعتبار في كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان والجيدي النزوان ضرب النحل والجيدي
صفة مشبهة من حاد اي مال يقال حاد جيدي اي مال ظله لنشاطه ومثلها الجوان والخفقان و
الجولان قوله للافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال
لانها لا تحتاج في حصولها الى الغير كما ان الضم من اقوى الحركات ولانها كالمضموم الى اصاحبها قوله

والمجاز مفعل في الاصل من جاز المكان اه يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي
اي مزاولا المفعول الى المجوز بها وزعم المص ان الظاهر اه اشار الى ان الوجه الاول بمن ولذا
قال المص في الايضاح بعد نقله ونيه نظر ولعل وجه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول خلاف
الاصل لانه مجاز وامّا المناقشة التي ذكرها الاقراني وصحة التجوز المذكور في المصدر الميمي بان
المسموع منه في غير من المصادر ولا يلزم من صحة في غير الميمي صحة فيه فليس بشيء لان المغير في
صحة التجوز المذكور وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع كل شخصها ويتجه ما الوجه الذي
ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل بان التسمية
بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية
بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا قوله واعتبار التناسب في تسمية شيء
اه كانه دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا تنبئ الى
تصور معناها ووجه الدفع ظاهر قوله وهذا اشترط بناء المص في الوصف وان التسمية اداة
بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لوضع الاسم كما ينبئ عن
العبارة هذا اظهر من مساق الكلام قوله فلا يكفي جعلها في تعريف احداهما بحيث يحصل صورة
عامة حقيقة كل بخصوصها والا فقد جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان انه الجسم الحساس المتحرك
بالارادة قوله مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول للمناسبة والمنقول المنقول
لمناسبة وغيرهما حالا نقل فيه كالمشترك قوله وهو متعلق بقوله وصف ليس المراد من تعلقه
به ان يغير حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكفي لفظ الاسد الذي وضع في اللغة
وقدر عليه في الاصطلاح والوقف عند اهل النحو او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة
بل المراد به ذلك كونه موضوعا في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع به ذلك ام لا قوله فلا بد
من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف او
السوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه النوع واما قوله لا مرئ فيها امنا ولا امنا
فمما ضرب من التأويل ثم المراد هنا ما يعم الاستعدادية فلا بد من ملاحظة العلاقة والتعلق
وهو ظاهر قوله وقد يكون مرتجلا المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان استعمال الصعاع في

في الغير بلا علاقة دليل او وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما مر
سابقا حيث قال وتبوله غيره او وضعت له عن الحقيقة وتخلا كان منقولا او غيرهما وانما جعله
ههنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار قوله والمنقول
منه ما غلب في معنى مجازي آه اي معنى مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالمنقول
خصوصية معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي على ذلك بحسب خصوصيته بطريق المجاز كما سيتضح ذلك ان شاء الله
قوله وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اي الاصطلاح الذي
وقع التنازع ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث العرف فهو موضوع له ابتداء في شرح المفتاح
للفاضل الخبيصي ان الدابة بحسب العرف يطلق على البغل ايضا قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف
المجاز اراد بالحقيقة المطلقة الصادقة على النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة
ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من آخر قوله اذا استعمل المخاطب
بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الولد ليس مما يتناوله بحسب عرف ما لو استعمل النحوي او الشرعي
يكون الامر عاما لا مرا عند استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذا
الحيثية اي باعتبار ان الخطاب بعرف ايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارئ
وكون الخطاب باعتبار ان لم يتحقق بعد فتامل قوله وفعل للفظ والحدث اعترض
عليه بان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في
غير هذا الكتاب وقد صرح بالجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث حدلول مصدر
فعل ينفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر قوله فاذكر بلفظ النكح آه كان المراد بلفظ النكح
صوت النكح والمراد بالنكح في قوله وما ذكر بعد كل نكح النكح صوتا والا فكل لفظ اتى به
صوت النكح معرفة حقيقة اذ المراد من احد وصلح وفعل ودابة الناظر هو في اعلام حقيقة
عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتامل قوله والمجاز مرسل ان كان اللاقة
غير المشابهة اما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق وكل استعارة منبئ بادعاء ان المشبه
من جنس المشبه به والمرسل مطلقا من هذا القبيل قوله والا فاستعارة الاصوليون يطلقون
الاستعارة على كل مجاز فلا انتقل عن مخالف الاصطلاحين كما يقع العدث اذا رأيت مجازا مرسلا

مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله ان يصدر منهما ويصل الى المنقول بها الضمير فيهما
راجع الى اليد وفي بها الى المنقول صرح به الشارح في شرح المفتاح الى الذي قصد بالنقل وهو المنعم فاعلم
مقام فاعل المنقول وهو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا
فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موضوعا
بالتقييد المعنوي المحمل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوائل الكتاب بيانا تفصيلا مستعملا باستعمال اليد
وان الابادي حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان الاحتياج الى ذكر المنعم فلينذكر قوله واما
اليد في قوله ثم تفصيل للمجمل في ذهن السامع ومنه كما قالوا ما رأيت بيدا قط في الفصاحة من الكفر
وهو المثل لا وضع لشريف على وضيع والزمه العهد ومنه يسعى بذمتهم ادناهم ان اداهم اي اصغرهم
وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه
لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة من المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله
يعني ان في هذا التشبيه مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اي من وجوب المجازات
وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح فتنبه للبيان تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي فعل من المجاوز
كالتشبيه كيف ذلك قلت تسامح قلت الموصوف بالارسال هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به
تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدري بطريق الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى
على المنصف قوله وهي الشخص الرقيب والتاء للمبالغة في الصحاح ربأته اربؤه بالتقديم ربأ
وارتبأ تهم اي رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربا بالضم قوله والانملة جزء من الاصابع الانملة
جمع الانامل وهي رؤس الاصابع قوله قولهم فلان اكل الدم منه قول الشاعر في خاطبا امرأته
اكلت دما ان ارعك بضرة ٠ بعيني قدري الوطاء حبيبة النشر ٠ دعاء عائنة باكل الدم وهو الدية
ان لم تتزوج عليها واخذ الدية عند الوجد عار عظيم والمراد بعيني قدري الوطاء طويلة الذيل وطيبة
النشر قوله وظاهره سهو لانه من تتمة آه فدعا بان المراد ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب
الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجود علاقة
باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعد وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن الحمل
الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل قوله لانه لا يتيم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل

الذى لا اب له بحال يتيم الصبى بالكسر يتيم وتيما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم
فى بنى آدم من قبل البلوغ وفى البهايم من قبل الفام قوله او محله نحو فليدع ناديه ويحتمل ان يكون
الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اياه للمضاف اليه كما فى قوله واسئل
القرية لكنه لا يضر بالتمثيل قوله قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما خلافا لمن ليس المراد عنده
الانفكاك فى الذهن والخارج بل انضمام الجملة بسبب من احدهما الى الآخر وهذا متحقق فى
جميع انواع المجاز قوله واما فى غير فيظهر آه والضمير فى غيره راجع الى الاستعارة باعتبار الطرفين
عن اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير ما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له آه فيه نظر لان الاتصاف
بالفعل ليس بلازم فى المجاز باعتبار ما يئول بل يكفى فوتهم الاتصاف كما فى عصرت خمرا مارتفت فى
الحال فانه مجاز باعتبار ما يئول مع عدم حصول حقيقة الخمر للشئ بالفعل اصلا قوله فى زمان سابق
او لاحق اى زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة
اليها ولا يلزم فيهما اعنى فى المجاز باعتبار الكون والاول السابق بالنسبة الى زمان الحكم واللاحق بالنسبة
اليه للقطع بان الاسم فى مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى قتيلا وخمرا حقيقة
فان قلت تولك قتلت هذا الحى امس مجازا باعتبار ما كان مع ان حصول الحيثية للمشار اليه ليس يوقع
فى زمان اعتبار الحكم اعنى زمان التكلم بل فى حاصلته قلت الحكم الذى يعتبر هينا نسبة حصول
الحيثية بالنسبة الى زمانه وهو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة والتشير الى هذا الوجه فان المجاز فى هذا الحكم
اذا لو قلت مشيرا الى قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتأمل قوله فان الانسان لا يوجد
بدونهما فان قلت هذا ايراد آخر على استدلام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تعريب قلت المراد بالاستلزام المذكور
الاستتباع فيتم التعريب لانه عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم ووصل منتزع اليه
الانسان وتتبعه فى الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل الخبيصى وقد ذكر الشارح من التلويح ايضا
هينا بحث وهو انه لو جعل اللزوم فى قوله فجميع ذلك يشتمل على لزوم التبعية يلزم ان يكون الاشتمال
فى جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته يتعسف
فحص لا يقول به المحققون الا انه مبنى صحة الجواب المذكور اذا حمل الاصطلاح جمهور ارباب الفن
كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا والا لم يتم التعريب وتنزيع قوله ولهذا يشترط

بشرط آه فى لا يتم الجواب المذكور فتأمل فانه لا يجوز اطلاقهما على الانسان اى من حيث
انه انسان واما اطلاقهما عليه من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع يناسب الاعتبار
فهو جائز كاطلاق الرقبة على العبد ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى بما قدمت يداى ان يراد باليد النفس قوله
فالملفوظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان
يكون مجازا مرسلا بينا ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شئ واحد كما اذا قلت رأيت شعرا
فيما اذا رأيت شعر انسان يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق
المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشبه مجاز بالنسبة الى مطلق مفهوم الشعر واستعارة بالنسبة
الى خصوصية شعر الانسان ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددهما قوله زهير بن ابى سلمى المزنى
بضم الميم وسكون الزاى وفتح النون وفى الزوزنى ابو سلمى غير منون واسمه ربيعة بن رياح بنى زمان
عند اصحابنا الحمل على التسجيل بان يشبه الجمع فى التأثير بذى لباس قاصد للتأثير مبالغة فيه فيخترع
له صون كالكساء ويطلق عليه اسمه الموضوع لما هو منتحق قوله من انتفاع اللون ورنانة الهيئة
الانتفاع بتغير اللون من حزن او فزع والانتفاع مثله وهو اجود والرنانة البذاذة يقال فلان
رث الهيئة اى شبيها قوله فيوهم كونه تشبيها اى كونه من قبيل الحبل الماء قوله فعلى هذا الابتداول
قولنا آه تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه طلبا
او حملا مع حذف الاداة وليس يتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم الحاكية لدلالة
على انه لو لا ارادة مثال ذلك المراد وبتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا
على كل حال قوله بل هو مستعمل فى معنى الشجاعة فيكون مجازا لا بد من الحال المجاز مشروط بوجود القرينة
المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة هينا وما ذكر من ان الحمل قرينة فيه انه لا دلالة فى الحمل على ذلك
لجواز ان يراد الموضوع له وبتقدير الارادة لا نسلم كون ذلك قرينة ما هو الظاهر ومسح الكلام بالتشبيه
مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها
فى الذهن اذ لا يصح تشبيه بالاسد فطعا ولا معتبر بالمعنى بل الذات المبهمة المشبهة
بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه اما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف
وكان الوصف جزء منهوم المجازى بقى الكلام فى ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد

اولا بثبات ان زيدا هو الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا جائز
ن الاسد كما ادعاه الفاضل الخبشي ان كان الكل فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق
بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد بشيرا ست وشيرا ست زيد في احتمال الامرين فانه
يحتمل ان يراد بشير في الموضعين مرادي يحو بشير فيقول الفاضل الخبشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد
بمنزلة قولنا زيد بشيرا ست وشيرا ست زيد فيكون سياق الكلام فيه منع اذ يحتمل انه قصد تشبيه بالغ
الشجاعة بالاسد واطلق اسم المشبه به على هذا المفهوم الكلي ثم استعمل في زيد منه لا بخصوصه كما قولك جلا
مع ان المرائي زيد بعينه ثم يلزم ضمنا من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه الذوات المخصوصة لكنه
غير مقصدي لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا يخفى العليل ثم ان قوله فههنا ثلث
مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لنحو اندر اكوز زيد كالاسد وزيد كالاسد الى قوله تشبيه
اتفاقي محل بحث اذ سبق منه دعوى الاتفاق على ان زيدا كالاسد تشبيه وهو مم كيف وقد ان المشبه
اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها
وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعروف وبين المنكر على ان قول الشيخ فان ابيت الا
بطلوع اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه فلا يجدي اطلاقه عليه وذلك بان
يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد بيدان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا
ان يكون دليل الخبشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على ان يراد منه ادعاء المشابهة بقدر
اداة التشبيه الى بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة
عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة لاسد عليه في المثال المذكور اعني رأيت اسدا يرمي و
نظائره مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع توهم
من الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي
الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية
زيد فلا وجه لنفيه اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله ويدل على ما ذكرنا آه قال الفاضل
الخبشي ليس في تعلق الجار به دلالة على كونها استعارة بل يوجب دليلا على كونه حقيقة لكان
اولى لان فهم المعنى الذي تعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة

الشجاعة في الاستعارة مثلا ملتفت اليه البتة اذ لا انتقال الى المعنى المراد الا بملاحظته بخلاف
ما لو بقي على حقيقته فان ملاحظة المعنى الحقيقي ايضا وهذا ظاهر جدا قوله كقوله اسد علي و
في الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان منتهى الخوارج وزاهدها وتمامه فما آنا من صفير
القعاقر الفحآء المشرة الجناجين من الفتح وهو اللين بحال عاب فحآء لانها اذا انحطت
كسرت جناحيها وهذا لا يكون الا من اللوم من قولك تنفر من صفير القعاقر انه يسرع من مجرد الصفير
وبعد البيت المذكور هلا بسرت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر غزالة امراة
شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها بجمت الكوفة في ثلثين فارسا وفيها ثلثون
الف مقاتل فصلت صلوة الصبح وقرأت فيها سورة البقرة ثم هرب الخارجي ومن معه والوغى الحرب
قوله وكقوله والطير اغراء به بعض من بيت ابي العلاء المعري في قصيدة يرثي بها الشريف
الظاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات كفاف مال المسيف وغير المساف وتمام المصراع
المشار اليه في الشرح والطير اغراء به بالبرها فتح السراة وساكنان لصاف اودى اي
هلك وما عليه مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام لكن الاول وصف والثاني جامد والرجل اذا وصف بالقوة
والاستيناف الشم والغين بالضم جمع فتحآء وقد تكسر باء والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون
فيها هذيل وغيرها وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طيئ والمعنى ان كل الطيور في الارض
على المرتبة مثل الاغربة الباكية عليه قوله وانه كثيرا ما يكون بحث لان جنس فضل اداة التشبيه
عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال اسد وليس بآدمي وفي التنزيل
ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا منع لان يقال هو شبيه بالاسد وليس بآدمي فان آدميته انما
تنافي الاسدية لا كون الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلايل الاعجاز فحينئذ هذا دليل لطيف
على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل عنه المتأخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود المثال
المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المنوط في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار
صح نفي جنس الآدمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر وامانيا فلان هذا
الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف العاقل نفسه بان معيار
الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقيم المشبه مقامه بحيث لا يبقى الا ما يقتضيه

فاستعارة الاصمه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بآدمي اقوى من استحالة
قولك هو اسد وليس بآدمي فتأمل قوله والاحسن من بروج البدر بعد ابروج البدر هي التي
تختار في مسترة وهي اثنى عشر اولها الحمل وآخرها الحوت وبعد انصب عن التميز والمهاجع مهاد وهي
البقرة الوحشية والبرج اظهار المرأة زينتها ومجاستها للرجل قيل منع شرها اكتفاء الهن محذرات
لا يبرزن من الخدر وبهذا يدفع ما قيل لا تها متبرجة بخلافهن فان تبرجهن استتار فكان من قبيل
قوله تحيتهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولا حاجة الى بيان هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون
تبرجهن اكتفانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاها لانه يخصها وقيل ان يكون انهن يسرعن في
الاكتفان عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتفانهن قيل وههنا معنى آخر وهو ان يراد
بالتبرج الدخول في البروج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن المرئى واستترن كما تفعل
في بروج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قولنا رأيت
اسدا في شجاعته فان قوله في شجاعته ينبغي ان يبدل المشبه اى رأيت رجلا مثل الاسد في الشجاعة والاصح
ان يبدل المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رأيت رجلا
شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام قوله لانه بيان الخيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا
التبيين ليس بدليل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر
فيكون ذلك مستعملا فيما يناسبه بمعناه وهو بيان للاستعارة وقد يتكلف في الجواب بان المعنى
ان يكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه يتبين ان اى شئ اريد بهذا اللفظ
بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه يتبين ان الخيط الابيض وان كان في الظاهر جاعل
مبينا ليس فاعلا في الحقيقة بل الفاعل الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به وذلك الامر
هو الفجر فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض في الظاهر وبيانا لذلك الامر في الحقيقة فلنتأمل
قال فصل ولا تترك البتة ولم يتعرض للاستعارة التي ابلغ وادخل في الفصاحة اجيب بانه من الاستعارة
نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان وجها جائزا فاحتيج الى زيادة بيان
في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد قوله وابعد من ذلك اى من كون ما ترك فيه
وانى بوجه الشبه تشبيها كون الآيتين من قبيل التشبيه على ما ذكر صاحب الكشاف وهو في الابعدية

الابعدية بان المشبه يقدر فيما قبل خلاف الآيتين ومعنى ضرب لله مثلا وصف وتبيين
المثل الاول مضروب للمشركين والثاني للموحدين وقوله رجلا بدل من مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا
بتضمن معنى صير وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والقوارير
الذي يكسر العطش والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله الحلق والاجاج صفة مؤكدة كما في ليس
الآبر او خبر بعد خبر والوض ايضا التأكيد يقال آجاج اى ملح وقد اجّ الماء يؤجّ اجّا قوله
على ما يظهر بالتأمل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل ولا المؤمن موقع الرجل الكافر
لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شئ الى حال شئ آخر هو المقصود وهذا
متعسر على ذلك التقدير كما لا يخفى قوله لان قوله ومن كل تأكلون طريا ويستخرجون حلية
تلبسونها ينبئ عن ان قصد التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه بجواز ان يكون قوله ومن
كل تأكلون الآية ترشيحا للاستعارة واجيب بان سوق الكلام لبيان ان لبس الكافر نفع
اصلا وهو انما يأتي اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة كما يجيء او انشد فسوغ كانه قيل الكافر كالبحر
الاجاج بل ليس مثله اذ فيه بعض المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلا واذا جعل ترشيحا
لم ينثر هذا المعنى اذ المستعار منه في الاستعارة الترشيحية هو المشبه به موصوفا بالصفة التي بها الظاهر
مثلا اذا قلت رأيت في الحمام اسدا ينبرس اقرانه كان المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون
المشبه في مثالنا البحر الموصوف بهذه المنافع فيكون ان يكون الكافر المشبه به ايضا نفع وهو خلاف
سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل
تأكلون بقوله اى ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال
في قوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا
وصارا كشئ واحد جاز اى يقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن
من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر
مبني على القليل الاخير الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع فروج من العذب من وجه ومن الملح
من وجه فلتأمل قوله ولا يخفى ضعفه على ما من تأمل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف في قوله
او كصيب من السماء الآية فان قلت هذا تشبيه او بناء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك مرجا

فقد جاء مطويا ذكر على سنن الاستعارة كقوله وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه
وهذا ملح اجاج ضرب لقوله رجلا فيه شركا مشاكسون ورجلا سلما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه
المطوى فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبى وصاحب الكشف
فان الاول اصح الى التمثيل فى هذا المقام من الثانى قوله وهذا الكلام صريح فى انه حينئذ استدل على
كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه به الا عم فانه يدل على انه لو كان موضوعا
لاعم لم يلزم ان يكون مجازا لغويا قوله قد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال
هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن والطارئ على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فمجاز لغوى باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف فى اداة على الثانى
بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز اللغوى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهذا خلاف
المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام قوله لكان المنفى كزيد وبشكر
استعان ولو فرق بان لا وضع فى الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة المشابهة بكون فى مجرد
اصطلاح رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يحصل البحث الموضوع له اصالة فلا
يصح منع الاستعارة نعم يلزم ان يكون معانى المجاز كلها استعارة والفرق بالعلاقة فتح مجرد اصطلاح
لكن فى بطلان اللازم بحث فليتامل قوله اذ لا مبالغة فى الطلائع المجرد فيه بحث لان طريق
الاطلاع اذا كان قوة المشابهة بحيث يوجب الجنية بسهولة والمبالغة فيكون الاستعارة ابلغ قوله
ولما ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه جعله تشبيها
بالاسد مشابهة تامة هذا قبل يخدش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجرى فى زيد اذا لبس المنع على تقدير
اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحا
لذكر المشبه فى الكلام كما سبق فان قلت ذلك لادعاء لا يجتمع فى الموصوف اعنى زيدا بالاسد بل المنع على تقدير اداة
التشبيه مع انه يحتمل ان يقال ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بتذكير الصوت المذكور
وان المنع على تقدير الاداة يكون المراد انه جعله تشبيها بالاسد فتامل قوله قد زر ازرارا على
القر قد سبق فى بحث المجاز العقلى ان مطلق ذكر المشبه لا ينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن
التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله وبهذا اندفع آه اى بيان ان

ان التزينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف بندفع آه ووجه الاندفاع
ان الاجرار على دعوى الاسدية بمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع عن ارادة المعنى المتعارف
فلا مسامحة قوله واما النسج والنهى عنه فللتنبيه على تناهى التشبيه فصار الحق المبالغة فيجب
لان حمل الرد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحت النسج وكذا النهى
عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام العلائل لا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناهى التشبيه
فصار الحق المبالغة قوله والاستعارة تفارق الكذب اى الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق
الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا تشابه بينهما حتى يحتاج الى الفرق
قوله وزعم صاحب المفتاح اراد بالدعوى الباطلة التى لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد
مطابقتها او لا يعتبر من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة من اجراء الكلام
على ظاهره واراد بالكذب ما يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة
كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى فى التبرئ عن قصد التاويل
لان متصوف ترويج ما دل على ظاهر كلامه ولا يقدح فى متصوفه هذا قصد التاويل بل نصب القرينة على ذلك
الكنى رجما بان نفى نصب القرينة وانتفاء الدعوى الباطلة تارة ذكر التبرء عن التاويل لانه اذا تبرأ
عن التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبرأ فظهر وجه التخصيص فى كل من التبرء ونفى نصب القرينة
كذا فى شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكر ميلا الى مذهب الجاحظ
وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تفسير الكاذب الذى فسر به السكاكى من لفظ الكذب وحاصله ان اريد بالكذب
ههنا احد قسميه اعنى ما لا يطابق الواقع والاعتقاد بقرينة انه يبقى قسمه الآخر وهو ما لا يطابق الواقع
مع اعتقاد مطابقة الدعوى الباطلة قوله ولا يكون الاستعارة علما لاضمار فى ان المراد غير علم
الجنس وانه المتبادر من اطلاق العلم قوله وكذا ما در فى البخل وسحبان فى الفصاحة وباقل فى
النهاية قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما ما در فانه رجل من هلال بن عامر
بن صعصعة قيل سمى ما در لانه سقى ابله من آخر حوض فلما فرغ الابل بقى فى اسفل الحوض ماء
قليل فسلح فيه وبدر الحوض به بخلا من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب فكان
اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته فتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك

الى احد عشر فانتقلت الظبي فضربه المشل في التي قال حميد الارقط يهجو ضبيعا له • انا ناوما تام
سحبان وايل • بيانا وعلما بالذي هو قائل • فما زال عند اللئم حتى كانه • من الذل بالمان يحتلم
بافل • واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعاء
عين عمرو لكماله في شبهه بقيت رابعة عرفا الظاهر انه استعارة بكون علاقة المشابهة ومن صحها
قبل القوم انما هو صوغ للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس الاشخاص وهذا
علل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في المشابهة
بدعوى اتحاد عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس
مشهورة باوصاف لها حتى ان اسماءها بنيت عن اوصافها بالتزام تا واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف
كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات ماله الشخص المخصوص وعاء وان كان موضوعا
لذات مبهمة لكل مخصوص حتى بان اعتبار الجنس يتصف لاحتياجه اليه لان المنصرف بالعدول عن التشبيه
الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه به وذلك يحصل اذا جعل
المشبه من افراد المشبه به اخلاقي جنسه ان كان المشبه جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة
ولا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل والله الموفق قوله فان تعافوا من
عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم بمال عاف الرجل طعامه وشرابه اذا
كرهه قوله لدلالة على ان هذا الشرط يجاربون ويتجاوزون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالقرآن
حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت الدائل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كفاره
العدل والايمان واما عدم حمل القرآن على الرماح فلبقاء هذا الاستعمال على غلبة الاستعمال في التصوف قوله
من تضلاي لضل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الممدوح والاضافة لادنى ملابسة قوله
على رؤس الاوان خمس سحاب الاوان جمع قرن بالكسر وهو الكتيبة او الحرب وخمس سحاب فاعل يكفيني وبعد
المذكور • لكان الذي منها بفيض على العدى • مع السيف ثنى قناة وقواضب • الثني والاحدار
الشيء اي تقاعيفه والقناة جمع قناة من الرمح والقواضب القواطع قوله اي انا ملة الحسن
يحتمل ان يريد بالانا ملة من رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة
قوله والمراد برؤس الاوان جمع الكتيبة بقرينة المدح وذلك ان تحمله على انه جمع قلة لما فيها من اشارة

اشارة الى قلة الكتائب في الحرب وقلة امثاله فيها فلا يخفى ما فيه من اللطف قوله وهذا
اولى من قول المص ان الهداية بمعنى قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء
لا الحيوة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطأ لاحتمال ان يكون وجه ايداع الاتقان
بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فاعرفه من الهداية في كلام ما هو مصدر مبني للمفعول وهو
الاهتداء قوله مع ان في كل من المرسن الطيران خصوص وصف ليس في الانف والعواء اتى في المرسن
نكونه انف ورسوف واما في الطيران فكوقع السافة لسرعة في الهواء قوله فانهم عدوها في الاستعارات
الضمير في عدوها راجع الى وضع المرسن في موضع الانف وتخوذ لكما اي الى الجماعة ولهذا اتت او يكون
تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور قوله اي
مجانس له كالمرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طريق الشم واما الاختلاف في الاختصاص
بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكر ان اطلاق الاستعارة على هذا النمط من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة
لان نقل الاسم من المحاسن الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة
والمشابهة من واحد واحد قوله وفي كون استعارة الطيران للعدو ومن هذا القبيل نظر اذ
اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهواء و
العدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التمطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت
النقل عن ابة اللغة قوله وهو ضم حلق الدرع المحلق بتشديد الحاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس
وقال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدن وبدر وحكى يونس عن ابي عمرو بن العلاء حلقة في
الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم نجعه على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع
للشجاعة اي للشجاع قوله لا الرجل وصح لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه لا
المجموع المركب منها اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو قيد لا المجموع قول بخلاف قانون المجاز
اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمجازي الذي استعمل اللفظ فيه وهها
اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى
الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى
الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فتامل وهذا القدر كاف في اللزوم قوله واذا

واذا احسى قربوس القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا في الشعر لان فعلوانا در لم يأت غير صعفوق وهي اسم امرأة غير منصرف للعلمية والعجمة واما خزنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا اسحنبوب وهو اول الرمح قوله قلت الاحسن ما ذكرناه اولا آه ربما يقال نسبة الاحساس الى القربوس مما يؤيد الوجه الآخر لانه جعل القربوس كالشخص يحث بكون الرأس من متبعاته واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظهر ثم المجنى فتدبر يضع الثوب في اسفل الركبتين فيمتزج الى جانبها مشغلبا فلبثنا قليلا قوله ولم ينظر الغادي الذي هو ريح النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي هو السابر من الصباح والرائح هو السابر من الظهر الى المغرب قوله سير احنبثنا اي سيرا حاديا حثيثا اي مسرعا ايضا قوله والشبه فيها ظاهر على وجه الشبه قطع المسافة بسرعة وبين سولات قوله وتبين او معاني اللوى جمع بادية وهي الصنع يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها قوله كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه آه مطلع التنصيص فعانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقبل البيت المذكور نزح وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليتلى وقبل قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع سدل وهو ما يسبل على النوم والتمطي التمدد والصلب الظهر وقيل ما يتصل بالعجز والاردافي الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضمها الجبم وهو مؤخر الشيء يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة ثم المهدم من تقرير الشارح ان تاء كلمة اصلية وزنه فعل يقال ابأبيؤ بوءا اي تهمض بجنبه مثقلا وتحمل ان يكون مقلوبا من بائي بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به في الشافية والكلكل والكلكال الصدر بمعنى جاء في الشعر مشددا قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاتكاء بالكناية حيث شبه الليل بالانسان الممتطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز وآناخ قال والظاهر اشارة الى ما في شرح التبيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كالبد للاشمال اشارة الى ما سيأتي من قول امية وعداه ربع قد كشفت له قرة قد اصبحت بيده الشمال زمامها قوله من حلي النبط الحلي بضم الحاء المهملة وكسر اللام

واللام مع الباء المشددة جمع حلبة بفتح الحاء وسكون اللام وكمقدي ندي وقد يكسر حاء الجمع لكان الياء مثل عصي والقبط اهل مصر قوله فان كلامه في المصرحة ملازمة ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي قوله بشوظ الناس الشوظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله والثاني تشبيه اثار الثيب في الشعر باشتعال النار فيبحث لان هذا الكلام من الصلا يستقيم على ما قرن نفسه لكونه قوله استعمل استعارة تخييلية وهي عين حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخرج عن الاشارة الى البحث المذكور قوله وما حسبانا فان قلت كل من الكشط والكشف امر على قلت لو سلم فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وما يشيران اليها قوله اي حصولا او غيب امر دائما او غالبا هذا الترديد لاجل بيان صحة الترتيب من حيث قوله لا بالنظر الى خصوص المقام قوله ان المستعار له ظهور النار لا يخفى ان الانسب اظهار قوله واجيب بحمل عبارتهما على الغلبة بل تغلبها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا ينجع طلبها في هذا الغلب بناء على ما نبه عليه عند المص قوله وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض بان قوله المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدة يأباه لان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاع ما قام من معام عن وما اجاب الاول فان يقال الاتم ان المسلوخ لا يزول من جلدته بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة قوله وذلك عاريا بان ربط ظعن عجز بيت من ابيات الحماسة صدره اعتريا الباتها ولوبها وقبله انشي دعاي عنك اذا انت مسلم وقد سال من ذل عليك قراقر وسبونكم في الروح باده وجوبها بخفق آناء والاناء هو الزمان المتطاول للاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اي تخلى من اسلمته اي خليت بينه وبين من يريد الكناية به وقوارف اسم واد الى احد سيل الزجوك فسال به علبك قراقر والروح الخوف كلوى تظن تلك النشوة آناء لكونها مكتوفات الوجوه والحال انهن الطاربة نفس الامر والاستفهام فيه للانكار وعبر بالبان الابل وطوبها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جايز

في الدين والعقل وتنزيهها في المحتاجين اليها احسان قوله وتلك شكاة الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة آه كلامه يخالف كلام الشارح فان الظلمة على الاصل والمغايرة والنور طارىء عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة ان يكون التبلبل ظرفا والنهار مظروفا قوله فقد يطول الزمان والعادة في مثله آه قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التاويل والحق بلا تكلف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع والغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق بكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المعاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار من الظلام فانه المفهوم من الآية على توجيهه معاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الآية بصدد اخراج النور من الظلمة وما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نم ان لها دخلا في المقصود فتامل قوله ثم لا يخفى ان اذا المعاجاة انما يصح آه قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فيندفع لانه المعاجاة عند المص اذا ترتب على الشامخ في الحال اصل الظلام لا دوامه وستمران وجه نظر لان الاية المعاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بعينه بلا ترقب كما ذكر الشريف في حواشي شرح المفتاح فجعل الجملة الاسمية على الدوام الآبد فيها كما لا يخفى على المتامل قوله وانقول تتمة لذلك آه فيه بحث لان الآية على ما يتبادر من نظم الآية سلخ النهار بحيث تعاجبه الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساط الظلام بحيث لا يبقى منه اثر بل يتعدم في الحال مترتب عليه الظلام فتامل قوله وههنا بحث قد يقال لما كان الترقب كثيرا الوقوع في الحسن وتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازم محالا شكيفيه وقد يقال ما ذكر انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب في الخفي انه لا نكتة يعتد بها في اعتبار التشبيه المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث من الموت فيصلح الكون قرينة للاستعانة على انه لا يسعهم ان يدعي كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت قوله والمعنى ان الاوابين الا تنحى اي فرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتبس احدهما بالآخر كما لا يلتبس الزجاج المكسور قوله والجامع الاحاطة والتدوم عقليان فان قلت كما ان ضرب البعثة على الشخص محسوس كذلك احاطة البعثة به محسوسة فلم عدت عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الدلالة بالنسبة اليهم كما انها متحققة في البعثة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية قوله وهو مدل على نفس الذات آه مرادهم

مرادهم بالذات في هذا المقام ما يقابل المفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشعار الى انه لم يرد بها ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكر ههنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان النعل وصف وهو ملحوظ كيف وسياتي الكلام بدل على تقابل الذات والوصف قوله وكذا ما يكون متنا ولا باسم الجنس كالعلم لكثيرة في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكر لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحا لان يصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن مفهومه نوع وصف لم يصر كليا ايضا بل شخصا فان ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كالتهار الاجناس باوصافها الخارجية عن مدلولاتها الاصلية لاتصافها بخلاف الاسماء المشتقة فان المبدا المصدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ما وضع له لموصوفية مشتهرة بحيث يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى كالسخاء فيها اصلية والافعال والحروف لا يصلح لموصوفية وكذا الصفات المشتقة قوله والا فتبعية الدم اتم يتوقف الاستعارة التبعية المكنية في قوله اراقه الصفاب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء قوله او كونها مشاركا لها في وجه الشبه اما ذكر لنظر او اشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله واما للموصوفية بالحقايق اي الامور الثابتة المتقررة آه هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالحبر والبياض والطول لا غير الثابتة كالاكل فانها متحققة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها والصفات كلها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتنبه الشارح ههنا قوطئة للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة تبع موصوفا وقد صرح الشارح نفسه في شرح المفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها ونبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر والاضافة الى المحل والتباين كذلك بخلاف العارض والمتحرك واما ما ذكر الفاضل المحشي هو باعتبار اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما تتوهمه من الامور المتقررة الثابتة فتنبه بحب

لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن مطمح النظر الرد على العلامة انا لم نفسر الشارح المحقق بما ذكر
الفاضل لان غرضه توجيه كلام المص على وجه لا ينافي ما ذكره في نفسه في ايضاحه الذي هو كالشرح لهذا
الكتاب وكلامه هنا كما آب عن هذا التفسير لانه هكذا الان الاستعارة عنده التشبيه والتشبيه يعتبر كون المشبه
موصوفا واما يصلح للموصوفية المحقق كما في قولك جسم ابيض او بياض صاف دون الافعال والصفات
المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالمحقق هنا ما ذكر المحشي لعدم صحة حمله على
هذا التفسير بالصفات وبهذا استظهر المحشي من البين في السياق تزويجا لكلامه حيث قال اولا وما ذكرنا
لك ظاهرا ان ما ذكره القوم من كون الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال انما يصلح للموصوفية ايضا ان تتفق
دون معاني الافعال اي فيما يكون من الحركة والزمان ضمنية لاشتمالها بالمنوحة دون الافعال والحروف
قوله دون معاني الافعال والصفات كما انه اشار بما ختم لفظ المحشي الى انه فاع البحث الذي اورده نفسه
في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم
صلوح العنوان الدال عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافها بالمشاركة وان لم يصح لفظا اما للموصوفية ووجه الارتفاع
على ما ذكر في ذكر الشارح ان المعتبر في هذا المقام مفهوم اللفظ حتى اذا قيل ليست ميما عن الخبر كان المستعار منه
الصمم نعما لمفهوم الصمم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم ان المحل المعين
ام من تأليفات العقل قوله او عرضيا لها فيجب لان العروض ان ضمن جوهرا فالشبه ينبغي ان
لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة
بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب مثلا الى شيء لا يعرض له الزمان كما لا يخفى على المتأمل
وبهذا عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر او يقال بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة
بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط وكذلك نفس المصدر وقد مر ان الفاضل
المحشي توجيه زيادة اختصاص سهل بالافعال بتتبع يرشد الى ما ذكره فارجع اليه قوله ودون
الحروف وهو ظاهر لانها روابط والان الملاحظات فلا تكون موصوفة اصلا كما صفة الفاضل
المحشي هنا بحث ان صفة الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا
اصالة فلم يعتبر واتصل التبعي بالمرسل ايضا اللهم الا ان يقال بوجود المجازية الحرف بحيث لا يكون

لا يكون علاقة التشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا
لا يجري في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها تأمل قوله واما الموصوف في نحو شجاع يصل آباسل
هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثاني في هذه الامثلة
ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن ان الكامل وصف في الاول
ولهذا الذي ذكر من الامثلة لا يصلح الموصوفية ظهر ضعف ما ذكره الفاضل في قوله سبانا نبزة
لا ذلول تسير الارض ولا تسقي الحرث اي ذلول اصفة لبقرة والفعلان صفتا ذلول من صيغ المبالغة
وتأويل كلامه تمثيل ما اول به قولهم شجاع يصل بما يساق كلامه فتأمل قوله نحو عالم وسماح وبخيل
فصح المراد بالنعت الذي سلب بشرته بغير المحقق هو وصف المعنى لا النعت النحوي هما وفي قوله واما
الموصوف في نحو شجاع يصل آه بتضمينه الوصف المعنوي قوله فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية
لا تبعية فنقول بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارة كان اعم من الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين
اللهم الا ان يريد فيجب ان الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط قوله فالشبه في
الاولين بصيغة المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس
الحروف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بصيغة يصلح ان يحمل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات
الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال
ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند
الضرب المحوض لالة على قوة نسبه اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض نسبته الى من ينسب اليه على
جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار
نسبها بان يشبه ما يرجع نسبه اليه بنوع استلزام المطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب اوجد
كذلك مطلق الالة مثلا فيما قيل فتلتني بالبسوط والتسبب فالنسبة في الافعال لا تختص باعتبار المصادر
على المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر
بها عنها عند تفسير معانيها الضمير في بها عائد الى ما والتاء في ليكون عائد الى المتعلقات في المعنى
وفي عنها راجع الى معاني وفي معانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر
اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظ بها غير موجود في عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعني بمتعلقاتها

معانی الحروف ما یعبر عنها فظاهره بیندان تلک المتعلقات معتبرة عنها مع انه خلاف الواقع فکانه اشار هنا
باقحام اللفظ بها الی توجیه عبارة المتن بان العائد محذوف والتقدیر یعبر بها عنها ویحتمل ان
یرید ببیان حاصل المعنی لان فی العبارة تقدیرا نظرا الی الالفاظ المذکورة عند التفسیر کلفظ الابتداء
واخواته عبارة عن تلک المتعلقات نهی بهذا الاعتبار معبرة عنها کما اشار الیه الفاضل الحلبی فی شرحه
للمتن وفی عبارة المتن احتمال آخر وهو ان یجعل یعبر غیر علی صیغة المعلوم ویرجع ضمیر الها ویجعل
المعبر به معبرا مجازا لکن لا یخفی انه تکلف ظاهر ومخالف لنسخ الروایة قوله مثل قولنا معناه ابتداء
المراد بالغایة المسافة اطلاق لاسم الجزء علی الکل اذ الغایة هی النهایة ولیس لها ابتداء وبهذا اظهر معنی
قوله الی الانتهاء الغایة کذا ذکره الشارح فی التنویع واعترض علیه بان نهایة الشیء ما ینتهی به فلک الشیء
والشیء انما ینتهی بعضو فنهایة الشیء عضو فکیف یکون جزءا منه بل انما یطلق علی آخر جزء منه مجاورة
بینه وبین النهایة ولک ان تقول غایة ما فی الباب ان یکون الغایة فی المسافة مجازا فی المرتبتین وعلاقته
غیر غریبة قوله التوجیه الخالی عن شائبة التعسف ان یقال الغایة مستعملة فی معناها الحقیقی وهو حسن
والابتداء والانتهاء فردان له فکان اضافتها الیه اضافة النوع الی الجنس ولا محذور فیه اذ لا یلزم منه
انقسام الغایة وانما یلزم ان لو کانت اضافتها الیه اضافة الاجزاء الی الکل قوله والا لما کانت حروفا
بل اسماء قال فی شرح المتن وهو ضعیف اذ ربما یمنع الملازمة بانه یجوز ان یکون المعنی الواحد مستقلا بالمفهومیة
بالنظر الی وضع لفظ له غیر مستقل بالنظر الی وضع لفظ آخر بمعنی ان یکون معتبرا وطایحکم الواضع
فی دلالة احد اللفظین علیه ذکر مستلزم له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنی الکاف الاسمیة والحرفیة المماثل
الا ان هذا المعنی مستقل بالمفهومیة من الکاف الاسمیة دون الحرفیة وهذا التضعیف مبنی علی ما ذهب الشارح
وقد ابطله وحقق الحق بوجه لا مزید علیه فظهر ضعف التضعیف فلیتنظر فیه قوله غیر صحیح
کما ینبئ به تدبر کلام المص بالبصیر الی حذف المضاف ای المتعلق المجرور فی قولنا زید فی نعمة وهو التلبس
المخصوص والتعبیر بالمتعلق المصطلح بالمتعلق التنوی وتوضیحه ان مقتضی قولک زید فی نعمة کون النعمة
ظرفا لزید مع انها لیست کذلک فامتنع حمل اللفظ علی حقیقته فحمل علی الاستعارة بالکنایة بان شبه بالبین زید
والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفیة فوقع التشبیه اولا فی الظرفیة المطلقة ثم سری الی الظرف المخصوص
الذی هو معنی ما یستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمنی وهو الظرفیة المخصوصة فی المثال عنی تلبس زید

بزید فالتلبس مستعار له والظرفیة مستعار منه واللفظ فی مستعار فلا خلل فی هذا الکلام هذا
ما قیل ولا یخفی فساده اذ للابهام سیاق کلام المصنف اعتبر التشبیه فی لام التعلیل فی نفس المجرور کما
لا یخفی قوله باعتبار ذکر الملزوم وارادة اللازم فدخل فیه ما اشیر الیه اوایل هذا الفن الی ان اللزوم امر
لازم فی جمیع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا باعتبار ذکر الملزوم وارادة اللازم لا یکفی فی
بیان العلاقة بل لابد من بیان انها من ای نوع من انواعها قوله للعداوة ای بتدریج تشبیه العداوة
فیه نوع تعسف لان موجب کلام السابق ان یقدر تشبیه الحروف فی مجرورانها وعلی هذا سیاق
شرح الشارح حیث قال فیما بعد تبعا للمتعلقات فی المجرور ولانک ان المجرورة الآن کونه دالا
نفس العداوة والمشتبه به علی هذا کونه طلبا وایثارا لنفس المحبة والتبنی نعم هذا ارجع فی المعنی
الی العداوة والتبنی والمحبة لکن کلام المتعلقات فی المنطوق والتصریح به اولی خصوصا اذا کان الکلام
مما یوهم بخلاف ما هو المراد قوله کالمحبة والتبنی ویحتمل ذلک فی الترتیب علی الالفاظ اراد بالمحبة
الملتقط وهو موسی علیه السلام واراد بالتبنی المحبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط
متقدمة علیه قوله انه شبه ترتب العداوة والحزن علی الالتقاط بترتب الغایة علیه والجامع
هو الحصول بعد طلب النفع ولا یخفی انه اشهر فی ترتب العلة الغائیة علیه فلا یدفع ما قیل هذا غیر
واضح للاستدعاء التشبیه الجامع ولا یظهر فیما ذکر من التشبیه قوله ومدار قرینتها فی الاولیین
اما فی الاولین فلما یجر من ان قرینة التبعیة فی الحرف غیر مضبوطة قوله جمع الحق لنا فی
امام البیت لعبد الله بن المعز بن المتوکل بن المعتصم بن الرشید بویع بعد خلع المعتز بالله و
لقب بالمرتضی واستوزر اسناده وکان واحد عصره فی الکرم والفضل وقد ذکرته حرفة
الادب فاضطرب اوله لم یکن خلافة الا ساعة من النهار قوله لم یلق قومها هم شتر آه الا
الظرف اعنی متعلق شتر والعشیة ما بین المغرب والعشاء والمراد بهما مطلق الوقت
وهی اما مضافة الی الجملة بعد ما او الی الجملة بعد ما محذوفة لها بتقدیر قبلها فانتصابها علی الوجهین
بالظرفیة وانتفاء التنوین علی الوجه الاول لکونها غیر منصرفة للتانیث والعلمیة لانه علم جنس
کما تقرر فی النحو والوادی فاعل یجری علی طریق الاسناد المجازی والمراد بجریان الوادی فیها
بالدم ظهور الشر وکثرة القتل قوله یعربهم من قرب الضیف قری وقراه اذا احسن الیه

اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مدت والجامع بين قرى والطعن ايصال الشئ الى
الباطن كقول الحريري واقرى المسامع آه البيت من فصيحة ذكرها الحريري في المقامة
والثلثين ومطلعها • ليت لكل زمان لبوسا • ولابت حوفيه نعمى وبوسا • فعند الرواية
ادير الكلام • وبين الشفات الكؤوسا • وطورا بوعظي اسيل الدموع • وطورا بكهو بي اشير
النعو • واقرى المسامع البيت حرف الدهر حدثانه والنعى بضم النون والنقص النعمة واذا فتحت
النون مددت • وبوسى بضم الباء مصدر قولك بيس الرجل ساس بوسا يسا الى شدد حاجته
فهو بائس والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاول بمعنى الاذن وان شرطية وما زايدة ووجوب الشرط
محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه على اختلاف البصرية والكوفية والحون الزمن
الذى تقف فيه اثنا راجرى والشموس الذى يستصعب الركوب عليه قوله اوالى الجميع اليهما
بمعنى على ما يقتضيه السوق ونظيره فى تجريد الى بمعنى على قوله ع من ترك مالا فلورثته ومن ترك
كلا او عيالا فالى قوله تعرى الرياض رياض الحزن فرهزة آه الحزن بلاد الروب وهى الاصل
غلظ من الارض وفرهزة حال من الرياض بمعنى الزهر النبت اذا اظهر نوره واذا سرى ظرف لتعرى
قوله فغير صحيح لان المجرور آه وقيل اراد بالجميع الاكثر ذكر الشارح والفاضل الخبيصى فى شرحهما
ولا تطفى بعد وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون
مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما فى الآية او باعتبار حاصل المعنى كما فى البيت فان
الاجفان مفعول به بسرى بذلك الاعتبار اذ ليس المراد اجفان الحيوان كما توهمه ابن المرزوبها
اجفان الرياض وهى الزهر الشبيه بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض
وسريان النوم فيها زبول تلك الزهر وانضمام نور بعضها الى بعض وبنوى الرياح والرياض
الالحاظ فتح تلك الزهر وشراطرفها واعطاء النظارة والاراءة اياها فانه قد جعل الالحاظ
مفعولا ثانيا يسرى والرياض مفعولا اولا له والظاهر ان الالحاظ لا يكون الا للناظرين بعين
وان يراد بالاجفان الستائر فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على
ان يسرى استعارة بمعنى يفتح انتهى كلامه الموجه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قوى
الالحاظ وقت النوم واجتماعها فى وقت واحد ولا يأتى هذا على ما ذكره اللهم الا ان يقال نزل

نزل تقارب الزمان منزلة الاتحاد واشار اليه ابو الفتح المحتسب قوله مطلقة وهى ما
لم تقرن ولا تقريع مثل الفاضل المحشى فى شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله نسب
اظفاره المنية وفيه نظر لان نسب ترشيح من نشب الشئ بالكسر نشوبا اى علق فيه فهو للاستعلاء
فيه والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشب ترشيح التخييلية على مذهب
السكاكى ويصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان نشب من تتمة القرينة اذ لو قلت
انهدمت اظفاره بالمكان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكى ذكر فى بطايح الارض البلى انه
ان الخطاب فيما ذكر ترشيح ولبس الخطاب وصفا ولا تقريع كلام واعتبار الوصف الضمنى بالخطبة
تعسف لا يصار اليه وكان تخصيص الصفة والتقريع بالذكر بناء على الغلب لا الحصر فقال قوله
يعنى اذا تبسم علت رقاب اموالها فى ايدى الناس حاصل المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح
من غير علة ويجيئون الى حضرته فيتبسم ولا يأخذ منهم فيكونون قوله كانه قيل فما صاحبه يلابس
الجوع قال قيل فقد فاتت النكتة السابقة من استلزام الذوق للمس قلت ميزت بل يكفى فيها كونه
كذلك بحسب الوضع الاصلى قوله والاخرى مكنية وهو انشبه آه فيه بحث فان الاستعارة بالكناية
لا بد ان يذكر فيها المشبه ويثبت لشئ من لوازم المشبه به وهو منتفو وههنا كما ظاهر ان اراق
ههنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقى وقيل لانه وجه آخر ذكره المؤلف
فى شرح المفتاح حيث قال ولو قيل ان المضاف مقدم كما فى قوله لسبه ولمن خاف مقامه ربه لم يبعد والله اعلم
بعد قوله من طعم المرفا الصحاح الطعم بالفتح ما يؤذى به الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى
يقال ليس لطعم وما فلان بذى طعم اذا كان عنينا والسطعم بالطعم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا
قيل الظاهر ان يكون فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اذاقه تجريد وليس بشئ فان مساق
الكلام على انه تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التى ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا
لكونه ملايما للمستعار منه فى ضمن الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان
قرينة الاستعارة بالكناية لا تسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها
قوله حاورت البوم مخرا زاخرا اضطراب الامواج حاورت بالجاء المهملة المحاورة بمعنى المكالمة
فهو قرينة للاستعارة وجعلت القرينة حالية لكن حاورت تجريدا لكون زاخرا اضطراب الامواج ترشيحا

بحال بحرا خراى ممدوحتنع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها ببعضا قوله هذا تجريد لاوصف
آه مبنى على ان الاستعارة خالية او فى البيت السابق والا فمشاكى السلاح قرينة كالاستعارة لا تجريد
قوله حتى نظن للجهول اللام فى نظن لام الابتداء دخلت على الماضى بتقدير قد ويروى لنظن
وخص هذا النظن بالمجهول هو الذى يخفى على حاله فيظن ان حاجة فى الشعار واما غيره فهو يعلم ان
الله اغنا عما سواه وجعله منصفا بجميع الكمالات فلا حاجة له فيخفى اصلا وماضمرناه صرح فى الايضاح
حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالشبه آه قوله ويدل عليه لفظ المفاخرة وهو
قوله آه اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه والا يخفى
ركاكة كتون اهل الشمس مسكنها آه فان قلت يمكن استشهاد بما ذكره بالبيت لا يصح جواز ان يجعل الضمير
المنفصل اعنى هى عاضمير النقطة قلت قوله فغير الفؤاد غراه جميلا يدل على ان الضمير للمشبهة وايضا
شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من تمام المشكوك فى الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس المختفى
فى السماء حتى لكل احد قوله انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى بل فى ذلك الرجل الاولى شرح المفتاح
ينبغى ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى تقدم رجلا وتؤخر اخرى بل فى ذلك الرجل الاولى
نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص
فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس بهيئة المتردد واما ثانيا
فلان اعتبارهم التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل
لانها حاصل مصدر تقدم تارة وتؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل الجمع بين متنافيين
التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذوى انصاف وعلى ما ذكر الشارح لا يكونان واقعين على شئ
واحد كما لو جاء رجل اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق
التقديم والتاخير قوله فحصر المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه حاذكر عدول عن الصواب مستفاد
من تعريف المبتدا باللام فى قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل آه وقد يعتذر بانهم انما لم
يتعرضوا للقسم الاخير من المجاز المركب اعنى الملبس بالاستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه قوله
لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه آه هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغيير بالانتقال
السابرة لا يكون الا قولا فيها غرابة من بعض الوجوه فقطعا تلك الغرابة وجمعت الالفاظ عن

الالتفاظ عن التغير وذلك لان الظاهر ان فتح التاء فى قولك ما بالقصيف ضيعت اللبن لا
يعتبر غرابة كانت عند الكسر قوله بالقصيف ضيعت اللبن ايا آتى بالقصيف بمعنى فى كما
فى قولك جلست بالمسجد قال الميدانى ويروى فى القصيف يكون بالقصيف وكل من الباء وفى
قبيل رواية ودراية قوله لان المثل قد ورد فى امراة وهى خنوس بنت لقيط بن زراره
كانت تحت عمرو بن عدس كان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معدى بن زراره
وكان شابا فقيرا فلما شتره ارسلت الى الشيخ تستشيفه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول
واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقال هذا وهذه خير منه ان هذا الشاب الجميل
مع اللبن القليل المخلوف اى المزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير واما خص القصيف لان سوء اخلاق
الطلاق كان فى القصيف قوله واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة واما سميت استعارة
بناء على شبه الاستعارة فى صفة وهى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به قوله واذا المنية
انشبت اظفارها آه اذا شرطية وانشبت مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذا تقديرا والعنت جزاء
الشرط والمنية فاعل الفعل من معنى الشبى اذا قدر الموت بالة تقدر قوله بجعل معاذة والمعاذة
والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهو شئ فى عنق الصبيان صونا لهم عن العين والجن على زعمهم
تجلدين للشامتين اريهم آه التجلد اظهار الجلادة والجرءة والشماتة الفرح ببلية العدو
وريب الدهر حوادثه والتصعصع الحركة والاضطراب قوله ولا تبقيا على فى تفضيل
التبقية اسم من التبقية على فلان اذا رحمته قوله ان قلت فما ذا تقول المص آه يعنى ان
فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانها يتلازمان قوله
بعد تسليم صحة هذا الكلام يعنى انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء
وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه ما قاله السكاكى فى بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله
انياب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية الى آخر الفصل حيث ذكر هناك
وجود ما بدون المكنية فى قول ابى تمام لا تسقنى ماء الملام فانى صب قد استعذبت
ماء بكائى وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكى نفسه لم يعتد به بخلاف ما
ذكر فى آخر الفصل من قول ابى تمام وانت دفع اعتراض الفاضل الخبى هناك حيث قال الحق

هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو ابيات المنية الشبيهة بالسبع
فلا حاجة فى هذه الحوالة قوله ساغ استعمال البعض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد
بالحبل ومنه قول ابن الزبعرى فى بيعة عقبة رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فتحتمل ان لله اغدر واظهر ان ترجع الى قومك قوله ان يسكتوا الى آخر الشئ
المستعار ان يسكتوا بدل من هذا اى سكوتهم عن الشئ المستعار من اسرار البلاغة قوله
وهذا اقرب مما ذكر المص والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون معاندا للاستعارة
بالكناية بل يجوز ان يكون معاندا للتشبيه ولا كذلك على ما ذكر المص قوله وغداة ريح قد كشفت
وقرة آه الواو لمبيعة رب المستعار للكثرة ومعمول كشفت محذوف اى ازلت ودفعت براردتها عن
الناس بالاطعام والكسوة وايجاد النيران والقوة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف
على غداة او ريح وقدر دى بفتح القاف بعال يوم قر وليلة قرة اى باردة واذ ظرف لكشفت و
اصبحت تامة فاعلها زمانها والتاء لتانيث باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العايد الى القرة
او الغداة والجملة اعنى بيد الشمال زمانها حال من الفاعل وقيل ما قطعة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة
اعنى بيد الشمال زمانها خبرها والشمال بالفتح ريح تقابل الجنوب مشهورة بشئ البرد قوله اى
السلامة من السلو وهو زوال العشق والحزن قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امنع باطلة عينه
وتركه كما لا يخفى لان المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة ان قصر مشروط بكون فاعله قادرا
واختيارا قال الصحاح اقرت عنه اى كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قهرته
بلا الف والباطل ليس فى قدرة واختيار فهذا القدر يكفى للحمل على الغلب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة
اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع قوله وكذا
الضمير فى معاودته اى هو ابصارا جع الى ما يركبه قوله كذا فى الصحاح بفتح القاف دائما مزيد لبيان الصحيح
بقال صححه فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم يكره
بالنسبة الى نسبة هذا الكتاب الا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح
بالفتح لبعض الادباء اشارة هذا الكتاب فخاطبا لبعض الرؤساء مولاى ان وافيت
بابك طالبا منك الصحاح فلبس ذلك بمنكر البحر انث اهل اليمامة بسكون للجر كى بلغ صحاح الجوهر قوله

قوله ويركب كون الكلام ملفقا اى مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق و
هو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله بمحترز بالاجنبى الذى يتوهم قبل التامل الفاصل كون
هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف ولا سيما حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكى
بوجه يكون غالبا عن الاضطراب وهو ان الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعمال يقتضى بقية
الدخول فقوله فى الاستعمال آه اشارة الى ان الدخول يتحقق فان الاستعمال فيها استعمال اللفظ فى
الموضوع له على القول الاصح الذى يبنى الاحتراز عليه وعلى هذا الاعتبار فى كلامه فتامل قوله فيجب ان
يكون لازايدة او يحمل على حذف اللام دون عن اى احترز لئلا يخرج او يحال الخارج بمعنى الحاصل بحال
الخارج من النسمة كذا اى الحاصل منها فقوله احترازا ان لا يخرج بالاستعمال اى عن ان لا يحصل الاستعمال
من المجاز ويكون قسما منه فتامل قوله لفظ الغايط فى فضلات الانسان الغايط فى الاصل المطمئن
من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجته
اتى الغايط فيقضى حاجته فقيل لكل من قضى حاجته اتى الغايط يكنى به عن العذرة قوله و
صاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار وهذا بناء على ان لفظ الدابة فى العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله
فلا بد هنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج
ما اذا اتفق آه الى هذا القيد لان مثل لفظ الغايط اذا استعمل اللغوى فى منهضم المتناول لا يكون مستعملا
فى غير ما وضع له بالتحقيق فى الجملة فلا يخرج حتى يحتاج الى خروجه بزيادة قيد آخر نعم يلزم ان يدخل فى
حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغايط اذا
استعمل اهل العرف فى المعنى المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار عدم قيد الاطلاق فى قولنا فى غير
ما وضع له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال قوله لان تعيين اللفظ فى الاستعمال يازم آه
المعنى بنفسه بحسب الادعاء آه حاصله ان من يدعى ان الاستعمال مستعمل فيما وضع له يدعى كونه مستعملا فيما
دلت عليه بنفسها بناء على ان استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعمال كقرينة المشاركة
بطريق الادعاء فى انها دفع مزاحمة المعنى الادعائى لا تحصيل الدلالة وهنا بحث وهو ان الوضع كما
يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففى الاستعمال دلالة ظاهرة ادعائية فلا يخرج
الاستعمال عن الحد الا ان ذكر السكاكى للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة وحده

بعد القبول بحسب القبول وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتأمل قوله ولا يخفى عليك ضعف
هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول عند الاطلاق الوضع التأويلي والقرينة المذكورة
قرينة الدلالة بكيفية اذ لو لم يوجد لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشارح
في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكر يتناول الوضع التأويلي
بل وجه انه عرض عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة
فيقيدناه بالتحقيقي ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا
وهو الوضع بالتأويل قوله لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا
ولكن ان تنزل لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لامكن القول الى نوع حنينا لان الكلام المذكور
عين الحقيقة وحمل الاضافة ببيانية استدراك اللفظ الحقيقة ومن ههنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى الوضع
يصح من غير دور واستدراك فتأمل قوله بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف آه اراده قيد الحقيقة
في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة ظاهر بسياق البه الذهن وهذه الارادة جرى في القواعد المتعلقة
ايضا كما ذكر وفي تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكر جمال في شرح الايضاح من التقييد بالحقيقة
لا التفات اليه لا نسلم انسياق الذهن اليه اما قوله عاد التدبر انسياق الذهن لا يفيد فيما نحن فيه لانا
قولنا من حيث هي موضوعة له كالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو
وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحقيقة وان اريد اي وضع كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا يرد
به ايضا لان المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الفاظ فمن استعمل
لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم
ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له قوله وهذا الغلط لان الاشارة آه فيه بحث لان حاصل
كلام المجيب ان قوله معناه مع نصب المتكلم قرينة وهذا قال اذا لا ينصب الغلط والنصب فعل اختياري
مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب قرينة تدل على عدم اراده معنى المرسل عليه
شبرت قرينة فيه مادة لا يستلزم شبوتها في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخلة في تعريف
المجاز وان لم يدخل فيه افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر

لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا مرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد جال في
الجواب عن الاعتراض بالغلط ان المراد بالغير هو الغير المستعمل والاضافة للعهد يرشدك الى
ذلك كثرة لفظ غير بما وضع له المستعمل وتبادر عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء
كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانيا انه لو ترك آه فتأمل قوله
الراجع الى الكلمة المتضمنة للتأييد الاول عن الراجع الى معنى الكلمة احترازا عن الراجع الى
حكم الكلمة كما في قوله ليس وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لفعله ربك هو الجواز
واما الرفع فمجاز ومدار ان يكتفي اللفظ وحركة لاجل حذف كلا بد من معناه اولا اجل اثبات كلمة مستثنى
عنها استثناء وضحى كالكاف في قوله ليس كمثله شيء والتبادر اعني المتضمنة للتأييد احترازا عن
استعمال المقيدة المطلق كما مر في انف الانسان قوله في انه كذلك اي السعي وهو ان يكون الاظفار
ولفظ كذلك حال من المستتر في السعي قوله وكلامه في مناسبة التسمية هو الذي ذكر في مفتتح الفصل
الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمشبه قد يعبر مع الاظفار آه ولا يخفى وجه استعارة
المستعار هو الاظفار قوله وسيجيء من كلامه ما يأتي في جميع هو قوله في القسم الرابع للاستعارة بالكناية
كما عرفت ان يذكر المشبه به دلالة فذلك بنصب قرينة يعينها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المشبه
وسيجيء توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله قوله ومن الامثلة يعني استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور بوصف صورة اخرى فيجب لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال
على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تأول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ
بناء على ان اللفظ كوصف يكتسب المعنى فلا يأتي هذا التأويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له
يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى
لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لاصل الاستعارة قوله
ولا يلزم من قسمية المجاز المزدوج آه حاصله ان قسم الشيء يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان
قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما ابيض او اسود فما اراد اما حيوان ابيض او اما حيوان
اسود وهذا او قد رد جمال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر
كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر مشرع ابواب الكتب ونحوها يراد به الحصر فلا يكون

من ذلك التقسيم الذى لا يراد به الحصر وقوله ليس شئ من المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
داخلا فى المجاز المفرد بالكلية ليس دليلا على صحة كلام السكاكى بل سوء تدبير حافظ آخوند وقع منه هذا
كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذى اوجبه شارح ابواب الكتب حصر القسم فى الاقسام بمعنى ان لا يوجد
قسم لذلك القسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل فى المثال المذكور
وفيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم فى المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نم
وجوبه فى ذلك المشيع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التى لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين ان
التصديق اما كسبى او بديهى وكل منهما اعم من التصديق قوله الثانى انا لا نم ان التمثيل ينافى
التركيب آه للتعاضل ههنا كلام طويل الذيل لكن لحظته فى آخر البحث عبارة الشارح فى شرح الكشاف
وهى قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة
اخرى بان لفظ الوصف مندرج والصورة بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها
انما جعل الوصف فى عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول
المعنى المصدرى وبالثانى الصفة المنتزعة الى وجه الشبه فلا ينجع استدراك الذى ذكره اصلا فتامل
وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه آه يمكن ان يجاب بانه على تقدير جريان التمثيل فى المفردات
لا ريب فى صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضى حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المفرد
فى التقسيم وهل التمثيل فى المفرد اعم مما ذكر على الامثلة المذكورة فى فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد
ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح للاستعارة بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب
على عادته الجارية فى كل باب من تعميم مباحثه واراد النظائر من غير ذلك الباب فعالتوهم اختصاص
التمثيل بالمفرد قوله للقطع بان لفظ تقدم فى قولنا تقدم رجلا آه قد ناقش فيه بيان هذا الكلام
مستعمل فى المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة فالحق ان التجوز
كما هو حاصل فى نفس الكلام كذلك حاصل فى مفرداته فانه تشبيه اذ عاج الخاطر فى التعلل بالتقديم ونفس الخاطر
بالرجل وانتهاض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير فاطلق الفاظ المشبه بها على المشبه استعارة ومن
المناقشة على تقدير صحتها فى خصوصية هذا المثال والا فمن المسلم ان اعتبار التشبيه فى مفردات التمثيل غير مسلم
قوله واما قول ابى تمام لا تسقنى ماء الملام آه كام البيت لا تسقنى ماء الملام فانى صب قد استعذبت

فلا استعذبت ماء بكائى • الصبابة النشوق وحرارة بلبال جلب اى عاشق مشتاق واستعذبت
الشئ عده عذبا ومنع البيت لانثنى ابها الملايم على كثرة بكائى فانه مستعذب عندى لا يؤثر فيه
لومك ولا يستقنى ايها الملايم ماء الملام فانى رتبان بماء البكاء لا التفت الى ملامك واعلم ان قوله
واخفض لهما جناح الذل من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائى نعم حيث نقل ان بعض ظرفاء
اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا ماء من ماء الملام فقال فى جوابه ابعث لنا ريشا من جناح
حتى يبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطاير عند اشفاقه وتعطفه عند اولاده يخفض جناحه
ويلصقه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه الانسان عند تواضعه يطأطأ من رأسه ويحفظ من
يديه فشبه ذل وتواضعه باحدى حالتى الطاير على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة
لها فانه من اللوازم البينة لحال المشبه على انه يجوز ان يجعل الآية على الاستعارة التمثيلية قوله ويكون
قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كان الماء يسكن غليل الاوام
كذا فى الايضاح وفيه نظر لان ما ذكر ليس بمناسب لما ذكر فان الشاعر ينبغى ان يدعى ههنا ان حرارة غرامه
لا يسكن اصلا الا الملام ولا شئ غيره فكيف يجعل ما ذكر وجها للتشبيه وقد اشار الى المعنى الذى ذكرت
من قال دم در كش ار ملامتم • اى يار زنهار كابن درد عاشقى بملامت فرون شود • وقريب منه
ما يقال احد الملامة فى هواك لذيذة • حتى لكرك فليهنى اللوم • على ان تسكين الاوام لا يليق بوصف
المشبه بالمكروه قوله وبخالف تفسير النجيبانى تفسير غيره لها اجيب بان السكاكى فى هذا الفن خصوصا
فى مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان بعتبر تفسير الغير وتبديل
الاصطلاح اثابت من غير حاجة وبدون فايدة بعتد بها فالا بعتد به قال الدين الشاشى فى شرح
الايضاح بشكل على ما قول السكاكى اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما فى قول الظفار
المنية السبع انشبت بنلان فان اظفار المنية مجاز عن واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز واما على قول المص وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة واما التجوز فى اثباتها للمنية
واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكى ان يقدر فى مثله اظفارا اخر بان يقول التقدير اظفار
المنية واظفار السبع كما تقدر فى نظاير قوله ولذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف فى ان اليد فى الاستعارة
اراد باليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم آه اراد باليد ثم اليد

لامن ملك الحقيقة فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لانه لا كون اللفظ استعارة بنافي كونه لغوية قوله
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة الترشيح
لتقطيتا قوله وفي الترشيح يعتبر لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن بلفظ
المشبه كما في قولك خالب المنية الشبهة بالسبع فالخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن
يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن قوله وجوابه ان الامر الذي هو من خواص
المشبه به آه فيه بحث وهو ان هذا الجواب منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات
المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في آخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه علما انه مبني على ان لا
ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالاولى ان الترشيح فيها يقترن بلفظ
المشبه نحو خالب المنية تشبث بنيلان فاغرة فاها اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد
فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او يقال الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا
وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به لكن المراد بالمشبه عند السكاكي المشبه فلا يثبت الاحتياج
الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة ولما صح السبع
الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على الثاني فمجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ الايلام بحسب الظاهر في
الترشيح للفظ عند ما كان بطريق تفريع كلام كما في قوله فما ربحت تجارتهم قوله فالمشبه هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت
اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قولك اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء
يتعلق بالعبد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المعنى كما يشهد به الذوق
السليم وعلى هذا الالتباس نظائر وقد ذكر الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه يكون ذلك الوصف من تتمة
المشبه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه والاعتناء بشانه كما هو شان الترشيح ويمكن
ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث
انه موصوف ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادة آه جواب تسليمي حاصله ان الحوق الزق بهيئة
المقيد كما في الرشحة واستعارة الجموع كما في التمثيلية ولو سلم عدم الزق لا يمكن تصحيح خروج الترشيح
بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بروزه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة

المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله فقد ذكر المشبه اعني المنية
آه فعلى هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو الموت والمستعار لفظ المنية وهذا ما وعد الشارح
فيما سبق بقوله وسيجيء ما يخالف جميع ذلك قوله ما يحصل بالتصفح آه وجه التصفح انه اذا جعل المراد
للسبع كان استعارة الموت بطريق المجاز كاستعارة لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف
لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه قوله
ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكمل اعترافا منصوب بفعل محذوف اي لا يجد اعترافا قوله اكمل منصوب
ثان لقوله يجد ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويكون النصب لتشبيهه بالمضاف كما في لا خيرا من زيد
ويكون اكمل حالا منه قوله مرادفا للفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للمزدوج الغير المتعارف
ولذلك صح معنى الادخال والسبع الماهية المطلقة فيما ذكر وفي امكان فكيف يجتمع ادعاء الترادف
مع ارتكاب في ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق فانه كاف في المقصود لان المنية لما
صدق على موضوعها السبع تهيأ دعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظ المنية قوله ثم يذهب
على سبيل التخييل اي على سبيل الايهام في الخيال على سبيل التحقيق وعلى هذا يندفع آه فيه بحث وهو ان هذا
القول عين ما بينهم من مسالة السكاكي ينتضاعن اشكال المص فلا وجه لايراده مسايلا للكلام السابق
ويمكن ان يقال الزق المفهوم هو المنية مرادف للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال الغير بالتحقيق
فكذا ما يرادفه ففيه عدم الاعتراف بانه استعمال الغير ادعاء بخلاف ما قبل والكلام بعد فتامل قوله
في غير ما وضع له ادعاء آه فيه بحث وهو ان مبنى دعوى ترادف الاسم دعوى ان الموت حقيقة في حتف
المفترس المخصوص فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء ايضا فلا يتم وجه الجازية بهذا الوجه فضلا
عن التعيين قوله وفيه ما فيه وجهه انه ما نقل عنه ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ
المنية حقيقة بناء على قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز
عندهم وبهذا يتبين الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا او غلطا
لان مراد الشارح تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز
بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به قوله ويندفع الاشكال
بحذف في اي بجميعه في الصحاح حذف الشيء اعاليه وبحال اعطاه الدنايا حذف اقرباه اي اباعده والواحد حذفا

قوله وبالجملة باجعله القوم قرينة للاستعارة التبعية تجعله هو استعارة بالكناية آه فيه بحث
لان هذا الاباني في قولكم تتون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى فلا ينصور فيه
قلب وكذا في قوله كاد ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم للكثرة والوداده قال الفاضل الخبيصي
في شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين
وتجعل الالتفات استعارة بالكناية عن الوجود وتجعل لعل قرينة لها وتجعل الوداده الكثيرة استعارة
بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار وتجعل ذكر رب قرينة لها وفيه ما فيه بحث لان مدلول تتون
الالتفات الخاص اعني المأخوذ من حيث النسبة على ما حققنا في بحث الالتفات الحقيقية وقد استدل على
توجيه السكاكي في المرجو الخاص فمنع الاستعارة بالكناية لابد ان تكون تبعية كما لا يخفى فلا يبعد السكاكي
في دفع من البين وكذا الكلام في ربما يود الآية والاوجه ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال الى آخره
استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الالتفات والقرينة تشبيه المتوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتون
وهكذا الحال في ربما يود فتأمل قوله ورد بانه آه الاوضح في تقرير الرد ان يقال قدرت التبعية
استعارة مصرحة فعد افرجا مجرد والآلم يكن تخييلية فينفك المكنى عنها عن التخييلية وانه باطل
قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا اعترضوا ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة بتنزيل التغاير
وتعريف الخبر باللام يدل ان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في
كتابه بانه اذا جعل الحال للاستعارة بالكناية كانت قرينتها اعني تطعت اوراوهيا ومن المعلوم
ان العلاقة بين الاوراق الوهمي المنطق الحقيقي ليس المشابهة كما صرح به الفاضل الخبيصي ايضا في شرح
المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال يرد عليه انه يجوز ان يكون اللفظ
الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم
تخلف علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا المنوع لان التخييلية عندهم عبارة عن ان يؤخذ
صورة وهمية لحقيقة بصورة ومصححة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة
المحققة فالقول بتبعية الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتبعية التبعية وهو غلط
قوله فمما ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد اذ يعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية
التبعية وهو وجود الاستعار بالكناية بدون التخييلية قوله ولا مساس بكلام السكاكي آه

اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال عما هو منزلة اصلا لان الحال
عند الاستعارة بالكناية والتخييلية يجب ان يكون ذكر المشبه به واراده المشبه لا يخفى احتمالا وغلبة
وانتفاؤه في مثل نطقت حنيفة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر
في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر الشيء من لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان يكون
على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق
كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية يستلزم التخييلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلية بدون المكنية
كما في قولنا اظفار المنية الشبهة بالسبع واما ثالثا فلانه قد صرح بان نطقت الحال الرومي كالظفار
المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية عندهم وباجلة جميع ما ذكره هذا الفاضل مخالف لصريح كلام
المفتاح قوله فهو لا يتم دليلا على ابطال الكلام رد جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق
اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس لهم خرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان الاتفاق
بحرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو ممنوع كما اشار اليه الرضي
في اوائل شرح المقنع حيث رد ابن هشام نقل ابن جنى عن ان الالف المزيدة للاستهانة منه
للمنقط وان الذي للترتيب بان فيه خرق اجماع النحاة قوله وان لا يشم رائحة لفظا انما قال لفظا
لان المنع على التشبيه قطعا والظاهر ان ذكر اشمام الرائحة المبني عن النكتة لازم بزيد عليه بان
يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا بالقبيل لدلالة البيان الاول عليه لو لم يصح ههنا
استعارة اصلا بل يجب ان مثل ذلك تشبيها لانه يكون الاستعارة عن حسنه وعلى هذا فمثال اشمام رائحة
التشبيه قولهم زرتنا فازارمه على الترفانه فيه ذكر الاشمام فلا يجب الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب
التشبيه لان ذكر المشبه به فيه على وجه يشعر اشعارا بكونه مشتبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك واما
يستفاد من ظاهر قول الشارح وظهر اقلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة
من انه مثال لاشمام رائحة التشبيه فغيه انه يفهم منه في ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الخيبية
لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة فلا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال معنى قوله
فلما آه ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يحل بحسن الاستعارة قلنا بحسن الاستعارة في هذا المثال لنجاته
عن قرينة اشمام الرائحة لا التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة ينتفي انتفاء اصلها

عند البلغاء لانها لم تحسن لم يصح عندهم شرط حسنها شرط اصلها مثلا فتامل قوله وذلك لان
اشارها لفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من
كلامه ان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه بحث اذ يخرج الكلام عن
الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة المقتضى ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان يقال ان ذكره الان
من ان ما ليس بحسن ليس بجائز عند البلغاء او الى حذف المضاف اى يبطل كمال الغرض وقوله اذ عدم
تفسير للغرض وكماله بان لا يتحقق اللفظ اشعارا بما يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم من الاشمام
فتدبر قوله لئلا يصير كل آسنها الخ ازاد به ان الشبه اذا لم يكن جليا والغرض انه لا دلالة عليه من جانب
اللفظ ولم يشم رائحة منه يصير كل من التخييلية والتخييلية الخ اوتعمية واعترض بان حسن الاستعارة
برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلاء وجه الشبه
بنافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجوز ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير
مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الكلام لفاضل المحشي في شرح المفتاح واما خص هذه التفرقة
الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بقيه او
مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه واد اكان المراد هو المشبه والام يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية
فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له بشيء من خواص المشبه به وذلك على تشبيه فلا يضر
في خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه واد اكان المراد المشبه بالقوة
لا بظهور وجه الشبه فانا اذا قلنا جاوزت البلاما به لا نجد فيها راحة بظهر قصد التشبيه ظهورا تاما
فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية في ذلك اللهم الا ان وجه الشبه يكسر سورة التوبة ويكاد
يجعلها مؤولة واما المكنية فتوبتها لازم له مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتامل قوله في محل
النصب على الحال وكان تجعل صفة اذ لا توقيت في الابل المائية بل اللام فيه للعهد الذهني كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني قوله اى ان كل ما يتمادى فيه آه فيه بحث لان هذا التمريض مما لم
يتصل به اللهم الا ان يؤل بما يتصل به بما اشار اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل آسن الخ
آه لم يحتج الى التكلف قوله حتى اخذا الى حتى كانها اخذا فالكلام محمول على المبالغة قوله تعيبت
الاستعارة لعله اراد انها تعيبر اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه لم يحسن الا انه تعيبت البتة ولا يصح

ولا يصح التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق اى ان كل ما تمادى آه قوله لانها
لا تكون الا تابعة آه فيه بحث لان التخييلية عند الكل اثبات اللازم وفي اللوازم ما يتبعها كثرة وتفاوتا
فلم لا يجوز ان يحسن لحسب قرب اللازم وفرط اختصاصه بملزومه وغير ذلك اللهم الا ان يقال المراد حسنها
بحسب التشبيه تابع لحسن متبوعها لا ان حسنها مطلقا تابع له فليتامل قوله فلما يحسن والحسن البليغ
غير تابع لها حكم بالعلة دون التفي فانا نجد حسن الحسن البليغ على قلة اذا لم يكن تابعا للمكنية كان يقال
اطفار المنية الشيبة بالسبع ونظائره فان التخييلية في هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن
هذه الامثلة واردة في كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه قوله ولقائل ان يقول آه قد
يقال بان التخييلية في عالب الاستعمال تابعة للمكنية مبنى حال التشبيه فيها اعني اختراع الصور الوهمية على
التشبيهية المعتبرة في المكنية والتابع لا يكون لها حكم نفسه والا لما كان تابعا ولذا انيل السكاكي بان حسن التخييلية
برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عند السكاكي استعارة تصريحية مبنية على التشبيه والاقرب في
الجواب ان يقال العالم بتفاوت وجه التخييلية بالكثرة تفاوت يكون الجميع تشبيه صور السن المتخيلة بنفسها لم
يعتبر ذلك الشرط قوله وظاهر عبارة المفتاح آه حيث قال في قوله ﷺ وجاء ربك فالحكم الاصلي في الكلام
بقوله ربك هو الجر والما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في التوبة من قوله ﷺ وسئل القرية والجر في
مثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع وبهذا الكلام النصب واجب
وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي الكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي والمجاز المعنوي كما ان الجر حكم
اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر لمن ينظر
فيه وفي شرحه ثم اعلم ان قول الشارح وهذا لفظة الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظ في الحذف
مطلقا ولا شك وصفه به في مثل سوال القرية غير ظ اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الذي كان في المضاف
المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله لكن المقصود سوال اهل القرية لم يلتفت الى
قول الفاضل بان القرية يطلق على الاهل وعلى الجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه مسلم ان القرية موضوعة
للجدران المخصوصة دون الاهل واذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا بقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت
مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس
ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موضع الخبر معرفة وهو باطل

بالانتفاء كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لفقاية لو غلبها في الابهام لا يتوقف فلا محذور قوله
والاحسن ان يجعل الكاف في ايراد فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زايدة لزم انتفاؤه سبحانه عن ذلك علوا
كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل بمثله والمتدرج انتفاء مثل المثل لا يدل الا على صدق الله سبحانه مثل بمثله وانتفاء
لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية ليس يتوقف الا وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه
في نفس الامر وهما منتفيان ههنا واما وجود مثل المحمول عنه مثله سبحانه لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه
فيه تامل على انه انما يحال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نعم ان يكون لمثله مثل سواء
بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد سوى المتكلم واصحابه لاثم ان وجود
له مثل لكان هذا مثله لان وجود المثل لحال والحال جاز ان يستلزم محالا آخر وقال بعضهم الكاف
ليست بزايدة بل مثل ومثل اسما كان ومنحكا سواء كان في الالسنة كشبه وشبه فتامل ههنا بمعنى مثل قال الله
وله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شيء وهو صحيح انتهى فتامل قوله ويكون من باب الكناية
وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المال ويكون كل منهما كناية في النسبة لا بناء على عدهما وجهين نظرا
الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل الخفي وانت خبير بان ما ذكره الشارح في
شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل الخفي حيث قال ثمه وقد يحال الدلالة بجواز ان يكون لنبا لشيء ينفي لازم
فانك اذا اثبت له ان يكون لمثل له مثل لزم انتفاء بطريق اولى اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير
انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه آخر وهو
ان يراد نفي شبه المثل الفاضل عن المثل المماثلة على ما يقتضيه فانون التشبيه فضلا عن المثل
وقيل المراد من الآية نفي من شبه ذاته وصفاته ليس كذاته شيء كخوفان آمنوا بمثل ما آمنتم به اي بنفسه
فتامل قوله احدهما انه لو يمكن تقدير بوجهين احدهما ان المثل يلزم مثل مثل واريد المثل كناية
وثانيهما ان نفي مثل المثل يلزم نفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول انسب بمذهب السكاكي في
الكناية وهو ان الكناية نفيها من اللازم الى الملزوم قوله اتسعت لذاته وبلغت اثرابه البعاع بالانتفاع
من الارض وانتفاع الثلاج ان ينفع فهو نافع ولا يحال موقع وهو من النوادر ولذات الرجل اثرابه اعني
اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو والذاهبة من اوله لانه من الولادة هما لذات وقد يجمع
على الدون والاتراب جمع تبر بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه قوله وكذلك يستعمل هذا

هذا فيمن له مثل ولا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فيمن اراد به الموصوف بالمثل
المثل قلت استعمال النفي المثل ادعاء لا بناء في نفيه حقيقة قوله اعني ذكر اللازم واراده الملزوم و
الانسب بسياق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر الملزوم واراده اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي قوله
لفظ اريد به لازم معناه فيخرج الثالث من الكناية كناية في الاسناد وكما ان المجاز في الاسناد
وغير المجاز في اللغة فكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغة وان شئت فتامل في قوله
ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج هل يجوز فيه لفظ اريد به المعنى ومعنى المعنى
قوله واراده المعنى جايزة لا واجبة المراد بجواز اراده المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث
انها كناية لا بناء في ذلك كما ان المجاز بناء فيه لكن قد يتبع ذكر الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن
على العرش استوى وقد ذكرنا ما في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليتنظر فيه قوله لان
الكناية كثيرا يخلو عن اراده المعنى الحقيقي واما ما اورد في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان تقصد
تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث
التصوير دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي لتفهم المعنى المجازي المشتمل
على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم قوله ولا
يحال اجماع الامير معه حاصله ان النظم مع لا يدخل الحال المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققنا في الاول
قوله ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة جواز اراده المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف المضاف
ولا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز اراده المعنى كان جهة الفارق مستفادة من اراده معنى قوله
وفيه ما فيه بين ان هذه عبارة بعيدة لا يفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوجه على طريقة المصنف
واما على طريقة السكاكي فلا اشكال ويمكن ان يدفع على طريقة المصنف ايضا بان يراد باللازم التابع والردف
كطول النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله والكناية ان من المتلازمين التلازم
التلازم ههنا بمعنى اللزوم والمراد ان يذكر من بينهما لزوم قوله اختصاص لموصوف معين عارض
اراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالوجوب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافة مثلا وصار كالعلم
فيها بحيث لا يتبادر بصيانة غيره واتى وصفا للاختصاص بالموصوف على ما في بعض النسخ لان القصة من
حيث هي صفة لا تدل الا على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها

خارجة عن مفهومها فيكون عارضا قوله بكل ابيض لخدم الابيض السيف والجمع بيض قوله
ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكناية بين المذكورتين عامان بحسب المفهوم من المكنى عنه
فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا
عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة الى ضمير المسبب يعني ان هذا المعنى عبارة عن السبب اطلاق
المسبب على الذات والسبب على الذات اتحادا بسبب المعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتقل بالفتح وبالسبب المتقل بالكسر
كما يدل عليه ما ذكرناه تعليلا به يحترز عن حسن الوجه اصله حسن وجهه فعلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى القصة
ايهاما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع
بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف
بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حامل السيف ونظائره قوله
قلت للقطع بانها على انك اذا اخذت فالمسند الى المضمر هو طويل النجاد لا مجرد طويل كذا في شرح المفتاح
فلا تصنع ما كما حققته بل ثانيته منه قوله وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل واما
قال بالافراط لان عظم الرأس واستوآء ما لم يفرط دليل على حسن الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت
حمالة النبي عم بانه كان عظم الهامة فان قلت كيف يستدل من عرض القفا الى بلاهة الرجل بلا واسطة بل
بسند آخر الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة رطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم
والرطوبة تورث عليه البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما لا انتقال فيه بلا واسطة قلت ما
ذكرته ندقيق لا يلاحظ اهل العرف بل يستدلون منه اولا الى ملكة البلاهة فلا محذور قوله والجواب انه
لا امتناع انه ورد جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المط والواسطة ليست بمطلوبة
والا كان كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب لان يدل به والجواب ان يكون الشيء مطلوبا وغير
مطلوب اعتباريا بالنسبة الى قصد المتكلم وجوز ان يكون قصد الى جعل عرض الوساد كناية عن عرض القفا
ومثل هذا لا يحتاج الى التماع قوله لان التعريض باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع ذكر الموصوف
فيه نوع خفاء بمنع سهولة ان كثير الرماد مخبر عن ضيافة زيد عند سوآل سائل عنها بتوسيط كثير
كثير الرماد اي هو كثير الرماد وعدم ذكر الموصوف وليس فيه عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان
المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكر لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في المختصر حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها

فيما يكون مذكورا لفظا او تقديرا او الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه
مذكور تقديرا وحكما قوله وفيه نظر وجهه يلتبس منه ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين
القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه تقابل وتباعدت لان الاقسام
متداخل ومختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذ الحق
عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع التفسير للغير
ولهذا قال الفاضل الخبيصي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه
نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت
المؤمن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض لمزدوجين قوله
ومنه المعارض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب قوله وهي التورية
بالشيء عن الشيء وربت الخبر توريته اي سترته واظهرت غيره كذا في الصحاح ورآه الايمان كانه جعله وراءه
حيث لا يظهر قوله فيختص بالمركب لان الدلالة على المعنى الموضوع به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي
والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص قوله ان قلت الوسايط خفاء في
اللزوم كبعض التعاريض وعرض الوسادة ان قلت قلة الوسايط تدل عليه ووجود الواسطة في الجملة وقد عد
المثال الاول فيما سبق في الانتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فيبين كلامه في نافلة قلت لا شك ان
الكناية الغير الوضعية اذا اعتدت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف يسمى الايماء
والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة رأسا او بوجود ما مع قلة وقد صرح ابو علي
السنوسي بان قد قد يستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل هنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله
كقولك اذا بنى فلان فسوف وانت تريد انسانا مع المخاطب آخر مما ذكره انه يجوز لك ان تريد بان بعض المخاطب
اذا بنى فسوف غير المخاطب وصح فيكون مجازا او يريد به اعني المخاطب وغيره مما فيكون كناية اذ لا بين بين
المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يراد به ما عدا تهديد المخاطب بسبب الاباء
والا يلزمه لزوم ما عدا تهديد المؤدي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد موذ آخر كان كناية وان اريد
به تهديد غيره فقط كان مجازا وكيف قوله اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم لما بينهما كما آنفا
من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله ان الاستعانة ابلغ من التشبيه الى اكثر

مبالغة فابلغ من المبالغة لانها من البلاغة وكانه مبنى على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز بناء
افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في امثال هذه
المقامات تارة يتوسل البليغ وتارة يتوسل الشديد مبالغة وقوله واعترض المصنف بان الاستعانة اصلها التشبيه الخ
قلت لا وجه للاعتراض لكون اصل الاستعانة التشبيه اذ يمكن ان يقال لا تشبيه في الاستعانة بالفعل نعم في
التشبيه الاصطلاحي فانه فيه تشبيها بالفعل والاصل في وجه الشبه لها آه قلت قوله حصرها بعيد حصر
التشبيه في الاصل كما في زيد الاسد والمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل انما التشبيه اصلها فظاهر وضعه ولكن هذا
آخر ما اردنا ايراده في تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان **الفن الثالث**
في علم البديع قوله اي بتصور معانيها آه فعلم هذا يراد بالعلم المدون او ما يتناول غير المسائل من
المبادي حتى يسلم ان المتن تصورية واحسن مما ذكره ان يراد بالوجوه الطريق فالمعنى بوقوف طرق
تحسين الكلام فان من علم هذا الفن ومارسه اقتدر على ان يراعي الصنايع البديعية المذكورة فيه
عند ايراد تركيب قوله في قوله بتبعها وجوه اخر آه فالتقييد الآتي غير احترازي بل لما يمكن ان يذكر بما بعد
قوله ورعاية وضوح الدلالة لا يخفى ان البعدية عن هذا تستلزم البعدية عن الاول كما هو
من ان رعاية الوضوح بعد رعاية التطبيق فكانه قصد التصريح باعتبار هذا الوجه بعد الاول بالاول
ثم ان تخصيص هذين القيدين بوجهم ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية عدم التوائه والتنافر
وفخامة الكلمات والتعقيد اللفظي وبمثل ذلك فالصواب ان يقال بعد رعاية البلاغة فتامل قوله
لانه يدخل حينئذ آه يندفع هذا بملاحظة ان مرتبة العلمين بعد مرتبة سائر علوم البلاغة فما يعتبر بعدها
هو بعد ليس الا الوجوه البديعية قوله ضربان معنوي قيل المراد بالمعنوي ما يحتاج في تصور الاطلاع
المعنى وباللفظي خلافه قوله المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة مأخوذة من طابق الرجل
اي وضع رجله مكان يد وانما سمي الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع توافق وتطابق بين المتضادين
ثم كونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه قوله بين متضادين هذا اخذا بالاصل
كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بكليهما او الافالمطابقة جارية فيما بين المتضادين قوله لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب يفهم معناه ان الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شان
عباده بتنبيههم على التخير كيف اوقع ولا يخرجهم عن الفرائض الا بعد الاعمال او التصرف قوله ترقى اي باب الموت

الموت البيت ترقى اي جعلها رواقا لنفسه السندس ما رق من الديباج والخضر مرفوع خبر بعيد خبر
لا مجرور صفة سندس لانه مفرد بخلاف الخضر فلا يطابقه والتاويل بما لا ضرورة اليه ولان الرد على
الضمير قابلة غداة غد وبعده والحد نسيج رداءه فلم ينصرف الاولى كما في الآخر وما بعد كان بيضة
سهان بعد وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر والاقوا عيب لا يزينك بالاخرون قوله فكقول
الحريري فهذا غبة العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاخضر
خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غض طري يوصف بالخضرة والازور الانحراف و
المنزوح جانب الرأس رتقي اي رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل اما وصف العدو
الشديد العداوة بالزرقة لان من اعدام الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو
شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال الشافعي والموت الاحمر الشديد يقال
احمر الباس اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل التشبيه واللزوم لاوجه لالحاق هذا النوع
بالطباق لانه داخل في تعريفه لان مناف اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا
لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان منع قوله في الجملة بوجه ما من الوجوه المقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك
اذ المقابل فيه ليس مقابلا بين عينها بل بين احدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه
وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف اما عن الشارح فلانه عمم المقابل في الجملة عن
الاربعة فتامل قوله ومعاملة الاربعة آه فيه بحث فانه قال في الآية قسم الرابع لان لفظة فستيسره
تكررت في الآيتين ولم يختلف فعاملت معاملة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره
في منفق فسنعسره لانه اذا تيسر تعسر كان معسرا كمن ذكر غير صريح واما اعتبار المعاملة الرابعة بين نقيض اليسرى
والعسرى فيقدح فيه باستنتاجه من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي من مقابل الخمسة قول القتبي
ازورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي في صدر بيت يشفع
ويغري فيهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فانه قيل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمعاملة اما كون بين
المستقبلين كذا قالا الايضاح واما معاملة الشبيه بالشبيه فمنه قول غيره على راس عبد تاج عز يزينه وفي
رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدي في شرح اللامية هذا البيع ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله
وصدق بالحسنى الآية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالمذاهب الحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى فسنيسره

اى شبهه من بقر النوس الركوب اى سرحها والجها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله جمع امر دما بتاء
لا لتضاده قيل فيه نظر لانه نقل المناسب بالتوافق وخلاصه ان الجمع بين المتوافقين ليس من مراعاة
التطير في شيء فلذلك قال السكاكي هي عبارة عن الجمع بين المتشابهات قوله والشمس والقمر بحسبان اي
بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما قوله قبول البحتري في وصف الابل وقبل يصف الرماح حال
الختها عند الطعن وحال استقامتها بلا اختلاف اصلا وفي حالها معا لان الوتر سيقطع ثم يستقيم
قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس الشيخ واستقوس اي انحنى
ورجل قموس اي سمعه قوس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضعفين والواوين قسوو
فقلبت الواو المتطرفة بعد ضمة قسوي اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء
وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء فصار قسي ولما نقل الانتقال من الضمة الى الكسرة
قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع قوله فوزنه فلع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي
لانه فلوع معتبر من فعول فردوا اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس تعاديا لاجتماع
الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسوي على قسي كما مر قوله اسمعيل ابو عدوني بعض
الشيخ يوسفي الغوث قال المهدوي عن ابن عباس رضي الله عنهما اسمعيل عم وعد صاحبا له ان تنتظره في مكان
فنتظره سنة ووعد عم ابيه ابراهيم عم بالصبر على الذبح ووفاه بذلك الوعد موصوف وخص شعيبا
بالتوفيق لقوله حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما جدت خلق بتباء فحسبك فيه قوله وانك لعلى
خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهي براهيم الجود فعلم هذا ايكفي من قبيل الجمع بين خمسة قوله
كقول ابن رشيق آه الذي العطايا دائما تؤثر الروي من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحبا
بالقصر المطر والعصمة الرواية اخذا من قول الراوي عن فلان عن رسول الله صلعم وقوله على ما بال
وقوله على ما بال الاعلى ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين قوله بما يناسب ابتداءه في المعنى
وقال بناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام
لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام قوله فان
اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطف المشتق من اللطافة
وهو بين مراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فقد يظهر مناسبته لانه تعالى قال

الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف بالادراك الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر
يكفي في المناسبة قوله ففي ذكر الحرف والنون ايهام بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكتابة قوله
اي فسد حال المفسدين اعترض عليه بان الظاهر ان اثر بمعنى اصلح ولهذا يقال للعطي القوم مآثرها و
اجيب بان التحت قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا او يعينه الى المقام ومقابلة ههنا تؤيد الرئيس
فهو بمعنى اصلح بدل على انه ههنا بمعنى افساد قوله فلان لطيع الاشجاع يقال لطفت السيف والقلم
اي علمت وطعنت من الطيف جوة قوله وذا عرف الروي فعيل بمعنى مفعول من الروية وهي الفكر
سمي الحرف المخصوص به لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي من قولهم للرجل روي اي حفظ حسن
سمي به لان به عصمة الابيات وقوامها ولولاه لتفرقت ولم يصل شيء واحد وفيه وجوه اخر سنذكرها
الشارح قوله وهو الحرف الذي هذا البيان مما لا بد تعيين الروي لان بعض الحروف قد يجب تكريره
وليس بروي قطعا كما سيتضح ولا بد من البناء مع مخصوص بالروي تبين هذا من نقل ابن جني
في تحقيق الروي وقال حمله لبده واحفظ ما يقال في حرف الروي لها جميع حروف المعجم يكون رويا الا الالف
والياء والواو والزوائد في اواخر الكلم غير مبنيات فيها بناء فخالف الجرعا والبا والاليا والمنا والوا
لانها في التأنيث والاصل اذا ذكرك ما قبلها نحو ظلمة وضربة وكذا الهاء التي تتبين بها الحركة نحو ارمه
واغزه وقبيه وغمه وكذا التنوين الا حق لآخر الكلم للصرف كان او لغيره نحو زيد وصه وعاق
ويومئذ وقوله اقل اللوم عاذل والعتابن • وكذا الالف التي تبدل من نون التوكيد كما اذا
قيل والعتابا وكذا الهمزة التي تبدلها قوم من الالف في الوقف نحو رأيت رجلا وهذا رجلا ومررت برجلا
بريد ان يضربها وكذا الالف والواو والياء اللواتي يلحقن الضمائر نحو رأيتها ومررت بهي وهذا غلاهو
فاذا جاءت فانظر الى آخر حرف منه فان لم يكن من الحروف المستثناة فهو الروي وان كان منها فانظر
الى ما قبله فانه لا بد ان يكون رويا اذ لا يمكن ان يلحق بعد حروف الروي اكثر من حرفين والاول الياء او الواو
مثاله انا نظرنا الى قول الشاعر • وقاتم الاعماق خاوي المخترق • فوجدنا الحرف الاخير منه وهو القاف
من غير الحروف المستثناة فعرفنا انه الروي ونظرنا الى قوله • صحى النوم عن سلمى وقصر باطله • وعرى
افراس الصبى ورواحله • فوجدنا آخر البيت من الحروف المستثناة الا بري انها هاء اضمار متحركا
قبلها فجاوزنا الى ما قبلها فوجدناه من غير الحروف المستثناة الا بري انها هاء اضمار متحركا قبلها فجاوزنا

الى ما قبلها فوجدناه من غير الحروف المستثناة فجزمنا بانه الروي ونظرنا الى قوله عرف الديار توهمت فاعتادها من بعد ما شمل البلا البلادها فوجدنا الحرفين الاخيرين من البيت من الحروف المستثناة فحكمنا بان ما قبلها وهو الدال هو الروي والتصبغ دالية وهذه الطريقة اصح الطرق اي معرفة الروي في اجلاياه او ضحاها وكلاشئ يقوم في استخراج علة مما ذكرها انتهى كلام ابن جني ملخصا قوله فانه لولم يعرف ان القافية مثلا سلام آه يفهم من هذا ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي صيم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام حلوا ان بنوهم انه محرم قوله ومنه للمشاكلة آه ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لزيد حسن كما بين السنة وجزآتها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحيفة علاقة مصححة يجاز في الجملة ولا فلا وجه للتعبير عنه كذا قيل والتحقيق ان عد الصحيفة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهو العلاقة الحقيقية والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال هي العلاقة تصحح الاستعمال فتكفي قبله كذا في فصول البدايع فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثالث لانها تتعلق باللفظ اجيب بانها انما وجبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله سبحانه ان الله لا يستحيي الآية وفيه نظر لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي لا الاصطلاحي وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعي ايرادها ههنا والاوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان الملحوظ فيها اولا وبالذات جانب المخبر ضرورة اعتبار العلاقة قوله بلفظ لوقوعه في صحيفتك على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك لبسيط الشهادة اما علم جبل عش قوله حيث اطلق النفس على ذات الله سبحانه الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي ولا تنفس خبر بان لا اعلم ما في ذاتك وصحيفتك ليس بكلام عرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير بعلم معلوي لتعلم ما تنهى كذا في شرح الكشاف قوله فعبر عن الاضطباع بلفظ النوس اراد به الاضطباع المأمور به المخاطب بقوله للغرسي والغير الذي اعتبر هو مصاحبا له في التدبر هو غرس الاشجار واما نوس فلان فهو واقع في صحبة النوس الاول تحقيقا لا تدبرا فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى فتدبر قوله اي بدفع المرادة آه ولكن ان تتواءم تزاوج على لفظ الخطاب واسند الفعل الى من على

على ما جوزه الاخفش في قوله لقد تقطع بينكم قوله حبل بين الغير والنزوان اصل المثل ان صخر الوالحنتا طعنه ربيعة الاسدي في الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته ارامله وكان بكرها فمر بها رجل فقال ايباع الكفل فقالت نعم غافل فقال وما كيف مربضك فقالت لاحي برجى ولا ميت يستراح منه وكان ذلك سمعة صخر فقال اما والله ان قدرت لافدرنك ثم قال لها انا وابني السيف فنازلته فاذا هو لا يقله فقال لابيانا منها اهم بامر الخير لو يستطيعنه وحبل بين العير والنزوان قوله اصاخت الى الواشي قيل القلوب رواية ودراية اصاخ بالذكير لان ما قبله كان الغربا علقت في جبينه وفي ثغره الشوى وفي حقف النقر وفي شرح التبيان ان قوله فلج بي الهوى وقوله فلج بها البحر حلبا لان الفلج من العاشق في العشق فيه ومن المعشوق في البحر لامن البحر المعشوق قوله اذا اجريت بوتا آه الاجراب الحرب والضمير في اجريت وفيها الى النوسان المذكورين في البيت السابق قوله لفظ له معنيان قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كانا معنيين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله قوله التي لا يجامع شيئا حايلا يلزم المنع الترتب هذا بعدم مجامعة ملاءة التقييد وعدم مجامعة ايها والمناسب للاطلاق كما في الامتحان لكن قصدوا ههنا القليل الاعتبار قوله ثم استوى على العرش استوى فيه بحث لان العرش يلزم الاستواء والجلوس بلا شبهة قوله والغزالة من طول المدى خرقت الغزالة منصوب معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانوا هدى من ملاءة شهر قرواانواعا من الحلل اور فوع والجملة معطوفة على الجملة السابقة قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب بالمدى الزمان قوله اعني الرثاء والرثاء على فعل بالتحريك والد الظبية الذي قد تحرك ومشى في كونه مغنى قريبا للغزالة بحث لان غلطوا الحريري في قوله فلما ذرقرن الغزالة طرطموا الغزالة وقالوا لم يقل الا قرن الغزالة الا الشمس فاذا اراد وا تانيث الغزال قالوا ظبية ذكره الصفدي في شرح اللامية اورده في سياق شرح قوله وان علالي من دوني فلا عجب الى اسوة بالحاظ الشمس عن زحل قوله كبيت السمط اذا صدق فالمراد آه البيت من قصيدة معاني اللوى من شخصك اليوم اطلال وفي اليوم مغنى من ضياك خلال وقبل هذا البيت سيطلبني ذرى الذي لو طلبته

لا زاد والدنيا خطوط وافبال قوله وبالمال المحلة المحتلة المحتلة الكبر قوله لا تمثل
لانه لما كان آه سياق كلامه يشير الى ان المراد الاستعارة التخييلية لكن قوله جعلوا كناية عن الملك
ولما امتنع آه بان ذلك بل هو كالتصريح في انه استعارة في المفرد تبعية حيث اريد بالاستواء الملك
قوله ويمكن التوجيه بان الاصل الكناية ضمن كما اشار اليه في تفسير قوله تعالى ولا تنظر اليهم يوم القيمة
لكن الابلغ الحمل على التركيب فلذا عينه اولا قوله التحمل للتنبيه على ضيق الطعن المنافي حصول
المورد وذلك التحمل ان يقال اراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية قوله وهو ان يراد بلفظ واحد
له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي قوله في ثبوت الثمار وقال في الايضاح الشجر
الاصوب ما ذكر الشارح لان الاية في تعداد النعم قوله ثمار النخل قيل هو اشتباه التبيان قوله وهو
ذكر متعدد آه الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معنوع واحد من المحسنات المعنوية قوله ومن
رحمته جعل لكم الليل والنهار آه فان قيل قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا كذلك
الاية من قبيل اللف والنشر المطلوب من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين بحسب اللفظ و
التعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث
اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك آه لم يرد ان مجرد
المعنى الذي ذكره منه لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا الثقات بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه
بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الاية الكريمة منه وما يراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف
لطيف المسلك آه الى ان هذا النوع يزداد لطافة ودقة باقتضاء المقام فاندفع بهذا التوجيه
اعتراض الفاضل الحشي قوله فعل من ايام او قلت آخر جمع آخر لانه للذكر والافصل الاجمع على فعل
وانما جمع على افاعيل لما وجهته قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لمكان التناسب بين
ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لان منه ناقصات العقل فكان افراخرى فجمع على آخر كذا في الاطول
قوله التفات لمحدث الالتفات على وزن الكتاب للعلاقة كانه بنفث الامور فيفصل الى
حد بها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدث بها قوله علم ما علم اي علم ما علم على
حذف المضاف ولا يجوز ان يكون ما مصدرية لان البيان بقوله من كيفية تمنيهما ثم لا يخفى ان هذا
التعليم لا يخلو عن تعلق الشرع واعتبار من الملك لا بلايم منطبقا في اجمال قوله شرع قوله ذلك

ذلك اللهم الا ان يجعل ذلك اشارة الى غير التعليم وشرع ما يتضمن التعليم قوله ويمكن
البعض آه كان حاصل الاشكال السابق هو انه ذكر معللا لا علة له وعلة لا معلل لها فحاصل هذا
الجواب ان ذكر المعلل الاول تمهدي ليس بمقصود بالتعليل وان عدم ذكره مع ذكر علة مع غايته لم
اكتفى بالذكر التضمني قوله وقد يجاب قوله لتكملوا العدة آه الجواب لصاحب الكشاف حيث
قال قوله علة الامر براعات العدة بعني ذ الاداء والقضاء ثم لا يخفى ان هذا التمول ببيان ان لا
معلل بدون علة له واما عدم المعلل الآخر مع وجود علته فباق بعد ولعل هذا الحامل تشبث
في دفعه بما ذكره الشارح من الذكر التضمني قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة معين عن
هذا التقييد آه فان قلت قد عد صاحب المفتاح قوله اذ بيان في بلغ لا باكلان اذ اصحب الامر غير
الكبد فهذا طويل كظل الثناة وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التتميم على اضافة ما كل
اليه فمن اين المتعين فيه مع ان اذ بيان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين تلك من حيث ان
اجل اسم الاشارة حينئذ لما اريد به فان اشتباه الحال على السامع لم يتغير فقصد التعيين
كذا ذكره في شرح الشريف للمفتاح قوله ولو سلم فنقول اجعل هذا اشارة ان فيه حجب
لان المفهوم الظرفي اضافة ما كل اليه على التعيين ان يضاف الى كل منهما يرجع اليه ويكون من حواشي
في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما او هو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحق
وذا الى الوتد ولو تشرك عن ذلك فاني فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية
التي جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى من رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله بغير ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف
اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوي
في الاشارتين ان يصار الى ما نقله من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه
الاشارة الحسية فهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل
الخبر وان سلم تساوي الاشارتين فقد عرفت ان لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان
التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما تحققه تأمل قوله الدهر معتذر
كان سيف الدولة الحداني قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبي وقتل ولم يفتح بلدهم

وقيل بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باحتجابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر
معتذر اليك حيث يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر لك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع
اقامتك بالصيف والربيع **قوله** اي حوله اشارة الى تقدير المضاف والى ان الاسناد مجازي
لئلا يلزم ان يكون للزمان زمان اذ لو ابقي على ظاهره لزم ذلك لان معنى اتيان اليوم وجوده يعني
يوم اتيان اليوم يوم وجوده فيلزم ذلك **قوله** والظروف مضوبا بجاز اذ كر لا يخفى ان
النصب اذا كان باذكر لم يصح الظرفية باعتباره اذ من البين ان المامور به ليس التذكرة ذلك اليوم
بل في الدنيا فالمراد ذكر ذلك اليوم لا التذكر فيه فيكون اليوم مفعولا به واطلاق الظرف عليه لكونه
ظرفا على تقدير **قوله** وهذا في موقفاه يمكن ان يقال في التنفيق النفس عام لكونها نكرة
في سياق النفي والاستثناء في شان المؤمن وقوله لا ينطقون في شان الكافر **قوله** اي سموات
الآخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد
لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه وفي عرفهم فانما يعرفهم
ما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه **قوله** ما اقام بشر البشير اسم جمل عكبة
اشرف بشر كما تعبر **قوله** وكذا الاستثناء الخ معناه انه فيه ان جمل الفساق داخلين في الاشقياء
والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة
واما اعتراض الفاضل الخبيصي بقوله ويرد عليه انه يمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يخلدون في الجنة من ذلك
اليوم فالمستثنى منه كونهم من ذلك اليوم في الجنة خالدا وهذا لا ينافي كون اعتبار الخلود بعد دخول
الجنة الا ان الكلام في تعيين مبداء من ذلك اليوم اذ لا يصح ان يعتبر المبداء اول اليوم والا لم يكن
لتخصيص استثناء الفاسقين وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين لا يدخلونها من اول ذلك اليوم بل بعد
الحساب فتامل **قوله** ساطلب حقي بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ
بالقنى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي اراد بالقنى نفسه وبالمشايخ قومه والاتمام وضع التمام
على القمر والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب لئلا يقف العدو على انه غير شاب **قوله**
كقوله تعالى يهب لمن يشاء الآية ان الاناث مفعول يشاء وهو ان يهب اناثا فقط او ذكرانا واناثا فقط
او ذكرانا واناثا فيقابل ما فانه دقيق **قوله** وهو ان يشرع ما امره هذا الانتزاع

الانتزاع امر دأبه في العرف يقال فلان انتزع العسكر الف رجل وهم في نفسهم انفسهم ويقال في الكتاب
عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال الملفاء
لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة **قوله** سعة تهتز فيها جموع شتى وهو جانب النعم **قوله**
عليهم الواو انه حال من المجرور في بي ويجوز الابدال على مذهب الاخفش كما في بي المسكين **قوله**
اذ لا مضة للانتزاع فيه بحث لان الرتب وان كان اسما لكنه متضمن لوصف الترتيب فلم لا يجوز
انتزاع المزني دلالته على كمال الله تعالى في قريحته ام **قوله** اقول لها اذا اختالت آه
حشاك اضطربت وحاشت اي فاقت وفي الصحاح حاشت نفسي اي غثيت فان اردت انها
ارتفعت عن حزن او فزع قلت حشاك سكانك اي الزم سكانك بجدي بالشجاعة او تسر بحين الآلام
الدنيا بالعقل ودع مرة مرة اسم امرأة **قوله** ولهذا استدرك آه اي يكون خير الكلام
ما بولغ عاب الغابغة على حسان بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه يلزم من اللعنة
بيان قليل فكان الواجب ان يقول سرقن ونحوه فان قلت قد صرح الشارح في قول الشاعر
على اراءس الاقران خمس سحائب ان صيغة اراءس جمع القلة يستعار لجمع الكثرة وبالعكس وكذا
يرفع استدراك الغابغة على حسان باستعمال جمع القلة في موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهمه
ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة **قوله** غير متناه فيه اي غير بالغ الى النهاية **قوله**
في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط يقال عدوت الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين
قوله فاعراق من قولهم لغرق النازع في النزع اي استوفى مده **قوله** وتشبيهه الكراته
حيث ما لا خيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكراته التردد يمكن ان يرد الآخر
جاره كلما توجه الى جهة وهو شايع عند الاصحاء واصحاب المرة وما قيل ان الكراة هي النزل
ليس بشيء اذ النزل انما هو للمادم لا للذباب وانت خبير بان لفظ تشبيه هو الذي يفيد الاغراق
كما علم من تقرير الشارح **قوله** وعليه بيت السقط شجار كحاه ضمير شجا الى الحزن راجع
الى البرقة في البيت الثاني قوله سرى برق المعرة بعد وهن فحث براعم يعق الكلا الرهن
لها طائفة من القبيل والمعرة تعرة النعمان وهي بلد بالشام ورائه موضع معين والرحال ما يجاء المهلة
جمع رحل **قوله** عقدن شاة سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافر والعين بكسر العين الغبار

كما ذكره ولا تفتح فيه العين وسمي بحيل ان يكون على صيغة الخطاب والعنف قيل هو السير
الحديد قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي
لا يراد به الا الطائفة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطاط يقال فلان خليع
العذار اي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والصواب مأخوذ من قول الولي
عن البري من المجنون جعلت عذاره ان جفى لم اطلب وان جفى لم اطلب قوله وكأنه اراد
بذلك يرد مذهبه قطعا قول الخليل صلوات عليه لا اراك فوق التمر لا احب الافلين اي التمر افضل
والرقي ليس بافضل والتمر ليس بزبد قوله فشكر النعمان من ذلك اي فغير تعال نكرة فشكر الامر
فتغير وفي الغرب شكرا اي ساخطه قوله ومنتجع المنتجع المنزل الذي يطلب فيه الكلاء والنجعة
بالضم طلب الكلام في موضعه والمراد بهنا طلب المرعى اي الاعادة اهون واسهل
عليه من البداء لان المعدوم مستفاد بالوجود الاول الذي كان قد اتصف به ملكه الاتصاف بالوجود
بسرعة ثم ان ملك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التي تتفاوت مقدوراتها مقيسة
اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية والعسر
الاشارة بقوله المثل الاعلى قال الزجاج اي قوله هو اهون عليه قد ضربه لكم مثلا فيما يضرب
ويسهل وقيل الهاء في عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين قوله لعدم تصرف فيه يحتاج اذ
لا يلزم من مطابقته تامة في الواقع وعدم التصرف فيه الجواز ان يشهر على خلاف الواقع فيبادر نه
تصرف محض ح والجواب انه اراد ما بواقع وما في نفس الامر ما يعم الواقع بحسب زعم القوم
وبه يندفع ما اورده الشريف فيما سيأتي عن قريب قوله لم يحك ما ملك السحاب لو قال
لم يحك كيفك السحاب لكان اظهر فليتأمل قوله وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى
فترجمه صرح به في الايضاح والبيت الفارسي الذي اراده قوله كر بنودي عزم جوزا خدمتش
كس نديدي بوسمان او مكر قوله وفيه لان المفهوم من الكلام اه اجيب عن ذلك بان
الاسطقان المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزاء ليس مما يتسطق بل بالنسبة
الى الكواكب التي حولها شبه الانسطاق لا يقال مراده ان عزمه الخارجة الشبيهة بالانسطاق
لا حقيقة الانسطاق لانا نقول لانم ذلك بل مراده الانسطاق الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب

مذهب السكاكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما
يمتنع وقوعه فليتأمل قوله علة النفي ذلك الوصف لا للعلم به وايضا شد النطاق وبل مشهور
يستدل به في العرف الشايع على نية الخدمة فلا يكون ما عتبار الطيفا اذ لا قرينة مع الشهرة والظهور
قوله مدامع جمع مدمع اريد الدمع بطريق ذكر المحل واراده الحال قوله وهو قوله
اي شفعت اه الزبرج جمع الربوة وهي التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني
للمفعول منهون الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف
والنسيم يطلق على نفس الريح وعلى هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة
وهي السحاب الابيض والضمير فيه جاريا للمزن والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت
الاول بقرينة الوصف بالجمع قوله يعني ساق الريح اه بيان لحاصل المعنى لا بيان اللغة كما توهم
شارح الايضاح قوله طلل ان طال عليهم الامد اه الطلل رسم الدار والامد ازمان كما سبق
والدروس الانمحاء والعلم العلامة والتصدي بالجر بمك الحجارة توضع بعضها فوق بعض والتصدية
متاع البيت المنضود بعض فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع قوله بحسب نفسه قيل
ومن اللطائف على هذا التقدير ان اسم الى غام حبيب قوله الا ان صدى البيت القبر الصبر والسلقمة
الارض القفر التي لا شيء بها قوله ومنه التنويع بالعين المهملة وهو التنوع جعل الشيء نوعا لغيره
وقد روي بالغين المعجمة وهو الاضافة والصب يوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية وهو
ان المتكلم قد فرغ الحكم اي صب من المعلق الاول الى الثاني قوله وهو احتراز عن قولنا غلام زيد راكب
وابوه راجل الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه يشعر اه قوله فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو غلام زيد
راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحاكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي
ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين في التركيب وللآخر الراجلية قوله احلاكم سقام الجهل البيت
السقام بفتح السين المرض وما في كما دمائكم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله
لنت لهم اي فبرحمة فملكون الدرة اه مهناجرورا بالكاف وما بعده اعني الشيء من الكلب في موضع النصب
على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتدائية وما بعده خبره قوله ولا دواء له الجوع من شرب
دم ملكي انفعا واكثر تأثيرا يقال نجع فيه الدواء اي دخل واثر قيل يشترط الاصبع من رجله اليسرى

فهو خد قطرة على نخره ويطعم بها المغضوض فيجد الشفاء باذن الله تعالى **قوله** واساء كلم الاساءة
جمع ايسن من الاسن بالفتح بالقصر هو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم **قوله** فقد
فزع على وصفهم شفاء اهلاهم آه اراد بالتفزيع التعقيب الصوري والاشعار بالذكر كما مر
عنه لفظة الوصف لان انتفاء الامان من الكلب متوقع في الواقع على شفاء اهلاهم لسقام الجهل
اذ لا تقع منها في نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه في قوله كما دماثكم يدل على ان امر التفزيع
على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار التعقيب على ان الكاف
في مثله ليس للتشبيه بل للمجرد التقييد كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم الله والله اعلم **قوله** على الاتم
الاغلب والا فقد يكون آه فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا عبرة لخصوص المدح والذم ههنا
وليس كذلك والاظاهر في حمل تاكيد الذم على تاكيد المدح قسما آخر من المعنوي واندراج ما ذكره
في تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه وتاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوص فيه ايضا اللهم الا ان يعتبر في الله
الخصوص ويعتبر منها عموم لكن بحث لا يتناول ما اعتبر في الله فقط والا ان يريد بكل جوانبه ما ذكره الشارح
صحيح في الجملة لان السكاكي لم يذكر القسم الله **قوله** وهو ضربان يريد الشارح بالضربين والا
فقد ذكر ان فيه قسما آخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد جاهلا بل النحو فانه علم بالنحو وضرب
خامس مثل زيد عالم النحو الا يتخذ البديع **قوله** حتى يبلغ الجهل في نسم الخياط الى حد يدخل ما هو مثل
في عظم الجرم وهو التعبير فيما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة **قوله** من نوع خطابه وتاخير
للقلوب الخالية الحديقة بالبنان والتاخيذ من الاخذة بالضم وهو رقية كالتسجع **قوله** ان يثبت الشيء
فنفيه مدح آه ينبغي ان يقيد بعدم العموم حتى يقع عدم المبالغة من الجملة الاولى فقولك لفلان جميع
الاخلاق الكاملة الا انه شاعر في الجود فيه مبالغتان والعجب ان الفاضل عند قوله في الايضاح قول الشاعر
نفى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا نفى المبالغة الاولى اللهم الا ان يريد بالاثبات
الحمل بهو هو وفيه ما فيه **قوله** ويبدو بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء
متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع ويكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه
بمعنى لاجل واستشهد ابو عبيدة على مجيئه بهذا البيت فقوله عدا افقلت ذلك بيداني اخاف ان هلكت
ان ترثني قوله ترثني من الريبي وهو الصوت **قوله** فيحتمل ان يكون من الضرب الاول ان يكون الغرض آه

اقول قال الفاضل المحشي الظاهر من الضرب الاول فان تقدير دخول اللام في اللغو فقد اعتبر ههنا
تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وبهذا الكلام يصرح بدل على ان الاولى من الضرب الاول
على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاولى منه
على التقدير آه وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونهما من الضرب آه ايضا لا يخلو
عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات والاثبات ولا اثبات فيهما اللهم الا ان يعتبر الاثبات التقديري
ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بقوله لكنه لم يقدر متصلا
في ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتامل **قوله** واهل الجنة اغنياء عن ولكن
اي عن الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء
اذ يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة **قوله**
الا قيلا سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما مفعول
لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون الا ان يقولوا سلاما بعد سلام **قوله** والاستدراك الدال عليه لفظ
لكن اه فيه بحث اذ لا شبهة في عدم افادة لكن المبالغة من الجهة الاولى وفي افادته اياه من الجهة الثانية
ايضا كلام لان مبنى الافادة على ان لا يوسم الاخراج لان الاصل في الاستثناء الاتصال وليس
الاصل في الاستدراك الاخراج اللهم الا ان يقال في الاستدراك شبه الاستثناء فيفيدها بهام ما قال
قوله هو اليد الا آنه الجزاخ آه بجز جزاي وتبع محمد اصر عام الاسد والويل جمع ويل
وهو المطر الشديد **قوله** انه نهب الاغارة دون الاموال والتخصيص الذكري وان لم يكن مستلزما
لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك الذوق السليم في كلام البلغاء قيل وفي البيت وجه آخر من المدح
وهو انه لم يكن ما نهب من الاعارة ولم يلتفت الى الامر الذي هو اعز الاشياء اعني سعيه في الدنيا
مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجراءة قال الواحدي هذا المدح اخس ما مدح به ملك
قوله لا دهرنا آه الاسعاف قضاء حاجة المحتاج ونعماك بضم النون والقصر بمعنى النعم واذا
فتحت النون مددت وهو منصوب باضمار فعل يدل عليه انهما اي اسم نعماك **قوله** فقد سهى الى الشكاية
مصرع بها وقد يجاب بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير وتنبيهه بالوزارة وبهذا الاعتبار
يكون شكوى الزمان فيه مدحا بالعرض وفيه تعسف **قوله** ولا يبلى من جهله وصالة آه يريد

ان وصاله لا تتيسر الا بتركه الوفاء ومدارات رقبائه وملازمة عتبته والرضاء بالطرد والشتم وغير ذلك مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكسر الخليل ومغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم الغزل قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتبادل الا بهام قوله خاطبي عمرو قبا وليست عنده سواء الصراع للبناء تمام قدح شتوي ليس يدري امترنح ام مجاء وروي ان بتارا قال لخطي ثوبا لا يدري ما زنه جبة او قباء اقل فنيك لا يدري ما زنه يدبح ام مجاء فان قلت الظاهر ان مراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يسو الاحتمالين فلا يستقيم عدة من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل قوله ونفارقه باعتبار آخر هو انه اه وباعتبار آخر ايضا وهو ان المعنيين في المتشابهات ليسا متضادين بل يكون احدهما مدحا والآخر وفاء ونحوه وفي التوجيه لا بد بان يكونا متضادين قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته يغني عن تفسيره قوله عد عن ذا اي تجاوز عن المفاخرة قوله ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل لاشتماله على نكت بهية والى سحر البلاغة وما لكه فلم لا يكون من المحسنات البديعية لانها من اللواحق ولا بعد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما بينها كما عليه في المقدمة قوله اما شجر الاكبور فمالك مورقا البتة للسلى شط ريف ترنما احاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من نون الكاف في لك والعامل معنى الفعل كأنه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا قوله وسوف اخال اصله اخلل حذفت اللام تخفيفا كما في قولهم لم اك ومن اخال بالكسر النعمة على نفسه من تكسير حرف المضارعة على ما ظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة وهو التيه قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى آه وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يرجع من الرجع والتسليم مفعوله وثلث الاثافي وهي الصخرات التي يجمع ويوضع عليه القدر فاعله قوله وكالتعريض في قوله انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال الايضاح وفي هذا النمط على هذا الايهام فايدة وهي انه يبعث المشركين على التفكر في حال النفس وحال النبي والمؤمنين واذا فكروا فيها هم عليهم من غارات بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واباحة الفروج الحرام

الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب بالعقول وتحسن ارتكاب الفواحش وتكرر فيها النبي عليه والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الآثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله حتى علوا ان النبي والمؤمنون على الهدى وانهم على الضلال فيعتبهم ذلك على الاسلام وهذه فائدة غيطته قوله كقوله قلت نقتناه من هذا الباب قول ابن دريد المغربي من ابيات يخاطب بها جلا او دع بعض القضاة مالا فادعى انه ضاع فقال قد ضاعت فيصدق بها ضاعت ولكن منك يعني لو بقي لوفاك قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن منه احسن موقع وما اليق بحال هذا القاضي قول من قال وقد ان توليت القضايا وفاض الجرم من كفيك فاض فجبت بغير سكين واني لارجو ان تذبح بالسكين ايضا وما قيل في القضاة قضاة زماننا حمار والصوا عوما في القضايا لا خصوصا يردون المقيم موال الساعي كأنهم تلوا فيها نصوصا رفعانهم لو صافحوا نا لسلوا من خواتمنا النصوصا من غير تفكر في السبك اه المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير آل على سبيل كقولك رأيت زيدا الفاضل بن عمرو بن بكر والتخذ الانزل والاسجام من النجم المطر والدمع اي سال تصعصعت حالهم اي اتصفت قوله او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت الذي به المتقي فيهما بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف فايضا قلت الحصر مستفاد من لفظ مجرد اضافة بالنسبة الذي به المتقي فيهما فلا محذور قوله ويوم تقوم الساعة الآلف واللام زائدة لا يعتبر ولا كذلك الميم في مساق تأمل قوله وذي زمام اه الواو بمعنى رب واسنا والوفاء الى آخره مجاز قوله وكقول ابي العلاء مطايا مطايا اه من قصيدة مطلعها تحكم كسرى في نفاء وتبع لوعيك لا ارضي تحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو تبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا حاكما والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في الجبيبة وحاصل المعنى ان متركك عندي يقتضي ان احيي بتحيك تحية الملوك ولا ارضى بما يعتاده المجنون مع تحية اربع والمطولة والمنازل القدر والمنازل اما منازل الجبيبة وضمير عنها للمطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او المنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال اجدني بعد ضعف اي قواني واما منازل الطريق والجدن بمعنى الحصن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشي ويحتمل ان يكون المعنى هذه المثال التي تدب وتحدو المطايا

معمور به لم تقف لرسومها كان الحوادث زلت عنها فلم يعتبرها ولكن المغنى الذى زل عنها ليس بمنطع
عنى ان الحوادث لا تزال تعتريني **قوله** ولا تله عن تذكارها ابكه البيت من قصيدة مطلعها
لعمرك لا تغنى المعاذ ولا المغنى اذا سكن الشرى وثويه فحدث من مراضى انه بالبال راضيا بما تغنى
من اجره وثوابه وياد ربه صرف الزمان فانه بمجلبة الاشقى يغيله وتابه وبعد البيت المذكور فى
الشرح وان قصارى مسكن الحى صفره تسيئ لها منزلا عن تجابه فوانا لبعد ساءه سوء فعلها وبابى
السلاح قبل اعلاق بابه لعمرك كلمة مقسم والمعاذ المنازل والشرى صاحب المال الكثير والشرى
التراب وثوى به اى اقام والمخلب بمنزلة الظفر للانسان وتقول عضه بهلك والناب لعظم الاسنان
واما كلمة يجب وتلافى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافى لعدم القدرة عليه
قوله كقولهم البدعة شرك الشرك بفتح الراء المهملة جالة الصايد **قوله** او زايدة على المتذ
الاخفش حيث جوز زيادة من فى الاثبات خلافا للجمهور **قوله** من عصاة ضربه بالسيف وقيل ان
العصان اى عاصيته لاعدائهم عاصم لاصدقائهم **قوله** كلفظى نصر ونكل اه اورد ثلثة امثلة
تنبيها على ان الحرف والمتفق بهما اما فى الاول او فى الوسط او فى الاخر **قوله** وهو ثلثة لان الحرف
الاجنبى لا شكل ان لفظ فى كلام المص راجع الى الحرف الذى فى قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ
وظاهر كلام الشرح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى اللهم الا ان يقال المراد ان مرجع
بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير فى البيان والمبين فليتأمل **قوله** بنى وبين كنى اه لكن البيت
الدامش الشديد الظلمة من دمس يدمس بالضم والكسر والطامس الداثر لا يتبين فيه اثر يهتدى به
قوله لان فى عدم تعاون الفاء والميم المنقوبتين نظر اذ يجاب عنه بان المراد من تعارب
المخرج منها قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تعارب بهذا
المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا وانت خبير بان
هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة فليتأمل **قوله** اقل ضبا اى خداعا
قوله وكقولهم عز فلان فلا يذل عز كاه قيل هذه الكلمات كانت كتبت على كرم الله وجهه الى معاوية وهو احد فى جوابه
على حذرى على قدرى فحصل ذلك اثر نهايته وعلى لغة فى لعل **قوله** كقولهم سعود حتى يعول اه فى كل من
الامثلة تصحيف فان فى مسعود ثلث سنات بعد الميم وكذا فى ستة يعود وان كان منفصلا فيه وفى المختصر ستة

خمس سنات بعد التحتية وكذا فى المنتصرة مدرسة ببغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية
وفى استنصح ثقة خمس سنات بعد الف كما فى الشرح فصحيفة وليست بتصحيف وكل من الثلثة الاخيرة
تصحيف الآخر **قوله** اتاكم الى الارض شاكم وقرى به وضمن معنى الميل هدى والمعنى علكم الى الدنيا
وشهواتها ذكرتم شاكم السفر وتباعيه وقيل علكم الى الاقامة بارضكم وديارهم **قوله** وبهرون
اذا ما قبلنا الالف فى قبا للاشباع وقلب الهاء ونا النورة قيل وتمامه ان هرون اذا ما قبلنا يجهل
اللحية تسنا عجيبا **قوله** اذ لا صدارة لحشو المراع قد يجاب بانه لو كان لحشو المراع الاول
صدارة بالنسبة اليه لكان لحشو المراع الثانى ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل **قوله** كقولهم سريع
الى ابن اللبن اه وبعده عريف على الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى يديه بمضيع **قوله** اقول الصاحبى
والعيس الابل بكسر العين والسين المهملة الابل التى يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها اعيس
والانثى عيساء وهوى بالقصر يهوى هويا اى مضى متحدرا او المنقض والضمير موضحان المجاز فى
المكانين **قوله** هو لخفة وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون
نصبا على التمييز وتقديره كبر الشئ المعجمة سفاهة فيكون نصبا على المصدر اى ملاه وشافهه
او على الحال **قوله** او نبقات او تارة المرام اه قيل المراد بالبانى المبانى ما يقال بانجارستة واستى
وهو اقرب **قوله** اعلمهم نملتهم اه ومن هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال نحاى لكم من غير نفع
الرواح الزواح **قوله** قوى فى الشرى اه ثوى اى اقام والقمر الاول بمعنى الشر والثانى بمعنى الكثير
والنائل العطاء **قوله** قول الحريرى فلاح يرجى الى المجرى العفاء اه اى ظاهر المشيب يلوم على جرى
العنان الى موضع فيه الهوى فتعذله **قوله** ومصطلع تلخيص المعانى اه المصطلع بالثنى المقوى عليه
الناهض به مفتعل من الصلاعة بمعنى القوى وشدة الاضلاع ويقال مضلع لهذا الامر بمعنى مصطلع
لكن الاطلاع من العلو ومن قولهم اطلعت القنة اى علوتها اى هو عال لذلك الامر مالك له ولعل
الحريرى قصد تضمين القصد فلذلك استعمل بالى وتلخيص المعانى اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها
وتلخيص المعانى فكاك الاسير وبعد البيت المذكور ولم من هاتى فيها وقار اضر بابا بالجنون وبالجبان
ضمير فيها راجع الى البصرة وقار اى سطم للصيقان واضر بابا الاول بالجنون لكثرة قرانه بالليل واضر
بالجبان لانه الطم ما فيها وجعلها خالية **قوله** نحو قوله كما هاكم لا ترجون تئة وقار الى هاكم لا يأيلون

لا تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون على حال يأتيكم تعظيم الله اياكم في دار الثواب وتعد بيان للموجود ولو
تأخر لكان حاصله للوقار اوياكم لا تعتقدون له عظمة فتخافوا عصيانه واتما عبر عن الاعتقاد بالرجاء
التابع لادنى الظن مبالغة قوله وقد خلقكم اطوارا قال ابن الانباري الطور الحال والمعنى خلقكم
اصنافا مختلفين لا شبيه بعضكم بعضا قوله فترصيع قيل هو ماخوذ من رصعت العقد اذا جعلت
ماذ احد جانبيه مثل ماذ جانبه الآخر قوله وذلك بان يكون ما في احد القرينتين او اكثر فيقابل
لانه بقي قسم آخر يشمل قول الحص والاخفش الذي هو ان يكون نصفه ما في احدى القرينتين وما يقابله
من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والقافية مثلا والايه المذكورة من هذا القبيل لاختلاف
سرور الكواكب في الوزن والتقفية واتما لفظ فيها فلا يقابلها شئ من الفقرة الاخرى وكذا ما يقول
ماذكره اعني قوله وذلك بان يكون اه على سبيل التمثيل واتما لم يورد القسم الذي ذكره لدلالة الآيه
عليه الاكواب جمع الكوب وهو الكوز الذي لا عروة له قوله كقول الصابي لا يدركه الاعين آه
صدره احد اتته الذي لا يدركه الاعين آه قوله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الآيه
الاذ والاداة الداهية والامر النيطع قوله في سدر مخضود وطلح منضود السدر والنبق
ويقال له بالفارسية كنار والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد اي قطع شوكه والطلح شجر الموز
وله نور كثير طيب الرايحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود
الذي نضد بعضه على بعض من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة في الصحاح نضد متاعه ينضد ما كثر
وضع بعضه على بعض فظل ممدود اي ممتد لا ينسخه الشمس قوله كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان
الايه نظم الايه هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه ليؤس كفور وان اذقناه
نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيات عني انه لفرح فخور قوله وانزت برى حارت ذا
رة وغثى قوله لما اقعدت غارب الاعتراب اه حكى المسعودي عن بعض اهل العلم اصعد الراعي قعوده
اذا ركبه في كل حاجة وابتدله والعقود الكبر الذي يمكن ركوبه والقارب ما بين السنام والعنق و
الاغتراب من الغربة وانا تنبي البعد تنبي والمربة الفقر والاتراب الاقران جمع ترب والتطريح الرمي
حوادثه البعدة جمع مطيح على خلاف القياس وصفاء قعبة اليمن مدينة كبيرة قوله فاطم اه فاطمة اللغة
حرف النداء وفاطم مرخم ومهلا منصوب على المصدرية اي امهل مهلا والتدلل الامهال الفتح والامر

ع

والازماع القصد قوله ولم يهند الى البلد من هند يهند هندا اي نهض قوله وهو جعل العروض
قال الصفاقسي التعريض بتعقيد العروض للضرب قافيته دوزنا واعلالا وعدم هذا لا تعريض في قول
الحارث بن حلزة اذ تناديها اسماء ان تناوعل هذا التوا لان العروض مفعولن والضرب فاعلاتن
بخلاف على التعريف الذي ذكره الشارح قوله معاني الشعب اه المعاني جمع المعنى وهو المنزل
من غشيت بالمكان اذا اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه قوله فتى كان شربا آه الشرب
بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت الماشية
اي اكلت ماشاءت قيل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود لان الشجاعة
اللاحقة قوله خارجة مما نحن فيه بعدم وجود السمع لعدم الموافقة بالا تعريض فيه بالمعنى الذي ذكره
سابقا وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب قوله غارق مصفوفة وزرابي منسوجة النمارق
جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية منسوجة اي
مبسوطة قوله والكرام جداول جمع جدول وهي النهر الصغير قوله قول البحتري فاجم عالم
يجداه يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في اجم واقدم للاسد قوله والجواب ان
لفظ القافيتين مشعر بذلك لان القافية لا يكون الا في البيت من الشعر فيستلزم تحققها استكمال الوزن
والقافية وان اشعر بصحة الفقرة ايضا لان الشعر كلام موزون على قصد موزون عرى عما ليس له من خارج
بلفظ الكلام كما ان ما ليس له وزن خارج بقوله وزن الا ان الاكتفاء بها الاشعار من الجواز لان
اللوازم سيما اذا وقع من البين ان اشعار القافية بتقيد الوزن اجلى من اشعار ما يقيد المعنى قوله
هذه الابيات من تمامها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان الطويل فعولن مفاعيلن
ثماني مرات ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ
لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه يسدس على الاصل تارة ويربع محذوا اخرى وضربه اشتر هو
مسدس الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع وقد يدخله الاضمار ايضا كما في قوله واذا افتقرت الى الذخائر
لم تجده فانه يكون كصالح الاعمار والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل وناصر الثاني
هو مرتبه الذي اجزوه الاربعة بالة والابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى قوله جودي على
المستهل اه فلان مستهل بالشراب اي مولع به لا يبالي ما قيل والصيب الغاشية والجوى وهو الحرقة شدة

الوجد من عشق او حزن يقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جوٍ مثل دود الشجر على وزن فعيل انعام الشيخ
وسو الحزن وهذه الابيات على قوافي عديدة الاولى رائيه فى المستهر والمفكر وان نيته بائيه فى الصب
والقلب وان ثلثه بائيه فى الجوى والشجى وعلى هذا القياس قوله والاعتناء من العناد وهو
الوقوع فى امر شاق وقد عنت الرجل واعنيته غيره قوله وهو الحرف الذى ينبغى عليه القصيدة
ونسب اليه يرد عليه ان هذا التعريف دورى ضرورة توقف معرفة الروى على اخذ فى تعريفه وهو
شبه القصيدة اليه وهو حوالة معرفة على معرفة اذ لا ينسب القصيدة الى حرف حتى يعرف انه حرف
رويها فالتحقيق فى حرف الروى ما قدمناه نقلا عن ابن جنى قوله او ان الروى وفيه وجوه اخرى
ذكرتها فيما سبق قوله ساكنو عمراه قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق
عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قميصه تمزقا من تحته فبعث اليه عشرة الآف درهم فقال فيه الابيات
وان فى قوله ان مى جلبت للوصل اى لم تمنن وان كانت تلك النعم جليلة فى نفس الامر قيل ويحتمل
نافية معطوفة على لم تمنن اى ولكن جليلة عند عمرو وان كانت تلك النعم كذلك فى نفس الامر
قوله وجعل اياد بدل اشتمال من عمر وينبغى ان تعود الرابطة اى اياد له ولوجوبه فى
بدل البعض والاشتمال وان لم تجب فى بدل الكل كعدم وجوبه فى الجملة التى هى نفس المبتدا وقد تجوز
الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون الاياد مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر سبق فى شرح الديباجة
وهو انه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على
التاسع قوله يقال فى الكناية عن نزول الشدة الخ الكلام مبنى على شبيه السقوط الذى هو
الذى هو الفقر بالسقوط الحسى بجامع ملال العقب وانكسار الحال وقد يجوز ان يكون من قبيل
اطلاق المشعر على شقة الانسان قوله وارغد يقال عيش رغد ورغدا وى وسع طيبه
وما استثار العل قوله قلت يحتمل ان يريد الخ قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله بما لا يلزم فى
السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو فى السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله بما
مالا يلزم فى السجع على ما لا يلزم فى مذهب السجع فاندفع هذا التوهم قوله او لعدم رجوعه الى المحشى
الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى المحشين الكلام البليغ علة عدم دخوله فى فن البلاغة
لا قسيم ولهذا جعل فى الايضاح ما يرجع الى المحشين فى الخطب وما شيرا اليه فى المحشين اصلا

اصلا قسيمين فما لا يدخل فى فن البلاغة ولم يذكر فى مطول المختصر الا عدم الرجوع الى المحشين
الكلام فالصواب فى العبارة ان يقول لعدم الرجوع اه ويمكن ان يوجه بان لفظة او اشارة الى التخيير
فى التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شايع فى عبارة المفتاح قوله فتستنى فجننتنى اى
صيرتنى مجنونا وجن اسم امرأة والتجنى ان يدعى على غيره ذنب لم تعلمه يقينا اى يتنوع غبت جن اى بعد جن
قوله من ملق يوما على علاته اى على كل حال ومرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان
ابن ابى حارثة المرى صاحب الذى يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على
علاته هرم واما الزم برفع الراء فهو كثير السنن قوله صفراء لا نيل الا خوان ساحتها الخ
الظاهر انه يصف دنيا ولكن فى بعض نسخ ديوانه مهباء فهو يصف حمراء كما يدل عليه البيت
الثانى وهو قوله فى كف ذات حر فى رتى ذكر لها محيان لونى وريا قوله ومثل التعديد اقال
العلامة فى شرح المفتاح فان روعى فى ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك
فذلك الغاية فى الحسن كقولهم وضعا فى يديه زمام الحل والعقد والعقول والرد والامر والنهى
والاثبات والنفى والبسط والقبض والالزام والهدم والبناء والمنع والاعطاء ومن ذلك
قول المتنبى فالخيل والليل والبيداء يعرفنى والحرب والضرب والقرطاس والقلم قوله ومثل يمنى
سبق الصفات اه مثاله من القرآن المجيد قوله هو الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن
المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوى عليه السلام الا اخبركم بخياركم الحواقدكم منى مجالس
يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطئون الخ الا اخبركم بشراركم الثرثارون المتشدقون ومن النظم قول العباس بن
عبد المطلب فى مدح النبى ثم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل
قوله وعلم بذلك ان الخاتمة اه قد سبق منا فى بحث المقدمة تحقيقه فليتنظر فيه قوله بالتهلل
الى البشاشة والسرور قوله فرجلى بالتاء المثناة والخاء المعجمة قوله عاروا اهتضام
مضمت الشىء اى كسرته ويقال مضم حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه قوله فانشد
قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى الخ انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدنى شعرا فمفعوله الاول
اى انشده واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع على نصب لانه مفعول لاادرى وقوله

وانى لاوجل اعتراض وبيد بالعين المعجمة اى يصيح الموت واقول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منويا
كما فى قبل وبعد اى اول كل شئ وحاصل المعنى وبقاؤكم ما اعلم انيا يكون اقدم من الآخر فى عند الموت عليه
وانى خائف مترقب قوله ودرع المكارم آه المكارم جمع مكرمة بفتحها الكرامة والمعقلة الحلية قوله
وقوفا بها صحبى اه وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لان الوقوف بمعنى اللبث لازم والمذكور
فى البيت متعد منحوله بطيهم وانتصابه على الحالية فى فاعل نبك اى قفا نبك فى حال وقف اصحابى
ومرورهم على قائلين ولا نهلك اسى والاسى الحزن يقال اسيت على الشئ اسى اسا اذا احزنت عليه
قال الكوفيون نصب اسى على المصدر لان قوله لا نهلك اسى بمعنى لا تاسى اسا وقال البصريون نصب لانه
مصدر فى موضع الحال والتقدير لا نهلك اسيا اى حزنا ومحل اى اصبر جميلا فان قلت الصبر
جماعة وقوله وقوفا فعل متعد لا ضمير فيه فكان الواجب ان يقول واقفا بها صحبى كما يقول مررت
بدار كل قائما سكانها فالجواب ان الاخبار عند سيبويه فيما كانت جميعا مكروا ان يقول فيه مررت
برجل حسان قومه قال زهير بكرت علينا غدوة فوجدتنا قعودا لديه بالصريم عواذله واذا كان كما
يجمع سلامة كالاخبار تركا للتثنية والجمع فيقول مررت برجل صالح قومه على انه يجوز ان يكون قوله وقوفا
منصوبا على المصدر من وقفا والتقدير وقوفا مثل وقوف صحبى ويجوز ان يكون مصدرا وقع موقع
الوقت للاستيفاء ويكون التقدير وقت وقوف صحبى قوله نسم الانوف اه جمع الاشم من الشمم
وهو ارتفاع فى قصبة الانف مع استواء فى اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد
منها المجد والشرف اى بنينا النمط الاول فى المجد والشرف قوله ويسبى الغارة ومسى الاغارة
فى اللغة نهب المال والنسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر قوله يسبى القنا قصاع جمع قصعة
وسمى الرمح والسمر وهو اجمع اسم من السمرة ولونها اسمر قوله انبى اباقصراه احدى
الهمزتين فيه محذوفة على خط قوله تساقرن على انه كذبا والاستفهام انكارى وقيل من الاماتة
وسمى الاعطاء قوله قال الشيخ فى مسائل المشكلة اه قد يجاب بان المراد بتحمل الزمان بمثله
عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجوده مثل له فكيف يتصور من الانسان
فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتى بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان ياتى وانت خير بانه يمكن التصور
ما يستفاد من ظاهره وحمل على المجاز مع عدم ظهور العلاقة والقرينة لا يدفعه قوله اعدى الزمان

سخاوة آه الاعداء ان يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفى الحديث لا عدوى
اى لا يعدى شئ شيئا لان المنفى على المضى والمراد لعدكان فان قلت المنفى وان كان على المضى لا انه عدل
الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية كما تقرر فى نظائره قلت تمام بيت يحمل الزمان
بعد اعدائى بنى آيا لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال تامل قوله قال الزجاج
اى تعلم الزمان اه فابيت على ما ذكره ابن جنى من الغلو كقوله تعالى واخفت اهل الشرك حتى انه تحاكه
النطف التى لم تخلق قوله وقيل انها جمع لهات وهى اللهة المطبقة فى اقصى سقف الفم وقد
يجمع على اللوات ولهيات مثل عطيات قوله وكذا قول القاضى الارجانى ان كانت الرواية
فى اثر على صيغة المعلوم فمودعى بكسر الدال لا غير فاعلم وان روى على صيغة المجهول على انه مسند الى
الجار والمجرور فمودعى بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان اى وقت تودعى والسمع بكسر الميم الاولى
الاذن والمذر بكسر الميم الاولى ايضا مؤخر العين قوله وقائله اه اى رب جماعة قائله وسمطين
حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حشابها اى ملاها قيل قول
الزمخشرى افضل لان فيه صيغة المراجعة وهى السؤال والجواب كقوله قال لى يوما سليمان وبعض
القول الشنع قال اصف عنوى عليا انيا اتقى واورع قلت انى افضل ما بحكما بالحق وكرع قال كلا
قلت مهلا قال قل لى قلت فاسمع قال اصف قلت يعطى قال اصف قلت يمنع واجيب بان كون
المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ولم اذكرها المص ولو سلم فهى انما يعتبر فى السؤال المكرر
والجواب المعاد قوله مقام الظن اى انا مقام الظن واراد بالظن محام وهو العقب والامانى جمع
امنية والقلق الاضطراب والجدوى العطاء قوله وقول ابى الطيب وانى عنك لغاد والرياح
وفاء الدار ما امتد من جوانبها لحبك اى انا عنك قوله فى المجلس القاضى المملى قوله
رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين قوله مدى جعفر الغاية التى يبلغ
اليها جعفر قوله وقول ابى تمام بعده آه فيه بحث لان بيت ابى تمام يشمل على الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الصبر باللباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعنى
الملبوسية وبين تشبيه الجازع جازعا ولكن يستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم
ليستقل الى ملزومه والبيت الاول لا يشمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول

قوله ان يكون احد البيتين نسيبا يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا الى شبب بها
قوله الى المعنى المحتمل يقال خلست الشئ واختلسته اى استلبته قوله سلبوا على صيغة المجهول قوله
وبهذا اشتملها وغيرهم وقع بعده فى بعض النسخ زوى انه لما بلغ هرون كثيرة افضال البرامكة
وفرط احسانه عازت عليه غروة افضت الى تكبره والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهرون امام المهدى عند اختفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست الفضل بالواجد
ليس من انه بمستنكر ابيت فامر هرون باطلاقه وخلع عليه اختفال الاجتماع واكثر الجامع
قوله واذا جلها للعطف زجرت الحالية للذ العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع قبحه الملامة
فيه قوله ونعم معتف اه نعم مبتداء اجلى خبره وجدواه اى عطاه مفعول معتف بمسائل
قوله وقد طلعت عقبان اعلام ضحى اه العقبان جمع عقاب والراية وهو العلم الضخم شبه
العقاب والطير لضخمه كذا فى الصحاح وقال الخلخالى المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب
وغيره على رؤس الاعلام والعقبان اثنتا جمع عقاب وهو انطائر المعروف الذى يضرب الارنب
ويعرف به قوله يوقع الغريسة اه ما افترسه السباع والمسرة الطعام قوله حلم شاه يمكن
ان يقال ان قوله حتى كأنها من الجيش الخ بمنزلة قوله رأى غيره كأنها انما يظن كونها من الجيش
اذا كان قرنيته محيطة بهم قوله كما يحكى عن ابن بيادة اسم امرأة والتهلل طلاقة الوجه كما قر
والاهتزاز التحرك والمشهر السيف المطبوع من حديد الهند والخطية اسم شاعر سمى بالقمقمة وقيل
لدمامته قوله فاستغنى فما اغنى يقال اغنى عن الخروج مكذا اى غنى عنه استغناه من الخروج
معه اى شأنه الاغناء قوله فكأنه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم الى آخر القضية وذلك لان
ذلك السيف لما لم يكن حاليا للضرب كان ضرب المقتول به تغذيبا له وزيادة ايلام اياه فكان
الضرب مثل ظلما على المقتول يقال بناء السيف اذا لم يعمل فى الضربة والترعب الخوف والرشل الخيزة
والصمصام وصمصامة السيف القارم لا ثنى واغماد السيف جعله فى غمده اى غلافه وانما فى مكان
يعاب بى زائدة حالى مال الحبل والقنوة كما عرفته فيما سبق وكما بغى نزل ومراغام جمع رغم بمعنى
الاحطل تعريضا بانها تمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على القياس او جمع غرم على خلافه
كمحاسن جمع حسن وهما ما يلزم اداؤه كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لانهم لان

وقت حمل المغارم وقت لا احتياج فاذا كان حالهم وقت الاختيار هكذا فما ظنك بها فى غيره كذا
قيل وهذا انما يتم اذا فهم الكف مجازا فقط بقية السيف طرفه وضاط العجمة ومى العودة التى تعلق على عنق
الانسان وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل قوله واغرب اى اتى شئ غريب بديع قوله
ان كنت ازمعت اه قيل ازمعت يتعدى بنفسه يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر ولا
يقال ازمعت على الامر بخلاف الغزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كما جمعته واجمعت
عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وانما فى غير ما جزم زائدة قوله ومى التى تلثم
المخادع قوله اذا ضاق صدرى اه المنية فى البيت على كونه من شعر الغير قوله تلثب بنا
كانت بلهبة الشيب تنكره آه وفى الصحاح هو فى ملهبة العيش اى سعة وارض ملهبة بالجانبين
بالفى آخره صارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والشيبة الشباب والصحف خلاف السكر والسيرة
الطريقة والحمل الآتى بشئ جميل قوله كأنه كان سطوها آه الاحسن جمع احسنه ومى الجدد اذا
ما اسهلوا اى جاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش
الناعم قوله وتمام ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده كانى لم اكن فيهم وسيطا ولم اكن سئمى
فى آل عمرو قوله قد قلت لما اطلقت آه الواجفات جمع وجيف ومى ما ارتفع من الجدين والتشغين
وراجر والغض بالمعجمتين الطرى والمراد خد الحبيب وروضه اس مغول اطلعت والاس ورد اصفر
كذا فى شرح الايضاح بخلاف ان شئ والمراد به منها الشعر انابت على وجهه والنمرة فى غداة
حرف تبادى به التعريف ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للتوسط وان الذى للتعريف يا وهو عرف لاعجام
وعذار الرجل شعره انابت فى موضع العذار واراد اداى بالضب على انه صفة لعذاره الا انه
اسكنه للضرورة وترفق امرئ ترفق تيرفق اصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا قوله
كأنما امس فى بؤس يكابده آه اراد بالامس الزمان القريب الى حقيقته والبؤس الشدة والكابدة
المقاساة وقرئ لعين الخبيث الذى يتبع حاله الوضع قوله مجزوءا ليا آه العوالى جمع عالية
الرمح ومى ما دخل عنه فى السنان والثنية والسوابق الخيل قوله اقول المعتبر آه هو ابن جلال الدين
رجل وضع امره واشتهر وطلاع الثنايا اى ركاب بصعاب الامور وهذه الكلمة تتكلم به والثنايا
جمع ثنية ومى طريق العقبة قوله اتلتى بالذى استعرضت آه اتلتى اعطى والباء فى بالذى للبدل

الذى استوفته والمعترا الجامة وضمير شاهده راجع الى الاستعراض المدلول عليه باستعرضت او
الى الذى بالذى وقوله عنت الخ صفة وذلك جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله واتى المنبهات
اراد بالمشبهات بكون النون المجمة وكسر الباء الاشياء التى تشبه الجلال ولا تقطع بجلالها من اشتبهت
فلانا قوله كقول بعض الغاربة الغاربة جمع مغربى والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسبة قوله
على اصاغره متعلق بالتوسم والضمير المجرور عائد الى الانسان والاضافة تلادنى التلبس والمراد باصاغر هم
الذين يكون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخطر بقلبه من جنس التوهم كانيا
على اصاغر التوسم فقد ركب شططا قوله لحقا باغرهم وقد حزا الهوى له حوم الهوى قلوبا اى جعلها
دائرة حول الحبيب وطير القلوب ما يتخيل بينهما من الخواطر والدرع بالتشديد جمع واقع كركع جمع
راكع اى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى والراغم الذليل واصله الصوف
الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل يجلى الشمس والحدر الهدوء وتصابى خلع والصبغ اللون
والمراد بانطواء الثوب المجرع ضياء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم قوله
والنار عطف على الرضاء او معطوف على عمر وكما ذكرناه فى المختصر فيكون ارق خبرا لهما
قوله وعمرو هو حساس بن مرة بفتحه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وحساس هو ابن حساس بن
مرة فليس احدهما الآخر وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان حساسا ركب فرسه واخذ رمحه
واتبع عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فوق صلبه ثم وقف عليه فقال يا حساس اغشى
بشرته بما فعل اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته قوله وسمى ان البسوس اسم امرأة
وسمى بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراءكم
وسمى الحجاز والنسبة عالى وقال ايضا علوى على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزوج فيهم والاصهار
اهل بيت المرأة فانكرنا اى لم يوفها تشخب اى تسيل قوله فصاحت البسوس واذلاه
واغربتاه وانشأت تقول البيت كذا فى الاصل والصواب كما ضم سعد وهو جارنا لا يبالى ولكن اصبحت
فى دار غربة نهش بعدو فيها الذيب بعد على شاة والعقر قتل الابل والنحل ذكر الابل لهدى اسكنى
من هداه يهداه والغرة الغفلة فاجهز عليه يعنى على كليب الى مرت قبله ونشب الشر اى علق
وثعلب وذكر قليلان قوله كانى بها ورثنى الما ورثه الموانبة والضيلة الخلة الرقيقة

والرقش جمع رقشاء وهى الحية التى فيها نقط سواد وبياض نافع اى بالغ قوله انا انار المطال
المد من اطل عليه اى تشوف ونمر قبيلة ولهذا انث الضمير العائد اليها وانفح الشئ اى فوره وانضابا
نصب على التمييز قوله تميم يطرق اللوم ابيت وبعده ارى الليل يحلوه النهار ولا ارى خلال
المجارى عن تميم تجلت ولو ان برغوثا على ظهر نملة نمر على صغ تميم لولت ولو جمعت على تميم
جموعها على ذرة معقولة لاستعلت ولو ان ام الحنكبوت بنت لهم مطلبها يوم الذى
لاستطلت ذبحا قسيما محل ذبحى وما ذبحت يوم تميم قسمت قوله تكشن اى تصوت
من الكس وهو صوت الافعى من جلده لا من فمه ترشن تصلح وتبرى من برى القلم تحته
قوله ترقع وجلال الرقع الدواب وشاء الاعراب وكذلك البرقوع وجلال جمع جل
قوله فعلول بتكراره فى قعاثلة اقوال احدها ان يكون خاطب رفيقين له واثنان يكون
خاطب رفيقا واحدا واثنى لان العرب تخاطب واحدا مخاطبة الاثنين قال الله تعالى فخاطبا مالك
العما فى مجهم والعلة فى هذا ان اقل اعوان الرجل فى ماله وابله اثنان واقل رفقة ثلثة فجرى كلام
الرجل على ما قد الف من خطابه لصاحبيه والبصريون ينكرون هذا لانه اذا خاطب الواحد فخاطبته
الاثنين وقع الاشكال وذهب المبرد فى قوله تعالى القيا فى جهنم الى انه ثنان للتوكيد اى القى القى والخالف
الزجاج وقال فخاطبة الملكين وكذلك قفا فى خاطبة صاحبيه والقول الثالث انه اراد قفن بالنون
فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا فى الوقف واسقط تاسقط
من الرمل وفيه ثلث لغات سقط وسقط وسقط قوله كلينى لهم آه اى دعينى واتركينى والهم
الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب التعب ومنى الهم بالتعب مجاز والتعب لصاحب الهم
دليل اقيم الى كابد اهواله ويطو الكواكب فى اكبر كناية عن طول الليل قوله فراق من فارقت
غير مذمم اه مطلع قصيدة مدح بها كافورا الاخشيدى الوالى بمصر حين فارق سيف الدولة
وقصيدة فالمراد من الفارق سيف الدولة ومن التمم الى المقصود كافور قوله فؤاد ما سليه
المدام اه اى لنا فؤاد وما نافيه والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب الايام كناية عن قصر العمر قوله دنى
الغوى معازله النساء خداعهن ومراودتهن وفى المثل اغزل من اسمه الغيس والاسم الغزل
وقيل الغزل مدح الاعطاء الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة قوله ويجب ان يجتنب

ثم المديح ما نظر به روى انه لما بنى المعتصم باتبه قصره بميدان بغداد وجلس فيه وانشده اسحاق الموصلى

يا دار غير البلى دعاك * يا ليت شعرى ما الذى بلاك

فنظر المعتصم باتبه وامر بهدمه ودخل ابو نواس

على الفضل بن يحيى البرمكى وانشده * اربع البلى ان الخشوع لبادى * عليك وانى لم احنك

ودادى فانزع الفضل قميصه ابدك وعاد بكر بمحوانته ما يشاء فلما انتهى الى قوله سلام على

الدنيا اذا ما قدتم بنى برمك من حاضرين وباد * استحكم بطيره ونهض فدخل دار الحرم ولم يعد

احد فى المجلس الا واستقبح ذلك من اجاره ابا نواس ودخل التوحى على ابى سعيد النصرى فانشده

لك الويل من ليل بطاء اواخره * فقال له ابو سعيد بل الليل والحرب لك لا ام لك وقد ينبغى ان يجتنب

الشاعر فى المديح اساءة الادب فانه اذا احسن فى نظمه واساء فى ادبه غطت الاساءة

على الاحسان واستحق الهوان روى ان ابا الشمخ العجلى دخل على هشام بن عبد الملك وكان احول

فانشد احورته التى يقول فيها الحمد لله الوهوب الجزى * حتى بقوله والشمس قد صارت كعين

الاحول فغضب هشام وامر بضربه وسجنه ومن ذلك قول بعضهم وقد مدح زبيدة ام جعفر

ازبيدة ابنة جعفر طوابى * لزائركما لمآب يعطين ما جليلا يعطى الاكف من الرغاب فقال الخزم

والخشم بصر به فقال دعوه فانه لم يرد الا خيرا ولكنه اخطأ الصواب لانه سمح قولهم فى الشعر شماكل

الذى من عين غيرك فطرك احسن من زوجه سواك فظن ان الذى ذهب من هذا الفعل اعطوه

ما اكل وينهوه على ما اكل فعجب الناس من حملها وضياء حسنها وفهمها قوله وكقول ابى النجم

السادى آه وما بعد البيت المذكور ولا غيركم حسن ايماى فقوله ضحك والفعل سبك

بنو الدولة اعبر داحاى اخذن الملك منه سيف ملك وقد كان استطال على البرايا وظلم

جمعهم فى سلك ملك فلو شمس الضحى جاهيوما لقال عتواه آونك ولو زهر النجوم لنت ضاه

تاتى ان تحول رضيت عنك فاسى بعد ما فزع البرايا اسير الغيرة ضيق وضنك اقدرانه

لو عاد يوما الى الدنيا تسربل ثوب نسك يقال فزعت قومى لعلوتهم بالشرف او بالجمال والضنك

الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب اه المراد بالكتب كتب النجوم وقد السيف جانبه

الذى يباشر الضربة والحد الشئ بفتح الحاء وقوله بيض الصفايح مبتدأ خبره جملة من تنوهن

جلاه آه والصفايح جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد بسود الصحايف كتب التنجيم والتعبير

والريب وان كان قول المجنين ان عوريه لا يفتح فيمن عرض له شكاة عظيم لعمرى آه الشكاة

امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور وكنهم اهل الحفايظ والهدى فهم للمات الزمان

مصايبه النازلة والوعك مغث الحمى قوله تودعهم والبنى اه البين النوى والفيلق

الجيش والجمع فيالق قوله ومنهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعراء على اربع

طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية

والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كفرزدق وجرير ذى الرمة وهولاء

كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشاءوا بعد الصدر الاول من

المسلمين كابى تمام وابى الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا ان يحتمل بالقبول بمنزلة ما يروى به

والاوجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف فى اثناء قوله تعسا تفسير قوله تعسا لهم

مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا الان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على

الدراية والاحاطة والايقان فى الاول لا يستلزم الايقان فى الثانى والقول بان ما يقوله

بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو يعمل الراوى اشبه وهو لا يوجب السماع

قوله كقوله لو رأى الله فى الشيب خيرا آه قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب

لان اول الكلام مذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد شيبانيا فيكون مناسبا لاول الكلام

واعترض على المص بان كلام يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية وأجيب

بان مراده ان الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافى ان يسلك الاسلاميون

ويتبعونهم فى ذلك ولذا ورد بيت ابى تمام قوله بقيت بقاء الدهر آه مثله فى

الفارسى طول وعرض خواتيم اين نامه را مصلحى نامه شكستم خامه را واعلم ان المص لم

يتعرض لذكر حسن المطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته فى الكلام البليغ وفسروه بان

يخرج المتكلم تبعا ديم وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة

التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه اسرع الى النظر به كما يفعل

ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار قوله لانك اذا نظرت فواتح السور آه بيانه

انك اذا نظرت فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة

ما يقصر عن كنه وصفه العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوايل السور وكالابتداء بالنداء في مثل يا ايها
الناس ويا ايها الذين آمنوا الخ ومثل هذه الابتداء يوقظان مع للاصغاء اليه وكذا الابتداء
بحروف التهجي نحو آلم وحم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه تقرع السمع بشئ غريب
واما خواتم السور ففي غاية الحسن الا يرى الى الدعاء الذي ختم به سورة البقرة والوحايا التي
اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرايض في خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذي في خاتمة المائدة
والوعد والوعيد في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك قوله وقد اعجز مصاقع البلغاء وافحوش
شقاشق الفصحاء يقال خطيب مصقع اي بليغ مجهر بخطبته اما من صقع الديك اذا صاح وانما
الصقع بفتح الجاء لانها تأخذ في كل جانب من الكلام واما من صقعت اذا صوقعته
اي وسط رأسه والشقاشق جمع شقشقة وهي رئة يخرجها الفحل عند سكره
يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال هدر شقشقته
وخطيب دوشقشقة قوله والتذكير للاحكام المذكورة
في علمي المعاني والبيان انما لم تعرض للبديع لكونه
خارجا عن البلاغة والله اعلم بالصواب
تم الكتاب بعون الله
الملك الوهاب